# تركـــــيا الـــــى ايـــــن ؟

اعداد:
محمد شيخ عثمان
تموز- 2007

## مقدمة :

نظرا لأن الانتخابات العامة التي تجري في تركيا يوم الاحد ٢٠٠٧/٧/٢٢ والنتائج التي تتمخض عنها ستؤثر على العراق والعلاقة الثنائية بين البلدين من جهة وكذلك العلاقة الكردية التركية من جهة ثانية خاصة وان لكل من الاحزاب التركية التي رشحت نفسها للانتخابات وجهات نظر مختلفة في كيفية العلاقة مع العراق عموما والكرد خصوصا .

واضافة الى الموقع الاستراتيجي للدولة التركية واهميتها الجغرافية في المنطقة مع ملاحظة وجود مشكلة في الدولة التركية والتي اقر رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بوجودها والعمل عل حلها في اطار مساعي حكومة العدالة والتنمية التركية للايفاء بمعايير الانضمام الى الاتحاد الاوروبي .

انطلاقا من هذه المعايير ونظرا للاهتمام الشخصي للرئيس مام جلال بالملف التركي والتغييرات التي تطرا على تركيا اضافة الى موضوع الاصلاحات و كذلك جهود حل القضية الكردية في تركيا،رايت ضرورة الاهتمام بملف تركيا بدقة متناهية و بصورة شاملة وذلك بهدف توثيق الحقائق والوقائع اولا و ثانيا لاطلاع النخبة السياسية بمايجري في تركيا و تاثير النتائج المرتقبة للانتخابات البرلمانية حيث يجمع كافة التحليلات و الدراسات والاستنتاجات على ان تركيا على عتبة مرحلة جديدة من تاريخها وتعيش مخاضا صعبا وان هذه المرحلة الجديدة ستعتمد بالدرجة الاولى والاساسية على ما يحققه حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان في الانتخابات البرلمانية .

في هذا الملف عملت على نشر جميع الاخبار والتحليلات السياسية المتعلقة بالانتخابات القادمة في تركيا تحت عنوان رئيسى وهو (**تركيا الى اين ؟**)

نرجو ان نكون قد قدمنا خدمة لقرائنا بالدرجة الاولى و قمنا بما على عاتقنا من مسؤوليات تجاه مستقبل تركيا الذي هو مصيري و استراتيجي بالنسبة للكرد والقضية الكردية عموما.

**محمد شيخ عثمان**
**رئيس تحرير الانصات المركزي**
**مكتب الاعلام**
**تموز ٢٠٠٧**

# تركيا

عن موسوعة ويكبيديا :

تركيا (بالتركية: Türkiye) هي دولة يقع الجزء الأكبر منها في قارة آسيا وجزء آخر صغير في قارة أوروبا. يقع مضيقا البوسفور والدردنيل في أراضيها مما يجعل موقعها إستراتيجيا ومؤثرا على الدول المطلة على البحر الأسود. يحدها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان شرقا، العراق وسوريا والبحر المتوسط جنوبا، بحر إيجة واليونان وبلغاريا غربا، البحر الأسود شمالا.

كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام ١٩٢٢ م إلى أن تم إنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك.

## التاريخ

مصطفى كمال أتاتورك: مؤسس تركيا الحديثةتفككت الدولة السلجوقية فتكونت السلطنة العثمانية فيها بين القرنين الرابع عشر و السادس عشر و أخذت بالتوسع حتى سيطرت على الأمبراطورية البيزنطية و بلغاريا و صربيا إلى أن توقف توسعها إثر هزيمة بايزيد الأول (يلدرم) الصاعقة عام ١٤٠٢ م على يد تيمورلنك شهدت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى حركة قومية قادها مصطفى كمال أتاترك أي (أب الأتراك) الذي ألغى السلطنة و أعلن تركيا جمهورية فتولى رئاستها عام ١٩٢٣ م حتى و فاته عام ١٩٣٨ م وقد تمكن من استبدال المبادىء الإسلامية بأعراف قومية علمانية و استبدل الكتابة في تركيا من العربية إلى اللاتينية خلفه (عصمت انينو) حتى عام ١٩٥٠ م سيطر الحكم المدني على البلاد حتى عام ١٩٧٣ وحكم العسكر بعد هذا التاريخ فأدى ذلك إلى وضع غير مستقر فاندلعت أعمل العنف عام ١٩٨٠ م تعاني الحكومة التركية من معارضة الأكراد و الأرمن حيث أن الاكراد يمثلون ا بين ٢٠–٢٥ مليون نسمة و الحكومة لا تعترف بهم كجمهورية مستقلة و في عام ١٩٩١ م سمح الرئيس التركي أوزال بلجوء الأكراد غلى الأراضي التركية إثر ثورتهم في العراق و في عام ١٩٩٣ م أصبحت تسلنو تشيلر أول رئيسة للوزراء في تركيا.

## الجغرافيا

صورة فضائية لتركياتبلغ مساحة أراضي تركيا ٧٧٩,٤٥٢ كم و يقع ٩٧٪ منها في قارة آسيا و الباقي في أوروبا. يطل غرب تركيا علي بحر إيجة و جنوبها علي البحر المتوسط و شمالها علي البحر الأسود. تقاسمها الحدود ثمان دول منها العراق و سوريا.

يوجد بتركيا مصادر عديدة للمياة العذبة كالأنهار و البحيرات. و أكثر من ثلث مساحتها هي أراضٍ زراعية و تغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها. و يوجد بها جبال عديدة أعلاها جبل أرارات (٥١٣٧ متر). و تتحكم تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجة و البحر المتوسط، أهمها جزيرة أمروز (٢٧٩ كم مربع).

## السكان

يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي ٧٠ مليون نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٥. التركيبة السكانية لتركيا معقدة و مكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا و أفريقيا و تحكم العديد من الشعوب. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل

الأقليات و خاصة الأكراد. حسب تقديرات في هذا الصدد، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي ٧٠–٨٠٪)، يليهم الأكراد (٢٠–٣٠٪)، ثم الزازيون (٢–٣٪)، فالعرب (٢٪)، الشركس (٠،٥٪) و الجورجيون (٠،٥٪). هناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار،لازيون وغيرهم. تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

هناك جاليات تركية كبيرة في المهجر، تتركز معظمها في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يشكل الأتراك على سبيل المثال أكبر جالية أجنبية في ألمانيا، يبلغ تعدادها ما يقارب الأربعة ملايين نسمة. هناك جاليات تركية كبيرة أيضا في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

## اللغة

اللغة الرسمية هي اللغة التركية، كما يتحدث بها حوالي ٧٧٪ من سكان البلاد. اللغة الكردية تستعمل بين أبناء الأقلية الكردية (حوالي ٢٠٪)، حوالي ٢٪ ما زالوا يتكلمون اللغة العربية بين الأتراك ذوي الأصول العربية. اللغات الأخرى هي لغات الأقليات المتواجدة في البلاد: الآرامية، الأرمينية، الألبانية، الجورجية، اليونانية، اللازية و الشركسية. هناك عدة لهجات للغة التركية، تختلف بحسب المنطقة المتداولة بها. اللغات الانغليزية و الألمانية و الفرنسية منتشرة وخاصة بين الطبقة العليا وفي المدن الكبرى وفي المناطق السياحية. تنتشر اللغة الألمانية بين الطبقة العاملة، التي عملت يوما ما في ألمانيا.

## الديانة

يدين غالبية سكان تركيا بالديانة الإسلامية، حسب الإحصاءات الرسمية فإن ذلك يشكل ٩٩،٨٪ من سكان البلاد. حوالي ٦٠–٧٠٪ منهم يتبعون الطائفة السنية، بينما زهاء ٢٠–٣٠٪ يتبعون الطائفة العلوية. كما يدين حوالي ٠،٢٪ بالمسيحية و خاصة الأرثوذكسية، و ٠،٠٤٪ باليهودية. كان المسيحيون يشكلون حوالي ما نسبته ٢٠٪ من سكان أراضي تركيا الحالية في بداية القرن العشرين.

نص المادة ٢٤ من دستور عام ١٩٨٢ يشير إلى أن مسألة العبادة هي مسألة شخصية فردية. لذا لا تتمتع الجماعات أو المنظمات الدينية بأي مزايا دستورية. هذا الموقف و تطبيق العلمانية بشكل عام في تركيا نبع من الفكر الكمالي، الذي ينسب لمؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك الداعي للعلمانية و فصل الدين عن الدولة. المنشآت الإسلامية و رجال الدين يتم إدارتهم من قبل دائرة المسائل الدينية (Diyanet İşleri Bakanlığı). تقوم بتوظيف حوالي مئة ألف إمام و مؤذن وشيخ دعوة، كما تقوم بصيانة و إنشاء المساجد. لا يتم دعم منظمات الديانات الأخرى بشكل رسمي، ولكنهم في المقابل يتمتعوا بإدارة ذاتية و حرية العمل.

## النظام السياسي

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، تنفيذي و قضائي. تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام ١٩٨٢ و بعد سنوات من الحكم العسكري. يشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان (Türkiye Büyük Millet Meclisi) الجهاز التشريعي. المجلس يتكون من ٥٥٠ نائب، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب. كل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الإنتخاب ابتداءا من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الانتخابات. أعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم إنتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان. لا يسمح بإعادة إنتخاب الرئيس حسب الدستور.

يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالإنتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة أو رفض أعضاء الحكومة.

المحكمة الدستورية هي أعلى محكمة تركية. تقوم المحكمة بفحص مدى مطابقة القوانين المشرعة من البرلمان مع بنود الدستور. تم إنتخاب تولاي توكو (Tülay Tuğcu) في عام ٢٠٠٥ لتكون أول امرأة ترأس أعلى محكمة في البلاد.

***أهم الأحزاب السياسية التركية هي:***

- **حزب العدالة و التنمية** (AKP ،Adalet ve Kalkınma Partisi)
- **حزب الحركة القومية** (MHP ،Milliyetçi Hareket Partisi)
- **حزب الشعب الجمهوري** (CHP ،Cumhuriyet Halk Partisi)
- **حزب الطريق الحقيقي** (DYP ،Doğru Yol Partisi)
- **حزب الشباب** (GP ،Genç Parti)
- **حزب الشعب الديمقراطي** (DHP ،Demokratik Halk Partisi)
- **حزب الوطن الأم** (AP ،Anavatan Partisi)
- **حزب السعادة** (SP ،Saadet Partisi)
- **حزب اليسار الديمقراطي** (DSP ،Demokratik Sol Parti)

## السياسة الخارجية

تحاول تركيا الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس الإتحاد في عام ١٩٩٣. حصلت تركيا رسميا على صفة دولة مرشحة للإنضمام عام ١٩٩٩ و بدأت مفاوضات العضوية عام ٢٠٠٤. مسألة إنضمام تركيا للإتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الإتحاد إلى معارض ومؤيد. يقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية و إنما جزء من الشرق الأوسط و آسيا و أنها سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا لا تلبي الشروط الأدنى للعضوية و ستكون عبئ على الإتحاد. بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط ، التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين، أيضا بأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة و أيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. الأشياء الإيجابية التي نتجت عن نية تركيا الإنضمام للإتحاد و فرض الإتحاد شروط لبدء مفاوضات العضوية هي تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسة في البلاد، نمو الحريات و حقوق الإنسان و خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية. كما حاولت تركيا جاهدة في الفترة الأخيرة حل مشكلة قبرص، التي قامت بإحتلال الجزء الشمالي منها عام ١٩٧٤ تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية هناك.

## العلاقات التركية العربية

تميزت العلاقات التركية العربية بالتوتر منذ أيام حكم الامبراطورية العثمانية لمعظم البلاد العربية. بعد تقسيم ملكية الدول العربية بين الدول الإستعمارية و إنهيار الامبراطورية العثمانية، حاولت تركيا منذ نشأة الجمهورية التركية في بداية القرن التركيز على علاقاتها مع الغرب و خاصة أوروبا و الولايات المتحدة. كما أن اتباع السياسة الخارجية التركية السياسة الغربية و خاصة الأمريكية، أدى إلى تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية، التي يرى فيها العرب تهديدا لمصالحهم و أمنهم. على مدى العقود السابقة تحالفت تركيا بشكل غير رسمي مع إسرائيل و عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية و العسكرية

مع الدولة العبرية. رأت سوريا في ذلك تهديدا مستمرا لها. كما ساهمت سياسات تركيا المائية والزراعية و بناء العديد من السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة و الفرات، اللذان هم عصب الحياة في العراق و سوريا، و التدخل العسكري التركي في شمال العراق، إلى المزيد من التوتر السياسي و خاصة مع العراق. كادت أن تؤدي مسألة اقليم الإسكندرونة المتنازع عليه مع سوريا و اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور إلى نشوب نزاع عسكري بين البلدين. بعد وصول الأحزاب الإسلامية المعتدلة إلى سدة الحكم في السنوات الأخيرة، تحاول تركيا تحسين علاقاتها بجيرانها و خاصة العرب منهم. احتجت تركيا مرارا على سياسة إسرائيل الإستيطانية و العمليات العسكرية القاسية ضد المدنيين الفلسطينيين.

## التقسيم الاداري و أهم المدن

**تنقسم تركيا إلى سبعة مناطق هي كالتالي:**

- منطقة ايجه
- منطقة البحر الأسود، تركيا
- منطقة وسط الأناضول
- منطقة شرق الأناضول
- منطقة مرمره، تركيا
- منطقة البحر الأبيض المتوسط، تركيا
- منطقة جنوب شرق الأناضول
- كما تنقسم هذه المناطق إلى ٨١ محافظة

يعيش حوالي ٧٥٪ من الأتراك في المدن. اسطنبول هي أكبر مدن البلاد و أحد أكبر مدن العالم، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة (احصاءات عام ٢٠٠٥). تليها العاصمة أنقرة (حوالي ٣،٥ مليون نسمة/٢٠٠٥)، أهم المدن الأخرى:

- ازمير ( حوالي ٢،٥ مليون نسمة/٢٠٠٥ )
- بورصة ( حوالي ١،٤ مليون نسمة/٢٠٠٥ )
- أضنة ( حوالي ١،٣ مليون نسمة/٢٠٠٥ )
- غازيانتيب ( حوالي مليون نسمة/٢٠٠٥ )

## الاقتصاد و البنية التحتية

تتركز مراكز الصناعة و التجارة التركية حول منطقة مدينة اسطنبول و في باقي المدن الكبرى و خاصة في الغرب. هناك فرق كبير في مستوى المعيشة و الحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي و الشرق الزراعي. يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي ٤٠٪ من مجمل قوى العمل في البلاد، و لكنه ينتج ما نسبته حوالي ١٢٪ فقط من الناتج القومي. القطاع الصناعي ينتج حوالي ٢٩،٥٪، قطاع الخدمات حوالي ٥٨،٥٪ من الناتج القومي لتركيا. يعمل في قطاع الصناعة ٢٠،٥٪، في قطاع الخدمات ٣٣،٧٪ من مجمل عدد الأيدي العاملة. تم إنشاء اتحاد جمركي بين تركيا و الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٦، حيث تبلغ نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي ٥١،٦٪ من مجمل صادراتها.

في الفترة ما بين ١٩٤٥ إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي. حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات و الواردات الأجنبية. تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية و الفساد المنتشر، كما نقصت الايرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة و تحديثها و استيراد البضائع و المواد الخام اللازمة لها. الجزء الأكبر من القطاع العام التركي كان غير منظم بشكل فعال. أيضا، تم استغلالهم من الساسة لأغراض سياسية و اجتماعية. على سبيل المثال تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام، و تم استعمال بعضهم كملجأ لتوظيفهم العاطلين عن العمل في وقت لم تكن تلك الشركات في حاجة إلى عمالة جديدة. في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخمسية، وكانت النتيجة دائما لصالح المصروفات و ليس العائدات. استمر عجز الميزانية في التصاعد و زادت نسبة التضخم و معهم الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، حيث أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خانتين مئوية. ساعد الوضع السياسي الداخلي الغير مستقر و المشاكل العسكرية في قبرص و المناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة و تعجيز الاقتصاد. في الستينات، زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، إلى أن أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، و أصبحوا يساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر من خلال تحويلاتهم. برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر و يمكن وصفه بشكل عام بأنه عالي، حيث بلغ على سبيل المثال نسبة ٦،٧٪ في الخمسينات، و ٤،١٪ في السبعينات. مع تنحية الحكم العسكري للبلاد عام ١٩٨٢، دخلت تركيا مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات و أزالت القيود على الواردات و فتحت الباب للاستثمار الأجنبي. قامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام و دعمت القطاع الخاص. عانت البلاد في ١٩٩٤، ١٩٩٩ و ٢٠٠١ أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى إنهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها و زيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على إنهيار الحكومات عدة مرات، و لأول مرة عام ٢٠٠٤ تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة مئوية واحدة (من نسبة تضخم حوالي ١٥٠٪ في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٩،٤٪ في ٢٠٠٤). تحسن الاقتصاد تدريجيا، نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة و زاد الأمل في دخول البلاد الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩. بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة (Yeni Türk Lirası) منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لكي تحل تدريجيا محل العملة القديمة (الليرة التركية). بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد ٤١٧٢ دولار أمريكي في ٢٠٠٤، كما بلغت القوة الشرائية موزعة على الفرد ٧٤٠٠ دولار أمريكي. بلغ الناتج القومي حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٤، و نسبة دين خارجي تبلغ ١٣٤،٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته ٧٨٪ حسب الناتج القومي.

## الصناعة و المعادن و الزراعة

أهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات، المواد الغذائية و المشروبات، الكهربائيات، السيارات و الكيماويات. أهم الثروات المعدنية المتواجدة على الأراضي التركية هي الفحم الحجري، الفحم النباتي، الحديد، الرصاص، الخارصين، النحاس و الفضة. كما أن تركيا تعد من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم. هناك احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد. يشكل القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب و الشعير أهم المحاصيل الزراعية في البلاد. تركيا هي من أكبر منتجي البندق في العالم.

## السياحة

تشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي و خاصة في العقود الأخيرة. بلغ عدد السائحين ١٧،٥ مليون سائح في عام ٢٠٠٤. يشكل السائحون الألمان أكبر نسبة منهم، يليهم الروس و الانغليز. يشتهر الساحل الجنوبي بجمال طبيعته و شواطئه الطويلة لدرجة أنه يعرف باسم الريفييرا التركية تشبها بالريفييرا الفرنسية.

## المواصلات

تتمتع تركيا بموقع مهم بين قارتي آسيا و أوروبا يعطي أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من الناحية الاقتصادية. أدخل قطاع الطرق على سبيل المثال على الدولة ما مجموعه حوالي ١،٤ مليار دولار (١٩٩٩) من رسوم و ضرائب مطبقة على استخدام الطرق خاصة الدولية منها. تتركز الحركة البرية على الطرق، بينما تستخدم السكك الحديدية لمسافات معينة و عادة لنقل البضائع. تبلغ نسبة الاستثمار الحكومي في قطاع المواصلات و الاتصالات ما نسبته ٢٧،٣٪ من نسبة الاستثمار الحكومي العام، مما يدل على أهمية هذا القطاع، و مثل ما نسبته ١٤٪ من الناتج القومي الاجمالي للدولة حسب احصاءات عام ٢٠٠٠.

يبلغ مجموع الطرق البرية ٤١٣،٧٢٤ كم، منها ١،٨٠٠ كم طرق سريعة و ٦٢،٠٠٠ كم طرق عادية و ٣٥٠،٠٠٠ كم ما يسمى بطرق قروية. أهم الطرق البرية هي تلك التي تربط اسطنبول بأنقرة (O-4)، طريق غازيانتب – أضنة (O-52)، الطرق الساحلية (O-31 و O-32) الذي تربط ازمير بالمدن الساحلية الجنوبية و طريق ازمير – مانيسا. تم نقل ٨٩،٢٪ من مجموع حركة البضائع على الطرق في عام ٢٠٠٠. تستخدم حركة الحافلات لنقل الركاب بين المدن للمسافات المتوسطة و الطويلة. يبلغ طول السكك الحديدية ١٠،٥٠٠ كم، منها ٢٠٪ كهربائي. هناك خط حديدي سريع بين اسطنبول و أنقرة.

شركة الخطوط الجوية التركية (Turkish Airlines) هي شركة الطيران الرسمية التي تملكها الدولة، تأسست عام ١٩٣٣. تم في بداية التسعينات السماح بإنشاء شركات طيران خاصة، منها أونور اير (Onur Air)، أطلس جت (Atlasjet) و صن اكسبرس (SunExpress). هناك ٣٨ مطار في تركيا، منها ١٤ مطار دولي أهمها مطار أتاتورك الدولي في اسطنبول. هناك ١٥٦ ميناء بحري في تركيا، حيث بلغت حركة البضائع فيها ١٠،٤٤٤،١٦٣ طن. يملك الاسطول التجاري ٨٨٨ سفينة شحن. أهم موانئ البلاد متواجدة في اسطنبول و ازمير و أضنة. هناك حركة نقل بحرية مكثفة بين جزئي اسطنبول الآسيوي و الأوروبي و حركة بضائع مهمة بين المدن التركية المطلة على البحر الأسود و روسيا و أوكرانيا و رومانيا و بلغاريا و بين المدن المطلة على البحر المتوسط و قبرص و اليونان.

## الاتصالات

شركة الاتصالات التركية (Türk-Telekom) هي المالك و المشغل الوحيد لخطوط الاتصالات الأرضية. هناك خطط حكومية لخصخصة شركة الاتصالات. يقدر عدد المشتركين بخطوط الهاتف النقالة بأكثر من عشرين مليون مستخدم. توجد عدة شركات خاصة مشغلة لخطوط الهاتف النقالة منهاturkcel،aveya.

## الثقافة

الثقافة التركية هي خليط بين ثقافات سكان تركيا. يرجع جذورها إلى الثقافات التركية القديمة، العثمانية الإسلامية، العربية، البيزنطية، الفارسية و الأوروبية. الثقافة الأوروبية تم إدخالها و دعمها بعد إنشاء الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣.

مركز الثقافة التركية هي مدينة اسطنبول أكبر المدن التركية. أهم الفنانون الأتراك هم المخرج يلماز غوناي ( Yılmaz Güney)، الشاعر أورهان فيلي (Orhan Veli)، ناظم حكمت (Nâzım Hikmet)، الكتاب ياسر كمال ( Yaşar Kemal)، أورهان باموك (Orhan Pamuk) و عزيز نيسين (Aziz Nesin). أشتهر مغنون الموسيقى الشبابية التركية (Türkpop) في الفترة الأخيرة أمثال سيزان أكسو (Sezen Aksu)، تاركان (Tarkan) و مصطفى صندل ( Mustafa Sandal)،رافت ال رومان(rafet el roman). حازت تركيا على المنصب الأول في مسابقة الأغنية الأوروبية (يوروفيجين) في عام ٢٠٠٣.

تي أر تي (TRT) هي أكبر شبكة قنوات تلفزيونية و اذاعية في البلاد تملكها الدولة. سمحت الحكومة ابتداءا من عام ١٩٩٠ بإنشاء قنوات تلفزيون و راديو خاصة، أشهرها اليوم هم شبكات: ايه تي في (ATV)، شو تي في (Show TV)، ستار (Star)، تي غي أر تي (TGRT).د(kanalD)

## التعليم

حوالي ٢٥٪ من سكان تركيا هم في سن التعليم الاجباري، الذي ارتفع من سن الخامسة لحد سن الثامنة في عام ١٩٩٧. بعد ذلك يدخل الطلاب مرحلة ثانوية تتكون من أربع سنوات. أصبح بإمكان طلاب المدارس ابتداءا من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ اختيار لغة أجنبية ثانية. يعاني النظام التعليمي المدرسي التركي بشكل عام من نقص في الموارد و الميزانية و كثرة طلاب المدارس. الهوة الاقتصادية بين الشرق و الغرب في تركيا تعكس نفسها على الوضع التعليمي لسكان هذه المناطق. على سبيل المثال هناك صفوف مدارس في المناطق الشرقية تحتوي على خمسين طالب في الصف الواحد. تبلغ نسبة التسجيل المدرسي حوالي ٩٣٪ من مجمل عدد السكان تحت هذه الفئة. تبلغ نسبة الأمية بين الرجال ٦٪ و بين النساء ١٨٪ من مجموع عدد السكان حسب احصاءات عام ٢٠٠٠.

هناك ٥٣ جامعة حكومية و ٢٤ جامعة خاصة معترف بها في البلاد. يدرس حوالي مليونين طالب في الجامعات التركية، وهم بذلك يشكلوا ٢٨٪ من مجمل عدد الطلاب المؤهلون للدراسة الجامعية. يبلغ تعداد طاقم التدريس الجامعي حوالي ٧٧،١٠٠. يتم مراقبة و إدارة التعليم العالي من قبل مجلس التعليم العالي (YÖK)، الذي تم إنشاءه عام ١٩٨١. يجب على الطالب الراغب في تكملة تعليمه الجامعي في تركيا في أحد الجامعات الحكومية تأدية امتحان قبول للجامعات و نجاحه فيه، إلى جانب درجته في امتحان الشهادة الثانوية، ذلك يحدد الجامعة و التخصص التي سيدرسه. هناك حوالي ١٦ ألف طالب أجنبي يدرسوا في تركيا، معظمهم يأتي من دول آسيا الوسطى، المتأثرة بالثقافة التركية.

مع أن معظم سكان تركيا مسلمون، هناك حظر حكومي على إرتداء الحجاب في المدارس و الجامعات التركية. تم تطبيق هذا القانون امتدادا للفكر الكمالي الداعي للعلمانية و لجعل المدارس و الجامعات خالية من التأثير الديني على الأقل من الناحية الشكلية. هناك معارضة كبيرة لهذا القانون و خاصة من السكان المحافظين الذين يرون فيه تقييدا لحريتهم الدينية التي يشملها الدستور التركي و تم نقاش هذا الموضوع مرارا.

# تركيا تنتظر قرار أردوغان بشأن الانتخابات الرئاسية

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٢/٤/٢٠٠٧ :***

**أنقرة ـ حسني محلي :** قال رئيس البرلمان التركي بولنت أرينج إن اعضاء حزب "العدالة والتنمية" سيحترمون قرار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في ما يخص ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، مستبعدا بعد لقائه وزير الخارجية عبد الله گول والذي تناول موضوع انتخابات الرئاسة، أي مشكلة داخل حزب "العدالة والتنمية". وأضاف أن البرلمان هو الذي سينتخب الرئيس الجديد.

وجاء لقاء أرينج وگول في اطار التحركات الأخيرة لتحديد اسم المرشح لانتخابات الرئاسة حيث منح المجلس التنفيذي لحزب "العدالة والتنمية" زعيم الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان كافة الصلاحيات المطلقة لاتخاذ القرار النهائي في هذا الموضوع.

وقال أردوغان إنه سيتخذ قراره النهائي مساء الثلاثاء المقبل قبل ساعات من انتهاء المدة الدستورية لتقديم طلبات الترشيح اذ سيترأس قبل ذلك اجتماعا للكتلة البرلمانية لحزب "العدالة والتنمية" وبعدها اجتماعا للمكتب السياسي للحزب.

ويستمر الرهان على قرار أردوغان الذي تتناقض تصريحاته اليومية في ما يتعلق بقراره الخاص بانتخابات الرئاسة. وتقول الأوساط السياسية إن أردوغان يؤخر قراره الإعلان عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة ليتجنب بذلك الضجة التي ستثيرها القوى العلمانية والأوساط العسكرية ضده ليضمن بذلك انتخابه رئيسا للجمهورية في البرلمان الذي يسيطر عليه حزب "العدالة والتنمية".

ويبدو أن أردوغان قد حسم هذا الموضوع مع المقربين منه مثل عبد الله گول وبولنت أرينج والآخرين من قيادات "العدالة والتنمية" حيث سيضمن رئيس الوزراء بذلك البقاء في السلطة لمدة سبع سنوات وخاصة أن البعض يستبعد ان يحقق "العدالة والتنمية" انتصاراً في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ما سيفقد أردوغان فرصة تاريخية لدخول القصر الجمهوري.

ويتوقع آخرون ان يتخذ حزب "العدالة والتنمية" قرار الانتخابات المبكرة بعد انتخاب أردوغان رئيسا للجمهورية ليفاجئ بذلك أحزاب المعارضة التي لم تستعد بعد لهذه الانتخابات التي قد تكون في تموز (يوليو) بدلا من شرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ولم تتجاهل الأوساط السياسية الاحتمالات الأخرى ومن بينها أن يرشح أردوغان وزير الخارجية عبد الله گول لانتخابات الرئاسة بإعتبار أنه أكثر قبولاً من الأوساط العسكرية والشعبية ليثبت بذلك وفاءه له، اذ كان گول ومعه رئيس البرلمان بولنت أرينج أول من قاد حركة التمرد ضد نجم الدين أربكان داخل حزب "الفضيلة الأسلامي" العام ٢٠٠٠ عندما كان أردوغان في السجن. كما أسس گول ورفاقه حزب "العدالة والتنمية" وأصبح رئيسا للوزراء بعد انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢ عندما كان يمنع على أردوغان ممارسة العمل السياسي اذ أجرى تعديلات دستورية وقانونية ساهمت في عودة أردوغان الى العمل السياسي ليصبح رئيسا للوزراء في أذار (مارس) ٢٠٠٣.

ولا تستبعد أوساط أخرى ان يفاجئ اردوغان الجميع ليرشح اسماً ثالثاً لا يتوقعه أحد، لكن يتفق عليه الجميع ليثبت للقوى العلمانية والأوساط العسكرية والشارع التركي عموما أنه لا يريد المشاكل بل يهدف الى تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية التي تضمن وحدة الأمة والدولة التركية ونظامها العلماني الديموقراطي، ما سيساعده على زيادة شعبيته وتحقيق انتصار كبير وساحق في الانتخابات المبكرة التي سيقررها بعد انتخابات الرئاسة فورا.

## وسط مواجهة بين أردوغان "الإسلامي" والعلمانيين
# تركيا تقترب من انتخابات الرئاسة

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٤/٢٣ :**

ينتظر أن يقرر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بحلول الأربعاء المقبل ما إذا كان سيتجاهل ضغط العلمانيين والجيش ويرشح نفسه للرئاسة.

وتشعر النخبة السياسية التقليدية، وكذلك الجيش الذي تدخل لاسقاط أربع حكومات خلال الخمسين سنة الماضية، بالقلق ازاء الماضي الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الذي يترأسه أردوغان. ويريد أنصار العلمنة استمرار الفصل التام بين الدين والدولة.

وخلال الأشهر القليلة الأخيرة، أبقى أردوغان تركيا في حالة ترقب بشأن ترشحه، ولكنه يتعين عليه الآن أن يقرر مرشحاً لحزبه بحلول يوم ٢٥ ابريل/ نيسان الجاري.

ويعتقد كثيرون في تركيا أن أردوغان يريد أن يصبح رئيساً، وفي حال خوضه انتخابات الرئاسة في مايو/ أيار المقبل سيضمن فوزه بسهولة بسبب الأغلبية البرلمانية المريحة التي يتمتع بها.

وفي هذه الحالة، سيصبح أردوغان أول رئيس ذي ماض إسلامي، ما سيشكل تغييراً هائلاً في هذا البلد الذي يعد ٧٤ مليون نسمة.

وحول هذه المواجهة بين أرودغان والعلمانيين، أوردت وكالة فرانس برس من أنقرة تقريراً بعنوان "أنصار العلمنة يخشون من أسلمة زاحفة للمجتمع التركي"، قالت فيه:

عند مدخل الحديقة العامة التابعة للبلدية في حي اريامان بضاحية أنقرة علقت لوحة كتب عليها "محظور شرب الكحول كلياً"، فيما يحدد مسبح في مكان آخر بالعاصمة التركية توقيتاً منفصلاً للذكور والإناث.

ويرى أنصار النظام العلماني في هاتين الحالتين مؤشرات تدل على أسلمة زاحفة ومقصودة للبلاد، علماً بأن بلدية أنقرة تخضع لسيطرة حزب العدالة والتنمية، التشكيل المحافظ المنبثق عن التيار الإسلامي.

وفي الواقع يخشى فريق العلمانيين وضمنهم خصوصاً المعارضة الاشتراكية الديمقراطية ومؤسسة الجيش النافذة، من النيات التي يبيتها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم إثر الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٢.

وقد تصاعد هذا القلق في الأيام الأخيرة مع احتمال ترشح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى الانتخابات الرئاسية المرتقب اجراؤها في مايو/ أيار المقبل. وتعبيراً عن رفض هذا الاحتمال تظاهر أكثر من خمسمائة ألف شخص أكثر من مليون بحسب بعض المشاركين الأسبوع الماضي في أنقرة.

وفي ما يتعلق بالكحول، أصدرت الحكومة العام الماضي قانوناً يجيز للبلديات نقل مراكز بيع المشروبات الروحية إلى أماكن خاصة خارج المدينة لكن هذا التدبير ألغته إحدى المحاكم الشهر الماضي.

وبرر حزب العدالة والتنمية هذا القانون بواجب حماية الشباب من "العادات السيئة" وأن الراغبين في تناول الكحول بإمكانهم بسهولة الحصول على مشروباتهم المفضلة في مكان آخر.

لكن استهلاك الكحول يعتبر عموماً في البلاد جزءاً من مظاهر الحياة العصرية. ومعروف أن مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك كان هو نفسه محباً للعرق، المشروب الكحولي الوطني الذي يحتوي على اليانسون.

ويرى هاكان عازف الغيتار في فرقة موسيقا الروك في أنقرة أن "حزب العدالة والتنمية ينفذ سراً خطة ترمي إلى أسلمة الدولة. أشعر أن نمط حياتي في خطر".

ويجسد "نمط الحياة" الذي يريده هذا الشاب مثل شرب الجعة بين أصدقاء أو الرقص على أنغام موسيقا الرولينغز ستونز الوجه الأكثر تماثلاً مع الحياة الأوروبية لتركيا.

وهو يعتبر أن الممارسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية الذي تنصل من جذوره الإسلامية وأقر رسمياً بمبدأ العلمنة وقام بإصلاحات ديمقراطية عديدة لا تبدل في الأمر شيئاً: فعندما يصبح رئيساً سيكون بوسع أردوغان التصرف بمطلق الحرية ل "التقدم خطوة خطوة في تنفيذ خطته السرية والراديكالية".

ويؤكد مسؤولو إحدى أكبر نقابات المعلمين في البلاد "ايجيتيم سين" أن حزب العدالة والتنمية قد بدأ العمل من خلال ابداله نحو ٣٠٪ من كبار مسؤولي وزارة التعليم بأوفياء له متخرجين عموماً من مدارس لتأهيل الأئمة.وقال رئيس النقابة علاء الدين دينتشر إن "المرور بمدرسة (لتأهيل) الأئمة أصبح إذا صح التعبير معياراً للترقية"، مضيفاً "ان عناصر إسلامية تتسرب بشكل دائم إلى الكتب المدرسية".

وقد منعت الوزارة مؤخراً كتاباً يستعيد لوحة مشهورة للرسام دولاكروا موضوعها أن "الحرية التي تقود الشعب" كانت عارية الصدر.

وينتخب الرئيس التركي لولاية واحدة من سبع سنوات ويعتبر هذا المنصب فخريا الى حد بعيد وتنحصر صلاحياته فعليا باصدار القوانين والقيام بتعيينات في مناصب اساسية في الادارة. ويخشى العلمانيون ان يستخدم اردوغان هذه الصلاحيات في حال انتخابه لاسلمة البلاد.

ومن المقرر حصول عدة تعيينات مهمة في الاشهر المقبلة منها تعيين الرئيس الجديد للمحكمة الدستورية. ورد الرئيس المنتهية ولايته احمد نجدت سيزر المتمسك بالعلمانية عدة تعيينات على رأس مؤسسات اساسية معتبرا المرشحين الذين طرحتهم الحكومة غير مناسبين.

ومن بين هؤلاء المرشحين مساعد مدير مجلس ادارة الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون وهو امام سابق يدير عمليا منذ سنتين هذه المؤسسة العملاقة التي تشغل سبع شبكات تلفزيون وتوظف نحو ثمانية الاف شخص، ولم يصادق سيزر على تعيينه مديرا لها. ونقل عن اردوغان قوله الاسبوع الماضي لمجموعة صغيرة من الصحافيين ان مرشح حزبه للرئاسة سيشكل "مفاجأة"، ما اثار الكثير من التكهنات في الصحف.

ومن المرشحين المحتملين الذين تتردد اسماؤهم وزير الخارجية عبدالله غول الذراع الايمن لاردوغان ورئيس البرلمان بولند اجاويد ووزير الدفاع وجدي غونول ووزيرة الدولة نعمت جوبوكجو المرأة الوحيدة في الحكومة ورئيس الاركان السابق الجنرال المتقاعد حلمي اوزكوك. ويملك حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ ٢٠٠٢ الغالبية المطلقة في الجمعية الوطنية ما يعطيه كلمة الفصل في انتخاب الرئيس الحادي عشر لتركيا العلمانية الطامحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي. واعلن الحزب الاجتماعي الديموقراطي، حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان، عزمه على مقاطعة الانتخابات.

## بسبب قضية 'إبادة الأرمن'
## الوفد التركي في واشنطن: بيلوسي 'تتهرب' من لقائنا
### وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٤/٢٣ :

ذكرت تقارير تركية ان رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي تتهرب من لقاء الوفد البرلماني التركي الذي يسعى حاليا في واشنطن لإحباط قرار داخل الكونغرس يعترف بإبادة الأرمن على أيدي الأتراك.وقالت وكالة 'جيهان' نقلا عن السفير التركي لدى واشنطن ان الوفد قام بمراجعة مكتب بيلوسي المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع اللوبي الأرمني، للحصول على موعد للقائها غير انه لم يتلق بعد ردا من المكتب.

ويسعى الوفد البرلماني لإيضاح 'عدم صحة ادعاءات الإبادة العرقية' ضد الأرمن في الأناضول، ولاقناع الكونغرس بعدم المصادقة على مشروع قرار يعترف بتعرض الأرمن في تركيا العثمانية إلى الإبادة.

وقال رئيس الوفد من حزب 'العدالة والتنمية' الحاكم محمد دولغر انهم ركزوا خلال لقاءاتهم مع أعضاء الكونغرس على الأضرار التي ستلحق بالعلاقات بين البلدين في حال المصادقة على القرار.

وبحسب 'جيهان' فقد سبق ان تجنبت بيلوسي التي تدعم المصادقة على مشروع القرار، لقاء وزير الخارجية عبدالله گول خلال زيارته الأخيرة لواشنطن.

من جانبه، أعرب عضو الوفد من حزب الشعب الجمهوري المعارض وسفير تركيا السابق لدى واشنطن شكري الكداغ عن الأسف 'لفقد تركيا الكثير من أصدقائها السابقين في الكونغرس'.

**د. محمد نورالدين :**

# مرحلة جديدة من تاريخ تركيا

***صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٣/٤/٢٠٠٧ :***

تحوّلت انتخابات الرئاسة في تركيا الى أحجية يشارك فيها الجميع.مهلة الترشح للانتخابات بدأت في ١٦ نيسان/ابريل الجاري وتنتهي منتصف ليل ٢٤/٢٥ منه. التعمية التي تواكب الانتخابات مردّها أن البرلمان هو الذي ينتخب الرئيس وليس الشعب ولذلك ترتبط اللعبة نظريا بحسابات رقمية محدودة تبعاً لموازين القوى في البرلمان. وبما أن الغلبة في البرلمان تعود إلى حزب العدالة والتنمية ويضمن الفوز لمرشّحه أياً كان فإن التنافس على الرئاسة معدوم كلية. وبدا لوهلة أن انتخابات رئاسة الجمهورية مسألة حزبية داخلية للعدالة والتنمية.

لكن الأمور مع ذلك ليست بهذه البساطة.رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة هو الاسم الأكثر تداولاً للوصول إلى رئاسة الجمهورية. لكن لم يسبق أن كانت شخصية مضمون نجاحها في الانتخابات الرئاسية، على قدر كبير جداً من التردد والدخول في الحسابات المعقدة كما هو عليه الآن مع رجب طيب أردوغان.لماذا لم يعلن حتى الآن حزب العدالة والتنمية ترشيح أردوغان أو أية شخصية أخرى للرئاسة ولماذا ينتظر حتى آخر لحظة؟

مجرد أن لا يعلن اسم المرشح حتى الآن يعكس التعقيدات التي تحيط بانتخابات رئيس الجمهورية في تركيا:

إن الرئيس حتى الآن هو رمز للعلمانية وللجمهورية التي أسسها أتاتورك ولم يسبق ان اعتُرض على أي رئيس سابق مثل الاعتراض الآن على ترشيح أردوغان. فالعلمانيون المتشددون يرون أن ماضي أردوغان الإسلامي وحاضره المتدين سيعرضان علمانية البلاد للخطر خصوصاً في ظل حكومة وبرلمان يسيطر عليهما حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان.

إن حرية المؤسسة العسكرية للتحرك ومنع وصول إسلامي الى الرئاسة لم تعد كبيرة وسهلة كما في الماضي.لذا فإن تحريك الشارع "المدني" يبدو الخيار الأفضل في هذه الظروف ومن هنا التظاهرة العلمانية الكبيرة التي خرجت في أنقرة منددة ومعترضة على وصول أردوغان الى رئاسة الجمهورية والتي لا يمكن لأردوغان ان يتجاوز دلالاتها بسهولة.

لكن ذلك في المقابل ينقل اللعبة الديمقراطية الى الشارع وما يحمله الشارع من أخطار المواجهة. فإذا تظاهر مائة ألف أو مليون علماني فإن الطرف الآخر الذي نال اكثر من عشرة ملايين صوت في انتخابات ٢٠٠٢ قادر على انزال ملايين مضادة الى الشارع. غير ان أردوغان لا يبدو أنه يريد الدخول في هذه اللعبة لمخاطرها على الاستقرار الداخلي وخلق مناخات توفّر للعسكر النفاذ للقيام بانقلاب عسكري لن يكون مع ذلك سهلاً كما في السابق.

من هنا نرى ان أردوغان وكما في تجربته اثناء رئاسة الحكومة لا يريد أن يواجه الموضوعات الحساسة بروح التحدّي والاستفزاز. وهو يبحث عن أوسع توافق خارج حزب العدالة والتنمية للوصول الى رئاسة الجمهورية. وهو اجتمع لهذه الغاية مع أحزاب برلمانية صغيرة لا يتجاوز عدد نوابها الأربعة أو العشرين من أصل ٥٥٠ نائباً مجموع أعضاء البرلمان فقط ليؤمن نصاب الثلثين غير الضروري أصلاً لجلسة الانتخاب ليؤكد على أوسع قاعدة ديموقراطية للانتخابات. حيث للحزب ٣٦٣ نائباً ولا ينقصه سوى أربعة نواب للثلثين.في هذه الظروف ورغم كل التساؤلات حول مستقبل الحزب بعد أردوغان فإن عدم ترشح أردوغان بعد تظاهرة العلمانيين سيعدّ رضوخا للضغوط وسيصيب زعامة وهالة أردوغان بالرضوض كما سيؤثر ذلك سلبا في صلابة وعزيمة الحزب على استكمال سياساته.يبقى ان القائلين بخطر وصول أردوغان الى الرئاسة على النظام العلماني ينسون أن أردوغان مدافع قوي عن العلمانية بمضمون حقيقي تتيح الحريات الدينية وغيرها وليس كما هو معمول بها الآن في تركيا التي تمت بصلة لكل شيء ما عدا العلمانية. فتركيا تحتاج نظرا لتعدديتها المذهبية إلى نظام علماني لن يقامر أردوغان بإلغائه لأن ذلك يعني فتح حروب داخلية كما في العراق.

ومهما كان قرار أردوغان بالترشح أو عدمه فإن تركيا ستكون خلال أقل من أسبوعين مع رئيس جديد من حزب العدالة والتنمية ومع عهد جديد.

## حزب العدالة والتنمية الحاكم يعلن ترشيح گول لمنصب رئاسة الجمهورية

### اردوغان: گول يحمل المواصفات المطلوبة لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الجمهورية

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٤/٢٤ :**

اعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ان حزب العدالة والتنمية الحاكم اختار نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبدالله گول مرشحه في انتخابات رئاسة الجمهورية خلفا للرئيس الحالي احمد نجدت سزار والذي تنتهي ولايته في مايو المقبل.

وقال اردوغان خلال اجتماع المجموعة البرلمانية لحزبه ان مرشح حزبهم لرئاسة الجمهورية هو عبد الله گول مشيرا الى التجربة التي يملكها گول في العملية السياسية والى الانجازات التي حققها طيلة عمله في المعترك السياسي.

يشار الى ان فترة التقدم بطلبات الترشيح للرئاسة التي تستمر عشرة ايام تنتهي منتصف ليل الاربعاء.

ويتم انتخاب الرئيس في تركيا من جانب البرلمان ولمدة سبع سنوات بالاكثرية المطلقة للنواب الـ(٥٥٠) الذين يتالف منهم البرلمان.

ويسيطر حزب العدالة والتنمية والذي يتزعمه رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان على البرلمان بما لا يقل عن ٣٦٣ مقعدا.

وفي كلمة ألقاها اردوغان في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه أكد أن هذا الاجتماع يحمل في طياته أهمية تاريخية نظرا لأنه سيحدد مستقبل الرئيس الحادي عشر لتركيا مشيرا الى أن مرحلة الترشيح لانتخابات الرئاسة سوف تنتهي الاربعاء.

وشدد على أنهم عندما اختاروا مرشحهم اختاروه من منطلق الارادة الشعبية التي فوضتهم للوصول بالأغلبية المطلقة الى البرلمان وأيضا من منطلق الالتزام بالقانون الدستوري الذي تقره البلاد.

وقال اردوغان أنه تم خلال الأيام العشرة الأخيرة التشاور والتقييم وتبادل الآراء مع نوابه وأحزاب المعارضة وجس نبض الشارع التركي بعيدا عن أي ضجة اعلامية وبدون الدخول في خضم جدالات سياسية لا فائدة منها.

وأضاف " لقد سبق أن اختار البرلمان عشرة رؤساء لتركيا وهو الذي سيختار الرئيس الحادي عشر أيضا خصوصا أن البرلمان أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى يملك الخبرة والديمقراطية والفكر المتقدم لاختيار الرئيس الجديد للبلاد".

واستطرد قائلا " بحكم السلطة التي منحنا اياها الشعب لنصل بالأغلبية المطلقة فاني أتعهد بأن تكون أولوياتنا هي في تعزيز المعايير الديمقراطية والحفاظ على مبادئ الجمهورية التركية".

وأكد اردوغان أنه يؤمن أن مرشح حزبه الجديد للرئاسة يحمل كل المواصفات المطلوبة لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الجمهورية في تركيا " كما أنه سوف يجد قبولا من كل أعضاء البرلمان ويوحد صفوف الشعب ويقرب من القصر الرئاسي ويليق بتمثيل تركيا في الداخل والخارج".

وأضاف " هذا الاسم هو رفيق الدرب وشارك في تأسيس حزبنا (العدالة والتنمية) كما أنه معروف جدا لدى الشعب وشغل مناصب حساسة كثيرة خدم فيها البلد..هذا الاسم هو عبدالله گول".

وتابع اردوغان مؤكدا أنه تحمل كل الانتقادات السياسية والاتهامات التي تعرض لها من أحزاب المعارضة لكي لا يضع مرشحه الرئاسي في خانة الجدل والصراع ويشغل رأسه بأمور فارغة على حد قوله.

وأضاف " رأيت أن أتحمل سهام الانتقادات لأوفر جوا هادئا لمرشحنا..وكما رأينا أن هذه الاستراتيجية نفعت وبالتالي فقد أثبتنا أمام الشعب كله أننا لا نركض وراء مقاعد ومناصب بل نسعى لكسب ود وقلوب شعبنا العزيز لأننا نعرف جيدا أن المناصب فانية لكن حب الشعب هو الباقي".

وقال اردوغان أن "كل ما نتمناه هو خدمة الشعب وهو مطلب أساسي لنا وشرفا كبيرا نعتز ونفتخر به" مؤكدا بأنهم "مهما شكروا الله تعالى على حب الناس فذلك قليل".

وأضاف " نحن لم نعر أي أهمية للاستفزازات ولا للتحريضات بل كل ما نظرنا اليه هو مطالب الشعب وخدمته..وشعبنا بدوره فتح قلبه لنا ولم يتركنا وأقول لكل من يحلم بالايقاع بيننا وبين شعبنا الحبيب أن لا يتجرأ على مجرد الحلم لأن ذلك لن يحدث".

**كما أشاد اردوغان بالاصلاحات الكبيرة والواسعة التي قام بها البرلمان خلال السنوات الأربع والنصف من تولي حزب (العدالة والتنمية) حكم تركيا مشيرا الى أنها رفعت من اعتبار تركيا في الداخل والخارج وحققت لها أهداف التقدم والرقي والديمقراطية التي طالما سعت اليها.**

وقال في هذا السياق " نحن كنا أوفياء لمن أوصلنا الى البرلمان ونتمنى أن ندخل العام الجديد باصلاحات جديدة تحقق لتركيا المكانة التي ترقاها في العالم..الشعب وثق بنا ونحن لم ولن نخذله ولن نسمح لأحد بأن يثير الفتنة بيننا وسنستمر في طريقنا بنفس التصميم لايصال تركيا الى المكانة التي تستحقها".

وأكد اردوغان أن حزبه (العدالة والتنمية) سوف يواصل مشواره السياسي "الصعب والطويل" مشددا على أنه لا زال هناك الكثير ليفعله من أجل الرقي بالبلد وأضاف " هناك وعود قطعناها للشعب ويجب أن نحققها وكما قال أتاتورك أن التطور والديمقراطية لا يتحقق بالكلام انما بالأفعال لهذا سنواصل عملنا وننفذ وعدنا برفع الدخل القومي للفرد الى عشرة آلاف دولار وعندها فقط لن يتمكن أحد من الصمود أمام نجم تركيا المتصاعد".

***وقال رئيس الوزراء التركي أن الاصلاحات التي قامت بها الحكومة جلبت الاستقرار الاقتصادي للبلاد وفتحت فرص العمل أمام الشعب ومجالات التقدم ونقلتهم من خانة الفقر الى الطبقة الوسطى.***

وأضاف " الحكومات السابقة كانت تضع الحجر الأساس وتؤجل العمل إلى أن جئنا نحن وانهينا أعمالا بدأت فيها منذ ١٥ عاما وقمنا بالمقابل بمشاريع جديدة ولن نتركها قبل أن نحقق كل الوعود التي قطعناها لشعبنا العزيز".

يذكر أن الترشيح لانتخابات الرئاسة بدأت يوم الاثنين الماضي وستنتهي يوم الأربعاء حيث من المقرر أن ينتخب البرلمان خلفا للرئيس أحمد نجدت سزار من خلال أربع جولات الأولى تجري في ٢٧ أبريل الجاري والثانية في الثاني من مايو والثالثة في التاسع من مايو أما الرابعة والأخيرة فستجري في الخامس عشر من مايو.

ويحظى حزب (العدالة والتنمية) بأغلبية كافية في البرلمان لانتخاب گول أو أي شخص آخر يختاره لمنصب الرئيس التي تستمر مدة ولايته سبع سنوات.

وبالرغم من أن اردوغان يرأس حاليا الحكومة فان الصفوة العلمانية في تركيا من بينهم الرئيس الحالي وجنرالات الجيش والقضاة تشعر بعدم الارتياح تجاه توليه منصب رئاسة البلاد.

وكان اردوغان يعارض علنا العلمنة قبل أن يؤسس حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في ٢٠٠١ على حطام الأحزاب الاسلامية المنحلة.

## عبدالله گول

ولد عبدالله گول في مدينة قيصري التركية في الـ(٢٩) من اكتوبر لعام ١٩٥٠ وانهى تعليمه الابتدائي في مدارس قيصري وتخرج من كلية الاقتصاد في جامعة اسطنبول ثم اكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة وحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد.

وعمل في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣– ١٩٩١ في بنك التنمية الاسلامي بمدينة جدة السعودية ثم دخل البرلمان التركي في عام ١٩٩١ كنائب عن مدينة قيصري لحزب (الرفاه) الاسلامي المنحل وعين كناطق عن الحكومة الـ(٥٤) الذي تزعمها نجم الدين أربكان ١٩٩٥.

وواجه گول مع حزبه الانقلاب السياسي على حكومته وحظر الحزب على يد المحكمة الدستورية عام ١٩٩٨ وانضم الى حزب الفضيلة في غياب زعيمه اربكان ورفيق دربه اردوغان بسبب الحظر السياسي عليهما لكن گول ورفاقه رفضوا سياسة ادارة اربكان للحزب من بعيد، وطالبوا بالتجديد والاصلاح فرشح نفسه لزعامة الحزب تحديا بذلك ارادة زعيمه اربكان، لكنه لم ينجح.

وبعد حل حزب (الرفاه) تسلم گول منصب نائب زعيم حزب (الفضيلة) الاسلامي وبعدها بعام استقال من حزب الفضيلة وشكل مع اردوغان حزب (العدالة والتنمية) في الـ(٢١) من أغسطس لعام ٢٠٠١ الذي فاز في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٢ ثم تولى منصب رئاسة الوزراء بعد الانتخابات وبعدها تنحى عن المنصب لرفيق دربه اردوغان في مارس ٢٠٠٣ وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى الان.

هذا و دافع عبد الله گول عن حق زوجته في ارتداء الحجاب قائلا ان هذه حرية شخصية.وقال في مؤتمر صحفي "هذه اختيارات شخصية وعلى الكل ان يحترمها."

وگول هو دبلوماسي يحظى بالاحترام أشرف على بدء محادثات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي كوزير للخارجية لكنه قد يثير قلق الجيش أيضا لان زوجته محجبة وستصبح في حالة انتخابه رئيسا لتركيا أول سيدة أولى محجبة تدخل قصر الرئاسة التركي وهذه قضية مصدر توتر مع العلمانيين في تركيا.

## قيادي في العمال الكردستاني: سنرغم تركيا على التفاوض بعد الانتخابات

**وكالة آكي الايطالية للانباء ٢٠٠٧/٤/٢٤ :**

أعرب قيادي عسكري في حزب العمال كردستاني المعارض لتركيا عن اعتقاده بأن التصريحات والتهديدات التي صدرت عن مسؤولين أتراك تجاه حزبه وقادة إقليم كردستان لا تعدو كونها مجرد "دعايات انتخابية ستنتهي بانتهاء الحملات الانتخابية، وأن حزب العمال سيرغم تركيا على الجلوس الى مائدة المفاوضات للبحث عن حل سلمي للقضية الكردية في تركيا". جاء ذلك في تصريح أدلى به برخودان آكريي القيادي في حزب العمال الكردستاني والقائد الميداني لقواته عند المثلث الحدودي الذي يربط بين العراق وإيران وتركيا لصحيفة (آسو) الكردية التي تصدر في السليمانية. وقال آكريي "مع انتهاء مرحلة الانتخابات الرئاسية الحالية في تركيا نتوقع أن تنتهي الحملة الإعلامية على حزبنا، ولكن إذا ما إستمرت تركيا في ذلك فإن حزبنا سيرغمها على الجلوس لمائدة المفاوضات لإيجاد حلول سلمية لما تدعيها بمشكلة العمال الكردستاني".

وحول الأعداد الضخمة للخسائر البشرية التي أشارت مصادر إعلامية تركية بوقوعها في صفوف مقاتلي العمال خلال المعارك الأخيرة قرب الحدود، قال آكريي" لا صحة لأعداد هذه الخسائر مطلقا، بل أن قواتنا ألحقت خسائر مضاعفة بقوات الجيش التركي".

وعلى الصعيد ذاته، أعلن مصدر محلي كردي أن قوات حرس الحدود في الإقليم بدأت حملة واسعة النطاق لتمشيط المناطق الحدودية بهدف تطهيرها من المسلحين الإيرانيين المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني على الحدود الكردستانية الإيرانية المشتركة، خصوصا بعد تزايد نشاطات مفارز مسلحة تابعة لحركة (الحياة الحرة) الكردية الإيرانية التي تعتبر أحد أجنحة حزب العمال في إيران. وأعلن المصدر أن مفرزة من الحركة المذكورة وقعت في كمين لقوات الحدود ليلة الاثنين ولكنه أكد عدم علمه بأسباب تسللها منطقة هورمان التي تبعد كثيرا عن الحدود المشتركة مع تركيا.

## جولة إلى قصر الرئاسة بتركيا:

# مصالحة مع العلمانية.. ام تاجيج للصراع؟

**صحيفة (الاهرام) المصرية ٢٠٠٧/٤/٢٦ :**

**رسالة انقرة : اسامة عبدالعزيز** : اخيرا حسم قادة حزب العدالة موقفهم من امر ترشيح ممثلهم في الانتخابات الرئاسية باختيار عبدالله گول وزير الخارجية لمنصب الرئيس الحادي عشر لتركيا بعد فترة استقطاب سياسي خطير كانت تتجه نحوه البلاد جراء المواقف المتباينة لكل من زعيم حزب العدالة الحاكم برئاسة رجب طيب اردوغان, وزعيم حزب الشعب الجمهوري برئاسة دنيز بايكال اصابت الشعب بحالة من الملل وخطر الانقسام الى قطبين بحجة الانتخابات الرئاسية

الا ان رئيس الوزراء اردوغان انتهج طريقا جديدا في التعامل السياسي تمثل في اختياره لنائبه عبدالله گول الذي يدين له بالولاء والطاعة ليكون رئيسا للدولة لفترة ٧ سنوات تبدأ اعتبارا من١٦ مايو المقبل بعد تصويت البرلمان وفقا لآليات دستور١٩٨٢ المعمول به في البلاد حتي اليوم, والذي يقضي بضرورة حصول المرشح للمنصب على ٣٦٧ في الجلسة الاولى المقرر عقدها الجمعة يتم تكرارها مرة اخرى في الثاني من مايو شريطة حصوله على نفس النسبة السابقة.

وان لم ينجح تعقد جلسة ثالثة في التاسع من مايو يشترط فيها الحصول على ٢٦٧ صوتا وهي نسبة تتيح لمرشح حزب العدالة الحصول عليها لامتلاكه٣٥٤ صوتا في البرلمان وبترشيح اردوغان لنائبه گول يضمن ان يكون منصب الرئاسة في يده بما يوفر له عدم معارضة سياسات الحكومة ويساعد في تمريرها, اما فيما يتعلق بموقف المؤسسة العسكرية فمن المتوقع ان يلقي ترشيح گول قبولا في حالة تمسكها بالمبادئ العلمانية في تركيا وعدم تجاوزه الخطوط العريضة لمبادئ مصطفى كمال اتاتورك وهو ما اسرع عبدالله گول في الذهاب اليه عند تقديم اوراق ترشيحه للبرلمان بانه متمسك بمبادئ العلمانية الى اقصى درجة.

ومهما يمكن من امر اختيار عبدالله گول للترشيح للمنصب الرفيع الا ان السؤال الذي بات يفرض نفسه على الساحة الان.. هل سيعمل هذا الاختيار الى تهدئة حالة الانقسام التي شهدها الشارع التركي في الفترة الاخيرة ويؤدي بدوره الى حالة مصالحة مع العلمانيين ام استمرار تأجيج حالة الصراع من جديد بين الاسلاميين والعلمانيين, وان كانت بدرجة اقل حدة لو تم اختيار اردوغان لمنصب الرئيس؟

ان هذا الاختيار سيتيح لحزب العدالة فرصا كبيرة لاستمراره متماسكا قويا في مواجهة اية تحديات تواجهه في الانتخابات البرلمانية المقررة في نوفمبر المقبل بما يمكنه من الحصول على الاغلبية بالبرلمان ولحظتها سيتمكن من تنفيذ مفردات الاجندة التي يمتلكها والسيطرة على مناحي الحياة السياسية في البلاد ولحالة التوافق غير المسبوقة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة مستقبلا سواء من خلال تمرير التشريعات او التعيينات في المناصب العليا خاصة في مجال القضاء والتعليم.

والى جانب هذا وذاك يكون اردوغان قد نجح في تحقيق خطة الفارس الذي استخدم نفسه كدرع واقية لدك الجدل والانتقادات عن عبدالله گول عبر جذب كل الانظار والانتقادات اليه حتى لا يسمح بالتعرض لاسم گول الى الدخول في متاهات ونقاشات مع المتنافسين ويبقى سؤال اخير يتعلق بموقف المؤسسة العسكرية من هذا الترشيح ومدى تأثيره على موقف العلمانية في البلاد.. لاسيما وانها تعتبر من نفسها الحارس الامين لها.. وهو مايثير من شهية انصار العلمانيين لمعرفة ماذا هي فاعلة خلال الايام المقبلة؟

المؤكد ان فرصة تدخل العسكر باتت محدودة للغاية بعد ان اسهمت عملية الاوروبية الانضمام للاتحاد الاوروبي في تقليم اظافر العسكر بعد مطالبة الاتحاد الاوروبي بضرورة انتهاج تركيا لعدة اصلاحات حتى تتمكن من اللحاق بقطار الاتحاد الاوروبي في مقدمتها الا يتدخل الجيش في الامور الخاصة بتيسير الشؤون السياسية للبلاد, وهو كسب استفاد منه حزب العدالة في سيطرته على جميع مناحي الحياة كان اخرها اعلان ترشيح اسم عبدالله گول وزير الخارجية رئيسا للبلاد.

***نائب مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس:***

## لا فرق سياسي كبير بين گول واردوغان

***وكالة آكي الايطالية للانباء ٢٠٠٧/٤/٢٦ :***

رأى الباحث الفرنسي ديديه بيون نائب مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس، أنه لا فرق سياسي كبير بين المرشح للرئاسة التركية عبد الله گول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، واعتبر بيون المختص بالشؤون التركية أن حزب العدالة والتنمية، لجأ إلى خيار گول للترشح للرئاسة لنزع فتيل الأزمة التي قد تنشأ ضد الحزب، واعتبر ذلك خيارا ذكيا. وذكر بيون في مقابلة مع وكالة (آكي) الايطالية للأنباء، أن ترشيح غول جاء بعد خروج مظاهرات ضد ترشيح اردوغان، لرئاسة الجمهورية التركية نظرا لماضيه الإسلامي، والمخاوف من أن انتخابه قد يؤثر سلبا على القاعدة العلمانية، التي تقوم عليها الجمهورية التركية.

ولم يستبعد انتخاب غول رئيسا، باعتبار أن نواب حزب العدالة والتنمية هم أكثرية في البرلمان التركي.

كما نوه بيون بأن حزب العدالة والتنمية يضم مشاعر مختلفة، ويبقى موحدا نتيجة الكاريزما التي يتمتع بها اردوغان، بينما لو تقدم للرئاسة فقد يخاطر بوحدة الحزب، وقال بيون "اردوغان اختار عدم الترشح والبقاء في الحكومة والمحافظة دوره في الحزب، وقد فضّل البقاء رئيس وزراء لأن له سلطات أوسع، ولا سيما في ظل معارضة العلمانيين، لأن تكون زوجة رئيس الجمهورية محجبة.

وفيما إذا كان تغير رئيس الجمهورية التركية، سيترك نتائج ما على المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، قال بيون "ثمة صعوبات في المحادثات بين أوروبا وتركيا، بغض النظر عمن سيكون الرئيس".

وأضاف مؤلف كتاب (تركيا نحو موعد مصيري مع الاتحاد الأوروبي) قائلا، "لدى الشعب التركي مرارة إزاء أوروبا، لأنها أخذت عدة خطوات حيال أنقرة تتعلق بملفات ثقيلة، مثل المشاكل حول قبرص وحول مجازر الأرمن".

واستبعد الباحث الفرنسي أن يعيق وصول مرشح الرئاسة الفرنسي، نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية المفاوضات الأوروبية التركية، وأوضح أن معارضة ساركوزي لتركيا ليست وحيدة ضمن الدول الـ٢٧، فالمستشارة الألمانية مثلا تعارض انضمام تركيا لأوروبا، وقال إنه في حال وصل ساركوزي للرئاسة، فلن يؤثر موقفه كثيرا على طبيعة المفاوضات التي تمتلك أبعادا تقنية حاليا.

ودعا بيون ساركوزي إلى تحديد ما يقصده بـ"شراكة مميزة" مع تركيا، عندما يدعو إلى ذلك مشيرا إلى وجود شراكة حاليا مع أنقرة، وقال "ساركوزي يدعو إلى شراكة مفضلة بين أوروبا وتركيا، دون تحديد ماهية هذه الصيغة".

## سباق بين الحكومة و المعارضة في تركيا

***صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠٠٧/٤/٢٦ :***

تسعى المعارضة العلمانية في البرلمان التركي لعرقلة انتخاب مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم وزير الخارجية عبدالله گول رئيساً للجمهورية .وهدد حزب الشعب الجمهوري الذي يقود المعارضة العلمانية باللجوء الى المحكمة الدستورية لإلغاء نتائج الانتخابات التي قال إنه سيقاطعها .

وعلى رغم تمتع حزب العدالة والتنمية بغالبية معقولة في البرلمان إلا انه يبحث الآن عن ١٤ نائباً على الأقل يصوتون لمصلحة مرشحه ليحصل على ثلثي الأصوات في البرلمان أي ٣٦٧ نائباً للفوز بالانتخابات الرئاسية من الدورة الأولى المقررة غداً الجمعة.

ويشغل الحزب ٣٥٣ مقعداً من اصل ٥٥٠ يتألف منها البرلمان. وطلب غول الدعم من حزبي «الطريق الصحيح» الذي يشغل ٤ مقاعد و»الوطن الأم» الذي يشغل ٢٠ مقعداً، إضافة الى ٩ نواب مستقلين.

وحصل حتى الآن على موافقة ٣ مستقلين فيما رفض الستة الآخرون. وقال محمد آغار زعيم حزب «الطريق الصحيح» واركان مومجو زعيم «الوطن الأم» اليمينيين انهما سيعلنان موقفي حزبيهما لاحقاً وتركا الباب مفتوحاً أمام صفقات سياسية محتملة .

وعليه فإن أمام غول أقل من يومين لإقناع ١١ نائباً على الأقل من المعارضة بالتصويت لمصلحته أو عقد صفقة قاسية مع حزب «الوطن الأم»، أو الانتظار للجولة الثالثة من الانتخابات و التي يمكن للمرشح فيها أن يفوز بحصوله على نصف عدد أصوات النواب أي ٢٧٦ وهو عدد يمكن لحزب العدالة و التنمية وحده أن يوفره، لكن في ذلك الوقت سينتخب غول بأصوات حزبه فقط و هو أمر يضعف صورته على الساحة السياسية في تركيا .

كما ان حزب الشعب الجمهوري المعارض يصر على القول بضرورة حضور ٣٦٧ نائباً على الأقل من اجل اكتمال النصاب وعقد جلسة الانتخابات. ويصر الحزب على انه في حال لم يحضر هذا العدد من النواب تلك الجلسة فإنه لا يمكن لرئيس البرلمان افتتاحها لعلمه سلفاً بأن أياً من المرشحين لن يحصل على العدد الكافي للفوز. وهذا يعني انه في حال قاطعت كل أحزاب المعارضة الجلسة فإنه لا يمكن إجراء الانتخابات.

وفي حال تكرار هذه الحادثة أربع مرات فإنه يستوجب حل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة . ومتسلحاً بهذه النظريات، يهدد حزب الشعب الجمهوري باللجوء الى المحكمة الدستورية في حال أجرى رئيس البرلمان بولنت ارنش الانتخابات في حضور اقل من ٣٦٧ نائباً، الأمر الذي رفضه رئيس البرلمان مسبقاً، مشيراً الى انه لا يوجد في الدستور ما يشترط ذلك و ان آخر ثلاث رؤساء لتركيا انتخبوا من دون النظر الى هذا الأمر الذي اعتبره ارنش تأويلا غير صحيح للدستور.

و دعم عدد من القانونيين المختصين في الدستور رأي رئيس البرلمان، وعلى رغم ذلك أكدت تولاي توغجو رئيسة المحكمة الدستورية أن المحكمة ستنظر في الأمر إذا تقدمت المعارضة بشكوى رسمية و أن المحكمة لن تؤخر حكمها لئلا تعطل سير الانتخابات.

ويتوقع أن تستبعد أحزاب المعارضة اليمينية سيناريو الانتخابات المبكرة لعلمها بأن هذا السيناريو سيظهر المعارضة بصورة سيئة أمام الناخبين ويحملها مسؤولية أي أزمة اقتصادية قد تقع.

## باباكان مرشح لتولي الخارجية التركية

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٤/٢٦ :***

قال محللون ودبلوماسيون انهم لا يتوقعون عوائق تذكر امام فوز غول بالرئاسة لأن العدالة والتنمية يهيمن على البرلمان (٣٥٤ مقعدا من بين ٥٠٠). غير ان الحزب يحتاج الى مشاركة حزبين صغيرين من احزاب المعارضة اثناء الاقتراع لمساعدته في التغلب على التحدي القانوني من جانب حزب الشعب الجمهوري. ويصر حزب الشعب الجمهوري على ضرورة حضور ما لا يقل عن ثلثي اعضاء البرلمان الاقتراع حتى يكون قانونيا.

وقال دبلوماسي من الاتحاد الاوروبي 'التهديد هو محاولة اخيرة من جانب حزب الشعب الجمهوري لعرقلة مرشح العدالة والتنمية.. لكن اذا نقلوا القضية الى المحكمة الدستورية فقد يضر الامر بشرعية جول، والعدالة والتنمية يرغب في تجنب ذلك'.

الى ذلك، ذكرت صحيفتا 'حريات' و'صباح' الاربعاء ان وزير الاقتصاد علي بابا كان كبير المفاوضين مع الاتحاد الاوروبي هو المرشح الاوفر حظا لخلافة غول في وزارة الخارجية.

واضافتا ان هذا الامر يعني تولي شخص واحد مسؤوليات وزارة الخارجية والتفاوض مع الاتحاد الاوروبي.

واشارت وسائل الاعلام ايضا الى وزيري الدولة بشير اتالاي ومحمد عابدين كمرشحين محتملين للخارجية.

وبابا كان – ٤٠ عاما – هو الوزير الاصغر سنا في الحكومة التي شكلت اثر فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠٠٢.

## الدورة الثانية في الثاني من أيار المقبل

# البرلمان التركي يفشل في اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الأول والاوروبي يحذر الجيش من التدخل

***اعداد : الانصات المركزي ٢٠٠٧/٤/٢٨ :***

فشل وزير الخارجية التركي عبد الله غول في الحصول على تأييد ثلثي أعضاء البرلمان أي ٣٦٧ عضواً في الدورة الأولى يوم الجمعة لانتخابه رئيساً للجمهورية إذ حضر الجلسة ٣٦٠ عضواً سبعة منهم من المستقلين ومن أحزاب المعارضة الأخرى، ما يعني حكماً إجراء دورة ثانية في الثاني من أيار (مايو) المقبل وفي حالة اخفاق اخر من المقرر أن يجتمعوا مجددا في الثالث من مايو المقبل للتصويت في الجولة الثالثة اذا تطلب الأمر.

وفي حالة استمرار الأزمة يجرى اقتراع رابع في الـ(١٥) من الشهر القادم تكون فيه الأغلبية البسيطة كافية لانتخاب الرئيس وهو منصب شرفي.

وفي حال تكرار هذه الحادثة أربع مرات فانه يستوجب حل البرلمان واجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً بين رئيس البرلمان بولنت أرينج ونائب زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال أناضول، الذي طالب الرئيس باحصاء عدد المشاركين في الجلسة للتأكد من مشاركة ثلثي أعضاء البرلمان في الجلسة بناء على المادة ١٠٢ من الدستور.

وقال رئيس البرلمان إن النظام الداخلي لا يلزمه بعدد الحاضرين وليس هناك أي ضرورة لمشاركة ثلثي الأعضاء بل إن الثلث كاف لذلك.

لكن حزب المعارضة الرئيسي طلب من المحكمة الدستورية اعتبار تصويت البرلمان غير قانوني لأن الحضور كان اقل من الثلثين أو ٣٦٧ نائبا. وقالت المحكمة إنها ستحاول اتخاذ قرار قبل تصويت يوم الأربعاء. وإذا أيدت طلب المعارضة فسيتعين على رجب طيب أردوغان الدعوة على الفور الى اجراء انتخابات عامة.

وكان المنافس الوحيد لعبدالله غول في هذه الانتخابات احد النواب في حزبه ممن ليست لديهم اية فرصة بالفوز، وقد عمد الى الانسحاب من المعركة قبيل بدء عملية التصويت.

ومع ان انتخاب غول مضمون في كل الحالات، الا ان هناك تهديدا من المعارضة بخوض معركة قانونية، مما قد يغرق البلاد في ازمة سياسية بسبب قرار حزب الشعب الجمهوري مقاطعة الانتخابات في حال تم التصويت من دون بلوغ النصاب المطلوب في رأيه لانتخاب رئيس، أي ٣٦٧ صوتا.

*واذا عمدت المحكمة الدستورية الى الغاء التصويت فينبغي الدعوة الى انتخابات مبكرة في غضون ٤٥ الى تسعين يوما،* علما ان الموعد الاعتيادي لهذه الانتخابات هو الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني).

### قبل اجتماع البرلمان

هذا وسبق هذا الاجتماع سلسلة من التطورات السياسية إذ دعا زعيم حزب "الطريق القويم" محمد أغار و"الوطن الأم" أركان مومجو الى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة وتخويل البرلمان الجديد انتخاب رئيس الجمهورية.

فيما اتهم دانيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري قيادات العدالة والتنمية ورجال الاعمال المقربين من الحكومة بالاتصال مع نواب الاحزاب الاخرى لاقناعهم بضرورة المشاركة في الجلسة مقابل مصالح مادية ومعنوية.

وتحدثت المعلومات ايضا عن اتصالات كثيفة من مجهولين بالنواب لتهديدهم في حالة مشاركتهم في الجلسة او للضغط عليهم واقناعهم بضرورة المشاركة في الجلسة.

وقال بايكال ان جماعته اعترضوا على كل الاجراءات الخاصة بالجلسة لدى المحكمة الدستورية التي ستتخذ قرارا عاجلا في هذا الموضوع، وربما قبل الجلسة الثانية ٢ الشهر المقبل، ويستمر النقاش في الاوساط السياسية والحقوقية حول مواد الدستور الخاصة بالنصاب القانوني للجلسة، وتقول الاوساط المتفقة في الرأي مع حزب الشعب الجمهوري انه في حالة

موافقة المحكمة الدستورية على طلب حزب الشعب ستدخل البلاد في دوامة جديدة من الازمات السياسية، حيث سيعتبر البرلمان منحلا مما يعني اجراء انتخابات مبكرة في اقرب فرصة.

وتفسر اوساط اخرى القرار بشكل آخر وتقول ان الدستورية ستقرر مصير الجلسة الاولى فقط وليس الجلسات الاخرى في الثالث والتاسع والخامس عشر من الشهر المقبل، حيث يتم انتخاب الرئيس وفق الجلسة الثالثة بأغلبية ٢٧٦ صوتا فقط حسب مواد الدستور.

وشكر غول جميع الذين صوتوا له، مؤكداً أنه متفائل من الجولة الثانية.

### أحزاب ( الشعب الجمهوري )و ( الوطن الأم ) و( الطريق القويم )

وطعن حزب (الشعب الجمهوري) التركي المعارض امام المحكمة الدستورية بنتائج الاقتراع الذي جرى الجمعة لاختيار رئيس الجمهورية في وقت تجاهل فيه رئيس الوزراء رجب طيب اوردوغان هذا الطعن.

وتقدم حزب الشعب ذي الميول العلمانية عبر امينه العام اودنور ساو بمذكرة الى المحكمة الدستورية طالب فيها بالغاء نتائج الجولة الاولى من التصويت الذي جرى داخل البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية لما اعتبره "تجاوزات جسيمة في القانون الداخلي للبرلمان".

واضافة الى حزب (الشعب الجمهوري) الذي كان موقفه واضحا منذ البداية بمقاطعة الاقتراع فقد امتنع ايضا حزبي (*الوطن الأم*) و(*الطريق القويم*) التركيين عن المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات.

وفي ما يخص موقف زعيم حزب (الشعب الجمهوري) دنيز بايكال فقد سبق وان أعلن مقاطعته للاقتراع مشيرا الى حزب (العدالة والتنمية) "الحاكم" لم يستشره بشأن المرشح الرئاسي.

ويراهن حزب (الشعب الجمهوري) المعارض على المادة(١٢١) من القانون الدستوري للانتخابات التي تنص على أنه في حال لم يحضر هذا العدد من النواب (٣٦٧) تلك الجلسة فانه لا يمكن لرئيس البرلمان افتتاحها لعلمه سلفا بان أيا من المرشحين لن يحصل على العدد الكافي للفوز وهذا يعني انه في حال قاطعت كل أحزاب المعارضة الجلسة فانه لا يمكن اجراء الانتخابات.

وفي حال تكرار هذه الحادثة أربع مرات فانه يستوجب حل البرلمان واجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

كما يحضر هذا الحزب المعارض وفق وسائل الاعلام التركية أيضا ملفا بحق غول ليعرضه على الرأي العام ويؤلب فيه النخبة العلمانية ضده في حال انتخابه كرئيس للجمهورية حيث سيعرض التصريحات السابقة لغول المناهضة للعلمانية ويدعي فيها بأنها تشكل عائقا أمام أداء القسم الدستوري للرئاسة طبقا للمادتين (١٠١) و(١٠٣).

***اما زعيم حزب (الطريق القويم) التركي محمد أغر فقد اعلن في مؤتمر صحافي مقتضب*** قبل الاقتراع أنه لن يشارك في الجولة الأولى من الانتخابات التي ستجري على الرئاسة مشيرا الى أن هناك من يعمل على "رسم مصير تركيا بالطريقة التي تعجبه".

وأضاف ان "هذه المواقف من حزبي (العدالة والتنمية) و(الشعب الجمهوري) تكلف تركيا غاليا" مؤكدا أن المشكلة في حقيقتها هي سياسية وأضاف "نحن لن نشارك في الجولة الأولى من الانتخابات".

***أما زعيم حزب (الوطن الأم) اركان مومجو فقال بانهم أمام قرار صعب بقوله*** "لقد وضعونا أمام خيارين أحدهما أسوأ من الآخر فنحن لم نكن نريد ان نكون مفتاح هذه الانتخابات وقد سبق أن نبهنا رئيس الوزراء قبل عامين لهذه الأزمة وقلنا بأن الحل هو في تعديل الدستور لكنه رفض".

وقال مومجو بأن هذه الأسباب هي التي دفعته الى الاستقالة من حزب (العدالة والتنمية) والانتقال الى حزب (الوطن الأم) بقوله انه " لقد طلبت ذلك عندما كنت في حزبه ورفض ان يلتقي بي حتى قلت بأني مستعد لترك السياسة اذا حقق الاصلاحات المفيدة للشعب لكنه رفض آنذاك واليوم ها هو يرضى مقابل ان ندعم مرشحه للرئاسة وبالتالي أدركت كم كنت على حق عندما استقلت من حزبه".

### اردوغان

هذا و من جهته عقد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مؤتمراً صحافياً دعا فيه أعضاء البرلمان من جميع الأحزاب السياسية الى تحمل مسؤولياتهم والمشاركة في الجلسة. وحمّل اردوغان من لا يحضر مسؤولية ما ستشهده تركيا من أزمات

سياسية واقتصادية.وأعرب أردوغان عن ارتياحه لنتائج الاقتراع الأول، آملاً في أن يحصل غول على النصاب الدستوري في الجولة الثانية في الثاني من الشهر المقبل.و اعرب اردوغان عن عدم الاكتراث بقرار حزب (الشعب الجمهوري) تقديم طعن الى المحكمة الدستورية للالغاء نتائج الجولة الاولى من من الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية مشيرا الى ان "الغاية التي سعينا الى تحقيقها تحت قبة البرلمان قد تحققت اليوم".

وقال في هذا السياق "اذا تم الالتزام بقانون تخفيض سن الترشيح الى ٢٥ عاما ولم تطرأ أي موانع دستورية وأصرت المعارضة على اجراء انتخابات مبكرة فاننا لن نعارض".

بيد انه استطرد قائلا "عملية التصويت هي مسؤولية وطنية وأدعو جميع النواب للاستماع الى صوت الشعب وضمائرهم والمشاركة فيها فنحن لا نريد العودة الى مرحلة الفلج السياسي ولن نسمح لأحد بأن يقود البلاد لذلك".

وكان اردوغان قد وجه انتقادات شديدة الحدة قبل عملية التصويت الى زعيم حزب (الشعب الجمهوري) بايكال "الذي اتخذ قرارا باسم حزبه كله لمقاطعة للانتخابات" بقوله "لا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار غير الديمقراطي لأنه يقيد من ارادة النواب ويلغي وجودهم تماما المنافسة السياسية هي من متطلبات الديمقراطية لكن يجب ان تكون تحت سقف البرلمان".

***وقال اردوغان ان هذا التصرف من بايكال ليس غريبا عليه اذ سبق وأن فعل ما شابه أثناء انتخابات الرئيس الراحل تورغوت اوزال حين قال "سنخرجه من القصر الرئاسي بدون كرامة".***

وأكد اردوغان أن حزبه يتصرف بناء على اللوائح والقوانين الدستورية دون مخالفة أي بند فيها وقال "نحن لا ننتخب رئيس جمهورية لأول مرة وسنلتزم بالقانون نحن رشحنا شخصين من حزبنا وكنا نتمنى من الأحزاب الأخرى أن تتصرف بديمقراطية وتعلن عن مرشح لها لكن مع الأسف لم يحصل وأقول للسيد بايكال أننا لن نسمح لأحد بتوريطنا في مؤامراته البشعة فارادة البرلمان هي ارادة الشعب وقرار البرلمان هو قرار الشعب".

## الجيش التركي

أعلن الجيش الذي يتمتع بنفوذ في تركيا انه يراقب بقلق انتخاب البرلمان رئيسا جديدا للبلاد.وفي بيان قوي بشكل غير معتاد قالت هيئة اركان القوات المسلحة التركية إن القوات المسلحة هي المدافع عن النظام العلماني للبلاد.وقالت "ان المشكلة التي ظهرت اخيرا في الانتخابات الرئاسية تتركز على مسألة التشكيك بالعلمنة". وهدد العسكريون بالقول "ان القوات المسلحة التركية ضد هذه المناقشات (..) وستعلن موقفها عندما يصبح ذلك ضروريا. ينبغي ان لا يشك احد في هذا الموضوع"، مذكرين بان القوات المسلحة هي "حامية العلمنة بكل تصميم". واضافت ان"القوات المسلحة التركية تتابع هذا الوضع (الانتخابات) بقلق."وتخشى الصفوة العلمانية التركية التي تضم جنرالات الجيش وكبار القضاة واحزاب المعارضة ان يحاول غول وهو اسلامي سابق ان يقوض فصل تركيا السياسة عن الدين اذا انتخب .

وكمثال لما وصفه بتزايد "الرجعية" اشار بيان الجيش الى قتل ثلاثة مسيحيين في الآونة الاخيرة في دار لنشر الكتاب المقدس في شرق تركيا. واشارت وسائل الاعلام التركية الى ان المشتبه فيهم المعتقلين ربما يكونون اسلاميين متشددين.ويحظى غول باحترام في الخارج بوصفه مهندس محاولة تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ولكن العلمانيين يشيرون الى ماضيه الاسلامي وحقيقه ارتداء زوجته الحجاب .

## ***المفوض الاوروبي يحذر***

وغداة التحذير الذي وجهته هيئة الاركان التركية ضد كل من يحاول التشكيك بمبدأ العلمانية المطبقة في البلاد، حذر الاتحاد الأوروبي الجيش التركي بعدم التدخل في الجدل السياسي الدائر حاليا بشأن انتخاب رئيس جديد للبلاد، ودعا المفوض الاوروبي لشؤون التوسيع اولي رين يوم السبت الجيش التركي الى البقاء خارج العملية الانتخابية في تركيا وذلك. واعلن المفوض لبعض الصحافيين "***من المهم ان يترك الجيش الصلاحيات التي تخولها الديموقراطية للحكومة المنتخبة،*** وهذا يمثل اختبارا لرؤية ما اذا كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديموقراطية والتنظيم الديموقراطي للعلاقات بين المدنيين والعسكريين"، مؤكدا رغم ذلك "احترامه الكبير" للجيش.

***واضاف "من المهم ان يحترم الجيش ايضا قواعد اللعبة الديموقراطية ودوره الحقيقي في هذه اللعبة الديموقراطية"،*** مشددا على ان هذه المبادئ "في صلب مشروع انضمام تركيا الى اوروبا".

وقد وجه الجيش التركي مساء الجمعة في خضم الانتخابات الرئاسية، تحذيرا قويا لكل من يشكك بمبدأ العلمانية المطبق في البلاد، متهما الحكومة المنبثقة من حركة اسلامية، بانها لا تقوم باي عمل ضد نمو الانشطة الاسلامية.

وعلق المفوض الاوروبي اولي رين "اننا ندرس الاعلان الذي نشر الليلة الماضية على الانترنت بعناية شديدة"، معتبرا اياه "مفاجئا وغريبا". واضاف "كما قلت بوضوح، ان هذا الامر يمثل اختبارا لرؤية ما اذا كانت القوات المسلحة التركية تحترم الترتيبات الديموقراطية والقيم الديموقراطية الاوروبية".

وفي تقريرها الاخير بشأن متابعة مفاوضات الانضمام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لفتت المفوضية الاوروبية الى ان "التقدم الذي احرز في مسار العلاقات بين المجتمع المدني والجيش حول الممارسات المطبقة في الاتحاد الاوروبي كانت محدودة". واضافت المفوضية "ان ***تصريحات العسكريين ينبغي ان تعني فقط المسائل العسكرية والدفاعية والامنية ولا ينبغي ان تصدر ابدا الا تحت سلطة الحكومة"***.

## المادة ١٠٢ من القانون الدستوري التركي

ووفقا للمادة ١٠٢ من القانون الدستوري التركي فانه ينبغي الحصول على أصوات ثلثي أعضاء البرلمان أي ٣٦٧ صوتا ليتمكن غول من الفوز برئاسة الجمهورية من الجولة الأولى وهذا ما تعذر حصوله الجمعة واثر تلك النتيجة ستعقد جلسة ثانية في الثاني من مايو المقبل ويفترض ان يحصل فيها أيضا على ٣٦٧ صوتا والا فانه سيتم عقد جلسة ثالثة في التاسع من مايو يؤخذ عندها فقط بأغلبية ٢٧٦ صوتا وهو عدد يمكن لحزب (العدالة والتنمية) وحده أن يوفره.

لكن في ذلك الوقت سينتخب غول بأصوات حزبه فقط في الدورة الرابعة التي ستجري في ال ١٥ مايو وهو أمر يضعف صورته على الساحة السياسية في تركيا كما أن حزب (الشعب الجمهوري) المعارض يصر على القول بضرورة حضور ٣٦٧ نائبا على الأقل من اجل اكتمال النصاب وعقد جلسة الانتخابات.

وتتوزع أصوات الأحزاب في البرلمان كالتالي حزب (العدالة والتنمية) الحاكم (٣٥٢مقعدا) حزب الشعب الجمهوري (١٥٢ مقعدا) حزب الوطن الأم (٢٠ مقعدا) حزب الطريق القويم (أربعة مقاعد) حزب الشباب (مقعد واحد) حزب الشعب المتصاعد (مقعد واحد) حزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي (مقعد واحد) النواب المستقلين (عشرة مقاعد).

## الصحافة التركية

هذا و واصلت الصحافة التركية انتقادها الشديد لعبدالله غول، الإسلامي الذي تحول «محافظا ديمقراطيا» والذي يعتبر الذراع اليمنى لرئيس الوزراء رجب طيب اردوغان.وأبدى معلقون خشيتهم ان يبادر غول اثر انتخابه الى الموافقة على قوانين رفضها سلفه ومن شأنها «اسلمة» البلاد.

***وكتب طوفان طورنش في صحيفة «حرييت» الواسعة الانتشار*** «يصعب على گول ان يظل محايدا»، مضيفا ان وجود سيدة أولى ترتدي الحجاب لا ينسجم البتة مع مفهوم العلمنة. ويعتبر العلمانيون ان الحجاب الذي ترتديه خير النساء زوجة غل يشكل احد مظاهر التشدد السياسي الإسلامي.

وكذلك افردت الصحف التركية الصادرة يوم السبت مساحات واسعة في صفحاتها الاولى للمعركة القضائية التي تخيم على الانتخابات الرئاسية التركية بعد فشل وزير الخارجية التركي عبدالله غول في الحصول على تأييد كاف في اول جولة تصويت في البرلمان ليصبح رئيس البلاد القادم.

وركزت الصحف التركية بمختلف توجهاتها على التحذير الذي وجهه الجيش التركي الذي جاء في غمرة الانتخابات الرئاسية . ***وصفت صحيفة (حرييت) العلمانية*** تصريح المؤسسة العسكرية بأنه شديد اللهجة وقوي مضيفة انه جاء بشكل غير معتاد.

***أما صحيفة (صباح) الأوسع*** انتشارا فقد أفردت مكانا بارزا لتصريحات الجيش التركي حيث قالت "انذار في منتصف الليل" مشيرة الى الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد من جراء الانتخابات الرئاسية.

***في حين وجهت صحيفة (يني شفق) الاسلامية*** لسان حال حزب العدالة والتنمية الحاكم انتقادا لاذعا الى حزبي المعارضة (يمين وسط) الوطن الأم والطريق القويم اللذين قاطعا الجولة الأولى من الاقتراع مشيرة الى أن هذه الخطوة وضعت تركيا على أبواب أزمة سياسية كبرى.

***أما صحيفة (زمان) الاسلامية*** فقد خصصت مساحة واسعة لموقف الاتحاد الاوروبي من التطورات الجارية على الساحة التركية خصوصا التصريحات التي صدرت اليوم من مفوض شؤون توسيع الاتحاد الاوروبي اولي رين التي طالب فيها الجيش التركي بالبقاء بعيدا عن السياسة بعد أن قالت هيئة الأركان العامة انها تراقب انتخاب البرلمان لرئيس جديد بقلق.

***أما صحيفة (ملييت) العلمانية فقد*** ركزت على الطلب الذي تقدم به حزب الشعب الجمهوري الى المحكمة الدستورية باعتبار تصويت الجمعة باطلا بسبب حضور أقل من ثلثي الأعضاء أي أقل من ٣٦٧ نائبا وقت التصويت بعد تغيب أحزاب المعارضة.

وأضافت الصحيفة "ان المحكمة ستحاول البت في الطلب قبل جلسة الأربعاء" مشيرة الى أنه في حالة تأييد المحكمة طلب المعارضة سيكون على اردوغان الدعوة الى انتخابات عامة مبكرة وسيبقى الرئيس المنتهية ولايته أحمد نجدت سيزار رئيسا مؤقتا للدولة الى أن يتمكن البرلمان الجديد من اختيار خلف له.

وبلغ الجدل ذروته بين الاسلاميين والعلمانيين بعد وصول المعركة بين الجانبين الى القضاء الذي سيبت بالقرار يوم الاثنين القادم على أغلب الأحوال.

## النظام السياسي في تركيا

ويقوم النظام السياسي في تركيا على أساس أنها جمهورية علمانية ذات نظام ديمقراطي برلماني. وفي هذا النظام يتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة ومعها النظام الحزبي التعددي.

وكان الدستور التركي الحالي الذي ينص على فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) قد اعتمد يوم ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٢ بعد حقبة من الحكم العسكري العلني أو المستتر. السلطة التنفيذية أو الإجرائية تتجسد بالحكومة، في حين تناط السلطة التشريعية في كل من الحكومة والبرلمان (أو الجمعية الوطنية) . حيث تتمتع الحكومة تلقائياً بالأغلبية المطلقة. أما القضاء، كحال كل الأنظمة البرلمانية الديمقراطية في العالم فسلطة مستقلة عن السلطتين الأخريين.

وفي النظام السياسي يلعب رئيس الجمهورية أو رئيس الدولة، الذي ينتخب لفترة رئاسية مدتها سبع سنوات، دور رمز وحدة البلاد وحامي الدستور، لكنه لا يمارس دوراً تنفيذياً مباشراً.

## صلاحيات الرئيس

ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات غير قابلة للتجديد من قبل الجمعية الوطنية، ويشترط على الرئيس المنتخب أن يكون جامعياً وفوق الأربعين عاماً، فالرئيس هو رأس الدولة يتمتع بصلاحيات حكومية مهمة، إنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويصادق على القوانين التي تشرعها الجمعية الوطنية. ويحق له الدعوة لاستفتاء عام بشأن بعض القضايا المتعلقة بالدستور.

## الأحزاب السياسية

توجد في تركيا مئات الأحزاب السياسية والتي تقوم على نظام الحزب الواحد، ويعد حزب الشعب الجمهوري من أقدمها حيث تأسس في عام ١٩٢٣. تشكل نحو ٢٠٠ حزب سياسي منذ تأسيس الجمهورية حتى اليوم، وتم حل ٢٢ حزباً. ومن أبرز الأحزاب "الوطن الأم، الطريق القويم،العمل القومي"، "اليسار الديمقراطي، "السعادة، العدالة والتنمية".

## ٤ انقلابات لحماية العلمانية

١٩٦٠: أطاح الجيش بحكومة رئيس الوزراء عدنان مندريس بعدما وجهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها تماما، ورغم أن مندريس لم يكن إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلاً بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية.

١٩٧١: قمع الجيش الصراعات التي تسببت بها القوى اليسارية خاصة بعد أن قام بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلي في اسطنبول.

١٩٨٠: حكم قائد الانقلاب كنعان أيفرين لمدة سبع سنوات رئيسا للجمهورية بعد أن صاغ دستورا غريبا وعجيبا مازال الأتراك يعانون منه رغم تغيير العديد من بنوده ومواده باستثناء تلك التي تعترف لقادة الانقلاب بحصانة دستورية إلى الأبد.

وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا تركيا بعد ذلك العام بمن فيهم الذين استهدفهم الانقلاب العسكري المذكور ومنهم سليمان ديميريل وبولنت أجاويد ونجم الدين أربكان من تغيير هذه المواد والمواد الأخرى المناقضة للديمقراطية وهو ما يؤكد حالة الخوف النفسي التي يعاني منها السياسيون الأتراك من جنرالات الجيش.

١٩٩٧: وكان انقلاباً نظريا اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة.

# آمال تركيا ومحنتها

**عن مجلة "ايكونوميست" ٢٠٠٧/٤/٢٨ :**

هل كان حدثاً آخر من أحداث التحالف والاستفزاز بين القوى الأمنية واليمين القومي، أم أن الحدث كان من ارتكابات المتشددين الاسلاميين؟! والمقصود ما جرى في ١٨ نيسان، حين هاجم ملثمون مطبعة للانجيل والكتب المسيحية في ملاطيا، حيث قيدوا ثلاثة من الموظفين من سيقانهم وأيديهم، ثم قطعوا رؤوسهم، ومضوا. الآن يقولون المسيحيون الأتراك لم يعودوا آمنين. أما وزير الداخلية عبد القادر أقصو، فقد قال ان المقصود من العملية إنما هو نشر حالة من عدم الاستقرار في تركيا. ففي السنة الماضية، قام مراهق تركي بقتل كاهن إيطالي في مدينة طرابزون. وفي كانون الأول من العام الماضي أيضاً قام مراهق آخر بقتل الصحافي الأرمني المعروف هرانت دنك.

لقد جرت عملية القتل بملطية عندما كان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، يجمع حزبه، ليصل الى القرار النهائي بشأن ترشيحه او عدم ترشيحه لرئاسة الجمهورية التركية، والتي ينهي أحمد نجدت سيزر سنواته السبع فيها خلال شهر أيار المقبل. ويفضّل بعض أقطاب حزب أردوغان له أن لا يترشح للرئاسة، وأن يقود بدلاً من ذلك الحزب (حزب العدالة والتنمية) في انتخابات تشرين الثاني القادمة. وقد يحسم أردوغان أمره بالفعل في ٢٥ أبريل، آخر موعد للترشيح للرئاسة.

والواقع ان تأخر أردوغان في الحسم، زاد من المعارضة العلمانية. ففي الأسبوعين الماضيين توالت تصريحات رئيس أركان الجيش، ورئيس الجمهورية، والتي تذهب الى أن العلمانية في البلاد في خطر كبير لم تعرفه منذ أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية قبل ٨٤ عاماً.

أما حزب المعارضة الرئيسي فقد قال انه سيقاطع البرلمان ان رشح أردوغان نفسه. وفي ١٤ نيسان، كما هو معروف، تظاهر قرابة الـ٣٠٠ ألف من حول ضريح أتاتورك، مهاجمين للحكومة، ورافعين الأعلام التركية والوطنية، نصرة للعلمانية. وكانت تلك أكبر تظاهرة عرفتها تركيا في تاريخها الحديث.

بيد أن الواقع وجود خيبة أمل لدى فئات واسعة في تركيا رغم النجاح الاقتصادي، وبما يتجاوز مسألة العلمانية. هناك تشاؤم بشأن العولمة، وبشأن تخلي أوروبا عن تركيا، وبشأن الفساد المنتشر والذي ما استطاع أردوغان مكافحته كما يجب. ثم هناك خيبة من سجل الحكومة في مجال حقوق الانسان.

فقبل أيام هاجم خمسون شرطياً مقر مجلة "نُقطة" الليبرالية، بإذن من المدعي العام العسكري، حيث فتشوا كومبيوتراتها وأرشيفها ونسخوه أو أخذوه، بحجة إمكان تضمنه أسراراً رسمية وعسكرية.

وقد جاء ذلك بعد نشر المجلة لقائمة "سوداء" تعد الصحافيين الذين يزعجون العسكريين، ويخطط هؤلاء للاساءة الى سمعتهم. وكانت المجلة نفسها قد نشرت فقرات من مذكرات لأدميرال متقاعد، قال فيها ان أربعة من كبار الضباط خططوا لانقلابين في العام ٢٠٠٤ ضد حكومة أردوغان.

وأعاد الضابط المتقاعد فشل المحاولتين الى عدم القدرة على جمع التأييد من الزملاء لأنهم سئموا الانقلابات! ويقول ألبر غورموس مدير تحرير المجلة انه تلقى باقة ورد من أحد محازبي أردوغان، لكن الحكومة ما فعلت شيئاً لحماية حرية المجلة وحقها في التعبير، وقد كانت تستطيع ذلك لأن وزير العدل يملك السلطة النهائية بشأن تحريك النيابة العامة.

***عمر كوش :***

# الوجهة الآسيوية لتركيا

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٤/٢٨ :***

يبدو أن القادة الأتراك وصلوا إلى قناعة مفادها أن لا أمل لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الأقل في المدى المنظور أو القريب. ويشعر القادة الأتراك بأن الأوروبيين قد خذلوهم، بل و"خدعوهم" عندما وضعوا في وجه تركيا مختلف العوائق والعراقيل والشروط التعجيزية، بهدف منعها من الانضمام إلى "جنة" الاتحاد الأوروبي. فقد كرر الرئيس الفرنسي جاك شيراك أكثر من مرّة ما قاله مع العديد من القادة الأوروبيين سابقاً، من أن قبول تركيا في عضوية الاتحاد يتطلب الموافقة عليه عبر استفتاء شعبي، ثم جاء قرار الاتحاد الأوروبي تجميد مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد، تحت ذريعة العلاقة مع قبرص، وعدم فتح الموانئ التركية أمام القبارصة اليونانيين، ومنح الأقليات في تركيا حقوقها، وكذلك حقوق المرأة، وطرح مسألة المجزرة ضد الأرمن عام ١٩١٥، والتأكيد على المسائل الديموقراطية بصورة عامة.

لا شك في أن كل هذه المؤشرات لا تترك أمام القادة الأتراك سوى البحث عن خيارات جديدة، وتجعل الأتراك يطوون صفحة التوجه نحو الحلم الأوروبي بشكل جدّي، هذه المرّة، ويتوجهون نحو محيطهم الآسيوي والعربي . الإسلامي، أي أن يتجهوا شرقاً بدلاً من الوجهة نحو الغرب. وهذا الأمر يعرفه القادة الأوروبيين تماماً، إذ سبق وأن عبّر عنه بوضوح وزير خارجية ألمانيا السابق "يوشكا فيشر" بالقول: "يدفع التشدد الأوروبي تركيا نحو إقامة تحالفات مع روسيا وإيران".

وفي سياق هذا التوجه الآسيوي بدأ القادة الأتراك يكثرون في الآونة الأخيرة من زياراتهم لدول الجوار، ويسعون إلى إقامة تحالفات مع روسيا وإيران، وإلى تعزيز دورهم الإقليمي، بما في ذلك المشاركة في قوة "اليونيفيل" الدولية في جنوب لبنان. وأخذوا يساهمون بكثافة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي تخص الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والأمن في العراق بشكل خاص، وكذلك حضر رجب طيب أردوغان مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في الرياض.

وتشهد الأوضاع الداخلية في تركيا تغيرات ملموسة، من جهة تحول الوجهة والمزاج الشعبي، حيث انتعشت التوجهات والنزعات القومية اليمينية، وازدادت شعبية الأحزاب القومية مثل حزب العمل القومي، وكذلك الأحزاب الإسلامية، وباتت أوساطاً واسعة من الشعب التركي ترفض التوجه نحو الغرب الأوروبي، وانتفت الثقة بـ: "القارة العجوز". وفي المحصلة يبدو أن توجهات تركيا السياسية الجديدة ترجمت بكثرة زيارات المسؤولين الأتراك، وخاصة أردوغان، لإيران وبع الدول العربية، وذلك لتوجيه رسالة، مفادها أنه إذا كان الغرب سيغلق الأبواب أمامه فإنه سيتجه إلى الوجهة الشرقية. وعليه شهدت العلاقات التركية - الإيرانية انتعاشاً واضحاً، وخصوصاً في المجالين، الاقتصادي والدبلوماسي، وتجسدت في جانبها الاقتصادي بالعديد من الاتفاقيات الهامة، مثل تشييد واستخدام خط أنابيب الغاز الذي بدأ بالفعل بنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى الأراضي التركية. يضاف إلى ذلك استغلال تركيا اعتماد إيران لأراضيها إثر اندلاع الحرب العراقية . الإيرانية، حيث أضحت الأراضي التركية، ومنذ ذلك الوقت، طريق عبور ومواصلات لإيران مع أوروبا، وعرفت الحكومات التركية المتعاقبة كيف تسخر هذا الوضع لفائدتها على أحسن وجه.

وتحاول تركيا، منذ فترة، التركيز على سلسلة من الإجراءات الاقتصادية، داخلياً، وبشكل يمكنها من الاستعداد للمرحلة القادمة، من خلال اقتصاد قوي قادر على المنافسة والوقوف بوجه الهزات والضغوطات. وبدأت بتنفيذ خطوات هامة على طريق التنمية المستدامة، التي ظهرت آثارها على الاقتصاد التركي منذ العام ٢٠٠٢، حيث نمّت الصادرات بشكل ملفت، ووقعت الحكومة التركية منذ العام ٢٠٠٤ اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، لدعم مشاريعها وخططها بقروض تصل إلى ١٩ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٠٧. وبذلت الحكومة التركية جهوداً حثيثة للسيطرة على معدلات التضخم، والعمل على سداد قروضها السابقة، وتراوحت معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأربعة الماضية ما بين ٦٪ إلى ٧٪، وتراجع التضخم إلى ما دون العشرة في المئة. يضاف إلى ذلك عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية وإصلاح الموازنة العامة والمحافظة على استقرارها. وانعكس ذلك على القدرة التنافسية للصادرات التركية.

إن الدور التركي الإقليمي هام في المنطقة العربية، ومن المفيد أن تبادر الدول العربية على تشجيع وتطوير العلاقات التركية . العربية، بما يخدم المصالح المشتركة لشعوب المنطقة، ويحفظ الاستقرار فيها.

# الحكومة التركية تتحدى الجيش وگول يرفض الانسحاب
# وواشنطن تطالب الجميع باحترام الدستور

***اعداد -الانصات المركزي ٢٠٠٧/٤/٢٩ :***

بعد ساعات قليلة على البيان الشديد اللهجة الذي اصدرته رئاسة الأركان التركية والذي حملت فيه على الحكومة مع تأكيدها عزمها واصرارها على الدفاع عن النظام العلماني القائم في البلاد ضد كل المخاطر الداخلية والخارجية، ردت الحكومة التركية بحزم مذكّرة بان هيئة الاركان تبقى "تحت اوامر رئيس الوزراء".

وجاء بيان رئاسة الاركان قبل منتصف الليل، وهو امر لم تعتد عليه تركيا في مثل هذه الظروف، ولفت الى مساعي "القوى الرجعية" التي استهدفت أسس الجمهورية العلمانية ومبادئها. وقال ان الجيش سبق له ان حذر الحكومة في هذا الصدد الا انها لم تتخذ اي أجراء جاد.

واعتبر البيان الذي نشرته رئاسة الأركان عبر موقعها على الأنترنت ما تقوم به القوى الرجعية (الإسلامية) تحديا للنظام العلماني القائم في البلاد، ورأى ان موقف الحكومة التي غضت النظر عن نشاطها شجع هذه القوى للتمادي في تصرفاتها الاستفزازية.

وأكد بيان رئاسة الاركان ان الجيش يتابع كل هذه التطورات وتلك الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية من كثب وبقلق بالغ، وان القوات المسلحة ليست على الحياد بل انها الى جانب النظام العلماني وانها لن تقبل أي شكل كان المسار الحالي، وستتخذ الموقف الذي تراه مناسبا لحماية هذا النظام وفي اطار القوانين والدستور الذي يعترف للجيش بمثل هذا الحق . ووصف البيان أعداء مبادئ أتاتورك بأنهم اعداء الأمة والدولة والجمهورية التركية، وقال ان القوات المسلحة ستتصدى لهم في كل مكان وزمان.

## رد الحكومة: بيان هيئة الاركان غير دستوري وقانوني

وقد ردت الحكومة التركية بحزم ، على القوات المسلحة ، مذكرة بان هيئة الاركان تبقى «تحت اوامر رئيس الوزراء».

واثر اجتماع دام اكثر من ساعتين بين رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان وعدد من وزرائه، اعلن الناطق باسم الحكومة جميل جيجيك للصحافيين ان حماية القيم الجمهورية هي «واجب الحكومة اولا». ***ووصف بيانها بغير الدستوري والقانوني.***

وحمّل جيجيك الجيش مسؤولية الأزمات التي ستعانيها تركيا لاحقا على الصعيد السياسي والاقتصادي، وقال ان الحكومة ملتزمة أسس ومبادئ النظام العلماني أكثر من أي جهاز آخر في الدولة التركية.

واتهم جيجيك بعض الأطراف باستعداء الجيش للحكومة، ولفت الى اهمية التوقيت الزمني لبيان رئاسة الأركان، واعتبر انه جاء للتأثير على قرار المحكمة الدستورية العليا.

ولم يهمل جيجيك التذكير بأن أردوغان أجرى أتصالا هاتفيا إيجابيا مع رئيس الأركان الفريق أول يشار بويوك أنيت تم خلاله بحث مجمل التطورات الأخيرة.

فيما قالت مصادر مطلعة إن أردوغان دعا بويوك أنيت للتهدئة بحجة أن هذا التوتر سيؤدي الى أزمة خطيرة في الأسواق المالية، وهو ما سينعكس بشكل سلبي وخطير على الواقع الأقتصادي للبلاد.

واعتبرت الأوساط السياسية بيان رئاسة الأركان بمثابة انذار مباشر واخير للحكومة بسبب تصرفاتها طيلة السنوات الأربع الماضية ومواقفها الخاصة بانتخابات الرئاسة واصرارها على ترشيح عبدالله غول وزوجته محجبة.

وتوقعت الأوساط نفسها ان يؤثر بيان رئاسة الأركان في قرار المحكمة الدستورية التي ستنظر في دستورية الاقتراع على رئيس الجمهورية، اذ تشير الى ان ٧ من أعضاء المحكمة العليا من أصل ١١ عينهم الرئيس الحالي أحمد نجدت سزار المعروف عنه دفاعه المطلق عن النظام العلماني.

## حكومة أردوغان أمام تحديات خطيرة و قرار المحكمة الدستورية الإثنين المقبل

وتتوقع الأوساط السياسية ان تضع التطورات الأخيرة حكومة أردوغان أمام تحديات خطيرة منها، الاعلان عن انتخابات برلمانية مبكرة باعتبار أن التراجع في موضوع رئاسة الجمهورية وترشيح شخص أخر لم يعد ممكنا دستوريا .

وأشارت الأوساط المذكورة الى أهمية قرار المحكمة الدستورية الإثنين المقبل، وقالت ان هذا القرار سيضع النقاط على الحروف في ما يتعلق بمجمل التطورات التي تشهدها البلاد.

## الاتحاد الاوروبي

وكان الاتحاد الاوروبي قد حذر الجيش التركي يوم السبت من التدخل في العملية العسكرية. وقال مفوض شؤون توسيع الاتحاد الاوروبي اولي رين للصحافيين "من المهم ان يترك الجيش مسألة الديموقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطيا وهذا اختبار (سيظهر) ان كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية". واوضح إنه يدرس البيان الذي أصدره قادة الجيش بدقة مشدّداً على أن ***احترام الديموقراطية شرط أساسي لترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي***. وقال "التوقيت مفاجئ وغريب... من المهم أن يحترم الجيش أيضا قواعد اللعبة الديمقراطية ودوره في هذه اللعبة الديموقراطية". مشددا على ان هذه المبادئ "في صلب مشروع انضمام تركيا الى اوروبا".

## واشنطن تطالب جميع الاطراف باحترام الدستور

كما دعت الولايات المتحدة إلى احترام الدستور و الديموقراطية العلمانية في تركيا. وقال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية دان فرايد "نأمل ونتوقع أن يعمل الأتراك على حل هذه المسائل السياسية بطريقتهم بشكل يتناسب مع ديموقراطيتهم العلمانية وبنود الدستور".

وعند سؤاله عما إذا كان سينتقد بيان القوات المسلحة التركية الذي أفاد أن الجيش يراقب الانتخابات الرئاسية بقلق قال "نحن لا نتحيز لأي جانب".

## عبدالله غول لن ينسحب

الى ذلك اعلن وزير الخارجية التركي عبد الله غول الاحد انه لن ينسحب من الانتخابات الرئاسية رغم التحذير الشديد اللهجة الذي وجهه الجيش متهما الحكومة التي ينتمي اليها بانها تهدد علمانية البلاد.

وقال غول امام الصحافيين ان "هذه العملية مستمرة (...) ومن غير الوارد بالنسبة لي ان اتراجع عن ترشيحي. انه قرار لم يتخذ بين ليلة وضحاها" وانما جاء نتيجة مشاورات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم.

## أحزاب المعارضة اليمينية

هذا وانتقدت أحزاب المعارضة اليمينية بيان الجيش، معلنة رفضها أي وصاية عسكرية على العملية السياسية، لكنها حمّلت الحكومة مسؤولية التوتر مع الجيش بسبب إصرارها على ترشيح غول ورفضها التشاور مع المعارضة حول مرشح يقبل به الجميع.

## كنعان افرين: الجيش محق في التدخل

هذا وفي تطور خطير، قال كنعان افرين الجنرال الذي قاد الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ لحماية العلمانية، ان الجيش محق في التدخل في الخلاف الخاص بالانتخابات الرئاسية في تركيا لان دوره هو حماية الدولة العلمانية.

وتولى ايفرن وهو حاليا متقاعد، منصب الرئيس في الثمانينات بعد انقلاب اعتقل خلاله مئات الالاف من الاشخاص. ونقل عنه التلفزيون التركي قوله «هيئة الاركان تقوم بمسؤوليتها في تحدى الحكومة».

## تظاهرات جماهيرية مليونية

تجمع أكثر من مليون شخص ، الأحد في اسطنبول لتأكيد تمسكهم بالمبادئ العلمانية ورفض ترشيح وزير الخارجية عبدالله غول لرئاسة الجمهورية الذي يثير أزمة بين الحكومة والجيش.

وهتف المتظاهرون "تركيا علمانية وستظل" حاملين العلم التركي وصور مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك في ساحة تشاكلايان في الشطر الأوروبي من اسطنبول. وتنظم هذه التظاهرة استجابة لدعوة ٦٠٠ منظمة غير حكومية وقد سبقتها تظاهرة أولى ضمت مليون ونصف المليون في ١٤ نيسان/ابريل في أنقرة للسبب نفسه.

ورددت شعارات أيضا ضد رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الناشط الإسلامي السابق والذي واجهت حكومته الإسلامية–المحافظة انتقادات شديدة من الجيش الجمعة. وهتف المتظاهرون الذين جاءوا من كل أنحاء البلاد وكذلك من الخارج بحسب المنظمين شعارات تدعو إلى استقالة الحكومة.

وسمع أيضا هتافات "لا للشريعة ولا لانقلاب، فلتحيا تركيا مستقلة".

**حسني محلي:**

## هل يكرر التاريخ نفسه؟

***DW، صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠٠٢/٤/٢٩ :***

عندما اصدرت رئاسة الاركان في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ بيانها التاريخي واستهدف حكومة الثنائي نجم الدين اربكان وتانصو تشيلر وتضمن عبارات وفقرات كتلك الواردة في بيان الجمعة، شهدت البلاد مرحلة من التوتر انتهت باستقالة الحكومة نهاية يونيو لتحل محلها حكومة بولند اجاويد، الائتلافية، التي انزلت ضربة للقوى الاسلامية.

ودون ان يمنع ذلك الاسلاميين من العودة بشكل اقوى، ولو بكوادر جديدة، في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، بعد ان فشلت احزاب اليمين واليسار التقليدية في حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويدرك الجميع ان الذين حققوا انتصارا هم الذين اعترضوا على موقف اربكان المرن وطالبوه بالتصدي لموقف جنرالات الجيش وتحديهم ايا كانت النتيجة. ويكرر التاريخ نفسه الآن ليضع قادة العدالة والتنمية الحاكم وهم تلامذة اربكان امام تحديات جدية وخطيرة في مواجهة بيان الجنرالات الذين اثبتوا مرة اخرى انهم لن يساوموا على اسس ومبادئ الجمهورية العلمانية التي يؤمن العسكر بأنهم هم الذين اسسوها.

ويستمد الجيش قوته في هذا الموضوع من قناعات فئات كبيرة من الشعب الذي يبدو انه ما زال ملتزما بهذا النظام ويرى في التراجع عنه اعادة للبلاد الى الوراء وادخالها في دوامة الصراعات الخطرة، فيما يسيطر العلمانيون واصحاب العقلية العلمانية على الشارع الشعبي مع ان غالبية هذا الشعب ذو ميول محافظة ذات طابع قومي اكثر من ان يكون اسلاميا بسبب سياسات الحكومة التي يتهمها الكثيرون بأنها قدمت الكثير من التنازلات الخطيرة للاتحاد الاوروبي وامريكا.

وهوالجانب الذي يبدو ان حكومة العدالة والتنمية لم تضعه بعين الاعتبار، معتمدة على قوتها الدستورية داخل البرلمان، حيث يسيطر الحزب على ثلثي مقاعده، وبات واضحا انها لم تعد تعني اي شيء امام المعادلات الصعبة التي ما زال للعلمانيين دور كبير فيها، ان كان من خلال المحكمة الدستورية او الجيش او الجماهير التي خرجت الى الشوارع دفاعا عن النظام العلماني.

.. ودون ان يتجاهل الجميع المعطيات والعناصر الخارجية للمعادلة، حيث ان لواشنطن ايضا رأيا في هذه التطورات بطرفيها المباشرين اي الحكومة المدنية وقادة الجيش الذين كانوا حلفاء صادقين لامريكا طيلة الأعوام الخمسين الماضية.

وليس واضحا على الاقل الآن الى جانب من سينحاز الذين لم يعد يثق بهم الجيش التركي بعد سياساتهم الاخيرة في العراق ورفضهم التنسيق والتعاون مع انقرة في حربها ضد عناصر الكردستاني التركي شمال العراق خلافا للحكومة التي تسعى لتجاهل هذا الموقف بحجة الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن لما لها من اهمية كبيرة في ضمان الاستمرار في السلطة ودعم تركيا سياسيا واقتصاديا.

وايا كان موقف واشنطن والعواصم الاوروبية، فقد بات واضحا ان الجيش التركي لن يبالي بموقف الامريكان والاوروبيين، طالما انه يرى في كل ما يحدث على صعد السياستين الداخلية والخارجية خطرا على مستقبل الامة والدولة والجمهورية الديموقراطية العلمانية، وبالتالي خطرا على وجوده هو ايضا!!

## د. محمد نورالدين :
# تركيا أمام مرحلة جديدة

***صحيفة (الخليج) الاماراتية 29/4/2007 :***

ماذا لو انقضى الأمر وأصبح عبدالله غول الرئيس الحادي عشر لتركيا؟ الأمر يبدو محسوماً، لكن التساؤلات تبقى قائمة حول أكثر من نقطة.

***لماذا لم يترشّح أردوغان؟***

في المعلومات أن ردة فعل العلمانيين الحادة على ترشيح أردوغان بالذات دون غيره وتظاهرة ١٤ إبريل/ نيسان المعارضة له أثّرت في قرار أردوغان لأنه لا يريد دفع البلاد الى مناخات من التوتر المفتعل.

كما أن تخلي أردوغان عن رئاسة الحزب وانتقاله الى رئاسة الجمهورية قد تنعكس سلبا على وحدة الحزب وعلى إمكانية المحافظة على أصواته في الانتخابات النيابية المقبلة فيما بقاؤه على رئاسة الحزب يؤدي وفقا لكل الاستطلاعات الى ازدياد نقاط الحزب في وقت يحتاج هذا الى ولاية ثانية لاستكمال ما عجز عنه أو ما لم يسعفه الوقت لتحقيقه في الولاية الأولى.

***لماذا اختير عبدالله غول دون غيره لرئاسة الجمهورية؟***

كان خيار أردوغان الأساسي هو أنه اذا لم يكن هو المرشح فليكن الرئيس من كانت زوجته غير محجبة منعا لأية حساسية قد تنشأ كما له علاقات جيدة مع المؤسسة العسكرية. وهكذا كان خيار أردوغان وزير الدفاع وجدي غونيل. لكن حسابات رئيس البرلمان والرجل القوي في الحزب بولنت ارينتش كانت مختلفة وهو قادر على التأثير وله تيار واسع داخل الحزب. اذ اعترض على ترشيح غونيل مطالبا برئيس قوي، مقترحا إما أردوغان أو عبدالله غول وإلا سيكون هو المرشح للمنصب. وتذكر بعض المعلومات أن في أساس موقف ارينتش هو الانتقام من الرئيس الحالي أحمد نجدت سيزار الذي فجّر أول مشكلة حجاب مع ارينتش نفسه. وهكذا كان أردوغان امام خيارين إما ترشيح نفسه وهذا حسم لمصلحة وحدة الحزب أو ترشيح عبدالله غول أيضا للمحافظة على وحدة الحزب من تهديدات ارينتش. وبذلك نجح ارينتش في الدفع باتجاه ايصال رئيس زوجته محجبة ليكسر ثابتة في الجمهورية العلمانية.

***هل العلمانية في خطر بعد وصول اسلامي الى رئاسة الجمهورية؟***

أبدا. أولا إن العلمانية المطبقة حاليا لا تنتمي الى العلمانيات المتعارف عليها في العالم وبالتالي هناك ضرورة لتعديل مضمونها التركي لتنسجم اكثر مع الواقع التركي.

ثانيا إن حزب العدالة والتنمية لم يطالب ولا يسعى لإلغاء العلمانية في تركيا بل يرى أنها حاجة للبلاد في ظل تعددية المجتمع المذهبية. وأي إلغاء لها هو مشروع فتنة اهلية. إن حزب العدالة والتنمية يريد علمانية انسانية تحترم الحريات الفردية والدينية. ومن هذه الزاوية ان وجود محجبة في القصر الرئاسي خطوة مهمة لكسر أحد المحظورات (التابوات) التي حاول العلمانيون ترسيخها من دون وجه حق أو أي مسوّغ قانوني. فليس من نصّ يمنع الحجاب في القصر الرئاسي ولا حتى في البرلمان، فضلا أنه كان مسموحا الى أن انتصر حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ فكان إجراء الرئيس سيزير بمنع الحجاب في القصر خطوة انتقامية فجة.لكن مع ذلك فإن غول وزوجته مطالبان بتبديد أي شكوك في هذا الإطار من خلال إظهار سلوك منفتح ومرن وهما يؤكدان على ذلك.

***أي دور للعسكر في المرحلة المقبلة؟***

إذا واصلت المؤسسة العسكرية النظر الى الأمور كما لو أنها هي القيّمة على حماية الدستور فهذا يعني توقع توترات في غير محلّها. إن سقوط موقع الرئاسة بيد الإسلاميين يعني إسقاط خط الدفاع الأول عن العلمانيين (وليس العلمانية غير الموجودة عمليا بمضمونها الحقيقي) ما يجعل الجيش الآن في خط الدفاع الأول وتحمل مسؤوليات أكبر. غير أن التأييد الشعبي الكبير لحزب العدالة والتنمية ورياح التحركات المدنية على غرار أوكرانيا لم تعد تسمح بمغامرات عسكرية تركية في الداخل. الحل الجذري هو في إدراك العسكر التركي أن وظيفته هي فقط الدفاع عن الأخطار الخارجية والاستقرار الأمني الداخلي وليس ضبط الصراعات السياسية بين التيارات السياسية في الداخل. هذا بالضبط مفهوم دور الجيش في أوروبا وأمريكا وما يريده الاتحاد الأوروبي من تركيا.

بعد اليوم لا أعذار امام حزب العدالة والتنمية لعدم تنفيذ كل الإصلاحات ومنها إلغاء آخر نفوذ للجيش في السياسة من خلال وجوب تعديل المادة ٣٥ من نظام المهام الداخلية للجيش" والسماح بارتداء الحجاب في الجامعات وطي هذه المسألة المفتعلة و المعيبة بحق تركيا والمعيقة لتطورها.

لا شك أن كل العالم الإسلامي يراقب التجربة التركية بما هي نموذج ايجابي للجمع بين الإسلام والقيم الديمقراطية قابل للتطبيق في ديار الإسلام الواسعة والتي لم تعرف سوى انظمة تسلطية. وعلى نجاح هذه التجربة أو فشلها سيتوقف الكثير من آفاق تطوير الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي. فلندعُ لنجاحها.

***حسني محلي :***

# عسكر تركيا .. إنحياز مطلق للعلمانية

***الجزيرة .نت ٢٠٠٧/٤/٢٩ :***

**لعب الجيش التركي ويلعب دورا مهما وأساسيا في مجمل الحسابات السياسية التي يبدو أنها لا ولن تتخلص بسهولة من حالة الخوف من قوة العسكر الملخصة بنزول الدبابات إلى الشوارع معلنة نهاية عدة حكومات مدنية حتى الآن.**

## تأثير الجيش

**يحمل الكثيرون مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الحديثة مسؤولية الحالة الغريبة التي أوجدتها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي لا تختلف أساسا عن الوضع في دول العالم الثالث، لأن جميع الأنظمة الديكتاتورية في هذه الدول تعتمد أساسا على دبابات العسكر وإرهاب أجهزة المخابرات.**

**إلا أن الوضع في تركيا قد يختلف نسبيا عن هذه الدول، لأن تركيا رغم كل سلبياتها تعتبر دولة ديمقراطية بالمعايير الغربية منذ العام ١٩٥٠ حيث انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية التي جعلت من تركيا جزءا من العالم الغربي وعضوا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعنصرا أساسيا في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي السوفياتي.**

**وقد أسهم ذلك في دعم دور العسكر في الحياة السياسية، ونظرت واشنطن وعواصم (الناتو) إلى تركيا كحليف إستراتيجي، ولم تتأخر في دعم الجيش التركي حتى أصبح أكبر جيش في المنطقة بعد أمريكا، كما أنها دعمت بشكل خاص القادة العسكريين الأتراك الذين أثبتوا بدورهم وفي العديد من المناسبات وفاءهم لواشنطن أكثر من أنقرة، ولعل هذه الحقيقة تفسر الإيحاءات الدائمة لدور واشنطن في جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا حتى الآن.**

**ويستمد الجنرالات الأتراك قوتهم من دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام الكبيرة التي تلعب دورا أساسيا في إعداد وتهيئة الشارع التركي للانقلابات العسكرية وبأساليب ذكية، إذ لرجال الأعمال الكبار مصالح مادية كبيرة في العلاقة مع الجيش بعدد أفراده البالغ مليون عسكري، ويحتاجون يوميا للكثير من الحاجات التي تكلف الدولة الملايين بل المليارات من الدولارات التي طالما خصصتها جميع الحكومات للجيش الذي يتحجج دائما بحماية النظام العلماني والأمن الوطني والقومي ضد المخاطر الداخلية والخارجية وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني الذي كلف الدولة التركية حوالي ١٠٠ مليار دولار.**

**ولم تتأثر سمعة الجيش بسبب فشله وجنرالاته في القضاء على حزب العمال الكردستاني ومازال هذا الجيش في مقدمة المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي بأغلبية تصل إلى ٨٠٪ وربما لأن الإنسان التركي ذو عقلية ونفسية عسكرية، حيث إن المواطن التركي عندما يتودد لابنه الصغير ويمدحه يقول "ابني سيكبر ويصبح باشا" أي جنرالا!**

**وتفسر هذه العقلية التأييد الشعبي الدائم للانقلابات العسكرية التي هيأ الجنرالات الأجواء اللازمة لها، ودون أن يتذكر المواطن أن الجنرالات كانوا طرفا في فشل جميع الحكومات السابقة في تحقيق الأمن والاستقرار لأن الأحكام العرفية كانت معلنة ومطبقة في عموم أنحاء البلاد لسنوات طويلة. ودون أن تكون هذه الأحكام العرفية كافية بالنسبة للجنرالات الذين تحججوا دائما بتدهور الأوضاع الأمنية واعتبروها مبررا لتدخلاتهم العسكرية واستلام السلطة.**

**وكانت الحكومات الائتلافية الضعيفة السبب الآخر لشجاعة الجنرالات الذين استغلوا هذا الضعف واعتبروه مبررا مقنعا للشارع في انقلاباتهم العسكرية التي انتهى عهدها بعد الانقلاب الرابع عام ١٩٩٧.**

**ولقوة تأثير الجيش التركي وتدخله المباشر في الشأن السياسي وفي تحديد شكل الحكومات وهوية الحكام جذور تاريخية تعود إلى الجيش الانكشاري العثماني الذي لعب أدوارا مهمة في تغيير السلاطين ورؤساء وزرائهم أو الإطاحة بهم خنقا أو شنقا أو قتلا!**

**وجاءت حركة الاتحاد والترقي التي انطلقت من بين صفوف الضباط لتثبت مدى أهمية العسكر في الحياة السياسية، خاصة بعد أن أطاح قادة الاتحاد وهم من العسكر بالسلطان عبد الحميد في أبريل/ نيسان ١٩٠٩، حيث وعى اليهود واليهود**

الدونما الذين لعبوا دورا أساسيا في حركة الاتحاد لأهمية العسكر ودورهم في الحياة السياسية فسعوا دائما لإقامة علاقات سرية وعلنية مع قيادات العسكر في جميع مراحل التاريخ التركي العثماني منه والجمهوري.

فشل العديد من السلاطين وفي مقدمتهم السلطان أحمد الثالث ومن ثم محمود الثاني في التخلص من تحكم العسكر في الحياة السياسية التي بقيت تحت تأثير الجنرالات في العهد الجمهوري، خاصة بعد أن خاض الضابط الشاب مصطفى كمال أتاتورك حرب الاستقلال ضد بقايا الحكم العثماني وقوات الاحتلال الفرنسي والبريطاني واليوناني والإيطالي التي احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا وحليفتها تركيا.

وبرز اسم أتاتورك كجنرال قوي ومنتصر مع رفاقه العسكر الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيدته الأتاتوركية التي تعني حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزا له وأحيانا لعنصريته البارزة!

وقد التزم جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك أيضا عام ١٩٣٨ بنفس المبادئ، حيث كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال فترة حكم عصمت أينونو الذي خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية حتى العام ١٩٥٠ عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل حين اللزوم.

## سلسلة الانقلابات

يمكن تلمس أثر الجيش التركي في مجمل الأحداث التي جرت بعد تأسيس الجمهورية، لكن هذا الجيش تدخل بشكل مباشر من خلال أربعة انقلابات عسكرية خلال أقل من ٤٠ عاما، لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمتها حماية النظام العلماني.

أول الانقلابات وأكثرها دموية جرى في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٠ عندما أطاح الجيش بحكومة عدنان مندريس بعدما وجهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها تماما، ورغم أن مندريس لم يكن بالأصل إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلا بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية.

ولعلنا نلاحظ أن واشنطن لم تتدخل لإنقاذ مندريس رغم أنه كان قريبا منها وقدم لها وللغرب خدمات جليلة، حيث تحولت تركيا في عهده إلى مخفر متقدم وإستراتيجي للحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي والمد القومي العربي بقيادة عبد الناصر.

وجاء الانقلاب الثاني في مارس/ آذار ١٩٧١، وهذه المرة لحماية الحسابات الأمريكية حيث كانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية (الإسلامية والقومية) بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التي كانت تتخوف للتيار اليساري أن يتحول إلى قوة جدية في الشارع التركي، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا في مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأمريكية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلي في إسطنبول.

وحدث الانقلاب الثالث في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ وسط ظروف داخلية مماثلة لكن هذه المرة بأبعاد إقليمية، حيث كانت تركيا تعيش ظروف التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، في وقت شهد إقليميا تداعيات الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية– الإيرانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وكان كل ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي.

كانت تركيا من أهم عناصر هذا الحزام الذي استهدف إحاطة جنوب الاتحاد السوفياتي بطوق من الدول ذات صبغة إسلامية، حيث كان لانقلاب ١٩٨٠ الذي أعلنت عنه واشنطن حتى قبل السماع عنه في أنقرة تأثير مهم وكبير في مجمل المعطيات السياسية حيث حكم قائد الانقلاب كنعان أيفرين البلاد لمدة سبع سنوات رئيسا للجمهورية بعد أن صاغ دستورا غريبا وعجيبا مازال الأتراك يعانون منه رغم تغيير العديد من بنوده ومواده باستثناء تلك التي تعترف لقادة الانقلاب بحصانة دستورية إلى الأبد.

وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا البلاد بعد ذلك العام بمن فيهم الذين استهدفهم الانقلاب العسكري المذكور ومنهم سليمان ديميريل وبولنت أجاويد ونجم الدين أربكان من تغيير هذه المواد والمواد الأخرى المناقضة للديمقراطية وهو ما يؤكد "حالة الخوف النفسي" التي يعاني منها السياسيون الأتراك من جنرالات الجيش.

أما الانقلاب الرابع فجرى في فبراير/ شباط ١٩٩٧ وكان انقلابا" نظريا" اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة.

وبرزت في هذا الانقلاب حدة الصراع العلماني الإسلامي الذي دفع إلى تدخل الجيش مرة أخرى للسبب ذاته، لاسيما وأن أربكان قام خلال العام الذي تولى فيه رئاسة الحكومة بإجراءات لم يخف فيها رغبته بتغيير معالم أساسية في النظام العلماني التركي الذي يؤكد الجنرالات أنهم أصحابه وحماته باسم الأمة التركية وإلى الأبد.

## المعطيات الجديدة

بقيت ظلال الجيش في السلطة حتى نهاية التسعينيات بسبب الدستور الذي صاغه قائد انقلاب عام ١٩٨٠الجنرال كنعان أيفرين، حتى بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨.

فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات ألأمريكية والأوروبية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها الكبير والعظيم!

وبدأت حملة الإصلاحات التي سميت بالديمقراطية بالتعديلات الدستورية والقانونية التي استهدفت سلطات وصلاحيات الجيش في الحياة السياسية، حيث نجحت حكومة أجاويد ومن بعدها حكومة أردوغان في تمرير هذه الإصلاحات بفضل مرونة قائد الجيش السابق حلمي أوزكوك المعروف عنه شخصيا تهربه من أي توتر أو مواجهة مع الحكومة بحجة أن ذلك ليس لخدمة المصالح الوطنية والقومية لتركيا.

واستغلت حكومة أردوغان ذلك فحسمت مجمل التعديلات التي وضعت حدا نهائيا لدور العسكر في الحياة السياسية بعد أن أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن القومي ٩ مدنيين مقابل ٥ من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين ٤ منذ تأسيس المجلس قبل ٧٠ عاما تقريبا، كما أن قرارات المجلس لم تعد ملزمة للحكومات كما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع لرئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة ٧٠ عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة في الشهر.

كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي تستهدف الآن الجيش في أي محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وبات واضحا أنه أي المسار الديمقراطي محمي من قبل الشارع التركي أكثر من أي وقت مضى، ولأن حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد بمفرده دون أي ائتلاف مع أي حزب آخر. كما أن جميع استطلاعات الرأي تبين أن هذه الحكومة مازالت تحظى بدعم واسع من المواطنين الأتراك الذين لم يكن سهلا على جنرالات الجيش إقناعهم بعد الآن بأي مبرر لأي انقلاب عسكري إلا في حالة واحدة وهي خطر حزب العمال الكردستاني!

إن لهذا الموضوع امتدادات وحسابات داخلية وخارجية مرتبطة مباشرة بمجمل سياسات حكومة العدالة والتنمية التي ومهما حققت من تقدم إستراتيجي في مجال الديمقراطية فما زالت تتخوف من أي انقلاب عسكري طالما أن الجنرالات يملكون الدبابات التي إن خرجت إلى الشارع بحجة حماية النظام العلماني أو التصدي لخطر الانفصاليين الأكراد فالمواطنون الأتراك سيصفقون لها بشكل لا أرادي لأنهم في نهاية المطاف أحفاد للجيش الانكشاري الذي يتقدم خطوة إلى الأمام ثم يتراجع خطوتين إلى الوراء.

وقد تختلف هذه القاعدة هذه المرة ليتقدم الأتراك خطوتين إلى الأمام ويتراجعوا خطوة للوراء بفضل إصلاحات الاتحاد الأوروبي الذي قد يعود إلى دعم للجنرالات إذا أثبتوا أنهم على استعداد لحماية المصالح "الغربية الصليبية" في أفغانستان والعراق ولبنان والشرق الأوسط والأهم ضد الإسلام المتطرف السني منه والشيعي!!

## تركيا تنتظر قرار المحكمة الدستورية بخصوص الانتخابات الرئاسية

***وكالة فرانس بريس ٢٠٠٧/٤/٣٠ :***

يبدو إن المواجهة بين الحكومة والجيش في تركيا توقفت الاثنين لفترة حيث تتجه انظار الطرفين نحو المحكمة الدستورية في انتظار حكم حول صلاحية الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وقد ترك هذا الجدل أثره على بورصة اسطنبول التي تراجعت بنسبة ٨٪ عند بدء التداولات الاثنين قبل إن تسجل تحسنا طفيفا فيما سجلت الليرة التركية تراجعا أيضا في البورصات العالمية.

وقال وزير الدولة للاقتصاد عبد اللطيف شنير "نراقب باهتمام تطورات السوق" قبل إن يضيف إن "النظام الاقتصادي قوي".

وأعلنت تولاي توكجو رئيسة المحكمة الدستورية أنها تأمل في التوصل إلى قرار حول صلاحية الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التى نظمت الجمعة قبل موعد إجراء الدورة الثانية بعد ظهر الأربعاء.

***وقالت "نتوقع التوصل إلى قرار الثلاثاء لكن الحكم قد يصدر أيضا صباح الأربعاء*** مضيفة إن مقرر المحكمة عمل خلال نهاية الأسبوع لتحضير تقريره وعرضه على القضاة الاثنين.

وفي حال بت القضاة الـ(١١) لصالح المدعي، حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي-ديمقراطي)، فسيتم إلغاء الانتخابات على إن تتم الدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة في مهلة ٤٥ إلى ٩٠ يوما.

واستند هذا الحزب في طلبه إلغاء نتيجة الانتخابات على عيب مفترض في الشكل مؤكدا إن نصابا من ٣٦٧ نائبا من أصل ٥٥٠ هم أعضاء البرلمان مطلوب لفتح الدورة التي ينتخب فيها النواب الرئيس بغالبية ٣٦٧ صوتا مؤيدا.

واعتبر رئيس البرلمان بولند ارينج من حزب العدالة والتنمية الحاكم من جهته إن نصابا من ١٨٤ نائبا كاف لفتح الدورة.

وقد فشل مرشح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية عبد الله غول بفارق ضئيل بحصوله على ٣٥٧ صوتا من الأصوات الـ(٣٦٧) المطلوبة في الفوز بالمنصب في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في البرلمان.

واعتبرت المعارضة وغالبية وسائل الإعلام وجمعيات ومجموعات ضغط إن الانتخابات المبكرة ستكون الطريقة الوحيدة لمنع تركيا من الغرق في الفوضى.

ويعتبر المدافعون عن العلمانية إن حزب العدالة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان يسعى إلى اسلم البلاد رغم انه يعتبر نفسه اليوم تنظيما "ديمقراطيا محافظا".

وتظاهر ما يصل إلى ١،٥ مليون شخص ضد حزب العدالة والتنمية في ١٤ نيسان/ابريل في أنقرة، ونحو مليون شخص الأحد في اسطنبول. وأودع حزب الشعب الجمهوري طلبه فورا بعد الدورة الأولى من الانتخابات. بعد ساعات، اتهم الجيش بعبارات قاسية جدا الحكومة بعدم الدفاع عن مبادئ العلمانية مذكرا بأنه مستعد للقيام بذلك إذا اقتضى الأمر.

وقد سبق إن قام الجيش التركي الذي يؤكد انه حامي العلمانية، بثلاثة انقلابات أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وأرغم نجم الدين اربكان أول رئيس حكومة إسلامي في تاريخ تركيا الحديثة على الاستقالة عام ١٩٩٧. لكن غول أكد الأحد انه لن ينسحب من السباق. وقال "من غير الوارد بالنسبة لي إن اسحب ترشيحي بأي حال من الأحوال. انه قرار لم يتخذ بين ليلة وضحاها" وإنما جاء نتيجة مشاورات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وفي حال رفضت المحكمة الدستورية طلب حزب المعارضة لا يتوقع إن تشهد الدورة الثانية من الانتخابات الأربعاء انتخاب غول إذ انه لا يزال بحاجة إلى غالبية الثلثين. إلا إن فوز غول مضمون في الدورة الثالثة المرتقبة في ٩ أيار/مايو والتي تتطلب فقط الحصول على الغالبية المطلقة أي ٢٧٦ صوتا إذ إن حزب العدالة والتنمية يملك ٣٥٢ مقعدا في البرلمان.

## أردوغان يهاجم تصريحات رئيس اركان الجيش التركي

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٤/٣٠ :**

وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الاثنين انتقادات الى رئيس اركان الجيش الجنرال يشار بيوك آنت دون ان يذكر اسمه بسبب تصريحاته التي أدلى بها ليلة الاحد حول ما اسماه "تصاعد النشاطات الاصولية في تركيا".

وقال اردوغان في كلمة القاها امام اجتماع لمنظمة الهلال الاحمر التركية في ايماءة الى تصريحات بيوك آنت ان "التاريخ والشعب لن يغفرا لاولئك الذين يحاولون تقويض الوحدة السياسية والاجتماعية وروح التضامن".

واضاف ان "شعبنا لا ولن يسمح بعد الان لاولئك الذين يستغلون الفرص لاثارة المشاكل التي عانى منها كثيرا ودفع ثمنها باهظا في الماضي".

من جانبه قيم رئيس مجلس الامة التركي بولند ارينج تصريحات بيوك آنت التي نشرت على الموقع الخاص برئاسة الاركان على شبكة الانترنت قائلا ان"القيادة العسكرية جددت اظهار حساسيتها المعروفة تجاه موضوع العلمانية وهذا امر طبيعي الا اننا جميعا نعير أهمية خاصة للعلمانية ونعتبرها أحد اهم المبادىء".

اما المتحدث باسم الحكومة التركية وزير العدل جميل جيجك فقد انتقد تصريحات بيوك آنت بالقول ان رئاسة الاركان مؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء بحسب الدستور التركي وغير مخولة ادلاء تصريحات كهذه تجاه الحكومة.

واعتبر جيجك ان تصريحات بيوك آنت "تؤثر سلبا على حيادية السلطة القضائية للدولة التركية وخصوصا انها صدرت في فترة انتخابات رئاسة الجمهورية".

وكان رئيس الاركان التركي قد وجه تحذيرا قويا الى الحكومة بسبب ماسماه "تصاعد النشاطات الرجعية في البلاد" موضحا أن الجيش يتولى مهمة حماية العلمانية وأنه سيكشف عن موقفه بوضوح وقت الحاجة.

من جهة اخرى نفى وزير الخارجية التركية عبد الله گول الخبر الذي أوردته صحيفة (جمهورييت) العلمانية من أنه سبق له وأن أدلى بتصريحات أكد فيها ضرورة انهاء النظام العلماني في تركيا.

وقال غول في بيان "كل من يتابع نشاطاتي السياسية عن قريب يعرف جيدا بأنني لم أدل بمثل هذا التصريح في حياتي.. ولاسيما أن كل التصريحات والنشاطات التي قمت بها منذ بدأت عملي السياسي لا تدع للشك مجالا في هذا الأمر".

واضاف "أنا بدوري أعلن بأنني سوف أبحث عن حقي واستخدم كل الوسائل القانونية لمعاقبة الواقفين على هذا الافتراء ضدي لثقتي بأنه تصرف متعمد في هذه المرحلة بالذات".

وكانت صحيفة (جمهورييت) العلمانية المتشددة قد نشرت خبرا في عددها الصادر الاثنين نسبته لغول ادعت فيه قوله "نهاية الجمهورية التركية اقتربت .. نحن نريد تغيير النظام العلماني.

## الاتحاد الاوروبي مع استقلالية المحكمة الدستورية التركية ويجدد تحذيره من تدخل الجيش

**وكالة فرانس برس ،وكالة آكي الايطالية للانباء ٢٠٠٧/٤/٣٠ :**

دعت المفوضية الاوروبية يوم الاثنين الى ترك المحكمة الدستورية التركية تقرر صحة الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية دون تدخل من الجيش. وقال يوهانس لايتنبرغر المتحدث باسم المفوضية "ان الاتحاد الاوروبي يولي اهمية كبرى للعلمانية الديموقراطية. ومن هذا المنطلق فانه من الهام بشكل خاص ان تتاح للمحكمة الدستورية امكانية التحرك بكل استقلالية". واضاف "ان الديموقراطية يجب ان تنبع من المؤسسات الديموقراطية في تركيا بناء على دولة القانون كما حددها الدستور التركي" مذكرا بان المفوضية الاوروبية والرئاسة الالمانية للاتحاد الاوروبي اعربت عن موقف مشابه نهاية الاسبوع الماضي.

وجدد المتحدث تحذيرالمفوضية الاوروبية للجيش التركي عدم التدخل في شؤون البلاد السياسية وترك قضية انتخاب رئيس جديد للبلاد تسير وفقا للاجراءات الديمقراطية.وقال ان المفوضية تحذر من اي تدخل للجيش التركي في الشؤون السياسية او في الحياة السياسية والمدنية.

ولفت الى ان تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية قد يضر بصورة مباشرة بمسار المفاوضات الجارية بين تركيا والاتحاد الاوروبي بشان انضمام انقرة الى الاتحاد الاوروبي. واوضح ان تدخل الجيش في الشؤون السياسية امر يتعارض مع المعايير الاوروبية الواجب توافرها في الدولة المرشحه للانضمام الى الاتحاد.

ورفض المتحدث التعليق على تراجع البورصة التركية كما لم يشأ التعليق على قيام مئات من المتظاهرين الذين شاركوا الاحد في تجمع حاشد لانصار العلمانية في تركيا، برفع شعارات مناهضة للاتحاد الاوروبي.

وأكد ليتنبرغر، أن المفوضية الأوروبية تراقب عن كثب تطورات الوضع في تركيا لجهة أزمة الانتخابات الرئاسية المحتدمة حالياً في البلاد.

وأشار المتحدث في معرض رده على أسئلة الصحفيين اليوم إلى الرأي الموحد الذي يسود أروقة الإتحاد الأوروبي تجاه هذه المسألة، "نأمل أن نرى في تركيا انتخابات ديمقراطية التي حددها الدستور"، مشيراً إلى تطلع الإتحاد "إلى إجراء انتخابات رئاسية تركية بعيدة عن أي تدخل خارجي". كما ذكر المتحدث بالتصريحات التي صدرت عن المسؤولين الأوروبيين خلال اليومين الماضيين والتي حذرت من إقحام الجيش التركي في عملية الانتخابات، "وهو أمر لازال يثير قلق الإتحاد الأوروبي الذي طالب أنقرة مراراً برفع سيطرة الجهاز العسكري عن الحياة المدنية في البلاد"، حسب مصادر أوروبية مختلفة. ويبدو أن الإتحاد الأوروبي يظهر قلقاً واضحاً من تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية، وهو أمر يخالف معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي ويؤثر بالتالي على المفاوضات، المتعثرة، الجارية حالياً بشأن انضمام تركيا للمنظومة الأوروبية الموحدة. وفي هذا الإطار، استعرض الناطق باسم المفوضية مسيرة مفاوضات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، "حيث أننا نأمل فتح باب في عدة فصول أخرى قبل منتصف العام الحالي، ولكن هذا متوقف على تطور الموقف التركي، خاصة لجهة تنفيذ بروتوكول أنقرة، وإيجاد حل للمسألة القبرصية". أما الساحة التركية فتشهد حالياً حركة واسعة دفاعاً عن العلمانية وخوفاً من استمرار سيطرة التيارات الإسلامية وذلك عشية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

## ***استقالة نائب من حزب الشعب الجمهوري وانضمامه الى حزب الطريق القويم***

## ***تركيا قد تخسر استراتيجيا اي حرب تشنها ضد PKK***

***وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٤/٣٠ :***

ذكرت شبكة (CNN TURK) الاخبارية الاثنين أن الولايات المتحدة الأمريكية حثت تركيا على "استنباط العبر" من الحرب الاسرائيلية على لبنان العام الماضي قبل الاقدام على أي تحرك عسكري ضد الانفصاليين الأكراد في شمال العراق.

واضافت الشبكة أنه في اطار حملة الاقناع التي تمارسها ادارة بوش على تركيا خلال الاجتماعات المغلقة لمنعها من مهاجمة منظمة حزب العمال الكردستاني فانها ضربت المثل بالهزيمة الاستراتيجية التي منيت بها اسرائيل في لبنان العام الماضي.

ووفقا للموقع فان الادارة الأمريكية دعت تركيا الى الاحتفاظ بأوراقها الرابحة دون لعبها علنا واصفة الحرب الاسرائيلية في لبنان ضد (حزب الله) "بالهزيمة الاستراتيجية" التي أخفقت فيها اسرائيل بتحقيق أهدافها العسكرية.

ولفتت "واشنطن نظر تركيا الى الاستنكار الدولي لهذه الحرب ما وضع حدا لأسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر".

ونقلت الشبكة عن خبراء استراتجيين قولهم أن تعدي الانفصاليين من وراء الحدود العراقية على تركيا يشبه بشكل كبير أزمة العام الماضي بين (حزب الله) واسرائيل لكن "وبالرغم من هذا التشابه الا ان تركيا لاتزال غير قادرة على الحصول على دعم حليفتها الأمريكية ضد الانفصاليين رغم أن ادارة بوش قدمت دعمها لاسرائيل في حربها على لبنان".

وقال الخبراء أن هذا الموقف الأمريكي أثار غضب السياسيين والجيش في تركيا.

كما نقلت الشبكة عن خبراء عسكريين قولهم أنه في حال واصلت واشنطن "موقفها اللامبالي" من النداءات التركية فان الجيش التركي سوف يقوم بعملية عسكرية على غرار الحرب الاسرائيلية بحيث يكثف ضرباته الجوية على معاقل الانفصاليين في شمالي العراق بينما يقوم بعملية برية محدودة.

الى ذلك أعلن النائب في حزب (الشعب الجمهوري) اليساري التركي اينال باطو الذي قدم استقالته الى البرلمان بأنه سينضم رسميا الى حزب (الطريق القويم).

وجاء في عريضة الاستقالة الذي رفعها النائب الى رئيس البرلمان بولنت ارينج أن حزب (الشعب الجمهوري) ابتعد تماما عن أسس الديمقراطية السائدة في البلاد مشيرا الى أنه فشل أيضا في التعامل مع القضايا الراهنة في البلاد.

وقال باطو انه سينضم رسميا بعد مساء اليوم الى حزب الطريق القويم (يمين وسط) مؤكدا أنه يستطيع من خلاله العمل بكل راحة.

وتأتي هذه الاستقالة في وقت حساس للغاية تعيشه الساحة السياسية التركية خصوصا بعد ترشح وزير الخارجية عبدالله غول الى منصب رئاسة الجمهورية الذي اثار ازمة سياسية حادة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية.

وباستقالة باطو تتوزع مقاعد الأحزاب السياسية التركية في البرلمان كالتالي حزب العدالة والتنمية (٣٥٣ مقعدا) حزب الشعب الجمهوري (١٥١ مقعدا) حزب الوطن الام (٢٠ مقعدا) الطريق القويم (٤ مقاعد) المستقلون (٨ مقاعد).

## المحكمة الدستورية التركية : الجولة الاولى من انتخابات الرئاسة لاغية

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/١ :**

أعلنت المحكمة الدستورية التركية يوم الثلاثاء ان الجولة الاولى من انتخابات الرئاسة التركية التي دار الجدل حولها لاغية مما يعمق الازمة السياسية في البلاد.

وأقرت المحكمة الاستئناف الذي تقدمت به المعارضة العلمانية التي تريد منع مرشح حزب العدالة والتنمية ذي الاصل الاسلامي عبد الله گول من أن يصير رئيسا للبلاد.

وبمقدور رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الان اقتراح مرشح آخر لشغل هذا المنصب. ولكن كثيرا من العلمانيين يقولون ان من الارجح ان يدعو لانتخابات عامة مبكرة للمساعدة في نزع فتيل التوتر.

من جانبه قال جميل جيجك المتحدث باسم الحكومة يوم الثلاثاء إن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا سيدفع من جديد بمرشحه لانتخابات الرئاسة أمام البرلمان يوم الاربعاء على الرغم من حكم محكمة يبطل الجولة الاولى من الانتخابات.

وقال جيجك في مؤتمر صحفي ان الحكومة سوف تحرص على حضور ٣٦٧ نائبا في البرلمان خلال جلسة التصويت. وأضاف جيجك ان الحكومة مستعدة لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة وهو ما سعت اليه الاحزاب المعارضة واوساط الاعمال في تركيا شريطة ان يوافق البرلمان على تطبيق قانون يخفض الحد الادنى لعمر أعضاء البرلمان الى ٢٥ عاما. ويعتقد حزب العدالة والتنمية ان هذا التغيير سيعضد فرصه في الانتخابات.

من جهة اخرى أرجأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان فجأة اجتماع كتلة حزبه الذي كان مقررا صباح الثلاثاء الى الاربعاء والذي كان يتضمن تصريحات هامة جدا خصوصا في ما يتعلق بمذكرة رئاسة هيئة الأركان التي هددت فيه بالتدخل لحماية مبدأ العلمانية المطبقة في البلاد.

وذكر موقع (CNN TURK) الاخباري أن اردوغان وضع خطة طريق محددة للسير عليها في حال الاضطرار الى اجراء انتخابات مبكرة بقرار من المحكمة الدستورية.

واوضح الموقع أنه في حال قبلت المحكمة الدستورية الطعن الذي قدمه حزب (الشعب الجمهوري) لابطال جولة التصويت الأولى على الرئاسة بحجة عدم اكتمال النصاب فانه سينبغي اجراء انتخابات مبكرة في غضون ٥٤ يوما وبالتالي فان خطة اردوغان تقضي باجراء الانتخابات عندها في الـ(٢٤) من شهر يونيو القادم أو الاول من يوليو على أبعد تقدير.

ونقل الموقع عن اردوغان قوله "نحن مستعدون لاجراء انتخابات مبكرة لكن بشرط أن تدخل المادة المعدلة في القانون الدستوري بشأن خفض سن الترشيح الى ٢٥ سنة حيز التنفيذ".

وبالنسبة لتصريحات اردوغان المتوقعة في اجتماع كتلة حزبه بشأن المذكرة العسكرية التي وصفت بـ"الانذار القوي" للحكومة من أجل سحب مرشحها من الرئاسة قال الموقع أن اردوغان اتصل برئيس هيئة الأركان الجنرال يشار بيوك آنت بعد اصدار "المذكرة" يعاتبه عليها ويؤكد بأن ما ورد فيها من كلمات ليست في محلها تؤذي العلاقات بين الحكومة ورئاسة الأركان.

وأضاف "تخرج مظاهرات منفردة في بعض المدن التركية لكن هذا البلد فيه قانون ومحاكم وقضاة وهم المخولون بفعل المطلوب .. يعني اذا كان هناك خطأ قانوني ما فانهم سيجرون التحقيقات اللازمة .. لهذا أني أتساءل ما الداعي للمذكرة ولماذا يتم الحوار بيننا على مواقع الكترونية فاذا كانت هناك أي حساسية في هذا الموضوع فالأفضل أن نتحدث على الهاتف أو في أي منتدى ديمقراطي.

من جهته قال رئيس هيئة الأركان الجنرال يشار بيوك آنت أن البيان لم يكن موجها ضد الحكومة بل هم أرادوا فقط "مشاركة الرأي العام في بعض الموضوعات الحساسة بالنسبة لهم".

في غضون ذلك ذكر الموقع أن عبد الله غول منذ الآن وصاعدا لن يشارك في اجتماعات حزبه تحت تبرير بأنه يجب أن يثبت للشعب في حال انتخابه كرئيس للجمهورية بأنه محايد ولا يوالي أي حزب سياسي.

وعلى صعيد متصل دعا اردوغان في خطاب أذاعه التلفزيون الليلة الماضية الى الوحدة الوطنية من أجل نزع فتيل الأزمة السياسية في البلاد وذلك في محاولة منه لنزع فتيل الأزمة بين "العلمانيين وحكومته الاسلامية بشأن الانتخابات".

وقال اردوغان بأن الشعب التركي كان دائما سيد الموقف ليضع ارادته ويقول الكلمة الأخيرة مهما حصل في البلاد من توتر أو انتكاسات عابرة مشيرا إلى أن التقدم والنهضة والاستقرار والاصلاحات الديمقراطية التي حدثت في السنوات الأربع والنصف الأخيرة (أي في عهد حكومته) هي أكبر دلالة على هذه الارادة الشعبية.

واكد أن الوحدة والتضامن هما من أكثر الأشياء المطلوبة في البلاد خصوصا في هذه المرحلة بالذات وأضاف "بالحب والمعاملة الحسنة فاننا سنتغلب على الكثير من المشاكل خصوصا أن تركيا في نمو وتطور سريع وهو ما يستدعي منا حماية هذا الجو المستقر والهادىء".

وفي الوقت الذي أكد فيه اردوغان أنهم لم يدعوا يوما بأنهم حلوا كل المشاكل في البلاد أو أكملوا كل النواقص فيها فقال "نحن نقول بأننا لم نصل بعد الى المكانة والمرحلة التي تستحقها تركيا ونتمناها لها لكن كما أننا في سنوات حكمنا للبلاد تجاوزنا بفضل التكاتف والتعاضد مع شعبنا معظم المشاكل ونجحنا في الوصول الى أهداف متقدمة فاننا سننجح أيضا في المستقبل بنفس العزيمة والتواصل الشعبي الى تحقيق هدف تركيا والوصول بها الى أقصى مستويات المدنية المعاصرة.

## استقالة نائب من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا

من جهة اخرى قدم النائب من حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في تركيا عن مدينة افيون ابراهيم حقي اشكار استقالته من منصبه لينخفض عدد مقاعد الحزب في البرلمان الى ٣٥٢ مقعدا.

وقال النائب أشكار في عريضة الاستقالة التي تقدم بها في البرلمان بأنه من الصعب حاليا العمل داخل حزب (العدالة والتنمية) في ظل أجواء التوتر السائدة في البلاد مؤكدا أنه مستعد للعمل من أجل مصلحة بلاده فقط.

ويحتفظ حزب العدالة والتنمية بعد استقالة أشكار بغالبية ٣٥٢ نائبا من أصل ٥٥٠ في البرلمان التركي.

## بلير يدعو الاتراك الاستمرار في السير بطريق النهج الديمقراطي

من جانبه حث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير اليوم القيادات والسلطات في تركيا على الاستمرار في السير بطريق النهج الديمقراطي.

واكد بلير في بيان اهمية دور تركيا العالمي باعتبارها "شريك ديمقراطي اساسي" ممتدحا المبادئ السياسية في تركيا حيث قال "ان تركيا تتمتع بديمقراطية قوية".

ودعا رئيس الوزراء البريطاني جميع من يعمل في الحقل السياسي في تركيا الاستمرار في تبني مبادئ الديمقراطية واحترام الدستور.

## تظاهرات عمالية

هذا وشهدت المدن التركية اليوم مظاهرات نددت بالعولمة والرأسمالية في اطار الاحتفالات بعيد العمال وسط اجراءات أمنية غير مسبوقة.

وتحولت بعض تلك الاحتجاجات الى أعمال شغب وعنف حيث اشتبك المتظاهرون في اسطنبول مع قوات مكافحة الشغب.

وأعلن والي مدينة اسطنبول معمر غولار أنه تم اعتقال نحو ١٠٠ شخص في ميدان تقسيم باسطنبول حاولوا التظاهر دون اذن مسبق.

وأصر المحتجون على التجمع رغم حظر السلطات المحلية احياء أي شكل من أشكال المظاهرات بعيد العمال.

ويرتبط اليوم الأول من مايو من كل عام في ذاكرة الشعب التركي بأحداث العنف والاضطرابات الدموية التي تعم المناطق والمدن التركية وبصفة خاصة مدينة اسطنبول ولذلك أطلق الأتراك تعبير "يوم الدم أو القتل" على يوم العمال العالمي حيث قتل ٣٤ عاملا تركيا في عام ١٩٧٧.

## تركيا نحو معركة حاسمة: هل علم رئيس الأركان ببيان الجيش؟

***صحيفة (السفير اللبنانية) ١/٥/٢٠٠٧ :***

**محمد نورالدين** : دخل إنذار «٢٧ نيسان» التاريخ بوصفه من إنجازات الثورة التكنولوجية، إذ إنه صدر على شبكة الإنترنت، وليس في مؤتمر صحافي أو بيان إذاعي أو حتى مكتوب. لكن تركيا بهذا البيان كانت كما لو أنها تقهقرت أربعين سنة إلى الوراء، بل إلى عصر الكتابة على جدران الكهوف.

ليس من حدث ألحق الضرر بصورة أنقرة مثل هذا البيان. لقد عادت بسهولة صورة تركيا كـ«جمهورية عسكرية» بعدما بدا لوهلة أنها استقلت قطار الديموقراطية. وما يزيد الطين بلة ما يشاع بصورة واسعة أن «بيان منتصف الليل» قد صدر عن مجموعة من الضباط الشبان، من دون علم رئيس الأركان، إلا أن هذا لا يعني أن الجنرال ياشار بويوك انيت ليس موافقا عليه. هذه المجموعة ورد ذكرها مرات عديدة في السنوات الماضية، وقيل إن انقلابين كانا على وشك التنفيذ عام ٢٠٠٤ وحال رئيس الأركان السابق دونهما.

خلاصة القول أن الاعتراض العسكري على سلوك «حزب العدالة والتنمية» ليس مقتصرا على فئة من دون أخرى، بل يطال كل الهرمية العسكرية.

أمر آخر يثير الهلع، وهو تعميم «واقع» أن الغالبية الساحقة من المتظاهرين العلمانيين ضد «حزب العدالة والتنمية» هم من العلويين!. بل إن مقالة في صحيفة «يني شفق» المؤيدة لرئيس الحكومة رجب طيب اردوغان أيدت هذه «الواقعة». وقد رفع العلويون شعار أن تركيا ليست الآن علمانية بل ستصبح علمانية، كما إن العديد من اليافطات «العلوية» رفعت في تظاهرات اسطنبول وأنقرة.

تركيا اليوم في مواجهة حقيقية بين مشروعين، وتصعيد التوتر هو الأسلوب الذي ينتهجه فريق «المعارضة» المتمثل بالجيش، ورأس حربته المدنية «حزب الشعب الجمهوري» الذي قال زعيمه دينيز بايكال إنه إذا لم تبطل المحكمة الدستورية انتخابات الرئيس فسنزيد الوضع توتيرا. وعكس هذا العقل التوتيري رئيس جامعة «اينونو» فاتح حلمي اوغلو، وذلك على طريقة خذوا أسرارهم من صغارهم، بقوله إنه حتى لو كانت الحكومة تحظى بتأييد، ليس فقط ٣٥ في المئة بل ٩٥ في المئة فلن يغير الأمر شيئا في ضرورة التصدي لها، وكائنا من كان في السلطة فتركيا علمانية وستبقى علمانية.

وانعكس التوتر الشديد على العشاء الذي أقامه الرئيس احمد نجدت سزار شرف رئيسي باكستان برويز مشرف وأفغانستان حامد كرزاي، إذ حضره اردوغان ووزير الخارجية عبد الله غول، المرشح الى الرئاسة، ولم يحضره رئيس الأركان.

واتصل اردوغان برئيس الأركان، معربا له عن حزنه مما ورد في بيان الجيش، وصدوره على شبكة الإنترنت، وإنه كان على الجيش أن يتباحث في هواجسه مباشرة مع الحكومة وليس بهذا الأسلوب. وقد ردّ عليه الجنرال بويوك انيت ان البيان كان يريد مقاسمة الشعب بعض هواجسه وحساسياته.

لكن ردة الفعل الأكبر جاءت من الدوائر الخارجية ولا سيما الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذه كانت في أساس قرار غول عدم الانسحاب من معركة الرئاسة.

وتذكر صحيفة «ميلليت» أن البيان نزل كالصاعقة على رؤوس الدبلوماسيين الأجانب في تركيا، الذين فسّروا البيان على انه: لا لعبد الله غول ولكل من يشبهه، وتدخل في قرار المحكمة الدستورية كأنه يقول لها: لا تفتحي

الباب أمام غول. وهذا ما حدث خلال العام الماضي عندما تدخل الجيش بقضية شمدينلي، وقبل أسبوعين بإغلاق مجلة «نقطة» لأنها سرّبت وثائق عن مشروعي انقلاب ٢٠٠٤.

ويرى دبلوماسيون أجانب، في أنقرة، أن الجيش يريد أن يستفيد «حزب الشعب الجمهوري» من إجراء انتخابات نيابية جديدة. وبدا واضحا أن كل الأحزاب الأخرى، ولا سيما أحزاب مركز اليمين، مثل «الطريق المستقيم» و«الوطن» هي أحزاب بيد الجيش. ويرى هؤلاء الدبلوماسيون أن أحزاب مركز اليمين ألحقت ضررا كبيرا بالديموقراطية، عبر المساهمة بتعطيل النصاب في الجلسة الأولى لانتخاب الرئيس، ما أفسح المجال أمام حزب الشعب الجمهوري للطعن بها. إلا أن هؤلاء الدبلوماسيين يقولون إن المأزق الأكبر للجيش سيكون إذا ما حوّل حزب العدالة والتنمية «مغدوريته» إلى انتصار كاسح في الانتخابات المقبلة، وهذا أمر محتمل.

ويرى الدبلوماسيين الأجانب أن ما فعله العسكر في تركيا خلق ردة فعل عكس ما يريد، وهي ازدياد الوعي بأهمية الديموقراطية.

وفي سياق شبيه بهذا يقول فهمي قورو، المقرب من «حزب العدالة والتنمية»، إن لعبة التوتير والفرز التي اتبعها «حزب الشعب الجمهوري» لن ترتد إلا عليه، داعيا إلى عدم الخوف من الشارع وقول كلمة الشعب في الانتخابات المقبلة.

وهنا يرى المراقبون انه سواء قالت المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات الرئاسية أو عدم بطلانها، فإن الانتخابات النيابية المبكرة واقعة لا محالة، وان صدور قرار بإبطال الانتخابات يعني انتخابات مبكرة من دون معرفة من سيبقى في سدة الرئاسة إلى حين صدور النتائج، لأن الدستور لا يحدد ذلك. فهل سيبقى سيزير ليصرّف الأعمال أم ستحل الحكومة محله.

إنها فوضى التفسيرات الدستورية. أما في حال قالت المحكمة بعدم بطلان الانتخابات الرئاسية، فإن نية «حزب العدالة والتنمية» مواصلة خوضها وبغول، لأن التراجع عن ذلك، بعد تراجع اردوغان عن الترشّح، يعني الانتحار السياسي لتيار الحزب، لكن مع الذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة.

هل سيسمح الجيش بالسيناريو الثاني؟.

لا شك أن شروط القيام بانقلابات عسكرية مباشرة لم تعد سهلة كما في السابق، ولا سيما مع معارضة واشنطن وأوروبا، لكن الجيش بعد إخراجه المعركة إلى العلن سيعمل على استنفاذ كل الوسائل السياسية الممكنة، حتى إذا ثبت فشلها لن يتورع عن القيام بانقلاب في وجه الجميع في الداخل وضد أوروبا «التي تريد تقسيم تركيا، وضد أميركا التي تريد دولة كردية مستقلة في العراق»، كما يرى العسكر، وانعكاسات ذلك على تركيا.

إن تركيا في مواجهة تحديات خطيرة جدا، لا احد يعرف عن أي واقع جديد ستسفر، خصوصا بعد سقوط نظرية العسكر التي راجت على ألسنة قادته باحترام العملية السياسية وإرادة البرلمان، وانعدام الثقة بما يقوله لأنه اظهر انه يقول شيئا ويفعل شيئا آخر، ويتصرف كما لو أن شيئا في هذا العالم لم يتغير في السنوات الأخيرة، بمعنى أنه يتصرف تصرف اليائس الذي يخوض معركة «إما أنا أو هم».

الجميع بانتظار قرار المحكمة الدستورية الذي عمليا لن يغير واقع المعركة المكشوفة التي انفجرت، بل فقط سيحدّد الطريق الذي ستسلكه!.

## اردوغان: مكتسبات تركيا خلال سنوات حكمنا الخمس أصبحت على لسان العالم كله

**إعداد : الانصات المركزي ٢/٥/٢٠٠٢ :**

دخلت الأزمة السياسية حول انتخاب رئيس جديد لتركيا، يوم الثلاثاء منعطفاً خطيراً بعدما ألغت المحكمة الدستورية، وللمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث، الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية التي أثارت أزمة بين الجيش والحكومة، التي أبدت على الاثر استعداداً مشروطاً لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وسط توقعات بحل البرلمان.

وأيدت المحكمة بأغلبية تسعة اصوات مقابل صوتين، الطعن المقدم من حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، لإلغاء الجولة الانتخابية الأولى، وذلك لعدم اكتمال نصاب المرشح بالحصول على ٣٦٧ صوتا في البرلمان التركي، حيث لم يحصل مرشح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية التركي عبدالله غول على ثلثي الأصوات في البرلمان.

وقد أعلن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان يوم الاربعاء أن قرار المحكمة الدستورية بالغاء الجولة الأولى من التصويت الرئاسي يعتبر بمثابة الرصاصة التي اطلقت على الديمقراطية في تركيا.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها في اجتماع كتلة حزبه (العدالة والتنمية) حيث اتهم اردوغان زعيم حزب (الشعب الجمهوري) دنيز بايكال بأن تصريحاته كلها كانت في سبيل التأثير والضغط على المحكمة الدستورية لقبول الطعن الرئاسي بقوله " بايكال عزف على وتر المصائب وتسبب في فتح طريق التحريض في البلاد".

وقال اردوغان ان هناك من يرى في الديمقراطية حملا ثقيلا على ظهره لأنها "سحبت البساط من تحته" وأضاف " لا داعي للتخفي في أي مكان أو وراء أتاتورك لتوجيه رسائل الى الشعب فالبرلمان هو العنوان الوحيد لحل مسائل البلاد".

وشدد اردوغان على أن مكتسبات تركيا خلال سنوات حكمهم الخمس أصبحت على لسان العالم كله متسائلا هل تستحق تركيا اليوم ما يجري فيها وأضاف " لقد قلنا بأنه يجب ألا ننسى التضحيات الكبرى أو نقود البلد الى عقم سياسي.. لقد قلنا بأننا لا نريد لشعبنا أن يدفع ثمن هذا الجدل السياسي.. وتعهدنا بأننا سنضع مصالح الشعب قبل مصالحنا وقد التزمنا بهذا العهد".

وأكد اردوغان أن حكومته قامت بالخطوات اللازمة لحمل تركيا الى المدنية المعاصرة وبأنه من مسؤوليتهم احتواء الشعب والحفاظ عليه كله دون استثناء لمحجبة أو غيرها وأضاف " هم يصرون على وضعنا في خانة غير صحيحة.. نحن لسنا حزبا يقوم على محور اسلامي بل حزب مبدؤه يقوم على أن الرفع من مستوى واعتبار الشعب يعني الرفع من اعتبار ومستوى تركيا.. وهدفنا هو سعادة الشعب.. كل الأنظمة هي وسائل والدين وسيلة لكنه ليس غاية لأن الانسان هو أكرم مخلوق على وجه الأرض".

***واشار اردوغان الى انهم يرغبون باجراء انتخابات مبكرة في الـ(٢٤) من يونيو او الأول من يوليو على ابعد تقدير بقوله*** " العام التشريعي ينتهي في أواخر يونيو لهذا نريد أن ننهي أعمالنا التشريعية كلها في هذا الوقت" مؤكدا اصرارهم على أن يتم تطبيق قانون يخفض الحد الأدنى لعمر أعضاء البرلمان الى ٢٥ عاما وقال " ***الشعب سيرى بأم عينه من هو الذي يتهرب من الانتخابات ومن الذي يريدها .. ونحن نقول لقد قبلنا التحدي".***

من جهته أعلن زعيم حزب (الشعب الجمهوري) دنيز بايكال أن اقتراح رئيس الوزراء بتقديم موعد الانتخابات الى ٢٤ يونيو هو "أمر معقول" وأضاف معلقا على قرار المحكمة الدستورية " قد يقوم حزب (العدالة والتنمية) باجراء جولة جديدة من التصويت يوم الخميس تكون الأولى لكنه لن يكون قادرا على الاستمرار في الانتخابات بعد هذا التاريخ ".

ونصح بايكال الحزب الحاكم بعدم تكرار تجربة التصويت بعد صدور القرار الدستوري لأن ذلك لن يكون مشهدا سياسيا جميلا بالنسبة له معربا عن رفضه التام لاقتراح رئيس الوزراء بترك قرار "انتخاب الرئيس للشعب".

أما رئيس البرلمان بولنت أرينج فأعلن أنهم في مرحلة تحديد برنامج انتخابي جديد مشيرا الى أنه طبقا للقانون الدستوري فان مرحلة رئاسة أحمد نجدت سيزار ستنتهي في الـ(١٦) من مايو المقبل.

وطبقا لخبراء القانون فان المادة(١٠٦) من القانون الدستوري تنص على أنه في حال لم يتم انتخاب رئيس جديد حتى موعد الـ١٦ من مايو فان رئيس البرلمان سيحل مكانه بالنيابة الى حين اجراء انتخابات رئاسية.

وكان وزير الخارجية التركي والمرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية عبدالله غول الثلاثاء الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة في اسرع وقت ممكن في حال عدم فوزه في جولة انتخابات جديدة في البرلمان.

وقال غول خلال مائدة مستديرة مع مجموعة من الصحافيين نظمتها شبكة التلفزيون العامة (TRT) "يجب التقدم نحو انتخابات مبكرة في اسرع وقت ممكن".

واقترح "انتظار معرفة ما اذا كان النواب غيروا رأيهم بعد كل هذه التطورات" في اشارة الى قرار المحكمة الدستورية الغاء الجولة الاولى للانتخابات الرئاسية في البرلمان يوم الجمعة الماضي لعيب اجرائي.

واوضح غول ان "عدد النواب (المؤيدين لانتخابه) يمكن ان يتغير، لكن بعد ذلك ينبغي من وجهة نظري الشخصية الدعوة الى انتخابات مبكرة في اقرب وقت ممكن" مشيرا الى ان رئيس الجمهورية يجب ان ينتخب في اقتراع عام مباشر.

وأعلن المتحدث باسم الحكومة التركية جميل جيجك ان الحكومة على استعداد لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة بعد قرار المحكمة الدستورية الثلاثاء الغاء الجولة الاولى لانتخابات الرئاسة التي جرت يوم الجمعة الماضي في البرلمان.

وقال المتحدث في ختام جلسة لمجلس الوزراء "نحن مع تقديم موعد الانتخابات. ونحن نؤيد" ذلك. وقبل ذلك بقليل ايدت المحكمة الدستورية الطعن المقدم من المعارضة البرلمانية والذي يطالب بالغاء الدورة الاولى لانتخابات الرئاسة في البرلمان لعيب في الاجراءات.

## اقتراح اجراء انتخابات رئاسية مبكرة

هذا و قدم حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في تركيا برئاسة رجب طيب اردوغان اليوم مسودة قانون الى البرلمان تتضمن سلسلة من الاقتراحات أهمها اجراء انتخابات مبكرة في الـ(٢٤) من يونيو المقبل وترك قرار انتخاب رئيس الجمهورية الى الشعب.

**وأعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات معمر أيدن أن المجلس الاستشاري في البرلمان سيجتمع بعد ظهر اليوم لتحديد برنامج وموعد الانتخابات.**

من جهته وافق البرلمان التركي الاربعاء على تحديد موعد جديد للانتخابات الرئاسية المتعثرة على ان يكون الأحد المقبل موعدا للدورة الاولى من هذه الانتخابات.

## حزب العدالة هو الحزب الأساسي وسيحصل على غالبية الأصوات

قال سمير صالحة، أستاذ القانون العام والعلاقات الدولية في جامعة «كوجالي» التركية، لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أن إجراء انتخابات مبكرة في تركيا بات شيء في حكم المؤكد، موضحا ان حزب العدالة والمعارضة يتفقان على ضرورة اجراء انتخابات مبكرة، لأن الانتخابات ستتحول الى استفتاء حول الحزب، وبناء عليها سيتحدد الكثير من الأشياء، وستطرح قضايا جديدة.

وأوضح صالحة انه حتي إذا انتخب غول رئيسا لتركيا خلال الأيام المقبلة، فإنه سيدعم الانتخابات المبكرة، لأنه يحتاج دعما حزبيا وشعبيا مباشرا، مشيرا الى انه بدون تفويض جديد من الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية فإن غول سيكون مقيد الحركة ولن يستطيع التحرك، موضحا ان الانتخابات ستكون على الأرجح في منتصف يونيو(حزيران).

واستبعد صالحة ان تطرح المعارضة مرشحا رئاسيا جديدا للخروج من الأزمة، موضحا «لا اظن ان تبدأ الاحزاب المعارضة مرحلة جديدة من التفاوض لاختيار مرشح جديد، كما ان غول وحزبه لن يسحبا ترشحهما».

وقال انه في حالة انتخابات مبكرة فإن «الصورة لن تتغير كثيرا، سيكون حزب العدالة هو الحزب الأساسي وسيحصل على غالبية الأصوات، ومعه قد تكون هناك أحزاب صغيرة تشكل معا ائتلافا، ذلك ان النظام الانتخابي يلزم الأحزاب بالحصول على نسبة ١٠ في المائة للوصول الى البرلمان، وهذه نسبة كبيرة.

كان بامكان حزب العدالة ان يغير القانون لكنه لم يغيره لأنه في مصلحته». وقلل صالحة من تأثير الأزمة الحالية على اقتصاد تركيا، موضحا «تركيا اليوم، قبل تركيا قبل خمس سنوات، بعد وصول حزب العدالة والتنمية، *تغيرت البلاد على اكثر من صعيد*، الآن لدينا ازمة حكومية، لكن رغم الأزمة الحالية يعتبر الوضع الاقتصادي مستقرا. على عكس ازمة الحكومة ورئيس الدولة عام ٢٠٠١، اذ تعرض الاقتصاد التركي للانهيار. الوضع الاقتصادي صامد اليوم بالرغم من ان الأزمة

الآن أكبر من الأزمة السابقة. يعني رأس المال العالمي ما زال يثق في الاقتصاد تركيا». وبمقدور رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الآن اقتراح مرشح آخر لشغل هذا المنصب.

ولكن بعض المحللين يقولون ان من الأرجح ان يرجئ انتخابات الرئاسة ويدعو لانتخابات برلمانية مبكرة للمساعدة في نزع فتيل التوتر. وتفضل الاسواق المالية ومجتمع رجال الاعمال في تركيا هذه الخطوة لاعتقادهم بأن حزب العدالة والتنمية المؤيد لنظام السوق سيفوز مرة أخرى بأغلبية كبيرة في البرلمان تساعده على المضي قدما في تطبيق اصلاحات.

وبموجب هذا التصور سيبقى الرئيس المنتهية ولايته أحمد نجدت سزار رئيسا مؤقتا للدولة الى أن يكون بمقدور البرلمان الجديد اختيار من يخلفه. وينتخب البرلمان الرئيس في تركيا لولاية مدتها سبع سنوات.

## المحكمة الدستورية طاردة الإسلاميين

لا يرتاح الإسلاميون في تركيا للمحكمة الدستورية العليا، التي انشئت عام ١٩٦١ بهدف التأكد من ملاءمة القوانين التي تصدر من الحكومة لمبادئ الدستور التركي، وسبب عدم ارتياح الاسلاميين للمحكمة الدستورية العليا، هي انها اطاحت، بما لها من صلاحيات، حزب الرفاه الاسلامي، وخليفته حزب الفضيلة الاسلامي، فقد تم حل حزب الرفاه ومنع رئيسه نجم الدين أربكان من العمل السياسي لمدة ٥ سنوات، ومن بعده حل حزب الفضيلة بدوره لينتهي به الأمر مقسماً إلى حزبين حزب السعادة، وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان. وكانت دوافع المحكمة لقرارها من الحزبين هما انهما يهددان اسس العلمانية في تركيا، وهي تهمة مخيفة تشبه الخيانة العظمي فى بلد جزء من هويته الوطنية، فكرة العلمانية التي اسس عليها كمال اتاتورك تركيا الحديثة.

والمحكمة الدستورية التي أعيد تشكيلها عام ١٩٨٢ هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة حماية الدستور والدفاع عنه. ١٩٨٢.

وبحسب دستور ١٩٨٢ تتألف المحكمة من ١١ عضوا ثابتين وأربعة أعضاء غير ثابتين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية. ولان اعضاء المحكمة الحالية عينهم الرئيس التركي المنتهية ولايته احمد نجدت سزار، يعتقد المراقبون ان قراراتها ستكون ضد حزب العدالة والتنمية ولصالح الجيش وباقي المؤسسات العلمانية.

## المفوضية الاوربية تتابع عن كثب تطورات الوضع في تركيا

طالبت المفوضية الأوروبية الاربعاء الحكومة التركية بـ" مراعاة القواعد الديمقراطية وسيادة القانون خلال تعاملها مع أزمة الرئاسة التي تعصف بالبلاد حاليا".

وذكر المتحدث الرسمي باسم المفوضية الاوربية يوهانز ليتنبرغر الاربعاء ان الجهاز التنفيذي الاوربي ناقش خلال الاجتماع الاسبوعي لاعضاء المفوضية في بروكسل تداعيات الوضع في تركيا.

واضاف ان المفوضية خلصت خلال مناقشتها لتداعيات العملية الانتخابية في اجتماعها الأسبوعي اليوم الى ضرورة التزام البلد المرشح للانضمام الى المنظومة الأوروبية الموحدة بمعايير كوبنهاغن التي تركز على مبادىء احترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

وأوضح ان "المفوضية الأوروبية قد شددت على ضرورة الحفاظ على استقلال المؤسسات الديمقراطية المدنية عن المؤسسة العسكرية".

أما بخصوص قرار المحكمة الدستورية التركية الغاء الجولة الأولى من الانتخابات فقد وصفه ليتنبرغر نقلا عن المفوضين الأوروبيين. بي"القرار الشرعي والصائب" وأنه على كل المؤسسات التركية احترام هذا القرار حفاظا على الاستقرار السياسي في البلاد.

كما ذكر ان الاتحاد الأوروبي ينتظر انتخابات رئاسية أوروبية في جو من الاستقرار السياسي والعمل الديمقراطي وفي أجواء ملائمة.

# المشهد السياسي التركي.. كل الخيارات قائمة!

***صحيفة (الاهرام) المصرية ٢/٥/٢٠٠٧ :***

**رسالة أنقرة: أسامة عبدالعزيز :** وسط توقعات غير محدودة بوصول المشهد السياسي الحالي في تركيا الى نفق مظلم, نتيجة حالة الانقسام الحاد لفصيلين سياسيين لا يلتقيان في ظل سباق محموم للفوز بمفردات السلطة تحت مظلة أزمة هوية سائدة يعيشها المجتمع منذ تصفية الإرث العثماني بعد الحرب العالمية الأولى, والذي كان انعكاسا لهوية إسلامية أو مشرقية واضحة وأخرى غربية حاكمة منذ تأسيس مصطفى كمال أتاتورك عام١٩٢٣ للجمهورية الحديثة, مما أدى بطبيعة الحال الى استمرارية حالة التخبط وفقدان التوازن التي يعيشها النظام الحاكم لعدم وجود حد أدنى من التوافق والتقارب في وجهات النظر, لدرجة أن أي جدال في المجتمع سرعان ما يتحول الى قضية تخص قلب النظام, كما عبرت عنه بجلاء الانتخابات الرئاسية.

وما إن فشل عبدالله غول مرشح حزب العدالة لمنصب الرئيس في الجولة الأولى للاقتراع يوم الجمعة الماضي بفارق١٠ أصوات, حتى بدأ خصوم التيار الديني خاصة أحزاب المعارضة والمؤسسة العسكرية في التعبير عن موقفهم بضرورة العودة الى نقطة الصفر, في محاولة أخيرة منهم للحفاظ على إرث٧٠ عاما مضت, مستخدمين كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة وفي مقدمتها استدعاء التاريخ القريب لإخراج التيار الديني من اللعبة السياسية.. فاتجه حزب الشعب الجمهوري أكبر الأحزاب المعارضة برئاسة دنيز بالكال الى المحكمة الدستورية, حتى يتم تعطيل إجراءات انتخابات الرئيس ووقف زحف مرشح حزب العدالة ذي الخلفية الإسلامية الى القصر الجمهوري, باعتباره آخر حصون العلمانية إضافة الى البيان الناري للمؤسسة العسكرية الذي عرف باسم إنذار منتصف آخر الليل ووصف بأنه أخطر بيان للمؤسسة العسكرية في السنوات العشرين الأخيرة, في محاولة منها للتأثير على قرار المحكمة الدستورية الى جانب الضغط على الحزب الحاكم لسحب ترشيحه والدعوة الى انتخابات برلمانية مبكرة.

ما سبق أدى بدوره الى إشعال جذوة الانقسام الحاد في المجتمع التركي, ما بين مؤيد ومعارض لما يدور وإعلان حالة التحدي وفرض سياسة الأمر الواقع لانتظار ما ستسفر عنه الأيام, الى جانب تساؤل بات هو الأهم وحديث كل الأوساط السياسية والفصائل.. ترى ما هي الخيارات التي تنتظرها تركيا اليوم؟.

## جميع الخيارات قائمة

المؤكد أن كل الخيارات صارت مفتوحة ومعها باتت التوقعات أشبه بفك طلاسم غير معلومة, إلا أنها مجتمعة مرتبطة بفصل المحكمة الدستورية خلال الساعات التي تسبق الجلسة الثانية للتصويت اليوم الأربعاء الثاني من مايو, وفي هذا الإطار ترى الغالبية العظمى من المحللين السياسيين أن الخيار الأول يتمثل في لجوء حزب العدالة الحاكم الى التحدي واستكمال سلسلة جلسات التصويت في البرلمان, باعتبار أن الفرصة متاحة أمامهم للوصول الى القصر الجمهوري لأول مرة في تاريخ الجمهورية الحديثة, لاسيما أن آليات الدستور ومواده في صفهم, مدللين على ذلك بإعلان عبدالله غول التمسك باستمرار المسيرة وعدم الانسحاب, بعد يومين من إصدار بيان المؤسسة العسكرية, اضافة الى تصريحات أردوغان القوية والتي أكد فيها أن الشعب التركي سيواجه أي محاولة لزعزعة الاستقرار والديمقراطية في البلاد, كما استندوا أيضا الى تصريحات المتحدث باسم الحكومة التي حملت في طياتها انتقادات حادة للجيش الذي وصفه بأنه يعمل تحت مسئولية رئيس الوزراء.

بينما يشير البعض الآخر الى خيار مختلف, وهو أن يمتثل حزب العدالة الحاكم للضغوط ويعلن انسحاب مرشحه من حلبة السباق.

ويبقى الخيار الأخير متمثلا في تدخل المؤسسة العسكرية كعادتها دائما في معظم الأزمات السابقة, عندما قامت بثلاثة انقلابات في أعوام١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ وضغطها في عام١٩٩٧ على حكومة نجم الدين أربكان مما اضطره الى تقديم استقالته والخروج من اللعبة السياسية تاركا اياها لتلاميذه أردوغان وجول, ويستند من يميل الى هذا الخيار الى البيان الناري الصادر عن المؤسسة العسكرية يوم الجمعة الماضي, واعتبروه دون لبس, رسالة تحذير إلى الحزب الحاكم بقدرتهم على تفجير الوضع السياسي لعدم قدرته على حماية المبادئ العلمانية ولتراخيه في وقف الأنشطة الاسلامية المتزايدة بموافقته على ذلك دون بذل أي مجهود لاستئصالها, ولم يقتصر الأمر على ذلك, بل ذهابه الى ما هو أبعد بأنه سيعلن موقفه صراحة في الانتخابات الرئاسية عندما يصبح ذلك ضروريا.

## موقف الاتحاد الأوروبي

واذا كان البعض يراهن على موقف الاتحاد الأوروبي في إثناء المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشأن السياسي, خاصة في ضوء تحذيرات أولي رين مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي للجيش بضرورة البقاء بعيدا عن السياسة يمكن أن يكون مؤثرا في المشهد السياسي بتركيا لصالح العملية الديمقراطية, نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط, إلا أن هذا الرهان في تقديري أصبح في الوقت الراهن غير مؤثر بسبب الموقف المتشدد من الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا, لاسيما قراره بتعليق المفاوضات في ثمانية ملفات, كما لم يشفع لتركيا من قبل الاتحاد الاصلاحات التي أنجزتها مقابل انضمامها لدرجة وصفها بأنها ثورة ثانية بعد ثورة أتاتورك, ومن ثم فالرهان على الموقف الأوروبي لايرقى الى مستوى التأثير بعد أن انصرف كثير من الطامحين من أبناء الشعب التركي عنه.

ومع هذا تبقى كل الخيارات المطروحة رهنا بفصل المحكمة الدستورية في الطعن المقدم من قبل حزب الشعب الجمهوري, لإبطال عملية التصويت التي جرت في الجلسة الأولى يوم الجمعة الماضي, بحجة عدم دستوريتها لاتمامها دون حضور ثلثي أعضاء البرلمان(٣٦٧ عضوا من مجموع٥٥٠) وفقا للائحة الداخلية للبرلمان والمادة١٢١ من القانون الدستوري من وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري.

## مخاوف العلمانيين ومبرراتها

وأخيرا لا يبقى إلا الاجابة على السؤال الذى يتردد كثيرا من المتابع لما يدور اليوم بالساحة التركية, وهو: لماذا التخوف من وصول حزب العدالة الحاكم للقصر الجمهوري؟

***باختصار شديد تنحصر مخاوف العلمانيين في عدة نقاط من وجهة نظرهم يرونها ضرورية للغاية وهي:***

***أولا***: من غير المقبول لديهم أن تكون السيدة الأولى بالبلاد زوجة عبدالله غول السيدة خير النساء محجبة, فكيف تقتحم القصر الجمهوري سيدة ترتدي الحجاب وهو الحصن الأخير للعلمانيين والذي ظل مغلقا على مدار٧٠ سنة في وجه أي شخصية نسائية ترتدي الحجاب, خاصة أنه يمثل بالنسبة لها ولزوجها رمزا سياسيا.

***ثانيا***: تشكك العلمانيين في مصداقية قادة حزب العدالة من كونهم سيحافظون على مبادئ العلمانيين فعلا لا قولا, ولا يغيب عنهم بطبيعة الحال نشأتهم الدينية فهم تلاميذ لنجم الدين اربكان مؤسس حزب الرفاه الإسلامي, انتقلوا منه الى حزب الفضيلة الاسلامي أيضا, وعند خروجهم منه أسسوا حزب العدالة ذا الخلفية ذاتها, وانهم بمجرد وصولهم الى القصر الجمهوري فسيعملون على تنفيذ الأجندة المؤجلة الخاصة بأسلمة تركيا العلمانية, إذ إن مناحي الحياة السياسية كلها وهي الحكومة والبرلمان والقصر الجمهوري ستكون في أيديهم دون غيرهم, الى جانب أن رئيس الدولة سيكون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

***ثالثا***: وهو الأهم والأخطر, أن أصحاب التيار الديني في هذه الحالة سيقومون دون شك بتقويض مبدأ الفصل بين الدين والدولة.

# البرلمان التركي يتبنى قرار اجراء الانتخابات العليا والتشريعية في يوليو المقبل

***الانصات المركزي - ٢٠٠٢/٥/٣ :***

تبنى البرلمان التركي يوم الخميس قرار لجنة الانتخابات العليا التي حددت فيه موعد الانتخابات التشريعية المبكرة في ال٢٢ من يوليو المقبل.

وكان حزب (العدالة والتنمية) الحاكم قدم اقتراحا الى البرلمان أمس باجراء الانتخابات اما في ال٢٤ من يونيو أو في الاول من يوليو بيد أن رئيس لجنة الانتخابات العليا معمر أيدن أعلن ان جدول الانتخاب سيبدأ اعتبارا من الخامس من مايو الجاري على أن يكون موعد الاقتراع في ال٢٢ من يوليو.

وطبقا للبرنامج فانه يتعين على الراغبين في ترشيح أنفسهم الى مجلس النواب الاستقالة من وظائفهم الرسمية حتى يوم السبت الخامس من مايو الجاري.

في غضون ذلك وافق البرلمان أمس على موعد جديد للانتخابات الرئاسية المتعثرة محددا يوم الأحد المقبل لاجراء الدورة الأولى تليها دورة ثانية في التاسع من مايو الجاري ومن ثم دورتان أخريان في الثاني عشر والخامس عشر من نفس الشهر.

واذا فشل المرشح في جمع ثلثي أصوات البرلمان أي ٣٦٧ صوتا فان عملية الانتخاب الرئاسية ستتجمد تلقائيا لاستحالة الاستمرار فيها في الفترة التي تحددها القوانين الدستورية بما أنه تم تحديد موعد للانتخابات المبكرة في الخامس من مايو المقبل.

من جهته أعلن حزب الشعب الجمهوري (المعارض) رفضه للموعد الذي حددته لجنة الانتخابات العليا مشيرا الى أنه "غير مناسب" بالنسبة لهم مطالبا بتأجيل الانتخابات الى يونيو أو مطلع سبتمبر القادم.

كما رفض الحزب أيضا اقتراح الحكومة بتخويل الشعب حق اختيار الرئيس ما وصف بأنه "تهرب منه" لادراكه أن الشعبية الكبرى للحزب الحاكم ستقوده الى كرسي الرئاسة لا محالة.

وقال رئيس اللجنة العامة للحزب هالوك كوج "نحن نريد انتخابات مبكرة لكن يجب أن تكون في تاريخ مناسب".

وفي الوقت الذي اعلن فيه رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بأنهم ليس لديهم أي مانع بالنسبة للموعد الذي حددته لجنة الانتخابات رغم أنهم كانوا يريدونه في وقت ابكر من ذلك فقد أبدى تحاملا على حزب الشعب الجمهوري المعترض على التاريخ بقوله "اعتراض حزب الشعب الجمهوري يثبت عدم مصداقيته وخططه في مماطلة البلاد لأنه سبق وأن جرت انتخابات في فترة العطلة البرلمانية".

وانقسم الخبراء في تركيا الى شقين حول من سيتولى كرسي الرئاسة خلال الانتخابات المبكرة بما أن ولاية الرئيس الحالي ستنتهي في ال١٦ من مايو الجاري.

اذ يقول بعضهم ان المادة (١٠١) من القانون الدستوري تنص على أن الرئيس الحالي أحمد نجدت سيزار سوف يبقى الى حين انتخاب رئيس جديد والبعض الآخر يؤكد أن المادة (١٠٦) تنص على أن رئيس البرلمان بولنت أرينج (وهو من حزب العدالة والتنمية وزوجته محجبة أيضا) سيجلس على الكرسي الرئاسي بالوكالة عن سيزار. بدوره وضع أرينج حدا لهذا الجدل بقوله "اذا كان هناك من سينوب عن سيزار فانه أنا.. ومع أنه ليس من المناسب أن أتحدث في هذا الموضوع بما أنني الطرف الأساسي فيه لكن بما أنه لدي وجهة نظر كوني رجل قانون فأنا سأختصر الجدل بالقول أن ولاية الرئيس سيزار ستنتهي في ال ١٦ مايو لكن القرار النهائي يبقى له.. لأن القانون الدستوري ينص على أن الرئيس يمكنه أن يبقى في منصبه لحين انتخاب آخر لذا اذا قرر البقاء لحين اجراء الانتخابات فهذا يعني بأنني لن أنوب عنه". ويقول المراقبون أن هذا التصريح من أرينج يمثل تراجعا في موقفه عندما قال أمس بلهجة تشوبها السخرية ردا على نفس السؤال "مع الأسف مرحلة رئاسة سيزار ستنتهي في هذا التاريخ.. يا ليت كان بامكاننا انتخابه مرة أخرى.. قد نسأل المحكمة الدستورية اذا لزم الأمر".

ويعلل المراقبون السبب بأن أرينج قد يكون تلقى تحذيرا من رئيس الوزراء اردوغان لمنعه من الدخول في جدل مع النخبة العلمانية التي تؤيد سيزار وأيضا لكي لا ينظر اليهم على "أنهم يلهثون وراء كرسي الرئاسة".

وفي ما يخص رأي رئيس الوزراء اردوغان عن تصريحات أرينج بالأمس قال "المواد الدستورية واضحة في هذا الموضوع ونحن سنتقيد بها تماما فأنا لا أريد أن أجد نفسي وقد دخلت في جدل في هذا الموضوع ولا حاجة لي بذلك يعني اذا أراد سيزار البقاء فليبقى ونحن سنواصل طريقنا على هذا المنوال..أكثر ما يهمنا الآن هو أن نتوجه الى الشعب في أقرب وقت ممكن".

ووسط هذه المتاهات السياسية والتعقيدات القانونية يؤكد المراقبون بأن جوهر الأزمة السياسية في تركيا هي في كيفية الفصل بين الديمقراطية والعلمانية وليس بين الدين والدولة وهو ما يضع تركيا على مفترق خطير من العودة الى الحقبة الديمقراطية.

## المحكمة الدستورية التركية : تصريحات اردوغان مخالفة للقانون

أعلنت رئاسة المحكمة الدستورية التركية ان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ارتكب مخالفة قانونية عندما وصف قرار المحكمة بشأن الغاء التصويت على الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة بأنه "رصاصة موجهة الى قلب الديمقراطية".

وجاء في بيان خطي أصدرته المحكمة اليوم ان تصريحات اردوغان غير القانونية تتعارض مع المادة ١٣٨ من القانون الدستوري وهي "قانونيا" تعتبر جرما يحاسب عليه.

وذكر البيان ان المحكمة تصدر قراراتها دوما في الدعاوى المرفوعة اليها باستقلالية وحياد بعيدا عن أي أفكار ومنافسات سياسية.

وأضاف البيان "ضمن هذا الاطار فان التصريحات التي حذرت من أن صدور قرار من المحكمة يؤيد جلسة التصويت بدون جمع ثلثي عدد البرلمان سوف يقود البلاد الى صراعات خطيرة في تركيا وقيام بعض الزعماء والمؤسسات بفتح باب الجدل حول القرارات الدستورية لا يمكن القبول بها اطلاقا وهي تنم عن استهتار وعدم مسؤولية".

وقال البيان ان المحكمة كانت تتمنى لو ان هذه الأزمة تم حلها ديمقراطيا في البرلمان لكنها مع ذلك قامت بدورها في الفصل بهذا الجدل القانوني.

من جهته سارع اردوغان الى نفي توجيهه أي انتقادات لقرار المحكمة الدستورية بقوله "لم أقصد المحكمة بكلامي وانما قصدت زعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال".

## شتانماير يدعو الى دعم تركيا في مسيرتها الاوروبية

من جهة ثانية دعا وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتانماير في مقابلة مع صحيفة ألمانية الخميس الى دعم مسيرة تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي في مواجهة الازمة السياسية التي تمر بها حاليا. واكد الوزير الالماني لصحيفة "بيلد" ان "تركيا تتجه باستمرار في السنوات الاخيرة نحو الاتحاد الاوروبي. وعلينا ايضا ان نواصل دعم ذلك". واضاف "انا علي يقين ان القوى الحاسمة في تركيا تدرك مسؤوليتها حيال البلاد وحيال الاصلاحات الديمقراطية وتطبيقها وازاء مسيرة بلادها نحو الاتحاد الاوروبي".

وتصاعدت الازمة السياسية في تركيا مساء الجمعة حين اصدر الجيش بيانا عقب الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية اتهم فيه الحكومة باعادة النظر في اسس الجمهورية وفي مقدمتها العلمانية. واعلنت اللجنة الدستورية في البرلمان الاربعاء تنظيم انتخابات تشريعية في ٢٢ تموز/يوليو في تركيا بعد نحو شهر من تاريخ محدد سلفا وذلك في مسعى لوضع حد للازمة.

## ميشال نوفل:
# ٣ سيناريوات تركية

**صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/٣ :**

يُشير الموقف الراسخ لحكومة أردوغان في المواجهة مع "الدولة العميقة" المكونة من الجيش والبيروقراطية في تركيا، بل استعداد قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم لتصعيد الهجوم الدفاعي، الى أن ميزان القوى العام يميل بوضوح لمصلحة الحكومة المنتخبة ديموقراطياً والتي تمثل محور الوسط على المسرح الاجتماعي ـ السياسي، مقابل تراجع "النظام الأمني" الذي يضع في المقدمة دور الأجهزة الأمنية في آليات عمل النظام، وذلك في ظل ظروف داخلية وخارجية لا تسمح بتكرار عملية "الانقلاب الأبيض" على حكومة نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧. وليست محاولة تسريب أنباء عن احتواء حركة تمرد في صفوف الجيش كان يمكن أن تتحول قبل أيام الى ما يشبه "الانقلاب العسكري" لولا معارضة رئاسة أركان القوات المسلحة لها، سوى مؤشر آخر على فاعلية الممانعة السياسية في وجه ضغوط المؤسسة العسكرية وتهديداتها، بل على وجود سياق ملائم حالياً يسمح بتوقع تقلص قبضة "النظام الأمني" الذي أُقيم عقب انقلاب ١٩٨٠.

وفي ضوء قرار المحكمة الدستورية، إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية باعتبارها "غير شرعية" لعدم اكتمال نصاب الثلثين من النواب خلال التصويت على مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم عبدالله غول وزير الخارجية التركي، وموافقة البرلمان التركي أمس على موعد جديد للانتخابات الرئاسية محدداً الأحد المقبل موعداً للدورة الأولى، ثم تقديم الحزب الحاكم مشروع قانون للبرلمان ينص على انتخابات تشريعية مبكرة في ٢٤ حزيران (يونيو) كمخرج للأزمة السياسية، يمكن أن نتصور ٣ سيناريوات اجمالية للخروج من هذه الأزمة.

السيناريو الأول: التوصل الى تسوية بين الحزب الحاكم والدولة الكمالية "العميقة" حول منصب رئيس الجمهورية الرمزي والمهم في آن معاً، مع مجيء برلمان لا أغلبية حاسمة فيه نتيجة انتخابات تشريعية تفقد حزب أردوغان الاسلامي المنشأ الأكثرية التي يتمتع بها حالياً. مثل هذه الصيغة، قد توفر امكانية حصول توازن اكبر في عملية صنع القرار لكن على حساب الوضوح والقيادة الحازمة في السياسة.

السيناريو الثاني: تسوية حول رئاسة الدولة يرافقها انتصار انتخابي واضح جديد لحزب العدالة والتنمية. هذا السيناريو يقوم على استمرار المساكنة بين "الدولة العميقة" في تركيا والحزب الحاكم، وبقاء الثنائي اردوغان ـ غول على راس عملية صنع القرار، علماً ان فترة ثانية من عملية توزيع العمل بين الدولة العميقة وحكومة "ما بعد اسلامية"، من شأنها ان تسمح بالتوصل الى أحكام اوضح في شأن التزام حزب العدالة والتنمية عدم التعرض لاركان الدولة العلمانية في تركيا.

السيناريو الثالث: غياب التسوية حول رئاسة الدولة، وسط إصرار حزب العدالة والتنمية على الانتقال الى القصر الجمهوري في انقرة، سيكون بمثابة مقامرة سياسية كبرى تنطوي على مخاطر اندلاع اضطرابات سياسية على المسرح المحلي في الأجل القريب والمتوسط. وهذا الاحتمال يقود الى خسارة اكيدة في مجال التركيز والارادة السياسية في قيادة السياسة والعلاقات الخارجية، فضلاً عن انهيار الاقتصاد المزدهر والاستقرار السياسي.

في اي حال، ان استقرار المعادلة بين "الدولة العميقة" في تركيا، والحزب الحاكم الذي يمثل دينامية الاجيال الجديدة والفئات المتوسطة، ويراهن على الخيار الاوروبي لاحتواء "النظام الامني"، هو العامل الذي يضمن ان تكون حصيلة السنة ٢٠٠٧ الانتخابية في منزلة ايجابية، ما يفترض ان تكون تركيا قادرة على التطلع الى امام نحو آفاق يعاد خلالها تحريك عجلة الاصلاح وتالياً تفعيل عملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبي. اما بالنسبة الى العلاقات بين انقرة ودول الشرق الاوسط، فإن الحكم فيها يبدو اصعب بالنظر الى الديناميات الاقليمية المتحولة باستمرار.

والامر الاكيد ان الدول العربية ستحاول دفع تركيا الى المشاركة اكثر في علاج قضايا الشرق الاوسط، بصرف النظر عن الاستعدادات في انقرة.

**د. محمد نورالدين :**

# گول في الرئاسة التركية امتحان التغيير الجذري

**صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٥/٣ :**

تركيا تتغير..

من كان يصدّق إلى أعوام خلت ان رئيس الجمهورية يمكن ان يكون اسلاميا وأن تكون زوجته محجبة؟ لا أحد.

انها تجربة فريدة في العالم الإسلامي، اسلاميون يتبنون النظام العلماني ويحترمون العملية الديمقراطية، ربما تركيا هي البلد الوحيد الذي لا تلجأ الحركة الإسلامية فيه لاستخدام العنف للوصول الى السلطة. بل اكثر من ذلك إن «الوصي» على النظام وقوته الضاربة اي المؤسسة العسكرية كانت هي التي تلجأ لاستخدام العنف لكبح تقدم اسلاميين أو يساريين.

اليوم تواجه تركيا واقعا جديدا: حزب العدالة والتنمية يختار عبدالله غول لرئاسة الجمهورية ليكون اول اسلامي هناك ولتصبح زوجته أول زوجة رئيس محجبة.

بتقديري يقدّم اسلاميو حزب العدالة والتنمية نموذجا ليس فقط للعالم الإسلامي بإمكانية الوصول الى السلطة عبر الآليات الديمقراطية، بل كذلك للعالم الغربي بأن العلمنة ليست نموذجا جاهزا للتعميم بل يختلف مضمونها من مجتمع الى آخر.

اليوم امام حزب العدالة والتنمية تحديات كثيرة ومسؤوليات أكبر .اليوم ،كما تقول صحيفة «مللي غازيتيه» الموالية للزعيم التاريخي للحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين أربكان، لم يعد من أعذار امام رجب طيب اردوغان وصحبه في حزب العدالة والتنمية لعدم استكمال الحزب وعوده الانتخابية ولا سيما في ما يتعلق بالحجاب.

طبعا لا يمكن القول إن رفع الحظر عن ارتداء الحجاب سيحصل غدا لكن وصول محجبة الى القصر الجمهوري خطوة نفسية مهمة في هذا الاتجاه. واذا ما نجح اردوغان في العودة مظفرا على رأس حزبه في الانتخابات النيابية المقبلة فسيكون مطالبا بحسم قضية الحجاب بإخراجها من أن تكون مصدرا للتوتر وجعلها منسجمة مع الغالبية العظمى من المجتمع التي تدعو حسب كل الاستطلاعات الى السماح بارتداء الحجاب على الأقل في الجامعات في المرحلة الأولى.

تستحق تركيا كبلد مسلم على خط التماس مع الغرب ان تكون منيعة وهي المستهدفة في وحدتها ودورها. ومع ان الأتراك يحمّلون الخارج مسؤوليات، فإن القوى الداخلية التي توالت على السلطة في تركيا على امتداد عقود لم تسعَ جديا الى تفكيك الألغام الداخلية الخطرة على مسيرة التقدم.

بدت البلاد في العقود الماضية انها لا تستطيع التقدم من دون رافعة خارجية مثّلها الاتحاد الأوروبي، بدا كما لو ان الأتراك يفتقدون العزيمة والتصميم للتقدم من تلقاء انفسهم، كما لو ان محاولات التغيير والتطور ليست من اجل مستقبل تركيا بل من اجل ارضاء الخارج. هذه الذهنية في التعاطي التركي مع الخارج لا تزال تحول حتى اليوم دون أن تأخذ تركيا دورها كبلد له بحكم تاريخه وموقعه دورا عالميا مؤثرا.

إن استكمال حزب العدالة والتنمية وضع يده على السلطة بعد وصول عبدالله غول الى الرئاسة لا يعني استكمال الاستبداد او التفرد بالسلطة، لنفترض ان هناك نظاما رئاسيا، المهم أن تتاح الفرصة لمشروع كامل ضمن الأطر الديمقراطية، هذا بالضبط ما يجب ان يعنيه وصول اسلامي الى موقع آخر في السلطة بعد الحكومة والبرلمان.

تركيا، بعد وصول عبدالله غول الى رئاسة الجمهورية، امام فرصة تاريخية لتعزيز نهائي لنظام الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا يتطلب تعديلات دستورية جذرية تحترم أسس العلمنة وفي الوقت نفسه هوية المجتمع وتعدديته الدينية والمذهبية والعرقية. هذا هو معنى أن يصل اسلامي الى رئاسة الجمهورية والجميع ينتظرون كيف سيجتاز حزب العدالة والتنمية الامتحان الأصعب ولكنه الأهم لتركيا ومستقبله وموقعها ودورها.وعندها ليس مهما ان تكون تركيا عضوا ام لا في الاتحاد الأوروبي.

## الاتحاد الأوروبي يدعم رئيسا إسلاميا لتركيا العلمانية!

# گول يخفق للمرة الثانية ويعلن سحب ترشيحه لرئاسة الجمهورية

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/٦ :**

لم يتمكن وزير الخارجية التركي عبدالله گول المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية في تركيا من الفوز في الاقتراع الاحد بسبب عدم اكتمال النصاب في البرلمان وقد اعلن انه سيسحب ترشيحه.

واجرى رئيس البرلمان بولند ارينج تعدادين لعدد النواب الحاضرين حتى يتمكن من بدء عملية الاقتراع لكن النصاب (٣٦٧ نائبا) لم يكتمل فرفع الجلسة. واشار التعدادان الى حضور ٣٥٦ ثم ٣٥٨ نائبا بحسب ما اعلن ارينج. ويشغل حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي اليه غول ٣٥٢ مقعدا من اصل ٥٥٠. وقد قاطعت المعارضة هذه الجلسة.

وقال غول مساء الأحد انه لا يوجد خلاف في وجهات النظر بين اعضاء حزب (العدالة والتنمية) في ما يخص قرار انسحابه من الانتخابات الرئاسية اثر اخفاقه للمرة الثانية على التوالي بالحصول على أصوات كافية للمصادقة على اعادة الانتخابات بسبب عدم اكتمال النصاب في البرلمان.

وقال غول في مؤتمر صحافي عقده في البرلمان اثر قرار انسحابه ان مسألة انتخاب رئيس داخل اروقة البرلمان "وصلت الى طريق مسدود وحان الوقت لكي يقوم الشعب التركي بمهام اختيار رئيسه المقبل". وأكد انه "لا يشعر بالمرارة لانسحابه من الانتخابات وهذا امر طبيعي" مشيرا الى انه شهد خلال خبرته السياسية التي تجاوزت ٣٥ عاما مواقف وتجارب مماثلة في الدول الشرقية والغربية على حد السواء مشيرا الى ان ذلك هو الثمن الباهض لترسيخ وتطبيق اسس الديموقراطية.

وفي رد على سؤال حول ما اذا كان انسحابه نتيجة تصريح رئيس الاركان يوشار بيوك آنت حول وجهة نظر الجيش في من سيتولى الرئاسة قال غول "نحن حكومة شرعية منتخبة ومخولة من قبل الشعب بتمثيله في جميع المحافل الدولية والداخلية". واضاف "لذلك يجب عدم الخوض في مثل هذه المواضيع في الوقت الحالي والتركيز على ان تصبح تركيا دولة ديموقراطية مزدهرة على الجوانب كافة".

وعبد الله غول المسؤول الثاني في حزب العدالة والتنمية نال ٣٥٧ صوتا من اصل ٣٦٧ مطلوبة من اجل انتخابه خلال الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية التي نظمت في ٢٧ نيسان/ابريل الماضي في البرلمان.

## الجدول الزمني للآلية الانتخابية

وعلى صعيد آخر، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن الجدول الزمني للآلية الانتخابية وقالت إن ٢١ حزبا من الأحزاب السياسية الموجودة وعددها ٥٣ حزبا سياسيا ستشارك في انتخابات ٢٢ تموز (يوليو) المقبل. وحددت اللجنة عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لكل محافظة حيث ستنتخب اسطنبول ٧٠ عضوا برلمانيا من أصل ٥٥٠ وأنقرة ٣٩ وأزمير ٢٤ وبورصة ١٦ وديار بكر ١٠ اعضاء.

وأعلن محمد أغار زعيم حزب "الطريق القويم" وأركان مومجو زعيم حزب "الوطن الأم" اتفاقهما على المشاركة في الانتخابات المقبلة بلوائح مشتركة.وقال أغار ومومجو إن الحزبين سيتوحدان في حزب واحد تحت اسم "الحزب الديموقراطي" الذي أسسه عدنان مندرس عام ١٩٤٦ بعد الانتقال الى التعددية الحزبية وحكم تركيا بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ وأصبح رمزا للديموقراطية. وتوقعت الأوساط السياسية ان يحصل هذا التحالف على ١٥ في المئة من مجموع أصوات الناخبين ليفوز بنحو مئة مقعد في البرلمان المقبل. ويذكر أن "الطريق القويم" لم يدخل البرلمان في الانتخابات الاخيرة لأنه حصل على ٩,٧ في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى تركيا أي أقل بـ ٠,٣ في المئة من النصاب الدستوري المطلوب.

ويستمر الحوار بين حزب "الشعب الجمهوري" و"اليسار الديموقراطي" للاتفاق على الإطارالذي سيساعد الحزبين على المشاركة في الانتخابات بلوائح مشتركة تساعدهما لكسب أكبر عدد من المقاعد.

وفي موقف لافت أعرب خافيير سولانا مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في مقابلة نشرت في ألمانيا عن تأييده لترشيح عبد الله غول وزير الخارجية التركي لمنصب الرئاسة . وقال سولانا لصحيفة »بيلد« الألمانية واسعة الانتشار نشر الاحد »أنا مقتنع أن وزير الخارجية غول سيكون قادرا أيضا على الاستمرار في عمله الناجح كرئيس لتركيا« , واضاف »تركيا تلعب دورا ستراتيجيا في المنطقة.. نحتاج إلى تركيا مستقرة, تستمر في تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتعاون مع جيرانها, العراق وإيران وفيما يرتبط بحل النزاع في منطقة الشرق الأوسط«. مؤكدا أن غول كان وزير خارجية »ناجحا للغاية«.

## سمير صالحة :

# الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية.. وأهم وجوهها

**صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠٠٧/٥/٦ :**

في تركيا العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى اكثر من ٨٠ عاما من تاريخ اعلان الجمهورية التركية، غير ان هذه الاحزاب خرجت اساسا من رحم تيارين سياسيين كبيرين، هما التيار اليساري والتيار اليميني، حيث كان حزب الشعب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك يقود البلاد منفردا حتى عام ١٩٥٠ وصدور قانون التعددية الحزبية حيث دخل «الحزب الديمقراطي» على الخط بقيادة عدنان مندريس. من هنا فقد تتغير الاسماء واليافطات لكن التيارات السياسية والحزبية التركية تعتبر في نهاية المطاف امتدادا لهذين الحزبين واشتقاقات عنهما. اليسار احتفظ بوجوده عبر «حزب الشعب الجمهوري» لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ ان ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها «حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي» و«حزب اليسار الديمقراطي» و«حزب الشعب الجمهوري» مجددا. اما اليمين الذي مثله «الحزب الديمقراطي» بزعامة مندرس فترك موقعه لحزب «العدالة» بزعامة سليمان ديميرل وتلاه حزب «الوطن الأم» بزعامة تورغوت أوزال في الثمانينيات وحزب «الطريق القويم» في التسعينيات. أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين أربكان في مطلع الستينات تحت علم «حزب النظام الملي»، وواصلت طريقها مع «حزب السلامة الوطني» ثم «حزب الرفاه الإسلامي» ثم «حزب الفضيلة» الذي تمخض عنه «حزب العدالة والتنمية» و«حزب السعادة». ورابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا هو «الحركة القومية» التي حظرت وتفككت اكثر من مرة بدورها امام الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم عند حزبين هما «حزب الحركة القومية» و«حزب الوحدة الكبرى». الانتخابات التركية الاخيرة التي جرت عام ٢٠٠٢ احدثت هزة سياسية كان ابرز نتائجها فوز كاسح لحزب جديد يدخل الى حلبة السياسة تحت شعار التغيير والتجديد هو حزب العدالة والتنمية التركي وقد ادى حصده لنسبة ٣٤ بالمائة من مجموع الاصوات وتقاسمه البرلمان مع حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على ١٩ بالمائة مسجلا تراجعا كبيرا في شعبيته، الى تفرد العدالة في تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس النواب الجديد واستبعاد العديد من الاحزاب والشخصيات عن حلبة العمل السياسي.

وهنا رصد لابرز الاحزاب التركية الناشطة اليوم وطريقة تعاملها وموقفها من الازمة الحالية:

***١ ـ حزب الشعب الجمهوري*** حزب الشعب الجمهوري اسسه مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣ وهو اول الاحزاب السياسية التركية بعد اعلان الجمهورية. يتبنى شعار الاسهم الستة كمبادئ اساسية وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية واهم اسسها العقائدية والفكرية. يقوده اليوم دنيز بيكال، وهو من مواليد عام ١٩٣٨ في انطاليا جنوب تركيا، وخريج كلية الحقوق في انقرة ودخل البرلمان عام ١٩٧٣. ويعتبر ابن الحزب المتمرد فقد وقف في وجه ابرز قياداته من امثال اردال اينونو ثم بولند اجويد حتى انتزع قيادة الحزب منهما. هو اليوم يقود المعارضة السياسية في وجه حزب العدالة الاسلامي.

***٢ ـ حزب الطريق القويم (أو الصحيح) أسسه*** الزعيم السياسي سليمان دميرال الذي حمل قبعته وغادر السياسة اكثر من مرة بسبب الانقلابات العسكرية التي كانت تشهدها البلاد. وحزب يميني محافظ يعتبر نفسه امتدادا للحزب الديمقراطي الذي اسسه عدنان مندريس الذي شنق في اعقاب انقلاب ١٩٦٠ في تركيا. ويقود الحزب اليوم محمد اغار من مواليد الازغ شرق تركيا، وقد خدم في العديد من قطاعات الدولة وترقى الى منصب محافظ ثم مديرا للامن الداخلي، وانتخب نائبا لاكثر من مرة ثم وزيرا تسلم اكثر من حقيبة. ومعروف عنه تشدده في المسائل القومية. تسلم قيادة الحزب من تانسو تشيللر التي تلقت هزيمة قاسية في انتخابات ٢٠٠٢ انسحبت على اثرها من العمل السياسي. يمثله اليوم في البرلمان نائبان فقط لكنه يعد نفسه لاسترداد ما فقده خلال السنوات الاخيرة عبر تجديد الائتلاف مع «حزب الوطن الام» ودمج الحزبين قبيل الانتخابات المقبلة تحت علم «الحزب الديمقراطي» محاولا قطع الطريق على «حزب العدالة» في احتلال مركز الوسط في القاعدة اليمينية التركية

المحافظة. يخوض الانتخابات مدعوما بالكثير من استطلاعات الرأي التي تشير الى احتمال تجاوزه لعقبة العشرة بالمائة لدخول المجلس.

***٣ ـ حزب الحركة القومية حزب يميني قومي*** متشدد اسسه الضابط التركي الب ارصلان توركش الذي قاد عام ١٩٦٠ الحركة الانقلابية ليكون امتدادا للحزب المللي الذي اسس عام ١٩٤٨. دخل اكثر من ائتلاف حكومي خصوصا مع الاحزاب اليمينية. اقام عام ١٩٩١ ائتلافا انتخابيا مع حزب الرفاه الاسلامي واستطاع دخول المجلس النيابي، غير انه فشل عام ١٩٩٥ في تجاوز عقبة العشرة بالمائة من مجموع الاصوات. توفي مؤسسه توركش عام ١٩٩٧ تاركا الحزب بين يدي دولت بهشلي الذي نجح عام ١٩٩٩ في انتزاع نسبة ١٨ بالمائة من مجموع الاصوات ليحقق اكبر الانتصارات باسم الحركة القومية التركية التي اوصلت عشرات النواب الى البرلمان للمرة الاولى في تاريخ تركيا السياسي.

***٤ ـ حزب السعادة*** عام ١٩٧٠ اسس نجم الدين أربكان الزعيم الاسلامي والشخصية الكاريزمية حزب النظام الملي الذي اغلق لاحقا بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي اتهمته بمحاربة النظام العلماني ومحاولة إقامة دولة دينية. شكل أربكان حزبا آخر باسم حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢ الذي حل هو الاخر تاركا مكانه لحزب الرفاه الاسلامي ويكون مصيره نفس المصير الذي سيواجهه حزب الفضيلة عام ٢٠٠٢ تاركا الاسلاميين الاتراك امام انشقاق جديد داخلي هذه المرة حيث برز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان والذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة الى العلن، بينما انشأ الجناح الاخر المقرب الى اربكان حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين أربكان من وراء الكواليس. وقد انتخب أعضاء الحزب رجائي قوطان زعيما لهم. وقد فشل حزب السعادة في الانتخابات الاخيرة وهو اليوم يبحث عن سبل تشكيل ائتلاف انتخابي يسهل له العودة الى البرلمان.

***٥ ـ حزب الوطن الأم*** اسسه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال بعد الانقلاب العسكري الاخير عام ١٩٨٠ وهو حزب يميني معتدل يجمع الميول الدينية والفكرية الاربعة في تركيا، حصد نتائج كبيرة على مدى ١٠ سنوات حملت اوزال الى الرئاسة وتركت الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في حماية ارث الاخير الحزبي فضعف الحزب وتراجع شعبيا وتعثر عليه دخول المجلس قبل ٤ اعوام. اما اليوم فيقوده اركان مومجو وهو من مواليد عام ١٩٦٣ اسبرطه وسط الاناضول، خريج كلية الحقوق في انقرة ودخل العمل السياسي بطلب من الرئيس اوزال وكان من المقربين اليه. تسلم اكثر من مهمة حزبية هامة وعين وزيرا اكثر من مرة. دخل الانتخابات عام ٢٠٠٢ تحت لواء العدالة والتنمية وفاز في الانتخابات ليتسلم مهام وزارة التربية ثم السياحة لاحقا. استقال من العدالة على اثر خلافات حادة مع قيادة الحزب وعاد بعدها الى الوطن الام ليقود حملة معارضة سياسية عنيفة ضد حلفاء الامس.

***٦ ـ حزب اليسار الديمقراطي*** هو امتداد لحزب الشعب الجمهوري اسسه مجموعة من السياسيين اليساريين تحت فكرة اليسار الوسط وقادته زوجة السياسي المخضرم بولنت اجاويد لمدة طويلة خلال تواجده في السجن ومنعه من ممارسة العمل السياسي. تسلم اجاويد الدفة في الحزب حتى وفاته مؤخرا. شهد الحزب حركة صعود وهبوط دائم في مساره السياسي وكان اكبر فوز حققه عام ١٩٩٩ بحصوله على ٢٢ بالمائة من مجموع الاصوات. هو الحزب الاتاتوركي العلماني المتشدد وقد انعكس ذلك في اعقاب انتخابات ١٩٩٩ عندما وقف في وجه مروة قواكجي النائبة الاسلامية التي حاولت قسم اليمين من على منصة البرلمان وهي محجبة فمنعها من ذلك وسط ازمة سياسية حادة تفجرت في البلاد حينها. واجاويد هو من مواليد اسطنبول عام ١٩٢٥ بدأ حياته كصحافي متدرج ما لبث ان انتقل الى العمل السياسي تحت لواء حزب الشعب الجمهوري حيث تدرج فيه ووصل في فترة زمنية قصيرة الى الذروة التي مكنته من تسلم القيادة من عصمت اينونو المساعد الايمن لاتاتورك واقرب المقربين اليه. دخل البرلمان وهو في طليعة شبابه وانتخب اكثر من مرة واختير رئيسا لمجلس الوزراء. مهندس حرب قبرص التي تفجرت عام ١٩٧٤. تعرض لانتقادات حزبية شديدة قادها دنيز بيكال بتهمة اضعافه اليسار التركي والمساهمة في تفتيته بدل ان يوحده.

***٧ ـ حزب الوحدة الكبرى*** اسسه محسن يازجي وهو من مواليد ١٩٥٤ في سيواس شرق تركيا خريج كلية البيطرة في انقرة التحق بصفوف حركة الشباب القومي باكرا عام ١٩٦٨ حيث اصبح عام ١٩٧٨ الامين العام لهذه الحركة القومية المتشددة. بدأ العمل السياسي في صفوف الحزب القومي الذي اسسه توركش وترقى في صفوف الحزب حتى تسلم منصب الامين العام المساعد عام ١٩٨٠ ليمضي بعدها اكثر من ٧ سنوات مسجونا في اعقاب الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في ذلك العام انتخب نائبا عام ١٩٩١ في حزب الحركة القومي لينفصل عنه بعد عامين مؤسسا حزبه مع مجموعة من رفاق الدرب. دخل المجلس مجددا عام ١٩٩٥ بعد ائتلاف انتخابي مع حزب الوطن الام لينفصل عنه بعد فترة قصيرة. وتشير آخر استطلاعات الرأي الى احتمال حصوله على نسبة ٣ بالمائة من الاصوات وهي غير كافية لدخوله البرلمان من هنا تقول المعلومات انه يجري اتصالات مع اكثر من حزب يميني بينها السعادة والطريق الصحيح للتنسيق بينهما.

***٨ ـ حزب العدالة والتنمية*** بعد حل حزب الفضيلة عام ٢٠٠١ أسس رجب طيب اردوغان مع مجموعة من رفاقه حزب العدالة والتنمية الذي حاول الابتعاد عن صفته كحزب اسلامي متشدد ونجم الدين اربكان، معتبرا نفسه قوة ديمقراطية محافظة اى حزب المحافظين الديمقراطيين الاسلاميين الجدد . ولأن أردوغان كان ممنوعا من ممارسة العمل السياسي فقد تولى غول رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٢ عقب فوز حزبه بالانتخابات التشريعية.

وقاد غول لمدة اربعة اشهر الحزب بسبب تعرض اردوغان للحظر السياسي وعقوبة السجن التي امضاها بتهمة القاء كلمة تحريضية في احد اللقاءات السياسية قبل ان ينتخب عام ٢٠٠٣ نائبا عن مدينة «سعرت» مسقط رأس زوجته. حيث عاد وسلم الامانة مكتفيا بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. اختاره حزب العدالة في ابريل (نيسان) المنصرم ليكون مرشحه لرئاسة الجمهورية التركية مستفيدا من امتلاكه للاغلبية في البرلمان.

***رجب طيب اردوغان*** مواليد عام ١٩٥٤ في مدينة ريزه بتركيا الواقعة على البحر الاسود تخرج عام ١٩٨١ من كلية التجارة في «جامعة مرمرة» في اسطنبول، كان لممارسته لعبة كرة القدم في شبابه دورها في بناء روح الفريق والتحرك الجماعي في المجال السياسي حيث التحق باكرا باتحاد الطلبة الملي المحسوب على اليمين المحافظ في تركيا ليتدرج هناك ويتخضرم في العمل السياسي حيث تتلمذ على يدي السياسي نجم الدين اربكان لسنوات طويلة. انتخب عام ١٩٩٤ رئيسا لبلدية اسطنبول حيث جمع حوله مجموعة من القيادات الاسلامية الشابة لينتهي به المطاف عند الانفصال السياسي عن نجم الدين اربكان تحت شعار التغيير والتجديد في العمل السياسي نهجا ومضمونا مغضبا معلمه وتاركا اياه خارج اللعبة السياسية التركية. ٩ . حزب الشباب من اغرب الظواهر الحزبية في تركيا نشأ واندفع مع انتخابات عام ٢٠٠٢ بقيادة رجل الاعمال جيم اوزان لينتزع حوالي ٦ بالمائة من مجموع الاصوات غالبيتها من الشباب بسبب وعوده وادعاءاته السياسية الكبيرة اهمها تخصيص معاش للعاطلين عن العمل والطلبة ورفع مستوى الدخل الفردي واعلانه لتخفيض اسعار المواد الاولية بنسب كبيرة في حال وصوله الى السلطة. وهو حزب يميني ليبرالي معظم قيادته من الشباب المبتدئين في العمل السياسي.

وعلى عداوة سياسية كبيرة مع حزب العدالة حيث رفض رئيسه استقبال مرشح حزب العدالة لمنصب رئاسة الجمهورية غل، اذ يحمل العدالة مسؤولية محاربته ومحاولة ازاحته من العمل السياسي بعد تضييق الخناق على مؤسساته وحركة امواله.

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٥/٦ :***

مع انذار منتصف الليل في ٢٧ ابريل الأسبوع الفائت دخلت تركيا مرحلة جديدة بالكامل ظُن انها ولّت او في طريقها للأفول. لكنه قدر تركيا ان تكون على موعد مع العسكر كل عشر أو ١٥ سنة منذ العام ١٩٦٠. غير أن الظروف التي ظهر فيها البيان العسكري تجعل مفعوله وتداعياته وتأثيراته السلبية أكبر وأخطر من انقلاب عسكري مباشر.

فمنذ اربع سنوات ونصف كانت تركيا على موعد مع اصلاحات سياسية وانجازات اقتصادية واستقرار داخلي وعلاقات انفتاحية مع عدد كبير من الدول ولاسيما المجاورة منها كما في مفاوضات عضوية مع الاتحاد الأوروبي.مع ذلك جاء العسكر ليصدر بيانا في منتصف الليل يعلن تصميمه الشديد على حماية العلمانية وتركيا ضد اعداء الجمهورية.

يضرب الجيش التركي بعرض الحائط أدمغة وعقول ورأي الناس الذين عبّروا عن خيارهم في الانتخابات النيابية الماضية.يقول الجيش للجميع إنه وحده الذي يفكر بطريقة صحيحة وأنه هو المفكّر والقاضي والسياسي والاقتصادي والمطرب والشاعر ولاعب الكرة. هو جامع الصفات وخلاصة المواهب التي حَرم الله منها الجميع ولم يعطها إلا للجيش التركي تحديدا.

إذا كان من نتيجة واحدة لإنذار منتصف الليل فهو أنه أعاد تركيا، في عصر الإنترنت، الى عصور القرون الوسطى، كأن شيئا لم يحدث في هذا العالم وفي تركيا.

أصاب الإنذار الإنترنتي (صدر الإنذار على الإنترنت وليس في بيان مكتوب او مؤتمر صحفي) مقتلا روح الإصلاح في تركيا وألقى ظلالا من الشك على اية عملية اصلاح مستقبلية. كأن الجيش يقول:

أصلحوا ما شئتم فسآتي في غفلة من الزمن وأُطلق رصاصة بل قذيفة مدفعية في رأس الديمقراطية إن لم يُعجبني ما تفعلون. والجيش بالطبع لن يعجبه اي اصلاح.

أصاب البيان مقتلا في مسار الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. فضرب عملية الإصلاح في الداخل هو ضرب للمسار الأوروبي. واوروبا بعد الآن لن تثق بتركيا وإصلاحاتها ما لم يثبت بالفعل والممارسة أن الجيش تحول دوره الى ما عليه الجيوش الأوروبية. وأصاب البيان مقتلا في امكانية الوثوق بنجاح تجربة المواءمة بين الإسلام والديمقراطية. هذا النموذج الذي كان يعوّل عليه معظم العالم العربي والإسلامي للخروج من أزمة الثقة والعلاقة بين الحركات الإسلامية والأنظمة.

وتتعاظم المشكلة أن حزب العدالة والتنمية كان يمثل في تركيا نموذجا معاصرا معتدلا للإسلام السياسي يقبل العلمنة بمفاهيم حقيقية وهذه سابقة في تركيا الحركات الإسلامية. لقد ضُرب نجم الدين اربكان عام ١٩٩٧ بحجة أنه متشدد. أما اليوم بعد "ضرب" نموذج حزب العدالة والتنمية اي بعد ضرب الاعتدال، فماذا ستكون ردة فعل الحركة الإسلامية في تركيا التي لم تتوسل العنف يوما للوصول الى السلطة؟.من الواضح أن الجيش لا يريد لفئات واسعة من المجتمع التركي ان تكون شريكة في تقرير مصير البلاد.هذا يطرح السؤال: هل يريدون فعلا ان يدفعوا بالحركة الإسلامية في تركيا الى توسل العنف ليجدوا ذريعة للانقضاض عليها؟ هذا غير مستبعد. لذا على الحركة الإسلامية وحزب العدالة والتنمية ألا تقع في فخ العسكر.لأن الرد على انذار العسكر يكون بالتمسك بمزيد من السياسة واللعبة الديمقراطية أي المجال الذي يشكل مقتلا للعسكر.

وأصاب البيان مقتلا في ثقة الأوروبيين بإمكانية قدرة ورغبة الأتراك في الإصلاح والخروج من ربقة الاستبداد العسكري.

وأصاب البيان مقتلا في امكانية العثور على حلول توافقية حول المسألة الكردية والقبرصية وحتى مناخ الانفتاح على نقاش المسألة الأرمنية حيث من المعروف الموقف المتشدد للجيش من هذه المسائل.

نفّذ الجيش ببيانه أكثر من انقلاب عسكري. والانتخابات النيابية المبكرة لن تنتج حلا للمأزق القائم.لأن المشكلة لا تزال في الذهنية العسكرية والعلمانية المتشددة التى لا تزال تصنّف الناس بين درجة اولى ودرجة ثانية.كل ما نأمله أن يلطف الله بتركيا من الأسوأ.

# تركيا بين ضغط العسكر وخوف التجزئة

***مجلة الايكونومست البريطانية ٢٠٠٧/٥/٦ :***

***ترجمة صحيفة (المدى) :*** في مكتبه الذي غطيت جدرانه بالرايات العثمانية وصور اتاتورك والعلم التركي، يقول المحامي كمال كرينكسيزان مهمته في الحياة هي حماية الامة التركية من الامبريالية الغربية والقوى الدولية التي تريد تمزيقها وتدميرها.

وفي السنتين الماضيتين شرع السيد كرينكسيز واتحاد القانونيين التابع له باطلاق عدة قضايا قانونية ضد المثقفين الاتراك وفق المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي التي تعتبر اهانة التركية "كل مايتعلق بتركيا والاتراك" جريمة جنائية.

واقتصرت نشاطات السيد كرينكسيز القومية على الاحالة الى المحاكم.ولكن هناك وفي اماكن اخرى حركات قومية متطرفة جديدة ،يقود البعض منها ضباط عسكريون متقاعدون ،واقسم اعضاء هذه الحركات على البنادق وعلى نسخ من القران لجعل الاتراك " اسياد العالم "ولو تطلب ذلك الموت والقتل في هذه العملية.

وفي الاول من كانون الثاني قتل احد اهداف السيد كرينكسيزالا وهو الصحفي التركي الارمني القومية هراني دنك من اوجان ساماست البالغ من العمر سبعة عشر عاما.وكان السبب هو "اهانة الاتراك"، وجرى القتل في وضح النهار وفي اكثر شوارع استانبول ازدحاما.وكان ذلك اعلانا على كراهية القوميين الاتراك للاجانب والتي تستهدف الاقليات غير المسلمة والاكراد اضافة الى المدافعين عنهم في النخبة الليبرالية.

ان ازدياد المخاطر التي تهدف الى تعطيل النتائج الجيدة لحكم الحركة الاسلامية المعتدلة التي يقودها رجب طيب اردوغان خلال السنوات الاربع الماضية تعود في الحقيقة الى هذه النتائج نفسها ،مثل منح الاكراد حرية اكبر وتقليم اظافر الجيش والتنازلات لغرض التهدئة فيما يتعلق بقبرص،كل ذلك تسبب في تأجج المشاعر القومية.وساهمت معرفة ان العديد من اعضاء الاتحاد الاوروبي لايرغبون بانضمام تركيا للاتحاد الاوربي بزيادة تأجيج هذه المشاعر. وفي الحقيقة فان الاتحاد علق جزئيا المحادثات مع تركيا لرفضها فتح مطاراتها وموانئها لقبرص اليونانية.

والسبب الاخر هو الرفض الامريكي للتحرك ضد مقاتلي حزب العمال الكردي الانفصالي الذي اسس قواعده في شمال العراق وعليه فان علاقات تركيا بحلفائها ستصاب بضرر دائم وفق ماقاله وزير الخارجية السيد عبد الله كول.

ويقول المثقف اليساري مورات بيلج الذي يلاحقه السيد كرينكسيز،ان هناك تشابها بين العنصرية القومية التي اعتنقها "الاتراك الشباب "في ايام الامبراطورية العثمانية حيث أمروا بمذبحة مواطنيهم من الارمن وبين العقلية الضيقة التي تلف تركيا هذه الايام.وبعدكل هذا فان هناك وجهة النظر تتساءل ان كانت القوى الغربية تساعد حلفائها المحليين مثل القوميات غير التركية وغير المسلمين بهدف تجزئة البلد.

ويضيف السيد بيلج "ان ترتيب العقلية وفق المنهج الداروييني التي تمنحك الموافقة لقتل عدوك من اجل ان تعيش " قد اصبحت سرمدية في النظام التربوي الذي يعلم الشباب التركي انه "لايوجد لكم صديق الا الاتراك". ومن السخرية ان هذه المقولة يستغلها السياسيون والجنرالات على حد سواء.

وقد برهن السيدان اردوغان ودينيز بايكال رئيس الحزب الشعبي الجمهوري على عدم وجود استثناء لهذه القاعدة فعندما تجمع اكثر من مئة الف تركي في جنازة الصحفي القتيل هراني دنك هاتفين "كلنا ارمن" ، قال السيد اردوغان لقد ذهب هؤلاء بعيدا جدا.وقد قاوم السيدان اردوغان وبايكال الغاء المادة ٣٠١ ،على الرغم من تلميحهما الى امكانية تعديلها.

ويتحمس السياسيون لاستمالة الناخبين القوميين قبل الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول القادم.ويظن السيد اردوغان ان تلميع مؤهلاته القومية ستمنحه مباركة صقور جنرالات الجيش في سعيه لخلافة العلماني المتشدد احمد نجدت سيزار في الرئاسة قي ايار.

لكن احتدام رئيس الاركان ياسار بويوكانيت مؤخرا يفترض سبيلا آخر ،فقد صرح مؤخرا ان تركيا تواجه مخاطر تهدد امنها القومي اكثر من اي وقت مضى في تاريخها الحديث ،واضاف ان "القوى الفاعلة" ويقصد الجيش هي وحدها القادرة على منع تجزئة البلد.وجاءت هذه الكلمات في طريقه الى زيارة رسمية الى امريكا.وتعتبر تلك الكلمات موجهة مباشرة الى السيد اردوغان كي يضع طموحاته الرئاسية على الرف.

ولايستبعد آخرون وجود مؤامرة بين العناصر القومية في الجيش مع الضباط المتقاعدين الذين نظموا منظمات قومية متطرفة (وقال واحد منهم ان هذه المنظمات يتم تدريبها في طرابزون التي قدم منها قاتل الصحفي المزعوم). وتعتقد المحققة الصحفية بيلما اكورا التي سجنت ثلاثة اشهر بسبب كتابها الاخير الذي يتحدث عن سفالة قوات الامن والمسمى الحكومة الخفية "ان الغرض الرئيسي هو نشر الفوضى لاستقطاب المجتمع من اجل استرداد الارضية التي فقدت مع الاصلاحات الاوروبية ". واضافت انه ليس من المستغرب ان يكون هدفهم المقبل قوميا.

وفي الوقت نفسه فان التهديدات بالقتل مازالت تنهال على الكتاب والاكاديميين البارزين ومنهم السيد بيلج. والبعض منهم تحت حماية الشرطة.وهرب الى نيويورك الكاتب اورهان باموك الفائز بجائزة نوبل والذي اوصله السيد كرينكسيز الى المحكمة بسبب تعليقاته عن اضطهاد الارمن والاكراد.

والان الى اين تصل الامور ؟ فقد منعت احدى المحاكم الفنانة يوتوب من الدخول بسبب مشابك الشعر التي تدعو اتاتورك بالشاذ. وحكم بالسجن على سياسي كردي بالسجن لستة اشهر لمنحه السيد عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردي لقب السيد المبجل.

لكن بالمقابل فان قناة تلفازية خاصة امرت بسحب المسلسل الشعبي "وادي الذئاب" والذي يمجد حملة البنادق القوميين الذين يحصدون اعداءهم الاكراد بعد ان اغرقت القناة بالدعوات لايقاف البرنامج.وبعد كل هذا فان المعركة حول روح تركيا لم تنته بعد.

# البرلمان التركي يوافق على اجراء الانتخابات التشريعية كل أربع سنوات بدلا من خمس

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/٧ :***

وافق البرلمان التركي بأغلبية ٣٦٢ صوتا الاثنين على التعديل الدستوري القاضي باجراء انتخابات تشريعية كل أربع سنوات بدلا من خمس.

وكانت جلسة التصويت سرية وخصصت لدارسة عدة مواد للتعديل وتمت الموافقة على هذه المادة التي حضرتها الحكومة ودعمها حزب (الوطن الأم) الذي أعلن اندماجه أخيرا مع حزب (الطريق القويم).

وشارك في الجلسة ٤٥٢ نائبا من حزب (العدالة والتنمية) الحاكم وحزب (الوطن الأم) اليميني حيث تم اقرارها بـ(٣٦٢) صوتا.

ومن المقرر ان يناقش البرلمان في وقت لاحق المادة الثانية من القائمة المقترحة حكوميا للتعديل والتي تنص على اجراء اقتراع مباشر من الشعب على الرئيس.

وكان مسؤولون من حزب (العدالة والتنمية) الحاكم تحدثوا عن امكانية انتخاب الرئيس القادم بالاقتراع الشعبي في وقت لاحق من هذا العام وأيضا احتمال أن يكون ذلك في نفس توقيت الانتخابات العامة المقررة في الـ(٢٢) من شهر يوليو المقبل.

وناقش البرلمان التركي يوم السبت الماضي رزمة اقتراحات بشأن الانتخابات الرئاسية من اهمها تخفيض عدد نصاب البرلمان لانتخاب الرئيس من ٣٦٧ الى ١٨٤ صوتا والغاء المادة التي تنص على أن القوانين التي يتم استصدارها قبل عام من الانتخابات لا يمكن تطبيقها مع أول انتخاب.

كما تتضمن التعديلات تخفيض فترة ولاية الرئيس من سبع سنوات الى خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

ويؤكد المراقبون أنه في حال رفض الرئيس التركي أحمد نجدت سزار المصادقة على هذه الرزمة اذ سيصبح من المستحيل اعتمادها قبل الانتخابات التشريعية حيث ان الرئيس لديه مهلة ١٥ يوما للمصادقة عليها واذا رفضها فان البرلمان (الذي سيدخل في عطلته السنوية) سوف يضطر الى عقد جلسة طارئة بعد تاريخ ٢٤ مايو الجاري سيتم خلالها مناقشة الرزمة من جديد في اللجنة العامة تجري من بعدها دورتان للتصويت عليها ما يعني ان المرحلة ستطول الى الـ(٢٩) من مايو على أقرب تقدير وبعدها سيرفع البرلمان الرزمة مجددا الى الرئيس واذا تم قبولها بأغلبية ٣٧٦ صوتا فانه سيضطر للمصادقة عليها بحكم القوانين الدستورية.

بيد ان سزار يملك حق عرضها على استفتاء شعبي واذا فعل ذلك فان مرحلة الاستفتاء ستبدأ اعتبارا من ١٥ يونيو المقبل وبالتالي فان الرزمة ستدخل في متاهات.

من جهة اخرى يؤكد المراقبون ان انسحاب غول من سباق الرئاسة فوز له وليس خسارة بما أن الاستمرار فيها لن يأتي بنتيجة لكن الانسحاب سوف يزيد من التعاطف الشعبي معه ومع حزبه في الانتخابات المبكرة بحكم انه في موقع من ظلم بسبب اسلامه وهي النقطة الأولى التي يراهن عليها الحزب الحاكم لكسب الأصوات الشعبية خصوصا ان غول كان سيصبح أول رئيس تركي ذي جذور اسلامية وأول رئيس ترتدي زوجته الحجاب.

## اعتراض على التعديل

في غضون ذلك، قال قادة حزب الشعب الجمهوري انهم سيعترضون لدى المحكمة الدستورية العليا على التعديل الدستوري الذي يخطط حزب العدالة والتنمية الحاكم لتمريره من البرمان ويقضي بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل

الشعب مباشرة ٢٢ يوليو، حيث ستجرى الانتخابات البرلمانية المبكرة ايضا. ورأى حقوقيون ان البرلمان الذي فشل في انتخاب رئيس الجمهورية لا يحق له القيام بأي اجراءات خاصة بانتخاب رئاسة الجمهورية.

وعلى صعيد آخر، وبعد اتفاق حزب الطريق القويم والوطن الأم للمشاركة في الانتخابات بلوائح مشتركة تساعدهما على دخول البرلمان بشكل قوي بعد الحصول على ١٠٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى تركيا، التقى زعيم حزب الشعب الجمهوري دانيز بايكال مع زعيم حزب اليسار الديموقراطي زكي سيزار وبحثا مجمل التفاصيل الخاصة بتوحيد الحزبين. وقالت احزاب يسارية واشتراكية صغيرة انها على استعداد للمساهمة في هذا العمل المهم لتحقيق انتصار كبير لليسار.

وقال النائب النافذ في حزب العدالة والتنمية سعدالله ارغين: 'ان كنا لا نستطيع ان ننتخب الرئيس في البرلمان، فلتكن الكلمة للشعب'.

وعبر گول من جهته، عن ثقته بالفوز اذا تم تعديل نظام الاقتراع وذلك في مقابلة نشرتها السبت صحيفة 'فايننشل تايمز'. واضافت 'ان ٧٠٪ يدعمونني، لذلك قررنا التوجه الى الشعب وسأحصل على الاغلبية من الدورة الاولى'.

وسيبقى الرئيس الحالي احمد نجدت سزار، العلماني المتشدد، في منصبه حتى انتخاب خلفه، علما ان ولايته تنتهي في ١٦ مايو.

***٩ أصوات تنقل انتخابات الرئاسة التركية من البرلمان إلى الشعب***

# حزب العدالة والتنمية هو الوحيد القادر على خوض انتخابات برلمانية مبكرة والفوز بها

***صحيفة (الوطن) السعودية ٢٠٠٧/٥/٧ :***

**أنقرة: أحمد ياسين** : عجز حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في حشد الأغلبية البرلمانية اللازمة لفوز مرشحه وزير الخارجية عبدالله گول برئاسة البلاد مما دعا جول إلى إعلان انسحابه من هذا السباق، فاتحاً المجال لاختيار الرئيس الجديد عبر اقتراع شعبي سيكون الأول من نوعه منذ تأسيس الجمهورية.

وقرر گول الذي حصل في تصويت أمس على ٣٥٨ صوتاً فيما كان المطلوب لفوزه ٣٦٧ صوتاً، الانسحاب من السباق الرئاسي، وسط توقعات بأن يكون الرجل نفسه مرشحاً للحزب الحاكم في أول انتخابات رئاسية تجرى بطريقة الاقتراع الشعبي، والتي يتوقع أن تجرى بهذه الطريقة عقب الانتخابات البرلمانية المبكرة التي ستجرى في الثاني والعشرين من يوليو المقبل أو قد تجرى معها في اليوم نفسه، حسبما أشار إلى ذلك من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بقوله إننا سنضع صندوقين أمام المواطن التركي أحدهما خاص بالانتخابات التشريعية والآخر خاص بانتخاب رئيس الجمهورية.

ومن الآن ستخوض تركيا سباقاً من نوع جديد بعد أن انتهى سباق الرئاسة الذي تعثر بسبب مقاطعة أحزاب المعارضة التي كانت تسعى إلى الوصول إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب الشعب الجمهوري الذي فجر الأزمة الدستورية الخاصة بشرط حضور أغلبية ثلثي نواب البرلمان جولتي انتخابات الرئاسة الأولى والثانية، واستصدر قراراً من المحكمة الدستورية بإلغاء الجولة الأولى التي أعيدت أمس ولم ينجح جول في أن يحصل على هذه الأغلبية فيها حيث حضرها ٣٥٨ نائباً فقط بينهم ٣٥١ من حزب العدالة والتنمية.

وستتركز المرحلة المقبلة على الانتخابات البرلمانية التي يسعى حزب العدالة والتنمية إلى الحصول على أغلبية مريحة تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً كما هو الوضع حالياً وإلى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية.

ويتوقع المراقبون أن يواجه العدالة والتنمية بعض الصعوبات في ظل اعتراض حزب الشعب الجمهوري على الموعد الذي حدده البرلمان للانتخابات واعتراضه كذلك على إجراء انتخابات الرئاسة شعبياً وليس من خلال البرلمان ويخشى الشعب الجمهوري من الإخفاق في الانتخابات البرلمانية لأنها ستتزامن مع موسم الإجازات الصيفية.

ويعد حزب العدالة والتنمية هو الوحيد القادر حالياً على خوض انتخابات برلمانية مبكرة والفوز بها من بين الأحزاب التي أعلنت عن خوض الانتخابات وعددها ٢١ حزباً، ذلك أنه كان يستعد لهذه الانتخابات لأنه كان يتوقع اللجوء إليها.

وفي الوقت نفسه يرى البعض أن العدالة والتنمية قد لا يتمكن من تحقيق المكاسب الضخمة التي تحققت له في انتخابات عام ٢٠٠٢ بسبب الأزمة التي صاحبت الانتخابات الرئاسية والتظاهرات الضخمة التي نظمها العلمانيون ضد حكومة أردوغان والتي يحتمل أن تترك أثراً ولو بسيطاً على الناخب التركي.

إضافة إلى ذلك ينظر الكثير من المحللين إلى تحالف يمين الوسط بين حزبي الوطن الأم والطريق القويم اللذين أعلنا اندماجهما في حزب واحد هو "الحزب الديموقراطي" قد يكون له تأثير إضافة إلى سعي اليسار إلى توحيد صفوفه واتجاه الشعب الجمهوري إلى التحالف مع اليسار الديموقراطي.

لكن في الوقت نفسه فإن هذه التوقعات النظرية تبقى محدودة التأثير قياساً بقدرة حكومة أردوغان على الصمود في وجه التقلبات العالمية والأزمة السياسية التي صاحبت انتخابات الرئاسة وتهديدات الجيش بالتدخل لحماية العلمانية، وعدم تأثير كل ذلك على الاقتصاد التركي، وهو ما تنظر إليه غالبية الشعب التركي على أنه إنجاز كبير لحكومة أردوغان إضافة إلى انضباطها الإداري وعدم ظهور مؤشرات على تورطها في أي فساد وهو ما يدفع باتجاه التمسك بأردوغان ومجموعته في المرحلة المقبلة رغم تعالي أصوات العلمانيين والجمهوريين لأن من خرجوا في تظاهراتهم في الفترة الأخيرة لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد سكان تركيا، وعدد مؤيدي العدالة والتنمية.

***بدلوا نجوم علم الاتحاد بصلبان معقوفة***

# القوميون ينسفون حلم تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

***وكالة فرانس بريس ٢٠٠٢/٥/٧ :***

خلافا لما كان عليه الحال عامة في ازماتها السابقة لا يبدو ان تركيا تولي هذه المرة اي اهتمام لرأي الاتحاد الاوروبي ما يشير الى انها ترد بذلك على ما تعتبره رفضا غير صريح لانضمامها.

وتفيد سلسلة من استطلاعات الراي الاخيرة ان شعبية الاتحاد الاوروبي تراجعت بشكل كبير لدى الراي العام التركي حيث لا يدعم حاليا عملية الانضمام سوى ثلث الاتراك مقابل ثلاثة ارباعهم قبل عامين عندما وافق الاتحاد على فتح مفاوضات الانضمام مع انقرة. ويرى جنكيز اكتر مدير مركز الابحاث حول الاتحاد الاوروبي في جامعة بهتشيشهير في اسطنبول ان "التحذير الذي وجهه العسكريون دليل على ان الاتحاد الاوروبي لم يعد يعني شيئا بالنسبة لتركيا" في اشارة الى التدخل الاخير للجيش الذي الغى بمجرد بيان جولة انتخاب عبد الله غول الاسلامي المعتدل لرئاسة الجمهورية.

وهناك عدة عوامل اسهمت في هذا الابتعاد مثل العلاقة التي اقامها مؤخرا بعض المسؤولين الاوروبيين بين انضمام تركيا وبين اعترافها بابادة الارمن.

ويقول اكتر "لم تعد للاتحاد الاوروبي اي سيطرة على عملية الاصلاحات الباقية" معتبرا ان الحكومة الاسلامية المحافظة لم تسهم كثيرا في العملية ولا سيما باعتمادها عام ٢٠٠٥ قانون عقوبات تعتبر بعض بنوده "خانقة تماما للحرية" حسب قوله. فالمادة ٣٠١ على سبيل المثال تعاقب "اهانة الهوية القومية التركية". وقد ربط عدد من المراقبين بين هذه المادة وبين اغتيال الصحافي التركي الارميني هرانت دينك في ١٩ يناير الماضي في اسطنبول.

ولم تتردد صحيفة "ينيتشاغ" القومية المتشددة في تحويل نجوم العلم الاوروبي الى صلبان معقوفة صغيرة في الشعار الذي يعلو المقالات التي تنشرها عن الاتحاد الاوروبي. وفي الجانب الاوروبي يبدو ايضا ان انضمام تركيا يقابل بفتور شديد. وقال رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان في منتصف ابريل الماضي "اذا كان الاتحاد الاوروبي لا يريدنا فعليه ان يقول ذلك صراحة الان. فاذا كان لا يريدنا فلا حاجة للجانبين للاستمرار في اضاعة الوقت في مفاوضات" وذلك قبيل زيارة لالمانيا التي تعارض مستشارتها انغيلا ميركل عضوية كاملة لتركيا في الاتحاد. كما ابدى المرشح للرئاسة الفرنسية نيكولا ساركوزي صراحة معارضته لانضمام تركيا.. وتوقع اكتر في حال فوزه اليوم ان "يضع على الارجح المسمار الاخير في نعش العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي".

و"بصفة عامة لا يوجد على الاطلاق ما يتيح التحدث في تركيا عن اوروبا بصورة ايجابية" يضيف اكتر الذي كان من اشد المؤيدين لانضمام انقرة للاتحاد الاوروبي الى جانب مفكرين وصحافيين وسياسيين اخرين صمتت اصواتهم تماما.

وبالنسبة للجيش فرغم تاييده الرسمي المعلن للانضمام الى الاتحاد الاوروبي باسم العلمانية الغربية التي ارسى قواعدها مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك الا انه تحفظ دائما عن القول صراحة ان هذا الاطار سيمحي وجوده في الحياة السياسية التي لا يزال يمارس فيها تأثيرا حاسما.

# الخزانة التركية تصرف ٢ر٥ مليون دولار للأحزاب السياسية من أجل الانتخابات المبكرة

***وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٥/٧ :***

في الوقت الذي تستعد فيه تركيا لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة في الـ(٢٢) من يوليو المقبل يناقش البرلمان ميزانية عام ٢٠٠٧ التي سيتم دفعها للأحزاب من أجل حملاتها الانتخابية.

وتتلقى الأحزاب كافة التي تمكنت من تجاوز حاجز النسبة في انتخابات عام ٢٠٠٣ نسبة ١٠ في المئة أموالا سنوية من خزينة الدولة تبعا للنسب التي حصلت عليها وبالتالي سيتم دفع ما مقداره ٣٨٥ مليون ليرة تركية (حوالي ٢ر٥ مليون دولار) الى هذه الأحزاب يأخذ فيها حزب (العدالة والتنمية) الحصة الكبرى نظرا لكونه حصل على أعلى نسبة في الانتخابات الماضية حيث سينال ١٥٣ر٣ مليون ليرة تركية. اما حزب الشعب الجمهوري فسيحصل على ٨٦ر٧ مليون ليرة تركية وحزب الطريق القويم على ٤٢ر٧ مليون ليرة تركية وحزب الحركة القومية على ٣٧ر٤ مليون ليرة تركيا فيما سينال حزب الشباب ٣٢ر٤ مليون ليرة. وطبقا للجنة الانتخابات العليا فان ٢١ حزبا سياسيا ستشارك في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ وهي العدالة والتنمية والطريق القويم والوطن الأم والشعب الجمهوري وحزب السعادة والشباب والحركة القومية والوحدة الكبرى وتركيا المستقلة والكادحون والشعب الاجتماعي الديمقراطي والنمو الشعبي والحق

والحرية والعمال والشيوعي التركي والتضامن والحرية والتجدد والحرية والحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب النور.

# تركيا بلد التناقضات.. و'العدالة والتنمية' يخطئ في الحساب

***الأحزاب تجاهلت اللغط الدستوري منذ ١٩٨٠ والبلاد تدفع الثمن***

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٢/٥/٧ :***

***تحليل اخباري كتبه حسني محلي:***بعد ان وافق الشعب التركي بأغلبية ٩٢٪ على الدستور الذي صاغه جنرالات الجيش بعد انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ كان غالبية الزعماء السياسيين آنذاك ضد هذا الدستور باعتباره غير ديموقراطي. ولم يفكر هؤلاء الذين استلموا السلطة في السنوات اللاحقة ومنهم سليمان دميريل وبولند اجاويد ونجم الدين اربكان بإلغاء هذا الدستور وصياغة بديل ديموقراطي. واكتفى هؤلاء الزعماء وحكوماتهم المختلفة بإجراء بعض التعديلات البسيطة وقد تتالت ١١ مرة منذ ١٩٨٧ حيث تم تعديل وتغيير ٧١ من مواده الخمس والسبعين.

وكان كل تعديل في ظروف طارئة وعاجلة او بناء على طلب الاتحاد الاوروبي، دون ان يخطر على بال الحكومات، ان تعمد الى التفكير بهدوء ومناقشة الموضوع مع جميع الاطراف السياسية والشعبية وتتفق معها على دستور ديموقراطي حقا.

وهذا هو ايضا حال قانون الاحزاب السياسية وقانون الانتخابات اذ يشكو منه الجميع ولكن دون ان تفكر الاحزاب التي تصل الى السلطة في تغييرها، لان هذه القوانين غير الديموقراطية هي التي اوصلتها الى الحكم. فعلى سبيل المثال الاسلاميون شكوا دائما من قانون الانتخابات الذي يمنع على الاحزاب التي لا تحصل على ١٠٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى تركيا، دخول البرلمان، لكنهم لم يفكروا ابدا بتغيير هذا القانون الذي ساعدهم للسيطرة على ثلثي مقاعد البرلمان بثلث اصوات الناخبين في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ لأن العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري تقاسما مقاعد الاحزاب الصغيرة لأنها لم تتجاوز ١٠٪ على مستوى البلاد.

## معضلة النصاب الدستوري

ولم تفكر الاحزاب والحكومات بالاستفادة من تجارب الماضي، وسمحت دائما للتاريخ، بأن يكرر نفسه، وهذه المرة فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد. فقد اقترحت الحكومة بعد الصدمة التي تعرضت لها من قبل المحكمة الدستورية، اجراء تعديل جديد في الدستور يقضي بانتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة. علما بأن غالبية الاحزاب ومنها العدالة والتنمية كانت تتحدث عن مثل هذه الفكرة منذ اكثر من عامين ولكن دون ان تتخذ اي خطوة عملية في هذا الاتجاه خلال الفترة الماضية. كما لم تتخذ اي خطوة لتغيير قانون الاحزاب السياسية، الذي يعترف لزعماء الاحزاب بصلاحيات مطلقة لا فرق بينها وبين اي رئيس دكتاتوري.

كما تصدر الحكومة الحالية (ومن قبلها الحكومات السابقة) لضغوط الاتحاد الاوروبي الداعي لخفض نسبة النصاب الدستوري في الانتخابات من ١٠٪ الى ٥ او ٧٪ على الاكثر، في حين لم يخطر على بال الحكومة صياغة

المادة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية بشكل واضح حتى تواجه ما واجهته في الاسبوعين الماضيين حيث تصدت المحكمة الدستورية لها ومنعتها من السيطرة على القصر الجمهوري.

## خطة العدالة والتنمية

هذه التطورات المعقدة لم تمنع حزب العدالة والتنمية الحاكم من الاستمرار في تكتيكاته التقليدية لفرض رأيه على الواقع السياسي من خلال التعديل الجديد الذي اقترحه على البرلمان في مثل هذه الظروف، ساعيا لفرض مرشحة عبدالله جول على الشعب بعد ان فشل في تحقيق ذلك عبر البرلمان، ويسعى الحزب لتمرير تعديل دستوري يقضي باجراء انتخابات رئاسة الجمهورية مع الانتخابات البرلمانية المبكرة في ٢٢ يوليو، فيما بدأ النقاش منذ الآن في صعوبة تحقيق مثل هذا الهدف لاسباب عديدة، اهمها ان الرئيس الحالي احمد نجدت سيزار سيتصدى لهذا التكتيك غير الديموقراطي، كما يتوقع الجميع للمحكمة الدستورية العليا ان تطعن في شرعية هذا القرار لان البرلمان الذي فشل في انتخاب رئيس الجمهورية، لا يحق له اتخاذ اي اجراء جديد في موضوع الرئاسة.

وتستغرب فيه الاوساط السياسية والحقوقية موقف العدالة والتنمية، حيث لم يتح الفرصة لاحد مناقشة هذا التعديل الدستوري البالغ الاهمية لانه سيجعل النظام السياسي شبه رئاسي، لان رئيس الجمهورية يملك صلاحيات مهمة وسوف يتنافس عليها مع الحكومة اذ سيكون هو ايضا منتخبا من قبل الشعب. وتتوقع الاوساط المذكورة في ضوء هذا الاحتمال ان يوضع النظام السياسي امام تحديات معقدة ستخلق للبلاد مشاكل جديدة في ظل هذا الدستور المتناقض والقوانين غير الواضحة، التي لم يخطر على بال احد صياغتها من جديد ووضع حد نهائي لمجمل النقاشات الخاصة بها.

## انتخابات في عز الموسم السياحي!

وهذا هو حال موعد الانتخابات المبكرة التي تقرر اجراؤها في ٢٢ يوليو، وهو الموسم السياحي الذي يغادر فيه ملايين المواطنين الاتراك الى بيوتهم الصيفية في الجبال والسواحل، كما يتوجه مئات الآلاف منهم للعمل في الحقول والمزارع في العديد من المدن البعيدة عن اماكن الاقتراع، وهو ما سيثير نقاشا جديدا بعد الانتخابات، لان نسبة المشاركة ستكون متدنية جدا مما سيعني ان الحزب الذي سيحصل على ٢٠ في المائة من مجموع الاصوات على مستوى تركيا سوف يحكم البلاد.

ويذكر ان العدالة والتنمية الذي حصل على ١٠ ملايين صوت، هو ربع عدد الناخبين المسجلين وتوجه ٢٩ مليونا منهم الى صناديق الاقتراع، في نوفمبر ٢٠٠٢ قد سيطر على ثلثي مقاعد البرلمان وحكم البلاد كما يشاء الى ان تصدت المحكمة الدستورية له مؤخرا.

ودون ان تكون هذه التجربة كافية بالنسبة للعدالة والتنمية حتى يفكر بتعقل وهدوء يساعده ليس فقط لضمان مستقبله، بل ايضا لخلق ارضية دستورية وقانونية وديموقراطية لمستقبل تركيا الذي يبدو ان احدا لا يبالي به، او على الاقل فهو يضعه في الخيار الثاني بعد مصالح الحزب وقياداته، والا لما وصلت تركيا الى هذا المأزق الفريد من نوعه منذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، حيث لم تكن رؤية هذه الجمهورية واضحة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، مما دفع الجميع في الخارج وباعتراف البعض في الداخل الى الحديث عن انفصام الشخصية التركية.

# الديموقراطية في أزمة ،هل يفوز التيار الإسلامي بحكم تركيا؟

***افتتاحية صحيفة (واشنطن) بوست ٢٠٠٢/٥/٧ :***

من الواضح ان محاولة تركيا تعزيز الديموقراطية الليبرالية في بلد اغلب سكانه من المسلمين وصلت الى منعطف فاصل حاسم.ففي الوقت الذي كان يتعين فيه على البرلمان انتخاب رئيس جديد هذا الشهر، يحتفظ حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتسم بميول اسلامية ويقوده رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان، بأغلبية مقاعد هذا البرلمان.

والحقيقة ان اردوغان ترأس اكثر الحكومات نجاحا في تاريخ تركيا. لذا ليس من الغريب ان تبين عمليات استطلاع الآراء ان حزبه »العدالة والتنمية« لا يزال يحظى بأعلى نسبة من التأييد الشعبي في البلاد.

كما ان مرشحه لمنصب الرئاسة عبدالله غول، الذي يتولى توجيه دفة السياسة الخارجية التركية، برهن عن كفاءة واضحة في عمله كوزير للخارجية، وهو يتمتع ايضا باحترام كبير في العواصم الاوروبية.

لذا، يمكن القول ان انتخاب غول للرئاسة كان سيكون محصلة حاصل لو ان التجربة الديموقراطية في تركيا ناضجة تماما. لكن لما كان الامر ليس على هذا النحو، وجدت تركيا نفسها هذا الاسبوع وسط ازمة سياسية مع نظر المحكمة العليا في طلب المعارضة وقف التصويت لأسباب اجرائية، ومع اصدار الجيش تحذيرا ينذر بإمكان تدخله.

سبب هذا كله على ما يبدو تاريخ كل من اردوغان وغول. اذ لكليهما جذور سياسية في الاحزاب الاسلامية المعتدلة، وهما يتمتعان بتأييد الكثيرين من الاتراك الذين يحبذون تخفيف قبضة العلمانية الصارمة على بلدهم المستمرة منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى والى الآن.

ويبدو ان الخوف من مثل هذا التحول، الذي يمكن ان يتحقق من خلال سيطرة حزب العدالة والتنمية على منصبي رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة، هو الذي دفع المؤسسة العسكرية التركية لاصدار تحذيرها، وهو الذي حرك مئات الآلاف من المتظاهرين في شوارع اسطنبول قبل بضعة ايام.

بيد ان سجل السنوات القليلة الماضية يشير بقوة الى ان الحكومات الغربية لن تؤيد اية محاولة تستهدف منع الانتخاب، كما لا تدعم أي انقلاب عسكري يمكن ان يطيح بالحكومة. فقد بذل اردوغان جهودا كبيرة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وتمكن من تنفيذ العديد من الاصلاحات التي عجزت عنها الحكومات التركية السابقة. كما تتحرك تركيا اليوم بسرعة نحو التحديث. بل وتمكن غول، على الرغم من المشاعر العدائية العنيفة المناهضة لامريكا بسبب الحرب في العراق، تمكن من البقاء صديقا للولايات المتحدة.

وكان قد تعهد اكثر من مرة مع اردوغان باحترام الدستور العلماني لتهدئة المعارضة. واختار اردوغان عدم السعي وراء منصب الرئاسة كما فعل رؤساء الحكومات التركية السابقين على الرغم من انه اكثر رجال السياسة شعبية في البلاد.

لكن يبدو ان الخوف من غول هو من القوة بحيث وصل الى قضايا رمزية مثل التساؤل حول ما اذا كانت زوجته سترتدي حجابا للرأس في الاماكن العامة أم لا اذا ما اصبح زوجها رئيسا للجمهورية.

والآن بعد ان تم الاتفاق على اجراء انتخابات عامة جدية للخروج من الازمة، سيجد حزب العدالة والتنمية نفسه اما امام ولاية جديدة في الحكم أو يضطر للدخول في تسوية وسط مع المعارضة.

ويقول المحللون السياسيون ان الانتخابات العامة لن تؤدي على الارجح لتغيير كبير. اذ لن يكون بمقدور الاحزاب العلمانية واحزاب يمين الوسط ببساطة العمل معا أو تأمين زعامات جذابة جماهيريا لمواجهة نظرائها في الحزب الحاكم الآن.

من ناحية اخرى، لإدراكها موقفها الضعيف امام الاتراك، تحاول ادارة الرئيس بوش تجنب الانجرار الى الصراع السياسي التركي الداخلي، كما حثت الجيش التركي بهدوء للبقاء في ثكناته.

بيد ان دعم الولايات المتحدة للديموقراطية من خلال عقد انتخابات نزيهة، غير خاضعة لأي ضغط عسكري، ينبغي ان يكون واضحا. ولا شك ان من مصلحة تركيا ان يكون لأولئك الملايين، الذين يؤيدون حزب العدالة والتنمية، دور في النظام السياسي الذي هيمنت عليه لسنوات طويلة نخبة ملوثة بالفساد وعدم الكفاءة.

على أي حال، اذا كان الخوف من الجمع بين الاسلام والديموقراطية في منطقة لم يتوافقا فيها تماما بعد هو خوف مشروع، الا ان من الضروري الانتباه الى ان التهديد الرئيسي الذي تواجهه الديموقراطية في تركيا هذه المرة لا يأتي من حزب العدالة والتنمية ذي الصبغة الاسلامية بل من خصومه الديموقراطيين.

## أوين ماثيوز :
# ثمن الإذعان

***مجلة (نيوزويك) ٢٠٠٧/٥/٧ :***

يعد رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان أكثر ساسة تركيا موهبة وشعبية على الإطلاق. لكن لا يبدو أنه موهوب أو محبوب بما يكفي لاختراق السقف العلماني الذي يحول دون وصوله إلى منصب الرئيس. فقد خضع أردوغان يوم الثلاثاء للضغوط السياسية وطرح اسم عبد الله غول، وزير الخارجية الحالي، كمرشح عن حزب العدالة والتنمية ليبدأ البرلمان بالتصويت على ترشيحه يوم الجمعة لمنصب الرئيس ﴿صوّت البرلمان يوم الجمعة الماضية ولم يحصل غول على ما يكفي من أصوات في الجولة الأولى﴾.

ومن الناحية النظرية، كان المنصب سيؤول لأردوغان. فالرئيس يُختار من قبل البرلمان الذي يتمتع فيه أردوغان بأغلبية قوية. لكن من الناحية السياسية يظل الجيش قويا، وكل مظاهر التذمر على مدى العام كانت بمنزلة إنذار لأردوغان كي لا يأخذ هذا المنصب. السبب؟ هو أن أردوغان يعتبر في نظر الكثيرين من هذه الأمة العلمانية إسلاميا بشكل خطير. وليس هذا لأنه فعل الكثير مما يمكن أن يعطي هذا الانطباع خلال توليه منصبه الحالي. فقد شق طريقه وسط سلسلة من الأحزاب الإسلامية المعتدلة، وفي عام ١٩٩٩ أمضى في الحبس أربعة أشهر بتهمة "العصيان" بعد أن استشهد بقصيدة تركية شهيرة تقول في جزء منها أن "المساجد هاماتنا، والمآذن حرابنا". وعلى الرغم من حرص أردوغان الشديد منذ اعتلائه السلطة بعد فوز ساحق في انتخابات ٢٠٠٢ على تجنب طرح أي تشريع يبدو دينيا بشكل صريح، فإنه ما زال موضع انعدام ثقة العلمانيين إلى حد كبير. فهم يريدون الرئاسة، التي يحتلها الآن قاض سابق متشدد علمانيا، وذلك لمراقبة سلطات أردوغان، وحرمانه من أن تكون الرئاسة تتويجا لمشواره السياسي. وليست قيادات الجيش هي وحدها المتشككة » ففي وقت سابق من هذا الشهر، خرج مليون متظاهر في أنقرة للاحتجاج على تقدمه لتولي أعلى منصب في البلاد.

ويدخل عبد الله غول، الذراع اليمنى لأردوغان ووزير خارجية تركيا الهادئ والمتمكن، المشهد. وعلى الرغم من أن غول مسلم ملتزم، فإنه يُعتبر أكثر اعتدالا من أردوغان. وأسباب هذا الرأي تاريخية، وتعود إلى الحركات الإسلامية السياسية في التسعينيات من القرن الماضي، حينما تزعم غول تمردا هادئا ضد معلم أردوغان السابق، نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء الورع الذي أطاح به الجيش عام ١٩٩٧. ومع هذا لم يحدث بينهما خلال حقبة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ سوى القليل من الخلافات. والأهم، أن غول لم يسبق له أن سجن بتهمة العصيان. (فقبل أن يتقدم حزب العدالة والتنمية بقوانين جديدة عام ٢٠٠٣ ليسمح لأردوغان بأن يكون رئيسا للوزراء، كان اتهامه بالعصيان كافيا لمنعه مدى الحياة من الترشح لمنصب سياسي).

لكن حتى غول يعرف أنه بحاجة للتذلل لكي يكسر العائق. وقد أبلغ البرلمان يوم الثلاثاء بأن "تركيا تحتاج إلى رئيس علماني" ووعد بأن يُعلي المثل التي أرساها مؤسس تركيا العلماني المتشدد كمال أتاتورك. كما يتوقع أن

يكون غول حصيفا بشأن زوجته، خير النساء، التي ترتدي الحجاب. ويحظر قانون يعود إلى عهد أتاتورك (مازال ساريا) ارتداء الحجاب في البرلمان، والجامعات والمدارس وجميع أماكن العمل التابعة للدولة بالإضافة إلى المناسبات الرسمية. وقد أرسل أردوغان ابنتيه إلى جامعات أمريكية لكي يتفادى هذا الحظر. ومن المؤكد تقريبا أن غول لن ينتقل إلى قصر جانكايا، وهو المقر الرسمي للرئيس، كما أنه سيُبقي زوجته بعيدا عن المناسبات الرسمية.

دعك من كون حزب العدالة حزبا إسلاميا مثيرا للقلق. فقد ظهر هذا الأسبوع أنهم راغبون بالفعل في الانحناء للمؤسسة الحاكمة حينما يحتاجون لذلك. كما أنهم يجارون موجة القومية المتنامية في تركيا.

وأدى تراجع مستوى الدعم لطلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من ٧٠ بالمائة عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ بالمائة فقط أخيرا، إلى أن أصبح حزب العدالة والتنمية المؤيد للانضمام للاتحاد الأوروبي في وضع الدفاع. والتحدي الذي يواجهونه الآن هو أن يمنعوا الجيش والقوميين المتشددين والمؤسسة العلمانية من أن يملؤوا الفراغ.

وقد كان رد أردوغان وغول هو محاولة أن يصبحا قوميين أكثر من القوميين أنفسهم، حيث هددا الأكراد المثيرين للقلاقل في الجنوب الشرقي من البلاد برد رهيب بعد سلسلة من الهجمات التي استهدفت قوات الأمن التركية في وقت مبكر من هذا العام. ومما يثير قلقا أكبر، هو أنهما أيدا نداءات الجيش للإغارة على شمال العراق هذا الربيع.

وشكا غول الشهر الماضي من أن الانفصاليين الأكراد التابعين لحزب العمال الكردستاني استخدموا "متفجرات يتم التحكم فيها عن بعد وأسلحة حصلوا عليها في العراق، من بينها أسلحة من الجيش العراقي" ضد القوات التركية. وهدد غول قائلا: "لا نستطيع أن نصبر على هذا... إذا لم تتمكن الحكومة العراقية من وقف هذا، فسيتعين علينا أن نتحرك".

وهناك أيضا إشارات بأن الاستعدادات تجري بالفعل على الأرض. وحسب تقارير صحافية، فإن عمليات إزالة الألغام تمضي حاليا عبر الحدود، بينما تشير التقارير إلى أن القوات الخاصة التركية توغلت لمسافة ٢٥ ميلا داخل منطقة شمال العراق لتستعد للتقدم وقطع طرق الهروب على عناصر حزب العمال. وقد تم حشد نحو ٢٠٠٠٠٠ جندي من القوات التركية بالقرب من الحدود الشهر الماضي.

وتواصل تركيا تزويد فرق الجيش القريبة من الحدود العراقية بالمؤن والإمدادات كما ألغت جميع الإجازات للتشكيلات للشهور الثلاثة القادمة.وترفع تركيا نغمات التهديد على الحدود مع العراق منذ سنوات، لكن وفي الشهر الماضي، وللمرة الأولى، طالب رئيس أركان الجيش التركي الجنرال يشار بويوكانيت علنا حكومة حزب العدالة والتنمية بمنحه الضوء الأخضر للتحرك. وسيكون منح هذا الضوء الأخضر من عدمه اختبارا حساسا لغول وأردوغان. وقد صعد متمردو حزب العمال الكردستاني حملة هجماتهم في الربيع في تركيا، ليقتلوا نحو ١٢ جنديا ورجل أمن خلال الأسابيع الأخيرة. وعدم فعل شيء يمكن أن يصم حزب العدالة والتنمية بأنه متساهل مع الإرهاب ويقوض فرصه في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في نوفمبر القادم.

ويمكن للجيش في الوقت نفسه أن يقدم نفسه كضامن حقيقي لأمن تركيا القومي من خلال الدعوة إلى التحرك.

لكنهما إذا وافقا على هذا، فإن أنقرة تخاطر باحتمال مواجهة شاملة مع واشنطن والأكراد في شمال العراق وكذا اضطرابات بين مواطنيها الأكراد الذين يقدر عددهم بنحو ١٤ مليون نسمة.

وسيواجه رئيس تركيا الجديد تحديا هائلا في سياسته الخارجية.

وربما يكسبه النزول عند رغبة الجيش نقاطا سياسية في الداخل، لكن سيأتي هذا على حساب إثارة صراع خطير غير مضمون على أكثر حدود تركيا اشتعالا.

**كلير بيرلينسكي :**

# تركيا والإسلام السياسي ، أبعاد جديدة للسجال

***"العدالة والتنمية" ، وليس المؤسسة العلمانية ، هو الذي يدفع باتجاه انضمام تركيا إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي***

***عن صحيفتي (واشنطن بوست) و(لوس انجلس تايمز) ٢٠٠٧/٥/٢ :***

أعرب "بولانت" و"دوجو"، وهما شابان تركيان يعيشان حياة على النمط الغربي، عن تأييدهما للتهديد الذي صدر عن الجيش مؤخراً بالتدخل لحل أزمة الانتخابات الرئاسية في تركيا. وفي هذا الإطار، يقول "دوجو": "على أحد أن يهددهم" فقد تمادى هؤلاء الأشخاص كثيراً". أما المقصود بـ"هؤلاء الأشخاص"، فهو حزب "العدالة والتنمية"، الذي يحكم تركيا منذ أربع سنوات بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوجان، والذي يُمثل (حسب موقف مخاطَبك) الوجهَ الواعد لإسلام حديث وجديد، أو الوجه الحديث للأمل الجديد لإسلام راديكالي.

أما ما يقصده "دوجو" بقوله إنهم "تمادوا كثيراً"، فهو اختيار أحد أعضاء الحزب –وزير الخارجية عبدالله جول– ليكون الرئيس المقبل لتركيا، وهو رأيٌ (التمادي) شاطرته "المحكمةُ الدستورية" العلمانية في تركيا الثلاثاء الماضي حين اعتبرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لاغية وباطلة على اعتبار أن النصاب القانوني لم يكتمل خلال عملية التصويت على "جول". أما الحقيقة، فهي أن المعارضة قاطعت عملية التصويت، إدراكاً منها لحقيقة أنها لا تتوفر على عدد كافٍ من الأصوات.

يقول "دوجو": "لا أريد أن يدخل القصرَ الرئاسي شخصٌ يرتدي الحجاب"، في إشارة إلى زوجة "جول"، مضيفاً "لا ضير في ذلك إذا كان حجاباً أناضولياً. أما إذا كان الأمر يتعلق بحجاب عربي، فلا أرغب في أن يدخل حاملُه القصرَ". ويقصد "دوجو" بذلك القول أن التركيات الأناضوليات يرتدين الحجاب لأن ذلك ما يرتدينه دائماً –أما الحجاب العربي، فهو حجاب يحمل دلالة سياسية، ويرى أن "العدالة والتنمية" لن يهدأ له بال حتى يرى كل امرأة في تركيا محجبة (ولنلاحظ الشعور القومي القوي: "نحن الأتراك لسنا العرب المتخلفين والبدائيين").

يُذكر هنا أن مصطفى كمال أتاتورك، الذي أسس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، فرض علمانية صارمة على المجتمع التركي" حيث منع الدين في الحياة العامة.

وكانت حشودٌ من المحتجين خرجت إلى الشوارع خلال الأسابيع الأخيرة للتعبير عن تأييدها للنظام العلماني الذي أرسى دعائمَه أتاتورك، وهو ما قد يميل معه الغربيون الذين شاهدوا صور هذه المظاهرات إلى الشعور بالارتياح والتعبير عن تأييدهم، معتبرين هذا الأمر تعبيراً جماعياً عن التعاطف مع قيم التنوير الليبرالية والتمسك بها. إلا أنهم مخطئون.

يقول خصوم "العدالة والتنمية" إنهم لا يرغبون في رؤية تركيا تتحول إلى إيران أخرى. والحال أنه من الواضح أنه ليست لحزب "العدالة والتنمية" أي نيةٍ في القيام بذلك.

أما تفسير الاحتجاجات، فيكمن في التخوف من أن يشكل هذا الحزب تهديداً على سلطة الطبقة العلمانية الحاكمة ومزاياها البيروقراطية ومصالحها الاقتصادية، والتي يشكل عددٌ مقلق منها قوميين متشددين سلطويين.

لا أقصد بهذا الكلام التقليل من شأن تخوفات العلمانيين من حزب "العدالة والتنمية"، الذي لا يجادل أحد بشأن امتداد جذوره في الإسلام الراديكالي. فأستاذ "أردوجان" السياسي هو رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان، الذي وصل إلى السلطة متعهداً بـ"إنقاذ تركيا من مُشركي أوروبا"، وانتزاع السلطة من "الإمبرياليين والصهاينة"، وإعلان الجهاد لاستعادة القدس. غير أن "العدالة والتنمية" يقول إنه نضج وتخلص من هذه الشعارات" كما أن أعضاءه يؤكدون على التزام الحزب الكامل اليوم بالديمقراطية والعلمانية" ويُقسمون بأنهم لا يسعون إلى فرض حكم أصولي مستبد على تركيا.

الحقيقة أنني ما كنت لأصدقهم من قبل" ولكنني عشت هنا لفترة عامين" فلم أشاهد عمليات جلد أمام الملأ، ولا بتراً للأطراف في الساحات العمومية، ولا إعلان جهاد على الصهاينة والأميركيين الإمبرياليين. وإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت إسطنبول مدينة أكثر ازدهاراً ورخاء. ففي العام الماضي، مثلاً، افتُتحت ثلاثة مقاهي "ستارباكس" في الشارع الرئيسي لإسطنبول، وهو ما يعكس عدد الأتراك الذين يستطيعون اليوم إنفاق ٥ دولارات على فنجان قهوة. وإلى ذلك، تحمل اللوحات الإعلانية العملاقة في الشوارع التركية صوراً لنساء نصف عاريات" وتنتشر حركة البناء في كل مكان" حيث أُصلحت الطرق، وأعيد تأهيل الأحياء الفقيرة.

علاوة على ذلك، فقد جلب "العدالة والتنمية" لتركيا استثمارات خارجية قياسية" حيث تدفقت على البلاد العام الماضي نحو ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات، وهو ما يمثل ضعف حجم العام الماضي. كما حقق الاقتصاد نمواً بنحو الثلث أثناء وجود "العدالة والتنمية" في السلطة. إضافة إلى ذلك، فقد تحكم الحزب في التضخم، وأعاد التوازن إلى العملة الوطنية، وشهد عهدُه ارتفاعَ الدخل الفردي من ٢٥٩٨ دولاراً إلى ٥٤٧٧ دولاراً اليوم. كما تم تقليص القطاع العمومي التي تديره البيروقراطية العلمانية، وهو ما كانت "مارجريت تاتشر" تعترض عليه.

والحقيقة أن حزب "العدالة والتنمية" انتُخب لأسباب تعود في جزء كبير منها إلى أن الحكومات العلمانية السابقة أساءت إدارة الاقتصاد لفترة طويلة –يُذكر هنا مثلاً أن مدخرات تركية كبيرة ضاعت قبل الانتخابات الأخيرة، وأثارت انهياراً اقتصادياً كاملاً في إطار فضيحة بنكية كبيرة.

وقد يتوقع المراقب العادي أن يكون المحتجون الأتراك، بحكم عدائهم للتطرف الإسلامي، أصدقاء للولايات المتحدة. والحال أن الحقيقة هي خلاف ذلك" ذلك أن ***العلمانيين في تركيا أكثر معاداة للغرب من "العدالة والتنمية"*** فقد صوت العديد من المشرِّعين العلمانيين في ٢٠٠٣ ضد منح القوات الأميركية حق التحليق فوق الأجواء التركية حين

كانت في طريقها لغزو العراق. ثم إن "العدالة والتنمية"، وليس المؤسسة العلمانية، هو الذي يدفع باتجاه انضمام تركيا إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي.

***كاتبة أميركية ومؤلفة كتاب "تهديد في أوروبا: أزمة القارة الأوروبية لماذا هي أميركية أيضاً؟"***

# انتخاب ساركوزي يثير قلق تركيا

## *أردوغان: على ساركوزي تغيير سياسته تجاه تركيا*

***وكالة فرانس برس ٢٠٠٧/٥/٨ :***

هنأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ساركوزي، لكنه عبر عن امله في ان يغير الرئيس المنتخب خطابه حيال تركيا.وقال للصحافيين في انقرة قبيل المشاركة في اجتماع لكوادر حزب العدالة والتنمية 'علينا احترام قرار الشعب الفرنسي... ليكن هذا الخيار من اجل الافضل'.

وتابع 'فيما يتعلق بعملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبي او بالعلاقات الفرنسية التركية، نأمل (بعد هذه الانتخابات) عدم سماع التصريحات ذاتها التي ادلى بها ساركوزي خلال الحملة الانتخابية'.

هذا واثار انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا لفرنسا قلق تركيا لكن العديد من المراقبين اشاروا الاثنين الى ان هذا السياسي البراغماتي قد يعدل في سياسته المعارضة لانضمام انقرة الى الاتحاد الاوروبي لدى تسلم مهامه.

وردا على سؤال حول تبعات انتخاب ساركوزي على انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي قال اردوغان "لا اعرف سنرى ذلك لاحقا على مستوى الافعال".

وفي حديث لوكالة فرانس برس قال الباحث في العلوم السياسية دوغو ارغيل "لننتظر ونرى كيف سيتعامل مع هذه المسالة. انغيلا ميركل كانت تتكلم مثله لكن ما ان اصبحت المستشارة الالمانية حتى قالت انها ستتبع" القواعد التي حددها الاتحاد الاوروبي بشان انضمام تركيا.

ويرى المحلل في شخصية ساركوزي "انتهازية معينة وهو يعرف كيف يرد على قلق وهواجس الناخبين الفرنسيين" لكن "السياسيين يتصرفون كرجال دولة وليس بصفتهم الشخصية حين يتم انتخابهم".

كذلك اعتبرت صحيفة "ملييت" انه "من غير المستحيل ان يغير ساركوزي موقفه بعد انتخابه لا سيما انه معروف بتفضيله البراغماتية على الايديولوجية".

وقد نصح رئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو الرئيس الفرنسي المقبل الى عدم التسرع بشان هذا الملف. وذكر بان الاتحاد الاوروبي "يتفاوض مع تركيا على اسس اتفقت عليها الدول الاعضاء بالاجماع".

واضاف اذا ارادت دولة "اعادة النظر في هذه الاسس" فعليها "تحمل مسؤولية هذه المبادرة".

لكن بعض المحللين يعبرون عن وجهة نظر متشائمة للغاية مثل سنغيز اكتار مدير مركز ابحاث حول الاتحاد الاوروبي في جامعة بهجيسيشير في اسطنبول.

وقال لوكالة فرانس برس ان "المفاوضات (للانضمام الى الاتحاد الاوروبي) تبدو وكانها تتواصل لكن العملية برمتها قد تتوقف رسميا في العام ٢٠٠٩ مع الحملة للانتخابات الاوروبية" مشيرا الى ان ساركوزي "سيطلق رصاصة الرحمة على العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي".

واضاف ان "سياسة الشروط التي نجحت مع دول اوروبا الوسطى لا تنجح مع تركيا".

***اما المحلل السياسي سميح ايديز فرأى ان ساركوزي*** "هو تجسيد لمشاعر الخوف لدى الفرنسيين" بشأن قضايا مثل اندماج المسلمين والمهاجرين وانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

واضاف "ان تنامي نفوذ دولة مسلمة وامكانية ان يكون لها الحق نفسه في التعبير عن رايها مثل فرنسا داخل الاتحاد الاوروبي امر يصعب قبوله من قبل انصار الفاشية الذين يختبئون وراء وراء مظهر النعاج" اي مثل "ساركوزي وكل الذين يفكرون مثله".

وهذا الرأي يعبر عن فكرة سائدة في تركيا مفادها ان الاتحاد الاوروبي هو مجموعة مسيحية ترفض تركيا المسلمة لاسباب دينية.

# أنقرة وبروكسل تأملان فتح باب التفاوض قبل نهاية الرئاسة الألمانية

***وكالة آكي الايطالية للانباء ٢٠٠٢/٥/٨ :***

أكدت المفوضية الأوروبية أنها تعمل من أجل فتح باب التفاوض مع تركيا بخصوص ثلاثة فصول جديدة تتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية والإحصاءات والمراقبة المالية قبل نهاية الرئاسة الألمانية، أي قبل نهاية حزيران/يونيو القادم.وقالت كريستينا ناجي، الناطقة باسم المفوض الأوروبي المكلف شؤون التوسيع أولي راين، "نسعى لتحقيق هذا الهدف، وقد أدرج هذا الموضوع خلال لقاء المفوض راين الثلاثاء مع كبير المفاوضين الأتراك علي باباجان، المتواجد في بروكسل حالياً".

وحول العملية القانونية المفضية إلى فتح باب التفاوض بشأن الفصول المذكورة، أوضحت المتحدثة أن "ذلك يتم بناء على تقارير وتوصيات تقدمها المفوضية للمجلس الأوروبي، الذي يجب أن يتخذ بدوره قراراً بالإجماع، بعد الحصول على وجهة نظر الطرف التركي. أما مباحثات راين باباجان "فقد ركزت على مدى التقدم الذي حققت تركيا في المجالات الاقتصادية والمالية، وهو أمر يسمح لنا بالنظر بمسألة بدء التفاوض بشأنه" حسب قول ناجي.

وتجنبت الناطقة التعبير عن "أية مخاوف أوروبية" من الاصطدام بفيتو فرنسي حول تركيا خاصة بعد تصريحات الرئيس الفرنسي المنتخب نيكولا ساركوزي، قائلة "ما يمكن أن نشدد عليه هو أقوال رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو عقب صدور نتائج الانتخابات الفرنسية، من أن قرار انضمام دولة ما للإتحاد الأوروبي يتم بناء على إجماع الأعضاء وبناء على نتائج مفاوضات الانضمام".وأضافت أن المباحثات بين راين وباباجان قد تناولت أيضاً الوضع الحالي في تركيا، "حيث شددنا على ضرورة احترام العملية الديمقراطية وسيادة القانون في خلال مسيرة الانتخابات الرئاسية التركية" التي من المتوقع أن تجري نهاية حزيران/يونيو القادم.

# البرلمان التركي يوافق على انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر

***وكالات ومصادر متعددة ٢٠٠٢/٥/٨ :***

أقر النواب الأتراك مساء الاثنين في قراءة أولى تعديلاً دستورياً يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر وهو الذي ينتخب حتى الآن من قبل البرلمان كما أعلنت وكالة أنباء الأناضول.

وتمت الموافقة على هذا التعديل بأغلبية ٣٥٦من نواب حزب (العدالة والتنمية) الحاكم، المنبثق من التيار الإسلامي، وحزب الوطن الأم من يمين الوسط مقابل ٦٩نائباً معارضاً وتسع بطاقات بيضاء أو لاغية.

ويندرج هذا التعديل في إطار حزمة إصلاحات دستورية قدمها حزب (العدالة والتنمية) لحل الأزمة الناجمة عن عجز البرلمان عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ويتضمن المشروع أيضاً الانتقال من ولاية واحدة من سبع سنوات إلى ولاية من خمس سنوات قابلة للتجديد بالنسبة للرئيس وانتخابات تشريعية كل أربع سنوات بدلاً من خمس.

وبعد إقرارها في قراءة أولى يتعين على النواب اعادة بحث التعديلات الدستورية مرة ثانية.

وبعد التصويت عليها في قراءة ثانية تعرض على رئيس الجمهورية أحمد نجدت سزار للمصادقة عليها لكنه يستطيع أن يحيل النص من جديد إلى البرلمان.

## استقالة ثلاثة وزراء من مناصبهم

هذا و قدم ثلاثة وزراء في الحكومة التركية استقالتهم من مناصبهم يوم الثلاثاء بحكم القانون الدستوري لكي يتسنى لهم ترشيح أنفسهم للانتخابات التشريعية التي ستجرى في الـ ٢٢ من يونيو المقبل.والوزراء المستقيلون هم وزير العدل والمتحدث باسم الحكومة جميل جيجك ووزير الداخلية عبد القادر أكسو ووزير المواصلات بن علي يلدرم.

## محمد السمّاك:

# تركيا: معركة هوية لا معركة رئاسة

***خلافاً لحسابات حماة العلمانية التركية ومدّعيها، حقق أردوغان انجازات اقتصادية وسياسية باهرة لم ينكرها حتى خصومه***

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/٨ :***

لم يسطع "ضوء القمر" فوق تركيا... ولم تتمكن "الفتاة الشقراء" من الظهور في أنقرة. لسنا هنا بصدد قصة حب. ولكننا بصدد محاولتي انقلاب عسكريتين للإطاحة برئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أعدّتا في عام ٢٠٠٤. فقد اطلق أربعة من الجنرالات الذين أعدّوا الخطة على المحاولة الأولى اسم "ضوء القمر"... وعلى المحاولة الثانية اسم "الفتاة الشقراء". ولكن المحاولتين أُخمدتا في المهد لآن المخططين لم يتمكّنوا من اقناع عدد كاف من ضباط الجيش بالتعاون معهم. ولم يكن عدم التعاون يرجع الى محبة اردوغان او التعلق به، ولكن لاقتناع العسكريين بان مزاج الرأي العام التركي لم يعد يتقبّل انقلاباً عسكرياً جديداً.

عندما نشرت مجلة "نقطة" التركية الأسبوعية هذه الوقائع نقلاً عن مذكرات جنرال متقاعد، أصدر المحقق العسكري مذكرة للشرطة باقتحام مكاتب المجلة ومصادرة كل الوثائق المخطوطة او المسجلة في الأجهزة الالكترونية للمحررين العاملين فيها.

كانت تركيا تتعرّض لانقلاب عسكري لاسباب أقل أهمية. وكانت أنباء الاستعداد للانقلاب تسبق وقوعه. وكان الناس يتقبّلون الأمر الواقع على مضض لما للمؤسسة العسكرية التركية من احترام ونفوذ معنوي. غير ان الأمور تغيّرت الآن. فالانقلاب أصبح ممنوعاً وحتى الأنباء عنه أصبحت محظورة... ومجرد تداولها يسيء الى سمعة تركيا كدولة ديمقراطية تتطلع الى العضوية في الأسرة الأوروبية.

فاللاعسكريتاريا هي أساس ثابت من أسس هذه العضوية. الا ان العسكر يعتبرون أنفسهم ورثة أتاتورك في حماية العلمانية التركية. وهم يعرفون جيداً ان العلمانية هي أساس ثابت أيضاً من أسس العضوية في الأسرة الأوروبية. فكيف يمكن اذن تثبيت أركان العلمانية وتقليم أظافر العسكر في الوقت نفسه؟ وهل أن العلمانية لا تكون الا بالفرض؟ أي هل انها خيار يحدد هوية تركيا القرن الواحد والعشرين أم انها تشويه للهوية التي تتمسك بها أكثرية الشعب التركي وهي الاسلام؟

فوق احدى التلال التي تقوم عليها مدينة اسطنبول والمطلّة على القرن الذهبي وهو ممر مائي عميق متفرّع من مضيق البوسفور، تقوم أحياء اسلامية تعيد الى الأذهان صورة حي القصبة في الجزائر... او حي القرويين في مدينة فاس في المغرب. فالمساجد على كثرتها مكتظة بالمصلين رجالاً ونساء وأولاداً. والنساء محجبات والرجال ملتحون، والدكاكين ملأى بالملابس الشرعية للرجال والنساء. اما المكتبات فلا تجد فيها سوى الكتب الدينية والمسابح..

ويقع في أسفل التلة المرتفعة المقرّ الرسمي التاريخي للبطريرك الارثوذكسي حيث استُقبل البابا بنديكتوس ١٦ أثناء زيارته الأخيرة الى تركيا.

يشعر زائر اسطنبول انه في مدينة أوروبية.. الى ان تطأ قدماه هذه المنطقة. فالمشاهد العامة تعود الى أحياء وأزقة المدن الاسلامية التقليدية من باكستان حتى المغرب!! ومن هناك، من تلك التلّة انطلقت المظاهرة الضخمة احتجاجاً على زيارة البابا. ومن هناك ايضاً، من مقرّ البطريركية الأرثوذكسية أعلن البابا موقفه التصحيحي للمحاضرة المثيرة للجدل التي ألقاها في ألمانيا وتعرّض فيها بشكل سلبي للاسلام.. ومن هناك أيضاً، سحب البابا اعتراضه على انضمام تركيا الى المجموعة الأوروبية، تاركاً لدول المجموعة نفسها أن تتخذ الموقف الرافض.

هناك، في تلك المنطقة من اسطنبول، يمكن إدراك، على الطبيعة، اشكالية الازدواجية في الهوية التركية بين الاسلام والعلمانية. الاسلام الذي جعل من تركيا امبراطورية... والعلمانية التي فرضها مصطفى أتاتورك في عام ١٩٢٣ ليجعل من تركيا دولة حديثة قادرة على اللحاق بأوروبا ثقافياً واجتماعياً.

وتختصر معركة انتخابات رئاسة الجمهورية معركة الصراع على الهوية بين رئيس الحكومة الحالي رجب طيب اردوغان المتخرج من المدرسة السياسية الاسلامية والممثل لها والذي رشح للمنصب رفيق دربه وزير الخارجية عبد الله غول، وبين الجيش الذي يعتبر نفسه الحصن الحصين للعلمانية. صحيح أن غول أقل اسلامية من أردوغان الا انه لا يمكن تصنيفه مع العلمانيين.

يخشى العلمانيون الأتراك من الحجاب الاسلامي التقليدي الذي تحرص زوجة اردوغان على وضعه على رأسها باستمرار... ويخشون اكثر مما هو كامن في رأس اردوغان نفسه من أفكار وتوجهات اسلامية.

فاذا كان ما على رأس زوجته يدعو لقلق العلمانيين وفي مقدمهم العسكريين، فان ما في رأس الزوج يدعو للخوف، ولذلك رفعوا الصوت عالياً جداً ضد ترشحه لرئاسة الجمهورية علماً منهم بأنه اذا وصل الى الرئاسة، فانه سوف يكون قادراً بحكم صلاحياته الدستورية ليس فقط على ممارسة حق النقض ـ الفيتو على اي مشروع قانون، بل انه يتمتع ايضاً بصلاحية اختيار رئيس أركان القوات المسلحة واختيار القضاة ورؤساء الجامعات.

أي انه سيكون قادراً علي الامساك بالجيش والقضاء والتعليم، وهي المواقع الاساسية للصراع بين العلمنة والتوجهات الاسلامية. ولذلك خاض العلمانيون معركة مبكرة لقطع طريق الوصول أمام أردوغان الى الرئاسة الأولى. وكان هاجسهم الأساس، الاجراءات ذات البعد الاسلامي التي اتخذها كرئيس للحكومة ومنها اعتبار الزنى جريمة، ومنها منح المدارس الدينية التي تخرّج الأئمة وخطباء المساجد مساعدات مالية من موازنة الدولة وذلك لأول مرة منذ عهد أتاتورك!!

بل انه ذهب الى أبعد من ذلك، فعيّن اسلامياً رئيساً للبنك المركزي التركي.

في الاساس لم يسقط اردوغان على رئاسة الحكومة بمظلة. لقد كان عضواً في حزب الرفاه الاسلامي الذي كان يتزعمه نجم الدين اربكان والذي اضطر الى التخلّي عن رئاسة الحكومة تحت ضغط الجيش. وفي مهرجان شعبي أقيم في اسطنبول ألقى أردوغان قصيدة اسلامية عالية النبرة، اعتُقل على أثرها، وخرج من المعتقل الى الانتخابات التي فاز فيها حزبه بالآغلبية في البرلمان. الا انه منع من الوصول الى رئاسة الحكومة مدة أربعة أشهر، اضطر بعدها الجيش الى رفع الفيتو عنه بعد أن غيّر اسم الحزب وحذف منه الصفة الاسلامية التي كانت تلازمه منذ انشائه!

ولكن خلافاً لحسابات حماة العلمانية التركية ومدّعيها، حقق أردوغان انجازات اقتصادية وسياسية باهرة لم ينكرها حتى خصومه. فالاقتصاد الذي وصل الى الحضيض في عام ٢٠٠١ عاد وانتعش من جديد حتى ان الدخل الفردي ارتفع ضعفين خلال السنوات الخمس الماضية.

وأدخلت اصلاحات اساسية على أجهزة الجيش (عدم التدخل في السياسة) والشرطة والقضاء. اما سياسياً، فقد حققت المفاوضات مع المجموعة الأوروبية حول عضوية تركيا في المجموعة تقدماً ملحوظاً وإن عادت وتعثرت من جديد بعد سقوط الاستفتاء على مشروع الدستور الأوروبي الموحد في فرنسا وهولندا على خلفية معارضة دخول دولة اسلامية كبيرة (أكثر من ٧٠ مليون نسمة) الى المجموعة!! ولعل ما هو أكثر أهمية، هو عودة تركيا الى تلمّس دورها في الشرق الأوسط بعد غياب ذاتي استمر عدة عقود.. ونجاحها الباهر في استعادة دورها في آسيا الوسطى.

لا شك في ان هذه الانجازات تعزز من مكانة أردوغان الشخصية، كما تعزز من شعبية حزبه، وهو أمر سوف تؤكده ـ او تنفيه ـ الانتخابات العامة المقررة في شهر تشرين الثاني المقبل.

لقد بات من الواضح الآن أن الرئيس أردوغان كان راغباً في أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة. وبات واضحاً أيضاً ان الجيش والقوى العلمانية الأخرى كانت تعارض ترشيحه. بل انها كانت تهدد بقلب طاولة السلطة رأساً على عقب اذا رشح نفسه. وبات واضحاً كذلك انه امتنع عن ترشيح نفسه تحت ضغط هذه التهديدات. ولكن من شأن ذلك كله ان يعزز الآن من شعبيته الاسلامية، الأمر الذي سوف تؤكده نتائج الانتخابات المقبلة.

فاذا فاز مرشح اردوغان الوزير عبد الله غول هذا الشهر برئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس العلماني الذي يتمتع بدعم الجيش القاضي السابق أحمد نجدت سيزار، واذا حقق حزبه الانتصار البرلماني المتوقع، فان تركيا تكون قد حسمت أمر تحديد هويتها... وتكون تالياً قد حسمت أمر تحديد دورها!!

## أسامة عبدالعزيز :

# الاقتراع المباشر لاختيار الرئيس هل يغير المشهد السياسي في تركيا؟

***صحيفة (الاهرام) المصرية ٢٠٠٧/٥/٨ :***

أصاب فشل عبدالله غول وزير خارجية تركيا المرشح الوحيد لمنصب الرئيس, المشهد السياسي باضطراب بالغ أدى الى تلاحق الأحداث والتفاعلات المتسارعة من القوى العلمانية لوقف طموح حزب العدالة الحاكم بمرجعيته الدينية وصاحب الشعبية الكبيرة في الشارع قبل أن يحكم قبضته على ما تبقى من سلطات تنفيذية متمثلة في منصب رئيس الجمهورية, بعد سيطرته سابقا على السلطة التشريعية.

ومع تلاحق الأحداث في غضون أيام بات المشهد اليوم على وشك انفجار حقيقي, خاصة بعد التدخل غير المباشر من المؤسسة العسكرية عندما أصدرت تحذيرها في ساعة متأخرة من ليلة الجمعة٢٧ أبريل الماضي للحكومة لتراخيها في محاصرة تنامي الأنشطة الدينية, وإعلانها الواضح بالتدخل عندما تستدعي الضرورة, في إشارة واضحة لعدم سماحها بأن يصل الى القصر الجمهوري رئيس من خارج الطائفة العلمانية, الأمر الذي دعا الى قلق الرأي العام وتخوفه من عودة الماضي القريب ليلقي بظلاله من جديد بعد أن عاشت البلاد فترة استقرار سياسي واقتصادي غير مسبوقة, لاسيما أن المؤسسة العسكرية قامت بثلاثة انقلابات اعتبارا من عام١٩٦٠ وحتي١٩٨٠, كما أنها نجحت في عام١٩٩٧ في الضغط على حكومة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي لتقديم استقالتها.

الأمر الذي دعا رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة الحاكم الى إعلانه التحدي واختياره طريقا لمواجهة المؤسسة العسكرية ومن معها من قوى علمانية في مقدمتها المحكمة الدستورية وأحزاب اليسار ومعها أحزاب اليمين, في سابقة هي الأولى من نوعها, مستندا في ذلك الى ثقته في الشارع وشعبية الحزب الطاغية حينما ألقى في اليوم التالي لإصدار حكم المحكمة الدستورية بإلغاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية, خطابا حماسيا في البرلمان منتقدا القرار مع وصفه له بأنه رصاصة موجهة الى الديمقراطية, ومتهما زعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال بالتسبب في فتح طريق التحريض في البلاد. وأضاف: هناك من يرى في الديمقراطية حملا ثقيلا لأنها سحبت البساط من تحته, وطالب بعدم التخفي في أي مكان أو وراء أتاتورك لتوجيه رسائل الى الشعب, وأن يكون البرلمان هو العنوان الوحيد لحل قضايا البلاد, ولم يكتف بهذا, بل دعا الى توجيه البلاد الى انتخابات برلمانية مبكرة حدد لها البرلمان يوم٢٢ يوليو المقبل ليتم فيه اختيار الرئيس الحادي عشر لتركيا.

صحيح أن جميع الفصائل المتصارعة وافقت على هذا الإجراء ورأى فيه المحللون وخبراء السياسية الحل المؤقت للخروج من الأزمة, لكن على ما يبدو أن زعيم حزب العدالة الحاكم فطن الى خيار الانتخابات المبكرة حتى ولو أن عادت بحزبه بأغلبية كاسحة في البرلمان, إلا أنها لن تمكنه من تنفيذ طموحه في الوصول الى القصر الجمهوري لاستمرار نفس العوائق التي قصفت طموحه وطموح كل أنصاره يوم٢٧ أبريل الماضي, لاسيما أن ترسانة القوانين الدستورية يمكن استخدامها من قبل الخصوم في منع وصوله الى القصر الجمهوري.

ومن ثم تقدم الى البرلمان بحزمة اقتراحات لإجراء تعديلات دستورية على نظام الانتخابات الرئاسية يفضي في النهاية الى انتخاب الرئيس عبر الاقتراع الحر المباشر من قبل الشعب, بدلا من النظام المعمول به حاليا وهو انتخاب الرئيس من قبل البرلمان, على أن تتضمن حزمة التعديلات:

* ***أولا***: خفض عدد النصاب القانوني لأعضاء البرلمان في اختيار الرئيس من٣٦٧ إلي١٨٤ صوتا فقط.

* ***ثانيا***: إلغاء المادة التي تنص على أن القوانين التي يتم استصدارها قبل عام من الانتخابات لا يمكن تطبيقها مع أول انتخاب.

* ***ثالثا***: إجراء انتخابات تشريعية كل أربعة أعوام بدلا من خمسة.

* ***رابعا***: تخفيض فترة ولاية الرئيس من سبع سنوات الى خمس قابلة للتجديد لمرة واحدة.

* ***خامسا***: أن تتم عملية ترشيح اسم الرئيس, سواء من أعضاء البرلمان أو خارجه باقتراح خطي من٢٠ نائبا.

*__سادسا__: أن تقوم الأحزاب التي تجاوزت حاجز نسبة الـ١٠٪ في الانتخابات الأخيرة بالإعلان عن مرشحيها في و قت واحد.

* ***سابعا***: في حال خلو كرسي الرئاسة من الرئيس لأي سبب من الأسباب قبل٦٠ يوما من انتهاء ولايته, فإنه لن يتم إجراء انتخابات رئاسية إلا بعد انقضاء هذه المدة.

* ***ثامنا***: يتم الأخذ بأغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية في حال لم يتم التوصل الى الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولي, وتعقد جولة ثانية تعتمد فيها الأغلبية.

* ***تاسعا***: بعد سريان التعديلات تجري أول انتخابات رئاسة في غضون٦٠ يوما.

وما لاشك فيه أن هذه التعديلات التي وافقت عليها اللجنة الدستورية بالبرلمان التركي يوم السبت الماضي إذا ما وافق عليها البرلمان في جلسات لاحقة, ستغير المشهد السياسي برمته في تركيا, لأن اختيار الرئيس في هذه الحالة سيفلت من التفسيرات القانونية والدستورية التي عطلت إجراءات انتخاب الرئيس يوم٢٧ أبريل الماضي في مشهد يندر تكراره في أي دولة في العالم تحتكم الى آليات الدستور. ويبقى السؤال: هل ينجح حزب العدالة الحاكم في تمرير هذه التعديلات؟

المؤكد أنه في حاجة الى تنسيق مع حزب الوطن الأم برئاسة أركان مومجي الذي يمتلك٢٠ عضوا في البرلمان حتى يكتمل النصاب القانوني المتمثل في موافقة٣٦٧ عضوا بالبرلمان عليها, خاصة أن حزب العدالة الحاكم لا يمتلك سوي٢٥٢ عضوا فقط, وبالفعل نجح حزب العدالة في الحصول على دعم حزب الوطن الأم للموافقة على التعديلات على الرغم من أنه قاطع الانتخابات الرئاسية التي كان المرشح لها عبدالله غول وزير خارجية تركيا ونائب رئيس حزب العدالة, وهو أمر يثير علامات الاستفهام العديدة.. لماذا رفض المشاركة في عمليات التصويت على انتخاب غول وتوافق على دعمه في أمر التعديلات الدستورية؟

العالمون ببواطن الأمور يؤكدون أنها لعبة السياسة التي لا تعترف إلا بقواعد المصلحة, وأن المؤكد أن حزب الوطن الأم فرض شروطه لتحقيق أو اقتسام جانب من كعكة المناصب والمشاركة في إدارة البلاد عند نجاح تمرير التعديلات.

إلا أن المراقبين يؤكدون أنها لن تمرر بسهولة حتى ولو وافق عليها البرلمان, لأنها في هذه الحالة ستبقي في حاجة الى مصادقة الرئيس التركي أحمد نجدت سزار, وفي حالة رفضه سيصبح من المستحيل اعتمادها قبل الانتخابات التشريعية المقرر لها يوم٢٢ يوليو المقبل, حيث إن الرئيس لديه مهلة١٥ يوما للمصادقة عليها, وإذا رفضها فإن البرلمان الذي سيدخل في عطلته السنوية سوف يضطر الى عقد جلسة طارئة لن تكون قبل٢٤ مايو الحالي, وخلالها ستتم مناقشة حزمة التعديلات من جديد في اللجنة العامة, يتم بعدها إجراء دورتين للتصويت, وهو ما يعني أن المرحلة ستطول إلى ٢٩ من مايو الحالي على أقرب تقدير, على أن يرفع البرلمان الحزمة من جديد الى الرئيس إذا تم قبولها بأغلبية٣٦٧ صوتا, فإن الرئيس سيضطر للمصادقة عليها بحكم القانون الدستوري, إلا أن سزار يملك حق عرضها على استفتاء شعبي, وإذا فعل فإن مرحلة الاستفتاء ستبدأ اعتبارا من١٥ يونيو, ومن ثم فإن التعديلات الخاصة بانتخاب الرئيس ستدخل في متاهات عميقة بما أنها ستتصادف مع موعد الانتخابات التشريعية.

*مراسل صحيفة (الاهرام) في انقرة.

## د. محمد نورالدين :

# تركيا.. رصاص على الديمقراطية

صحيفة (الخليج) الاماراتية 2002/5/8 ؛

دخلت تركيا في النفق. انذار ٢٧ نيسان/ابريل الماضي والذي عرف بإنذار منتصف الليل، الذي وجهه الجيش إلى حكومة "حزب العدالة والتنمية" برئاسة رجب طيب اردوغان كان بكل المقاييس احد اخطر الحوادث التي تشهدها تركيا منذ عقود.

الإنذار الذي قال إن الجيش مصمم على حماية العلمانية من اعداء الجمهورية كان بمثابة انقلاب عسكري مكشوف من دون دبابات على العملية الديمقراطية، ملحقا افدح الأذى بالعملية الديمقراطية وخطورة البيان ودلالاته تتجلى في التالي:

إن الجيش رغم الإصلاح السياسي الكبير ومنه تقليص صلاحيات الجيش في الدستور لا يزال لاعبا أول في السياسة وفق المادة ٣٥ من نظام المهام الداخلية في الجيش والتي تمنح الجيش حق التدخل لحماية الجمهورية والعلمانية في حال رأى انها تتعرض للخطر. وتحت مظلة هذه المادة نفّذ الجيش التركي كل انقلاباته العسكرية السابقة. إن الإصلاح السياسي لن يكتمل من دون إلغاء هذا المادة من القوانين.إن ما جرى من انذار وما تلا ذلك من تدخل المحكمة الدستورية لمنع انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية أعاد تركيا عقودا إلى الوراء. فلو كان ما حدث قبل عشرين او ثلاثين عاما لقلنا ان البلاد لم تكن تعرف طعم الديمقراطية. اما ان يحدث هذا الانقلاب السياسي بعد التقدم الكبير في عملية الإصلاح وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي فهو منتهى الاستهتار بالعملية الديمقراطية ودعسا بالجزمة العسكرية لكل ما يسمى "العملية الديمقراطية" كأن شيئا لم يتغير في هذا العالم. إن الديمقراطية كانت الخاسر الأكبر من انذار العسكر.

إن اتخاذ المحكمة الدستورية قرارا بوجوب حضور ثلثي الأعضاء لجلسة انتخاب الرئيس كان باعتراف الجميع قراراً سياسياً، ***فالرئيس الراحل طورغوت اوزال لم يتوفر لانتخابه نصاب الثلثين، فلماذا لم تُلغ عملية انتخابه؟***

إن قرار المحكمة الدستورية دليل آخر على ان أي حزب يستطيع الوصول إلى السلطة في تركيا بالانتخاب لكنه لا يستطيع الاستمرار فيها من دون موافقة العسكر والمؤسسات العلمانية المتشددة.

إن هذا بالضبط ما يسمّونه "الدولة المتجذرة" أو الدولة العميقة، أي الدولة داخل الدولة. فالمحكمة الدستورية كان لها دور رئيسي في تخريج سياسات العسكر وحظر الأحزاب واحدا تلو الآخر وسجن زعماء المعارضة وقادة الفكر تحت ذرائع انتهاك الدستور.

إن اشتراط وجوب حضور الثلثين لانتخاب الرئيس يعني ببساطة أنه اذا لم يوجد حزب عنده اكثرية الثلثين فإن أي حزب او مجموعة احزاب تمتلك ثلثاً واحدا فقط تستطيع تعطيل العملية الانتخابية، وهذا قد يحول بالكامل دون انتخاب أي رئيس.

إن اخطر ما اسفر عنه انذار منتصف الليل هو انه أساء إلى صورة تركيا بالكامل وإلى ان الإصلاح في تركيا ليس سوى نصوص انشائية جميلة ويبقى العسكر هو مركز النفوذ. هذا سوف يضفي عدم مصداقية على اية عملية سياسية في المستقبل.

فمن يضمن بعد كل عملية اصلاح سياسي بعد الآن ألا يقوم العسكر ويتمرد على الإصلاح من دون رفّة جفن كما هو حاصل الآن فتضيع جهود الإصلاح هباء؟!

من أخطر ما يجري أنه لا مكان في تركيا لا للمتشددين كما يُوصف نجم الدين اربكان ولا حتى للمعتدلين مثل حزب العدالة والتنمية. وهذا يدفع بالحركة الإسلامية في تركيا إلى التفكير عن طرق أخرى لتكون شريكا في تقرير مصير البلد. فإذا كان الاعتدال أيضاً مرفوضا فهذا يستدعي اليأس والتفكير بطرق اخرى للوصول إلى السلطة وحماية هوية من يمثلون.

إن اهتزاز النموذج الإسلامي للديمقراطية في تركيا هو رسالة خطيرة لعدم توسل الديمقراطية للوصول إلى السلطة ولسان حال الحركات الإسلامية سيكون أن السلطة لا تُعطى بمنحة بل تنتزع انتزاعا من بين مخالب انظمة العالم العربي والإسلامي التي بمعظمها استبدادية.

إذا أراد الإسلاميون أن يكون لهم موطئ قدم في تقرير مصير بلادهم فعليهم ان يكونوا اكثر شجاعة وإقداما. فالتراجع يجر التراجع وعدم ترشيح اردوغان نفسه إلى الرئاسة جرّ إلى تطاول الجيش والهجوم على ترشيح غول.

***إن تركيا بين خيارين: إما الديمقراطية الكاملة أو البقاء تحت حكم العسكر وهي معركة حاسمة في الإنتخابات النيابية المقبلة المقررة في يوليو/تموز المقبل.***

وأسفا لتركيا الدولة الكبيرة وذات الإمكانات الضخمة لتكون لاعبا عالميا وليس فقط اقليميا. لكن نظرات العسكر العمياء تجعلها تغرق في شبر الحجاب وتحولها إلى بلد مرذول ويا للأسف.

## غول يسحب ترشيحه رسميا والادعاء العام يفتح تحقيقا ضد رئيس بلدية كردي

# اردوغان يدعو الى دعم انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي

***وكالة فرانس برس /وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٥/٩ :***

دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى دعم عملية انضمام بلاده الى الاتحاد الاوروبي مؤكدا تصميم تركيا على مواصلة الاصلاحات.

وقال اردوغان في بيان صدر لمناسبة يوم اوروبا في التاسع من ايار/مايو ان "هدفنا الاساسي مواصلة الاصلاحات التي ستتيح لمواطنينا بلوغ معايير رفيعة في كل جوانب حياتهم اليومية".

واضاف "في هذا السياق ننتظر من الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تفادي التصريحات والمواقف التي من شأنها التأثير سلبا في عملية انضمامنا" مؤكدا ان "المهمة التي ننجزها ليست سهلة".

وغداة انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا لفرنسا اعرب اردوغان الاثنين عن امله ان يخفف ساركوزي معارضته لطموحات تركيا الاوروبية.

وباشرت انقرة في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٥ مفاوضات انضمامها الى الاتحاد لكنها تمكنت حتى الان من تناول فصلين من اصل ٣٥ فصلا تلحظها المفاوضات.

وكان الاتحاد اوقف المفاوضات في ثمانية فصول ردا على رفض انقرة تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع قبرص التي دخلت الاتحاد في ايار/مايو ٢٠٠٤.

الى ذلك سحب وزير الخارجية التركي عبدالله غول ترشحه رسميا لرئاسة تركيا عقب اخفاق البرلمان في اجراء اقتراع جديد على ترشيحه في الانتخابات الرئاسية.

وتقدم غول بعريضة الى البرلمان أعلن فيها انسحابه رسميا من ترشحه لرئاسة الجمهورية.

وكان البرلمان التركي أخفق للمرة الثانية الأحد في اكمال النصاب القانوني اللازم لعقد جلسة اقتراع على ترشيح غول.

وفشل حزب (العدالة والتنمية) ذو الجذور الاسلامية في تأمين حضور ٣٦٧ عضوا في البرلمان ليتسنى له اجراء تصويت على انتخاب غول للرئاسة.ونظمت الحكومة في اطار مقاومتها لخطوات المعارضة اعادة للتصويت مع الدعوة أيضا لاجراء انتخابات عامة مبكرة والدفع بتعديل دستوري يسمح لجمهور الناخبين بدلا من البرلمان بانتخاب الرئيس.

وكانت المحكمة الدستورية أبطلت الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الأسبوع الماضي بدعوى أهمية حضور ثلثي أعضاء البرلمان أو ٣٦٧ عضوا حتى يكون التصويت صحيحا.

***في هذه الأثناء فتح الادعاء العام التركي اليوم تحقيقا ضد رئيس بلدية (ديار بكر) عثمان بايدمير بسبب مسيرة نظمها وصفت بانها تحريض ضد الدولة.***

وذكر موقع (CNN TURK) الاخباري الاربعاء أن الادعاء العام في كل من مدينة أضنه الجنوبية وغازي عنتاب جنوب شرق الاراضي التركية فتحا تحقيقا ضد بايدمير الذي ينتمي الى حزب (المجتمع الديمقراطي) الحزب الكردي الوحيد في تركيا.وجاء في نص الاتهام ان المدعى عليه قام باجراء مسيرة نظمها هو وشارك فيها بعض رؤساء البلديات الأكراد وأعضاء مجلس البلدية في ١٧ ديسمبر عام ٢٠٠٦ تحت عنوان (السير الى أنقرة) اضافة الى القائه خطابا أمام مقر البلدية باللغة الكردية بدلا من التركية وهو أمر ممنوع بما أنه يشغل مكانا رسميا في الجمهورية التركية.

وقال الموقع ان بايدمير حضر مع محاميه الى مقر الادعاء العام في ديار بكر وقدم افادته أمام المحققين بهذا الشأن.

## جنكيز جاندار:

# الانقلاب العسكري.. نهاية السياسة الديموقراطية تتقدم على العلمانية

***عن صحيفة < ريفيرانس> التركية ٢٠٠٧/٥/٩ :***

كان النقاش يدور، قبل اسبوع، على اقتضاء حضور ٣٦٧ نائباً لاجراء الاقتراع على الرئيس في البرلمان.

ونقل حزب الشعب الجمهوري المسألة الى المحكمة الدستورية. وهذه أصدرت قراراً يلزم بهذا العدد، ما قطع الطريق على انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية. وبعدها شهدت تركيا انقلاباً الكترونياً على موقع قيادة الأركان (الالكتروني). واختنقت الحياة السياسية فجأة. فالبرلمان لم يحضر اليه ٣٦٧ نائباً لانتخاب الرئيس. ولكن ٤٥٨ نائباً اقترعوا على إجراء انتخابات مبكرة في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل.وكفى هذا دليلاً على تسارع الاحداث وغرابتها في تركيا.

فليست الانتخابات المزمع إجراؤها انتخابات عادية غرضها اختيار نجاح الاحزاب السياسية، أو تفاعلها مع الناس. ***فهي اقتراع على إعادة الحياة الديموقراطية الى مسارها، وعلى انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر.*** فنحن شهدنا، قبل قليل انقلاباً عسكرياً في تركيا.

والقول، إن أخطاء الحكومة الحالية أوصلتنا الى هذا الوضع، متسرع. فهذه الحكومة ارتكبت اخطاء لا حصر لها. والتفكر في سبب خروج مئات الآلاف من العلمانيين الى الشارع، ضروري وملح. فهؤلاء كان يفترض في الحكومة طمأنتهم على سلامة النظام العلماني قبل كل شيء. ولكن لا يجوز، تحت أي ذريعة، تسويغ الانقلاب او التدخل العسكري.

وجرت العادة على ان تسبق الانقلاب العسكري قلاقل سياسية وذرائع شتى. وعندما يعلن الجيش انقلاباً عسكرياً في أي بلد يفترض انه ديموقراطي، لم يجز أن يحاول الكتّاب والصحافيون، أو السياسيون والمفكرون، الافادة من الاخطاء التي أدَّت الى الانقلاب العسكري، أو البناء عليها. وعليهم جميعاً، ان يتَّحدوا، ويقفوا بوجه الانقلاب، مهما كانت الاخطاء التي دعت اليه او مهدت له.

امتحان تركيا لا يزال قائماً.

والامتحان الأول هو يوم الاقتراع في الانتخابات المبكرة.

ويتوقع ان يعاقب الشعب المتعطش للديموقراطية من لم يقفوا في وجه الانقلاب، او سعوا للإفادة من نتائجه. فتعتبر القوى والاحزاب مما حدث.

وعليه، يجب ألا تكون انتخابات ٢٢ تموز انتخابات عادية. فهي مناسبة اختيار تركيا هويتها.

واذا لم نثبت في تلك الانتخابات ان العلمانية والديموقراطية أمران متلازمان، بل توأمان، يمكنهما التعايش في سلام، فستستمر الحياة الديموقراطية تحت رقابة العسكر ووصايتهم. ولن يكون استقرار سياسي ولا استقرار اقتصادي.

والقول إن انتخاب عبدالله غول، رئيساً للجمهورية كان ليعني نهاية النظام العلماني في تركيا، أمر مضحك.

وما قد ينطوي عليه من صواب فالرد عليه، وجبهه، لا يكونان من طريق الانقلاب العسكري، بل بالاحتكام الى صناديق الاقتراع. وسبب الأزمة هو تآكل الدستور الذي سنه الانقلابيون العسكر، في ١٩٨٢. وآية الحال اجتهاد المحكمة الدستورية الذي يستحيل معه، بعد اليوم، انتخاب رئيس الجمهورية في البرلمان. ومدار المسألة على قدرة النظام الديموقراطي العلماني على المصالحة مع هوية الشعب التركي الاسلامية. فالديموقراطية والعلمانية مفهومان يكمل واحدهما الآخر في أوروبا والغرب، ويتناغمان معاً.

ولكن الديموقراطية والعلمانية التركيتين دخلتا في سباق ومنافسة، حتى بدا ان علينا ان نختار واحدة من الإثنتين. ***ولا ننسى أن نظام صدام حسين، في العراق، كان علمانياً، ولكنه كان بعيداً عن الديموقراطية.*** ولذا فنحن نقول ان الديموقراطية تتقدم ما عداها. وهذا معنى انتخابات ٢٢ تموز الحقيقي.

## سمير صالحة :

# تركيا:اندماجات وتحالفات حزبية لقطع الطريق على الإسلاميين

***صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/٩ :***

اشتعلت منذ ايام حرب استطلاعات الرأي التي تجريها بعض المؤسسات المتخصصة لمصلحة الاحزاب السياسية التركية، وهي تكاد تخرج كليا عن الموضوعية وعدم الانحياز وتُضْحك الناخب التركي لعدم جديتها وواقعيتها الى درجة ان احدا لم يعد يثق بما تقول وتقدم من ارقام بسبب التضارب والتفاوت الكبير في النسب والنتائج التي تحملها، غير عابئة بتاريخ بعض الاحزاب السياسية التركية وموقعها في قلب السياسة التقليدية.

اخر واهم استطلاعات الرأي "المستقلة" التي تصول وتجول في الشارع السياسي التركي اليوم يعطي "حزب العدالة والتنمية" ٤٦ في المئة من مجموع الاصوات، ويقدر حصة "حزب الشعب الجمهوري" اليساري العلماني بـ ١٥ في المئة فيما يزعم ان نسب "حزب الوطن الام" و"الطريق القويم" والقومي اليميني المتشدد الذي يقوده دولت بهشلي ستراوح بين ٢ و٣ في المئة في احسن الاحوال.

استطلاع "موضوعي" آخر مناقض يشير الى تراجع اصوات "العدالة والتنمية" الى حدود ٣٠ في المئة ويحدد اصوات "حزب الشعب الجمهوري" بـ١٥ في المئة فيما يرى ان "حزب الطريق القويم" سيحصل على ٨ في المئة من مجموع الاصوات متقدما على حزب اليمين القومي بفارق نقطة واحدة.

بايجاز كلّي حزبان فقط هما اليوم مرشحان لتجاوز قطوع العشرة بالمئة من مجموع الاصوات الشرط المطلوب لدخول مجلس النواب المقبل.

حملات استفتاءات الرأي هذه قد تصدق وتصيب، وقد تخيب الآمال وتخطئ، لكن المؤكد حتى الساعة هو ان "العدالة والتنمية" سيحل اولا وان "الشعب الجمهوري" سيكون في المرتبة الثانية بفارق كبير كما هو متوقع.

اما مصير الاحزاب السياسية الـ١٩ الاخرى التي ستشارك في الانتخابات فهو لن يتحدد بهذه السهولة وسط عجقة التحركات والاتصالات والمساومات المتواصلة التي لها علاقة مباشرة بالدمج والائتلاف والتحالف الانتخابي على امل احتلال موقع داخل البرلمان التركي الجديد الذي نتوقع ان يتحول الى فسيفساء غريبة عجيبة لن تصمد طويلا وستقود تركيا نحو انتخابات مبكرة عاجلة تجري في اقرب وقت.

فهذا الخليط الغريب العجيب الذي يتم التحضير له عشية انتخابات تشريعية تجري في اواخر تموز المقبل يجمع العديد من الاحزاب والقوى ضمن غاية اساسية واحدة وحسابات مصالح سياسية ضيقة دون اي اعتبار لما تتبناه وتدافع عنه من افكار وطروحات، تتعارض كليا مع ما يتبناه ويدافع عنه الشريك والحليف الجديد: ايقاف صعود "العدالة" بأي ثمن.

صورة الوضع القائم اليوم تعزز فكرة ان مهرجانات القوى العلمانية الاتاتوركية المتشددة وتظاهراتها التي اجتاحت العاصمة التركية انقرة واسطنبول قبل اسبوعين ومانيصا مدينة رئيس مجلس النواب التركي بولنت ايرنيج في رسالة تحدٍ علني، نجحت حتى الساعة في الضغط على الحزبين اليساريين الرئيسين في البلاد "الشعب

الجمهوري" الذي يقوده دنيز بايكال و"الديموقراطي اليساري" الذي اسسه بولنت اجاويد ويترأسه اليوم زكي سيزر لتوقيع اتفاق تحالف انتخابي قد يدعمه العديد من الشخصيات والقيادات التي ترى فيه الفرصة الاخيرة للوقوف في وجه "العدالة" ووسيلة قطع الطريق على تقدمه واستلامه الحكم مرة جديدة.

ومن المحتمل ان يعزز هذا التحالف نقاطه في اوساط اليسار التركي لكنها لن تتجاوز برأينا نسبة ٢٥ في المئة من مجموع الاصوات العام.

نقطة ثانية شبه محسومة تقريبا هي دمج الحزبين اليمينيين التقليديين "حزب الوطن الام" الذي اسسه تورغوت اوزال و"الطريق القويم" الذي يقف وراءه سليمان ديميريل منذ سنوات طويلة في محاولة لاعادة الحياة الى "الحزب الديموقراطي" الذي تزعمه عدنان مندريس الشخصية التركية اليمينية المحافظة التي اعدمت بعد انقلاب عام ١٩٧٠. والغاية هنا هي محاولة ابعاد "حزب العدالة والتنمية" عن مقولة احتلاله لمركز الوسط او هيمنته على قاعدة اليمين المحافظ الديموقراطي.

واذا لم تقع مفاجآت مهمة فان هذا التحالف الجديد سيكون القوة الثالثة التي ستنجح في دخول البرلمان التركي وهو ما يراهن عليه ويريده اصلا اليسار العلماني الذي يبحث عن شريك يقاسمه الحكم في مرحلة ما بعد الانتخابات.

الاحتمال الثالث الذي يراهن عليه خبراء السياسة التركية هو ان يدخل "الحزب القومي" المجلس النيابي الجديد محدثا صدمة غير متوقعة فهو يعمل بصمت وبعيدا عن الاضواء منذ سنوات في حشد قواه وقواعده واستغلال الحالة السياسية والامنية القائمة في البلاد.

وما يتركنا امام اكثر من علامة استفهام حيال هذا الحزب هو اعلانه اخيراً انه سيدخل الانتخابات دون اي تحالف مع احد لأنه يرى فيها معركة "تصفية حسابات مع حزب العدالة والتنمية وضرورة استبعاده عن الحكم بعد تفريطه بالمقدرات وعقده العديد من الاتفاقات والمعاهدات التي تمس استقلالية القرار التركي وسيادته".

المتفق عليه إذاً وسط هذه الظروف والمعطيات هو ان الائتلافات والتحالفات ستكون سيدة الموقف وان حزبا لا يستهان به هو "حزب الشباب" الذي حصل على ٧ في المئة من مجموع الاصوات في الانتخابات الاخيرة التي جرت عام ٢٠٠٢ يبحث دون انقطاع عن الشريك المناسب هو الآخر وان معلومات شبه مؤكدة تتوقف عند احتمال اتفاقه مع حزبي "الوحدة الكبرى" القومي الذي يتزعمه محسن يازجي وحزب "السعادة الاسلامي" الذي يقوده رجائي قوطان بدعم معنوي مباشر من نجم الدين اربكان الشخصية الاسلامية المعروفة، وان ائتلافا من هذا النوع قد يصل الى خط العشرة في المئة اذا ما احسن لعب ورقته اثناء الحملات الانتخابية المرتقبة التي ستزيد من سخونة الطقس في الاناضول التركي خلال الشهرين المقبلين.

حالة ديموقراطية جديدة تتعرف اليها تركيا شكلا ومضمونا، ديموقراطية التحالفات والائتلافات المفتوحة على اكثر من احتمال وسيناريو، تسبب بها ويتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاولى من افسح المجال امام المؤسسة العسكرية للتدخل ومحاولة اعادة الامور الى نصابها من خلال اصدار بيان منتصف الليل متخليا بهذه السهولة والبساطة عن آلاف القواعد الشعبية المحسوبة عليه، والتي كانت تغط في سبات عميق وتنعم بنوم هادئ في اسرتها وهي تحلم بالغد وبالمزيد من الانجازات والانتصارات التي سيحققها حزبها داخل تركيا وخارجها.

## فرياد رواندزي :

# لا يوجد لكم صديق إلا (اردوغان - غول)

***الجواد الذي يمتطيه اردوغان ـ گول هو جواد الاصلاحات و لن يبيعه الناخب التركي في سوق المزاد للانتخابات المبكرة***

***رئيس تحرير صحيفة (الاتحاد) البغدادية ٢٠٠٧/٥/٩ :***

* رغم معرفتي بالنظام السياسي والتربوي في تركيا، لكنني كنت على وشك ان اصدق من ان العصر الذي افتتحه حزب العدالة والتنمية الاسلامي المعتدل، بدأ يكمل مشواره عندما كان رجب طيب اردوغان احد الفرسان الذين تقدموا للفوز بكرسي الرئاسة ودخول قصر (چانكايا)، لكن عندما تخلى اردوغان عن جواده ليمتطيه الرجل الثاني عبدالله گول، ايقنت بان وراء الخطوة "ألف إن"!!.

* لا اخفي بأني كنت اتشوق لرؤية اردوغان او گول ليكون احدهما رئيسا لدولة تركيا، فوقوف زوجة الرئيس المفترض گول المحجبة بجانبه وهما يلقيان التحية على ضريح باني تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك، كان يعني الكثير بالنسبة للتاريخ التركي الحديث.

كان يعني المواءمة بين الاسلام والديمقراطية وهو نظام كان يعول عليه العالم العربي والاسلامي ومعهما العالم الغربي وبصورة خاصة اوربا، حلم تركيا الازلي.

* لو كان گول ينجح في سباق الرئاسة فان ازمة الثقة بين الحركات الاسلامية والحكومات كانت ستنتقل الى مرحلة التزاوج الشرعي بقبول العلمانية بمفاهيم جديدة، وبالتالي فان الثنائي اردوغان و گول ، كانا يضربان مثالا لم يتمكن العالم الاسلامي من فعله قبلهما، لكن مثلما كان يريد اردوغان ـ گول تقديم نموذج جديد لقبول الاسلام بالعلمانية والديمقراطية، فان العسكر الذين ما برحوا منذ العام ١٩٦٠ ان ***وقفوا بوجه كل تغيير في تركيا***، قدموا نموذجا جديدا لانقلاب عسكري ، وهو قدر تركيا ان تكون على موعد مع العسكر كل (١٠) او (١٥) سنة، وهذه المرة كان الموعد مع طموح (اردوغان ـ گول).

* اخفاق حزب العدالة والتنمية في تركيا في الاستمرار في سباق الرئاسة، كان اخفاقا لإمكانية مصالحة حقيقية بين العلمانية التركية بهوية جديدة متفتحة غير معادية مع الدين الاسلامي. وخلق هذا الاخفاق مبررات جديدة لدى الاوربيين لاهتزاز ثقتهم بامكانية وقدرة ورغبة الاتراك في الاصلاح والخروج من تحت قبعة العسكر.

* لقد قتل اخفاق (اردوغان ـ گول) للفوز بالرئاسة فرصة حقيقية لفتح الابواب على حلول توافقية للتعاطي مع الملف الكردي المزعج لتركيا وملف قبرص المزعج لاوربا، كما ان ارغام مرشح حزب العدالة والتنمية على الانسحاب قد يؤدي الى عودة بث المسلسل الشعبي "وادي الذئاب" في التلفاز التركي الذي يمجد حملة البنادق القوميين الذين يحصدون اعداءهم الكرد!!

ان ابعاد گول عن حلبة الرئاسة محاولة لترتيب الاوراق التركية من قبل العسكر وفق المقولة التي تقول "لا يوجد لكم صديق الا العسكر".

* نجم الدين اربكان ذهب الى حيث لم يعد الى حلبة السياسة، لكن الجواد الذي يمتطيه اردوغان ـ گول هو جواد الاصلاحات السياسية والانجازات الاقتصادية والاستقرار الداخلي والانفتاح مع الخارج ومفاوضات مثمرة وصبورة مع الاتحاد الاوربي، وهو جواد سوف لن يبيعه الناخب التركي في سوق المزاد للانتخابات المبكرة، بالرغم من ان جواد (اردوغان ـ گول) اتعبته اسواط العسكر، الا انه سيمضي من دون كبوات حقيقية، لان الاتراك لا يوجد لهم صديق في هذه الفترة العصيبة الا اردوغان ـ گول.

## فريد زكريا :

# صلاة صامتة من أجل الديموقراطية

***رئيس تحرير مجلة نيوزويك ٢٠٠٢/٥/١٢ :***

خلال السنوات الخمس الماضية، بذل الرئيس بوش جهودا شتى لإصلاح العالم العربي. وكلها تعثرت بعقبة كبيرة واحدة. فالذين يفوزون بالانتخابات في المنطقة ليسوا ديموقراطيين.

يبدو أنهم يؤمنون بالانتخابات (على الأقل إن ربحوا)، لكنهم لا يؤمنون بحقوق الفرد والقوانين والتقاليد التي ترسي أسس ديموقراطية ليبرالية حقيقية. لقد شجعت الإدارة الأمريكية إجراء انتخابات في العراق وفلسطين ولبنان ومصر، لتجد أن الأصوليين الدينيين فازوا في معظمها، ما عدا تركيا. هناك أثبت حزب العدالة والتنمية الحاكم ـ بالرغم من ارتباطه إلى حد ما بالإسلام السياسي ـ أنه الحركة السياسية الأكثر انفتاحا وعصرية وليبرالية في تاريخ تركيا. وهذا الإنجاز الهائل قد يكون الآن في خطر بسبب ردة الفعل المبالغ بها التي أبدتها المؤسسات التركية العلمانية (غير المنتخبة).

بغض النظر عن كل المناورات السياسية والقانونية، المسألة التي على المحك بسيطة جدا.

هل لدى حزب العدالة والتنمية أجندة إسلامية سرية سيبدأ بتطبيقها حالما يتسلم مرشحه الرئاسي، عبد الله غول، الحكم؟ ﴿غول سحب ترشيحه بعد فشل عملية التصويت مجددا في البرلمان يوم الأحد الماضي﴾ طرحت هذا السؤال على غول اللبق، الذي يشغل حاليا منصب وزير الخارجية، خلال اتصال هاتفي الأسبوع الماضي. فأجابني بشكل قاطع: "لا.

لكن لم عساك تصغي إلى ما أقوله الآن؟ انظر إلى ما فعلناه في الحكومة خلال السنوات الأربع والنصف الماضية. لقد بذلنا جهودا أكبر من أي حزب سياسي في تاريخ تركيا لإدخال هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي. وأصدرنا مئات القوانين التي حررت الاقتصاد وعززت حقوق الإنسان. لم عسانا نفعل ذلك إن كنا نحاول أسلمة تركيا؟"

سألته إن كان يظن أنه يجدر بتركيا اعتماد الشريعة الإسلامية، التي هي هدف معظم الأحزاب الإسلامية في العالم. فأجابني: "لا. تطبيق الشريعة في تركيا غير وارد. نحن نحاول جعل قوانين تركيا متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي في كل المجالات. هل هذه شريعة؟"

غول محق. وخير من يصف شكوك المؤسسات العلمانية بشأن حزب العدالة والتنمية هو المحرر الصحافي التركي مصطفى أكيول الذي يقول إنه "ارتياب لا أساس له". فمذكرة الجيش، التي تتهم حزب العدالة والتنمية بأن لديه ميولا إسلامية، تشير إلى حالتين مختلفتين حيث أتاح مديرو المدارس للطلاب إنشاد آيات قرآنية والاحتفال بعيد مولد النبي محمد في عيد الجمهورية التركي. هذه ليست مؤشرات على قرب إرساء حكم ديني.

المسألة الأخرى التي تطرح على الدوام هي الحجاب المحظور في المباني العامة بحسب القوانين العلمانية الإلزامية التركية. زوجة غول محجبة، والنخبة التركية يقلقها أن يكون للرجل الذي سيتولى منصب كمال أتاتورك زوجة تضع الحجاب. هذا ما فعلته أيضا بنات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اللواتي ذهبن للدراسة في جامعة إنديانا، حيث يتمتعن بحرية ارتداء ما يشأن، على خلاف ما يحصل في تركيا.

وقد أوضح غول موقفه بالقول: "لا أعتزم فرض الحجاب أو حتى الطلب من أي امرأة ارتداءه. إنه خيار شخصي. ليست كل النساء في عائلتي محجبات. إن لم أطلب من عائلتي القيام بذلك، لم عساي أطلبه من الآخرين؟ في الحقيقة، إن حاولت إجبار الأتراك على وضع الحجاب، سأواجه ردة فعل سلبية من عائلتي".

العنصر الأساسي الآن هو الجيش التركي، الذي عزل أربع حكومات خلال العقود الخمسة الماضية.

وعندما سألت غول عن رأيه بما قد يكون موقف الجيش مع تبلور الأحداث، أجابني: "تكلمت مع رؤساء أركان الجيش مرات عدة خلال الأسبوع الماضي. وأنا متأكد من أنهم سيحترمون العملية الديموقراطية. ﴿التدخل فيها﴾ ليس جزءا من مهام الجيش في ديموقراطية حديثة. لكنني أتفهم مخاوفهم، وسنعمل معا للتوصل إلى حل. كمواطن تركي، أنا فخور بالقوات المسلحة. وكوزير للخارجية، كانت علاقتي بهم ممتازة".

سألت غول أيضا إن كان الإسلام والديموقراطية متوافقين. أجابني: "بالطبع. تركيا هي بلد مسلم. لكن هذا لا يعني أن علينا أن ندمج بين الإسلام والسياسة. سيكون ذلك سيئا لكليهما".

وقال رافضا أي مقارنة بين حزب العدالة والتنمية والإخوان المسلمين في مصر: "نحن لسنا حزبا إسلاميا. الدين مسألة شخصية، وليس مسألة سياسية. الدستور التركي ينص على وجود دولة علمانية، ونحن نؤيد ذلك". وأضاف: "أنا لا أحب الأحزاب السياسية الإسلامية لكن مع اعتناق المجتمعات الإسلامية الأسس الديموقراطية، سنرى المزيد من التعبير الديني في المجتمع. هذه إحدى تبعات الديموقراطية. الناس في البلدان الإسلامية متدينون، ومحافظون اجتماعيا... لا يمكنك محاربة ذلك. عليك أن تفهمه وتسمح للناس بالتعبير عن هذا الإيمان".

لقد حذر الاتحاد الأوروبي وكوندوليزا رايس جنرالات تركيا من مغبة اعتراض العملية الديموقراطية. وأنا أعتقد أنهم سيحترمون العملية الديموقراطية، وليس فقط بسبب الضغوط الخارجية.

خلال السنوات الخمس الماضية، شهدت تركيا ثورة هادئة، وهي الآن ديموقراطية ليبرالية حقيقية بشكل متزايد.

لقد رفع المتظاهرون العلمانيون ضد حزب العدالة والتنمية شعارات تقول: «لا شريعة ولا انقلاب». يبدو أن هذا ما يريده معظم الأتراك. لن يقبلوا بأن يعاملوا كسكان في دولة هامشية غير مستقرة.

## مروى محمد إبراهيم :

# تركيا.. ديمقراطية في حالة اختبار

***صحيفة (الاهرام) المصرية ٢٠٠٢/٥/١٢ :***

تركيا نموذج فريد للدولة ذات الطبيعة الخاصة, نجحت على مدى الأعوام الماضية في تطبيق الديمقراطية في إطار من العلمانية, بعيدا عن أي تداخل بين الدين والسياسة. إلا أن الخوف من انهيار هذا النموذج كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الأزمة الأخيرة.. ففكرة سيطرة حزب العدالة والتنمية الحاكم . ذي التوجهات الإسلامية . على السلطة الثلاثية الأبعاد رئاسة الدولة والحكومة والبرلمان تثير المخاوف لدى الاتراك من احتمال حدوث اختراق ديني للحياة السياسية في البلاد, وهو بالتحديد ما يخالف المبادئ العلمانية للدولة الحديثة في تركيا. إلا أن الدعوةلإجراء انتخابات عامة مبكرة في يوليو المقبل والتعديل الدستوري الذي يقضي باختيار رئيس الدولة عبر انتخابات حرة مباشرة ساعد على تهدئة الأزمة لكن ماذا بعد الانتخابات؟ وماذا عن الجيش الذي ولى نفسه رقيبا على الحياة السياسية في تركيا؟؟

على مدى السنوات الخمس الماضية نجح حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في الفصل بين مرجعيته الإسلامية وإدارته للحكم في البلاد, وعلى الرغم من طرحه لعدد من المبادرات ذات الطابع الإسلامي على فترات متفاوتة إلا أنها في النهاية لم تجد طريقها للنور وبالتالي ليس هناك ما يشير إلى إخلاله بالطبيعة العلمانية للقوانين التركية. أما سجله الاقتصادي والسياسي على مدى الفترة الماضية فيحفل بالعديد من الانجازات التي لم تشهدها تركيا خلال نصف القرن الأخير من تاريخ تركيا. فقد نجح في تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي. كما جذب نسبة هائلة من الاستثمارات الأجنبية, بالاضافة إلى الانجازات السياسية التي تمهد الطريق امام انضمام تركيا إلى الكتلة الأوروبية فضلا عن تقليص معدلات الفساد وغيرها من الانجازات الداخلية التي تعزز موقع الحزب في الحياة السياسية التركية.

كما اثبت اردوغان فطنته وحنكته السياسية فهو لم يسع لأي مواجهة صدامية مع الجيش أو الشعب طوال فترة توليه الحكم, فهو يعلم متى يتراجع وينحني أمام الريح ومتى يهب للمواجهة, بدون إثارة عداء أو استفزاز من حوله ممن يعارضون توجهاته الدينية خاصة ان ارتداء زوجته الحجاب كان من أهم التحفظات التي وقفت عائقا امام تحقيقه الكثير من طموحاته السياسية, ومن هنا فان أي تحفظات على التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لن تمنع فوزه بأغلبية كبيرة في الانتخابات العامة المرتقبة, ربما تفوق الأغلبية التي كان يحظى بها من قبل. ليثبت أقدامه في السلطة بدون أي منافس, خاصة لو أخذنا في الاعتبار أنه حقق فوزا كبيرا في انتخابات عام٢٠٠٢ مكنه من تشكيل أول حكومة منفردة في تاريخ تركيا الحديثة.أما فيما يتعلق بالخوف من تدخل الجيش مرة أخرى لتعديل مسار الحياة السياسية في تركيا, فان الانتخابات العامة والرئاسية ستعبر بوضوح عن رغبة الغالبية العظمى من أفراد الشعب بغض النظر عن توجهاتها الدينية وهو ما لايمكن للقوة العسكرية التدخل لتغييره أو تعديله وفقا لوجهة نظرها. فمهما تكن قوة تهديدات الجيش بالتدخل فان رغبة الشعب قوة رادعة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها. كما أن حنكة أردوغان السياسية لم ولن تسمح بتصعيد الأزمة بشكل يصل إلى حد استفزاز الجيش بما يدفعه للقيام بانقلاب عسكري جديد للاطاحة بحكومة حزب العدالة.

ومن ناحية أخري, فان المساعي التركية الحثيثة للانضمام للاتحاد الأوروبي لم تكن هي القوة المحركة لهذه الأزمة فخرج نحو مليون شخص إلى الشارع للتعبير عن رفضهم للشريعة الإسلامية في الحكم أو لأي انقلاب عسكري لم يكن الهدف من ورائه ارضاء أوروبا ولكن الحفاظ على الهوية العلمانية لتركيا من أي انتهاكات وشيكة وبالتالي فان استمساك كل مؤسسة من مؤسسات الدولة بدورها السياسي يؤدي إلى حالة من التوازن لا يمكن الاخلال بها لتحافظ في النهاية على هوية الدولة وتعبر عن رغبة الشعب في ظل ما يتمتع به النموذج التركي من نظام مؤسساتي صارم وهو ما يعني خطوة كبيرة نحو الالتزام بالديمقراطية بغض النظر عما إذا كانت علمانية أو إسلامية فهي في النهاية صدي لصوت رجل الشارع.

# مظاهرات حاشدة في أزمير لدعم النظام العلماني في تركيا

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/١٣ :***

خرج عشرات آلالاف من الأتراك المؤيدون للطابع العلماني في الدولة في تظاهرة حاشدة للمرة الرابعة خلال شهر لدعم مبدأ علمانية النظام والضغط على الحكومة التي يسيطر عليها الاسلاميون. ومن أجل التمسك بنهج الدولة العلمانية في تركيا وسط توقعات باستحواذ المحافظين الاسلاميين ردد المتظاهرون الذي تدفقوا الى موقع التجمع من البر والبحر شعارات مثل"لا للشريعة.. لا للانقلاب" و"تركيا علمانية وستبقى علمانية".

ولوحوا بالعلم التركي الأحمر وحملوا صورا لمؤسس الجمهورية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك يناشدونه العون لمنع الاسلاميين من التمدد السياسي في البلاد. واستقطبت المظاهرة عشرات الآلاف بينما قالت وسائل الاعلام انها قد تجاوزت المليون رغم الانفجار الذي وقع قبلها بيوم في نفس المكان وأودى بحياة شخص واصابة ١٤ ما كان يتوقع بأن يكون الحضور فيها على غير المستوى لكن العدد القياسي اليوم أظهر بأن النخبة التي تحمل لواء الدفاع عن العلمانية مصممة على اسماع صوتها رغم كل شيء أملا في أن تؤثر على مسار العملية الانتخابية لصالح الأحزاب العلمانية.

كما شارك زعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال في هذه المظاهرة التي ستكون الأخيرة نظرا لبدء الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية. في اثناء ذلك تراهن أحزاب المعارضة بكل قوتها على هذه المظاهرات لسحب البساط من تحت أقدام الحزب الحاكم والذي أثبت حتى الآن من خلال كل استطلاعات الرأي التي جرت بأنه يتقدم الأحزاب الأخرى بفارق كبير. وادى هذا الامر الى بث الذعر في قلوب الأحزاب الأخرى التي سارعت الى اجراء تحالفات واندماجات مع بعضها البعض لجمع أصوات الناخبين في خانة واحدة علها تكسر احتكار الحزب الحاكم لأكثرية الأصوات مع بدء الحملات الانتخابية استعدادا للانتخابات التشريعية المبكرة التي ستجري في الـ(٢٢) من يوليو المقبل. وتظهر هذه المظاهرات الانقسام الحاد بين العلمانيين والتيار الاسلامي الذي يشكل غالبية الشعب التركي حيث يخشى العلمانيون انه في حالة سيطرة الحزب الحاكم على منصبي الرئاسة ورئاسة الحكومة فانه يمكن أن يدفع البلاد باتجاه حكم اسلامي ليقضي على الفصل بين الدين والسياسة في تركيا.

ويشهد للتجمعات الجماهيرية العلمانية قدرتها على تغيير الخطط السياسية في تركيا حيث أن أول تجمع جماهيري دفع برئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الى العدول عن ترشيح نفسه للرئاسة وانتداب وزير خارجيته عبد الله غول لهذا المنصب. أما التجمع الثاني والثالث فقد دفع بالمحكمة الدستورية الى الغاء جولة الرئاسة للمرشح الاسلامي ما أجبر الحكومة الى الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة في الـ(٢٢) يوليو القادم. ويتهم العلمانيون حزب (العدالة والتنمية) بأن له "برنامجا اسلاميا خفيا" يهدد العلمانية وهو أمر نفاه الحزب بقوة مؤكدا التزامه بمبادىء العلمانية والتقدم بتركيا في الطريق الأوروبي.

# إيران تسلم ثلاثة من متمردي العمال الكردستاني الى تركيا

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/١٣ :***

قامت السلطات الايرانية بتسليم ثلاثة من متمردي منظمة العمال الكردستاني الانفصالية الى قوى الامن الحدودية التركية في ولاية حكاري الواقعة على المثلث التركي العراقي الإيراني.

وجاء في نبأ على موقع (الانترنيت) التابع لرئاسة الاركان التركية ان المتمردين الثلاثة الذين سلمتهم قوات الامن الايرانية الى تركيا أحيلوا الى المراجع العدلية في الولاية المذكورة. يذكر ان تعاوناً أمنياً وثيقاً بدأ بين تركيا وايران في السنين الأخيرة.

# الأكراد العلويون في تركيا... قلق مضاعف في الهوية

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٣/٥/٢٠٠٧ :***

**ديار بكر ـ رستم محمود :** في أزقة (صنعة جادسي) أو (شارع الفن)، وسط مدينة ديار بكر، كبرى المدن الكردية في تركيا، قد تلتقي هناك صدفة، أشخاصاً كثيرين مثل الشاب رمزي، وتتبادل معه باللغة الكردية أطراف الحديث عن الثقافة والفن والاقتصاد. وحينما تدخلان في شأن السياسي وتقول له في سياق الكلام: نحن الكرد. يقف لثوان ويصدر سعلة صغيرة ثم يقول: "عفوا أنا لست كردياً أنا زازي". والزازية هي اسم اللهجة الكردية التي يتحدث بها الأكراد العلويون في تركيا، والتي باتت لرمزي ولكثيرين من أمثاله هوية يمكنهم التعبير بها عن أنفسهم.

قبل عقد أو اثنين من الزمن ما كان أمثال رمزي يحددون هويتهم بالبعد الديني، فالحالة القومية الكردية، التي تمثلت بالصعود الشعبي الهائل لحزب العمال الكردستاني، منذ أواسط الثمانينات إلى أواسط التسعينات، حيث حصرت الهوية في تركيا ببعدها القومي. فأما أن تكون كرديا أو تركيا. بعدما كانت تركيا قبل ذلك ساحة للصراع الدامي بين اليسار واليمين فحسب" كانعكاس غير مباشر لأجواء الحرب الباردة. ولم يكن هناك أي مجال لصعود هوية شعبية أخرى طوال تلك الفترة. لكن ما أشعل الزازية، كهوية نصف قومية ونصف دينية، بعد الفرزين السابقين، هما عاملان سياسيان مهمان.

الأول: كان الصراع الدموي بين اليسار التركي ويمينه القومي منذ أواسط الستينات يبطن بعداً مذهبياً دينياً وكذلك بعداً قومياً. فالعلويون في تركيا (كرد وترك، والذين يناهز عددهم ربع السكان إجمالاً) يرون أنفسهم أكثر المستفيدين من علمانية الدولة التركية، لأنهم يبقون أقلية ضمن المحيط السني الأكبر. لذا انجذبوا إلى التيارات اليسارية العلمانية. وعلى نفس المنوال رأى الأكراد أنفسهم منجذبين إلى اليسار بحكم وضعهم الأقلوي ذاك، لكون اليسار البعد السياسي الوحيد الذي يخفف من وطأة الفرق بينهم وبين العنصر التركي. نتيجة لذلك كان اليسار يبطن المذهبية العلوية والقومية الكردية، واليمين يظهر القومية التركية ويستر البعد السني. وقد حصلت في تلك الفترات الكثير من التداخلات الاجتماعية الطريفة، فالكثير من العائلات التركية العلوية اعتبرت نفسها كردية، وعكس ذلك فعلت عائلات كردية سنية، حين اعتبرت نفسها عائلات تركية.

انتهى ذلك الصراع الدامي بالانقلاب العسكري بداية الثمانينات، والأقرب لليمين التركي بالطبع، والذي بدا راغبا في تغير بعض ملامح الدولة التركية، والكف عن العلمنة الجافة. فبعد إضعاف منظم للنقابات (وخصوصا العمالية) زادت الدولة من بناء الجوامع بشكل مطرد في المناطق الريفية، طبعا مع منع تكوين دور العبادة الخاصة بالعلويين، لممارسة شعائر الـ (cam) الخاصة بهم ، وشكلت الدولة هيئة لرعاية الأوقاف الإسلامية كانت ميزانيتها تفوق ميزانية وزارة التربية، حيث بات كل شيوخ الجوامع يتقاضون رواتب نظامية من الدولة من خلال تلك الهيئة. كما أن اللون الليبرالي الأقرب للإسلامي قد بات اللون الأبرز في فضاء السياسية التركية، من خلال تيار رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية توركوت أوزال، والذي مهد الطريق بدوره لصعود حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان، هذا الحزب الذي جذب أعداداً كبيرة من الكرد لدغدغته مشاعر الأخوة الإسلامية بين الكرد والترك . كل ذلك خلق رد فعل قوياً ساعد في خلق الهوية العلوية وبالذات منها في المناطق الكردية. ولم تكن صدامات حي غازي عثمان باشا وسط اسطنبول عام ١٩٩٣، إلا رد فعل على ذلك القمع المنظم الذي يمارس ضدهم" فالحي الذي تقطنه غالبية مهاجرة من مناطق تونجلي (ديرسم) الكردية العلوية. بدا محتجاً بعنف على حالة البؤس التي يحياها. وبعد أيام من الحصار أنهت القوات الأمنية التركية حالته تلك بوحشية بالغة.

الثاني: شكل حزب العمال الكردستاني ببعده اليساري الماركسي ملجأ مناسباً لفراغ هوية الأكراد العلويين بعيد ذلك الانقلاب العسكري المذكور. وقد ضم الحزب شخصيات علوية كردية تعتبر من رموزه، أمثال مظلوم دوغان وبيرتان. لكن الحزب بدا له حساباته السياسية خارج الأيديولوجية العامة. فالدعاية العامة للدولة التركية التي كانت تسم هذا الحزب بـ(مجموعة كفرة) أو الـ(الماركسيين الملحدين) وجهت ضربات موجعة لشعبيته. خصوصا أذا علمنا أن الغالبية العظمى من أكراد تركيا هم من السنة الشافعيين. فأجبر الحزب على أبداء شيء من المرونة تجاه الدين والتعبير عن قربه من الإسلام السني. وقتها فاضت مخيلة العلويين الأكراد عن الفرق بينهم وبين أقرانهم السنة. فحضرت الصراعات الدامية بين عشائرهم والفرق العسكرية الحميدية" التي كانت أغلبها من العشائر الكردية السنية، وولاؤها للباب العالي في اسطنبول. كما استُحضرت حملات القمع التي مارسها السلطان سليم ضدهم لكي لا يكونوا الطابور الخامس بيد اسماعيل شاه الصفوي ، وطرح سؤال مركزي في عقله السياسي: ماذا فعل القوميون الترك لأقرانهم العلويين الترك حين انتصروا غير القمع؟!

عن كل ذلك لم تكن الدولة التركية بجهازها التربوي والإعلامي ببعيدة وكذلك العسكري لزيادة نقمة أهالي تلك المناطق على حزب العمال (تذكر منظمات حقوقية كردية أن الجيش التركي أزال خلال شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٩٩٤ ثلث المناطق الريفية في محافظة تونجلي ـ ديرسم). لكن حزب العمال لم يستطع ردم تلك الهوة فيما بعد.

على طريقة الشاعر محمود درويش الذي قال يوما: (في السجون الإسرائيلية اكتشفنا أننا عرب، وفي السجون العربية اكتشفنا أننا فلسطينيون). يكتشف العلويون الكرد هويتهم الخاصة. فالزازية تحميهم من البوتقة القومية التركية من طرف، وتشكل مظلة تحافظ على تباينهم عن أقرانهم الكرد السنة من طرف آخر. فهذان العاملان السياسيان الرئيسيان اللذان خلقا الهوية الزازية إن لم نقل اخترعاها، في زمن العولمة التي تصيب الهويات بالالتهاب كما قال أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة". فرمزي وأقرانه ليست مشكلتهم في أنهم كرد وعلويون ومواطنو الدولة التركية وغدا أوروبيون في نفس الوقت، بقدر ما هي إحساسهم بكونهم لا يستطيعون أن

يكونوا كل ذلك في وقت واحد. لا يستطيعون أن يعرفوا أن كل هوياتنا هي اختراع جدلية الصراع بيننا وبين الآخر. بيننا وبين وهمٍ أسمه الآخر.

## د. محمد نورالدين :

# الصراع على تركيا: ثلاثة أشهر حاسمة

***الفخ الذي ينصبه العسكر لحزب العدالة قد يرتد عليه في الانتخابات النيابية***

***صحيفة (الشرق) القطرية ١٣/٥/٢٠٠٧ :***

مع قرار المحكمة الدستورية في تركيا إبطال انتخابات الرئاسة ما لم يتوافر نصاب الثلثين، ومن ثم انسحاب مرشح حزب العدالة والتنمية عبدالله غول، تكون مسألة انتخابات رئاسة الجمهورية طويت وبدأت مرحلة الاستعداد للانتخابات النيابية المبكرة التي أقرها البرلمان في ٢٢ يوليو المقبل.

انتهت الجولة الأولى من الصراع على السلطة في تركيا بتقدم المؤسسة العسكرية في الجولة الأولى، إذ حال انذار ٢٧ ابريل العسكري وقرار المحكمة الدستورية دون سيطرة حزب العدالة والتنمية على موقع رئيس الجمهورية. ويبدو ان انقلاب العسكر الدستوري لم يكن متعلقا بشخص عبد الله غول ولا بزوجته المحجبة بل بأي مرشح تابع لحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب اردوغان.

وعلى هذا تبدأ الان معركة اضعاف حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية المقبلة تمهيدا لإزاحته عن السلطة سواء لمنعه من امتلاك غالبية في البرلمان أو بحظره عن العمل السياسي او بفتح ملفات قضائية بوجه زعمائه وعلى رأسهم اردوغان. وسيناريو العسكر بدأ مع الضغط لإدخال اكبر عدد من الأحزاب الى البرلمان بهدف تصغير حجم كتلة العدالة والتنمية. وفي هذا الاتجاه كان ضغط العسكر لتوحيد حزبي الطريق المستقيم والوطن الأم اليمينيين كما لتوحيد حزبي الشعب الجمهوري واليسار الديمقراطي اليساريين العلمانيين فضلا عن توحيد أحزاب اخرى لتشكل كتلا كبيرة قادرة على تجاوز نسبة العشرة في المائة المطلوبة لدخول البرلمان.

في المقابل لا يريد حزب العدالة والتنمية ان يبقي نفسه في إطار السقوف التي رسمها لنفسه حتى الان وهو يريد ان يوسّع دائرة جمهوره من خلال ترشيح وجوه معاصرة من الفنانين والرياضيين وزيادة كبيرة في العنصر النسائي في البرلمان (وكلهن غير محجبات) لتبديد جانب من الصورة التي يحاول المتشددون من العلمانيين رسمها له كحزب إسلامي مهدّد للعلمانية. ومن الآن الى الانتخابات النيابية المبكرة يبقى الرئيس الحالي احمد نجدت سيزار في موقعه بعد انتهاء ولايته في السادس عشر من مايو الحالي وإلى ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهنا ليس من امر محسوم في ان التعديلات الدستورية لانتخاب الرئيس من الشعب ستجد طريقها للتنفيذ قريبا إذ سيحاول الرئيس عرقلتها مع ترجيح ألا تتم إن سلكت الطرق الستورية إلا بعد اجراء الإنتخابات النيابية المبكرة.

وهنا ايضا يرى المراقبون ان تعديل الدستور لانتخاب الرئيس من الشعب كان بمثابة انتقام حزب العدالة والتنمية من المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية التي اشترطت نصاب الثلثين لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

***وبانتخاب الرئيس من الشعب يكون البساط قد سحب من تحت اقدام العسكر للتحكم بالانتخابات عبر التحكم بالنصاب***. وحتى لو لم تجد هذه التعديلات طريقها للتنفيذ يكون اردوغان قد سجل لحزبه نقطة في انه يستمد سلطته من الشعب، الحَكم النهائي في هذا الموضوع. وهذا الجانب قد يزيد من نسبة الأصوات التي ستعطى لحزبه في الانتخابات.

ويبدو كذلك أن الفخ الذي ينصبه العسكر لحزب العدالة والتنمية قد يرتد عليه في الانتخابات النيابية من زاوية اخرى وهي ان حزب المجتمع الديمقراطي الكردي المؤيد لعبدالله أوجلان (هو غير حزب العمال الكردستاني) لن يدخل الانتخابات

كحزب لأنه لن يحصل على نسبة العشرة في المائة المطلوبة، بل سيدخلها بمرشحين مستقلين وهذا سيضمن له دخول من ١٥ الى ٢٥ نائبا الى البرلمان وسيكون العسكر امام محظور جديد وصوت كردي داخل البرلمان للمرة الأولى بهذا الحجم.

تواجه تركيا في تاريخها الحديث مشكلات بنيوية لم تعرف لها حلا منذ تأسيسها عام ١٩٢٣.وهي تحتاج الى اعادة النظر في منطلقاتها التأسيسية لأن الأخطاء بنيوية وفي أساسات البناء التركي.

## حسني محلي:

# ساركوزي والقلق التركي

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٣/٥/٢٠٠٧ :***

على الرغم من انشغالها بالتطورات السياسية الداخلية، راقبت أنقرة الانتخابات الفرنسية الأخيرة من كثب وهي كانت تتوقع سلفا أن ينتخب نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية.

وكان تعليق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على ذلك قصيرا حيث تمنى لساركوزي أن يعيد النظر في تصريحاته السابقة الخاصة بتركيا وعضويتها في الاتحاد الأوروبي.

وذكر أردوغان بتصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قبل أن تصبح رئيسة للوزراء والتي كانت من أشد المعترضين على عضوية تركيا في الاتحاد. وقال إلا أنها غيّرت موقفها وتحولت بعد رئاستها للحكومة إلى مشجعة للحوار الأوروبي مع أنقرة.

الا ان لباريس موقفا واضحا أيضا في ما يتعلق بالمجازر التي يقول الأرمن إن الأتراك ارتكبوها قبل ٩٠ عاما. وسبق للبرلمان الفرنسي أن أقر العام ٢٠٠٤ بهذه المجازر، كما هو أقر الصيف الفائت قانونا يغرم كل من ينكر هذه الادعاءات ويعاقبه بالسجن عاما. وأدى هذا القانون آنذاك الى توتر جدي في العلاقات التركية . الفرنسية بكل مجالاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وتمنعت أنقرة آنذاك عن تصعيد هذا التوتر لضمان الدعم الفرنسي لمساعيها في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي كما هي حرصت على علاقات مميزة مع ألمانيا التي لها وضع خاص بالنسبة لتركيا حيث يعيش قرابة ثلاثة ملايين من مواطنيها.

وتراقب أنقرة الوضع الفرنسي من كثب وخاصة بعدما التقى ساركوزي يوم انتخابه رئيسا، مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان العراق وبحث معه تطورات الوضع في العراق ووضع الأكراد عراقيا وإقليميا. وسبق لفرنسا منذ عهد الرئيس ميتران أن اهتمت بأكراد العراق وتركيا وسوريا كما هي أحتضنت قيادات "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة.

وتتخوف مصادر ديبلوماسية في أنقرة ان تعود باريس في عهد ساركوزي الى المنطقة بشكل قوي الى جانب واشنطن ولندن وهو ما سيعيد إلى الأذهان اتفاقيات سايكس بيكو ومونترو وسيفر التي رسمت بموجبها فرنسا وبريطانيا بعد سقوط الدولة العثمانية خارطة المنطقة.

وترى المصادر المذكورة في هذه الذكريات ومواقف الرئيس ساركوزي الحالية والمحتملة ما يكفيها لتتخوف من سياسات باريس المستقبلية الخاصة بعلاقاتها المباشرة مع أنقرة أو مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي أو اهتمامها بما يسمى الملف الكردي تركيا وعراقيا وإقليميا.

ولم يكن هذا التخوف كافيا لتتخذ الديبلوماسية التركية الإجراءات اللازمة لمواجهة تطورات المرحلة المقبلة بسبب انشغال الأتراك حكومة ودولة وشعبا بالانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) والتي يستبعد الكثيرون أن تحمل معها الاستقرار لتركيا بسبب التناقضات المستمرة داخليا، اذ فشلت الأطراف السياسية المختلفة في الاتفاق على التعديل الدستوري الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة وسط استطلاعات الرأي المختلفة التي تستبعد أن يعود حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في ظل المعطيات الحالية إلى البرلمان بالقوة التي هو عليها الآن، ما قد يضع تركيا أمام خيارت سياسية مختلفة ومنها تحالف أحزاب المعارضة الحالية والمعروف عنها رفضها أي تنازل للاتحاد الأوروبي ودوله

المعادية لتركيا على قول هذه الأحزاب التي ترى وسترى في موقف فرنسا الحالي والمستقبلي موقفا عدائيا لا يمكن السكوت عليه.

هذا ما سيعني المزيد من التوتر في العلاقات التركية ـ الفرنسية وانعكاسات ذلك على مجمل المشكلات التي تعاني منها أنقرة على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي مقدمها العراق وخاصة إذا التزم ساركوزي بأحاديثه السابقة ودخل في تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة في العراق والمنطقة عموما.

# تركيا :المعارضة تتهيأ للانتخابات المبكرة وسط مؤشرات الى فوز "العدالة والتنمية"

***وكالات ومصادر متعددة ١٤/٥/٢٠٠٧ :***

تجمع نحو مليون تركي في مدينة أزمير، في اطار سلسلة التظاهرات التي شهدتها تركيا منذ ١٤ نيسان (ابريل) الماضي في أنقرة واسطنبول والعديد من المدن الأخرى، تعبيرا عن التزامهم النظام العلماني الديموقراطي القائم في البلاد وهتفوا ضد حكومة "العدالة والتنمية" وطالبوا أحزاب اليسار بتوحيد قواها والتصدي لسياسات هذه الحكومة من خلال تحقيق أنتصار كبير في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وغطى الشوارع والمباني في ثانية كبرى المدن التركية خضم متلاطم من الأعلام التركية الحمراء وصور لمصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.

وردد المحتجون هُتافات قالوا فيها "تركيا علمانية وستظل علمانية.. لا للشريعة".

وانتشر نحو ثلاثة آلاف شرطي لمواكبة التظاهرة. وحظر الطيران الجوي فوق المدينة في حين قامت قوارب خفر السواحل بدوريات في عُرض ازمير.

وناشد المتحدثون، الذين يمثلون ٦٠ منظمة شعبية، المواطنين التوجه إلى صناديق الاقتراع وأثبات وجودهم بعد أن توقعت الدراسات عدم الاقبال على صناديق الاقتراع، باعتبار أن موعد الانتخابات في ٢٢ تموز (يوليو) يصادف العطلة الصيفية، حيث يخرج ملايين الأتراك إلى المصايف والشواطئ وقراهم التي يعيش فيها أقرباؤهم.

ويأمل الحزب الشعبي الجمهوري وهو الحزب المعارض الرئيسي المنتمي إلى يسار الوسط وحزب اليسار الديموقراطي الأصغر حجما وهما يجريان محادثات لتشكيل تحالف في استغلال هذا التجمع الحاشد لإحداث ثقل قبل الانتخابات.

واضطرت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى الدعوة لانتخابات عامة قبل شهور من الموعد المقرر لنزع فتيل صراع مع العلمانيين في تركيا بسبب انتخاب رئيس للبلاد.

ونجحت الصفوة العلمانية في تركيا بما في ذلك أحزاب المعارضة وكبار القضاة وجنرالات الجيش في منع انتخاب وزير الخارجية عبد الله غول. وهم يخشون أن يحاول الإسلامي السابق أن يقوض سياسة تركيا القاضية بالفصل بين الدين والدولة في تركيا وهو زعم ينفيه بشدة هو وحزبه العدالة والتنمية الحاكم.

***ويقول محللون إن نجاح المعارضة العلمانية في إعاقة خطط أردوغان لانتخاب حليفه المقرب غول رئيسا للبلاد منحت أحزاب المعارضة ثقة جديدة.***

وسببت الأزمة السياسية اندماجا بين أحزاب المعارضة على أمل تخطي الحد الأدنى وهو عشرة في المئة من نسبة الأصوات لدخول البرلمان.

***وقال دوجو ارجيل من جامعة أنقرة*** "لا يشعر الكثير من الشبان أن أحزاب المعارضة تمثلهم. إنهم لا يعلمون من يمكن أن ينتخبوه. هذا هو التحدي للمعارضة".وترجح استطلاعات الرأي أن يفوز حزب "العدالة والتنمية" بأغلب الاصوات، ولكنه قد لا يحصل على أغلبية كافية مما سيجبره على تشكيل حكومة ائتلافية.وساعدت سلسلة من التجمعات الحاشدة المعارضة لحزب العدالة والتنمية على مدى الشهر الماضي في أن تظهر مجددا الانقسام الكبير بين الأتراك الذين يمثل المسلمون الأغلبية الساحقة منهم بشأن دور الدين وسط التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع.

واتسمت مدينة ازمير وهي منطقة عبور لقطاع السياحة في تركيا عادة بالعلمانية وموالاتها للغرب وينظر لها على أنها ساحة معارك رئيسية في الانتخابات.

***وفي سياق الحملة على الحكومة الحالية، اتهم زعيم حزب المجتمع الديموقراطي المتعاطف مع الأكراد*** أحمد تورك الحكومة بعرقلة دخول الأكراد الى البرلمان بإدراج أسماء المرشحين المستقلين في بطاقة الاقتراع الخاصة بالأحزاب السياسية.

وقال تورك "إن الهدف من هذا التعديل القانوني هو منع الناخبين في جنوب شرق البلاد والذين لا يعرفون القراءة والكتابة من التصويت للمرشحين المستقلين واضاف أنهم يستطيعون أن يخلقوا المشاكل للدولة وذلك بتقديم طلبات الترشيح للآلاف من المواطنين بحيث تضطر اللجنة الانتخابية العليا إدراج أسمائهم في بطاقات الاقتراع التي يصبح طولها حينذاك مئات الأمتار".

## كمال غبريال :

# سيناريوهات تركية

***إيلاف ١٤/٥/٢٠٠٧ :***

من حقنا نحن أهل الشرق الأوسط أن نشخص لتركيا بعيون ملؤها التطلع والإشفاق على تجربتها الرائدة، خاصة وأن آمالنا في مستقبل أفضل تتعرض للإجهاض في العراق ولبنان وفلسطين، وهي المواقع التي توقعنا (ومازلنا نتوقع) أن تشرق منها شمس الحرية على شرقنا المغيب والأسير، ورغم أن الشعب التركي جنساً وثقافة في منطقة وسطى بين الشرق والغرب، بمعنى أن القياس عليه لاستشراف مستقبل الشرق لن يكون دقيقاً، إلا أن هذا لا ينفي أوجه ارتباطه الشرقي العديدة، وهو البلد الإسلامي، والمعقل السابق لدولة الخلافة الإسلامية، وهو صاحب الثقافة التي تسربت ولاشك إلى ثقافات المنطقة إبان استعماره الطويل لها.

لتركيا أكثر من ثلاثة أرباع قرن من الحكم العلماني، لكن تجربتها العلمانية تختلف جذرياً عن سائر التجارب العلمانية في أوروبا وسائر العالم الحر، فهي لم تأت كتطور طبيعي لثقافة وحياة الشعب التركي، بقدر ما كانت نتيجة للانقلاب الأتاتوركي الشمولي، والذي نجح في فرض العلمانية فرضاً على الشعب التركي، ولا نزعم بالطبع بأن هذا الانقلاب كان منبت الصلة بالجماهير، أو أنه جاء بالاتجاه المعاكس لتطور ظروف وثقافة الشعب، لأنه لو كان فعلاً كذلك لما استطاعت العلمانية أن تحدث أي تطور أو إنجاز حقيقي وجذري، لكننا نقول أن قوة العسكر كانت هي المرجح لموازين القوى، خلال الحراك المجتمعي بتركيا قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، لكننا لا يجب في مراقبتنا للتجربة التركية أن نغفل أن العلمانية التي فُرضت أو رجحت بالقوة المسلحة، لم تستطع طوال تلك العقود الطويلة أن تقف على قدميها بقواها الذاتية، أي باقتناع الجماهير وتمسكها بها، بقدر ما استندت في بقائها إلى حراسة العسكر، بما يذكرنا بمثال حالات استزراع أعضاء بشرية، والتي تحتاج طوال الوقت إلى عقاقير تضعف مناعة رفض الجسم لها كعضو غريب، فإذا ما توقف المريض عن تعاطي تلك العقاقير، فإن النتيجة الحتمية هي لفظ الجسم لما تم استزراعه فيه، وكأن أعضاء الجسم الأصيلة قد اتفقت على أن التداعي أو الموت أفضل من قبولها لجسم غريب، حتى لو كان يمنحها الحياة!!

تبدو تركيا الآن أمام إشكالية اختيار رئيس للجمهورية في مرحلة حرجة وحاسمة في مسيرتها العلمانية، فالديموقراطية العلمانية تقضي بأن يختار البرلمان رئيس الجمهورية، والبرلمان يسيطر عليه حزب العدالة الإسلامي المرجعية بأغلبية كبيرة، فإذا ما تمكنت تلك الأغلبية من اختيار رئيس للجمهورية له ذات المرجعية الدينية، سواء تم ذلك بانتخابه عن طريق البرلمان، أو باللجوء إلى الانتخاب المباشر عن طريق الشعب، فإن هذا يعني أن العلمانية قد فقدت ركناً من الأركان الثلاثة الباقية لها في تركيا، وهي الجيش ورئيس الجمهورية والقضاء، وإذا أضفنا إلى هذا أن رئيس الجمهورية هو الذي يختار أو يرشح مناصب القضاء العليا، فإننا نكون مقبلين على وضع يكون فيه الجيش هو السند الوحيد الباقي لعلمانية الدولة، في مقابل إرادة شعبية نستطيع أن نقرر باطمئنان أنها تؤيد التوجهات الدينية السياسية، ينبغي أيضاً استكمالاً للصورة أن نتساءل: إلى متى تظل العسكرتاريا حامية مخلصة للعلمانية، مادام العسكر في البداية والنهاية هم جزء من الشعب، وليسوا كتلة صماء هابطة على تركيا من كوكب آخر.

لكي نجيب على تساؤل: وماذا بعد؟ ، أمامنا عدة طرق للمقاربة، أولها أن نأخذ صورة (لقطة) ثابتة للوضع الحالي، وسيظهر فيها حزب العدالة والتنمية المنتخب وفق إرادة جماهيرية حرة، ويتمتع بأغلبية مريحة تتيح له حكماً مستقراً، وما

يبدو من هذا الحزب حتى الآن أنه خاضع لقواعد اللعبة الديموقراطية، وأنه يعمل في ظل سلطة الشعب وليس الحاكمية الإلهية، التي تنادي بها جماعات الإسلام السياسي العربية، وسيظهر في الصورة أيضاً أن هذا الحزب استطاع أن يخطو حتى الآن خطوات ذات شأن باتجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ما استطاع تحقيقه من تقدم في مجال الاقتصاد التركي، ويمكن أن تدلنا تلك الصورة أن الديموقراطية التركية بخير، بل وتحقق نجاحات على أكثر من مستوى، وأن أي تخوف من وصول أحد المنتمين إلى حزب العدالة والتنمية إلى رئاسة الجمهورية، هو تخوف لا مبرر له، بل ويمكن للبعض نسبة هذا التخوف إلى تأثير الفكر الشمولي الذي رافق العلمانية التركية منذ بداية مسيرتها، وبهذا أيضاً يمكن أن يعتبر البعض أن حزب العدالة نموذجاً واعداً ومبشراً بتحول الأحزاب العربية ذات المرجعية الإسلامية إلى ذات المنهج، الذي يرتكن إلى قيم دينية، وفي ذات الوقت يعتمد الليبرالية والديموقراطية.

مقاربة أخرى ممكنة وواجبة، لا تقنع بأخذ صورة ثابتة للحظة الراهنة، وإنما تضيف إليها عدة لقطات للحظات سابقة، لتضعها جميعاً معاً، مرتبة ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، ومنها تستطيع أن تستدل على المنحى الذي تتطور إليه الأمور، فتكون تصوراتنا عن احتمالات المستقبل أكثر دقة وعلمية، فإذا بدأنا بصورة تقول أن العلمانية كانت دوماً في حراسة العسكر ورئيس الجمهورية والقضاء، وصورة ثانية تصور حزب الرفاة الإسلامي وهو يصل إلى السلطة التنفيذية – بمرجعيته الدينية المتشددة– وفق إرادة جماهيرية، وصورة أخرى تظهر فيها قوى حماية العلمانية وهي تسقط حزب الرفاة وتحرم على رئيسه ممارسة العمل السياسي، ثم والحزب يبدل اسمه ويخفف من غلوائه، ليعود بإرادة جماهيرية أيضاً باسم حزب العدالة والتنمية، فإننا يمكن إزاء هذا التسلسل في مسيرة الشعب التركي والعلمانية أن نخلص إلى استنتاجين مختلفين تمام الاختلاف، من حيث دلالة كل منهما على احتمالات المستقبل:

* لأول أن العلمانية تتراجع في تركيا، وإن مرتكزاتها الأساسية لن تصمد طويلاً أمام إرادة جماهيرية واضحة للعودة إلى النموذج الإسلامي في الحكم، وأن تراجع حزب العدالة وليبراليته البادية مجرد تراجع تكتيكي مؤقت، ومتعارض مع الأيديولوجية التي مازال الحزب يعتنقها، ولن يلبث أن يعود إليها حالما تمكن من ذلك، وهو ما يوشك أن يحققه بالتمكن من منصب رئيس الجمهورية ثم التمكن من القضاء، ونحن نكون بهذا المنهج نمد خط تسلسل الأحداث على استقامته باتجاه التقهقر عن العلمانية، نحو التحول إلى دولة دينية، تختلف قليلاً أو كثيراً عن النموذج الإيراني.

* الاحتمال الثاني لا يقرأ من تسلسل الصور السابقة أن خط التطور عبارة عن خط مستقيم يتجه من العلمانية إلى الثيؤقراطية، وإنما يرى في الانكسار الذي حدث في تحول حزب الرفاة إلى حزب العدالة تحولاً جوهرياً دائماً وليس تكتيكياً مؤقتاً، وتأخذ هذه الرؤية في الاعتبار أن الظروف الموضوعية داخل تركيا، بالإضافة إلى الظروف العالمية، وما تحقق بالفعل من اندماج جزئي لتركيا بالحضارة الأوروبية وقيمها ونظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، هذه العناصر كلها وضعت حداً لما تستطيع تيارات الإسلام السياسي أن تذهب إليه، بما يعني أن خط التحول الهابط قد وصل إلى أسفل نقطة بعداً عن العلمانية، ثم عاد للصعود باتجاهها عبر تجربة الحزب في الفترة الماضية، وبالتالي فهو مرشح لإعادة الصعود في الفترة القادمة، أو الاستمرار على ذات المستوى، على أسوأ الفروض من وجهة نظر علمانية.

من الواضح أن السيناريو الأخير يتوافق مع السيناريو الأول، الذي اتخذ من اللحظة الراهنة وحدها صورة يعتمدها، بل ربما كان أكثر تفاؤلاً منه، بتوقع الزحف باتجاه علمانية تعتمد هذه المرة على في بقائها ونموها على إرادة الجماهير، وعلى ما تمليه مصالحها العملية في التقدم والرخاء، وعلى ما يترتب على ذلك من تطور ثقافي عميق في المجتمع التركي، ومع ذلك فنحن نميل إلى استبعاد منهج الاعتماد على اللحظة الراهنة وكفى، ليس فقط للاعلميته، ولكن أيضاً لما يمنحه من اطمئنان ويقين زائف، إذ يتحتم علينا اختيار لا يقين النهج الآخر، والذي يبقينا في حيرة عما سيسفر عنه المستقبل.

هنالك سيناريو أخير وهو تدخل الجيش لمنع اختيار رئيس جمهورية ذي توجه إسلامي بواسطة الانتخاب الشعبي المباشر، فعلاوة على أن حدوث هذا سيكون بمثابة إنقاذ انتحاري للعلمانية، كفيل بجلب الضرر والعداء الشعبي لها، بأكثر مما يمكن أن يحقق من إنقاذ لها، فإن هذا الحل لم يعد مناسباً الآن، ولن يكون مقبولاً شعبياً، كما لن يكون مقبولاً أوروبياً ولا عالمياً، وبالتالي سوف يؤدي لدخول تركيا إلى مأزق سياسي، لابد وأن ينعكس سلباً على جميع مناحي الحياة التركية.

لابد لنا إذن أن ننتظر، ولابد للتكهن باحتمالات المستقبل بأخذ صورة أو أكثر لعدة لحظات قادمة، لنضعها بجانب صور الماضي، لنستطيع أن نستنتج أو نرسم منحنى مسيرة العلمانية التركية، وربما نرسم معها مسيرة الشرق الوسط، أو على الأقل نرسم حدود الآمال التي يحق لنا كطلاب حرية وحداثة أن نذهب إليها.

***سعد محيو :***

# تركيا تتمخض ولكن بشكل صحي

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ١٤/٥/٢٠٠٢ :***

الجيش التركي يرمي القفاز في وجه الإسلاميين. العلمانيون يتظاهرون بمئات الآلاف في أنقرة واسطنبول "ضد تطبيق الشريعة، ومع استكمال الديمقراطية". الإسلاميون مصرون على وضع غول على العرش الرئاسي الأتاتوركي.

ما هذا الذي يجري؟

هل هي الحرب الأهلية الإيديولوجية في بلاد العثمانيين؟ أم هو مجرد صراع سياسي يتلبس الحجاب الشرقي في هذا الجانب، والقبعة الغربية في الجانب الآخر؟

لا هذا ولا ذاك.. كل ما في الأمر أن النظام الأتاتوركي يدافع عن آخر معقل له على رأس الدولة، بعد أن اجتاح الإسلاميون البرلمان والحكومة وكل الإدارات. وهو رد فعل كان منتظراً ومتوقعاً.

فالنظام قام برمته على فكرة "تغريب" (من غرب) تركيا و"أوربتها"، حتى قبل وقت طويل من أوربة أوروبا لنفسها مع بداية خمسينات القرن العشرين. إذا ألغي هذا الانتماء، تتداعى الأتاتوركية كبنيان من كرتون.

المؤسسة العسكرية التركية الحاكمة، التي عينت نفسها منذ أكثر من ٨٠ سنة حامية للعلمانية في البلاد، تدرك تماما هذه الحقيقة.

ولذا فهي تؤيد فكرة الانتماء الى الاتحاد الاوروبي، برغم معارضتها لكل الشروط الديمقراطية التي يضعها هذا الاخير كشرط عضوية، والتي سمحت أصلاً للإسلاميين باكتساح المشهد السياسي.

ورجب طيب أردوغان يدرك ما تدركه المؤسسة العسكرية القوية، كما أنه يعرف انها قادرة في كل حين على دحرجة رأسه من السلطة (كما فعلت مرات عديدة من قبل مع نجم الدين أربكان، ومع أردوغان نفسه حين كان محافظا لاسطنبول). وبالتالي، عليه إما التأقلم مع توجهاتها، أو البقاء خارج النظام.

وهو قرر منذ أواخر التسعينات التأقلم وممارسة ألعابه من داخل النظام. أي: إبقاء تركيا أوروبية من دون أوروبا. إسلامية من دون إسلام، جغرافية من دون تاريخ، حتى إشعار آخر.

لكن، هل يمكن لهذه اللعبة الغريبة ان تستمر؟

هل يمكن ان تبقى تركيا معلّقة في الهواء على هذا النحو المؤلم بين الحضارتين الغربية والاسلامية؟

مادام ان النظام الكمالي العلماني مستمراً، ستبقى اللعبة الراهنة مستمرة.

ومادام الاتراك لم يقرروا بعد استعادة موقعهم الاسلامي، لا شيء سيتغير لا في طبيعة الهواء ولا في مسيرة الآلام، ولا بالتأكيد في طبيعة النظام التركي.

ورجب طيب أردوغان لا يفعل شيئاً سوى القيام بما هو متوافر من لعب، على أرض هذا المشهد التاريخي الغريب.

وإذا ما عنى هذا الأمر شيئاً، فإنه يعني أن الأزمة الحالية ليست مرشحة للخروج عن نطاق السيطرة.

لا الجنرال يشار بيوك انيت، رئيس الأركان التركي، يريد ذلك برغم علمانيته المتطرفة، خوفاً من القطيعة النهائية مع عشيقتيه الغربيتين أوروبا وأمريكا، ولا "الجنرال" أردوغان يسعى إلى الصدام، لأنه يدرك أنه سيصدم رأسه حينذاك بصخرة عاتية.

تركيا تتمخض بعنف.

هذا صحيح.

لكنه مخاض طبيعي وصحي، بعد تجربة الزواج الناجح طيلة السنوات الخمس الماضية بين الإسلام الليبرالي والعلمانية المعتدلة.

***أندرو بيرفس :***

# حزب العدالة والتنمية في الدولة والمجتمع التركيين معاً

***مجلة «تايم» الأميركية ٢٠٠٧/٥/١٥ :***

على رغم ابتداء عهد تركيا بالعلمانية في ١٩٢٣، حين أرسى مصطفى كمال أتاتورك أسس الفصل بين الديانة والدولة، حظي حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي بشعبية في أوساط المسلمين المحافظين الأتراك، في السنوات الماضية.

ورجح المحافظون كفة الحزب في الانتخابات الأخيرة، في ٢٠٠٢. ولا شك في أن تركيا العلمانية بلد مسلم.

فهي تجمع بين مؤيدي العلمانية الأتاتوركية، ومعظمهم من الطبقة الوسطى والموظفين البيروقراطيين وسكان المدن الساحلية على غرار اسطنبول وإزمير، ومؤيدي الحزب الحاكم الإسلامي، وجمهور هذا الحزب، في غالبيتهم، من فقراء الداخل التركي الأناضولي، أو من النازحين من المدن الداخلية الى المدن الساحلية.

وعلى خلاف مزاعم العلمانيين، وتحذيرهم من سعي الإسلاميين الى إطاحة النظام العلماني، تدنت نسبة الأتراك الذين يميلون الى تحكيم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها بتركيا، من ٢١ في المئة، في ١٩٩٩، الى ٨,٩ في المئة، في ٢٠٠٦.

ويقابل هذا التدني ارتفاع نسبة الأتراك الممتعضين من فرض قيود على المسلمين المحافظين، ومصادرة، تالياً، حرية ممارسة شعائرهم على ما يشتهون. واقتصرت نسبة الأتراك الذين يحسبون أن المسلمين المحافظين يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم على ١٤ في المئة، وكانت تبلغ ٣١ في المئة، في ١٩٩٩.

ولا شك في أن سياسات «حزب العدالة والتنمية» الحاكم أنجزت أموراً كثيرة. ففي سنوات ولايتها الأربع، انتشلت الحكومة الحالية تركيا من أزماتها الاقتصادية المتتالية. ويعود الفضل في ازدهار الاقتصاد التركي، وبلوغه معدل نمو يناهز ٧ في المئة، الى إصلاحات الحزب الحاكم الضريبية والاقتصادية.

ويرى مسؤول في الاتحاد الأوروبي أن حكومة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، أسهمت في تحديث النظام التركي أكثر من الحكومات العلمانية السابقة.

ولكن الإسلاميين أثاروا حفيظة العلمانيين مرتين على التوالي في البرلمان، ونفخوا في مخاوفهم. فأردوغان أراد تعيين خبير في المصارف الإسلامية يفتقر الى خبرة في أسواق الفائدة، في منصب مدير المصرف المركزي. ثم طرح على الاقتراع مشروع قانون يجرم العلاقة بين الرجل والمرأة غير المتزوجين.

والصحف التركية تترى بأخبار مساعي الإسلاميين الى تقويض النظام العلماني التركي. فغالباً ما تنشر الصحف الوطنية أخباراً عن سعي الحزب الى فصل الرجال والنساء في المسابح، والى منع الشراب في الأماكن العامة. ويأخذ العلمانيون على أردوغان قوله، قبل تكليفه رئاسة الحكومة، أن الديموقراطية قطار يركبه المرء ليبلغ آخر محطة من محطات السكة الديموقراطية، ثم يترجل منه.

*ألكسندر أدلر :*

# النظام الانتخابي التركي يشوه التمثيل النيابي والسياسي

***صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية ١٥/٥/٢٠٠٧ :***

أصاب الديموقراطية التركية شلل مفاجئ وغير متوقع، يشبه الرعد في سماء صافية.

فتدخل العسكر والدولة التركية العميقة (الديبلوماسية والشرطة والقضاء والجهاز الجامعي) في سياق ازدهار اقتصادي وسلم أهلي، سابقة أولى في بابها.

وكان حزب العدالة والتنمية أفلح في التحول حزباً محافظاً أوروبياً، «ديموقراطياً – إسلامياً»، فخال أن في وسعه بلوغ الرئاسة الأولى الرمزية، وإنجاز تربعه في سلة الهيمنة على المجتمع التركي، من غير حاجز يحول دون بلوغه غايته.

ولكن الجنرال بيوك انيت (رئيس الأركان) شل الانتخابات الرئاسية في البرلمان، وامتنع من التورط المباشر.

فخدع خصومه، وهم على يقين من استحالة إقدام الجيش على سد الباب بوجه دخول تركيا الاتحاد الأوروبي من طريق انقلاب عسكري، على جاري سُنّة سلفت.

ولكن هذا اليقين أعمى حزب العدالة والتنمية عن تنازع الرأي العام التركي. فالعلمانيون هم الكثرة الغالبة.

وفوق نصف ناخبي حزب العدالة والتنمية لا يقرون فرض الشريعة.

و٦٠ في المئة من الأتراك اقترعوا لأحزاب مدنية وزمنية، حال بينها وبين غلبتها على البرلمان تخبُطها وانقسامها المزمنان، وسنُ قانون مناوئ للأكراد يحظر تمثيل الحزب الذي يحظى بأقل من ١٠ في المئة من أصوات الناخبين.

فما كان على العسكريين إلا تقطيب الحاجب حتى ملأ المتظاهرون الشوارع والساحات. ولم يبق لحزب العدالة والتنمية إلا اللجوء الى صناديق الاقتراع.

ولا يبعد أن تخرج من الانتخابات الوشيكة معادلة برلمانية افضل من المعادلة السابقة، فيضطر حزب العدالة والتنمية الى التحالف مع حزب ليبرالي ومحافظ حقيقي، ويعجل تحالفه ولاءَ المسلمين للدولة الكمالية، واندراجهم فيها.

**وحين تبلغ الأزمة التركية خاتمتها، فقد يسفر دور السعي التركي في دخول أوروبا، منذ ١٥ عاماً، عن خدمته الديموقراطية.**

# أردوغان : إذا كان الاتحاد الأوروبي لا يريدنا فليقل ذلك

***ويقول: نريد تغيير قانون المؤسسات الدينية، لكن الرئيس لم يوقع المشروع بعد***

***صحيفة (البيان ) الاماراتية ٢٠٠٧/٥/١٦ :***

أجرت صحيفة «البابييس» الاسبانية حوارا ، مؤخرا، مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (٥٣ عاما) تمحور حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية على غرار البرنامج النووي لجارته إيران والدور الجيوسياسي الذي تلعبه بلاده في المنطقة ومستقبل العلاقات التركية – الأوروبية.

وفيما يأتي نص الحوار:

**** هل تشاطرون الغرب مخاوفه من إمكانية حصول طهران على السلاح النووي؟***

. نحن نقف ضد الأسلحة النووية وذلك بمعزل عما إذا كانت هذه الأسلحة بين يدي إيران أو إسرائيل أو أي بلد غربي.

**** هل تساندون العقوبات ضد ايران؟***

. إذا كان البرنامج النووي موجها حقا لأهداف مدنية، فليس صحيحا فرض عقوبات من أي نوع ولقد أقر مجلس الأمن هذا القرار بمقتضى ما يعرفه وعلى ضوء الأدلة التي يملكها.

**** هل تعتقدون، إذن، أن نية إيران تنحصر في استخدام الطاقة النووية لأهداف مدنية فقط؟***

. لقد تحدثت في عدة مناسبات مع الرئيس محمود أحمدي نجاد حول الموضوع وهو يجيب دائما على النحو التالي: «سنستخدم الطاقة النووية دائما من أجل خير شعبنا».

**** أنتم تشتكون من مشكلة ملموسة في العراق ألا وهي مشكلة وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني..***

. نعم، فأولئك الإرهابيون وجدوا في تلك المنطقة ملاذا و انطلاقا من هناك يهاجموننا ويهربون الأسلحة ويرسلون إرهابيين إلى الأراضي التركية. ولقد قمنا بإرسال مذكرة دبلوماسية إلى حكومة بغداد ونأمل أن تتخذ في نهاية المطاف إجراءات فعالة ضد الإرهابيين، وإلا سيكون لنا الحق في الدفاع عن أنفسنا.

**** لقد دافع رئيس الأركان التركي عن التدخل العسكري..***

. لقد انتظرنا صابرين لسنوات طويلة ووفقا للقانون الدولي فإن لدينا الحق في ضمان أمننا القومي.

**** تتكلمون عن الصداقة والأخوة بين الشعوب بمنطق ثقافة العالم العربي نفسها ..***

. وما السيئ في ذلك؟ فنحن نريد أن نرى تحالفا للحضارات وتركيا واسبانيا هما صاحبتا المبادرة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة بهذا الخصوص وتحمل اسمها . بالنسبة إلى أوروبا فإن تركيا تمثل البوابة باتجاه الشرق وبالنسبة لهذا الشرق فإن تركيا تمثل البوابة باتجاه أوروبا. وبالتالي فإن مهمتنا هي مد الجسور وذلك أمر يتعين على أوروبا ألا تقلل من شأنه.

**** بيد أن الشعب التركي يدير الظهر بصورة متزايدة لأوروبا ..***

. من المؤسف أن أصدقاءنا الأوروبيين يحرضون على هذا المنظور السلبي جراء مواقفهم غير الملائمة. لكن من جانبنا فنحن نريد أن يطبقوا علينا المعايير ذاتها التي طبقوها على بلدان أخرى.

**** هل تنتظر تركيا ردا على مسألة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي؟***

. ما نطالب به هو جدول زمني واضح لتطبيق الأهداف، خريطة طريق، وإطار مؤقت للمفاوضات.

**** في أي تاريخ تفكر؟***

. من الممكن برمجة ذلك حتى عام ٢٠١٤ أو ٢٠١٥ وذلك كتاريخ للدخول. لكن قبل كل شيء أوجه نداء إلى الاتحاد الأوروبي كي يتصرف بصدق: إذا كانوا لا يريدوننا فمن الأفضل أن يقولوا ذلك بأسرع وقت ممكن. وهنا لابد من الإجابة عن السؤال التالي: هل تعتبر أوروبا نفسها موطنا لتحالف الحضارات أم ناديا للمسيحيين؟

**** بروكسل تبدي أسفها على شح الحرية الدينية في بلادكم؟***

. الأقليات الدينية تتمتع في تركيا بحقوق أكثر من تلك التي تتمتع بها في أوروبا. هل ترانا نهدم كنائسهم؟

**** ليس بوسع الكنائس امتلاك عقارات والأشخاص لا يتمتعون بوضع قانوني ولقد تم نزع ملكية جمعيات كثيرة..***

. لقد قمنا بتعديل التشريعات، ولقد تم فتح كنائس جديدة، ونحن نريد تغيير قانون المؤسسات الدينية، لكن الرئيس لم يوقع المشروع بعد.

**** لماذا تتواصل عمليات مقاضاة الكتاب في تركيا؟***

. قل لي كم عدد الكتاب الذين صدرت أحكام بحقهم أو عدد القابعين في السجن؟

**** قصارى الكلام، ألا تريدون إلغاء البند رقم ٣٠١ من القانون الجزائي؟***

– أنا لا أعتقد أنه يجب استبعاده بالكامل كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حق النقد.

**** بعد رحيل غيرهارد شرويدر، المدافع عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،عليكم الدخول في سجال مع أنجيلا ميركل التي لا ترغب لتركيا بأكثر من وضع شريك مفضل.***

. في الحقيقة، إني كنت آمل أكثر من ذلك من ألمانيا فعلاقتنا خاصة جدا، بحيث لا يمكن مقارنتها مع أي بلد أوروبي آخر.

**** هل أزعجكم كذلك ألا تظهر تركيا في قائمة المدعوين إلى برلين بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الأوروبي؟***

. لقد أعربت عن أسفي الشديد حيال ذلك. وأعتقد أنه كان خطأ كبيرا وهو يلقي بظلاله على الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي، فأي ميزة كان بوسعها الحصول عليها من وراء عدم توجيه الدعوة إلى تركيا؟ في المقابل فإنه كان من الممكن أن تكسب الكثير لو أنها وجهت الدعوة لنا. فنحن نمثل بلدان يحتاج بعضهما بعضا بصورة متبادلة. وكزعماء سياسيين فإننا سنترك مناصبنا في لحظة ما، لكن شعوبنا ستبقى وعليها أن تتفاهم ولذلك يجب ألا نبعث لها برسائل سلبية.

**** قيل إن زوجتك تضع على رأسها حجابا إسلاميا ومثل عقبة مهمة أمام ما كان يقال عن احتمال ترشحكم لرئاسة البلاد.***

. لا، لا أعتقد أن الحجاب يشكل عقبة . فدستورنا يذكر أن بوسع الشخص أن يكون رئيسا ولا يذكر أي كلمة حول الحجاب. وذلك يجب أن يندرج أيضا في إطار الحرية الدينية.

**** يبدو ذلك موقفا للغاية، بيد أنه يسود في تركيا حظر مكتوب على ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والمكاتب العامة وزوجتك لم تكن مدعوة إلى حفل استقبال الرئيس الحالي؟***

. لقد كانت الكثير من النساء ضحايا المظالم، بما فيهن زوجتي. فحتى تاريخ وصولنا إلى السلطة كانت الكثير من النساء يتوجهن إلى الرئيس وعلى رؤوسهن الحجاب الإسلامي وهذا الكلام يشمل حتى الرئيس الحالي. لكن بعد أن فزنا بالانتخابات لم تعد توجه لنا الدعوات . لكن لابد من التأكيد على عدم وجود قاعدة قانونية لتمييز من هذا النوع.

**** لكنك لم تكن قد سمحت للمقترعين المتدينين الذين صوتوا لك بالتعامل بشكل مرن مع مسألة حظر الحجاب.***

. لا، فهذه المسألة بالنسبة لي ليست مسألة أصوات وإنما مسألة حريات. أنا قلت إننا بحاجة إلى حالة من الوفاق تجمع بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة، وعلى هذا النحو فقط سيكون بمقدورنا تجاوز المشكلات التي تواجهنا. وحتى بناتي اللواتي يضعن الحجاب على رؤوسهن لم يتمكن من الدراسة في تركيا بسبب ذلك ولقد اضطررن للذهاب إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراستهن.

***علي حسين باكير:***

# أردوغان والرئاسة: نموذج عن التضحية في سبيل الهدف

***صحيفة (السياسة) الكويتية ١٦/٥/٢٠٠٧ :***

في الوقت الذي كان الجميع يتوقع ترشيح رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب اردوغان نفسه على السباق الرئاسي, حصل تحول مفاجئ في هذا الاطار افضى الى ترشيح وزير الخارجية وعضو حزب العدالة والتنمية ايضا عبدالله غول في ٢٥ ابريل الجاري.

المفاجأة لا تكمن في اختيار عبدالله غول كمرشح للرئاسة, فهو يتمتع بصفات شخصية مميزة وبديبلوماسية عالية , فقد تخرج »غول« المولود في العام ١٩٥٠ في كلية الاقتصاد في جامعة اسطنبول ثم أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الاميركية وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد. كما شارك في الحياة السياسية للمرة الأولى في العام ١٩٩١ كنائب عن مدينته "قيصري" لصالح حزب الرفاه الاسلامي المنحل الذي كان يتزعمه البروفسور نجم الدين اربكان, ثم عين في العام ١٩٩٥ ناطقاً باسم الحكومة التي تزعمها أربكان, ثم تسلم منصب نائب حزب الفضيلة الاسلامي, حتى العام ٢٠٠١ حيث شكل مع أردوغان حزب العدالة والتنمية الذي فاز في الانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٢ ليتولى غول للمرة الأولى منصب رئيس الوزراء ثم يتنحى عنه لصالح أردوغان في مارس من العام ٢٠٠٣ ويتولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

لقد ضحى اردوغان بمنصب رئاسة الجمهورية وذلك في سبيل خدمة الأهداف العليا التي يضعها الحزب للنهوض بتركيا ليحوز بذلك على اعجاب الجميع, حيث قاطعه اعضاء الحزب والنواب التابعون له اثناء ترشيحه لزميله غول, قائلين له: »نحن فخورون بك«.

وبطبيعة الحال فإن هذا القرار لم يأت من فراغ والتحليل يقودنا الى ثلاثة عناصر اساسية دفعته الى هذا التصرف:

١- بما ان الجميع كان يتوقع ترشح اردوغان للرئاسة, فان الجماعات العلمانية المتشددة والتيارات التابعة لها قامت بتشديد الضغط عليه في الشهر الاخير عبر المظاهرات والانتقادات وحملات الإعلام والضغط والتنديد بترشيحه, ولكنه استطاع عبر تجيير ترشيحه الى زميله غول كسر هذا الطوق ومفاجأة هذه الجماعات العلمانية وبالتالي تفادي أزمة ضخمة وانقسام شعبي بين مؤيد ومعارض, اذ ان اعلان اسم غول في آخر يوم متاح لقائمة الاسماء ابطل مفاعيل أي ضغوطات او توترات كان من الممكن ان تحصل فيما لو تم الاعلان عنه مبكراً.

٢- ينص القانون التركي على ان يترك الرئيس التركي حزبه حال وصوله الى الرئاسة, وهذا يعني انه كان على اردوغان ترك حزب العدالة والتنمية في هذه المرحلة التاريخية المهمة التي يقوم فيها الحزب بتعزيز موقعه في تركيا, وبما ان معظم استطلاعات الرأي التي اجريت أخيرا كانت ترى ايضا ان الحزب سيخسر شعبية كبيرة في حال خوضه الانتخابات التشريعية المقبلة من دون رئيسه اردوغان, فان الأخير فضل التضحية بطموحه الشخصي بالوصول الى سدة الرئاسة مقابل الحفاظ على زخم حزبه واهدافه الستراتيجية المقبلة, ولم يترك في المقابل الفرصة تمر من دون ان يكون للحزب دور فاعل في الرئاسة فرشح زميله غول وقام بدعمه لهذا المنصب.

٣- اختيار غول يتضمن من ضمن ما يتضمن ايضاً طمأنة النخبة القومية التركية التي ترى في الانفصاليين الاكراد خطراً وتهديدا يكتنف تركيا ويؤدي الى تقسيمها, ومن هذا المنطلق هناك من يعتبر غول احد اهم المتشددين ازاء هذه القضية او غير متساهل فيها على الأقل, وتصريحه الأخير الذي هدد به البرزاني برد فوري في حال تدخل اكراد العراق في تركيا خير دليل على ذلك, وهذه رسالة طمأنة الى الجيش التركي ايضاً الذي لا يتساهل في مسألة الأكراد مطلقاً.

٤- صحيح ان منصب رئاسة الجمهورية في تركيا قليل الصلاحيات واقرب الى الرئيس الفخري, لكنه من ناحية ثانية يحمل رمزية قوية وكبيرة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة, كما انه يمتلك »فيتو« على تعطيل المشاريع الحكومية المحالة اليه للتوقيع, ولذلك فان وصول رئيس علماني اتاتوركي قوي يعرقل كافة الاصلاحات ذات الطابع الاسلامي التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية -و ان لم يصرح او يعلم انها اصلاحات اسلامية-, وبالتالي فان قيام اردوغان بهذه الخطوة, ادى الى انتهاز الحزب لفرصتين مستقبلاً بدلاً من حصرها بفرصة واحدة وتخييره بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية.

الطرح الحالي يمهد لإمكانية التجديد لاردوغان في رئاسة الحكومة في حال حصول انتخابات تشريعية قادمة وفوز حزب العدالة والتنمية ايضاً بالاغلبية البرلمانية. وبذلك يكون الحزب قد أطبق على رئاستي الوزراء والدولة ونال اغلبية برلمانية, وبالتالي فكل الطرق مفتوحة امامه اذا لم يتدخل الجيش ويقلب المعادلة كما جرت العادة.

ومن المتوقع ان يصل غول الى سدة الرئاسة ويستلم مهامه في ١٦ يونيو المقبل اذا جرى كل شيء على ما يرام. اذ يحتاج غول الى ٣٦٧ من أصل ٥٥٠ صوتا برلمانيا للنجاح من الدورة الاولى, اذ يستطيع حزب العدالة تأمين ٣٥٣ صوتا برلمانيا بغالبيته البرلمانية وعليه فهو بحاجة الى بعض الاصوات المنفردة او اصوات الاحزاب الصغيرة. لكن حتى لو يقوم هؤلاء بالتصويت له, فان غول سيصبح رئيسا للبلاد حكما في الدورة الثالثة التي تحتاج الى اغلبية بسيطة قوامها ٢٦٧ صوتا برلمانيا هي في متناول حزب العدالة والتنمية بالكامل.

واذا ما تم ذلك, يكون غول الرئيس رقم ١١ لتركيا وهو اول رئيس اسلامي او غير علماني لتركيا منذ انهيار الخلافة العثمانية والغاء اتاتورك لها في العام ١٩٢٤. تبقى العقبة الوحيدة للحزب متمثلة في صقور الجيش الذين قاموا بعدد من الانقلابات العسكرية منذ العام ١٩٦٠ وحتى العام ١٩٩٧ حينما اطاح بنجم الدين أربكان لتهديده المبادئ العلمانية للبلاد.

لكن الظروف الحالية مغايرة لما كانت سابقا, وذلك لعدد من الاسباب والمعطيات منها:

١- ان نفوذ الجيش في المؤسسات الدستورية التركية آخذ في الانكماش, وسيزداد انكماشاً حال وصول غول الى سدة الرئاسة. اضف الى ذلك, فانه وخلال معظم الانقلابات السابقة لم يكن هناك اغلبية برلمانية لحزب معين منفرداً, وذلك لم يعد موجودا منذ فوز حزب العدالة والتنمية لآخر انتخابات تشريعية.

٢- حصول أي عملية انقلابية عسكرية سيقضي نهائياً على مساعي تركيا لدخول الاتحاد الاوروبي وهو يتعارض ايضا مع طروحات اميركا حول الاسلام المعتدل. اذ ان الجدلية تكمن في استغلال الحزب العدالة والتنمية للطروحات الاميركية والترويج لنفسه على انه اسلام معتدل وتمرير اجندته وزيادة شعبيته داخليا تحت يافطة "الديمقراطية الاميركية وحقوق الانسان الاوروبية", وبالتالي فان أي انقلاب عسكري سيقضي على علاقة تركيا بأميركا وأوروبا معا وهو امر قد لا يراه الجيش مناسبا في هذا الوقت بالذات.

٣- ان الجيش لن يتدخل الا اذا شعر بخطر محدق. وهنا نشير الى الديبلوماسية العالية والى سياسة الحزب الحكيمة وقدرته الكبيرة على المراوغة والتي تتيح له الامتداد ببطء شديد ولكن بفعالية كبيرة وبرؤية ستراتيجية وذلك كي لا يثير مخاوف الجيش ويستدرجه الى انقلاب. وهذا الاسلوب يختلف عن اسلوب فئات اسلامية اخرى سعت الى اعلان نواياها باكراً وحاولت القيام بتطبيق قوانين اسلامية بسرعة كبيرة عند وصولها الى الحكم وهو الامر الذي اثار هلع الجيش ودفعه الى الانقلاب مرات عدة. وبالتالي فان حزب العدالة والتنمية على دراية كبيرة بهذه المعطيات والارجح ان لا يتدخل الجيش ويبقى متفرجاً.

ومن المتوقع في حال وصول غول رئيسا للجمهورية التركية, ان تكتسب العلاقات التركية العربية زخماً أكبر وقدراً اكبر من التعاون والتنسيق وذلك لما لـ"غول" من روابط قوية بالعديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية ومصر, ذلك انه عمل لفترة طويلة (٨ سنوات) في بنك التنمية الاسلامي في مدينة جدة السعودية في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣- ١٩٩١.

* **باحث في الشؤون الاستراتيجية** alibakeer@hotmail.com

## ممتاز آر ترك اونان :

# حان الوقت كي نستيقظ

***الدولة التركية التي لا تمس هي حكم من غير شعب***

***صحيفة < زمان > التركية ٢٠٠٧/٥/١٢ :***

زعم رئيس التعليم العالي أردوغان تيزيتش، ان انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب يوحد الأغلبية الشعبية والأغلبية الحاكمة، ويحقق الانقلاب، تالياً، على سلطة الدولة والحلول محلها.

وحذا زعيم المعارضة دنيز بايكال حذو تيزيتش، وطالب الرئيس نجدت سيزر بمنع تعديل الدستور، والحؤول، تالياً، دون أن يصبح الرئيس المنتخب من الشعب أقوى من الدولة.ويدور كلام الرجلين على أن سلطة الدولة التركية لا تُمس، ولا يحق للشعب، وهو في الأصل صاحب السيادة والقرار، تحديها او الانقلاب عليها. فهل سلطة الدولة منزهة ومنزلة؟

وخلاصة قول زعيم المعارضة أن ثمة عداء بين نظام الدولة وبين الشعب وخياراته.

فبقاء السلطة والنظام قد يحمل على استبعاد الشعب من الدولة، اي بقاء النظام على حساب الشعب.

ولكن ما قوام مثل هذا النظام ومن يضبطه؟

ولماذا يُمنع الشعب من المشاركة فيه؟

وكيف يفضي تنافس سياسي عادي بين الأحزاب إلى مشكلة نظام؟

وكيف تقلب المعارضة مشكلة حماية العلمانية مشكلة حماية نظام الدولة من تمثيل الشعب؟

فسلطة الدولة التي يقصدون انما هي قوة يراد إنشاؤها خارج ارادة او مشاركة الشعب.

ولا يبذل حزب الشعب الجمهوري المعارض أي جهد من اجل بلوغ السلطة، او طرح نفسه بديلاً سياسياً للحكومة. فضربه على وتر تهديد النظام والعلمانية يجعله يتحكم بما يسميه سلطة الدولة، ونظام الدولة ويحتكره لنفسه.

ولماذا يرهق الحزب نفسه، ويختلط بالناس، ويعاين هموم الناس، أو يوحد اليسار، أو يتصور حلولاً اقتصادية أو سياسية لمشكلاتنا، طالما يجسد نظام الدولة في نفسه؟

فهو ينأى بنفسه عن المنافسة السياسية، لأنه يرى نفسه الدولة.

ولكن حان الوقت كي نستيقظ.

فالمتحكمون في الدولة ليسوا على خلاف قول زعيم المعارضة، بايكال، الهيئات والأجهزة، من محكمة دستورية وتعليم عال وقضاء وقوات مسلحة. وعلينا ان نفرق بين الجيش وبين السياسيين الضعفاء الذين يحاولون التلطي وراءه، وبينه وبين اصحاب المصالح والمنافع الذين يلوحون للجيش بالانقلاب حفاظاً على مصالحهم الخاصة.

وما يسمونه سلطة الدولة ليس سوى شبكة من المنافع الشخصية خارج مراقبة الشعب.

وتحاول هذه القوى حماية مصالحها من طريق حماية القصر الجمهوري والرئاسة.

فالرئاسة هي الحصن الذي يحميهم. وفي البداية قالوا: لا يجوز انتخاب رئيس إلا بحضور ٣٦٧ نائباً في البرلمان.

والآن يقولون: يجب ألا ينتخب الشعب الرئيس.

والحق ان وقت محاسبة هذه القوى حان، وينبغي وقفها عند حدها.

فلا يمكن ان يعيش احد في هذا العصر تحت حكم ثيوقراطي، بذريعة حماية النظام والعلمانية.

والانتخابات القادمة لن تكون تنافساً بين الأحزاب، بل تصفية حساب بين الشعب وبين من يسمي نفسه نظام الدولة وسلطتها، اي الأوليغارشي الذي يريد ان يحكم الشعب من غير حساب ولا رقابة.

وإذا لم يفز الشعب في هذه الانتخابات فعلى تركيا ان تودع أحلام الأمن والنمو والغنى و الكرامة.

## جورج رجي :

# وحدة تركيا... والطائفيات المنظورة

***تركيا عرفت فترة توازن عبر حكومة رجب طيب أردوغان المعتدلة***

***صحيفة (الحياة) اللندنية ١٧/٥/٢٠٠٧ :***

هل تتحول تركيا مع الأزمة السياسية المصيرية التي تمر بها إلى دولة ذات نظام إسلامي شامل؟ أم يبقى «حزب لعدالة والتنمية» الذي يتولى إدارة مقاليد الحكم برئاسة رجب طيب اردوغان، ممثلاً للتيار الشعبي الإسلامي الواسع، مع الالتزام بنظام العلمنة الذي يدافع عنه رئيس الجمهورية المنتهية ولايته نجدت سيزار، ويدعمه الجيش التركي في ذلك علاوة على المعارضة العلمانية التي تحرك التظاهرات في الشارع ضد انتخاب مرشح الحزب الحاكم عبد الله غُل؟

وهل ينجح «حزب العدالة والتنمية» بعد الفشل بانجاح مرشحه وزير الخارجية عبد الله غُل خلال دورتين من انعقاد البرلمان بإجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لجعل انتخاب رئيس الجمهورية يتم بواسطة الاقتراع الشعبي المباشر، ثقة منه بالحصول الأكيد على أصوات غالبية الناخبين، مع خطر مواجهة العسكر والتحركات الشعبية المدافعة عن العلمنة؟ أم ان التحديات ستبلغ حد التدخل العسكري المباشر لتجميد الديموقراطية وتعليق الدستور، بانتظار تصفيات داخلية تشمل المنظمات السياسية ذات الاتجاه الإسلامي والتي قد تزداد كفاحاً باللجوء إلى العنف، ومن دون استخدام عبارة الإرهاب... البغضية... التي يُساء تفسيرها دوماً؟

إن ما يجري في تركيا حالياً ينطوي على مخاطر متنوعة تتصل بالوضع الاجتماعي السياسي الداخلي، كما تتصل بالمحيط الاقليمي الضاغط سواء من ناحية العراق وإيران، أم من ناحية بقية دول الجوار التركي من آسيا الغربية إلى الشرق الأوسط بين البحر الأسود والبحر المتوسط أو بحر ايجه وبحر مرمرا، ضمن مساحة جغرافية تبلغ حوالي ثمنمئة ألف كيلومتر مربع مع عدد للسكان يراوح بين السبعين والخمسة وسبعين مليوناً، تتجاذبهم عنصريات لا تزال هادئة نسبياً، ولو كان عدد الأتراك من أصل كردي يبلغ ربع عدد المواطنين، وعدد الأتراك ذوي الانتماء العلوي يلبغ نسبة عشرين في المئة إذا صحت الأرقام المعلنة، إضافة الى أقليات صغيرة لا يزداد تعدادها على مئات الآلاف.

وهذا التنوع السكاني المندمج ضمن وحدة وطنية علمانية، لم يخل من هزّات اجتماعية وسياسية طوال العـــقود التي عرفها التاريخ الحديث من حكم نظام مصطفى كمال الذي قام بعد انهيار السلطنة، فاستند الى التخوف من الحكم السوفـــياتي المجاور، كي يبتعد عن الشيوعية ويقيم حكماً مدنياً يرتاح إليه الغرب منذ العام ١٩١٩، فصار هو رئيس السلطة التـــنفيذية عام ١٩٢٠، وتغلب على اليونان بين ١٩٢١ و١٩٢٢ مستعيداً الأراضي المتنازع عليها معها، من خلال معادة لوزان، وتمكّن من الاعلان الرسمي عن إلغاء نظام السلطنة عام ١٩٢٢ لصبح رئيساً للدولة ويعـــين عصمت اينونو رئيساً للحكومة التي نجح فيها بين ١٩٢٣ و١٩٣٧.

وحتى وفاته في ١٩٣٨، وكان اسمه قد صار كمال اتاتورك، فقد تابع الاصلاحات المستوحاة من الأنظمة السياسية الغربية، علمانياً، بينما أصبح اينونو رئسياً للدولة عام ١٩٣٨، والتزم بسياسة الحياد خلال الحرب العالمية الثانية في حكمة وطنية وسعياً لتجنب الانحياز للاتحاد السوفياتي الذي تبدأ حدوده مع تركيا في البوسفور، علماً بأن هذه السياسة الخارجية أوقعت تركيا في أزمات اقتصادية لم تكف المساعدات الأميركية وقتذاك لتمكينها من تجاوزها.

ولأجل فهم أوضح وأعمق للأزمة التركية الراهنة، ينبغي الاشارى إلى أن ارتباطها بالغرب، منهجاً والتزاماً، قد حوّلها الى عضو في الحلف الأطلسي وعضو في حلف بغداد مع العراق وإيران وباكستان، ومع حلفاْ آخرين عابرين مثل لبنان في أواخر حكم الرئيس كميل شمعون بين ١٩٥٦ و١٩٥٨، لمقاومة الوحدة العربية بين مصر وسورية في أوج المد الناصري، وهو حلف سقط وانتهى مع سقوط الحكم الملكي في بغداد عام ١٩٥٨ بينما بقي الحلف الأطلسي وبقيت تركيا عضواً قوياً فيه، تستند إليها أوروبا، كما تستند الولايات المتحدة التي تدعم ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي خلافاً للتحفظات الأوروبية على ذلك. أي أنه إذا كان من المطلوب أن تكون تركيا غربية عسكرياً وسياسياً، وغير أوروبية اجتماعياً وثقافياً، فكيف يمكن التوفيق بين النقيضين، من دون زعزعة الأمن والاستقرار فيها؟

وكيف يمكن تفسير التطورات التي ساعدتها لخوض الصراع مع اليونان في قبرص ومكنتها من احتلال شمال الجزيرة حيث تقيم أقلية من اصل تركي، من دون الوصـــول حتى الآن الى تــفاهم قبرصي داخلي مع اليونان برعاية الحلف الأطلسي الذي يــضم البلدين أو رعاية العواصم الغربية الكبرى التي يظــهر ترددها حيال انهاء الأزمة القبرصية نيات مبيتة هدفها ابقاء الخلافات نائمة لتحريكها عند الضرورات الاستراتيجية المخطط لها؟!

ولأجل التعمق أكثر فأكثر بالتجربة العلمانية التركية، ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن فترة الحياد التي عاشتها تركيا خلال الحرب العالمية الثانية فتحولت لارتباط قوي بالنظام الدفاعي الغربي، اقتضت المجيء بحكومة عدنان مندرس الى السلطة عام ١٩٥٠، تحقيقاً لمشاريع «الدفاع المشترك» ضد الشيوعية، فمارست هذه الحكومة القمع الشديد ضد الحريات الديموقراطية، واشعلت نفسيات المواطنين داخل البلدان العربية والإسلامية المجاورة بالكراهية لسياستها وسياسة الغرب وإسرائيل بالطبع، فسقطت بعد سقوط حلف بغداد وانتهت حياة مندرس بتنفيذ حكم الإعدام بحقه على رغم محاولاته الظهور بقناع الحكم الإسلامي تزلفاً لشارع ومحاولة لبقاء في السلطة التي وصلت لسليمان دوميريل الذي استقال تحت ضغط الجيش عام ١٩٧١.

وماذا تعني هذه التقلبات والتناقضات التي رافقت الحكم العلماني غير المخاطر الجديدة التي تهدد الاستقرار التركي، من خلال الخلافات الدستورية أو النظرية والشعب في طبقاته المتنوعة يخشى الغد المجهول؟

لقد عرفت تركيا فترة توازن، بل فترة هدنة بين العلمانيين وغير العلمانيين – إن لم نقل الإسلاميين – عبر حكومة رجب طيب أردوغان المعتدلة بممارساتها ومواقفها الداخلية والخارجية، بينما لا يستطيع أحد انكار مخاطر التطرف التي قد يتحول إليها الشارع إذا عمدت القوات العسكرية لتنظيم انقلاب غير ديموقراطي يتجاهل طبيعة التيارات المحلية وقوتها ودورها الفاعل في تطوير الدولة ومؤسسات.

والمفاجآت التي تحيط بالأزمة التركية متنوعة، منها أولاً أن يستبق الجيش الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس الجديد أو الانتخابات البرلمانية المبكرة الرامية إلى توفير أكثرية أكبر لحزب «العدالة والتنمية» تسمح بانتخاب الرئيس الجديد داخل البرلمان، بعيداً من الضغط والتدخل، لتسلم الحكم ومكافحة خصوم الحكم العسكري.

ومنها ثانياً تأخر الجيش باعتماد هذه الخطة فيأتي الاستفتاء الشعبي لمصلحة حزب «العدالة والتنمية» وأنصاره، فيقوم الجيش عندئذ بالتدخل لإلغاء هذه النتائج، كما حصل في الجزائر عام ١٩٩١ عندما تدخل الجيش ضد نجاح تيار الشيخ عباس مدني والشيخ علي بلحاج، وكان ما كان بعد ذلك من اضطرابات وكوارث لم تنته آثارها بعد.

ومنها ثالثاً – وهذا هو الأهم والأدهى – أن تكون تركيا على خريطة المؤامرات والاضطرابات المرسومة للمنطقة، فيراد لها ما أريد للعراق من فتن طائفية ومذهبية، تشتمل على الكراهية والحقد ضد الشعوب النامية حرصاً وسعياً لدوام السيطرة على مقدراتها وقراراتها، وفي هذه الحال تصبح الحدود التركية مع روسيا أو أرمينيا أو بلغاريا أو سورية والعراق وإيران، من دون اغفال اليونان بالضبط، مفتوحة أمام احتمالات رهيبة ذات علاقة بثروات المناطق الحدودية المتصلة بها، بينما يكون العسكر قد ازدادوا تشدداً، ويكون الإسلاميون المعتدلون أصبحوا ضعفاء أمام موجات إسلامية اشد عنفاً وتطرفاً يصعب فتح الحوار معها بقدر ما يصعب توقع ما ترمي إليه.

إن الأزمة التركية مع مشروع الدولة الكردية في العراق، تبدو وهي الأكثر دقة وحدة، ظاهرياً، ولو كان القسم الأكبر من الشعب التركي مع حكومته مبدئياً، لمواجهة هذه الأزمة، غير أن التفاعلات الدولية المطلة من خلال العولمة والتي تتجاوز مفاهيم الايمان والالحاد تحت ستار ديموقراطية رأسمالية ترمي لسيطرة المجموعات الاقتصادية الكبرى على بلدان الأرض وخيراتها قد تجعل من تركيا ساحة كبرى لتنازع البقاء لم ينفع في تلقين دروسها لمن يلزم من القوى الكبرى ما يجري داخل العراق من حروب ظالمة تفتك بالأبرياء فتقتلهم أو ترشدهم فقراء من بلد إلى بلد، أو ما لا يزال يجري من تحركات سياسية برلمانية أميركية داخلية، مثلاً، لمحاولة تصويب الاتجاهات العمياء التي بلغتها الحرب ضد نظام صدام حسين من حيث كون واشنطن المفروض فيها أن تكون قدوة العواصم الأخرى بمساعدة الشعوب للنهوض وتحقيق التنمية والسلام الطويل الأمد، أصبحت هي أمام خطرها على نفسها، واصبح تعرضها للسقوط الداخلي هو المشكلة العالمية المهمة التي تضع القارات الخمس حيال فراغ فكري قيادي ينبع من الطاقات الأميركية الجبارة الكفيلة بخدمة الإنسانية جمعاء، بدلا من العمل

مع أصدقاء أميركا الواعين لتجنب الزلل المنظور المخيّم فوق تركيا، والذي يهدد بالقضاء على استقرار ما تبقى من دول الشرقين الأدنى والأوسط، فكيف إذاً اشتغل الشرق الأقصى من بعدهما؟

*كاتب لبناني

# أردوغان يتعهد الدفاع عن الديموقراطية ويرفض استغلال العلمانية لتحقيق مكاسب سياسية

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٧/٥/٢٠٠٧ :***

***أنقرة ـ حسني محلي :*** قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أنه سيدافع عن الديموقراطية وهو على استعداد لتحمل أعباء ذلك أيا كانت الظروف والشروط في اشارة منه إلى تحديثه للجيش في الآونة الأخيرة. وتحدث أردوغان لأعضاء الكتلة البرلمانية لـ"حزب العدالة والتنمية" الحاكم، متهما حزب "الشعب الجمهوري" المعارض بالتآمر على الديموقراطية.

وكرر أردوغان حديثه عن مسؤولية الجيش في الدفاع عن الديموقراطية وأسس ومبادئ الجمهورية التركية، قائلا أن الجيش كباقي المؤسسات الدستورية الأخرى يتبع الحكومة وله شخصيًا بصفته رئيسا للوزراء.

وكان اردوغان قد رفض بشكل قاطع استغلال العلمانية لتحقيق مكاسب سياسية في تركيا، واشار إلى أنه رئيس وزراء لدولة ديمقراطية علمانية يعلو فيها القانون على كل شيء، واكد ان حزب العدالة ليس حزبا دينيا بل إنساني محض. وقال خلال اجتماع المعهد الدولي للصحافة الذي عقد في اسطنبول انه علماني طالما كان القصد منه حماية علمانية الدولة التركية، ولكنه في نفس الوقت ليس كذلك إذا كان المقصود من ورائه الوقوف بوجه الإسلام.

وتستمر مساعي الأحزاب السياسية لضم الشخصيات الاجتماعية المرموقة كرجال الفن والسينما إلى لوائح المرشحين في الانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل، فيما تتواصل المساعي لتوحيد حزب "الشعب الجمهوري" مع حزب "اليسار الديموقراطي" الذي أسسه رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد ليساهم ذلك في كسب المزيد من المقاعد في البرلمان.

وتوقع أحمد تورك زعيم حزب "المجتمع الديموقراطي" المتعاطف مع حزب "العمال الكردستاني" المحظور أن يدخل نحو ٣٥ من قيادات الحزب إلى البرلمان بعد مشاركتهم في الأنتخابات في لوائح المستقلين.

ويذكر أن الحظ لم يحالف الحزب المذكور في دخول البرلمان بعد أن فشل في الحصول على عشرة في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى تركيا على الرغم من حصوله على ما بين ٥٠ و٦٠ في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى محافظات جنوب شرقي البلاد حيث يعيش الأكراد بكثافة.

في غضون ذلك، تناقضت استطلاعات الرأي في ما بينها حول النتائج المحتملة للانتخابات المقبلة. وتوقعت أحدى هذه الأستطلاعات ان يفوز حزب "العدالة والتنمية" بأغلبية مقاعد البرلمان بعد أن يحصل على ٣٨ في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى تركيا.

واستبعد استطلاع آخر لـ "العدالة والتنمية" أن يسيطر بمفرده على البرلمان وتوقع أن يحصل على ٢٩ في المئة من أصوات الناخبين. كما توقع الاستطلاع المذكور ان تدخل البرلمان ثلاثة أحزاب أخرى هي "الشعب الجمهوري"

و"الديموقراطي" و"الحركة القومية" ما سيعني أن "العدالة والتنمية" لن يسيطر سوى على ٢٥٠ مقعدا في البرلمان من أصل ٥٥٠ بعد أن يحصل المستقلون الأكراد أيضا على ٣٠ مقعدا على الأقل.

## معركة حامية تسبق الانتخابات التركية:
# "العدالة والتنمية" ينفتح على الأقليات

***وكالة إخلاص للأنباء ٢٠٠٧/٥/١٩ :***

تشهد تركيا معركة سياسية حامية تحضيراً للانتخابية البرلمانية المبكرة المقررة في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل، والتي يسعى حزب "العدالة والتنمية" الحاكم فيها للحصول على أكبر عدد من المقاعد من خلال تشجيع الاقليات غير المسلمة على الانضواء في صفوفه لترشيحهم الى مقاعد نيابية.

وذكرت صحيفة "يني شفق" الإسلامية أنه فيما رتب حزب "الشعب الجمهوري" القومي المعارض أوراقه للتوحد مع حزب "اليسار الديموقراطي" بهدف الدخول بقوة في الانتخابات، يجري الحزب الحاكم حساباته الدقيقة ويراهن على هذه الإنتخابات، حيث يعتقد أعضاء الحزب بأن زعيمهم رجب طيب أردوغان لن يفوت فرصة تولي السلطة لفترة جديدة.

ويقول المحللون السياسيون أن فوز حزب "العدالة والتنمية" في هذه الانتخابات سيمنحه الشرعية لطرح مرشحه للرئاسة من خلال البرلمان أو اقتراع عام. وتتوقع استطلاعات الرأي فوز الحزب الحاكم في الاقتراع، لكن من السابق لأوانه الجزم بأنه سيتمكن من تشكيل حكومة بمفرده مجدداً، حيث لم يتمكن نهاية الشهر الماضي من ضمان حضور ٣٦٧ عضوا في البرلمان لإجراء التصويت في إنتخابات الرئاسة التي رشح فيها وزير الخارجية عبدالله غول، بسبب مقاطعة الجلسة من قبل معظم أحزاب المعارضة.

وألغت المحكمة الدستورية منذ أسبوعين جولة التصويت الأولى في الانتخابات الرئاسية وقضت بضرورة حضور ثلثي أعضاء البرلمان ليكون التصويت صحيحا، وردا على ذلك، نظمت الحكومة إعادة لعملية التصويت مع الدعوة أيضا الى إجراء انتخابات عامة مبكرة وطالبت بإجراء تعديلات دستورية تسمح لجمهور الناخبين، وليس البرلمان، بانتخاب الرئيس لولايتين كحد أقصى، مدة كل منهما ٥ سنوات.

ولضمان شعبيته في الانتخابات العامة المقبلة، وافق "العدالة والتنمية" على وضع تركية من أصل أرمني ومواطنة علوية في صدارة قائمة المرشحين للحزب.

وذكر موقع "خبر ترك" أن الحزب يركز حاليا على إلحاق أسماء علوية وأرمنية ومن الأقليات، بعضويته ليبعد عنه صفة الحزب الإسلامي ويظهر أمام الشعب تسامحه مع الأديان واحترامه للديموقراطية، خاصة من خلال ترشيح أسماء نسائية.

وجاء في الموقع أن المرشحة الأرمنية عن مدينة اسطنبول فيركين أريوبا تلقت علومها في الولايات المتحدة وسويسرا، وان العلوية هيلين سجكين "وهي محامية" رشحت نفسها ممثلة للحزب في أنقرة.

وكان زعيم حزب "الشعب الجمهوري" المعارض دنيز بايكال اعلن، أنه توصل مع زعيم حزب "اليسار الديمقراطي" زكي سيزار إلى اتفاق من أجل التحالف في الانتخابات العامة.وقال بايكال في مؤتمر صحافي مشترك مع سيزار، أن المرشحين من حزب "اليسار الديمقراطي" سيدخلون البرلمان تحت سقف حزب "الشعب الجمهوري" من دون أن يستقيلوا من حزبهم. اضاف "اتخذ الحزبان اليساريان الأقوى في تركيا خطوات تاريخية من أجل التحالف وذلك من أجل إنقاذ السياسة من حال الضياع التي تعيش فيها، ولتشكيل سياسة وطنية تخدم الجميع".

في غضون ذلك، فجرت صحيفة "وطن" التركية قنبلة سياسية بزعمها أن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني سوف يسلم تركيا زعيمين كرديين من المنظمة الانفصالية لرفع أسهم حكومة "العدالة والتنمية" في الانتخابات.واكد مسؤول عسكري رفيع المستوى شارك في عمليات كبيرة عدة ضد الانفصاليين الأكراد، للصحيفة أن بارزاني يعتزم تسليم تركيا كلا من زعيم الجناح العسكري لحزب "العمال الكردستاني" مراد كارايلان وعضو اللجنة القيادية للحزب جميل بايك لأنهما فقدا أهميتهما داخل المنظمة و"باتا غير مرغوبين من قبل المنظمة لافكارهما المتعنتة". وقال "سيكونان كبش فداء.. لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان كي يستخدمهما في حملته الانتخابية لرفع أسهم حزبه الشعبية في الانتخابات المقبلة".

***محمد نور الدين :***

# الدور التركي في الشرق الأوسط: محدّدات أساسية

***صحيفة (السفير) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/١٩ :***

كان من السهل حتى العام ١٩٩٠ رسم ملامح وإطار وحدود الدور التركي ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في كل المحيط الإقليمي والدولي لتركيا.

كانت تركيا جزءا عضويا من المنظومة الغربية ـ الأطلسية في مواجهة المنظومة الشيوعية. وهذا الخيار هو الذي حدّد لها تحالفاتها وعداواتها وصراعاتها وحروبها.

ترتّبت على انتهاء الحرب الباردة، معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع او تفترق مع سياسات غربية اساسية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي.

بعد العام ١٩٩٠ لم يعد الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا، كما كان خلال الحرب الباردة، وحدة كلية. ولم تعد سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط واحدة. استجلاب واشنطن للإسلام عدوا بديلا للشيوعية، واطلاق شعارات حقوق الأقليات الدينية والقومية التي انفجرت في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، نقلا التحديات الى البيئية الداخلية والإقليمية لتركيا.

لا يمكن فهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط من دون تقديم العامل الأمني المتصل بوحدة الأراضي التركية على العوامل الأخرى، على اهمية هذه العوامل.

وتتجسد هذه الأولوية في طبيعة العلاقة التركية مع دول المنطقة. فحزب العمال الكردستاني الذي كان ينشط ضد الدولة التركية ويسعى لاستقلال جنوب شرق تركيا مهددا وحدة الأراضي التركية، كان في اساس التحالف التركي مع اسرائيل ولا سيما مع توقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكري بين تل ابيب وانقرة في ٢٣ شباط ١٩٩٦. وهذه القضية كانت في اساس الخلاف التركي مع سوريا ووصول العلاقات بينهما الى حافة الحرب في نهاية صيف ١٩٩٨. وحين طويت مشكلة حزب العمال الكردستاني مع اتفاقية اضنة في ٢٠ تشرين الأول من العام نفسه كانت العلاقات التركية ـ السورية تبدأ مسيرة انفتاح غير مسبوقة توّجت في مشاركة الرئيس التركي احمد نجدت سيزير الذي كان قد انتخب للتو في جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد في حزيران من العام ٢٠٠٠.

والمشكلة الكردية في شمال العراق كانت في اساس التعاون بين نظام صدام حسين وتركيا التي كانت قواتها تصول وتجول بحرية في العمق الكردي مشكّلة راعيا وناظما لخلافات البرزاني مع طالباني وممسكة بالوضع الأمني والسياسي ايضا هناك على امتداد التسعينيات.

خلال التسعينيات يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط لم تخرج كثيرا عن سقوف سياسات الغرب والولايات المتحدة خصوصا لكنها كانت تشهد بداية اهتزاز في النظرة المشتركة بين انقرة وحلفائها الغربيين الى بعض الأمور ولاسيما بالنسبة للوضع في شمال العراق ونشاطات حزب العمال الكردستاني في اوروبا.

**ثلاثة أحداث مهمة شهدها العالم كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والاستراتيجية التركية تحديدا فيه:**

***- ١١ ايلول ٢٠٠١"***

***- احتلال العراق عام ٢٠٠٣"***

***- وصول العدالة والتنمية الى السلطة في خريف ٢٠٠٢.***

مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في خريف ٢٠٠٢ كان المشهد التركي يتغير داخليا وخارجيا. حزب ينفرد بالسلطة حكومة وبرلمانا للمرة الأولى منذ بداية التسعينيات. والأهم ان سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة. حمل حزب العدالة والتنمية مشروعا أتاح لتركيا خلال اربع سنوات ان تكون طرفا موضع احترام وتقدير. إذا كان العنوان الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هو الإنجاز الأبرز داخليا وخارجيا فإن سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية كان لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي. فبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في اقامة اوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء: مع سوريا وايران ومع السعودية ودول الخليج.

وللمرة الأولى يُوظف العامل الديني، وإن ضمن سقوف محددة، في السياسة الخارجية التركية وهو ما اتاح علاقات أوثق مع بعض الدول الإسلامية ومع حركة حماس في فلسطين. وفي الوقت نفسه كانت تركيا تحافظ على علاقاتها مع اسرائيل. وبموجب سياسة تعدد البعد هذه انتقلت تركيا من موقع المتفرج الى موقع المبادر في اكثر من قضية مثل فكرة دول الجوار الجغرافي للعراق والتوسط في الأزمة اللبنانية والمشاركة في قوات اليونيفيل كما في التقريب بين حماس وفتح. سياسة التوازن هذه وضعت تركيا في موقع مؤات لمبادرات وطرح افكار وتقريب وجهات النظر بين متخاصمين.

أحداث ١١ أيلول وضعت تركيا من جديد امام تحدي سياسات جورج بوش ونقله المعركة الى داخل العالم الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب. ولم تنجُ تركيا من تأثيرات هذه السياسة عبر التفجيرات التي طاولتها في خريف ٢٠٠٤. غير ان مشروع الشرق الأوسط الجديد بعناوين الديموقراطية وحقوق الإنسان كان يلحظ النموذج التركي في الديموقراطية في بلد مسلم. لذا كان الاحتضان الأميركي والغربي لسلطة العدالة والتنمية بما هي مثال تطبيقي لما تقول اميركا في لحظة تبرير غزو العراق والتهويل على الأنظمة العربية بتغييرها إن لم تنسجم بشكل كامل مع المشروع الأميركي في العراق والشرق الأوسط.

غير أنه من سوء الصدف على تركيا أن يتزامن وصول العدالة والتنمية الى السلطة مع الاحتلال الأميركي للعراق الذي أصاب مقتلا وتغييرا كل الاستراتيجية التركية في العراق.

وقد بذلت تركيا جهدا كبيرا لمنع نشوب الحرب وبالتالي لمنع تغيير الستاتيكو القائم والذي كان ينسجم مع المصالح التركية. وفي هذا الإطار كان رفض البرلمان التركي في الأول من آذار ٢٠٠٣ لمذكرة الحكومة الموافقة على فتح الاراضي التركية للعساكر الأميركية. لكن الرهان التركي على عدم امكانية نشوب حرب من دون تركيا سقط وسقطت معه أو على الأقل اصيبت برضوض شديدة العلاقات الاستراتيجية بين انقرة وواشنطن، وبالتحديد بين المؤسسة العسكرية التركية والبنتاغون.

ضُربت الاستراتيجية التركية في العراق من بيت ابيها.

***مع الاحتلال الأميركي للعراق كانت ترتسم المتغيرات التالية:***

*انتقال العراق من الصيغة الوحدوية الى الصيغة الفدرالية.

*ظهور كيان كردي بكل ما تعنيه الكلمة.

*تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

*سجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك.

*رتفاع منسوب التضامن والأخوة بين اكراد العراق واكراد تركيا.

خرجت تركيا من التأثير في المعادلة العراقية من الداخل إذ افتقدت أوراق التأثير المباشر كما القدرة على القيام بتحريك عساكرها عبر الحدود في ظل الفيتو الأميركي على ذلك.

***في الخلاصات:***

*إن الهم الأساسي لتركيا في الشرق الأوسط هو هم امني متصل بالأخطار التي تهدد وحدة الأراضي التركية. وفي ضوئه تتحدد التحالفات والخصومات.

*إن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة منح العلاقات التركية مع جوارها الإسلامي زخما غير مسبوق.

*إن التحسن في العلاقات العربية التركية لم يكن على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية وإن شهدت هذه الأخيرة توترات متفرقة.

*إن احتلال العراق كان مؤذيا جدا للسياسة التركية وثوابتها في العراق ولا سيما في ما خص المسألة الكردية.

*إن التهديد الذي تمثله البيئة العراقية على تركيا كان دافعا لتعزيز التنسيق والتشاور بل التعاون كذلك بين تركيا وكل من سوريا وإيران.

*إن البعد الديني في ايديولوجية حزب العدالة والتنمية لعب دورا وإن لم يكن «فجا» في رسم بعض السياسات التركية في العالم الإسلامي.

***مع ذلك لا يمكن للسياسات الخارجية التركية إلا ان تأخذ في الإعتبار العوامل التالية:***

*ليس هناك من اجماع داخلي على السياسات الخارجية لسلطة حزب العدالة والتنمية سواء في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي او تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وقد برز تأثير العامل الداخلي جليا في التطورات التي شهدتها تركيا ولا تزال على صعيد الصراع بين القوى الداخلية ولا سيما بين المتشددين من العلمانيين والعسكر من جهة وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى.

*ان الخيار الاستراتيجي لأنقرة هو الاتحاد الأوروبي وهي في مفاوضات عضوية معه.

*إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وهي مرتبطة بالسقوف التي يحددها الحلف.

*إن لتركيا علاقات حيوية مع اسرائيل تتصل بحاجة انقرة للوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيات الأرمنية واليونانية.

إن الدور التركي، تبعا لسياسة تعدد البعد، يمتلك القدرة على التواصل مع كل الأطراف في الشرق الأوسط وتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع من دون استثناء وهو ما يعطيها ميزة مهمة. لكن الضوابط الداخلية والخارجية التي التي اشرنا اليها تحول دون توغل تركي في ان يكون دورها مفتوحا في القضايا الشرق اوسطية، وهو يرتسم حتى الآن في اطار ان يكون لوجستيا من جهة ومسهّلا وناصحا ومرشدا وذا مصداقية من جهة اخرى، كما بين العرب واسرائيل، كذلك في ما بين العرب والمسلمين انفسهم أو تجاه المسألة العراقية والملف النووي الإيراني. وأعتقد انه في ظروف التوترات والحساسيات والتعقيدات الشرق اوسطية، تكون الحاجة ماسة الى مثل هذا الدور.

***(* استاذ جامعي وكاتب متخصص في الشؤون التركية***

## أكراد ينهون إضرابا عن الطعام دعما لاوجلان

# سزار يحث الاتراك على التصويت في الانتخابات

***وكالة الانباء الكويتية ،وكالة فرانس برس ٢٠/٥/٢٠٠٧ :***

حث الرئيس التركي احمد نجدت سزار المواطنين الاتراك على الاقبال بكثافة على الاقتراع في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في الـ(٢٢) من يوليو المقبل.ونقلت وكالة انباء (اناضول) بيان وزعه قصر الرئاسة بمناسبة قرب الانتخابات البرلمانية وذكرى عيد الشباب والرياضة اكد فيه سزار اهمية القيم والمكاسب التي تحملها هذه الاحتفالات في طياتها.

وشدد الرئيس التركي في البيان على عزم الشعب التركي حماية مكاسب الجمهورية التركية منذ تاسيسها على يدي مصطفى كمال اتاتورك.

وأكد سزار ضرورة التوصل الى تسوية بين الاطراف قبل القاء خطوات في طريق تحقيق أماني الشعب ورغباته للوصول الى الاهداف الوطنية المتوخاة.

ووجه سزار في بيانه نداء الى المواطنين شدد فيه على وجوب مشاركتهم في الانتخابات القادمة.

وقال في هذا السياق ان هذا العمل حق كل مواطن تركي يحمل صفة الناخب وفي نفس الوقت واجب وطني في غاية الاهمية في طريق بناء مستقبل تركيا وحماية المبادئ التي تحقق ذلك.

واحتفلت تركيا الاحد بالذكرى الـ(٨٨) لوصول مؤسس تركيا الحديثة اتاتورك من اسطنبول الى مدينة صامسون على البحر الأسود على متن سفينة لاعلان البدء بحرب التحرير التركية ضد الجيوش التي احتلت تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى.

من ناحية ثانية اوقف ١٨ كرديا السبت اضرابا عن الطعام كانوا بدأوه في ستراسبورغ في الحادي عشر من نيسان/ابريل الماضي للمطالبة بتمكين اطباء محايدين من معاينة الزعيم الكردي التركي عبدالله اوجلان المسجون في تركيا.

وقال رمزي كارتال المتحدث باسم المضربين عن الطعام "قررنا وضع حد لتحركنا اثر تلقي اتصال من زعيمنا" عبدالله اوجلان الذي طلب منهم "عدم تعريض صحتهم للخطر وبان يقاوموا وهم احياء".

وكان نحو ٥٠٠ شخص من انصار اوجلان تناوبوا في مركز ثقافي كردي مجاور لمكان الاعتصام على الاضراب عن الطعام على سبيل التضامن.

ويشتبه انصار اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني بحصول محاولة لتسميمه في سجنه في جزيرة ايمرالي التركية.

واضاف المتحدث الكردي ان الناشطين الاكراد خلال اضرابهم عن الطعام الذي تواصل لمدة ٣٩ يوما، تلقوا تأكيدا من لجنة الحماية من التعذيب التابعة لمجلس اوروبا بانها ستتخذ "الاجراءات المناسبة بهذا الشأن"، وتأكيدا اخر من الامين العام لمجلس اوروبا تيري ديفيس بان المسألة "ستتابع عن كثب".

وكانت جرت في الثاني عشر من ايار/مايو الماضي في ستراسبورغ تظاهرة ضمت ما بين ١٤ و٤٠ الفا حسب الشرطة والمنظمين دعما لاوجلان، كما تم تسليم عريضة جمعت نحو ١٠٣ الاف توقيع الى مجموعة من النواب الاوروبيين من الشيوعيين والخضر.

وكان محامو اوجلان نشروا في اذار/مارس الماضي نتائج تحاليل اجريت على شعر من رأسه تبين انه تعرض للتسميم عبر الطعام. الا ان السلطات التركية نفت هذه المعلومات تماما.

وسبق ان قام ممثلون عن مجلس اوروبا في السابق بزيارة اوجلان في سجنه ووجدوا صحته مرضية الا انهم طالبوا بتخفيف حدة عزلته حيث انه موجود في سجن انفرادي.

## د. محمد نور الدين:

# ماذا لو عاد حزب العدالة منفرداً إلى السلطة؟

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠٠٧/٥/٢٠ :***

مع تحديد الثاني والعشرين من تموز/يوليو المقبل موعداً للانتخابات النيابية المبكرة في تركيا، ينصرف الجميع إلى الاستعداد للمواجهة الكبرى التي يفترض ان تحسم الصراع بين العسكر من جهة، وبين تيار حزب العدالة والتنمية من جهة أخرى.

تياران لا يمكن وصف الأول بالعلماني ولا الثاني بالإسلامي. فالعلمانية كما هي مطبقة في تركيا منذ عقود هي نوع هجين وغير معروف في العالم حتى في مهد العلمانية في فرنسا. أما حزب العدالة والتنمية فقد أظهر أنه حزب محافظ يحترم القيم الدينية بما هي قضية حريات وهو ضد الدولة الدينية.

لذا، هو صراع بين مشروعين: مشروع عسكري متشدد يريد لتركيا أن تبقى بلداً للعرق التركي وغير محترم للكثرة الساحقة من أبنائه ولا سيما نساؤه المحجبات، وقامعاً لكل من يخالفه الرأي ومنطوياً على ذاته، وفي هذا الإطار تأتي معارضته للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. ومشروع يريد نظاماً من الحريات والحقوق للجميع والانفتاح على العمق التاريخي والجغرافي والحضاري لتركيا والذي يحمله حزب العدالة والتنمية.

تستعد كل الأحزاب للمواجهة الكبرى، فنتائجها ستوضح مسار تركيا في المرحلة المقبلة. فبعد إصلاحات العدالة والتنمية منذ أربع سنوات ونصف السنة، وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي، بدت تركيا قاب قوسين أو أدنى من حسم التحول في ما لو وصل عبدالله غول إلى رئاسة الجمهورية. لكن إنذار منتصف الليل في ٢٧ نيسان/ إبريل الذي وجهه الجيش إلى حكومة رجب طيب أردوغان أعاد ترتيب الحسابات في انتظار بلورتها في الانتخابات النيابية المقبلة.

على جبهة حزب العدالة والتنمية، ينشط قادته لتأكيد صورته المنفتحة وغير المتعصبة، كما يريد خصومه ان يُظهروه بها. وفي هذا الإطار التركيز على تعزيز العنصر النسائي بين المرشحين والتأكيد على احترام العلمانية والديمقراطية في آن معاً.

أما على جبهة المعارضة، فمن الواضح أن إنذار الجيش للحكومة كان جزءاً من سيناريو معدّ لإضعاف وإن أمكن للإطاحة بسلطة حزب العدالة والتنمية. وهنا التركيز على إدخال أكبر عدد من الأحزاب إلى البرلمان، وهذا غير ممكن إلا بتحالفات يميناً ويساراً، وهو ما يسعى إليه العسكر وامتداداتهم المدنية.

ولا ينسى العسكر في هذا السياق أن يحول دون دخول الأكراد إلى البرلمان. وقد بدأت بوادر ذلك بفتح دعوى على النائبة الكردية السابقة ليلى زانا بتهمة الترويج لزعيم منظمة محظورة هو عبدالله أوجلان وطلب السجن لزانا خمسة أعوام.

ولا يبدو الصراع على تركيا وصورتها محلياً فقط، فهي في مفاوضات عضوية مع الاتحاد الأوروبي وملتزمة تنفيذ شروط دفتر العضوية. وما بدر من العسكر ليلة ٢٧ إبريل كان موضوع بيان لعدد كبير من المثقفين الأوروبيين الذين استنكروا تدخل العسكر في السياسة، ومن قبلهم تحرك أيضاً ٥٠٠ مثقف تركي ضد تدخل العسكر.

لا يختلف اثنان في أن تركيا أمام مفترق طرق وأمام مفاجآت من أكثر من عيار. ويبقى السؤال الأساسي: ماذا لو عاد حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منفرداً؟ وماذا لو حصل الحزب على الثلثين الكافيين لإيصال مرشّحه للرئاسة؟ أو إذا فاز مرشحه عبر انتخاب شعبي؟ وماذا سيكون موقف العسكر من ذلك، وهو الذي عطّل بقرار من المحكمة الدستورية انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية؟

هذا هو السؤال الجوهري. أما الإجابة فنتركها لمقالة لاحقة.

## حسن شندي:

# غول .. الافضل لتفعيل دور تركيا ..؟

***الانصات المركزي ٢٠/٥/٢٠٠٧ :***

ادرك رجب طيب اردوغان انه لن يستطيع التخلي عن كاريزمية رئاسة الوزراء بعد ان تعوّد على النشاط السياسي ودخل اتون الصراع بين العلمانية التركية الحالية والعلمانية التي يطرحها حزب العدالة والتنمية برئاسته.

وقد رشح صديقه الدبلوماسي عبدالله غول لرئاسة الجمهورية التركية الاسلامية العلمانية التي تسعى لدخول الاتحاد الاوربي رغم جمود رئيس الجمهورية الحالي نجدت سيزار وتطرف المؤسسة العسكرية التركية في معالجة الكثير من الامور داخل الجمهورية وخارجها .

ان فوز مرشح العدالة والتنمية عبدالله غول بالرئاسة التركية سيكون انتصارا على الجمود والتقوقع التركي في منطقة تشهد اكبر حراك سياسي منذ سنوات.

فكل الانظار تتجه نحو انفتاح تركيا في سياساتها الخارجية والداخلية وهذا ماسيحققه حزب العدالة والتنمية بعيدا عن تقوقع سيزار وحلفائه العسكريين الذين يرفضون اسلاما معتدلا يدرك معنى العلمانية والديمقراطية والعيش المشترك في بلد متعدد القوميات والمذاهب.

ان الحالة التي ستعزز علاقات الجمهورية التركية مع دول الجوار هو فوز غول بالرئاسة لاعادة برامج التنسيق بين السياسة الخارجية والداخلية في تركيا على ان يبقى حزب العدالة والتنمية في توجهاته وتطويرها في سبيل اتباع سياسة اكثر عقلانية وانفتاحا دون الالتفات الى ارضاء اية شريحة او اقلية في البلاد.

واعتقد ان غول واردوغان سيستطيعا ان يلعبا دور مصالحة كبير مع الداخل التركي وخارجه وسيتمكنان من جعل تركيا نموذج فريد لأنظمة الحكم في العالم الإسلامي ، فاردوغان هو رئيس الوزراء التركي الوحيد الذي اعترف علنا بوجود قضية كردية يجب حلها ديمقراطيا وهذه ورقة مهمة لصالح المستقبل الديمقراطي في تركيا كسرت حاجز انكار القضية الكردية في تركيا.

اما عبدالله غول الذي يلقى ترحيبا لدى الكثير من القادة في الشرق والغرب فهو الوحيد الذي سيفتح ابواب انقرة امام قادة دول الجوار بما فيهم رئيس الجمهورية جلال طالباني للعب دور اكثر اهمية وفاعلية من خلال

التعاون المشترك، فالكل يعلم ان سيزار الذي يخالف توجهات العدالة والتنمية يرفض ان يكون لتركيا دورا اقليميا هاما ويرفض اي اصلاح في السياسة الداخلية التركية و هذا ما جعل من تركيا تتلكأ في انجاز الكثير من المكتسبات السياسية.

***علينا ان ندرك جيدا ان حزب العدالة والتنمية رغم بعض الاخطاء التي ارتكبها يبقى المرشح الافضل من وجهة نظر السياسة الكردية والاقليمية الحكيمة*** كونه الحزب الذي سيكسر جناح العسكريين الترك ويجدد في الفكر العلماني الخاطئ المتبع منذ سنوات ، فان اعتلى غول عرش الرئاسة لن يجعله مهزوزا ومتخبطا كما هو الان ، وما سيفعله اي شخص آخر بعيد عن حزب العدالة والتنمية و من منظري مفهوم العلمانية الخاطئ الذي زرعته اجندة الكماليزمية منذ عشرات السنين هو الهرولة المعهودة منذ زمن .

لذا فالافضل للشعب التركي ولدول الجوار وتوجهات المرحلة القادمة فوز حزب العدالة والتنمية الاسلامي المعتدل الحزب الذي يدرك معنى العلمانية الحقة في جمهورية اسلامية تريد ان تحقق مكتسبات عملية في ظل الاوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمر بها بعيدا عن رفسات العسكريين الذين لم يتقنوا تجديد المفاهيم وتبني المصالحة لدفع تركيا نحو دمقرطة ليبرالية تجعل كافة شرائحها تنتج فكرا اكثر مواكبة لمرحلة حساسة جدا في تاريخ تركيا.

***كاتب كردي من سوريا**

## الينور جيفيك:

# الكرد في تركيا والتمثيل البرلماني

***صحيفة"نيو اناتوليان" التركية الصادرة باللغة الانكليزية ٢٠٠٧/٥/٢٢ :***

**الترجمة: عبدالسلام آل عويد:** مواجهة قائمة في تركيا بين نخبة العلمانيين من جهة، وحزب العدالة والتنمية الذي يمثل الجماهير ذات الحساسيات الدينية، لكن الى جانبها يدور صراع اخر، وهو الذي يعتبر مهما بالنسبة الى تركيا، اذ يتمثل بالتوترات القائمة بين مواطنينا الكرد الذين يطالبون باقرار قاطع بحقوقهم وتمثيلهم في البرلمان، وبين جماهير تركية ترى في تطلعات الكرد مؤامرة انفصالية.. ونحن نجد لدى كل من الطرفين تبريراته ومخاوفه ووسائله في النقاش.

حيث يقول المحافظون من الترك بان الكرد الذين يدفعون باتجاه الحصول على تمثيل برلماني هم الذين لديهم علاقات مع المنظمة الارهابية الانفصالية PKK وبهذا فانهم يخشون من ان هكذا تمثيل نيابي يجسد حضورا لمنظمة PKK في البرلمان التركي الذي يعتبر مجلسا تشريعيا "مقدسا" في تركيا.

ان هذه المخاوف تنبع من الماضي من خلال اداء نواب مستقلين من الكرد في تجربة برلمانية محزنة، فحالما دخل هؤلاء النواب للبرلمان بقيادة ليلى زانا سنة ١٩٩١ من خلال بطاقة "وسط اليسار" كانت مواقفهم سلبية واستفزازية بشكل متطرف، وكان حضورهم يتسم بالمواجهات والتوترات.. وفي حين تلقاهم المحافظون الترك بدعاوى قضائية ضدهم، لم يواجهوا صعوبة في ذلك بسبب تصريحات مؤيدة الى منظمة PKK وفي النهاية اقتنعت المؤسسة التركية بان الاتجاه السائد للاحزاب المشاركة يدعو لرفع الحصانة البرلمانية عن هؤلاء النواب، فتم ارسالهم للسجن، وغادر البعض منهم تركيا وعاشوا في المنفى في حين كان اخرون خلف القضبان..

اما اليوم، فان هؤلاء النواب قد عادوا وينتظرون الانتخابات، وازاء ذلك يقول المحافظون الترك بان عودة هؤلاء الاشخاص الى البرلمان قد يشكل مشهدا لمواجهات من كل الانواع.. وقد لا تستعدي وتستفز فقط القوميين المتعصبين، وانما تتعداهم الى استفزاز الجيش الذي تحمل من الاسلام السياسي اكثر مما يطيق ويتحمل.

ويقول العديد من الناس بان "اقصاء" واستبعاد الكرد يجب ان يكون هو القاعدة، قائلين بان تمثيل الكرد برلمانيا موجود داخل احزاب الاتجاه السائد وان لديهم صوتا قويا من خلالها، لكن الكرد يواجهون ذلك بالقول بان من انخرط في الاتجاه السائد ليست لديهم آمال اثنية قومية وانما هم مندمجون في ما ذهبوا اليه.. والحقيقة هي ان الجميع على حق، لكنهم جميعا مخطئون.فالكرد في تركيا من الذين يعيشون في الشرق والجنوب الشرقي، والذين يشكلون اقلية بين كرد البلاد يشعرون بانهم

لا يحظون بحقوق الدرجة الاولى من المواطنة ويطالبون بتمثيل افضل في البرلمان وبالاقرار والاعتراف بحقوقهم، واخذوا يشعرون مؤخرا بان نواب حزب العدالة والتنمية الذين لم ينالوا اصواتهم هم الذين مثلوهم في البرلمان وان هذا خطأ، وهم يريدون لهذا الموقف ان يصحح في الانتخابات المقبلة.

وعلى كل حال فاننا جميعا نشعر بان ايا من كان، الذي يمثل المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية يجب الا ياتي الى البرلمان لاثارة الارباك والمشاكل ويجب ان يعملوا بشكل يعبر عن النضج من اجل المزيد من المصالحة بين كرد المنطقة والجماهير التركية، وبهذا سيكون من واجبهم خلق المصالحة وليس المزيد من نعرات الخلاف.

ان ليلى زانا التي كانت نائبة سنة ١٩٩١ في البرلمان وانتهت الى احالتها ما وراء القضبان سنة ١٩٩٤ قد اصبحت مثالا تذكاريا وهي الان مرشحة لنيل جائزة نوبل للسلام، في حين ما زلنا نشهد من ليلى زانا تصريحات محزنة عن خط منظمة PKK فهي تقول بان عبدالله اوجلان واحدا من قادة الحركة الكردية شأنه شأن جلال طالباني ومسعود بارزاني، ان هكذا تصريحات تستعدي وتستفز الجماهير التركية، فهل نحن بحاجة الى كل هذا ؟!!..

ان ليلى زانا وامثالها عليهم ان يعملوا بنضج اكثر وباحساس بالمسؤولية اذا ارادوا العودة الى البرلمان، وان زانا لديها دور تاريخي عليها ان تلعبه كشخصية تعمل من اجل المصالحة والاخوة بين الكرد والترك، فهل تستطيع هي وزملاؤها ان ترتقي الى مستوى هذا التحدي.

اننا ضد اقصاء واستبعاد الكرد وندعم ونؤيد ضمهم ونحن على يقين بان اخوتنا واخواتنا من الكرد هم جزء منا..

## د. محمد نورالدين :

# الفرصة الأخيرة امام النموذج التركي

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٥/٢٢ :***

بعد ان ضرب العسكر ضربته بإنذاره الشهير المعروف بـ(ابريل) ومن ثم قرار المحكمة الدستورية بإلغاء انتخابات الرئاسة انكشفت تركيا على كل الرياح. ذهب حزب العدالة والتنمية الى انتخابات نيابية مبكرة في يوليو المقبل وقام بتعديلات دستورية تلحظ انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب.لكن العبرة في الخواتيم.

التعديلات الدستورية غير مضمونة لأن للرئيس الحالي احمد نجدت سزار في وارد رّدها وحتى الاعتراض عليها امام المحكمة الدستورية. وإذا كان الجيش قد حال دون وصول اسلامي الى الرئاسة هو عبدالله غول فهل سيقبل لعبة حزب العدالة والتنمية بالعودة للشعب خارج تأثير المؤسسة العسكرية؟

الجواب سلبي. المعلق محمد علي بيراند لا يستبعد كل الاحتمالات. أي إنه اذا فاز حزب العدالة والتنمية بأكثرية ثلثي مقاعد البرلمان وكان قادرا على ايصال المرشح الذي يريد الى رئاسة الجمهورية أو اذا مضت التعديلات الدستورية في طريقها وفاز رئيس تابع لحزب العدالة والتنمية فما الذي سيفعله الجيش، الذي ينصّب نفسه حارسا للعلمانية؟ هل سيقبل بقواعد اللعبة الديموقراطية وبما ينتج عنها أم سينقلب عليها؟

تركيا ليست غريبة على الإنقلابات العسكرية. بل هي من الدول الأكثر ألفة معها. مرة كل عشر سنوات سواء مباشرة او غير مباشرة. وإذا كان انذار ٢٧ أبريل بنتائجه المعطلة للانتخابات الرئاسية ليس انقلابا بل أخطر من الانقلاب العسكري المباشر فهل يمكن ان يكون الجواب ان المؤسسة العسكرية ستقبل بنتائج اللعبة الديموقراطية؟

إن الانقلاب على اللعبة الديموقراطية من داخلها هو اخطر من الانقلاب المباشر. فالتلاعب بالقوانين والدستور هو بمثابة تحويل أو تدجين العقل المدني ليكون في عمقه عسكريا في قضايا سياسية ومدنية. من هنا إن المحكمة الدستورية تقوم بدور الحاضنة القانونية لتدخل العسكر في السياسة أي ان العقل المدني " يخون "نفسه في حين ان الفصل بين العسكر والنفوذ السياسي لا يقل أبدا اهمية وضرورة عن الفصل بين الدين والدولة في مجتمع متعدد الديانات والمذاهب مثل تركيا.

يدرك رجب طيب اردوغان حساسية هذه القضايا وهو في كل يوم يوجّه رسائل بالقول والتطبيق مفنّدا التهم التي توجّه الى حزب العدالة والتنمية حول نيته اسلمة الدولة.

لقد حاكم العسكر والمحكمة الدستورية اردوغان على نوايا رغم انه يقول إن احترام علمانية الدولة من شروط وجود دولة حقيقية عناصرها الأخرى الديموقراطية والحق الاجتماعي والقانون.

وكما يريدون من اردوغان ان يكون علمانيا بالقول والفعل وهو لم يقم في الأساس ما يناقض هذا المبدأ،فالعسكر ومؤسسات " الدولة العميقة" عليهم ان يكونوا ديموقراطيين وحقوقيين بالقول والفعل هم الذين اثبتوا بالدليل المكشوف انهم من ألد اعداء الديموقراطية في عالم لم يعد ممكنا ان يتطور من دون مواطنية متكافئة وحريات وحقوق انسان.

كادت تركيا ان تكون نموذجا للعلاقة بين الإسلام (أو بين مسلمين) والديموقراطية. والعالم العربي والإسلامي تواق الى تجربة ديموقراطية ولو منقوصة. وتركيا كانت تمثل ملامح اولى لهذا النموذج الذي كان يراهن عليه الجميع. لكن ما حدث كان خيبة امل كبيرة.ومصيبة تركيا كانت ولا تزال تدخّل العسكر في السياسة وفرض مفاهيم لم تعد تصلح لهذا الزمان.

وإذا كان العسكر واذرعهم المدنية لا يدركون هذه الحقيقة فهذه علامة سلبية على ما قد ينتظر تركيا من اضطرابات وقلاقل.فالكردي لن يستطيع الانتظار سنوات اخرى ليجد انه ما زال في مكانه يراوح. والإسلاميون المتمسكون بالديموقراطية سيجدون ان النضال السلمي هراء بهراء.

ان ما فعله العسكر خطير جدا ولا اعتقد أن بالإمكان بعد اليوم الرهان على تغيير موقفه. وإذا كان من فرصة اخيرة، رغم انها يائسة، فهي ان يبدي العسكر احتراما لنتائج الانتخابات النيابية المقبلة وكل العملية الدستورية في حال كانت النتائج لصالح حزب العدالة والتنمية.اما احترامه لها في حال فازت المعارضة المؤيدة للجيش فليس مقياسا بأنه تخلى عن عقلية نحر مدنية المجتمع والدولة.

## أسامة عبدالعزيز :

# في تحالف أحزاب المعارضة بتركيا ، الغاية تبرر الوسيلة

***صحيفة (الاهرام) المصرية ٢٠٠٧/٥/٢٣ :***

٦٠ يوما لا أكثر هي الفاصلة في تحديد مستقبل المشهد السياسي في تركيا.. فإما أن يكتسب ثوب الديمقراطية بالبلاد مساحة جديدة, من خلال الانتخابات التشريعية المباشرة في٢٢ يوليو المقبل, وتقرير مصير روزنامة التعديلات الدستورية في شأن انتخاب الرئيس الجديد للبلاد عبر الاقتراع المباشر من قبل الشعب, أو تزداد ثقوبه بعد أن دخلت تركيا في أتون أزمة سياسية خانقة عبر تعطيل وصول عبدالله جول الى مقعد رئيس الجمهورية لمجرد انحداره من حزب يتمتع بجذور إسلامية, الأمر الذي فجر معه من جديد أزمة الهوية الحادة التي تعيشها البلاد على مدى ٧٠ عاما خلت.

صحيح أن كل القوى السياسية ارتضت اللجوء الى الحل المؤقت المتمثل في الاحتكام للانتخابات التشريعية المبكرة, إلا أنها مازالت تختلف وبشدة في شأن التعديلات الدستورية المقترحة من قبل حزب العدالة الحاكم لاختيار الرئيس من قبل الشعب, برغم اقرار البرلمان لها, وهو ما يشير بدوره الى استمرارية حالة تصاعد الأزمة في الأجل القصير للاختلال الواضح في منطوق البنية الأساسية المضطربة للغاية بين الأصالة والمعاصرة, ونقاش الثنائية الثقافية المتصاعد بين قوى العلمانيين وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والشارع المؤيد لحكومة الإسلام المعتدل, التي أجبرت أو وافقت على إجراء انتخابات عامة مباشرة بعد فشلها في جولة اختيار رئيس البلاد, ومن ثم باتت الانتخابات المبكرة خيارها الوحيد وهذا أمر غير مستغرب من جانبها, لثقتها في العودة الى البرلمان من جديد بشكل أقوي, إلا أن الأمر المدهش حقا أن تهلل أحزاب المعارضة, سواء من اليمين أو اليسار, لهذا الإجراء.

وربما اعتبرت أحزاب المعارضة أن الانتخابات تمثل لها طوق النجاة الأخير لوقف طموحات حزب العدالة الحاكم بصورة نهائية, في الوصول الى مقعد الرئيس وقصف طموحاته في السيطرة على كل السلطات التشريعية والتنفيذية, ومن ثم وهو الأهم, وقف تنفيذ الأجندة السرية لأسلمة تركيا العلمانية تدريجيا بعد أن تكون قد نجحت تماما في اقصاء العسكر من

العملية السياسية, إلا أن السؤال المطروح بقوة الآن في الشارع التركي هو: ما هي آليات أو خطط أحزاب المعارضة لتنفيذ السيناريو الطموح الخاص بوقف طموحات الإسلاميين؟

كل المعطيات لتحركات أحزاب المعارضة عقب انذار منتصف الليل الصادر عن المؤسسة العسكرية يوم٢٧ ابريل الماضي, تشير بوضوح لا لبس فيه, إلى انها تراهن على كسب مزيد من الوقت لتنظيم صفوفها حتى تكون قادرة على مواجهة حزب العدالة صاحب الشعبية عبر مخطط محدد يتمثل أولا في تحريك القوى العلمانية ذات الطبيعة المرفهة بضرورة المشاركة في العملية الانتخابية, الأمر الذي عبر عنه رئيس البلاد المنتهية ولايته أحمد نجدت سيزار في البيان الذي أصدره يوم السبت١٩ مايو للجماهير, بضرورة عدم اهمال الذهاب الى صناديق الانتخابات باعتبار ذلك يمثل حق كل مواطن تركي يحمل صفة الناخب وفي نفس الوقت هو واجب وطني في غاية الأهمية في طريق بناء مستقبل البلاد وحماية المبادئ التي تحقق ذلك, وهو أمر فسره المتابع للشأن العام التركي أنها تمثل دعوة موجهة في المقام الأول للناخب العلماني بضرورة تحمل مسئولياته بضرورة المشاركة في التصويت, خاصة أن أغلبية المشاركين في الانتخابات تنتمي للطبقات الفقيرة المناصرة دوما للتيار الإسلامي.

كما تضمنت خطط قوى المعارضة أيضا تحريك الشارع عبر خمس مظاهرات للعلمانيين في مدن أنقرة واسطنبول ومانيسا وسامسون كان لها أكبر الأثر في التعبير عن قوة المبادئ العلمانية وتغلغلها في الشارع التركي, وانها مازالت حية لم تمت بعد برغم الأقوال الشائعة التي ترى أن الكمالية( مرادف العلمانية) قد اخفقت في كل شيء, اذ أنها لم تتمكن من تحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي الذي يرجع تحقيقه الى شباب المشروع الإسلامي الأربكاني.

وتبقى الخطوة الأهم التي تراهن عليها أحزاب المعارضة من اليمين واليسار طالما الصراع مازال محتدما ومصيريا لم ينته بعد, باعتماد منهج الغاية تبرر الوسيلة وفقا للمنطق السياسي السائد, استخدم ما يحقق الأهداف التي تسعى إليها دون النظر الى ما كان في الماضي الأمر الذي كشف النقاب عنه في إعلان التحالف بين حزبين يمينيين هما الطريق القويم والوطن الأم, وتوقيع بروتوكول لاتحاد الحزبين تحت اسم الحزب الديمقراطي وللحزبين ماض سياسي معروف ينحدر كلاهما من تيار الحزب الديمقراطي ممثل اليمين الوسط الذي أسسه عدنان مندريس الذي أعدم شنقا بعد انقلاب عسكري في عام١٩٦٠ وأخيرا تحالف حزبين رئيسيين من اليسار هما حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك وحزب اليسار الديمقراطي الذي أسسه الراحل بولنت أجاويد, بعد استقالته من حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه حاليا دنيز بايكال الذي دخل المعترك السياسي في السبعينيات بدعم من أجاويد, غير أن العلاقات بينهما لم تكن جيدة حيث أصبح الحزبان متنافسين في نفس الموقع السياسي.

ما سبق يشير بوضوح الى خريطة التنافس في الانتخابات المبكرة متمثلة في حزب العدالة الحاكم, في مقابل جبهة اليمين الممثلة في أحزاب الوطن الأم والطريق القويم, اضافة الى الحركة القومية من الخارج ويقابلهما جبهة اليسار ممثلة في أحزاب الشعب الجمهوري واليسار الديمقراطي, اضافة الى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي, وهو ما يعني أن الانتخابات المبكرة قد تكتب صفحة جديدة في تاريخ السياسة التركية كما أشار الى ذلك الكاتب مراد بتكين بمقاله بصحيفة جمهوريت, بأنها المرة الأولى منذ انقلاب عام١٩٨٠ سيتوجه الناخب اليساري الى صناديق الاقتراع للتصويت لصالح حزب يساري واحد, بعد أن كان يصوت لصالح اليسار أيضا, ولكن لعدة أحزاب يسارية وكذلك الحال للأحزاب اليمينية وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على تقدم حزب العدالة وعدم حصوله على نفس المقاعد التي حصل عليها وانتخابات٢٠٠٢, إلا أن الكاتب أكد حصول حزب العدالة على المرتبة الأولى بالانتخابات التشريعية.

الأمر الذي أشار إليه استطلاع رأي أعدته شبكة (NTV) الاخبارية, وألمحت نتائجه الى أن حزب العدالة بعد تحالف أحزاب اليمين واليسار سيحصل على مقاعد برلمانية تتراوح بين٢٥٠ و٣٠٠ مقعد مقابل٣٥٤ مقعدا في انتخابات٢٠٠٢, وأشار نفس الاستطلاع الى أن حزب الشعب الجمهوري ستتراوح مقاعده بين١٥٠ و١٨٠ مقعدا في حين سيحصل حزب الحركة القومية علي٦٠ مقعدا ونفس النسبة للحزب الديمقراطي, وهو ما يعني دخول ثلاثة أحزاب جديدة الى البرلمان.

ومن جانبه, أكد الكاتب الصحفي كمال بياتي المتخصص في الشأن التركي, أن انعكاسات التحالفات الحزبية قد تكون مؤثرة وهو ما تشير إليه الدلائل واستطلاعات الرأي برغم كونها مبكرة ولا تقدم فكرة صائبة عن نتائج الانتخابات, إلا أن توحد حزبي اليمين وانعاشهما لاسم الحزب الديمقراطي رمز التعددية الحزبية والديمقراطية في تركيا سيمهد لحصوله على نسبة من الأصوات تمكنه من الفوز بعدد غير قليل من المقاعد داخل البرلمان, خاصة بعد ورود أنباء عن تباحثهم مع حزب الوحدة الكبرى وهو حزب قومي متدين يضم كوادر جيدة الى جانب توقع حصول حزب يميني آخر على نسبة١٠٪, وهو حزب الحركة القومية. وكذلك الأمر بالنسبة لأحزاب اليسار, التي تحالفت تحت ضغط شعبي يساري اضطرهما الى التقارب وخوض الانتخابات بقائمة موحدة ستمهد للحصول على نسبة أصوات يمكن أن تتجاوز٢٠٪. وتجاه هذه المعادلة, ما الذي ستتمخض عنه انتخابات٢٢ يوليو المقبل بالنسبة لحزب العدالة الحاكم.. الاحتمال الأكبر هو أنه سيكون مجددا الحزب الأكبر في تركيا من زاوية عدد البرلمانيين, إلا أنه لن يستطيع الحصول على الأغلبية الساحقة التي يملكها اليوم في البرلمان.

ومن ثم يحتمل أن تشهد تركيا عهدا جديدا من الحكومات الائتلافية التي تعجز عن القيام باصلاحات جذرية, إلا أنها قد تكون الخطوة المنتظرة من أحزاب المعارضة لوقف طموح حزب العدالة في تنفيذ كل مخططاته السرية ولكن يبقى السؤال.. ترى ما هي وسائل حزب العدالة للتغلب على كل خطط أحزاب المعارضة وتحالفاتها التي وصفها رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة وزعيم حزب العدالة بالبيض الفاسد الذي يجمع في سلة واحدة, إلا أن خطط حزب العدالة سنتناولها في رسالة قادمة.

## حسني محلي:

# تركيا وساركوزي: قلق وخوف من المستقبل

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٣/٥/٢٠٠٧ :***

زاد الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي الطين بلة بالنسبة لتركيا. فالأتراك الذين لم يتخلصوا بعد من مخاوفهم من مستقبل السياسات الألمانية المحتملة تجاه بلادهم منذ أن استلمت المستشارة انجيلا ميركل السلطة في برلين، وجدوا أنفسهم هذه المرة أمام مصدر جديد للقلق، وهذه المرة ليس فقط في موضوع الاتحاد الأوروبي بل في مواضيع أخرى أكثر حساسية وتعقيدا.

خاصة أن برلين كانت المحطة الأولى في التحركات الخارجية للرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي، وكرر حديثه عن ضرورة ضم تركيا لاتحاد متوسطي بدلا من الاتحاد الأوروبي.

وجاء الرد التركي على ذلك صريحا وواضحا وعنيفا على لسان وزير الخارجية عبدالله گول الذي ذكر ساركوزي وميركل بقرار جميع الدول الأوروبية لبدء مباحثات العضوية مع تركيا، وقال على هذه الدول أن تلتزم بتعهداتها لأنقرة في هذا الموضوع.

وكان گول يعرف جيدا أن ساركوزي سيستمد المزيد من قوته ضد تركيا من المستشارة الألمانية التي تشاركه الرأي في موضوع الأتراك، كما ترى برلين في باريس ساركوزي مصدر دعم لها في مواقفها الرافضة للأتراك داخل البيت الأوروبي المسيحي.

وكان گول ومعه باقي المسؤولين الأتراك يعرفون جيدا مدى أهمية برلين وباريس في المعادلة الأوروبية على الرغم من التأييد النسبي الذي تحظى به تركيا من قبل لندن وأحيانا روما ومدريد.

ويعرف الجميع أن غالبية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم ولن تشجع انضمام تركيا التي ترى فيها هذه الدول، ولكل منها أسبابها، الخاصة، خطرا على مصالحها الوطنية والاستراتيجية أوروبيا وأقليميا ودوليا.

فعلى الرغم من تصريحات المسؤولين اليونانيين الذين يتحدثون بين الحين والآخر عن تأييدهم لمساعي أنقرة للانضمام للاتحاد الأوروبي، يعرف الجميع أيضاً أن أثينا لن تقبل بضم تركيا للاتحاد قبل أن تنسحب من قبرص وتحل مشاكلها المعلقة معها في بحر أيجة خاصة المياه الاقليمية والجرف القاري والمجالات الجوية فضلاً عن أن غالبية الدول الأوروبية وشعوبها المسيحية لن تنسى ذكرياتها السيئة مع الأتراك أحفاد السلاطين العثمانيين الذين أوصلوا الاسلام إلى أواسط أوروبا، كما لن تنسى الأتراك مساعي الأوروبيين أحفاد الصليبيين للقضاء على الدولة العثمانية واحتلالهم لأرض الأناضول بعد سقوط هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى.

وهو ما يدفع الكثير من الأتراك القوميين والاسلاميين للتشكيك بمصداقية المواقف الأوروبية ويرون فيها خطرا على وحدة الأمة والدولة التركية خاصة أن الاتحاد الأوروبي يشترط على أنقرة الاعتراف للأقليات العرقية كالأكراد والدينية كالمسيحيين والمذهبية كالعلويين بكامل حقوقها التي أقرت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان البعض منها خلال السنوات الثلاث الماضية.

ويبدو أن الرئيس الفرنسي الجديد سيزيد من هذا القلق التركي لما لباريس من اهتمامات سابقة وتاريخية بالملف الكردي اقليميا، خاصة أن ساركوزي قال إنه سيكون على تنسيق وتعاون مع واشنطن خلال تعامله مع الملفات الإقليمية ومنها العراق ولبنان وفلسطين التي لم يزرها ساركوزي على الرغم من زياراته المتعددة ل"إسرائيل."

وتبقى المجازر الأرمنية الموضوع الآخر في ملف القلق التركي من ساركوزي وحلفائه الأوروبيين الذين سبق لهم أن دعوا أنقرة عبر البرلمان الأوروبي للقبول بالادعاءات الأرمنية الخاصة بالمجازر التي أقرها العديد من برلمانات الدول الأوروبية فيما كان للبرلمان الفرنسي موقف أكثر تشددا عندما أقر نهاية العام الماضي قانونا يعاقب بالسجن من ينكر المجازر الأرمنية ويغرمه مبلغ ٣٠ ألف يورو.

وهو ما أقره البرلمان السويسري فيما بعد أيضا.

ويبقى الأمل التركي معقودا على واشنطن التي يتمنى الأتراك أن تقنع حليفها الجديد ساركوزي ومن قبله ميركل بضرورة إبقاء أبواب الاتحاد الأوروبي مفتوحة في وجه الأتراك لما لتركيا من أهمية استراتيجية في مجمل الحسابات الأمريكية الخاصة بالمناطق المجاورة لها في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى حيث الجمهوريات الاسلامية ذات الأصل التركي.

وتبقى التجربة الاسلامية المعتدلة في أنقرة الحجة الأخرى في طروحات واشنطن مع ساركوزي وميركل وباقي العواصم الأوروبية التي تريد لهذه التجربة أن تكون ورقة تتعاطى بها في أحاديثها عن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وإلا فإن الاتحاد الأوروبي سيتحول إلى ناد للمسيحيين فقط كما إن أوروبا ومعها أمريكا بكامل مؤسساتها العسكرية والسياسية كالحلف الأطلسي ستتحول إلى تكتلات مسيحية تذكر الدول والشعوب الإسلامية بالحرب الصليبية التي تحدث عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر التي كانت حجة المحافظين الجدد الأمريكيين منهم والأوروبيين لاحتلال أفغانستان والعراق والصومال وهم الآن يخططون للمزيد من الحسابات التكتيكية والاستراتيجية التي تستهدف دول المنطقة الأخرى، وقد تكون تركيا إحداها حسب رأي الكثير من المحللين الأتراك، الذين يقولون إن الغرب بكل أطيافه وميوله وانتماءاته يرى في تركيا العنصر الأهم الذي سيقرر مصير المنطقة عموما سلبا كان أم إيجابا. وبحسم هذا العنصر سيستطيع الغرب حسم مجمل حساباته الخاصة بالمنطقة التي رسم سايكس وبيكو خريطتها قبل ٩٠ عاما وها هم أحفادهما في باريس ولندن وبرلين وواشنطن يعملون على تحديث هذه الخريطة التي كانت تحت ضمان وحماية العثمانيين أجداد أردوغان ورفاقه في العدالة والتنمية الحاكم وطالما عادوا أوروبا والاتحاد قبل أن يصلوا إلى السلطة وتمسكوا بهذا الاتحاد بعد عام ٢٠٠٢ ليكون مصدر قوة ودعم لهم في تحديهم لجنرالات الجيش التركي.

***اردوغان ينتقد تأخر الرئيس سيزر في البت في التعديلات الدستورية***

# ساعة الحسم تقترب والأنظار تتوجه الى الرئيس التركي بشأن التعديلات الدستورية

***وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٥/٢٤ :***

اتجهت الانظار في تركيا الى يوم السبت المقبل بانتظار قرار الحسم الذي سيصدر من الرئيس المنتهية ولاياته أحمد نجدت سزار بشأن التعديلات الدستورية التي تقدم بها حزب (العدالة والتنمية)الحاكم وصادق عليها البرلمان وتتيح انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة عن طريق الاقتراع الشعبي بدلا من تصويت نواب البرلمان على المرشحين.

ويقر الدستور التركي ضرورة تصديق رئيس الدولة خلال ١٥ يوما على التعديلات الدستورية لتكون حيز التنفيذ الا أن سزار لم يظهر حتى الآن أي اشارة بصدد المصادقة.ولم يتبق أمام سزار وهو من أشد المتمسكين بالعلمانية سوى ثلاثة أيام لاستخدام حقه في المصادقة أو النقض واذا رفض فانه سيتعين على البرلمان التصويت من جديد على التعديلات ورفعها بنفس الصيغة الى الرئيس مجددا في ١٥ يونيو وعندها لن يكون باستطاعته منع المصادقة عليها الا أنه يملك وسيلة أخيرة وهي الدعوة لتنظيم استفتاء.

وينص التعديل الدستوري على انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر اضافة الى ولاية رئاسية من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بدلا من النظام الراهن الذي يمتد لسبع سنوات وخفض مدة الانتخابات التشريعية الى أربع سنوات بدلا من خمس. بيد أن وسائل الاعلام اليوم تحدثت عن احتمال أن يؤجل حزب (العدالة والتنمية) تشريع هذه التعديلات الى ما بعد الانتخابات في حال رفض الرئيس المصادقة عليها بما أن عرضها على استفتاء سوف يتأخر كثيرا ما يتزامن مع موعد الانتخابات التشريعية في الـ(٢٢) من يوليو المقبل.

ونقل موقع (خبر ترك) على الانترنت من خلف الكواليس أن حزب العدالة والتنمية تخلى عن فكرة اقامة صندوقين للانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت واحد وبأنه أجل عملية التنفيذ الى ما بعد الانتخابات التشريعية.

من جهته اعترف رئيس البرلمان التركي بولنت أرينج بأنهم كانوا على ثقة كبيرة من أن مرشحهم عبد الله غول سيفوز في انتخابات الرئاسة وبأن قرار المحكمة الدستورية فاجأهم كثيرا. وأضاف " أخر ستة رؤساء للجمهورية انتخبوا بأصوات أقل بكثير من تلك التي حصل عليها عبد الله غول لهذا استغربنا جدا نقل هذه المسألة الى المحكمة الدستورية وقرارها الذي منع البرلمان من اختيار الرئيس".

الى ذلك انتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الرئيس التركي أحمد نجدت سزار على تأخره في البت بالتعديلات الدستورية التي تتيح انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة عن طريق الاقتراع الشعبي بدلا من تصويت نواب البرلمان على المرشحين.ويقر الدستور التركي ضرورة بت رئيس الدولة خلال ١٥ يوما سواء بالموافقة او النقض في التعديلات الدستورية الا أن سزار لم يظهر حتى الآن أي اشارة على حسم موقفه رغم ان المهلة الدستورية تنقضي بعد ثلاثة ايام.***وقال اردوغان خلال اجتماع لجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك ان رئاسة الجمهورية "مقام لحل المشاكل وليس لاثارتها"***.واعتبر ان سزار "يتعمد تاخير الرد على حزمة التعديلات بسبب معارضته لانتخاب رئيس من قبل الشعب وربما لرفضه معادلة (خمسة + خمسة)" التي تتيح الترشح لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات مع حق الترشح لفترة ثانية واخيرة.

وتطرق اردوغان الى مسألة النصاب القانوني لاجتماعات الهيئة العامة للبرلمان التركي مؤكدا اهمية المصادقة على التعديلات "وبعكس ذلك فان البرلمان سيتعثر هو الآخر في مسألة انتخاب الرئيس اذا ما أخفق اي حزب في الحصول على أغلبية ثلثي البرلمان" اي ٣٦٧ صوتا وهو العدد اللازم لافتتاح جلسات الاقتراع على مسودات القوانين.

واستطرد متسائلا "ماذا سنفعل عندئذ هل سنلجأ الى الانتخابات التشريعية كل ثلاثة أشهر اليس في هذا هيمنة للاقلية البرلمانية على الأكثرية" مشددا على عدم الرضا عما اسماه "الثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب جراء هذا التعثر".

***ارينج..انتخاب رئيس تركيا سيكون أول عمل للبرلمان الجديد***

# سزار يستخدم حق النقض ضد انتخاب الرئيس من قبل الشعب

***اعداد: الانصات المركزي ٢٠٠٧/٥/٢٦ :***

ظهر يوم الجمعة ان الازمة الرئاسية في تركيا تتجه الى الحسم عبر الاستفتاء الشعبي، اذ استخدم الرئيس التركي احمد نجدت سيزر حق النقض (الفيتو) ضد تعديل دستوري يجعل انتخاب رئيس البلاد بالاقتراع الشعبي المباشر، في خطوة يرجح أن تعمق المواجهة بين النخبة العلمانية والحكومة.فقد استخدم رئيس الجمهورية التركية احمد نجدت سيزر يوم الجمعة حق النقض (فيتو) ضد مشروع التعديلات الدستورية وأعاده كما كان متوقعا الى البرلمان التركي مجددا.

ويشمل المشروع انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة وليس من قبل أعضاء البرلمان وخفض مدة ولايته من سبع الى خمس سنوات مع حق الترشيح مرتين واجراء الانتخابات التشريعية كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.

وذكر سيزر في خطاب الاعادة أن التعديلات التي تأتي بمعنى تغيير النظام السياسي لاتستند الى اي مبرر أو سبب محق ومقبول وأن من المفروض اتخاذ مثل هذه التعديلات من قبل مجلس الأمة (البرلمان) التركي الجديد لكون المجلس الحالي يعتبر منحلا استنادا الى أحكام الدستور التي تنص على حل البرلمان حالا في حال فشله في انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

واوضح سيزر أن هذه التعديلات "اتخذت على عجل" ولم يتم تمحيصها ومناقشتها جيدا وأنها لاتشمل غير نقل انتخاب رئيس الجمهورية من البرلمان الى الشعب ما سيسبب مشاكل في ادارة الدولة بسبب الصلاحيات الواسعة التي يملكها رئيس الجمهورية وستؤدي الى ثنائية سياسية في الادارة.

ودعا الرئيس التركي مجلس الامة الى مناقشة التعديلات وتمحيصها جيدا قبل تقنينها.

وتتضمن التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية اجراء انتخابات رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي بدلا عن الاقتراع داخل البرلمان وجعل مدة الرئاسة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، واجراء انتخابات البرلمان كل أربع سنوات على أن تتخذ القرارات في التصويت داخل البرلمان بأغلبية الثلث " ١٨٤نائبا" بدلا عن ٣٧٦نائبا " أغلبية" الثلثين..

**اردوغان**

الى ذلك اشارت مصادر القصرالجمهوري الى تصريحات اردوغان الخميس متهما رئيس الجمهورية بعرقلة التعديلات الدستورية الاخيرة الخاصة بانتخاب الرئيس من قبل الشعب، لولايتين متتاليتين كل منها خمس سنوات، بدلا من سبع سنوات لمرة واحدة.

وحمل أردوغان بشكل غير مباشر سزار مسؤولية التطورات الاخيرة التي افشلت مساعي الحكومة لانتخاب وزير الخارجية عبدالله غول رئيسا للجمهورية، في اشارة منه الى عدم استقلالية المحكمة الدستورية التي طعنت بشرعية التصويت على انتخاب غول.

**مأزق 'للعدالة والتنمية'**

وتتوقع الاوساط السياسية ان تضع تصريحات اردوغان ورد فعل سزار حزب العدالة والتنمية الحاكم امام تحديات جديدة حتى بعد الانتخابات البرلمانية القادمة في ٢٢ يوليو، حيث سيبقى سزار رئيسا الى ان يتم انتخاب الرئيس الجديد. ويتوقع الجميع ان يعرقل سزار التعديل الدستوري بعد ان سبق له أن صرح بأن على البرلمان الجديد ان يقر هذه التعديلات التي يؤيدها هو شخصيا.

وسيكون صعبا على رئيس الوزراء فرض مرشحه على البرلمان الجديد بعد ان بينت استطلاعات الرأي المختلفة ان العدالة والتنمية لن يعود قويا إلى البرلمان الجديد، خاصة اذا نجحت احزاب اخرى في دخول البرلمان بعد الحصول على ١٠٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى تركيا.

**رئيس البرلمان التركي**

من جهته أكد رئيس البرلمان التركي بولنت أرينج ان انتخاب رئيس الجمهورية سيكون اول عمل يقوم به البرلمان بعد الانتخابات التشريعية التي ستجري في ال ٢٢ من يوليو المقبل.

ونقلت وكالة انباء (اناضول) تصريحا ادلى به ارينج قبل مغادرته الى سلوفاكيا دان فيه الأحزاب التي تخشى من تخويل الشعب حق انتخاب الرئيس ووصفهم بانهم "يتهربون من الارادة الشعبية".

وأضاف انه "يجب ان نختار الرئيس بسرعة فنحن لا نطالب بفرض نظام رئاسي أمريكي أو فرنسي هنا بل نحن نطلب ان يختار الشعب رئيسه" موضحا انه تمت محاولة انتخاب الرئيس بالطرق المعهودة "لكنهم عرقلوا ذلك بشكل غريب".

***واعرب ارينج عن الاستغراب للصحافيين قائلا "تصوروا انهم حتى الآن لم يدرجوا أسباب الرفض في الجريدة الرسمية".***

وقال انه بعد الانتخابات التشريعية وأداء النواب للقسم الدستوري فانه سيتم انتخاب رئيس البرلمان ومن ثم تعيين اللجان المتخصصة لانتخاب رئيس البلاد.

وفي ما يتعلق بتصريحات رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي اكد دعمه للجيش في حال تقديمه طلبا رسميا للقيام بعملية عسكرية ما وراء الحدود قال أرينج "أعتقد ان البرلمان سيوافق فورا اذا احتاج الأمر لعملية عسكرية".

وتابع في هذا السياق ان "تركيا مجبرة على التفكير بمصالحها ومصالح المنطقة" مشيرا الى ان "الجيش بدوره سيفعل ما يراه مناسبا لكن طبعا هو يحتاج في هذا الأمر الى آلية وقرار سياسي".

# القاعدة: تركيا سلمت أحد قياديينا للأميركيين

***وكالة رويترز ٢٠٠٢/٥/٢٦ :***

قال زعيم في تنظيم القاعدة في تصريحات اذيعت الخميس ان تركيا اعتقلت قبل حوالي ١٨ شهرا قياديا كبيرا في التنظيم كانت الجماعة اختارته لقيادة جناحها في العراق وسلمته للولايات المتحدة.

وقال مسؤولون أميركيون في ابريل الماضي ان عبدالهادي العراقي كان قائدا في القاعدة أشرف على مؤامرات اغتيال ضد الرئيس الباكستاني بروزير مشرف وقاد عمليات القاعدة ضد القوات الأميركية في أفغانستان.

واضافوا انه نقل أخيرا الى سجن معسكر الجيش الأميركي في غوانتانامو بعدما أمضى أشهرا في مركز اعتقال تابع لوكالة المخابرات المركزية الأميركية، لكنهم لم يشيروا الى احتجازه في تركيا.

وقال مصطفى أبو اليزيد في تصريحات 'طلب من القيادة الذهاب الى العراق مبكرا، لكنه صبر حتى جاء الاذن بالسفر قبل سنة ونصف السنة تقريبا، حيث تم اعتقاله في تركيا وسلمته الحكومة العميلة للأميركان'.

وكان تلفزيون 'الجزيرة' بث مقتطفات من مقابلة أجرتها مؤسسة السحاب الذراع الإعلامي لتنظيم القاعدة مع أبو اليزيد الذي ذكرت تقارير انه عين أخيرا زعيما للقاعدة في أفغانستان.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية ان العراقي كان سيتولى إدارة شؤون القاعدة 'في العراق عند اعتقاله'، ووصفه متحدث باسم الـ(CIA) بانه 'جهادي مخضرم'.

***محمد خروب:***

# تركيا إذ تضيق ذرعا بحزب العمال الكردستاني!

***صحيفة (الرأي)الاردنية ٢٠٠٢/٥/٢٦ :***

ليس سهلا على وزير الخارجية التركي عبدالله غول (الرئيس المتوقع بعد انتخابات ٢٢ تموز المقبل) ان يقول الشيء ونقيضه في الان عينه، ما يعني ان يدي حكومته مكبلتان لاعتبارات عديدة ليس أقلها الملف الداخلي الساخن والمحتقن على خلفية المواجهة المحتدمة بين الاسلاميين والعلمانيين ودخول المؤسسة العسكرية على الخط، للحؤول دون وصول رئيس من حزب ذي جذور اسلامية وزوجته تضع حجابا على رأسها، الى سدة الرئاسة، ناهيك عن تداعيات الملف العراقي الذي يبدو انه سيشهد صيفا حاسما لاستراتيجية الولايات المتحدة الاميركية في بلاد الرافدين والذي لم يتردد الرئيس بوش في مؤتمره الصحفي اول من امس في الاشارة إليه بهذا الوصف اللافت (الصيف الحاسم)...

ماذا قال غول؟ إن تركيا ضاقت ذرعا بأنشطة الانفصاليين الاكراد الاتراك في العراق لكنها (يلفت غول) لا تنوي التدخل فورا ضد قواعدهم في شمال العراق قال عبدالله غول يوم الجمعة...لا جديد إذا في الشق الاول من التصريح الذي جاء في

الاساس ردا على سؤال حول هجوم على جنوب شرق الاناضول يوم الخميس، ادى الى مقتل ستة جنود اتراك واصابة عشرة، وقبله عملية انتحارية في أنقرة نفذها كردي (تركي) أيضا.فالصبر التركي نفد منذ زمن طويل واعتبارات سياسية وعسكرية اقليمية في الدرجة الاولى وخصوصا بسبب التواجد الاميركي في العراق هي التي حالت دون تجريد حملة عسكرية تركية تضع حدا لظاهرة هذا الحزب الكردي التركي الذي ظنت انقرة ذات يوم انها قد وجهت له ضربة مميتة عندما نجحت في اعتقال زعيمه عبدالله اوجلان في اطار عملية استخبارية اميركية اسرائيلية تركية محكمة، الا انه استعاد نشاطه وغدا اكثر تطرفا حتى من زعيمه الذي عرض (في سجنه) تسوية اقل بكثير من البرنامج السياسي الذي اطلق حزبه في الاساس على هديه عمله العسكري..تزايد الخسائر في صفوف الجيش التركي، وتوالي الكمائن وعمليات استهداف العسكريين الاتراك من قبل ناشطي الحزب الكردي تدفع الى الاعتقاد ان حزب العمل الكردستاني يريد استدراج المؤسسة العسكرية (وحكومة اردوغان) الى عملية واسعة النطاق قد تعيد خلط كثير من المعادلات السياسية القائمة في المنطقة ما قد يسمح له (للحزب) بتوسيع نفوذه او تخفيف الضغط الحالي عليه وخصوصا في ظل انغماس حكومة حزب العدالة والتنمية في العملية الانتخابية المبكرة التي تقررت بعد ازمة سياسية عميقة كادت ان تأخذ بعداً اكثر خطورة لو قررت المؤسسة العسكرية التدخل الميداني بعد تصريحات رجب طيب اردوغان بان قرار المحكمة الدستورية هو بمثابة رصاصة في صدر الديمقراطية، وهو أمر تم تلافيه من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية عندما رضخت لقرار المحكمة باعتبار جلسة البرلمان التركي غير قانونية اذا لم يحضرها ثلثا المجلس( ٣٦٧ عضوا من أصل ٥٥٠)..

ما الذي يكبح جماح الجيش التركي؟ لا يظهر أي خلاف جدي بين حكومة حزب العدالة والمؤسسة العسكرية حيال الملف الكردي بأبعاده المختلفة سواء في ما خص نشاطات حزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي أم في منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق وخصوصا من خلال ضم مدينة كركوك الغنية بالنفط الى اقليم كردستان الذي يتمتع باستقلال شبه كامل منذ العام ١٩٩١ الموقف الاميركي هو الذي يحول فيما يبدو دون قيام الجيش التركي بعملية كهذه انتظرها طويلا بعد التغييرات الجيوسياسية التي جاءت اثر سقوط النظام العراقي السابق وتوتر العلاقات الامريكية التركية بعد رفض البرلمان التركي منح الولايات المتحدة حق فتح جبهة شمالية عند غزوها للعراق في اذار ٢٠٠٣ ثم تزايد ثقة الاكراد العراقيين بأنفسهم اثر الغزو الامريكي واعلان رفضهم لأي اجتياح لاراضيهم من قبل أي قوة اقليمية كانت (دون إهمال تهديدات مسعود برزاني بالتدخل لصالح اكراد تركيا إذا ما تدخلت الاخيرة في مسألة كركوك).

مياه كثيرة جرت تحت جسور العلاقات الكردية التركية والتركية الامريكية وخصوصا بعد الفشل الامريكي الذريع في العراق وبروز مؤشرات على رغبة واشنطن في استثمار الورقة الكردية في لعبة العلاقات الاقليمية واحتمال تحويل منطقة اقليم كردستان العراقي الى قواعد عسكرية امريكية دائمة في حال اصر العراقيون في النهاية وعند الاتفاق (او عدم اتفاق) على انسحاب امريكي كامل من الاراضي العراقية كدليل على فشل المشروع الامريكي.

ضيق انقرة ونفاد صبرها اذا هي مسألة مؤقتة ولا تنم عن عزوف باستخدام القوة العسكرية بقدر ما تتوسل شراء الوقت، بانتظار حدوث متغيرات تلوح في الافق قد تجعل من تركيا الرابح الاكبر في اللعبة الاقليمية الدائرة الان في العراق، وربما تنذر بانقلاب في التحالفات والمعادلات القائمة الان، اذا ما حقق حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا في انتخابات تموز المقبل، وخصوصا ان وصول نيكولا ساركوزي الى مقر الاليزيه واعلانه صراحة انه يعارض انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ويقترح تحالفا شرق اوسطيا بديلا، قد أشعل الضوء الاحمر في انقرة بجناحيها الاسلامي وتحديدا العلماني.

## زهير كاظم عبود :

# هل تقر تركيا بفاعلية مواثيق الأمم المتحدة؟

***ايلاف ٢٠٠٧/٥/٢٧ :***

وقع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وبرزت الأمم المتحدة إلى الوجود وأصبح ميثاقها ساريا عندما صدّق عليه أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ومعظم الموقعين الآخرين، وأصبح نافذا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥.

ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متمما للميثاق. وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ التعديلات التي أدخلت على

المادة ١٠٩ وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٨. ويقضي تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضوا إلى خمسة عشر عضوا. وتنص المادة ٢٧ المعدلة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق)، وفي كافة المسائل الأخرى بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) يكون من بينها أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة. ويقضي تعديل المادة ٦١، الذي أصبح نافذا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥، بزيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضوا إلى سبعة وعشرين عضوا. ويقضي التعديل اللاحق للمادة نفسها، الذي أصبح نافذا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، بزيادة عدد أعضاء المجلس من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضوا. ويقضي تعديل المادة ١٠٩ المتعلق بالفقرة الأولى من تلك المادة بجواز عقد مؤتمر عام لأعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة أي تسعة من أعضاء مجلس الأمن (سبعة في السابق). أما الفقرة الثالثة من المادة ١٠٩ التي تتناول مسألة النظر في إمكانية الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر خلال الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة، فقد بقيت في صيغتها الأصلية وذلك بالنسبة لإشارتها إلى "موافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن" إذ سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن اتخذا إجراء بشأن هذه الفقرة في الدورة العادية العاشرة عام ١٩٥٥.

يتولى مجلس الأمن، بموجب الميثاق، المسؤولية الأساسية عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وهو منظم بحيث يستطيع العمل بدون انقطاع، ويجب أن يكون ممثل عن كل واحد من أعضائه موجودا في مقر الأمم المتحدة طول الوقت. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عُقد أول اجتماع قمة للمجلس في المقر، وحضره رؤساء دول وحكومات ١٣ من أعضائه ال ١٥ ووزيرا خارجية العضوين الآخرين. ويجوز للمجلس أن يجتمع في مكان غير المقر، ففي عام ١٩٧٢، عقد دورة في أديس أبابا– إثيوبيا، وعقد في العام التالي دورة في مدينة بنما– بنما.

وعندما ترفع إلى المجلس شكوى تتعلق بخطر يتهدد السلام، يبادر عادة بتقديم توصيات إلى الأطراف بمحاولة التوصل إلى اتفاق بالوسائل السلمية. وفي بعض الحالات، يضطلع المجلس نفسه بالتحقيق والوساطة. ويجوز له أن يعيّن ممثلين خاصين أو يطلب إلى الأمين العام أن يفعل ذلك أو يبذل مساعيه الحميدة. كما يجوز له أن يضع مبادئ من أجل تسوية سلمية.

وعندما يفضي نزاع ما إلى القتال، يكون شغل المجلس الشاغل إنهاء ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي مناسبات عديدة، أصدر المجلس تعليمات لوقف إطلاق النار كانت لها أهمية حاسمة في الحيلولة دون اتساع رقعة الاقتتال. وهو يوفد أيضا قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمساعدة على تخفيف التوتر في مناطق الاضطرابات، والفصل بين القوات المتحاربة وتهيئة ظروف الهدوء التي يمكن أن يجري في ظلها البحث عن تسويات سلمية. ويجوز للمجلس أن يقرر اتخاذ تدابير إنفاذ، أو جزاءات اقتصادية (مثل عمليات الحظر التجاري) أو اتخاذ إجراء عسكري جماعي.

وعندما يتخذ مجلس الأمن إجراء منع أو إنفاذ ضد دولة عضو ما، يجوز للجمعية العامة، أن تعلق تمتع تلك الدولة بحقوق العضوية وامتيازاتها، بناء على توصية المجلس. وإذا تكررت انتهاكات دولة عضو ما لمبادئ الميثاق، يجوز للجمعية العامة أن تقصيها من الأمم المتحدة، بناء على توصية المجلس.

ويجوز للدولة العضو في الأمم المتحدة التي ليست عضوا في مجلس الأمن، أن تشارك في مناقشات المجلس، بدون حق التصويت، إذا اعتبر هذا الأخير أن مصالحها عرضة للضرر. ويُدعى كل من أعضاء الأمم المتحدة وغير

الأعضاء إذا كانوا أطرافا في نزاع معروض على المجلس، إلى المشاركة في مناقشاته بدون حق التصويت، ويضع المجلس شروط مشاركة الدولة غير العضو.

وتتناوب الدول الأعضاء في المجلس على رئاسته شهريا، وفقا للترتيب الأبجدي الانكليزي لأسمائها.

وأذ تأتي البشرية لتقنن الحقوق وتتفق على قواسمها المشتركة ضمن مواثيق وقوانين تلتزم بها لتشكل منظومة الأعراف والقيم الدولية الراسخة، فأن من أهمها أن يتم التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات، وأن تتمتع هذه الحقوق بحماية النظام القانوني وتأكيدها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامته وقدره وحريته، ولعل البند الأول الذي اورده الإعلان العالمي لحقوق الأنسان الذي يؤكد أن جميع الناس أحرار ومتساويين في الكرامة والحقوق والوجدان وأن لكل أنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او الأصل الوطني او الأجتماعي او الثروة او المولد أو أي وضع آخر يشكل العلامة البارزة والمهمة في تاريخ الانسانية .

أن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان وترسم مستقبل الحياة البشرية في الحرية والسلام، وهي تؤكد من خلال هذه الحقوق أن للشعوب، جميع الشعوب دون استثناء حق تقرير مصيرها بنفسها، وأن هذه الشعوب حرة في تقرير مصيرها واختيار مركزها السياسي و شكل حريتها واستقلاليتها في اختيار طريقة النماء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي يتناسب مع وضعها وخصوصيتها .

ولهذا لجأت البشرية الى دعوة جميع الأطراف الدولية الى العمل على تحقيق حق تقرير المصير للشعوب وأن يتم أحترام هذا الحق، وبذل المساعدة والتضامن من اجل الوصول اليه وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية .

وعالجت السلطات العراقية المتعاقبة قضية الشعب الكردي معالجة متناقضة مع تلك العهود وبنود الاعلان العالمي، ولم تحقق نتيجة أيجابية في تلك المعالجات التي كانت من أسباب فشلها وتدهورها، اذ خسرت تلك الحكومات خسائر جسيمة دفع ثمنها الالاف من ارواح العراقيين الأبرياء، وكذلك الالاف من ارواح المقاتلين الكرد الذين الجأتهم المطالبة بحقوقهم الى حمل السلاح واعلان الثورة على تلك السلطات الجائرة، وقد رحلت تلك السلطات والى الأبد بعد إن تيقن اهل العراق أن التمسك بتلك المعايير والعهود والأقرار بحقوق الآخرين ما يوصل الى مرافيء الحياة القانونية وأحترام حقوق الإنسان .

أن تركيا تعيد نفس المأساة دون إن تتعض من مجريات التاريخ، وليس فقط أظهار جبروتها وعنجهيتها الفارغة تجاه شعب كردستان في تركيا، ومحاولة انكار هذا الحق في حيزها الجغرافي، انما التنكر لمباديء الأعلان العالمي لحقوق الانسان، وغض النظر عن الالتزام بنصوص المواثيق الدولية، وفوق كل هذا تعاملها الفج مع أجزاء كردستان خارج تركيا، وما تدخلها السافر في الشأن العراقي بصدد قضية كركوك، وأطلاق التهديدات الفارغة بين فترة وأخرى بمزاعم وحجج واهية، في محاولة ابقاء المنطقة تحت القلق والتناقض الذي تعيشه في ظل اوضاعها الداخلية غير المستقرة، والتي تعالجها معالجات بعيدة عن العقلانية والحرص على مستقبل شعب تركيا، يقينا من ساستها تأثير تلك الحقوق للكرد يؤثر على منطقهم ومزاعمهم في أحترام حقوق الإنسان والأقرار بحقوق الآخرين .

ان المنطق والقانون الدولي يقضيان ان على تركيا ان تعرف أن السبيل الوحيد لتحقيق القيم والمثل الأنسانية في العهود والمواثيق، أن يكون البشر متساويين ومتحررين من الخوف والفاقة وتهيئة السبل والظروف الطبيعية لتمكين الأنسان من التمتع بحقوقه الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية، وتلك السبل والظروف لاتتحقق ولاتتفق مع التهديدات المستمرة واللجوء إلى القوة العسكرية في سبيل اسكات صوت المطالبة بالحق .

ولهذا كان وسيبقى حق تقرير المصير للشعوب وحريتها في اختيار نمط النظام والحكم السياسي الذي تعيش تحته كابحاً ومتناقضاً مع تسلط شعوب وسلطات على اخرى، وصار حق الأختيار يتعارض مع السلطة الأبوية المهيمنة بالقوة على مقدرات وحريات شعوب اخرى، ويجدر بالساسة الأتراك أذا ارادوا مصلحة ومستقبل تركيا ان يبدلوا الدعوات إلى حمل السلاح ودفع القوات المسلحة للقتال بالدعوات للحوار التي تدعو لها الاطراف المطالبة بحقها الدولي والشرعي، وان تبدل النداءات التي تدعو للأبادة والقتل والسجن بالحكمة والتعقل وأستقراء المستقبل والمحافظة على حياة الأنسان كأثمن ما في الوجود .

فإذا كان القانون الدولي يعطي الأمم والشعوب الحق والشرعية في اختيار أنماطها السياسية والفكرية والحضارية عند ذلك سيصبح موقف القانون ذاته من تلك الهيمنة التركية بالقوة والقسر واضحا وصريحا خاصة في تناقضها مع الحقائق المشتمل عليها في ميثاق الأمم المتحدة المادة (٢) والتي تؤكد على (احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء) ومن هنا فقد اعتبر الباحثون والحقوقيون ان حالة الاستعمار هي حالة فوضوية لا تستند على قاعدة قانونية تكفل تسويقها، وأفتقادها للمبررات التي تخرج بها من دائرة العدوان والتطاول إلى دائرة العلاقات الدولية الطبيعية وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

حق تقرير المصير هو حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه واختيار نظامه ومستقبله اختيارا حرا. ولا يصبح هذا الحق قابلا للتطبيق الا لشعب يعيش على ارضه، ويشغلها بصورة مستمرة غير متقطعة لا بصورة شكلية أو مؤقتة أو تبعاً لظروف خاصة،

وحق تقرير المصير هو الاساس والمنطلق للحق في الاستقلال والسيادة، وتتفرع عنه الحقوق الاخرى، والأقرار بذلك الحق ليس فقط شجاعة وأنما أرتقاء في الفهم الانساني ليسمو الى حالة ما تصبو اليه القيم البشرية الخيرة والمتطلعة الى عالم يكفل كرامة الانسان ويضمن حياته وحقوقه .

ووفق تلك الأسس والمعايير الإنسانية أصبح التأكيد على مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب منهجاً أساسيا واضحاً في الحياة البشرية والمستقبل الإنساني، مما يستلزم الدولة التركية وهي تعبر الألفية الثالثة ان تعي الظرف الدولي والتطور الإنساني الذي يلزمها أخلاقيا قبل ان يلزمها قانونا .

كما ان ممارسة حق تقرير المصير يوفر حلول قاطعة لإنهاء الحروب التي تشنها السلطات والجيوش المحتلة لهذه الشعوب، وتسهل استعادة وترسيخ قيم الديمقراطية والسلام والتنمية، ومن يستقرا الفترة الصعبة التي مرت ليس على تركيا فقط، وانما على الكرد فيها يستطيع إن يلمح التدهور المريع الذي حل بتركيا والذي سيحل بها اذا بقيت متمسكة به.

ان شعوبا سبقتنا بفترات زمنية طويلة عبرت فيها عن إقرارها لحق الإنسان وبشكل عام في تقرير مصيرها وسلوك الخيار الذي يناسبها دون وصاية او استعمار او هيمنة بأي شكل من الأشكال، ولعل الإعلان عن حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩، والإعلان الأمريكي الصادر عام ١٧٧٦ يعبران عن تلك القفزة في النظرة الإنسانية والإشارة الواضحة الى حق تقرير المصير، وحين يحل العقل بديلا عن الانفعال، وحين تحل المحبة والتآخي بين الشعوب بديلا عن التطرف القومي الشوفيني الأعمى، وحين تحل الحكمة بديلا عن التصرف الهمجي المستند الى القوة الغاشمة، فان أمورا عديدة تغيب وتعيد الحال إلى عصور الظلام والهمجية والعبودية .

وبالرغم من تنامي مرحلة الاستعمار والسيطرة على مقدرات الشعوب، بشتى الذرائع والحجج، فان مرحلة إنسانية أخرى حلت محلها تميزت بزيادة الوعي وتنامي القدرات الوطنية وقدرة الشعوب الطامحة لتحقيق مصيرها واستقلالها، مما أخرج العديد من الدول من ربقة السيطرة والاستعمار ونيلها بالتالي استقلالها وحريتها، ومن ثم

تضاؤل دور الاستعمار وانحسار قدراته وأسبابه لدرجة أن حلت قرارات دولية وعهود ومواثيق أجمعت عليها الأمم في أقرارها بحق تقرير المصير .

أن التعامل مع هذا الحق أصبح يخضع لأهواء الدول الكبرى ومصالحها السياسية، وثمة حقائق يتم الإجماع عليها ولا يختلف عليها أحد من كون الكرد أمة تعرضت لأهواء المصالح الدولية وبالتالي تم تقطيع أوصالها بين عدة دول ضمتها الى سيادتها وسلطتها واعتبرت مواطنيها مواطنين من الدرجة الثانية ان لم يكنوا من الثالثة، وبرهنت على تلك النظرة من خلال سلبها أدنى حقوقهم الإنسانية والقومية، ووفق السلطة الأبوية هيمنت تلك السلطات تحت شتى المزاعم والحجج على حرية شعب كردستان وقابلت مطالبته بحق تقرير المصير وحرية الإنسان بشتى الاتهامات والذرائع التي كان أولها خيانة الوطن والانفصال وليس أخرها الجيب العميل وعملاء الاستعمار والصهيونية .

أن حق تقرير المصير تجسد في العديد من الدول التي منحت شعوبا فيها تمتعت بكل مقومات الاستقلال وطالبت به، وتجسد منح هذا الحق في خيار شعوب أن تستقل بشكل كامل ففي أوربا مثلاً، بين الشيك والسلاف، وفي آسيا بين إندونيسيا وإقليم تيمور الشرقية، وفي أفريقيا إريتريا عن أثيوبيا. مثلما ان من حق تلك الشعوب إن تطالب بمنحها الحكم الفيدرالي كخيار سياسي بديل عن الاستقلال أذا ماشعرت أن ظروفها الآنية لاتتيح لها التمتع بهذا الحق .

اليوم تركيا وهي تتمسك بانضمامها الى مجموعة الدول الأوربية، وتزعم تمسكها الكامل بحقوق الإنسان، وتتفاخر بنظامها العلماني، عليها إن تبرهن تفهمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وان تتخلص من عقدة الأبوة العثمانية، وان يسري العقل والحكمة في خياراتها السياسية ومعالجاتها لمشاكلها الداخلية بعيدا عن اللجوء الى السلاح والنار والدم والموت والسجون، وعليها أيضا إن تقر بأن الدنيا تتغير وان تحترم جارها وتمد يدها لضمان مصالحها دون إن تتدخل في شؤونه الداخلية، وحتى تضمن مستقبل واعد لشعب تركيا الذي شبع من الضيم والفقر طيلة العقود الفائتة، وحتى تلحق بركب الدول المتطورة وبما يتناسب مع وضعها الجغرافي والاقتصادي .

وأخيرا إقرارها بفاعلية مواثيق الأمم المتحدة التي يستوجب عليها إن تحترمها وتلتزم بها وتسعى لتطبيقها على نفسها قبل غيرها .

# تركيا في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٧

***الانصات المركزي ٢٠٠٧/٥/٢٨ :***

***فيما ياتي نص ماجاء حول تركيا في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٧ وسننشر في الاعداد القادمة تقارير المنظمة حول السعودية والاردن والكويت.***

## الجمهورية التركية

***رئيس الدولة : أحمد نجدت سيزر***

***رئيس الحكومة : رجب طيب إردوغان***

***عقوبة الإعدام : ملغاة بالنسبة لجميع الجرائم***

***المحكمة الجنائية الدولية : لم يتم التصديق***

بالرغم من إصدار قوانين جديدة خلال السنوات السابقة، لم تظهر دلائل تُذكر على حدوث تقدم في تنفيذ الإصلاحات. واستمرت محاكمة عدد من الأشخاص لتعبيرهم عن آرائهم بصورة سلمية. وشهد وضع حقوق الإنسان في المحافظات الواقعة في شرق وجنوب شرق البلاد مزيداً من التدهور، في سياق تصاعد الاشتباكات المسلحة بين أجهزة الأمن التركية و"حزب العمال الكردستاني"، وهو جماعة مسلحة، كما تزايدت الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة على المدنيين في مناطق أخرى. ووردت أنباء عن استخدام القوة المفرطة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون خلال مظاهرات عنيفة في مدينة ديار بكر في جنوب شرق البلاد. وتزايدت الادعاءات بصفة عامة عن حالات التعذيب وسوء المعاملة، ووردت أنباء عن انتشار هذه الحالات بشكل واسع النطاق في حجز الشرطة، وكان ضحايا ممن اعتُقلوا خلال المظاهرات. واستمر القلق بشأن المحاكمات الجائرة والظروف في سجون "الفئة و". ولم يتحقق تقدم يُذكر في إقامة دور إيواء للنساء من ضحايا العنف.

## خلفية

قرر الاتحاد الأوروبي، في ديسمبر/كانون الأول، وقف المفاوضات جزئياً بخصوص انضمام تركيا إلى الاتحاد، بسبب رفضها فتح موانئها ومطاراتها للتجارة مع الجمهورية القبرصية" استناداً إلى استمرار الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على جمهورية شمال قبرص التركية غير المعترف بها دولياً.

وفي يونيو/حزيران، أجرى البرلمان تعديلات على "قانون مكافحة الإرهاب"، ووسَّع بشكل كبير من نطاق الجرائم التي يُعاقب عليها بوصفها جرائم إرهابية، وأضاف مواد من شأنها أن تزيد القيود على حرية التعبير، بينما لم يتطرق إلى تقييد استخدام القوة المميتة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون. وفي يوليو/تموز، صدَّق رئيس الجمهورية على القانون، ولكنه طلب من المحكمة الدستورية إلغاء مادتين تتعلقان بفرض عقوبات على الصحافة. وفي سبتمبر/أيلول، أقر البرلمان القانون الخاص بالمحامي العام للمظالم بعد إدخال تعديلات عليه. وفي غضون العام، صدقت تركيا على البروتوكول الاختياري الأول الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وعلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بنفس العهد، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

ولم تكن الآليات الرسمية لحقوق الإنسان، مثل المكاتب الإقليمية لحقوق الإنسان التي تخضع لإشراف "اللجنة الرئيسية لحقوق الإنسان" التابعة لمكتب رئيس الوزراء، تمارس عملها بصفة مستمرة، كما تقاعست عن التصدي لانتهاكات خطيرة.

## حرية التعبير

استمر سريان مجموعة كبيرة من القوانين التي تتضمن قيوداً جوهرية على الحق في حرية التعبير، وهو الأمر الذي أسفر عن محاكمة مجموعات من الأشخاص بسبب تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم، وإدانتهم في بعض الأحيان، ومن بينهم صحفيون وكتاب وناشرون وأساتذة جامعات وطلاب ومدافعون عن لحقوق الإنسان.

وقد أُجريت كثير من المحاكمات بموجب المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي، والتي تجرم إهانة الهوية التركية والجمهورية وأسس ومؤسسات الدولة. وانتهت معظم هذه القضايا، ومن بينها قضية الروائي أورهان باموق الحائز على جائزة نوبل في الآداب، إلى تبرئة المتهمين.

* ففي يوليو/تموز، قضت هيئة العقوبات العامة في محكمة النقض بتأييد الحكم الصادر بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ ضد الصحفي هرانت دينك، الذي حُوكم بعد أن كتب مقالاً عن الهوية الأرمينية في صحيفة "آغوس".

وسعى المدافعون عن حقوق الإنسان في تركيا والعالم إلى إلغاء المادة ١٠٢ من قانون العقوبات التركي، على اعتبار أنها لا تتضمن "التحديد القانوني للجرائم". ورفض المدافعون عن حقوق الإنسان ما قالته وزارة العدل من أن وضع قانون بشأن السوابق القضائية سوف يؤدي إلى إنهاء المحاكمات التعسفية.

كما تضمنت بعض المواد في قانون العقوبات التركي الجديد لعام ٢٠٠٥ قيوداً على حرية التعبير.

* ففي أكتوبر/تشرين الأول، حُكم على عبد الرحمن ديليباك، وهو صحفي في صحيفة "فاكيت"، بالسجن لمدة تقل قليلاً عن عام، وخُفف الحكم إلى دفع غرامة قيمتها ١٠٥٠٠ ليرة تركية (حوالي ٧٢٥٠ دولاراً أمريكياً)، لاتهامه بإهانة رئيس الجمهورية. وكان الادعاء قد طالب بتبرئته.

* وكانت بيرغول أوزباريش، وهي صحفية في صحيفة "أوزغور غونديم"، تواجه سبع محاكمات بتهمة "تحريض المواطنين على الابتعاد عن الخدمة العسكرية"، وذلك بسبب مقالاتها عن الخدمة العسكرية والاعتراض على الخدمة بدافع الضمير. ومن المحتمل، في حالة إدانتها، أن يُحكم عليها بالسجن لمدد مجموعها نحو ٣٦ عاماً.

واستُخدمت المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات التركي، والتي تفرض قيوداً على إبداء تعليقات على قضايا منظورة أمام القضاء، بشكل متعسف وبالغ التشدد للحيلولة دون إجراء تحقيقات مستقلة أو إبداء تعليقات عامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

وواجه بعض المسؤولين في "حزب المجتمع الديمقراطي"، المناصر للأكراد، وبعض من شاركوا في منتديات كردية، محاكمات متكررة كانت بمثابة نمط من المضايقات القضائية.

* ففي أكتوبر/تشرين الأول، بدأت محاكمة ٥٦ من عُمد القرى والبلدات المنتمين إلى "حزب المجتمع الديمقراطي". وكان هؤلاء قد وقعوا على رسالة موجهة إلى رئيس وزراء الدانمرك، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، مطالبين بعدم إغلاق القناة التليفزيونية "روج تي في"، التي تُبث باللغة الكردية من الدانمرك. وقد وُجهت إليهم تهمة "تأييد "حزب العمال الكردستاني" عن علم وقصد".

وصدرت أحكام متفاوتة على أشخاص كانوا يجمعون توقيعات على التماس يصف عبد الله أوجلان، زعيم حزب "العمال الكردستاني" المسجون، بأنه "ممثل سياسي"، وفُرضت أشد العقوبات على بعض الطلاب.

## حالات القتل فى ملابسات كانت موضع خلاف

استمر ورود أنباء عن مصرع مدنيين برصاص أفراد من قوات الأمن. وعادةً ما كان التفسير الرسمي لأعمال القتل هذه هو أن الضحايا امتنعوا عن إطاعة أوامر بالتوقف، ولكن كثيراً ما كانت أعمال القتل تنم عن عدم التناسب في استخدام القوة، وكانت في بعض الحالات بمثابة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وثارت مخاوف بشأن المادة ١٦ من "قانون مكافحة الإرهاب" المعدل"، والتي لم تنص صراحة على عدم جواز استخدام القوة المميتة إلا إذا كان من غير الممكن استخدامها لحماية الأرواح. كما ثارت مخاوف من أن المادة ١٦، التي تجيز استخدام الأسلحة النارية "بشكل مباشر وبدون تردد" من أجل "درء الخطر"، قد تُستخدم لإعاقة إجراء تحقيقات وافية ونزيهة بشأن حوادث إطلاق النار على أيدي أفراد قوات الأمن.

واستمر أفراد قوات الأمن في استخدام القوة المفرطة أثناء عمل الشرطة للتصدي للمظاهرات. ففي مارس/آذار، تحولت مظاهرات في مدينة ديار بكر، أثناء تشييع جنازة أربعة من أعضاء "حزب العمال الكردستاني"، إلى مظاهرات عنيفة، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص، بينهم أربعة من القُصَّر، وقُتل ثمانية منهم إثر إصابتهم بعيارات نارية. كما أُصيب كثير من المتظاهرين وضباط الشرطة. وامتدت المظاهرات إلى المدن المجاورة، فقُتل اثنان من المتظاهرين إثر إطلاق النار عليهم في بلدة كيزيلتيبي، وأدت رصاصة طائشة إلى مقتل طفل، يبلغ من العمر ثلاث سنوات، في مدينة باتمان، ولقيت ثلاث سيدات مصرعهن في إسطنبول عندما انقلبت حافلة بعدما أشعل المتظاهرون النار فيها.

وفي سبتمبر/أيلول، أسفر تفجير قنبلة في إحدى الحدائق في ديار بكر عن مصرع ١٠ أشخاص، ولم تُعرف هوية الجناة.

## الهجمات على أيدي جماعات مسلحة

تزايد وقوع هجمات بالقنابل تستهدف المدنيين. وأعلنت جماعة مسلحة تطلق على نفسها اسم "نسور الحرية في كردستان" مسؤوليتها عن هجمات بالقنابل في عدة مدن، من بينها إسطنبول ومنوات ومرمريس وأنطاليا، قُتل خلالها تسعة أشخاص وأُصيب عشرات. وفي مارس/آذار، انفجرت قنبلة في مدينة وان في شرق البلاد، بالقرب من حافلة صغيرة، مما أسفر عن مصرع اثنين من المدنيين ومفجر القنبلة، وهو عضو في "حزب العمال الكردستاني".

وأعلن "حزب العمال الكردستاني" وقف إطلاق النار من جانب واحد، على أن يبدأ سريانه من ١ أكتوبر/تشرين الأول، وأعقب ذلك انخفاض في الاشتباكات المسلحة.

وفي مايو/أيار، وقع اعتداء مسلح على القضاة في مجلس الدولة (وهو أعلى محكمة إدارية)، مما أسفر عن مقتل القاضي مصطفى يوسيل أوزبلغين، وإصابة أربعة قضاة آخرين. وبدأت في أنقرة، في أغسطس/آب، محاكمة أحد المسلحين وثمانية أشخاص آخرين فيما يتصل بالاعتداء على القضاة، وبثلاث هجمات بالقنابل على مقر صحيفة "الجمهورية".

وفي فبراير/شباط، اغتيل كاني يلماظ، وهو عضو سابق في الهيئة التنفيذية في "حزب العمال الكردستاني"، ومن مؤسسي "الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني"" وصبري توري، عضو "الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني"، في تفجير سيارة في مدينة السليمانية شمالي العراق. وجاء الحادث استمراراً لنمط أعمال الاغتيال، التي نفذها "حزب العمال الكردستاني" مستهدفاً أعضاء "الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني"، حسبما زُعم.

## التعذيب

استمر ورود أنباء عن التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وإن كانت وتيرتها أقل من السنوات السابقة. وادعى بعض المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب، والتهديد بالقتل، والحرمان من الطعام والمياه والنوم خلال الاحتجاز. ووقعت بعض حالات التعذيب وسوء المعاملة في أماكن احتجاز غير رسمية.

* وفي أكتوبر/تشرين الأول، ذكر إردال بوزكورت أنه اختُطف في منطقة ألبيبيكوي في مدينة إسطنبول، على أيدي أشخاص عرَّفوا أنفسهم بأنهم من ضباط الشرطة، حيث وُضع في سيارة وعُصبت عيناه وكُبلت يداه بالأصفاد، وتعرض للضرب والتهديد بالقتل، ثم اقتيد إلى مكان ما وتعرض للتعذيب وخضع للاستجواب طيلة اليوم، بخصوص مشاركته مع أشخاص آخرين في جماعة محلية سبق أن احتجت على تجار المخدرات وعلى المشاكل الاجتماعية في المنطقة التي تقيم فيها. وقد أُطلق سراحه في اليوم التالي.

وترددت ادعاءات كثيرة عن تعرض بعض القُصَّر والبالغين للتعذيب وسوء المعاملة خلال الاعتقالات الواسعة النطاق في سياق أعمال الشغب في مدينة ديار بكر، في مارس/آذار.

* فقد ذكر صبيان، يبلغان من العمر ١٤ عاماً، أنهما احتُجزا نحو تسع ساعات في مركز شرطة كارشي، حيث جُردا من ثيابهما وأُجبرا على أن يصب كل منهما الماء البارد على الآخر، وهُددا بالاغتصاب، ثم أُجبرا على الاستلقاء على الأرضية الأسمنتية، وأن يركعا وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم، بينما انهال عليهم ضباط الشرطة ضرباً بالقبضات وبالهراوات وركلاً بالأقدام. وأظهرت تقارير طبية آثار معاملة سيئة عليهما. وفيما بعد، نُقل الاثنان إلى قسم الأحداث في إدارة الشرطة في مقاطعة أخرى.

## الإفلات من العقاب

ظلت التحقيقات في حالات التعذيب والمعاملة السيئة تتسم بإجراءات معيبة إلى حد كبير، وساد لدى بعض العناصر في القضاء عزوف عام عن تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

* ففي فبراير/شباط، صدر قرار بعدم مواصلة التحقيق فيما زُعم عن تعرض خمسة فتيان للتعذيب في بلدة أوردو، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ .

* وصدرت أحكام بالسجن لما يزيد عن ٣٩ عاماً على اثنين من ضباط الاستخبارات في قوات الدرك وأحد المخبرين، لاتهامهم بتفجير قنبلة في مكتبة في بلدة شمدينلي، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، مما أسفر عن مصرع أحد الأشخاص. وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها أنه ما كان بوسع أولئك المتهمين أن يتصرفوا دون ضلوع قياداتهم الأعلى في هذا الأمر. وبحلول نهاية العام، لم يكن قد صدر حكم الاستئناف في هذه القضية، والتي كشفت النقاب عن عقبات خطيرة تعترض تقديم كبار أفراد قوات الأمن، المتهمين بارتكاب انتهاكات، إلى ساحة العدالة.

## التدخل في نظام القضاء

أُجريت المحاكمة في قضية تفجير شمدينلي (انظر ما سبق) في أعقاب التحقيق في عملية التفجير، والذي شابته تدخلات سياسية، على ما يبدو، من جانب بعض أعضاء الحكومة وكبار ضباط الجيش. وأُعلن النائب العام لائحة الاتهام في القضية، في مارس/آذار، وتضمنت اتهام قائد قوات المشاة في الجيش، وعدد من كبار ضباط الجيش المحليين في محافظة هكاري. وطلب النائب العام أن تجري النيابة العسكرية تحقيقاً منفصلاً لمعرفة ما إذا كان التفجير جزءاً من مؤامرة أوسع. وأجرت وزارة العدل تحقيقاً مع النائب العام بخصوص احتمال أن يكون قد أساء التصرف. وفي إبريل/نيسان، قرر "المجلس الأعلى للقضاة وأعضاء النيابة" عزله من وظيفته. وخسر النائب العام دعوى الاستئناف التي تقدم بها.

## بواعث القلق بشأن عدالة المحاكمة

ظل المتهمون بموجب "قانون مكافحة الإرهاب" يواجهون محاكمات مطوَّلة وجائرة أمام المحاكم الخاصة المعروفة باسم "محاكم العقوبات المشددة"، والتي حلت محل محاكم أمن الدولة الملغاة في عام ٢٠٠٤ . فقد كان ممثلو الادعاء يعتمدون على أدلة تستند إلى أقوال زُعم أنها انتُزعت تحت وطأة التعذيب. أما إعادة المحاكمات، التي جرت في أعقاب قرارات من "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" بأن المحاكمات الأصلية كانت جائرة، فلم تتسم بالنزاهة ولم تتطرق إلى إعادة فحص الأدلة. وكانت إجراءات المحاكمة تطول بشكل مفرط، كما أن المواد المتعلقة بتحديد مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة لم تتحول بعد إلى قانون نافذ، ولم تتعرض على نحو كاف لمعالجة الحاجة إلى إنهاء المحاكمة خلال مدة معقولة.

## الظروف في السجون

ما برح السجناء يبلغون عن حالات من المعاملة السيئة والعقوبات التأديبية القاسية والحبس الانفرادي أو العزل في مجموعات صغيرة داخل سجون "الفئة و". وفي سبتمبر/أيلول، أصدرت "اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب" تقريراً عن زيارتها إلى مراكز الاحتجاز في تركيا، في ديسمبر/أيلول ٢٠٠٥. ودعت اللجنة إلى زيادة كبيرة في الوقت المخصص للسجناء للاتصال ببعضهم البعض، كما أشارت إلى "العواقب الوخيمة جداً" لنظام العزل الذي قد يؤدي إلى "معاملة لاإنسانية ومهينة". كما جددت اللجنة ما سبق أن دعت إليه في عام ٢٠٠٤ من ضرورة إجراء مراجعة شاملة لخدمات الرعاية الصحية في السجون.

## المعترضون على تأدية الخدمة العسكرية بدافع الضمير

لم يتم الإقرار بالاعتراض على تأدية الخدمة العسكرية بدافع الضمير، ولم تتوفر خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية.

* ففي أكتوبر/تشرين الأول، أُعيدت محاكمة محمد ترهان، وقضت المحكمة العسكرية في سيفاس بمعاقبته بالسجن لمدة عامين وشهر واحد لإدانته بتهمتين بعصيان الأوامر، بعد أن امتنع مرتين عن تأدية الخدمة العسكرية.

## العنف ضد المرأة

لم يتحقق تقدم يُذكر بخصوص تطبيق المادة الواردة في "قانون البلديات لعام ٢٠٠٤"، والتي نصت على ضرورة إقامة دور للإيواء للنساء من ضحايا العنف في محيط الأسرة في البلدات التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة. وطالبت منظمات نسائية باعتمادات مالية إضافية من الحكومة لتنفيذ القانون. وفي يوليو/تموز، أصدر رئيس الوزراء نشرة تعميمية تعرض الإجراءات الواجبة لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، والتصدي لما يُسمى "حوادث القتل بدافع الشرف". ومثلت هذه النشرة خطوة نحو الإقرار بالمشكلة المزمنة والراسخة الجذور. وفي ديسمبر/كانون الأول، أقر البرلمان تعديلاً على "قانون حماية الأسرة"، نص على توسيع نطاق القانون.

## التقارير/الزيارات القطرية لمنظمة العفو الدولية

### التقارير

شركاء في الجريمة:دور أوروبا في عمليات الترحيل السري الأمريكية(رقم الوثيقة: EUR 01/008/2006)

تركيا: المادة ٣٠١- كيف يشكل قانون "إهانة الهوية التركية" إهانة لحرية التعبير (رقم الوثيقة: EUR 44/003/2006)

تركيا:لا حصانة من العقاب لمسؤولي الدولة من مرتكبي انتهاكات لحقوق الإنسان- تقرير موجز بشأن التحقيق والمحاكمة في قضية تفجيرات شمديلي (رقم الوثيقة: EUR 44/006/2006)

تركيا: تقرير موجز عن القيود التعسفية الواسعة النطاق في تعديلات "قانون مكافحة الإرهاب" (رقم الوثيقة: EUR 44/009/2006)

تركيا: المماطلة في إقرار العدالة والحرمان من العدالة- استمرار المحاكمات الجائرة المطوَّلة للمتهمين بموجب "قانون مكافحة الإرهاب" (رقم الوثيقة: EUR 44/013/2006)

### الزيارات

زار مندوبون من منظمة العفو الدولية تركيا، في مارس/آذار وإبريل/نيسان ومايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول

***فهمي كورو:***

# صناديق الاقتراع في ٢٣ تموز (يوليو) ... وحكم تركيا

***صحيفة "يني شفق" التركية ٢٠٠٢/٥/٢٨ :***

الأحزاب (التركية) بدأت تتحد وتتحالف، يميناً ويساراً. الغاية من العملية هذه هي جمع أصوات الناخبين الذين لن يقترعوا لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وتجنب الوقوع في خطأ انتخابات ٢٠٠٢، أي تشتت الأصوات. ويرمي هذا إلى دخول اكبر عدد ممكن من نواب الأحزاب البرلمان، وتشكيل حكومة بديلة بقيادة حزب الشعب الجمهوري المعارض، وإلجاء حزب العدالة والتنمية الى المعارضة. وفي المقابل يراهن حزب العدالة والتنمية على تجمع الناخبين حوله، وفشل خطة الأحزاب، وعودته قوياً الى البرلمان.

فما هي احتمالات نجاح خطة المعارضة؟ ان احتمال النجاح قائم، وهو ليس ببعيد. فحزبا الوطن الأم والطريق القويم اليمينيان توحدا. وحتمت مقاطعتهما الانتخابات الرئاسية في البرلمان، وحدتهما. فالمقاطعة ماشت رغبة الجيش، ودعمت المعارضة. فكانت أشبه بانتحار سياسي. وتوحيد قوى الحزبين هو الحل الوحيد في سبيل استعادة ما خسراه من اصوات جراء مسايرتهما الجيش والمعارضة. وإذا فتحت صناديق الاقتراع في ٢٣ تموز (يوليو)، وخرجت منها نتائج تسمح بدخول اربعة أحزاب او خمسة البرلمان الجديد، وتقدم حزب العدالة والتنمية الاحزاب الأخرى، من غير أن يسعه تشكيل حكومة بمفرده، لأن عدد مقاعده اقل من نصف عدد مقاعد البرلمان. ولنفترض أن ثاني اكبر حزب، وهو حزب الشعب الجمهوري – المعارض حالياً –، اتفق مع الأحزاب الأخرى على تشكيل حكومة ائتلافية، وأبقى حزب العدالة والتنمية في المعارضة، انتقاماً منه.

وقد تستيقظ تركيا على هذه الحقيقة صباح ٢٣ تموز المقبل. ولكن علينا، إذ ذاك، أن نسأل: تلك الحكومة الائتلافية التي اتفقت احزابها على التخلص من حزب العدالة والتنمية، وعلى الحجر عليه في المعارضة، كيف تحكم تركيا؟ فالشروط التي يفرضها العالم علينا واضحة، وهي لا تترك خيارات كثيرة. فإما ان تماشي الحكومة العولمة، وتنتهج سياسة تقارب مع اميركا والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، او تختط سياسة قومية وطنية وانغلاقية.

وكان على حزب العدالة والتنمية أيضاً كذلك ان يختار بين الاحتمالين هذين عندما فاز في الانتخابات قبل خمسة اعوام. وهو حاول انتهاج سياسة انفتاح تتماشى مع التطورات الدولية من دون التفريط بالمصالح الوطنية. ونجح في ذلك، لأن القاعدة الايديولوجية التي جاءت به، والتي قام عليها، ساعدته على تحقيق هدفه.

لكن حكومة ائتلافية من عدد من الاحزاب لا تتمتع بالحظ نفسه. فحكومة انغلاق لن يسعها مماشاة التطورات الدولية. وأفضل ما يمكن ان نتوقعه لها هو دخولها في خصام وخلاف داخلي بين احزابها اليمينية واليسارية على رؤية موحدة يصعب الاتفاق عليها. ويقع اكبر ضرر من هذا الاحتمال على كتل الناخبين والمواطنين الذين يؤمنون بالعملية الديموقراطية. فتركيا بلد تجذر فيها الاحتكام الى صناديق الاقتراع. وخرجت الصناديق على الدوام بنيات حسنة، وعاقب المواطن الحكومة المسيئة وكافأ المجتهدة. وعليه، فقد يكون ضاراً جداً أن تتشكل حكومة تعمل على عكس ما يفيد المواطن، وعكس ما كان يتمناه. فيفقد إيمانه بالاحتكام الى صناديق الاقتراع.

## د. محمد نورالدين :

# تركيا: رموز وأيام وأعلام

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٨/٥/٢٠٠٧ :***

اسطنبول التي رأيناه في الأسبوع الماضي كانت مختلفة عن سابقاتها. اسطنبول المدينة الكوسموبوليتية جامعة الحضارات وملتقى الثقافات كانت الأسبوع الماضي تركية بامتياز، أعداد السائحين الأجانب لا تتراجع على امتداد السنة لكن تكاد تختفي امام الكم الهائل من اعداد البيارق التركية الحمراء ذات الهلال والنجمة.

اسطنبول حمراء، آلاف الأعلام لفت المدينة الاولى في تركيا، على الشرفات وواجهات الأبنية وحافلات السير والجسور المتعددة والمحال التجارية.

لا يمكن ان يذهب السؤال بعيدا ولا الإجابة عليه. انها أعياد الشباب والرياضة التي تبدأ في التاسع عشر من مايو كل عام وارتبطت في اذهان العامة بذكرى بدء حرب التحرير الوطنية عام ١٩١٩ التي قادها مصطفى كمال اتاتورك.

لكن كثافة الأعلام هذه السنة لها نكهة مغايرة وليست ايجابية بالضرورة، إنه موسم الانتخابات المبكرة التي ستجري في ٢٢ يوليو، وهي انتخابات ليست ككل انتخابات.

انها انتخابات كسر عظم بين التيار العسكري– الأتاتوركي والتيار الإسلامي. وهي معركة بدأت ذروتها الأولى مع «انقلاب» ٢٧ أبريل الماضي عندما حال العسكر عبر المحكمة الدستورية دون انتخاب المرشح الإسلامي عبدالله غول للرئاسة التي كانت مضمونة له.

احتشد الأتاتوركيون في ثلاثة مهرجانات حتى الآن. في انقرة واسطنبول وازمير. الوجوه نفسها كانت في كل مهرجان.كانت محاولة لاستنهاض روح المعارضة العسكرية التي كادت تختفي امام نجاحات حزب العدالة والتنمية.

ارتفع العلم التركي في المهرجانات الثلاثة.كانت محاولة لاحتكار العلم وإظهار انه لفئة دون اخرى. العلمانيون العسكريون من هذه الزاوية هم الوطنيون. أما حزب العدالة والتنمية فإلى جحيم الخيانة والتفريط بالسيادة الوطنية وبيع القضايا القومية.

يعرف الإسلاميون اللعبة الجديدة لخصومهم" لذا دعوا في المقابل الى اوسع مشاركة في «حرب الأعلام». بل إن اعياد الشباب والرياضة ستنتهي في ٢٩ مايو بإحياء يوم الفتح. إنه فتح مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣، وهو بمعايير الصراع الداخلي الحالي يوم اسلامي. اي يوم بيوم. أي ١٩ مايو ضد ٢٩ مايو.

هكذا هي تركيا بلاد الرموز والأيام والأعلام. الحجاب هو رمز الإسلامي اما رمز العلماني فهو، أو أريد له ان يكون في هذه المرحلة بالذات، مايوه البحر.مايوه مقابل حجاب. رمزان جديدان لتركيا الباحثة عن استقرار لم تعرف الطريق اليه منذ ١٩٢٣.

نعم المايوه أصبح شعارا لحملات العلمانيين العسكريين على الإسلاميين. اتهامات لبلديات اسطنبول بأنها تمنع اعلانات النساء بالمايوه لأنها تتعارض مع اخلاقيات المجتمع اما العلمانيون العسكريون فيرون في المنع نموذجا لسياسة القمع والأسلمة في المجتمع.

تركيا على عتبة مرحلة جديدة من تاريخها الحديث. بعد اليوم لم يعد الكلام على طي صفحة الانقلابات ممكنا. الجميع يترقب نتائج انتخابات ٢٢ يوليو المقبل. العسكر يريدها مناسبة لإضعاف وإن امكن للإطاحة بسلطة حزب العدالة والتنمية أما الإسلاميون فيريدونها تأكيدا على ان الشعب يقف الى جانبهم. قد لا تنتج الانتخابات عن حسم. وهو ما يرشح الأزمة للمراوحة مكانها بكل ما تحمله من استمرار للأزمات والاضطرابات.

أما البعد الأمني مع الأكراد فيطل أيضا برأسه قويا مع تفجير انقرة الذي أوقع ستة قتلى. المسألة الكردية تدخل بدورها عاملا مؤثرا في الحرب السياسية الداخلية. والتساؤل عن كيفية ادارتها من قبل العسكر والحكومة ومن سيسقط في فخ من؟

**لم تعرف تركيا الاستقرار منذ تأسيسها. والأزمات تزداد تعقيدا وتجذرا. أليس من يراجع أخطاء مرحلة التأسيس؟ خارج هذه المراجعة لن تعرف تركيا أي استقرار وستبقى تستنزف قواها في معارك حول الرموز والأيام والأعلام فيم العلة في.. الذهنية.**

# لكمات بدل الكلمات في البرلمان التركي

***DW، صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠٠٧/٥/٢٩ :***

**أنقرة - حسني محلي:** تحولت ساحة البرلمان التركي، يوم الاثنين ، إلى حلبة للملاكمة بعدما اشتبك نواب من الحزب الحاكم والمعارضة في عراك، خلال جلسة مناقشة عاصفة حول التعديلات الدستورية التي تسمح بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري المباشر من قبل الشعب بدلاً من البرلمان.

وبدأ الحوار باللكمات بدل الكلمات، عندما عرض النائب المستقيل أوموت كاندوغان صورة نشرتها الصحف للرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان جالسين جنباً إلى جنب لمشاهدة مناورات حربية بحرية الأسبوع الماضي، من دون أن يتبادلا كلمة واحدة، واتهم كاندوغان سيزر بكراهية أردوغان.

وعلى الأثر، تبادل نواب الحزب الحاكم والمعارضة اللكمات والرفسات. وتوقفت قناة "تي. آر. تي" عن بثها الحي لجلسة البرلمان.

***وفي نهاية العراك، اقر البرلمان لمصلحة التعديلات الذي يسمح بانتخاب مباشر للرئيس، ولكن هذا الاجراء يحتاج الى تصويت اخر والى موافقة الرئيس الحالي.***

وصوت النواب الذين يختارون الرئيس حاليا لمصلحة المشروع بـ٣٦٧ صوتا مقابل رفض صوت واحد.

وكان سيزر قد رفض المصادقة على وثيقة التعديل الدستوري للانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، وأعادها إلى البرلمان. ودخل مجلس النواب التركي جلسات ماراثونية استمرت ٤٨ ساعة متواصلة من أجل إقرار التعديل مرة أخرى، وإذا رفضه الرئيس مجدداً، فيجب أن يحال إلى الاستفتاء الشعبي. وعزا مراقبون اندلاع العراك بسبب توتر أعصاب النواب الذين أصابهم الإرهاق.

في غضون ذلك، وضع حزب العدالة والتنمية العديد من التكتيكات لضمان تمرير التعديلات من البرلمان وارسالها الى الرئيس فورا من دون اهمال تغيير النظام الداخلي للبرلمان بل وحتى بعض مواد الدستور والقوانين لضمان استفتاء الشعب على هذه التعديلات يوم الانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٢ يوليو/ تموز المقبل..

وتتوقع الأوساط السياسية ان يعرقل حزب الشعب الجمهوري كل هذه التكتيكات على أن تبقى المحكمة الدستورية السلاح الأخير بيد رئيس الجمهورية الذي يستطيع أن يعترض أيضا على هذه التعديلات بعد أن يفقد أمله من مجمل الوسائل الأخرى التي احتاط لها أردوغان ورفاقه لضمان انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد الانتخابات البرلمانية فورا.حيث يعتقد أردوغان أن الشعب سيصوت لمصلحة مرشحه "المظلوم" عبدالله غول.

وتتوقع أوساط سياسية ان تواجه تركيا مشكلات جديدة بعد الانتخابات المقبلة حيث تبين استطلاعات الرأي أن نحو ٢٥ من أنصار الكردستاني التركي سيدخلون البرلمان في لوائح المستقلين وهو ما سيخلق لتركيا الكثير من المشكلات في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يطالب أنقرة بالاعتراف للأكراد بكامل حقوقهم السياسية والديموقراطية والثقافية.

الى ذلك، ذكرت السلطات المحلية في ديار بكر كبرى مدن جنوب شرق الاناضول ان متمردين انفصاليين كرديين قتلا فجر الإثنين في اشتباكات مع الجيش في شرق تركيا. اضافت ان الاشتباكات وقعت قرب جيمشكزك في اقليم تونجلي الذي يشهد مواجهات دامية بين قوات الامن التركية وانفصاليي حزب العمال الكردستاني المحظور.

وأعلنت السلطات أن الجيش التركي يقوم بعملية عسكرية واسعة النطاق في هذه المنطقة.

وقتل في عطلة نهاية الاسبوع الفائت عنصر في الميليشيات الحكومية ومدني في المواجهات مع حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق الاناضول.

# غول : التدين لا يمكن ان يكون وسيلة للاستهلاك الشعبي

***وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٥/٢٩ :***

نفى وزير الخارجية التركي المرشح لمنصب رئيس الجمهورية عبدالله غول ادعاءات ذكرت انه سيستغل خلفيته الاسلامية كورقة رابحة بالانتخابات الرئاسية المقررة في الـ(٢٢) من الشهر المقبل.

ونقلت وسائل الاعلام التركية عن غول استغرابه ادعاءات احزاب (الشعب الجمهوري) و(الطريق القويم) و(الوطن الأم) من ان حزبه (العدالة والتنمية) سيرفع شعار "لم ينتخبوه رئيسا لانه متدين".

وقال انه "لا يوجد مثل هذا المعيار للرئاسة..كما لا يمكنني ان اصف نفسي "بالمتدين..والا فان ذنوبي ستمر أمام عيني". واكد وزير الخارجية التركي ان "الحجاب يمكن أن يتطور ويتمدن أنه لو كان انتخب كرئيس للجمهورية فان مسؤولياته مع زوجته المحجبة ستتغير بما أنها ستصبح السيدة الأولى في البلاد".

وأضاف "الزوجات كان لهن دوما ادوار مهمة في مثل هذه المسائل الحساسة وخير النساء تستوعب ذلك".

وفي الوقت الذي شدد فيه غول على انه لايزال مصرا على ترشيح نفسه للرئاسة أكد دعم الدول الغربية بقوله "الكثير من الوزراء الأجانب يتصلون بي ومنهم وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس ليؤكدوا انهم يقفون بجانبي".

**وحول الملف العراقي وما اذا كان المنسق التركي الخاص عن الشؤون العراقية اوغوز جليك كول سيتطرق الى الانتهاكات الأمريكية الأخيرة للمجال الجوي التركي قال غول "زيارة جليك كول تحددت قبل حدوث هذا الانتهاك لكنه طبعا يحمل معه ملفات خاصة مثل ارهاب المنظمة الانفصالية والمتفجرات التي تستخدمها وتعود للنظام العراقي السابق".**

**وقال بهذا الصدد ان "هناك دولة أجنبية أتحفظ عن ذكر اسمها كانت قد باعت متفجرات بكميات كبيرة للمنظمة الانفصالية في العام ١٩٨٩ ".**

وفي ما يتعلق بادعاءات بشان تسليم تركيا لزعيم القاعدة في العراق عبدالهادي العراقي الى الولايات المتحدة نفى المسؤول التركي صحة ذلك مؤكدا ان المخابرات التركية "لم تبلغنا بدخول مثل هذا الشخص الى أراضينا".

واوضح ان بلاده تقوم احيانا بترحيل بعض الأجانب الى الدول التي جاءوا منها او الى بلدهم اذا رأينا أنهم يشكلون خطرا على الامن التركي "لكننا لا نسلمهم ابدا الى مخابرات اجنبية".

# ساركوزي يرسل مبعوثا الى تركيا لتهدئة التوتر بين البلدين

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/٢٩ :***

قالت صحيفة لو فيغارو الفرنسية الثلاثاء ان الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى ارسل مبعوثا الى تركيا لتهدئة التوتر بين البلدين بشأن معارضته الشديدة التى اعرب عنها مرارا لانضمام انقرة الى الاتحاد الاوروبى.

ونقلت وكالة فرانس بريس عن الصحيفة قولها مستشهدة بتصريحات مسؤول فى الرئاسة الفرنسية لم تكشف عن اسمه ان المستشار الدبلوماسى لساركوزى دان ديفيد ليفيت والذى كان يتولى منصب سفير فرنسا السابق لدى واشنطن زار تركيا مطلع هذا الاسبوع ليشرح موقف بلاده مضيفا انها مسالة ايجاد سبيل للمضى قدما بحث لا يؤدى الى فصل علاقات اوروبا أو فرنسا بتركيا الى اثنين.

ولم يتسن لمكتب ساركوزي على الفور ان يؤكد الزيارة.

ومنذ توليه السلطة فى وقت سابق من الشهر الحالى كرر الرئيس الفرنسى معارضته القديمة لمساعى انقرة الانضمام الى الاتحاد الاوروبى لكنه اعتبر انه ليس في عجلة من امره لمواجهة هذه القضية.

## د. محمد نور الدين :

# الفرصة الأخيرة امام النموذج التركي

***صحيفة (السفير) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/٢٩ :***

بعد ان ضرب العسكر ضربته بإنذاره الشهير المعروف بـ(ابريل) ومن ثم قرار المحكمة الدستورية بإلغاء انتخابات الرئاسة انكشفت تركيا على كل الرياح. ذهب حزب العدالة والتنمية الى انتخابات نيابية مبكرة في يوليو المقبل وقام بتعديلات دستورية تلحظ انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب.لكن العبرة في الخواتيم.

التعديلات الدستورية غير مضمونة لأن للرئيس الحالي احمد نجدت سزار في وارد ردّها وحتى الاعتراض عليها امام المحكمة الدستورية. وإذا كان الجيش قد حال دون وصول اسلامي الى الرئاسة هو عبدالله غول فهل سيقبل لعبة حزب العدالة والتنمية بالعودة للشعب خارج تأثير المؤسسة العسكرية؟

الجواب سلبي. المعلق محمد علي بيراند لا يستبعد كل الاحتمالات. أي إنه اذا فاز حزب العدالة والتنمية بأكثرية ثلثي مقاعد البرلمان وكان قادرا على ايصال المرشح الذي يريد الى رئاسة الجمهورية أو اذا مضت التعديلات الدستورية في طريقها وفاز رئيس تابع لحزب العدالة والتنمية فما الذي سيفعله الجيش، الذي ينصّب نفسه حارسا للعلمانية؟ هل سيقبل بقواعد اللعبة الديموقراطية وبما ينتج عنها أم سينقلب عليها؟

تركيا ليست غريبة على الإنقلابات العسكرية. بل هي من الدول الأكثر ألفة معها. مرة كل عشر سنوات سواء مباشرة او غير مباشرة. وإذا كان انذار ٢٧ أبريل بنتائجه المعطلة للانتخابات الرئاسية ليس انقلابا بل أخطر من الانقلاب العسكري المباشر فهل يمكن ان يكون الجواب ان المؤسسة العسكرية ستقبل بنتائج اللعبة الديموقراطية؟

إن الانقلاب على اللعبة الديموقراطية من داخلها هو اخطر من الانقلاب المباشر. فالتلاعب بالقوانين والدستور هو بمثابة تحويل أو تدجين العقل المدني ليكون في عمقه عسكريا في قضايا سياسية ومدنية. من هنا إن المحكمة الدستورية تقوم بدور الحاضنة القانونية لتدخل العسكر في السياسة أي ان العقل المدني " يخون "نفسه في حين ان الفصل بين العسكر والنفوذ السياسي لا يقل أبدا اهمية وضرورة عن الفصل بين الدين والدولة في مجتمع متعدد الديانات والمذاهب مثل تركيا.

يدرك رجب طيب اردوغان حساسية هذه القضايا وهو في كل يوم يوجّه رسائل بالقول والتطبيق مفنّدا التهم التي توجّه الى حزب العدالة والتنمية حول نيته اسلمة الدولة.

لقد حاكم العسكر والمحكمة الدستورية اردوغان على نوايا رغم انه يقول إن احترام علمانية الدولة من شروط وجود دولة حقيقية عناصرها الأخرى الديموقراطية والحق الاجتماعي والقانون.

وكما يريدون من اردوغان ان يكون علمانيا بالقول والفعل وهو لم يقم في الأساس ما يناقض هذا المبدأ،فالعسكر ومؤسسات " الدولة العميقة" عليهم ان يكونوا ديموقراطيين وحقوقيين بالقول والفعل هم الذين اثبتوا بالدليل المكشوف انهم من ألد اعداء الديموقراطية في عالم لم يعد ممكنا ان يتطور من دون مواطنية متكافئة وحريات وحقوق انسان.

كادت تركيا ان تكون نموذجا للعلاقة بين الإسلام (أو بين مسلمين) والديموقراطية. والعالم العربي والإسلامي تواق الى تجربة ديموقراطية ولو منقوصة. وتركيا كانت تمثل ملامح اولى لهذا النموذج الذي كان يراهن عليه الجميع. لكن ما حدث كان خيبة امل كبيرة.ومصيبة تركيا كانت ولا تزال تدخّل العسكر في السياسة وفرض مفاهيم لم تعد تصلح لهذا الزمان.

وإذا كان العسكر واذرعهم المدنية لا يدركون هذه الحقيقة فهذه علامة سلبية على ما قد ينتظر تركيا من اضطرابات وقلاقل.فالكردي لن يستطيع الانتظار سنوات اخرى ليجد انه ما زال في مكانه يراوح. والإسلاميون المتمسكون بالديموقراطية سيجدون ان النضال السلمي هراء بهراء.

**ان ما فعله العسكر خطير جدا ولا اعتقد أن بالإمكان بعد اليوم الرهان على تغيير موقفه.** وإذا كان من فرصة اخيرة، رغم انها يائسة، فهي ان يبدي العسكر احتراما لنتائج الانتخابات النيابية المقبلة وكل العملية الدستورية في حال كانت النتائج

لصالح حزب العدالة والتنمية.اما احترامه لها في حال فازت المعارضة المؤيدة للجيش فليس مقياسا بأنه تخلى عن عقلية نحر مدنية المجتمع والدولة.

# التحدي الأخير بين الحكومة وسزار في البرلمان

**٢٠٠٧/٥/٣٠ :**

يصوت البرلمان التركي الخميس، وللمرة الاخيرة، على التعديلات الدستورية التي تقضي بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة لولايتين متتاليتين، كل منهما خمس سنوات، بدلا من سبع سنوات لمرة واحدة، وكان البرلمان اقر هذه التعديلات في التصويت الاول ليلة( الاثنين /الثلاثاء) بعد نقاشات حادة تخللتها ملاكمات بين الاعضاء.

وحصل البند الاساسي الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من قبل الشعب على تأييد ٣٦٧ نائبا في القراءة الاولى اي بالتحديد اغلبية الثلثين المطلوبة لتبني اي تعديل دستوري من دون استفتاء شعبي: (يبلغ عدد الاعضاء ٥٥٠ نائبا) وصوت نائب واحد ضد هذا التعديل.

واقرت البنود الاخرى في مشروع الاصلاح بأغلبية تراوحت بين ٣٦١ و٣٦٨ نائبا.

وهكذا، في حال تبني البرلمان التعديلات الدستورية نهائيا في الدورة الثانية الخميس، فلا يعد بامكان الرئيس احمد نجدت سزار ان يرفضها، لكنه يستطيع الدعوة الى استفتاء.

وتتوقع اوساط سياسية ان ينتظر الرئيس سزار ١٥ يوما قبل ان يصادق على هذه التعديلات التي سبق له ان رفضها الاسبوع الماضي، واحتاط حزب العدالة والتنمية لكل الاحتمالات ودعا اعضاءه في البرلمان الى عدم مغادرة العاصمة انقرة والاستعداد لاجتماعات طارئة في ١٥ يونيو، حيث تنتهي الدورة العادية للمجلس في الثالث من يونيو.

والهدف من دعوة البرلمان لاجتماع طارئ هو اجراء تعديلات عاجلة في النظام الداخلي للبرلمان وقانون الانتخابات، بحيث يجرى استفتاء الشعب على التعديلات الدستورية خلال فترة اقصاها ٤٠ يوما من نشر التعديلات في الجريدة الدستورية.

معلوم أن المدة المطلوبة لذلك الآن هي ١٢٠ يوما، مما سيمنع الحكومة من وضع صناديق الاستفتاء الخاصة بالتعديلات الدستورية الى جانب صناديق الاقتراع الخاصة بالانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٢ تموز )يوليو) المقبل.

ويتوقع ان يحيل سزار التعديلات الى الاستفتاء الشعبي بعد ان يضطر للمصادقة عليها وفقا للدستور، ولا تستبعد الاوساط المذكورة ان يراجع سزار المحكمة الدستورية العليا في محاولة اخرى منه لعرقلة التعديلات التي يوافق على مضمونها، ولكن يعترض على اسلوبها، وسبق له منذ انتخابه رئيسا للجمهورية عام ٢٠٠٠ ان دعا اكثر من مرة للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية وانتخابه لمدة خمس سنوات بدلا من سبع ودون ان تتخذ حكومة العدالة والتنمية طيلة السنوات الاربع الماضية اي خطوة في هذا الاتجاه. وكذلك لجهة اجراء تعديلات أساسية في الدستور الذي صاغه جنرالات الجيش بعد انقلاب ١٩٨٠.

وكان جميع الزعماء الذين حكموا تركيا بعد ذلك التاريخ من امثال سليمان دميريل وبولنت اجاويد ونجم الدين اربكان، وتانسو تشيلر ومسعود يلماز ضد هذا الدستور وقالوا انه غير ديموقراطي ولكن لم يخطر على بالهم الغاؤه وصياغة دستور مدني ديموقراطي بالكامل، حيث استفاد كل من هؤلاء الزعماء من ثغرات هذا الدستور المتناقض بين مواده المختلفة.

***في غضون ذلك، دعا اتحاد رجال الأعمال، وهو من الاتحادات المهمة في البلاد،*** الحكومة الى التراجع عن موقفها الحالي في موضوع التعديلات الخاصة بانتخاب الشعب رئيسهم ، قائلا "على الحكومة أن تتفق مع المعارضة والمنظمات المهنية والشعبية المختلفة على صيغة مشتركة لهذه التعديلات".

وعبر عن قلقه وتخوفه من أن تؤدي هذه التعديلات الى ازمات جديدة لـ"ان الرئيس الذي سينتخبه الشعب مباشرة سينافس الحكومة المنتخبة من الشعب أيضا خلال استخدامه لصلاحياته الدستورية وهي كثيرة الآن".

# أردوغان: الشعب التركي سيرد في الانتخابات على زارعي الانقسامات

***الانصات المركزي ٣٠/٥/٢٠٠٧ :***

أكد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن انتخاب رئيس البلاد سيكون من خلال الاقتراع الشعبي المباشر "إن آجلاً أو عاجلاً" في إطار مبادئ الديمقراطية وحماية القانون في البلاد.

وقال أردوغان- في كلمة له أمام تجمع شعبي في مدينة سيواس وسط تركيا-: إن الشعب التركي سيردُّ بالصورة الملائمة في الانتخابات التشريعية المقرَّرة في ٢٢ يوليو المقبل على كلِّ من يحاولون زرع الانقسام والشقاق في أوساط المجتمع التركي وإغلاق الباب أمام الديمقراطية في البلاد، في إشارةٍ إلى العلمانيين الذين أثاروا أزمةً سياسيةً في تركيا عندما تسبَّبوا في إلغاء الانتخابات الرئاسية التي جرت في البرلمان أبريل الماضي.

وكان العلمانيون قد طعنوا أمام المحكمة الدستورية العليا في الجولة الأولى من الاقتراع البرلماني لاختيار رئيس الدولة" اعتراضًا على تقديم حزب العدالة والتنمية- ذي التوجهات الإسلامية والذي يقوده أردوغان- وزيرَ الخارجية عبد الله غول كمرشح للحزب في الانتخابات" بسبب مخاوفهم من أن تؤدي الخلفية الإسلامية للحزب إلى استعادة تركيا لهويتها الإسلامية" مما يهدد النظام العلماني الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات من القرن الماضي.

وزاد من حجم الأزمة موافقة المحكمة الدستورية على الطعن" مما دفع العدالة والتنمية إلى الدعوة لانتخابات مبكرة، وهو ما وافق عليه البرلمان وتحدّد يوم ٢٢ يوليو القادم موعدًا لها، كما قدم الحزب العديد من الإصلاحات السياسية الرامية إلى تعزيز الوضع الديمقراطي في البلاد، ومن بين الإصلاحات جعل انتخاب الرئيس من خلال الاقتراع الشعبي المباشر بدلاً من الاقتراع البرلماني كما هو معمول به في الفترة الحالية، بالإضافة إلى جعل مدة ولاية الرئيس لفترة واحدة مدتها ٥ سنوات قابلة للتجديد مرةً واحدةً فقط بدلاً من فترة واحدة مدتها ٧ سنوات غير قابلة للتجديد، بالإضافة إلى تقليص صلاحيات الرئيس.

وقد رفض رئيس تركيا أحمد نجدت سزار مشروعَ القانون الخاص بجعل الانتخابات الرئاسية اقتراعًا شعبيًّا مباشرًا، إلا أن المتوقع أن يقوم البرلمان التركي بتقديم المشروع مرةً أخرى لسيزر الذي لا يستطيع- وفق القوانين التركية- رفضه مجددًا" مما يعني أنه سيجد نفسه أمام خيارَين فقط إما الموافقة عليه أو طرحه للاستفتاء الشعبي، وهو ما يعني الموافقة عليه، بالنظر إلى أن حزب العدالة والتنمية يتمتع بأغلبية كبيرة في الشارع التركي وفق استطلاعات الرأي الأخيرة.

وقد بدأ حزب العدالة والتنمية في اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز فرصه في الانتخابات التشريعية القادمة، ومن بينها نجاحه في تمرير قانون يخفِّض سنَّ الترشح للانتخابات إلى ٢٥ عامًا" مما يعني أن الحزب سيكون قادرًا على استقطاب شرائح جديدة من الشباب التركي الذي يتمتع العدالة والتنمية بشعبية بالغة في أوساطه" بسبب نجاح حكومته في تخفيض نسبة البطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والبدء في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي المقابل وافق الحزب الشعبي الجمهوري على دخول الانتخابات إلى جانب الحزب اليساري الديمقراطي" من أجل توحيد قواهما، إلا أن التحالف يمر بالعديد من المشكلات التي قد تؤثر بالسلب على قدرة الحزبَين على تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات.

## علي العبدالله :

# تركيا على مفترق طرق

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٥/٣٠ :***

ليست أزمة اختيار رئيس الجمهورية التركية إلا قمة جبل جليد سؤال الهوية الذي يبرز على المسرح عند كل انعطافة أو استحقاق سياسي. فالمشهد السياسي التركي يضج بالمتغيرات والصراعات السياسية الحادة التي تعكس استقطابات قومية واثنية ودينية ومذهبية عبرت عن نفسها في مظاهر حادة ومفزعة من التوتر المزمن بين الأتراك والأكراد، وبين السنة والعلويين إلى اغتيال الصحافي التركي الأرمني هرانت دينك، رجال الشرطة الذين اعتقلوا القاتل أخذوا صورة شمسية معه بعد أن لفع بالعلم التركي باعتباره بطلاً قومياً، وذبح راهب إيطالي، مروراً بالاعتداء على الكنائس المسيحية.

ورأى مراقبون أن جوهر الأزمة السياسية الراهنة هو الفصل بين الديموقراطية والعلمانية، وليس بين الدين والدولة، وهو أمر يضع البلاد على مفترق طرق ينطوي على مخاطر تفجر صراع مباشر بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها حارسة العلمانية والتي استاءت من عملية قضم صلاحياتها التي قام بها الحزب الحاكم مستغلاً شروط ودواعي انضمام تركية إلى الاتحاد الأوروبي، ما يطرح احتمال انتكاس الديموقراطية والنموذج التركي في حل مسألة العلاقة بين الدين والدولة.فهل تنجح الانتخابات التشريعية والرئاسية في نزع فتيل الأزمة؟

أشار محللون سياسيون إلى ما اعتبروه "إدارة ذكية" للملف قام بها حزب العدالة والتنمية. فالذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة خطوة صائبة لاستثمار التعاطف الشعبي والعودة مرة أخرى إلى البرلمان وبأغلبية كاسحة، والتعديل الدستوري وإقرار انتخاب الرئيس بالاقتراع الحر المباشر خطوة مكملة لحسم معركة الرئاسة ولجم المؤسسة العسكرية التي لن تتجرأ على رفض نتائج الانتخابات لأن التعويل على إرادة الأمة جزء رئيس من المنظومة الفكرية الأتاتوركية.

استند حزب العدالة والتنمية في تحديه للمؤسسة العسكرية والقوى العلمانية على تقديره لموقف الشعب التركي الذي سيصوت لمرشحيه استناداً إلى ما حققه من إنجازات خاصة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، إلى جانب ما حققه من استقرار ملموس وقضاء على الفساد الذي عانى منه الشعب التركي كثيراً، وإلى مستدعيات انضمام تركية إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يحظى بتأييد المؤسسة العسكرية، التي جعلت الانقلابات العسكرية من الماضي.

غير أن الفوز بالانتخابات الرئاسية لا يحسم المواجهة. فالمؤسسة العسكرية التي، لا ترغب لاعتبارات كثيرة، في تصدر قوى المعارضة، بدأت بالعمل من خلف الستار بتحريك وتنشيط الأحزاب العلمانية والقوى الاجتماعية التي تتحفظ على التوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية وفي مقدمتهم أحزاب اليسار كحزب الشعب الجمهوري والحزب الشعبي الديموقراطي، وحزب اليسار الديموقراطي وحزب الشباب اليميني للتصدي له من جهة وتنشيط الأحزاب التركية الـ٥٥ للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لتفتيت الأصوات ومنع حزب العدالة والتنمية من الحصول على أغلبية مطلقة، والتصعيد في الشارع، كما فعلت من خلال إصدار بيان منتصف الليل شديد اللهجة الذي وجه إلى الحكومة، لتخويف الشعب التركي من نتائج فوز حزب العدالة والتنمية وبقائه في سدة السلطة وانعكاسه السلبي على الأمن والاستقرار الداخلي في استعادة دقيقة لما حصل في انتخابات ١٩٩٩ حيث قادت رغبة الشعب التركي في حكومة مستقرة إلى ابتعاده عن حزب الرفاه خطوات لأنه في حال إحراز هذا الحزب الأغلبية ومشاركته في الحكومة لن يكون عامل استقرار نتيجة للعداء المنهجي السافر الذي تعلنه المؤسسة العسكرية، صاحبة النفوذ الأقوى في الحياة الوطنية، والأحزاب العلمانية لهذا الحزب وهذا دفع المواطنين المتطلعين إلى الاستقرار إلى إعطاء أصواتهم في المجالس البلدية لهذا الحزب، وفاءً بالجميل لما حققه في تجربته البلدية والحكومية السابقة من إنجازات، وحجبوها عنه في البرلمان تلافياً لتكرار حالة التوتر وعدم الاستقرار التي شهدتها فترة الائتلاف الإسلامي . العلماني (أربكان . تشيلر).

كما يمكن أن تستخدم . المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية . الملف الكردي وامتداداته: الصراع مع أكراد العراق بشأن وجود عناصر حزب العمال الكردي التركي في شمال العراق وقضية كركوك، في إحراج الحكومة وضرب شعبيتها. فالانتخابات بقوانينها ومناخاتها فرصة لإعادة ضبط المعادلة السياسية الداخلية على إيقاع محدد وقد سبق واستخدمت في منع الإسلاميين والأكراد من الوصول إلى البرلمان.

فالمواجهة الراهنة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية، بالاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات برلمانية ورئاسية، مواجهة حاسمة ستحدد مصير ومستقبل الطرفين ومستقبل النظام السياسي التركي ببقاء إرث أتاتورك مهيمناً أو بقيام تركيا أخرى، تركيا ديموقراطية ليبرالية متحررة من قيود العلمانية.

( * ) كاتب سوري

# البرلمان التركي يوافق على انتخاب الرئيس مباشرة

***وكالة فرانس برييس ٢٠٠٧/٥/٣١ :***

أعلن رئيس البرلمان التركي ان النواب الاتراك تبنوا مجددا الخميس اصلاحا دستوريا مثيرا للجدل ينص على انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام المباشر بيد انه لا يزال يتعين اجراء تصويت نهائي على مجمل الاصلاحات.

وصوت ٣٦٩ نائبا لمشروع حزب العدالة والتنمية مقابل ٢٢ رفضوه. وكان البرلمان اقر الثلاثاء مشروع الاصلاح في قراءة اولى. وكان الرئيس التركي الحالي احمد نجدت سزار رفض المشروع اثر موافقة اولى عليه في العاشر من ايار/مايو.

**ويجب ان تحظى مجمل الاصلاحات واهمها انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام المباشر بدلا من الاقتراع في البرلمان، على تأييد ٣٦٧ نائبا، اي اغلبية الثلثين، لاقرار الاصلاح الدستوري دون استفتاء.ويبلغ عدد اعضاء البرلمان التركي ٥٥٠ نائبا.**

ويواصل البرلمان التركي جولة التصويت الثانية والأخيرة للمصادقة على حزمة تعديلات دستورية اقترحها حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في العاشر من الشهر الجاري ورفضها الرئيس التركي احمد نجدت سيزار يوم الجمعة الماضي.

وصادق البرلمان على ست مواد حتى الان بيد ان حزب (الشعب الجمهوري) أبدى معارضته على المصادقة على المادة الأولى معتبرا ان "الحزمة ككل لا يمكن تشريعها اذا لم تحصل كل المواد فيها على أغلبية الثلثين اي ٣٧٦ صوتا".

وكانت المادة الأولى المتعلقة باجراء الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات بدلا من خمس قد حصلت على ٣٦٦ صوتا فقط الأمر الذي اعتبره حزب (الشعب الجمهوري) أنه "غير قانوني" نظرا لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين بفارق صوت واحد.

وأعلن نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب (الشعب الجمهوري) علي توبوز ان عملية التصويت على المادة الأولى كانت مخالفة للقانون الدستوري وبأنهم سيتوجهون الجمعة الى المحكمة الدستورية للطعن فيها.

وقال "بالنسبة لنا فان المادة الأولى تعتبر قد سقطت تلقائيا بما انها لم تحصل على الأغلبية المطلوبة".

ويقول حزب (العدالة والتنمية) الحاكم ان التعديل لا يحتاج سوى الى ٣٣٠ صوتا تحت تبرير ان المادة التي تحصل على اصوات من ٣٣٠ الى ٣٦٧ فانها تحول اتوماتيكيا الى الاستفتاء الشعبي وفي حال حصلت على ٣٦٧ فانها ترفع الى الرئيس الذي لا يحق له أن يرفضها وعليه أن يقرر ما اذا كانت ستحال الى استفتاء ام لا.

# النيابة التركية تحقق مع اردوغان

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٥/٣١ :***

بدأت النيابة العامة التركية في أنقرة بالتحقيق في عبارة وردت خلال حديث لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بشأن القرار الذي اصدرته المحكمة الدستورية حول النصاب القانوني لجلسات الهيئة العامة للبرلمان التركي حيث كان أردوغان قد انتقد بشدة اصدار المحكمة الدستورية قرارا ينص على وجوب حضور ثلثي عدد أعضاء المجلس البرلماني أي ٣٦٧ عضوا على الاقل من أجل افتتاح وعقد جلسات الهيئة العامة ووصف القرار بأنه لطخة سوداء في جبين العدالة. وشرعت النيابة العامة للصحافة والاعلام بتدقيق التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء التركي مساء الثلاثاء في لقاء خاص مع قناة (NTV) وتمحيص ما اذا كان يتضمن تحقيرا واستهانة بالجهاز القضائي ثم تقرر في نهاية التدقيق ما اذا كانت ستفتح دعوى بحقه أم لا.

وفي هذه الاثناء تجنب رئيس المحكمة الدستورية تولاي طوغجو التعليق على أقوال رئيس الوزراء. وأفادت المصادر أن من الممكن صدور تصريح خطي من المحكمة حول الموضوع. وعلى نفس الصعيد أصدر اتحاد القضاة والمدعين العامين تصريحا وصف فيه أقوال اردوغان بأنها لا تليق بمنصب رئيس الوزراء ومكانته..

# أنقرة: الحرس الثوري يدرب عناصر الكردستاني قبل تسللهم

## محادثات تركية فرنسية حول ترشيح تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي

***صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠٠٧/٥/٣١ :***

**اسطنبول ـ ابراهيم بوعزّي :** أفادت مصادر أمنية تركية الاربعاء أن ثلاثة من متمردي حزب العمال الكردستاني قد قتلوا ليل الاثنين والثلاثاء في اشتباك مع قوات الأمن التركية قرب بلدة مرادية التابعة لولاية وان المتاخمة لايران. وكانت قد وردت معلومات عن اعتزام عدد من المتمردين عبور الحدود من ايران الى تركيا بفعل الضربات القوية التي توجهها القوات الايرانية لهم هناك، وعلى اثر ذلك قامت قوات الأمن والدرك التركية باتخاذ التدابير الأمنية اللازمة للحيلولة دون تسرب هؤلاء المتمردين داخل أراضيها.

ومن جانب آخر أعلنت مصادر أمنية تركية أن أحد خبراء المتفجرات في حزب العمال الكردستاني قد سلم نفسه لقوات الأمن التركية الأسبوع الماضي. وقالت نفس المصادر إن خبير المتفجرات هذا والملقب بـ "الحر" قد سلم نفسه الى قوات الأمن التركية نتيجة تأثره العميق بمنظر الأشلاء المتناثرة في الشوارع العاصمة التركية أنقرة في عملية الاسبوع الماضي. وافادت مصادر أمنية في دياربكر أن خبير المتفجرات هذا قد سلم نفسه الى رجال الأمن بولاية سعرد جنوب شرقي الأناضول قبل أيام.

وأضافت المصادر نفسها أن المتهم أدلى بمعلومات مهمة لأجهزة الأمن مكنتها من القاء القبض على أحد عناصر الحزب الانفصالي ومصادرة كميات كبيرة من المتفجرات والعتاد. واعترف هذا الخبير أنه انضم الى العمال الكردستاني سنة ١٩٩٩ ثم انتقل الى أحد معسكرات الحزب في ايران بمساعدة الحرس الثوري الايراني حيث تلقى تدريبات سياسية ومسلحة مدة ستة أشهر انتقل بعدها الى معسكر حنيفة بشمال العراق حيث تدرب ثانية ومع أكثر من ٧٥ شخصاً على السلاح والمتفجرات وبشكل متخصص.

**على صعيد آخر افاد مصدر دبلوماسي تركي ان جان دافيد ليفيت مستشار الرئيس الفرنسي اجرى محادثات بعيدة عن الاضواء في انقرة في نهاية الاسبوع الماضي حول ترشيح تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي.** وقال دبلوماسي رفض الكشف عن اسمه ان "ليفيت المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي التقى مسؤولين في وزارة الخارجية التركية ومن مكتب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان لبحث مجمل العلاقات التركية الفرنسية".

واوضح بما "ان ترشيح تركيا للانضمام للاتحاد الاوربي يشكل احد الجوانب المهمة في هذه العلاقات، فانه تم التطرق اليها ايضا". والرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي الذي اعلن مرات عدة بوضوح خلال الحملة الانتخابية معارضته انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، لم يغير رأيه لكنه يفضل ارجاء الجدل الكبير مع الاوربيين حول هذه المسألة الي وقت لاحق.

# الفاتيكان يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

***وكالة فرانس برس ٢٠٠٧/٥/٣١ :***

أعلن وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال تارتشيتسيو بيرتوني في مقابلة نشرتها صحيفة "لاستامبا" الإيطالية امس ان الكنيسة الكاثوليكية تؤيد انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي لأن هذه الدولة "قطعت طريقاً طويلة" و"تحترم القواعد الاساسية للعيش المشترك".

ورداً على سؤال على هامش مؤتمر "المسيحية والعلمانية" قال وزير خارجية الفاتيكان ان "تركيا دولة علمانية بالتأكيد". وأضاف "في اوروبا، نشيد بالعلمانية بحد ذاتها وحتى بالعلمنة".

وأوضح "لكن تركيا قطعت ايضا طريقا طويلة ولا تزال تتابعها (...) المواقف بالطبع مختلفة جداً لكن مع الشعوب والحكومات التي تحترم القواعد الاساسية للعيش المشترك، يمكننا التحاور والبناء في الفلك الأوروبي وفلك المجموعة الدولية".

# الحزب الحاكم في تركيا ينكث بوعده لحزب الوطن الأم حول الاستفتاء الشعبي

***وكالة الانباء الكويتية ٢/٦/٢٠٠٧ :***

قدم حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في تركيا الى اللجنة العامة في البرلمان مشروع تعديل يتعلق بخفض مدة الاستفتاء الشعبي من ١٢٥ يوما الى ٤٥ يوما.

وبتقديم حزب (العدالة والتنمية) هذا المشروع نكث بذلك وعده لحزب الوطن الأمن (اليميني) بأنه لن يعرض هذا التعديل مقابل دعم حزمة التعديلات الدستورية ككل.

وكانت مساومات حامية حصلت بين الحزب الحاكم والوطن الأم على التعديلات الدستورية التي يتحتم أن تنال ٣٦٧ صوتا من أجل تشريعها في البرلمان وارسالها مجددا الى الرئيس للمصادقة عليها.

وأعلن حزب (الوطن الأم) عن استعداده لدعم الحزمة لكنه في المقابل أبدى معارضته الشديدة على المادة المقترحة بتقليص مدة الاستفتاء الشعبي.

وأكد الحزب أنه في حال اصرار الحزب الحاكم على تضمين هذه المادة في الحزمة فانه لن يدعمها.

وبما أن ***الحزب الحاكم لا يملك سوى ٣٥٢ مقعدا في البرلمان ويحتاج الى ١٥ صوتا لتشريع الحزمة*** فان نائبي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب (العدالة والتنمية) الحاكم صالح كابسوز وأيوب فاتسا تعهدا لزعيم حزب (الوطن الأم) اركان مومجو بأنهما لن يعرضا هذه المادة ولن يصرا على اجراء الاستفتاء الرئاسي مع الانتخابات التشريعية التي ستجري في الـ(٢٢) من يوليو المقبل.

بيد أن الحزب الحاكم غير رأيه بعد تشريع الحزمة وعرض على البرلمان مجددا هذا التعديل في خطوة تؤكد أنه ما زال مصرا على طرح الاستفتاء على الرئيس من الشعب في موعد الانتخابات التشريعية نفسه بما أنه يتوقع الفوز الأكيد لمرشحه عبدالله غول.

ويحدد القانون الدستوري ١٢٥ يوما لعرض التعديلات المرفوضة من جانب الرئيس على الشعب الا أن الحزب الحاكم يريد تخفيض هذه المدة الى ٤٥ يوما.

يذكر أن البرلمان أرسل التعديلات الدستورية مجددا الى الرئيس الذي يملك فترة ١٥ يوما لدراستها وبما أن الحزمة حصلت على الأصوات الكافية في البرلمان لتشريعها فان **الرئيس فقد حقه في التوجه الى المحكمة الدستورية لنقضها ولا يملك حاليا سوى المصادقة عليها أو عرضها على استفتاء شعبي** وبما أن مدة دراسة الرئيس للتعديلات ستنتهي في ١٥ يونيو الجاري فهذا يعني بأنها في كل الأحوال سوف تكون جاهزة للاستفتاء في ٢٢ يوليو الجاري أي يتم وضع صناديق الاستفتاء الرئاسي جنبا الى جنب مع صناديق الانتخابات التشريعية.

وكان البرلمان التركي صادق للمرة الثانية على حزمة التعديلات الدستورية وتم ارسالها الى الرئيس أحمد نجدت سزار الذي سبق أن رفضها تحت تبرير بأنها "اتخذت على عجل" ما سيسبب مشاكل في ادارة الدولة ويضعف توازن السلطات داخل النظام السياسي بالبلاد.

وقانونيا لا يملك سزار وهو أحد المدافعين بشدة عن العلمانية الاعتراض ثانية على التشريع بل يتعين عليه اما اقراره أو الدعوة للاستفتاء الشعبي عليه.

وتتضمن التعديلات تغييرات جذرية على النظام البرلماني والرئاسي في تركيا حيث تدعو لانتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر اضافة الى ولاية رئاسية من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بدلا من النظام الراهن الذي يمتد لسبع سنوات وخفض مدة الانتخابات التشريعية الى أربع سنوات بدلا من خمس وأيضا تقليص مدة الاستفتاء الشعبي من ١٢٥ الى ٤٥ يوما.

## أمام سزار ١٥ يوما للموافقة.. أو الدعوة لاستفتاء عام

# المعارضة تدعو المحكمة الدستورية لرفض انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي

***الانصات المركزي- ٢٠٠٧/٦/٢ :***

اعلن حزب المعارضة الرئيسي في تركيا يوم الجمعة انه سيطلب من المحكمة الدستورية الغاء الاصلاح الذي ينص اهم بند من بنوده السبعة على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر.

وقد قدم هذا الاصلاح الدستوري الذي اقره البرلمان يوم الخميس حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد ازمة سياسية حالت دون انتخاب الرئيس من قبل البرلمان وفقا للنظام المعمول به حتى الان.

وقال النائب علي توبوز عن حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي–ديموقراطي) "سنقدم طلبا للمحكمة الدستورية لالغاء الاصلاح الدستوري كله .. بعد ظهر الاثنين او صباح الثلاثاء كحد اقصى".

وكان حزب الشعب الجمهوري اعترض الخميس في البرلمان على نظام التصويت مؤكدا ان كل بند من بنود الاصلاح السبعة يجب ان يحصل على موافقة غالبية ثلثي اعضاء البرلمان ال٥٥٠ اي ٣٦٧ صوتا.ولا ينطبق هذا الحال على اول البنود السبعة الذي لم يحصل سوى على ٣٦٦ صوتا.

وكان البرلمان صوت للمرة الاولى على الاصلاح في العاشر من ايار/مايو الا ان الرئيس احمد نجدت سزار رفض التصديق عليه كما يسمح له الدستور معتبرا انه "لا يوجد سبب مقبول" يبرر تغيير النظام الانتخابي القائم.

واذا لم تلغ المحكمة الدستورية الاصلاح لن يكون امام الرئيس سوى التصديق عليه بعدما اقره النواب في تصويت ثان كما هو من دون تغيير او طرحه في استفتاء شعبي. وامام الرئيس ١٥ يوما لاتخاذ قراره.

وينص الاصلاح ايضا على ان تكون الولاية الرئاسية من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بدلا من ولاية رئاسية واحدة من سبع سنوات وعلى اجراء الانتخابات التشريعية كل اربع سنوات بدلا من خمس سنوات.

## فهمي كورو:

# صناديق الاقتراع في ٢٣ تموز وحكم تركيا

***حزب العدالة نجح في انتهاج سياسة انفتاح تتماشى مع التطورات الدولية من دون التفريط بالمصالح الوطنية***

***صحيفة «يني شفق» التركية ٢/٦/٢٠٠٧ :***

الأحزاب (التركية) بدأت تتحد وتتحالف، يميناً ويساراً.

الغاية من العملية هذه هي جمع أصوات الناخبين الذين لن يقترعوا لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وتجنب الوقوع في خطأ انتخابات ٢٠٠٢، أي تشتت الأصوات.

ويرمي هذا إلى دخول اكبر عدد ممكن من نواب الأحزاب البرلمان، وتشكيل حكومة بديلة بقيادة حزب الشعب الجمهوري المعارض، وإلجاء حزب العدالة والتنمية الى المعارضة.

وفي المقابل يراهن حزب العدالة والتنمية على تجمع الناخبين حوله، وفشل خطة الأحزاب، وعودته قوياً الى البرلمان.

فما هي احتمالات نجاح خطة المعارضة؟

ان احتمال النجاح قائم، وهو ليس ببعيد. فحزبا الوطن الأم والطريق القويم اليمينيان توحدا.

وحتمت مقاطعتهما الانتخابات الرئاسية في البرلمان، وحدتهما.

فالمقاطعة ماشت رغبة الجيش، ودعمت المعارضة. فكانت أشبه بانتحار سياسي.

وتوحيد قوى الحزبين هو الحل الوحيد في سبيل استعادة ما خسراه من اصوات جراء مسايرتهما الجيش والمعارضة.

وإذا فتحت صناديق الاقتراع في ٢٣ تموز (يوليو)، وخرجت منها نتائج تسمح بدخول اربعة أحزاب او خمسة البرلمان الجديد، وتقدم حزب العدالة والتنمية الاحزاب الأخرى، من غير أن يسعه تشكيل حكومة بمفرده، لأن عدد مقاعده اقل من نصف عدد مقاعد البرلمان.

ولنفترض أن ثاني اكبر حزب، وهو حزب الشعب الجمهوري – المعارض حالياً –، اتفق مع الأحزاب الأخرى على تشكيل حكومة ائتلافية، وأبقى حزب العدالة والتنمية في المعارضة، انتقاماً منه.

وقد تستيقظ تركيا على هذه الحقيقة صباح ٢٣ تموز المقبل.

ولكن علينا، إذ ذاك، أن نسأل: تلك الحكومة الائتلافية التي اتفقت احزابها على التخلص من حزب العدالة والتنمية، وعلى الحجر عليه في المعارضة، كيف تحكم تركيا؟

فالشروط التي يفرضها العالم علينا واضحة، وهي لا تترك خيارات كثيرة.

فإما ان تماشي الحكومة العولمة، وتنتهج سياسة تقارب مع اميركا والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، او تختط سياسة قومية وطنية وانغلاقية.

وكان على حزب العدالة والتنمية أيضاً كذلك ان يختار بين الاحتمالين هذين عندما فاز في الانتخابات قبل خمسة اعوام. وهو حاول انتهاج سياسة انفتاح تتماشى مع التطورات الدولية من دون التفريط بالمصالح الوطنية. ونجح في ذلك، لأن القاعدة الايديولوجية التي جاءت به، والتي قام عليها، ساعدته على تحقيق هدفه.

لكن حكومة ائتلافية من عدد من الاحزاب لا تتمتع بالحظ نفسه.

فحكومة انغلاق لن يسعها مماشاة التطورات الدولية.

وأفضل ما يمكن ان نتوقعه لها هو دخولها في خصام وخلاف داخلي بين احزابها اليمينية واليسارية على رؤية موحدة يصعب الاتفاق عليها. ويقع اكبر ضرر من هذا الاحتمال على كتل الناخبين والمواطنين الذين يؤمنون بالعملية الديموقراطية.

فتركيا بلد تجذر فيها الاحتكام الى صناديق الاقتراع.

وخرجت الصناديق على الدوام بنيات حسنة، وعاقب المواطن الحكومة المسيئة وكافأ المجتهدة.

وعليه، فقد يكون ضاراً جداً أن تتشكل حكومة تعمل على عكس ما يفيد المواطن، وعكس ما كان يتمناه.

فيفقد إيمانه بالاحتكام الى صناديق الاقتراع.

# منصب الرئيس.. رمز الأمة التركية

**صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠٠٧/٦/٣ :**

**أنقرة: سيد عبدالمجيد:** لا يهم ما إذا كان المنصب شرفيا أو كونه ذا صلاحيات محدودة، فليس هناك سياسي في عموم الأناضول إلا وتمنى أن يكون جالسا في "شنكاياي كشك" القصر الجمهوري بالعاصمة أنقرة، متبوئا هذا المنصب الرفيع· أنه الرئيس، رمز الأمة التركية وحافظ وحدتها، وحامي علمانيتها، والقائد الأعلى لقواتها المسلحة· أربعة وثمانون عاما تقريبا هي عمر الجمهورية، وبالتالي عمر الرئاسة، خلالها تناوب على شغل "الكشك" عشرة رؤساء آخرهم الرئيس الحالي "أحمد نجدت سزر" الذي سيستمر في منصبه إلى ما بعد الثاني والعشرين من يوليو القادم، وحتى ينعقد البرلمان الجديد، عندئذ سيتم تسمية الرئيس الحادي عشر الذي كان يفترض أن يكون من نصيب اردوغان، إلا أن الأخير تراجع وهو يتجرع كأس السم تاركا عبدالله جول– صديقه ورفيقه في تأسيس حزب العدالة والتنمية– يحدوه الأمل، ولكن كيف السبيل ؟

ورغم بعض الأزمات التي صاحبت عملية اختيار الرئيس في فترات سابقة – وهو ما سوف نأتي إليه في حينه– إلا أنه لم يحدث وأن واجهت الجمهورية الكمالية تلك الأزمة الرئاسية العاتية، والتي أخذت عنوانا كبيرا ألا وهو تهديد علمانية الدولة· إن صرخات الآلاف ومشاركة العجائز –نساء ورجال على السواء– وهم يرفعون الأعلام وملصقات لمؤسس تركيا الحديثة لا يمكن اختزالها في رفض شخوص بعينهم بقدر أنها عبرت عن خوف متأصل من المساس بالقصر الجمهوري، وعكست في الوقت نفسه متغيراً في غاية الأهمية ألا وهو تعلق الشارع بالمؤسسة العسكرية وقبوله ضمنياً مشاركتها في حل الأزمة الرئاسية بالبلاد· وخلافاً للأعراف الديمقراطية السائدة في أوروبا، بدا الناس وكأنهم يعيشون حالة رعب فريدة في أن يحتل القصر الجمهوري شخص ما قيل عنه أنه كان في يوماً ما ضد العلمانية، أو أنه دافع في مناسبة من المناسبات عن أي مظهر وسلوك يدخل في خانة الرجعية (طبقا للتوصيفات التركية) كالحجاب على سبيل المثال لا الحصر ·

المظاهرات الصاخبة وما صاحبها من مناقشات هائلة لم تكتف بذلك فحسب بل جنحت بعيدا، معلنة رفضها لرموز العدالة والتنمية حتى وإن أنكرو ماضيهم وتبرأوا منه وأعلنوا جهاراً أنهم علمانيون حتى النخاع، في هذا السياق بات لازما على الشخص الذي يرشح نفسه لمنصب الرئيس يجب أن يكون علمانيا حقيقيا، وبعبارة أخرى أن يكون على نهج أتاتورك وفي نفس الوقت لا يكون مثل أتاتورك ···

## صلاحيات مطلقة

هل كان احد يستطيع أن يتكلم عن صلاحيات الرئيس حتى ولو كانت هناك مبررات ؟ وهل كان أحد يمكنه إثارة الجدل حول مدة بقاء الرئيس على سدة السلطة ؟ صحيح أن حدود تحرك الرئيس تنفيذياً على مستوى النصوص الدستورية لم تكن مطلقة، إلا أن خطوات مصطفى كمال ورؤاه، بدت وكأنها فوق البنود القانونية ومواد الدستور، الغريب أن مؤرخي تلك الفترة أكدوا أن مؤسس الجمهورية التركية الجديدة لم يكن ميالاً في أن تكون كل خيوط الحكم بيده وحده، بل ذهب البعض إلى القول بأن أتاتورك كان حريصا على جعل منصب الرئيس رمزياً وشرفياً أكثر منه شيء آخر وبحيث يتولى البرلمان ومعه الحكومة إدارة دفة الأمور في عموم البلاد وخارجها ·

غير أن الواقع بدا عكس ذلك، المؤرخون أنفسم قدموا تفسيرات عديدة منها أن الكاريزما التي لم يسع إليها أتاتورك فرضت نفسها لتكون قدره، يأمر فيطاع، أحاديثه في مجالات الحياة ترجمت على الفور لتكون أشبه بالنقاط فوق الحروف، وعندما يتكلم في السياسة الخارجية وما يجب على تركيا أن تفعله سرعان ما يقوم مساعدوه بتحويل المقولات إلى آليات عمل ترسم القواعد العامة للعمل الدبلوماسي، وتحدد في الوقت ذاته مواقف أنقرة من القضايا الإقليمية والدولية والعلاقات مع بلدان العالم، وبعد قليل ستصبح هناك "الأيديولوجية الكمالية" السائدة حتى تلك اللحظة، ولأنه كاريزما، لم يحدث أن تبرم رؤساء الحكومات من سلطاته المطلقة· ورغم انتمائه إلى البيروقراطية العسكرية –التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النسيجين الاجتماعي والثقافي للمجتمع التركي قبل وبعد الجمهورية– إلا انه كان رافضا وبشكل مطلق اشتغال العسكريين بالسياسة، ومن كان يرغب عليه أن يخلع بزته العسكرية· لكن أتاتورك سيترك توصية ستجد لها سنداً من الدستور والقانون والشارع ملخصها "أن الجيش يحق له التدخل في الحياة السياسية في حال أصيبت بالفوضي أو أن هناك خطراً يهدد مبادئ الدولة، وما أن يحل الاستقرار على الجيش أن يعود فوراً إلى الثكنات تاركاً الحياة السياسية للمدنيين" وسيظل مضمون هذه التوصية سارياً حتى هذه اللحظة وأن اختلفت طرق التدخل وسيظهر أن الحياة المدنية نفسها يمكن ان تستنجد بالمؤسسة العسكرية ·

## مات فغابت الكاريزما

مع بداية عام ١٩٣٨ راح "عصمت أينونو" رئيس الحكومة آنذاك يمارس بعض صلاحيات رئيس الجمهورية والتي كانت تزداد مع زيادة التدهور في الوضع الصحي لأتاتورك، وفي نوفمبر وعقب وفاة "اتاتورك" عقد البرلمان جلسة استثنائية عين فيها "عصمت أينونو" رئيسا للجمهورية ولأن "إينونو" كان رفيق أتاتورك فقد ظل قابضا على الرئاسة والحكومة مع الفارق في أن "أينونو" لم يكن يمتلك أي كاريزما، أضف إلى ذلك الأوضاع المحيطة بتركيا الآخذة في التغير ورياح الديمقراطية التي بدت بدورها لا تستسيغ مفاهيم القائد المعلم، وكان على تركيا الراغبة في أوروبا أن تدخل فضاء الديمقراطية ومع عام ١٩٥٠، وبدء التعددية السياسية وصعود جلال "بايار" إلى "بشنكاياي" ليكون الرئيس الثالث للجمهورية عاد المنصب ليتواءم مع النصوص لا يبارحها تاركا السلطات الحقيقية لرئيس الحكومة المنتخب "عدنان مندريس" ولأسباب –ليس مجالها الآن– تدخل الجيش في السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٠ لوأد الفوضى وإعادة ضبط إيقاع الحياة السياسية ويصبح قائد الانقلاب الأول في عمر الجمهورية "جمال جورسيل" هو الرئيس الرابع خلفا لـ"جلال بايار" الذي كاد أن يشنق لولا تدخل عصمت "إينونو" متذرعاً في "كيف لرفيق نضال أتاتورك أن يعلق في حبل المشنقة"· وفي عام ١٩٦٤ وبعد معاناة مع مرض عضال يرحل "جمال جورسيل" ليحل محله دون معوقات الجنرال المتقاعد "جودت صوناي ·"

داخل دائرة الضوء

المنصب الرئاسي وحتى بعد الانقلاب العسكري الثاني عام ١٩٧١ لم يصادف عقبات تذكر، غير أن الأمور صارت تنحو منحى لم يكن مألوفا من قبل، وكانت البداية مع "سليمان ديميريل" رغم أنه لم يكن مرشحاً آنذاك للرئاسة، فقط كان رئيساً للحكومة· فقبل أن تنتهي بقليل مدة رئاسته للجمهورية اعتباراً من مارس ١٩٧٣ بدا "جودت صونای" يمهد الطريق لتمديد فترة رئاسته، وفي لقاء مع "ديميريل" الذي عاد إلى "الباشباكلنك" رئيساً للحكومة المح "صوناي" إذ لم يتم التمديد له فالجيش سيعين "فاروق قيورلير" رئيس الأركان في ذلك الوقت رئيساً للجمهورية، إلا أن ديميريل "وانطلاقاً من إخلاصه للديمقراطية عارض ان يصبح منصب الرئيس حكراً على الجنرالات وتحديداً رؤساء الأركان ·"

لكن الحقيقة أن معارضة ديميريل كانت تحمل ثأراً شخصياً، فهو لم ينس أن خبر عزله من رئاسة الحكومة وحرمانه من العمل السياسي سمعه من الإذاعة وهو يهم بالذهاب إلى مكتبه، وكان "فاروق قيورلير" قائد القوات البرية وصاحب اليد الطولى في انقلاب ١٩٧١ ومهندس توقيف السياسيين وحرمانهم من العمل السياسي، وسيتمكن "ديميريل" من رد الصفعة، بيد أنه أجهض حلم الجنرال "قيورلير" الذي أحيل إلى التقاعد على أمل ان يكون رئيسا للجمهورية، ومن خلال الإذاعة أيضاً عرف أنه لن يكون رئيساً للجمهورية، وبعد ماراثون استغرق خمس عشرة جلسة بالبرلمان اتفقت الأحزاب على انتخاب جنرال متقاعد ألا وهو "فخري كورتورك" ليكون الرئيس السابع للجمهورية· مسألة الثأر هذه ستكون عنوان ماراثون الرئيس في عقدي الثمانينات والتسعينيات، فحزب الوطن الأم لم ينس أن ديميريل حاول عرقلة صعود "تورجوت أوزال" مؤسس الحزب للرئاسة، وبعد ان تمكن الأخير من الجلوس على سدة الرئاسة في ١٩٨٩، عاد "ديميرل" ليجهض حلم "أوزال" في ان يتم انتخاب الرئيس من خلال الاقتراع الشعبي المباشر وعندما دارت عقارب الساعة ووقف "ديميريل" نفس الموقف في مستهل الألفية الثالثة تمكن أعضاء الوطن الأم من عرقلة التمديد له الأكثر إثارة أن مشروع القانون الذي قدمه "بولنت إجيفيت" كان من خلال حكومة ائتلافية كان حزب الوطن الأم شريكا فيها غير ان "مسعود يلماظ" زعيم الحزب آنذاك لم يستطع إقناع أعضائه من التصويت لصالح ديميريل الرئيس التاسع للجمهورية الكمالية، "واردوغان" نفسه لا ينسى ثأره الشخصي ليس من الجنرالات فحسب بل من العلمانيين، لقد أجبر على الاستقالة من منصبه كعمدة منتخب لمدينة اسطنبول، ومضي نحو أربعة أشهر في السجن لاتهامه بالرجعية والتحريض على الفتنة، وها هو يحاول، مثلما حاول "اوزال"، بتعديل الدستور حتى لا يكون اختيار الرئيس تحت رحمة البرلمان، وكأن الأخير نبت شيطاني لم يأت بطريقة ديمقراطية!! فهل سيكتب له النجاح ؟ هذا سيكون محور موضوع آخر.

# تركيا ـ اوروبا الى الواجهة

## اوللي رين : لا نعتقد بان تركيا تخطط لاجتياح شمال العراق

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٦/٥ :***

**انقرة ـ حسني محلي : للمرة الاولى منذ قرار القمة الاوروبية نهاية العام الفائت تعليق محادثات العضوية بين الاتحاد الاوروبي وتركيا في ثمانية بنود اساسية، التقى في انقرة المسؤولون الاوروبيون مع الحكومة التركية للبحث في مستقبل العلاقات بين الطرفين.**

**وحضر اللقاء عن الجانب الاوروبي فرانك فالتر شتانماير وزير خارجية المانيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي ونظيره البرتغالي خوا كارفينو والمفوض الاوروبي لشؤون التوسيع اوللي رين. وتراس الجانب التركي وزير الخارجية عبد الله غول ووزير الاقتصاد ورئيس الوفد التركي الى محادثات الاتحاد الاوروبي علي باباجان.**

**وذكرت مصادر ديبلوماسية ان المحادثات تناولت مجمل التفاصيل الخاصة بمستقبل العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي، اذ دعا الوزير غول الدول الاوروبية الى الالتزام بتعهداتها لانقرة في ما يتعلق بانهاء الحصار المفروض على القبارصة الاتراك، معتبرا ذلك شرطا اساسيا لبدء اي حوار مباشر مع القبارصة اليونانيين.**

**ووصف غول في مؤتمر صحافي عقده مع المسؤولين الاوروبين المحادثات ب"المثمرة والايجابية". واكد ان الحكومة ستستمر في تلبية الشروط والمطالب الاوروبية ايمانا منها بانها لمصلحة الشعب التركي.**

**وقال غول انهم بحثوا مع المسؤولين الاوروبيين في مجمل القضايا الاقليمية وفي مقدمها الوضع في العراق والملف الايراني ولبنان والدور السوري في السلام الاقليمي ومستقبل الحلف الاطلسي. واضاف ان حكومته على استعداد للمساهمة في امن واستقرار المنطقة وانه شرح للمسؤولين الاوروبيين موقف انقرة الخاص بالعراق وشماله.**

**واكد غول ان انقرة لن تقبل باي عمل ارهابي يستهدفها من شمال العراق، داعيا الدول الاوروبية لاتخاذ موقف واضح وصريح في موضوع حزب العمال الكردستاني ونشاطاته "الارهابية".**

**وشدد الوزير شتانماير على ضرورة استمرار الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية المطلوبة من تركيا، معتبرا ذلك شرطا اساسيا لمتابعة محادثات العضوية مع انقرة خلال المرحلة المقبلة. وقال "انهم يتابعون كل التطورات في انقرة عن كثب وهم يستنكرون بشدة العملية الارهابية التي استهدفت مركزا تجاريا في انقرة الاسبوع الفائت"، فيما قال اوللي رين ان الاتحاد سيراقب سياسات الحكومة عن كثب متمنيا للحكومة الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية ان تستمر في تطبيق الاصلاحات الديموقراطية المطلوبة من الاتحاد.**

**وشكر رين لتركيا مساهماتها في موضوع ايران ودعم وحدة العراق وامن واستقرار المنطقة. وقال انه لا يعتقد ان تركيا تخطط لاجتياح شمال العراق. وتمنى رين ان تحل تركيا مشاكلها ديموقراطيا في اشارة منه الى التطورات الاخيرة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية وقرار البرلمان اجراء انتخابات مبكرة والتعديلات الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة.**

**واستبعدت الاوساط السياسية ان تتخذ الحكومة اي خطوة عملية على طريق تلبية الشروط والمطالب الاوروبية وخاصة في ما يتعلق بقبرص او الاعتراف للاقليات القومية والدينية والمذهبية باي حقوق جديدة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل. وتتعرض حكومة اردوغان لانتقادات عنيفة من القيادات العسكرية والاوساط القومية والعلمانية التي تتهمها بتقديم الكثير من التنازلات الخطيرة للاتحاد الاوروبي في موضوع الاقليات وقبرص والادعاءات الارمنية الخاصة بالمجازر.وسبق للبرلمان الاوروبي ان اقر نهاية العام الفائت قرارا يدعو انقرة الى الاعتراف بالمجازر المذكورة واقامة علاقات ديبلوماسية مباشرة مع ارمينيا.**

## مورتون أبراموبتز :

# مواجهة في أنقرة

***مجلة (نيوزويك) ٢٠٠٧/٦/٥ :***

تعاني تركيا أزمة سياسية مرة كل عقد تقريبا. غير أن المواجهة التي تلوح الآن في الأفق قد لا تنتهي كما انتهت مواجهات مماثلة في الماضي، بتراجع الإسلاميين. النزاع يثير أيضا سؤالا أساسيا له تبعات في كل أنحاء العالم الإسلامي والغرب: ما الدور الذي يجب أن يلعبه الإسلام في الحياة السياسية؟

قبل ١٠ أعوام، أطاح القادة العسكريون الذين يحمون التقاليد العلمانية التركية بحكومة ائتلافية يترأسها مسلم متشدد وحظروا حزبه. لكن هذه المرة، يرفض الحزب الحاكم (المعروف باسم حزب العدالة والتنمية) الاستسلام بسهولة. صحيح أنه انحنى أمام الضغوط العسكرية والقانونية من خلال سحب ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول للرئاسة» وهو مركز شديد الأهمية بالنسبة إلى القوى العلمانية. لكن حزب العدالة والتنمية تحدى إرادة الجيش من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة. وهو في موقع قوي يخوله القيام بذلك: فالحزب يحظى بالأكثرية في البرلمان وبشعبية واسعة بفضل خمس سنوات من الحكم الفعال والتقدم الاقتصادي والإصلاحات السياسية.

الفرق المهم الآخر بين هذه الأزمة والأزمات السابقة هو أن اقتصاد تركيا لم يتأثر (حتى الآن)» فقيمة الليرة ارتفعت. وقد تجاهلت الأسواق العالمية الاضطرابات لأن هناك إجماعا على أن ما من حزب سياسي يمكنه عكس مسار الإصلاحات في تركيا واندماجها في الاقتصاد العالمي.

مع ذلك، فإن تركيا تنقسم بشكل متزايد. فالمؤسسات العلمانية خائفة جدا من أن تفقد المزيد من نفوذها لمصلحة حزب العدالة والتنمية، الذي يستمد الدعم من المسلمين الفقراء المتدينين. العلمانيون يحتقرون الحزب، وهم واثقون من أنه سيستغل الدولة، إن سنحت له الفرصة، للترويج للإسلام في كل نواحي الحياة التركية.

وقد واجهت مواقف كهذه خلال زيارة قمت بها حديثا إلى تركيا. أحد أصدقائي، وهو أستاذ جامعي، أصر قائلا: "أنت تغفل الضغوط المتزايدة التي تمارسها أطراف دينية وتؤثر على حياتنا اليومية". هو وغيره يذكرون الكثير من الأدلة المتفرقة، قائلين إن أولادهم يتعرضون للمضايقات باستمرار وإنه يصعب الحصول على المشروبات الكحولية، وإن الدين أصبح ضروريا للترقي في المؤسسات العامة، وإن أنحاء كثيرة من إسطنبول تبدو الآن شبيهة بالشرق الأوسط» يتم الفصل بين الرجال والنساء في الكثير من الأمكنة العامة، والنساء محجبات من الرأس إلى أخمص القدمين. وقد تردد على مسامعي مرارا وتكرارا: "هل هذا ما كافح أتاتورك من أجله؟" كما أن أحد علماء الرياضيات المرموقين قال لي: "أنتم الأمريكيين تؤمنون بالإسلام المعتدل. وهذا أمر لا وجود له".

الكثير من العلمانيين لا يحبذون فكرة تدخل الجيش في السياسة. لكنهم يقولون إن الخيار بين العلمانية والديموقراطية زائف: وحدها العلمانية يمكنها حماية الديموقراطية. إذا اضطروا إلى الاختيار بين الجيش وحزب العدالة والتنمية، فأظن أن معظمهم سيختارون الجيش.

أما قادة حزب العدالة والتنمية من جهتهم فيصرون على أن حزبهم ليس حزبا دينيا، مشيرين إلى أنهم ملتزمون بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأنهم لم يتخذوا أي خطوات رسمية لأسلمة تركيا. المسألة المهمة بالنسبة إليهم هي الحرية الدينية: يجب أن يتمتع الأتراك بحرية التعبير عن معتقداتهم الدينية، حتى ولو كان ذلك يعني وضع الحجاب في المدارس الرسمية. مع تفاقم الأزمة، أظهر حزب العدالة والتنمية قدرته على ضبط النفس: بعد تظاهرات علمانية ضخمة أقيمت حديثا ضد الحكومة، رفض حزب العدالة والتنمية الذي يمكنه تنظيم تظاهرات أكبر، أن يقوم بالمثل.

رغم ذلك، فإن الأجواء متوترة مع اقتراب الانتخابات. لقد حصلت عملية تفجير في وسط أنقرة، وكثر الكلام عن حظر حزب العدالة والتنمية والمطالبة بالتدخل العسكري في شمال العراق. الكثير من الأتراك يأملون حصول انتخابات عادلة تعيد حزب العدالة والتنمية، إلى الحكم لكن من دون أن تكون لديه أكثرية المقاعد، بما أن مقتضيات حكومة الائتلاف ستحد من قدراته، لا سيما فيما يتعلق باختيار الرئيس. لكن إذا فاز حزب العدالة والتنمية بالأكثرية من جديد، فقد تزداد المتاعب. هل سيسمح الجيش بوجود برلمان يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية بإمكانه انتخاب الرئيس الذي يريده، وهو أمر كافح القادة العسكريون بشدة للحيلولة دونه؟ لقد ازدادت المخاطر مع تعديل الدستور برعاية حزب العدالة والتنمية لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب.

وكما يشير كل هذا، فإن الجمهورية التركية تواجه فترة حاسمة. هل ستبقى حرة وديموقراطية ومتدينة في الوقت نفسه، مرسخة مكانتها في العالم الغربي؟ سيكون للجواب وقع كبير في كل أنحاء المنطقة. ويخشى الديموقراطيون في الشرق الأوسط أن يبعث انقلاب غير دموي لخلع الحزب رسالة مفادها أن لا دور للأحزاب الدينية في أي ديموقراطية. كما أن أوروبا تراقب عن كثب، والمزيد من التدخلات العسكرية يمكن أن تضع حدا لمحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والأسوأ من ذلك، أنها قد تزيد من حدة الانقسامات في البلاد. إن التوصل إلى إجماع يزداد صعوبة مع تجييش العواطف.

*أبراموويتز عضو بارز في مؤسسة سينچرى وسفير أمريكي سابق لدى تركيا

# خلافات بين رئيسي حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/٥ :***

قدم رئيس الوزراء التركي ورئيس حزب "الوطن الأم" المعارض الأسبق مسعود يلماز استقالته من الحزب الاثنين.

وكان يلماز تقدم في وقت سابق بأوراق ترشيحه للانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٢ تموز (يوليو) من خلال حزب الطريق القويم، مما سبب خلافات بين رئيس حزب الوطن الأم أركان مومغو ورئيس حزب الطريق القويم محمد أغار بسبب الخلافات القديمة بين مومغو ويلماز.

وتسببت هذه الخطوة أيضا في عرقلة اندماج الحزبين معا في كيان واحد هو الحزب الديمقراطي لخوض الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة ليمين الوسط.

وتتوقع استطلاعات الرأي أن يستفيد حزب الشعب الجمهوري المؤيد للجيش بعد ان اتحد مع حزب اليسار الديموقراطي من هذا الفشل حيث رشح الحزب المذكور العديد من الشخصيات اليمينة المعتدلة لدخول البرلمان على لوائحه.

# اردوغان يقتلع جذور (الفكر الملي) ويعاقب معارضي فكرة الدخول للاراضي العراقية

***وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٧/٦/٦ :***

فجر رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مفاجأة كبيرة الاربعاء باستثنائه أصحاب "الفكر الملي" الذين يقصد بهم المتدينون وبعض النواب الذين عارضوا مذكرة الاول من مارس الخاصة باستخدام الاراضي التركية لغزو العراق من قائمة الترشيح التي وضعها الحزب للانتخابات التشريعية في ٢٢ يوليو المقبل.

وذكرت صحيفة (صباح) على موقعها في الانترنت ان اردوغان استثنى ثمانية أسماء مهمة من أصحاب الفكر الملي في الحزب في تصرف وصفه المحللون بأنه محاولة من اردوغان لخلع قميص "الفكر الملي" الذي طرحه رائد الاسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان في وقت ارتفع فيه عدد المرشحات المدرجات في قائمة الحزب بنسبة ٤٠٠ في المائة.

واضافت الصحيفة ان اردوغان وضع قائمة الحزب منفردا هذه المرة من دون تنسيق معتاد مع وزير الخارجية التركي عبد الله غول أو اصحاب الأسماء الكبيرة في الحزب.

وفي الوقت الذي استغربت الصحيفة هذا التصرف من اردوغان اعادت الى الاذهان أن أربعة أسماء مهمة انشقت عن حزب (الفضيلة) الذي أسسه أربكان هي التي وضعت اللبنة الأولى لتأسيس حزب (العدالة والتنمية) عام ٢٠٠١ وهم "اردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينج وعبداللطيف شنر" لتقول ان هؤلاء الاشخاص هم الذين قاموا بشكل مشترك بتحضير قائمة الحزب لانتخابات العام ٢٠٠٣. أما القائمة الحالية فقد عكف اردوغان منفردا على وضع الأسماء التي يريدها من دون العودة الى زملائه أو حتى الى الوزراء في حكومته.

والمثير أيضا في قائمة اردوغان الحزبية الجديدة أنه استثنيت كل الأسماء التي كان لها مشاكل مع الجيش في السابق ومنها من وجه انتقادات لرئيس هيئة الأركان الجنرال يشار بيوكانيت أو الذين طردتهم رئاسة الأركان من الخدمة العسكرية بحجة تشددهم الاسلامي. وانتقد عدد من النواب الذين استثنوا من قائمة الحزب الجديدة هذا التصرف.

# أربكان ذو الأرواح السياسية السبع يعود إلى الأضواء في تركيا

***صحيفة (المصري اليوم) المصرية ٢٠٠٧/٦/٦ :***

**كتب شريف سمير :** بلغ سن الـ ٨٠، ولايزال العمل السياسي يراوده ويغازل طموحاته، ليستعيد أمجاد الماضي كمهندس للحالة الإسلامية التركية طوال ٥٠ عاما تقريبا.. وبمجرد أن أعلن نجم الدين أربكان، رئيس وزراء تركيا الأسبق ترشيح نفسه نائبا في البرلمان عن مدينة «قونيا» على قائمة حزب «السعادة الإسلامي»، وهي المدينة التي بدأ منها مشواره

السياسي كمرشح مستقل عام ١٩٦٩- حتى أثير جدل واسع في الأوساط السياسية التركية مصحوبا باستعداد حماة العلمانية لحشد أسلحتهم في مواجهة ظهور السياسي المخضرم علي المسرح مرة أخري!!

ويحظى أربكان بلقب «أبوالسبع أرواح» من كثرة المحاكم والسجون التي خرج منها وتأسيسه ٥ أحزاب مختلفة في ظروف سياسية مغايرة، فلا يكاد يؤسس حزبا حتي يحاصره العلمانيون في تركيا، وخاصة جنرالات المؤسسات العسكرية فيحظرونه ويغلقون أبوابه بالشمع الأحمر، ولكن أربكان «العنيد» يسارع بتأسيس حزب جديد لا يختلف عن سابقه إلا في اللافتة والشعار.. وتراكم الخبرة السياسية ومن ثم يفشل الخصوم خلال ٥ عقود في إقصاء أربكان «ذي الأرواح السياسية السبع.«

وانتقل أربكان من هندسة الصناعة التي تألق فيها نجمه كبروفيسير في اختصاص المحركات إلى هندسة السياسة بخوض الانتخابات النيابية عام ١٩٦٩ كمرشح مستقل، وفاز باكتساح بعضوية مجلس النواب التركي ممثلا لمدينة قونيا «المتدينة» وبعد عام واحد أطلق أول حزب من نوعه مع عدد من المفكرين والناشطين الإسلاميين واسمه «حزب النظام الوطني» ليلقي أول حجر كبير في البركة الراكدة وتتفجر أولى مواجهاته الشرسة مع الفكر العلماني في تركيا، وصولا إلى قرار محكمة أمن الدولة العليا بحل الحزب ومصادرة أمواله وممتلكاته لانتهاكه الدستور العلماني ورغبته في إقامة حكومة إسلامية تركية تتعارض مع مبادئ كمال الدين أتاتورك.

ولم تخب روح التحدي والصمود داخل أربكان، حيث واصل رحلته مع تأسيس الأحزاب المناهضة للعلمانية، انتهاء بحزب «الرفاة» الذي واجه سلسلة من مذكرات الاتهام والادعاء، وتتويج نضاله بتشكيل الحكومة عام ١٩٩٦.

## بشير عبدالفتاح :

# المخاض العسير للجمهورية الثانية في تركيا

***صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠٠٢/٦/٦ :***

أربع حكومات توارت عن الساحة السياسية التركية على أيدي العسكر خلال زهاء خمسة عقود، كان القاسم المشترك بينها وبين الأحزاب التي تمثلها أمران. الأول، أنها جميعاً كانت ذات توجهات أو جذور إسلامية، سواء أعلن بعضها ذلك صراحة أو لم يعلن. والثاني، أن تلك الحكومات كانت لا تدّخر وسعاً في العمل من أجل تحقيق إنجازات ملموسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ربما فاقت في نوعيتها وتأثيرها على مسار التجربة التركية الحديثة، ما فعلته الحكومات العلمانية وشبه العسكرية التي أعقبت حكم الزعيم الروحي ومؤسس الجمهورية العلمانية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

بيد أن الإنجازات التي حققتها الحكومات والأحزاب الإسلامية التركية لم تكن تلقى ردود الفعل ذاتها من جانب الأتراك، فبينما قوبلت بترحاب شديد على المستوى الشعبي ما أفضى إلى اكتساح الأحزاب الإسلامية للانتخابات العامة والبلدية غير مرة، كان للمؤسسة العسكرية التركية وحلفائها من غلاة العلمانيين والقوميين المتطرفين رأي آخر تم التعبير عنه عملياً من خلال القيام بانقلابات عسكرية أطاحت الأحزاب والحكومات الإسلامية الواحدة تلو الأخرى بغرض الحيلولة دون تنامي شعبية تلك الأحزاب على النحو الذي يؤدي إلى ترسيخ دعائمها داخل مؤسسات الدولة التركية على حساب العسكر ومن ثم أسلمة الجمهورية العلمانية وتقويض مبادئها الأتاتوركية.

ففي عام ١٩٦٠ تمت الإطاحة بحكومة عدنان مندريس الإسلامية بعد نجاحها فى إفادة تركيا من مشروع مارشال الأميركي لمعالجة آثار الحرب العالمية الثانية، وتمكنها من ضم تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، ثم بحكومة نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧ بعد أن نجحت في إعادة الدفء إلى علاقات تركيا بمحيطها العربي وعمقها الإسلامي، وها هي اليوم تحاول الإطاحة بحكومة حزب «العدالة والتنمية» بعد أن خرجت بتركيا من مستنقع الضيق الاقتصادي وانتزعت موافقة الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام أنقره إليه.

وعلى غير المعتاد، لم يكن مفاجئاً شروع الجيش التركي في انقلابه الخامس بغية الإطاحة بآمال حزب «العدالة والتنمية» ذي الجذور الإسلامية والحيلولة دون اقتناصه لمنصب الرئيس الحادي عشر للجمهورية العلمانية الحديثة، وقد اكتفى الجيش بالتهديد والوعيد والتحذير، اذ ثمة معطيات جديدة دلفت إلى العملية السياسية في تركيا أسفرت عن تردد المؤسسة

العسكرية وتخاذلها على هذا النحو غير المسبوق، يكاد ينبئ أو ينذر بأفول هيمنة العسكريين على الحياة السياسية في تركيا وإنزوائهم داخل ثكناتهم إلى الأبد، بما ينبئ باحتمال بزوغ ما يمكن أن نعتبره الجمهورية الثانية فى تركيا.

وتصدرت المتغيرات الخارجية تلك المعطيات، حيث سقطت عن الجيش التركي أوراق التوت الخارجية، المتمثلة في الدعم الغربي، الذي كان يستر تدخله السافر في سياسة بلاده بذريعة حماية الجمهورية العلمانية والمبادئ الأتاتوركية، فبدت المؤسسة العسكرية التركية وكأنها قد استنفدت واجباتها حيال الغرب، بل انزلقت نحو الاصطدام به على نحو ما بدا خلال الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، ثم إصرارها على توجيه ضربات عسكرية لحزب العمال الكردستاني والتوغل في شمال العراق، واتهامها واشنطن بتجاهل مصالح أنقرة الإقليمية وازدرائها بالتحالف الاستراتيجي مع الأتراك، خصوصاً بعدما اكتسى طابعاً ظرفياً تعتصر خلاله واشنطن حليفها التركي الذي لا يناله منها إلا النذر اليسير، هذا إلى جانب رفضها لمعظم الشروط الأوروبية اللازمة لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتي يرى قادتها فيه تقليصاً لنفوذ الجيش وتدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد.

فى هذا السياق، جاء الرفض الأميركي والأوروبي القاطع لتهديدات رئيس الأركان التركي، ولم تتورع كل من واشنطن وبروكسيل عن تأييدهما لتسوية الأزمة السياسية الراهنة في تركيا عبر الوسائل السياسية الديموقراطية بعيداً عن أي تدخل من جانب العسكر، وذلك على خلاف ردود الفعل الأميركية على انقلابات الجيش التركي السابقة، التي طالما عبرت البيانات الرسمية الأميركية عن ثقة واشنطن في حكمة ونزاهة القائمين بها.

وغالب الظن أن مثل هذا التحول فى الموقف الغربي حيال تدخلات الجيش التركي جاء نتيجة لتطور الأحداث واختلاف الظروف عما كان سائداً إبان الانقلابات العسكرية الأربعة الماضية، بشكل أفضى إلى تغير نظرة الغرب الى تركيا، فأوروبا، التي التأمت في منظومة واحدة تتوق تركيا إلى الالتحاق بها، تريد تركيا أقرب ما تكون إلى أسس وقيم تلك المنظومة، بحيث تغدو أكثر استعداداً للتعايش مع القيم الغربية، بما فيها الديموقراطية والدولة المدنية التعددية، وأقوى اقتصادياً من خلال الانفتاح على الغرب ومجاراة العولمة، وهو ما لا يتأتى في ظل هيمنة الجيش على السياسة. بعبارة أخرى، إن الأوروبيين بحاجة إلى شريك تركي في مقدوره تحقيق تلك الشروط لا تمثله أو تتحكم في تحركاته المؤسسة العسكرية، ولما كانت الساحة السياسية التركية تخلو حاليا من قوة سياسية تتوافر فيها تلك الصفات إلا الإسلاميين المعتدلين بقيادة حزب «العدالة والتنمية»، فقد هرع الأوروبيون نحو مباركة الإصلاحات التي تبنتها حكومة «العدالة والتنمية» والتي كان من بينها تقليم الأظافر السياسية للعسكر.

أما الولايات المتحدة، فقد تراءى لها أن الرهان على حكومة تركية خاضعة لسيطرة العسكر لم يعد هو الخيار الأمثل فى المرحلة المقبلة، خصوصاً أن العسكر لن يقبلوا بوجود حكومة إسلامية التوجه، وإن استساغها الأميركيون، ولما كانت واشنطن حريصة على إبراز النموذج التركي للإسلام المعتدل، فقد ظهر الدعم الأميركي لحكومة العدالة والتنمية، التي لم تدخر وسعاً هي الأخرى في إبداء مرونة كبيرة حيال عدد من الأمورالخلافية العالقة مع الأميركيين والتي حال تعنت الجيش التركي من قبل دون تسويتها كالمسألة الكردية، التي تجاوب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مع المطالب الأميركية الداعية للتعاطي معها من خلال الحوار.

وفي الداخل التركي، برزت معطيات ومستجدات لا تقل في أهميتها عن تلك التي اعترت الخارج، فسياسياً وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية الأتاتوركية، تجمع القوى السياسية والشعبية كافة في تركيا على رفض أي تدخل عسكري من جانب الجيش في الأزمة السياسية الراهنة، كما أعلن أردوغان صراحة رفضه لبيان الجيش وما تضمنه من تهديدات بالتدخل ومنع حزب»العدالة» من تقديم مرشح لرئاسة البلاد، وأكد أردوغان أن الجيش يتبع الحكومة وليس العكس.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ساعد فزع الأتراك من إنهيار الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومة «العدالة والتنمية» خلال السنوات الخمس المنقضية إذا تدخل الجيش هذه المرة، على تكاتف أطياف الشعب التركي من أجل الحيلولة دون وقوع انقلاب عسكري جديد يعيد البلاد عقوداً الى الوراء، لا سيما أن الخبراء الماليين أكدوا أن أي تدخل عسكري في الأزمة الراهنة قد يكبد الاقتصاد التركي خسائر تتجاوز المئة بليون دولار، فما إن هددت المؤسسة العسكرية التركية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية، حتى ارتبكت أسواق المال التركية وتدهورت قيمة العملة الوطنية. وبذلك، يكون الأتراك قد فطنوا إلى

أن الانقلاب العسكري الخامس إذا ما وقع فسيصبح، شأنه شأن الإنقلابات العسكرية الأربعة الماضية، عاجزاً عن تقديم إجابات وافية أو حلولاً بعيدة المدى لسؤال وأزمة الهوية في تركيا.

ولعل أبرز ما يسترعى الانتباه فى الأزمة السياسية التركية الراهنة، هو أنه على رغم الضربات الموجعة والصفعات المؤلمة التي يتلقاها حزب «العدالة» إلا أنه لا يزال صامداً ومتماسكاً يصر قادته على عدم التراجع ومواصلة المسيرة، كما يتفننون في طرح المبادرات وتقديم البدائل للخروج بالبلاد من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة لها وللحزب فى آن، ففي الوقت الذي أكدت عزمها على إعادة الانتخابات الرئاسية مجدداً، وافقت حكومة العدالة والتنمية على إجراء انتخابات عامة مبكرة، وقدمت للبرلمان تعديلات دستورية تدعو لانتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الشعبي المباشر، بدلاً من البرلمان الذي يخضع التصويت فيه لاعتبارات التوازن السياسي وعدد المقاعد التي يمتلكها كل حزب، على أن تكون مدة الولاية خمس سنوات فقط، قابلة للتجديد لفترة واحدة فقط، وأن تخفض مدة ولاية البرلمان من خمس سنوات إلى أربع فقط، غير أن حزب العدالة يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، بواقع ٣٦٧ عضواً، لإقرار مثل هذه التعديلات، ولما كان لا يملك سوى ٣٥٢ عضواً في البرلمان، يظل الحزب في حاجة إلى الحصول على دعم بعض أحزاب المعارضة البرلمانية، التي أيدت مقترحات حزب العدالة، كحزب «الوطن الأم».

وأيا كانت النتائج التي ستتمخض عنها التطورات المتسارعة في الأزمة السياسية التركية الراهنة، فإن القراءة الموضوعية للمشهد السياسي الراهن في تركيا، تكاد توحي بأن كرة الجليد تحركت في إتجاه التغيير حتى أضحى الأتراك في صدد تدشين أسس جمهوريتهم الثانية، التي يتم خلالها تصحيح مسار العلمانية التركية، بحيث ينتهي الدور السياسي للعسكر وتتخلى العلمانية الأتاتوركية عن الإفراط فى التطرف كي تغدو أكثر تقبلاً للاختلاف والتعددية وأشد قرباً من الديموقراطية والدولة المدنية. وعندئذ يكون الأتراك قد أصابوا تطوراً سياسياً تاريخياً ربما لا يقل في دويه وتأثيراته بعيدة المدى عن ذلك الذي دشنه أتاتورك قبل ما يربو على ثمانية عقود.

*كاتب مصري.

## اولي رين :

# تركيا و الاتحاد الأوروبي

***صحيفة <لوفيغارو> الفرنسية ٢٠٠٧/٦/٧ :***

يستحسن استتمام مسار المفاوضة الاوروبية مع تركيا في وقت تمتحن فيه الدولة، عشية انتخابات تموز (يوليو)، امتحاناً قاسياً.

ولا يزال الاتحاد الاوروبي يضطلع بدوره المفترض في تعهد الديموقراطية بتركيا.

فلا ينبغي، والحال هذه، استعجال القرار في شأن انضمام تركيا الى أوروبا قبل نهاية المفاوضات. ولا يعدو هذا احترام التزام الاتحاد، في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦، استمرار المفاوضات.

ولا يغفل الاتحاد عن ان أتراكاً كثيرين يشككون في صدق الالتزام الأوروبي، ويترتب على تثبيت الالتزام هذا إرساء مسار الإصلاحات الداخلية على ركن متين. والحق ان مناقشة العلاقة بتركيا، وانضمامها الى الاتحاد، وجه من وجوه مناقشة حدود أوروبا.

وهذه المناقشة لم تهدأ منذ انتخاب الجنرال ديغول الى الرئاسة (في ١٩٦٢). ونحن، في بروكسيل، لم نتحفظ عن المناقشة.

وقلنا، حاسمين، ان أوروبا من طريق الجغرافيا، ومن طريق القيم. وقررنا، في كانون الأول المنصرم، ألا نستقبل أعضاء جدداً في آتٍ قريب، وألا نرجع في تعهدنا لتركيا وبلاد البلقان.

ولعل الحجة الأقوى في ميزان الاحتجاج لدخول تركيا أوروبا هي علاقة أوروبا بالاسلام. فهذه العلاقة هي اعظم تحدٍ يجبه أوروبا. وتركيا هي، منذ اليوم، جسر بين الحضارة الاسلامية والحضارة الأوروبية، فإذا استجابت معايير

العضوية، في غضون ١٠ الى ١٥ سنة، أرست الجسر هذا على دعائم قوية. فثمة ١٥ مليون مسلم في أوروبا، اندماجهم في مجتمعاتنا شأن خطير، وتترتب عليه آثار إيجابية بالغة.

وبعض من يعارضون انضمام تركيا، أو يتحفظون، يغمزون من قناة خطة خفية يبيتها حزب العدالة والتنمية (التركي)، على زعمهم. وفي أعقاب ٥ سنوات على تولي رجب طيب أردوغان وعبدالله غل، وضربهما، الحكم، لا قرينة على صدق هذا الزعم.

فحزب العدالة والتنمية حزب «ديموقراطي إسلامي»، على مثال أحزاب «ديموقراطية مسيحية» في أوروبا. والأفق الأوروبي بشير إيجابي، ويعد من اسميهم «ما بعد إسلامي» بخير كثير. فهو ضمان حماية من القبضة الأمنية القاسية.

وقد يرضى «ما بعد الاسلاميين» الاصلاحات التي تشترطها أوروبا فوق رضى التيار الكمالي، وأولها حرية التعبير.

ويعول الاتحاد، في شأن بلد بلقاني قريب من تركيا هو صربيا، على أثر الأفق الأوروبي في تغيير المناقشة السياسية، وتركها الدوران على المحور القومي العصبي الى محور المستقبل الأوروبي. ويحملنا هذا الأمل على استئناف المفاوضة مع بلغراد، وعلى محاسبة رومانيا وبلغاريا على انتهاكهما التزاماتهما في مسألتي محاربة الجريمة والفساد. فمسار التوسيع، رهن هذه السياسة.

***المفوض الأوروبي لشؤون توسع الاتحاد الاوروبي***

## د. محمد نورالدين :

# الفرصة الأخيرة امام النموذج التركي

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٦/٧ :***

بعد ان ضرب العسكر ضربته بإنذاره الشهير المعروف بـ(ابريل) ومن ثم قرار المحكمة الدستورية بإلغاء انتخابات الرئاسة انكشفت تركيا على كل الرياح. ذهب حزب العدالة والتنمية الى انتخابات نيابية مبكرة في يوليو المقبل وقام بتعديلات دستورية تلحظ انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب.لكن العبرة في الخواتيم .

التعديلات الدستورية غير مضمونة لأن للرئيس الحالي احمد نجدت سزار في وارد ردّها وحتى الاعتراض عليها امام المحكمة الدستورية. وإذا كان الجيش قد حال دون وصول اسلامي الى الرئاسة هو عبدالله غول فهل سيقبل لعبة حزب العدالة والتنمية بالعودة للشعب خارج تأثير المؤسسة العسكرية؟

الجواب سلبي. المعلق محمد علي بيراند لا يستبعد كل الاحتمالات. أي إنه اذا فاز حزب العدالة والتنمية بأكثرية ثلثي مقاعد البرلمان وكان قادرا على ايصال المرشح الذي يريد الى رئاسة الجمهورية أو اذا مضت التعديلات الدستورية في طريقها وفاز رئيس تابع لحزب العدالة والتنمية فما الذي سيفعله الجيش، الذي ينصّب نفسه حارسا للعلمانية؟ هل سيقبل بقواعد اللعبة الديموقراطية وبما ينتج عنها أم سينقلب عليها؟

تركيا ليست غريبة على الإنقلابات العسكرية. بل هي من الدول الأكثر ألفة معها. مرة كل عشر سنوات سواء مباشرة او غير مباشرة. وإذا كان انذار ٢٧ أبريل بنتائجه المعطلة للانتخابات الرئاسية ليس انقلابا بل أخطر من الانقلاب العسكري المباشر فهل يمكن ان يكون الجواب ان المؤسسة العسكرية ستقبل بنتائج اللعبة الديموقراطية؟

إن الانقلاب على اللعبة الديموقراطية من داخلها هو اخطر من الانقلاب المباشر. فالتلاعب بالقوانين والدستور هو بمثابة تحويل أو تدجين العقل المدني ليكون في عمقه عسكريا في قضايا سياسية ومدنية. من هنا إن المحكمة الدستورية تقوم بدور الحاضنة القانونية لتدخل العسكر في السياسة أي ان العقل المدني " يخون "نفسه في حين ان الفصل بين العسكر والنفوذ السياسي لا يقل أبدا اهمية وضرورة عن الفصل بين الدين والدولة في مجتمع متعدد الديانات والمذاهب مثل تركيا .

يدرك رجب طيب اردوغان حساسية هذه القضايا وهو في كل يوم يوجّه رسائل بالقول والتطبيق مفنّدا التهم التي توجّه الى حزب العدالة والتنمية حول نيته اسلمة الدولة .

لقد حاكم العسكر والمحكمة الدستورية اردوغان على نوايا رغم انه يقول إن احترام علمانية الدولة من شروط وجود دولة حقيقية عناصرها الأخرى الديموقراطية والحق الاجتماعي والقانون .

وكما يريدون من اردوغان ان يكون علمانيا بالقول والفعل وهو لم يقم في الأساس ما يناقض هذا المبدأ،فالعسكر ومؤسسات " الدولة العميقة" عليهم ان يكونوا ديموقراطيين وحقوقيين بالقول والفعل هم الذين اثبتوا بالدليل المكشوف انهم من ألد اعداء الديموقراطية في عالم لم يعد ممكنا ان يتطور من دون مواطنية متكافئة وحريات وحقوق انسان .

كادت تركيا ان تكون نموذجا للعلاقة بين الإسلام (أو بين مسلمين) والديموقراطية. والعالم العربي والإسلامي تواق الى تجربة ديموقراطية ولو منقوصة. وتركيا كانت تمثل ملامح اولى لهذا النموذج الذي كان يراهن عليه الجميع. لكن ما حدث كان خيبة امل كبيرة.ومصيبة تركيا كانت ولا تزال تدخّل العسكر في السياسة وفرض مفاهيم لم تعد تصلح لهذا الزمان .

وإذا كان العسكر واذرعهم المدنية لا يدركون هذه الحقيقة فهذه علامة سلبية على ما قد ينتظر تركيا من اضطرابات وقلاقل.فالكردي لن يستطيع الانتظار سنوات اخرى ليجد انه ما زال في مكانه يراوح. والإسلاميون المتمسكون بالديموقراطية سيجدون ان النضال السلمي هراء بهراء .

**ان ما فعله العسكر خطير جدا ولا اعتقد أن بالإمكان بعد اليوم الرهان على تغيير موقفه.** وإذا كان من فرصة اخيرة، رغم انها يائسة، فهي ان يبدي العسكر احتراما لنتائج الانتخابات النيابية المقبلة وكل العملية الدستورية في حال كانت النتائج لصالح حزب العدالة والتنمية.اما احترامه لها في حال فازت المعارضة المؤيدة للجيش فليس مقياسا بأنه تخلى عن عقلية نحر مدنية المجتمع والدولة .

## صوفي شهاب :

# الجيش التركي «دولة داخل الدولة»، لا يقيد وصايته إلا الأمل الأوروبي

***صحيفة «لوموند» الفرنسية ٢٠٠٧/٦/٧ :***

طوى بيان الجيش التركي، في ٢٧ نيسان (أبريل)، وتهديده بالتدخل في الأزمة السياسية والدستورية، التفاؤل بانصرام دور العسكريين الى غير رجعة. فالسلطنة العثمانية كانت «جيشاً قبل أن تكون أمراً آخر»، وكان الانكشارية يقتلون السلاطين والوزراء ويعزلونهم. وتصدى الضباط العثمانيون لمحاولة تحديث تركيا. وعلى أنقاض السلطنة، أنشأ الضابط مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية الحديثة في ١٩٢٣، وهو على يقين من أن الجيش هو «روح الأمة». وتولى الجيش التركي، من طريق الخدمة العسكرية الإلزامية، منذ ١٩٢٧، «تمدين» تركيا كرهاً إن لم يكن طوعاً. والمدنية هي، بحسب أتاتورك، العلمانية والثقافة الغربية في رحاب تمجيد القوم والأمة التركية. وبعد وفاة أتاتورك، توسل قادة الجيش بـ «الكمالية» وعقيدتها الأبدية، الى التدخل في الحياة السياسية، على خلاف ارادة أتاتورك نفسه.

وغداة ٢٧ سنة من حكم الحزب (الكمالي) الواحد، أعطت الانتخابات النيابية في ١٩٥٠ الحكم الى الحزب الجمهوري، وهو قريب من المتدينين ومن علماء الدين. وأدى الانفتاح الاقتصادي والسياسي، ثم دخول حلف الأطلسي، الى شيوع الفوضى، والى قمع الفوضى من طريق التسلط. وحمل استيلاء الضباط الشباب على الحكم، في ١٩٦٠، على المأثرة. ورأى المجتمع التركي، وهو في مجمله محافظ ويقر بالمراتب، في قواته المسلمة ضمان استقراره المنشود. فعمد الضباط الى تثمير انجازهم، وسنوا دستوراً جديداً نص على إنشاء مجلس أمن قومي هو حكومة ظل عسكرية. وأولوا الجيش مهمة «حماية الجمهورية بحسب تعريف الدستور لها». وتكرر الانقلاب إنقاذاً للديموقراطية في ١٩٧٠، وفي ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، استولى الجيش

على السلطة وكان قضى ٥ آلاف قتيل في شبه حرب أهلية، أعقبتها ديكتاتورية عسكرية مطبقة طوال ثلاثة أعوام، عمد العسكريون في أثنائها الى إعدامات متسرعة، ودمجوا في أجهزة الدولة عناصر قومية لا وازع لها. ولا تزال آثار هذا «الانقاذ»، الى اليوم. ولا يزال دستور ١٩٨٢ سارياً جزئياً الى اليوم كذلك.

والى ٢٠٠٣، نص الدستور على وجوب تقديم الحكومة آراء مجلس الأمن القومي على غيرها من الآراء. ونهج المجلس قريب من نهج مكتب سياسي (شيوعي). فهو ينيط بنفسه الادلاء برأيه في شؤون الأمن، وما يمت اليه، وإملاء «إراداته» على الحكومات. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩٧، حمل المجلس حكومة الإسلامي اربكان الائتلافية على الاستقالة، من غير انزال المصفحات الى الشارع. وفي الأثناء تقدم خطر الاسلاميين على خطر الشيوعيين. وكان الجيش يساند المتدينين على اليسار. ولكن ما يرجح دور العسكريين، وبدا مسوغاً له، هو خطر «الارهاب»، أي تمرد حزب العمال الكردستاني المسلح منذ ١٩٨٤، على وحدة الاراضي التركية الوطنية. ولم يفت في هذا التسويغ، ولم يضعفه ارتكاب الفظائع ومقتل ٤٠ ألف قتيل معظمهم من الأكراد. ولجم اعتقال عبدالله أوجلان، في ١٩٩٩، الانحراف هذا. وفي العام نفسه، حازت تركيا ترشيحها الى عضوية الاتحاد الأوروبي، وابتدأت برنامج اصلاحاتها. فأخرج القضاة الضباط من المجالس العدلية. وفي ٢٠٠١، ألغيت حال الطوارئ في جنوب شرقي تركيا، وضم ثلاثة أعضاء مدنيون الى مجلس الأمن القومي. وأبطلت صفة التقديم التي كانت آراؤه تحظى بها.

وأقرت حكومة أردوغان، «الإسلامي السابق» الذي لا يكن له العسكريون الود، الإجراءات الحاسمة في تموز (يوليو) ٢٠٠٣. فنصب مدني أمين سر عاماً لمجلس الأمن. وخسر هذا حق النظر غير المقيد في الهيئات المدنية. وقلص جهاز موظفيه. وتباعدت اجتماعاته واقتصرت على واحد في الشهرين. وتعود الاجراءات «المعجزة» هذه الى رغبة ٧٠ في المئة من الأتراك، يومها، في دخول أوروبا. واشترطت أوروبا تقليص دور العسكريين في الدولة. وكانت مقاومتهم الشرط الأوروبي انتهاكاً صارخاً لارادة الأتراك ورغبتهم. ولكنهم يعمدون الى التزام الصمت المطبق ثلاث دقائق اقتصاصاً من رئيس برلمان اصطحب معه زوجته المحجبة الى احتفال عام. وأدت الاهانات الاوروبية، وأزمة حلف الأطلسي، الى بعث اعتداد العسكريين. فهم يعلنون على الملأ خطط اجتياح كردستان العراق، ويتعقبون الكردستاني داخل تركيا، ويعرقلون مبادرات حل قضية قبرص، ويكررون تحذير الحكومة من «انتهاك العلمانية». وكان تحذير ٢٧ نيسان الالكتروني آخر العقد.

## محمد نورالدين :

# "العدالة والتنمية" أكثر علمانية أقل أصولية

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠٠٧/٦/١٠ :***

دخلت الانتخابات النيابية المبكرة في تركيا مرحلة عملية من خلال نشر لوائح المرشحين الحزبيين والمستقلين، والتي ستبت بها اللجنة العليا للانتخابات حتى العشرين من يونيو/حزيران الجاري.

يقوم النظام الانتخابي في تركيا على قاعدة أن على أي حزب يريد الدخول الى البرلمان، أن يحصل على مجموع أصوات نسبتها عشرة في المائة على مستوى تركيا. لكن يجوز الترشح بصورة مستقلة على أن ينال المرشح في دائرة انتخابية ما على رقم يعادل حاصل عدد المقترعين مقسوماً على عدد المقاعد المحددة لهذه الدائرة.

النظام الانتخابي هذا لم يكن يوفر إمكانية كبيرة لدخول عدد كبير من المستقلين ولكن هذه المرة يكتسب الترشح بصورة مستقلة أهمية استثنائية. إذ قرر قادة حزب المجتمع الديمقراطي الكردي الترشح بصورة مستقلة لأنهم يسيطرون على معظم المحافظات في المناطق الكردية. لكنهم لم يكونوا ينجحون في الحصول كحزب على العشرة في المائة على صعيد تركيا.

لقد وُضع النظام الانتخابي في الأساس لمنع وصول الإسلاميين والأكراد الى البرلمان، لكن السحر انقلب على الساحر وخدم هذا النظام "حزب العدالة والتنمية"، ليس فقط للفوز بل لتجيير أصوات الأحزاب التي فشلت لحسابه.

وهكذا فإن "حزب العدالة والتنمية" كان له اكثر من ٦٣ في المائة من عدد النواب، رغم أنه فاز في انتخابات ٢٠٠٢ ب٣٤ في المائة فقط من الأصوات.

اليوم تبذل المؤسسة العسكرية جهوداً كبيرة من أجل توحيد أصوات اليمين، كما توحيد أصوات اليسار العلماني، من أجل ان يستطيع أكبر عدد من الأحزاب الدخول الى البرلمان وبالتالي إضعاف "حزب العدالة والتنمية".

ربما لا تتفق حسابات الحقل العسكري مع حسابات البيدر الانتخابي. فعشية انتهاء مهلة تقديم الترشيحات انهار التحالف الانتخابي بين حزبي اليمين: "الطريق المستقيم" و"الوطن الأم"، واللذين أسهما في منع البرلمان من الانعقاد بنصاب الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية، ما أدى الى الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة، والذي (التحالف) انعقد تحت اسم جديد هو: "الحزب الديمقراطي". ولم يكن حال التحالف اليساري العلماني بأفضل حال، حيث يشعر حزب اليسار الديمقراطي انه ظُلم لجهة عدد مرشحيه الذين لديهم فرصة للفوز. أما "حزب العدالة والتنمية" فيبدو انه مصمم على مواجهة خصومه المباشرين (الأحزاب) وغير المباشرين (العسكر) بأوسع مروحة من الانفتاح على اتجاهات لا تنسجم كثيراً مع "حزب العدالة والتنمية".

فقد نجح الحزب في استمالة العديد من المرشحين المهمين من الطائفة العلوية المعروفة تاريخياً في تركيا على انها معارضة للاتجاهات الدينية.

ولعل أبرز تجديد قام به حزب العدالة والتنمية هو تقديم العنصر النسائي في قوائمه بصورة تضمن نجاح ما لا يقل عن ثلاثين نائبة. والأهم أن جميع المرشحات البالغ عددهن ٦٢ مرشحة من العلمانيات وغير المحجبات بحيث يعطين صورة حديثة لحزب يُتّهم بأنه ينفذ "أجندة" سرية لأسلمة الدولة. يريد "حزب العدالة والتنمية" بذلك أن يؤكد انفتاحه وعدم أصوليته. ايضاً أسقط رجب طيب أردوغان زعيم الحزب من قوائم المرشحين من هم أصوليون أو دفع بهم الى مراتب متأخرة من القوائم الانتخابية ولا سيما أولئك الذين صوّتوا ضد مذكرة الحكومة المشاركة في احتلال العراق في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣.

وكذلك حظي "حزب العدالة والتنمية" بدعم بطريرك الطائفة الأرمنية، الذي وصف الحزب بأنه أقل تعصباً وأكثر انفتاحاً على المطالب الأرمنية.

عدا ذلك يبقى حزب الحركة القومية اليميني لغزاً، حيث فشل في الدخول البرلمان عام ٢٠٠٢ بفارق ضئيل عن نسبة العشرة في المائة. وغالباً ما كان هذا الحزب يحقق نتائج مفاجئة، وإن كان يحظى بقاعدة ثابتة تقارب ال١٠-١٢ في المائة ترتفع احياناً وتنخفض حيناً آخر.

تشكل انتخابات ٢٠٠٧ محطة مهمة في المسار السياسي لتركيا، خصوصاً انها تأتي في سياق الصراع بين العسكر وحزب العدالة والتنمية على حكم تركيا.

هذه خريطة أولية للمعركة الانتخابية تبدو مبدئياً غير مهددة لموقع حزب العدالة والتنمية في البرلمان الجديد، ما لم تحدث مفاجآت داخلية، أو خارجية، من الجبهة العراقية قد تطيح إجراء الانتخابات نفسها.

# تركيا توافق على تمديد استخدام قوات التحالف قاعدة أنجيرليك و تسحب دعمها العسكري من "الأوروبي"

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/١٠ :***

وافقت الحكومة التركية على قرار يقضي بتمديد فترة إستخدام قوات التحالف الدولي في العراق لقاعدة أنجيرليك العسكرية جنوب تركيا لمدة عام آخر. وأفادت مصادر في وزارة الخارجية التركية امس أن وزارة الخارجية أعدت القرار الخاص بتمديد إستخدام هذه القوات للقاعدة لمدة عام يبدأ من ٢٤ حزيران (يونيو) الجاري وقدمته الى مجلس الوزراء الذي وافق عليه، موضحة ان القرار لا يصبح ساريا الا بعد مصادقة الرئيس التركي أحمد نجدت سازار عليه.

كما قررت تركيا سحب دعمها العسكري من الاتحاد الاوروبي احتجاجاً على رفض منحها حق المشاركة في الإدارة وصنع القرار.. وافادت الانباء ان أنقرة اتخذت هذا القرار بسبب رفض الاتحاد الاوروبي تلبية طلباتها وتغاضيه عن شكاواها في مجال الأمن والدفاع الاوروبي الذي تساهم فيه تركيا منذ عام ٢٠٠٠بعدد من السفن والطائرات الحربية ووحدة عسكرية على مستوى لواء.. وافادت المعلومات ان تركيا اتخذت قرار الانسحاب دون أن تشاور او تبلغ حلف شمال الأطلسي العضوة فيه.. ونقلت تركيا قرارها الى الاتحاد الاوروبي قائلة: إنها قامت بدعم القيادة العسكرية الاوروبية منذ البداية وأوفت كافة مسؤولياتها تجاهها وبالمقابل فإن القيادة لم تقم بإجراء تعديلات تتيح لتركيا المشاركة في اتخاذ قرارات ومخططات جيش الاتحاد الاوروبي كما لم تصبح صاحبة حق في الوصول الى المعلومات والوثائق المهمة كما هو الحال بالنسبة لبقية دول الاتحاد الاوروبي.

## حسني محلي :
# العلاقات التركية ـ الأميركية

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٦/١١ :***

منذ أن رفض البرلمان التركي في أول آذار (مارس) ٢٠٠٣ نشر قوات أميركية في تركيا ابان الحرب على العراق، تشهد العلاقات التركية ـ الأميركية فتورا وتوترا ملحوظين مع انعكاساتهما على سياسات أنقرة الأقليمية وخصوصا العراق.وزاد الفتور والتوتر حدة مع مساعي تركيا الحوار مع إيران وسوريا لمواجهة الوضع العراقي وتطوراته المحتملة وخاصة في الشمال حيث لا تخفي الدول الثلاث قلقها من احتمال قيام دولة كردية مستقلة تنعكس بشكل خطير عليها جميعا بسبب الأكراد الذين يعيشون داخل حدودها.

وكان وجود عناصر حزب "العمال الكردستاني" التركي شمال العراق عنصرا إضافيا دفع أنقرة الى المزيد من الاهتمام بالعراق وشماله وخصوصا بعد مساعي أكراده ضم كركوك التي يعيش فيها التركمان إلى إقليم كردستان العراق.

ولم تنس أنقرة طيلة الفترة الماضية حوارها مع جميع الأطراف العراقية بما فيها الكردية والتي اعتمدت في مجمل تحركاتها وحساباتها العراقية والأقليمية على الدعم الأميركي الذي سعت تركيا الى مواجهته بلقاءات وزراء خارجية دول الجوار العراقي الذين التقوا حتى الأن ١٢ مرة منذ بداية العام ٢٠٠٣. وفشلت أنقرة طيلة تلك الفترة في إقناع واشنطن ولاحقا بغداد بضرورة العمل المشترك ضد عناصر "حزب العمال الكردستاني" التركي المتمركزين في شمال العراق.

واشترط الزعماء الأكراد العراقيون ومعهم واشنطن وعواصم الاتحاد الأوروبي لذلك أصدار عفو شامل وغير مشروط على عناصر وأنصار وأتباع "الكردستاني" حتى يتسنى لهم العودة إلى تركيا وممارسة النشاط السياسي المشروع. ورفضت حكومة أردوغان هذا الطلب منذ البداية تحت ضغوط الرأي العام الداخلي والأوساط القومية والقيادات العسكرية التي أكدت على ضرورة استمرار العمل المسلح ضد عناصر "الكردستاني" حتى القضاء عليهم نهائيا. واكتسب هذا الطلب العسكري أهمية أضافية مع تزايد نشاط "الكردستاني" الأخير حيث لا يمر يوم ألا ويلقى العديد من العسكريين والمواطنين الأتراك مصرعهم في هجمات مسلحة يقوم بها المسلحون الأكراد. وقد أدى هذا التصعيد من جانب المسلحين الأكراد ألى توتر جدي في العلاقات بين الجيش والحكومة والتي تشهد أساسا فتورا وتوترا جديين بسبب سياسات الحكومة التي يرى فيها العسكريون والعلمانيون خطرا على النظام العلماني القائم في البلاد.

وترى الأوساط القومية في سياسات الحكومة الخاصة بالملف الكردي خطرا على وحدة الأمة والدولة التركية وخاصة بعد الإصلاحات التي أقرتها الحكومة العام الفائت بناء على طلب الاتحاد الأوروبي واعترفت بموجبها للأكراد بحقوق ثقافية وسياسية أضعفت إمكانات الجيش في حربه ضد الأكراد حيث ألغت الإصلاحات المذكورة حالة الطوارئ في جنوب شرق البلاد وسحبت الوحدات الخاصة من هناك كما هي اعترفت للمواطنين بالتظاهر وإطلاق الشعارات الكردية مما زاد الشعور القومي الكردي لدى أكراد جنوب شرق البلاد والذين استمدوا قوة أضافية مادية ومعنوية من وضع الأكراد في العراق.

ووضعت كل هذه المعطيات المعقدة حكومة أردوغان أمام تحديات صعبة وخطيرة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية حيث اعتبرت الأوساط التطورات الأخيرة محاولة ذات أبعاد وأطراف مختلفة تستهدف جر تركيا إلى المستنقع العراقي بكل تبعاته الداخلية والإقليمية باعتبار أن تركيا من أهم عناصر المنطقة بأطرافها العربية والكردية والفارسية وعلاقتها الأقليمية والدولية الأخرى وبشكل خاص واشنطن اللاعب الأساسي في المنطقة، كما تضع الأوساط المذكورة العديد من السيناريوات للتطورات المحتملة على الصعيد الداخلي والخارجي ومنها احتمال وقوع مواجهات خطيرة بين الجيش التركي والجيش الأميركي شمال العراق. ويتحدث بعض هذه السيناريوات عن احتمال الاتفاق والتوافق بين الجيش التركي والحسابات

الأميركية الخاصة بالعراق والمنطقة عموما مما قد يدفع الإدارة الأميركية الى اضاءة الضوء الأخضر للعسكريين الأتراك في العراق وعلى صعيد السياسة الداخلية أي التصدي لحكومة أردوغان "الإسلامية" الرافضة التعاون معها إقليميا. وتعلل مصادر مختلفة رفض أردوغان أي عمل عسكري في شمال العراق بهذا الحساب الأميركي الذي لا تريد حكومة "العدالة والتنمية" له أن يخرب حساباتها الداخلية مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل.

ويتوقع البعض أن تتأجل هذه الانتخابات بسبب التوتر المتصاعد الذي قد ينتهي باجتياح شمال العراق حيث يأمر الدستور بتأجيل الأنتخابات في حال دخول البلاد في أي حرب خارجية، من دون أن تنسى حكومة أردوغان الحسابات الداخلية والخارجية الأخرى اذ يعرف الجميع أن مثل هذه الحرب ستقضي على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي حققته الحكومة خلال السنوات الأربع الاخيرة. وتتخوف الحكومة من ان يستفز تدخل عسكري كهذا شمال العراق أكراد تركيا المتعاطفين مع "حزب العمال الكردستاني" الذي تدعمه الفصائل الكردية العراقية التي تقول إنها ستتصدى لأي تدخل عسكري تركي.
وتضع كل هذه الحسابات حكومة أردوغان وأنقرة عموما أمام تحديات صعبة وأحيانا خطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي لما لتركيا من دور مهم في مجمل معادلات الشرق الأوسط بكل أبعاده الإقليمية والدولية التي لا يريد الغرب لها أن تستقر لمصلحة تركيا أو أي من دول المنطقة

## اردوغان يؤكد اتحاد الحكومة والشعب في مواجهة من يعبث بأمن البلاد

# اجتماع طارئ في أنقرة لبحث تصاعد الارهاب في تركيا

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/١١ :***

اعلن الاثنين انه سيعقد اجتماع طارئ بأنقرة الثلاثاء يجمع أركان الحكومة والجيش لمناقشة التصعيد الارهابي الخطير الذي شهدته تركيا في الفترة الأخيرة.

ونقلت وكالة انباء (اناضول) عن مصادر أمنية قولها ان الاجتماع الذي سيعقد في مقر رئاسة الوزراء سيبحث المسائل الأمنية وتصاعد العمليات الارهابية التي تقوم بها المنظمة الانفصالية في الاراضي التركية.

ومن المقرر ان يشارك في الاجتماع كل من وزير الخارجية عبد الله غول ورئيس هيئة الأركان الجنرال يشار بيوك انيت وقائد القوات البرية الجنرال الكار باشبوغ وعدد من اقطاب الساسة في تركيا.

من جهة اخرى أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان اتحاد البلاد حكومة وشعبا في مواجهة "الخونة" الذين يعبثون بأمن تركيا. جاء ذلك التأكيد في تصريح أدلى به اردوغان الاثنين نعى فيه الجنود الأتراك الذين قتلوا في الاشتباكات

مع عناصر منظمة (حزب العمال الكردستاني) متمنيا الشفاء العاجل للجرحى. كما تحدث رئيس الوزراء عن السياسة الداخلية فطلب من الشعب عدم السماح بتحويل جثث الشهداء الى "ورقة" يستغلها السياسيون للاستهلاك المحلي.

وقال في هذا السياق "نحن نعترف أن الارهاب تجاوز الحدود لكني أشفق على من يحاول استغلال جنازة الشهداء في السياسة فهذا يعني عدم احترام لشهدائنا.. هذه الجنازات يجب أن تجمعنا ولا تفرقنا". وأكد اردوغان أن حزبه (العدالة والتنمية) سوف يخرج نوابا نموذجيين في الدولة مضيفا "نحن نعمل بشكل متواصل وسنعمل دوما من أجل مصلحة البلد".

من ناحية ثانية نفى وزير الخارجية التركي عبد الله غول الاثنين وجود أية خلافات أو مشاكل بين الحكومة التركية ورئاسة اركان الجيش بسبب قضايا الأمن الداخلي والارهاب مشددا على أن كل الأمور تسير بتنسيق وتعاون بين المؤسستين. وفي حوار أجرته صحيفة (حرييت) على موقعها في الانترنت مع غول كشف فيه ولأول مرة عن اجتماع سري جمعه ورئيس هيئة الأركان الجنرال يشار بيوك انيت لينفي بذلك الاشاعات التي تقول ان الحوار بين الحكومة والجيش ليس على المستوى المطلوب. وقال في هذا السياق " لقد اجتمعت مع رئيس الأركان سرا وبعلم من الحكومة وحدها فقط لأن الأنباء الأخيرة عن شهدائنا أفزعتنا ودفعتني بشكل عاجل الى اجراء مثل هذا اللقاء لتقييم الوضع والتطورات".

واستطرد قائلا " هذه الزيارة لم تسجل حتى في دفتر المواعيد الرسمية ولقد تحدثنا هناك في كل السيناريوهات المحتملة وراجعنا القرارات السابقة التي كنا قد درسناها في اجتماع اخر سبق هذا الاجتماع بأسبوع". وفي ما يتعلق برفض الحكومة تسليم الجيش تعليمات خطية للتوغل في شمال العراق أكد غول أنه لا يوجد أي تباعد في الحوار بين الحكومة والجيش وهناك مسؤوليات تاريخية نحملها على عاتقنا لهذا السبب نحن نتحرك وفقا للخطط التي وضعناها.. فاذا كان هناك أي طلب من هذا النوع فاننا مستعدون ضمن هذه الخطط". وأضاف " نحن خططنا لكل شيء ضمن الاستشارات والسيناريوهات والاحتمالات التي ناقشناها مع رئاسة الأركان وبالنتيجة كل شيء ممكن ومحتمل". واوضح غول أن الحكومة أصدرت تعليمات سياسية الى الجيش بشأن العراق مشيرا الى أنه في حال رأى الجيش ضرورة العملية العسكرية فانه يتحدث مع الحكومة وهي لن تبخل عليه بالدعم. كما اكد غول وجود تحركات مقصودة هدفها تعبئة الشعب وتوجيهه الى المطالبة بعملية عسكرية في شمال العراق دون لزوم مشيرا الى أن الحكومة والجيش أيضا منزعجان من هذه التعبئة. وقال في هذا السياق انه" لم تتضح بعد المواقع التي سيتم ضربها لو حصل توغل في شمال العراق خصوصا أن الانفصاليين الأكراد غادروا المخيمات والمواقع التي كانوا يقيمون فيها ومن ضمنها جبل قنديل ".

من ناحية اخرى ترأس رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان اجتماع مجلس الوزراء لتقييم آخر التطورات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها مسألة بقاء الطائرات الامريكية في قاعدة انجرليك في ولاية (اضنة).

وذكرت وسائل الاعلام التركية ان مدة استخدام الولايات المتحدة لقاعدة (انجرليك) العسكرية جنوبي تركيا ستنتهي في الـ٢٣ من يونيو الجاري موضحة ان التجديد عاما اخر يستدعي قرارا من مجلس الوزراء. واوضحت ان وزارة الخارجية قدمت المسودة المتعلقة بالتجديد مع توصية الى الحكومة الأسبوع الماضي مضيفة ان الحكومة قررت التصديق عليها في أول اجتماع لمجلس الوزراء.

وكالة انباء (اناضول) التركية قالت ان الحكومة كانت ستضطر الى ارسال اوراق التجديد الى الوزراء الواحد تلو الاخر لتوقيعها استثنائيا "لو ان مجلس الوزراء لم يعقد اجتماعه الاثنين بسبب انشغال الوزراء في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في الـ٢٢ من يوليو المقبل".

## خبراء ستراتيجيون عن صراع العلمانيين والحكومة التركية:

# تدخل الجيش في الحياة العامة سيزيد من وتيرة المعارضة الأوروبية

***صحيفة (السياسة) الكويتية ٢٠٠٧/٦/١٢ :***

**إعداد -أحمد سيد أحمد**: أثارت التطورات الأخيرة في تركيا بعد ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب الرئاسة, وما صاحبه من جدل وصخب شديدين عبرت عنهما مظاهرات ملايين العلمانيين الأترك في الكثير من المدن التركية, ثم قرار المحكمة الدستورية العليا بإبطال جلسات تصويت البرلمان, ثم دعوة أردوغان إلى انتخابات نيابية مبكرة ثم إقرار البرلمان بأن يكون اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر, ورفض الرئيس نجدت سيزار لهذا التعديل بعد أن استخدم حقه في الفيتو, أثارت كل هذه التطورات من جديد مسألة الصراع التقليدي بين العلمانية

والإسلامية في تركيا, فهل ما حدث أخيرا هو انعكاس للأزمة التي تعيشها العلمانية في البلاد؟ وهل الصراع السياسي في تركيا هو بين علمانيين ومتدينين؟ أم هو صراع المصالح والسيطرة على السلطة؟ وهل مازالت العلمانية التي أسسها كمال أتاتورك كما هي بذات الصرامة والحدة؟ وبعبارة أخرى هل ترسخت قيم ومؤسسات العلمانية في المجتمع التركي أم أنها تواجه أزمة حقيقية؟ وهل مازالت القوى الحارسة للعلمانية وعلى رأسها الجيش تمتلك زمام الأمور؟ وهل ينجح حزب العدالة والتنمية في إعادة التوازن والحالة الطبيعية للمجتمع التركي؟

## نشأة العلمانية التركية

يعود تاريخ العلمانية إلى أكثر من قرنين, عندما تسربت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب, ثم بدأت حركة التغريب في عهد السلطان محمود الثاني الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر الميلادي, حيث قام بإنشاء جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية, واستبدل بالقوانين الإدارية قوانين جديدة على غرار القوانين الأوروبية, لكن المرحلة الفارقة في تركيا في عهد مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير حيث وضع للعلمانية قواعد وأسس ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البداية لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين, بل إنه بعد قيادته حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير, وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية, ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا, وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه, وقام في عام ١٩٢٣ بإعلان الجمهورية وإلغاء الخلافة الإسلامية, وبدأ منذ عام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات, وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

وفي إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا في عام ١٩٢٦ قوانين سويسرية وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية, واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور, وتضمن الدستور التركي الجديد في مادته الثانية أن تركيا دولية قومية علمانية, وهو ماوضع عائقا أمام أية محاولات لتغيير علمانية الدولة .

وبما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها, ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات, العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠,حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندريس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد اتهامه بانتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا وانقلاب عام ١٩٧١ , ثم انقلاب عام ١٩٨٠, حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة قونيا والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذا التوجه الإسلامي سببا رئيسا في القيام بالانقلاب الأخير وتعطيل الديمقراطية في البلاد, كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها نجم الدين أربكان مع زعيمه حزب الطريق القويم تانسو تشيلر عام ١٩٩٦ بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية وتلا ذلك إنذارا إلى حزب الرفاة عام ١٩٩٧, مما دفع إلى استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه. وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في

مؤسسات الدولة, ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب »العدالة والتنمية« مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحا متقدما عن خطاب أربكان في الطابع البراغماتي ومتصالحا مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية.

ومن المؤسسات التي تلعب دورا مهما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي تملك تأثيرا كبيرا على الشارع التركي وتوجهاته, وكذلك المؤسسات القضائية ومنها المحكمة الدستورية والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. كما حدث في حزب »الرفاة« وحزب »الفضيلة« وحزب »السلامة الوطني« وحزب »النظام الوطني« الذي شكلهم نجم الدين أربكان, وأخيرا إبطال تصويت البرلمان على اختيار غول للرئاسة.

## العلمانية الأصولية

**السؤال الذي تثيره الأحداث الأخيرة هو لماذا لم تنجح العلمانية التركية في فرض قيمها على المجتمع بعد أن فرضت مؤسساتها؟**

د. سليمان عبد المنعم, أستاذ القانون الدستوري بجامعة الإسكندرية, رأى أن العلمانية في تركيا منذ بداية نشأتها استندت إلى أسس مختلة أقرب للأصولية, هي مسؤولة عن النتائج السلبية التي تقف أمامها اليوم. إذا كان أتاتورك قد أخذ المبدأ العلماني من الغرب وأسقطه على الواقع التركي, فإن مفارقة واسعة تفصل بين المفهوم التركي للعلمانية والمفهوم الأوروبي لها. تحققت العلمانية التركية عبر قرارات فوقية استبدلت الهيمنة الدينية على المجال السياسي باشراف الدولة على الشأن الديني, كما ألحقت بها المجموعات الدينية وسائر مؤسسات المجتمع المدني. و من ثم فإن إمساك الدولة التركية الجديدة بالشأن الديني وإدارته ورسم خطوطه ألغى عملياً مقولة فصل الدين عن الدولة التي تشكل حجر أساس في أي علمانية.

ومقارنة بالغرب, كانت العلمانية في أوروبا حصيلة عملية تطور وتقدم شاملين طالا المجتمعات في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد والعلوم.. كانت العلمانية حصيلة الحداثة الأوروبية التي شقت طريقها منذ القرن السادس عشر وعصر الأنوار والثورة الفرنسية. لم تكن العلمانية الأوروبية فقط مفصلاً بين الدولة والدين, بل الأهم من ذلك أنها كانت انفصالاً أكثر جذرية بين الدولة والمجتمع المدني. هذا التشكل للمجتمع المدني بقواه ومؤسساته وأحزابه ونقاباته.. سمح بنقل الدين من الحيز السياسي للدولة إلى حيز المجتمع المدني, وهو ما أدى إلى أن يستعيد الدين مجال فاعليته في المجتمع. هذا التطور نفسه جعل من العلمانية خطاباً عقلانياً موجهاً لخدمة الجميع من دون فارق بين مؤمن بهذا الدين أو ذاك, وداعية لتحرير الوعي والدولة والمؤسسة الدينية من كل العوائق التي تحول دون تقدمها الثقافي والروحي. من أجل ذلك ارتبطت العلمانية, إضافة إلى قيمها العقلانية والعلمية, بقيم الحرية والتعددية ورفض المقدسات والمحرمات. ويبقى التمييز الأكبر بين العلمانية التركية والعلمانية الأوروبية أن الأولى توسلت الديكتاتورية وسيلة لوضعها موضع التطبيق, فيما شكلت الديمقراطية الإطار الذي ازدهرت فيه العلمانية ونمت في أوروبا.

وأشار د.وحيد عبد المجيد, الخبير السياسي إلى جميع القوى والأحزاب السياسية في تركيا بما فيها الإسلامية منها, تعترف بأن تحقيق العلمانية شكل العنصر الرئيسي في تطور تركيا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي وصول البلاد إلى هذا المستوى من التحديث. لهذا السبب لا يبدو الجدل حول العلمانية يدور حول المطالبة بإلغائها, بل تكاد جميع القوى الإسلامية تؤكد على تعديلات معينة في تطبيقها. يتمثل الاعتراض على العلمانية عبر صعود الأحزاب الإسلامية وتمكنها من الحصول على غالبية شعبية في الانتخابات البلدية والنيابية. كما يتخذ اشكالا أخرى ذات دلالة

رمزية بعودة المظاهر الدينية بقوة وازدياد ارتداء الحجاب الذي يكاد يختصر اليوم أزمة تركيا مع هويتها وأزمة العلمانية مع نفسها.

ومن المفارقات أن قادة الإسلام السياسي في تركيا ليسوا من رجال الدين, بل هم من النخب التي وصلت إلى مستويات تعليمية عالية وحصلت على مهن هي بطبيعتها نتاج لحضارة الغرب العلمانية, مثل المهندسين والأطباء والمحامين.. ومما لا شك فيه أن النظام يحصد اليوم نتيجة سياساته في مجمل الميادين. فقد ثبت انه على الرغم من مرور ثمانين عاماً على تكوينه, فإن النظام العلماني لم يخترق البنية المحافظة للمجتمع التركي بطريقة تحول دون انبعاث الشعور الديني للمواطن بالشكل الواسع.

وبالتالى فإن التجربة العلمانية التركية تؤكد ان العلمنة لا تفرض بقرارات أو مراسيم بل تأتي في سياق تطور اجتماعي متكامل الجبهات وبعد أن تتوافر قواه أفراداً ومؤسسات.

لذلك رأى د.عمرو الشوبكي أن حزب أردوغان يسعى في الواقع العملي إلى بناء نظام سياسي ينزع من علمانيته هذا الجانب المحارب والأيديولوجي المغلق, الذي عرفته طوال عقود طويلة, وأدت في النهاية إلى جعل خطاب القوى العلمانية في تركيا مرادفاً للانغلاق السياسي والتعصب القومي والعداء لأوروبا والعرب والكرد, وبدا أردوغان في صورة العلماني الإصلاحي الذي يواجه علمانية مغلقة, وليس الإسلامي الذي يواجه العلمانية الديمقراطية, وعزز من قدراته أن حكومته حققت إنجازات اقتصادية هائلة في السنوات الخمس الأخيرة, وأجرت إصلاحات سياسية عميقة في مجال الحريات العامة وحقوق الأقليات.

## صراع هوية أم مصالح؟

هل يمكن القول بأن الصراع في تركيا بين العلمانية والإسلامية هو صراع على الهوية أم صراع المصالح والسلطة؟ وهل يعني إمساك حزب »العدالة والتنمية« بمفاصل الدولة الأساسية خطرا داهما أو بعيد المدى عن العلمانية ؟

رأى د.وحيد عبد المجيد أن مبدأ العلمانية الذي تتمحور حوله الأزمة السياسية الراهنة في تركيا, ليس إلا ستاره يخفي وراءه مصالح انتخابية وطموحات سياسية بين الحكومة والمعارضة.

ورفض اعتبار الوضع الحالي في تركيا صراعا بين علمانيين ومتدينين. فالدين مجرد ذريعة, وهو أداة للتنافس السياسي بين الحكومة وجزء من المعارضة. المسألة مرتبطة بمصالح انتخابية ونزاع على المؤسسات وليس بجدل حقيقي حول دور الإسلام في المجتمع.

وأضاف "الحديث لم يعد يدور حول أسلمة المجتمع. المشكلة المطروحة تتصل بالسيطرة على المؤسسات والقوى السياسية على الأرض". لذلك برزت الازمة الأخيرة, بعدما أعلن الجيش بطريقة غير مباشرة رفضه احتمال أن يصبح عضو في الحكومة المنبثقة من التيار الإسلامي رئيسا للجمهورية, لذلك أخذت الأزمة الأخير تفاعلاتها وتصاعدت حيث أبطلت المحكمة الدستورية عملية تصويت في البرلمان أخفق خلالها وزير الخارجية عبد الله غول في الحصول على ثلثي الأصوات المطلوبة.

واتفق معه د. عمرو الشوبكي, أن "المسألة صراع سياسي وصراع على تقاسم النفوذ الاقتصادي, فالمتظاهرون الذين نزلوا إلى الشارع دفاعا عن العلمانية لا ينتمون إلى الأوساط الاجتماعية نفسها التي ينتمي إليها أولئك الذين ينتظرون الانتخابات لرد الاعتبار, أي الطبقتين الشعبية والوسطى والريف التركي والأشخاص الذين لا يعملون في القطاع العام والمحافظون, معتبرا أن الجيش والنخبة التي لا تزال موالية لنهج أتاتورك لا يتخوفان من أسلمة المجتمع

على المدى البعيد بل من سيطرة الحكومة على السلطة ومؤسسات الدولة, من الوزارات إلى النظام القضائي مرورا بالأجهزة البيروقراطية, بعد أن سيطروا على البرلمان.

حتى إن الجيش الذي يدافع اليوم بشراسة عن العلمانية, لم يتردد في الثمانينيات بعد إطاحته بثلاث حكومات في حمل القرآن وبناء المساجد, رغم ان الشيوعية في تلك الفترة كانت العدو الاول.

لكن "أسلمة" المجتمع منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ لا تزال من باب التكهنات, فبعض الإجراءات التي طبقت منذ ذاك قد تعكس تزمتا لكنها لا تشكل جزءا من مخطط أوسع.

وبالتالي, فالصراع القائم في تركيا هو بين مشروع لم يستطع أن يطور نفسه ومشروع فهم حقائق العصر, وينقل تركيا فعلا لا قولا, إلى حقل الاتحاد الأوروبي, وهذا هو جوهر الصِّراع الحالي.

لكن هل ستكون تركيا أفضل حالا في حالة وصول أحد مرشحي حزب »العدالة والتنمية« إلى منصب الرئاسة?

رأى د.مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن حزب »العدالة والتنمية« قد بدأ مسيرة من الاصلاح بدعم شعبي حاسم وتفهم دولي. لذلك فقد تكون رئاسة أحد مرشحي الحزب فرصة إضافية لاستكمال استقرار وازدهار تركيا ودفعها قُدما إلى الأمام.

لقد سبق للجيش أن تدخل في ثلاث مناسبات سابقة, لكنه وبأي حال من الأحوال لا يمكن له التحرش بحزب العدالة في هذه المرحلة, خصوصا أن الحزب قد حقق من النجاحات ما لم يتحقق في ظل حكومات علمانية سابقة. فقد باشر أردوغان منذ توليه رئاسة الحكومة برنامجا اصلاحيا طموحا استهله بإصلاح المنظومة القانونية والقضائية. وقام بإعادة هيكلة الاقتصاد الذي حقق نموا قويا. كما أعاد أردوغان الاعتبار للمؤسسات المدنية والسياسية وحصر تدريجيا نفوذ مؤسسة الجيش القوية.

ولعل أهم ما يحسب لحزب »العدالة والتنمية« هو نجاحه في بدء مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ أكتوبر سنة ٢٠٠٦ كما أن أردوغان شخصية سياسية محببة وذات شعبية جارفة في تركيا كما ينظر لتركيا من إليه كونه الأقدر على مواصلة البرنامج الإصلاحي الطموح من أجل الاستجابة للمعايير الأوروبية.

## تراجع نفوذ العسكر

تطرح مسألة سقوط رئاسة الجمهورية بيد الإسلاميين, دور الجيش في المرحلة المقبلة, فهل يمكن أن يقوم الجيش بانقلاب عسكري في حالة وصول أحد الإسلاميين إلى الرئاسة؟

رأى د. مصطفى علوى أنه في ظل الأزمة الحالية لم يتحرك الجيش, حتى الآن إلا ضمن الأصول الديمقراطية, وقد أعلن رئيس أركانه, أنه يحترم العملية الدستورية وسيحكم على الأفعال. من هذه الزاوية, يمكن القول ان الإسلاميين لن يوفروا ذريعة للجيش للتدخل من خلال ممارسة واقعية ومعتدلة في القضايا الحساسة, لكن في الوقت نفسه, لم تعد الظروف كما كانت في الماضي تُتيح للجيش القيام بتدخل عسكري بهذه السهولة والشارع التركي لن يسمع بتجاوز الإرادة الشعبية الملتفة حول أردوغان, هذا بالطبع, يفتح على حروب أهلية لن يستفيد منها أحد, يستطيع الجيش التهويل أو التحذير, لكن من دون تِكرار استباحة الحياة السياسية, كما كان يحصل في الماضي, وبالتالي, لا خشية من انقلاب عسكري يُعيد عقارب الساعة إلى الوراء. فضلاً عن التطورات الخارجية التي جعلت من الانقلابات العسكرية أمراً منبوذاَ ومرفوضاً, ومن أهم العوامل المؤثرة التي قد تمنع الجيش التركي من التدخل في هذا الجدل السياسي الحالي,

ربما رغبة الأتراك إسلاميين وعلمانيين في دخول بلادهم الاتحاد الأوروبي" حيث إن تدخل الجيش في الحياة السياسية سيزيد حتماً من التشدد الأوروبي, ضد أنقرة في مفاوضات الانضمام. إذ تعد السيطرة المدنية الكاملة على شؤون الدولة ومنها القوات المسلحة, من أهم معايير شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وأضاف د.علوي أن مرحلة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ساعدت الحكومة حيال المؤسسة العسكرية التي لم تعد تستطيع التلويح باستخدام القوة كالسابق, وعليه فإن الصراع سيبلغ أشده منذ مطلع العام المقبل وحتى منتصفه في سجال على الهوية أو بالأحرى على مستقبل الشعب التركي وتركيا.

ورأى د.عمرو الشوبكي أيضا أنه على عكس ما يتصور البعض, بسطحية شديدة, أن تجربة حزب »العدالة والتنمية« هي تجربة إسلامية تهدد المبادئ العلمانية والديمقراطية في تركيا, فإن الصحيح أن هذه التجربة هي الأكثر تعبيرا عن "العلمانية المحايدة" وليس "العلمانية الأيديولوجية" المنغلقة, وهي الأكثر ليبرالية وانفتاحا على المعايير الأوروبية بصورة وضعتها لأول مرة على أبواب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

والمؤكد أن إنجازات هذه الحكومة على أرض الواقع ستجعل من مسألة قيام الجيش بانقلاب عسكري أمراً شبه مستحيل, ولكنه سيظل يتحرك كجماعة ضغط وكحارس للنظام العلماني, والمؤكد أن حزب »العدالة والتنمية« ومعه الكثير من التيارات العلمانية داخل المؤسسة العسكرية وخارجها يرغبون في تجاوز هذه العلمانية الاستئصالية, لا هدم النظام العلماني, ولا القضاء على مدنية الدولة.

أخيرا, فإن العلمانية في تركيا تقف الآن في مفترق طرق ,فإما الانحياز إلى الخيار الديمقراطى والعلمانية الرشيدة أو أن تدخل تركيا في أتون طريق مسدود يقود إلى الانقلاب على الديمقراطية, ولاشك أن كلا من الجيش والتيار الإسلامى حريص حتى الآن على احترام قواعد اللعبة, فالجيش يدرك جيدا أن زمن الانقلابات قد انتهى, كما أن حزب »العدالة« يرى أن مصلحته الاستمرار في النهج البرغماتي وعدم معاداة العلمانيين, لذلك فإن استمرار حالة الشد والجذب ستظل هي السائدة على الأقل في الأمد المنظور.

# اوساط سياسية :تصريحات اردوغان تشكل تحديا لجنرالات الجيش

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٦/١٣ :***

**حسني محلي:** استغرب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان دعوة بعض الاوساط العسكرية والسياسية الحكومة لاجتياح شمال العراق، وقال 'هل قضينا على خمسة آلاف من عناصر الكردستاني حتى بدأنا نفكر بالقضاء على ٥٠٠ منهم في شمال العراق'.

واعتبرت الاوساط السياسية تصريحات اردوغان هذه تحديا لجنرالات الجيش الذين يؤكدون ضرورة اجتياح شمال العراق للقضاء على عناصر الكردستاني هناك.

واكتسبت هذه التصريحات أهمية اضافية لانها سبقت الاجتماع المهم بين اردوغان ورئيس الاركان الفريق اول يشار بويوك انيت بحضور قائد القوات البرية الفريق اول ايلكار باشبوغ وقائد قوات الجندرمة الفريق اول اشيك كوشانار وكل من وزيري الداخلية عثمان جوناش والخارجية عبدالله غول.

وتم خلال الاجتماع مناقشة مجمل التطورات الاخيرة على الصعيد الامني والعسكري وبشكل خاص العمليات العسكرية جنوب شرق البلاد واحتمالات التدخل العسكري شمال العراق، وانعكاسات ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي داخل تركيا وعلاقاتها الاقليمية والدولية.

وافادت مصادر حكومية ان الاجتماع شهد نقاشا حادا بين الطرفين الحكومي والعسكري وتوقعت لهذا النقاش ان يحسم مصير العلاقة بين الطرفين. حيث تتحدث السناريوهات المختلفة باستمرار عن رغبة الجيش في اجتياح شمال العراق لمنع الانتخابات البرلمانية القادمة التي قد يخرج منها حزب العدالة والتنمية بشكل أقوى.

وعلى صعيد آخر، استقبل رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته، ورئيس الاركان الفريق اول يشار بويوك انيت الامين العام للحلف الاطلسي ياب هوب شيفر وبحثوا معه مجمل التفاصيل الخاصة بالعلاقة بين تركيا والحلف.

و اعلنت انقرة انها لن تساهم في النظام الدفاعي الاوروبي بسبب موقف العواصم الاوروبية في موضوع قبرص.

كما ابلغ المسؤولون الاتراك شيفر عدم ارتياحهم من دعم بعض الدول الاعضاء في الحلف لحزب العمال الكردستاني التركي.

فيما رفض شيفر هذه الاتهامات واكد اهمية التعاون العسكري والسياسي بين الحلف ودولة مهمة مثل تركيا جارة للعراق وايران والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

# داليما يشدد في انقرة على ضرورة ايجاد حل وتسوية للقضية الكردية

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/١٣ :***

بحث وزير الخارجية التركي مع نظيره الايطالي ماسيمو داليما تفاصيل العلاقة بين الدولتين ومستقبل الحوار التركي – الاوروبي.

وقالت مصادر دبلوماسية ان الوضع في لبنان وفلسطين والعراق والسلام السوري – الإسرائيلي كانت ضمن مباحثات داليما مع الوزير غول واتفقا على ضرورة التحرك المشترك في منطقة الشرق لتحقيق الامن والاستقرار والسلام في العراق ولبنان والشرق الاوسط عموما.

في فرنسا اعلنت مصادر قريبة من الملف ان السلطات اعتقلت، ثمانية اشخاص يشتبه بانتمائهم الى حزب العمال الكردستاني الانفصالي في اطار تحقيق اولي حول 'اعمال عنف ضد مصالح تركية'.

وكان داليما قد ذكر انه اكد خلال اجتماعه الى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أن اغلاق أبواب أوروبا بوجه تركيا سيعزز موقف "التيارات القومية والاصولية".

وقال انه اشار الى ضرورة ابقاء الاتحاد الأوروبي الباب مفتوحا أمام تركيا مبينا انه في اوروبا جهات تعارض توسع الاتحاد الأوروبي وتعارض انضمام تركيا اليه .

كما شدد داليما على ضرورة ايجاد حل وتسوية للقضية الكردية.

هذا والتقى وزير الخارجية الايطالي رئيس مجلس الأمة بولند اريتج وزعيم حزب المعارضة التركي (الشعب الجمهوري) دنيز بايكال.

هذا و لم يستبعد داليما ان يكون في حوزة "حزب العمال الكردستاني اسلحة ايطالية وخاصة الالغام".

وفي اجابة على سؤال طرحته عليه صحفية تركية في ختام لقائه مع نظيره التركي عبد الله غول، قال رئيس الدبلوماسية الايطالية "من الممكن ان تكون بعض الاسلحة المستخدمة من جانب الحزب المذكور ايطالية الصنع" مستطردا "من المعلوم ان الاسلحة الايطالية متداولة منذ زمن في العراق وفي سائر انحاء المنطقة فإيطاليا دولة تنتج وتبيع السلاح".

بالرغم من ذلك يميل الوزير داليما إلى الاعتقاد بأن "هذه الاسلحة قد بيعت مؤخراً لأن تصدير السلاح لا يستثني الجماعات الارهابية وحسب بل والدول المنخرطة في اعمال او برامج حرب ".

وفي نفس السياق جدد وزير الخارجية الايطالي ايمانه بصواب القرار الذي اتخذه في العام ١٩٩٨ حينما منح اللجوء السياسي لزعيم حزب العمال الكردستاني في ايطاليا حيث كان يشغل منصب رئيس الوزراء موضحاً ان "ايطاليا اعتقلته بموجب مذكرة توقيف المانية لكن برلين لم تشأ استلامه فاستنكفنا عن ابعاده إلى تركيا نظراً لتطبيق عقوبة الاعدام هناك" مضيفاً "ليس لدي ما اندم عليه فقد التزمت كرجل دولة بضوابط الدستور وكم شعرت بالغبطة لاحقاً حينما الغت تركيا عقوبة الاعدام".

وختم مشيراً إلى الملف الكردى في تركيا " لطالما شجعت ايطاليا تطوير الاحترام التام لحقوق الانسان وحريات الاقليات لكنها لم تخلط قط بين المطامح المشروعة لبعض الاقليات وبين انشطة ارهابية لا يمكن ان تجد لها أي ذريعة".

وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما قد اكد ان "اوروبا لا تصدر الديمقراطية لما ينطوي على ذلك من مخاطر ومشاق شتى بل تفضل العناية بالنبتة الديمقراطية المحلية و رعايتها إلى ان تنمو ويصلب عودها".

واعتبر رئيس الدبلوماسية الايطالية في رسالة إلى مدير تحرير صحيفة (إل سولي ٢٤ اوري) بعث بها من انقرة "إن مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي سيتم تقييمها على اساس مسائل محددة لاتزال مفتوحة وعصية على الحل (من قبيل الحرية الدينية وحرية التعبير وقضية قبرص والملف الكردي والعلاقة الشائكة مع ارمينيا) لا صلة لها البتة بالبعد المجرد للثقافة او الهوية". وذكر ان "ايطاليا هي الشريك التجاري الثالث لانقرة في ظل تبادل تجاري مزدهر تقف وراءه خمسمائة شركة ايطالية ناشطة في تركيا" لافتاً إلى ان روما "ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز هذا الحضور".

وختم الوزير داليما رسالته مميطاً اللثام عن ان "ايطاليا تطمح جادة في ان تتبوأ ليس مركز المحاور المباشر والموضوعي لتركيا وحسب بل والشريك القوي المتمتع بالصدقية مما يسمح لنا بأن ندير الحوار بروح من النقد البناء الذي سيقود انقره بلاريب إلى سبيل الاندماج الاوروبي".

## غول يشكر داليما على دعم روما انضمام تركيا لأوروبا

# ٧٥٣٥ مرشحا تركيا يتنافسون في الانتخابات التشريعية المقبلة

### *حزب العمال الكردستاني ملتزم بهدنة احادية حتى الانتخابات التركية*

***الانصات المركزي - ٢٠٠٢/٦/١٤ :***

قال وزير الخارجية التركي عبد الله غول "ان تركيا تعول على الدعم الايطالي في سيرها الحثيث نحو الاندماج الاوروبي" واضاف رئيس الدبلوماسية التركية في مؤتمر صحفي جمعه ونظيره الايطالي ماسيمو داليما في انقره اليوم "لطالما ظلت ايطاليا من بين اهم الداعمين لانضمامنا إلى المنظومة الاوروبية الموحدة ولهذا نجدد لها الشكر العميق لما توفره لنا من تأييد مخلص" في اشارة إلى الموقف الصريح الذي اعرب عنه وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما خلال مباحثاته في

انقره مع كبار المسؤولين الاتراك وفي مقدمتهم رئيس الدولة احمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ووزير الخارجية عبد الله غول ورئيس البرلمان بولنت ارنك وزعيم المعارضة دينز بايكال.

وفي هذا الصدد أكد الوزير داليما خلال المؤتمر الصحفي مع نظيره غول ان "ايطاليا تقف إلى جانب انضمام تركيا وتتمنى ان تتسع رقعة المفاوضات لتشمل ثلاث ملفات جديدة خلال الرئاسة الدورية الالمانية ومن ابرزها المسألة القبرصية التي يعتبر حل معضلتها شرطاً للانضمام التركي" مذكراً بأن روما "تساند التوصل إلى حل دبلوماسي برعاية الامم المتحدة بحيث يتولى مجلس الامن الدولي عملية اعادة اطلاق الحوار بين اطراف النزاع".

الى ذلك أعلنت اللجنة العليا للانتخابات التركية أن ٧٥٣٥ مرشحا سيشاركون في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في ال٢٢ من الشهر المقبل.وقالت اللجنة ان ١٤ حزبا سياسيا سيشارك في الانتخابات بستة آلاف و٧٧١ شخصا في ٨٥ دائرة انتخابية موضحة أنه سيتنافس ٧٦٤ مرشحا مستقلا للدخول الى البرلمان التركي.

وذكرت اللجنة أن مدينة اسطنبول أكبر المدن التركية التي يمثلها ٧٠ نائبا أصبحت أكثر محافظة يشارك فيها مرشحون مستقلون عبر ١٥٧ مرشحا في حين سيدخل الانتخابات في أنقرة وازمير ٤٠ مرشحا مستقلا عن كل منهما.

وستقوم اللجنة بمراجعة قوائم المرشحين وفي حال وجود أي نواقص فيها يتم تبليغ الأحزاب المعنية لاتمامها في غضون ١٣ يوما على أن يتم تعميم أسماء النواب المرشحين في ال٢٠ من الشهر الجاري بوسائل الاعلام الرسمية.

الى ذلك اعلن قيادي في حزب العمال الكردستاني الخميس الالتزام بهدنة معلنة من جانب واحد حتى انتهاء الانتخابات التشريعية في تركيا الشهر المقبل لكي لا تؤثر على اجوائها وتسفر عن فوز الاحزاب المؤيدة للجيش التركي.

وقال جميل بايك القيادي في الحزب لوكالة فرانس برس في مقره بسفح جبل قنديل (٥٠٠ كلم شمال بغداد) المواقع في مثلث الحدود مع ايران وتركيا "سنلتزم وقف اطلاق النار من جانب واحد لاننا لا نريد ان نؤثر على الانتخابات خصوصا وان الجيش يحاول التاثير عليها للحصول على نتائج جيدة".وقد اعلن حزب العمال الكردستاني وقف اطلاق النار من جانب واحد في الاول من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٦.واضاف بايك ان "الجيش يريد اثارة البلبلة في تركيا للحصول على نتائج جيدة في الانتخابات لصالح حزب دنيز بايكال والحاق الهزيمة برئيس الوزراء رجب طيب اردوغان".ومن المتوقع اجراء الانتخابات التشريعية في ٢٢ تموز/يوليو المقبل. واجاب ردا على سؤال عما اذا كان الحزب يريد فوز اردوغان ان "المسالة ليست فوز اردوغان او غيره لكن الجيش حشر السياسة بين اردوغان وبايكال وهذا خطر كبير يجبر المواطنين على الاختيار بينهما فقط".واوضح بايك ان "اردوغان وبايكال لديهما النظرة ذاتها الى القضية الكردية (...) فالاول لا يريد حلها فلو اراد ذلك لكان فعل لان السلطة السياسية بيده كما ان الاكراد جميعا كانوا يؤيدونه".

واوضح بايك ان "الهدف من حشد القوات (التركية) هو تقليل تاثير كردستان الجنوبية على كردستان الشمالية وعزلهما واقامة منطقة امنية وعسكرية للفصل بين الاكراد لكنه اضاف ان تركيا لن تستطيع منعنا من التواصل مع اكراد الجانب التركي". وهدد ب"رفع وتيرة العمليات داخل تركيا اذا منعونا من التواصل".

وردا على سؤال حول احتمال اجتياح القوات التركية للاقليم قال بايك "لن تصيبنا اضرار كبيرة لان قيادتنا ليست كلها في اقليم كردستان فلدينا نشاطات واسعة بدءا من كردستان وانتهاء باوروبا".

## د. محمد نورالدين :

# تركيا على عتبة مرحلة جديدة من تاريخها الحديث

***صحيفة (الشرق) القطرية ١٤/٦/٢٠٠٧ :***

اسطنبول التي رأيناه في الأسبوع الماضي كانت مختلفة عن سابقاتها. اسطنبول المدينة الكوسموبوليتية جامعة الحضارات وملتقى الثقافات كانت الأسبوع الماضي تركية بامتياز، أعداد السائحين الأجانب لا تتراجع على امتداد السنة لكن تكاد تختفي امام الكم الهائل من اعداد البيارق التركية الحمراء ذات الهلال والنجمة.

اسطنبول حمراء، آلاف الأعلام لفت المدينة الاولى في تركيا، على الشرفات وواجهات الأبنية وحافلات السير والجسور المتعددة والمحال التجارية.

لا يمكن ان يذهب السؤال بعيدا ولا الإجابة عليه. انها أعياد الشباب والرياضة التي تبدأ في التاسع عشر من مايو كل عام وارتبطت في اذهان العامة بذكرى بدء حرب التحرير الوطنية عام ١٩١٩ التي قادها مصطفى كمال اتاتورك.

لكن كثافة الأعلام هذه السنة لها نكهة مغايرة وليست ايجابية بالضرورة، إنه موسم الانتخابات المبكرة التي ستجري في ٢٢ يوليو، وهي انتخابات ليست ككل انتخابات.

انها انتخابات كسر عظم بين التيار العسكري– الأتاتوركي والتيار الإسلامي. وهي معركة بدأت ذروتها الأولى مع «انقلاب» ٢٧ أبريل الماضي عندما حال العسكر عبر المحكمة الدستورية دون انتخاب المرشح الإسلامي عبدالله غول للرئاسة التي كانت مضمونة له.

احتشد الأتاتوركيون في ثلاثة مهرجانات حتى الآن. في انقرة واسطنبول وازمير. الوجوه نفسها كانت في كل مهرجان.كانت محاولة لاستنهاض روح المعارضة العسكرية التي كادت تختفي امام نجاحات حزب العدالة والتنمية.

ارتفع العلم التركي في المهرجانات الثلاثة.كانت محاولة لاحتكار العلم وإظهار انه لفئة دون اخرى. العلمانيون العسكريون من هذه الزاوية هم الوطنيون. أما حزب العدالة والتنمية فإلى جحيم الخيانة والتفريط بالسيادة الوطنية وبيع القضايا القومية.

يعرف الإسلاميون اللعبة الجديدة لخصومهم" لذا دعوا في المقابل الى اوسع مشاركة في «حرب الأعلام». بل إن اعياد الشباب والرياضة ستنتهي في ٢٩ مايو بإحياء يوم الفتح. إنه فتح مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣، وهو بمعايير الصراع الداخلي الحالي يوم اسلامي. اي يوم بيوم. أي ١٩ مايو ضد ٢٩ مايو.

هكذا هي تركيا بلاد الرموز والأيام والأعلام. الحجاب هو رمز الإسلامي اما رمز العلماني فهو، أو أريد له ان يكون في هذه المرحلة بالذات، مايوه البحر.مايوه مقابل حجاب. رمزان جديدان لتركيا الباحثة عن استقرار لم تعرف الطريق اليه منذ ١٩٢٣.

نعم المايوه أصبح شعارا لحملات العلمانيين العسكريين على الإسلاميين. اتهامات لبلديات اسطنبول بأنها تمنع اعلانات النساء بالمايوه لأنها تتعارض مع اخلاقيات المجتمع اما العلمانيون العسكريون فيرون في المنع نموذجا لسياسة القمع والأسلمة في المجتمع.

تركيا على عتبة مرحلة جديدة من تاريخها الحديث. بعد اليوم لم يعد الكلام على طي صفحة الانقلابات ممكنا. الجميع يترقب نتائج انتخابات ٢٢ يوليو المقبل. العسكر يريدها مناسبة لإضعاف وإن امكن للإطاحة بسلطة حزب العدالة والتنمية أما الإسلاميون فيريدونها تأكيدا على ان الشعب يقف الى جانبهم. قد لا تنتج الانتخابات عن حسم. وهو ما يرشح الأزمة للمراوحة مكانها بكل ما تحمله من استمرار للأزمات والاضطرابات.

أما البعد الأمني مع الأكراد فيطل أيضا برأسه قويا مع تفجير انقرة الذي أوقع ستة قتلى. المسألة الكردية تدخل بدورها عاملا مؤثرا في الحرب السياسية الداخلية.

والتساؤل عن كيفية ادارتها من قبل العسكر والحكومة ومن سيسقط في فخ من؟

لم تعرف تركيا الاستقرار منذ تأسيسها.

والأزمات تزداد تعقيدا وتجذرا. أليس من يراجع أخطاء مرحلة التأسيس؟ خارج هذه المراجعة لن تعرف تركيا أي استقرار وستبقى تستنزف قواها في معارك حول الرموز والأيام والأعلام فيم العلة في.. الذهنية.

## حسن شندي :

# منطقية اردوغان

***الانصات المركزي عبر*** *e-mail* ***٢٠٠٢/٦/١٤ :***

اثناء مراسيم افتتاح المقر الجديد لحزب العدلة والتنمية التركي تحدث رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بواقعيّته السياسية المعهودة حيث شرح بلغة ذات دلالات عميقة وبعدا سياسيا الوضع التركي في ظل الاجواء المشحونة بالتوترات التي تمر بها تركيا ودول الجوار ، فلم يتعمق في الحديث كثيرا بل اكد وبرؤوس اقلام على ضرورة تفعيل دور تركيا المسالم وتجديد السياسية التركية والابتعاد عن التطبيل والتزمير القومجي والاعلامي والتأني في حل مشكلات تركيا من خلال الاعتراف بالواقع الذي تمر به دول الجوار والبحث عن دور فاعل لتركيا كي لا تبدو مكروهة من قبل شعبها في الداخل وشعوب دول الجوار وعلى راسهم الشعب العراقي .

ان منطقية اردوغان هي عقلانية السياسة التركية وواقعية التطورات السياسية على الساحة الاقليمية التي نرحب بها ويرحب بها كل من يريد ان يجلس خلف طاولة الحوار حيث ان التاريخ اثبت مرارا فشل الآلة الحربية و التدخلات العسكرية في اخماد اي تمرد على حساب نجاح الاحتكام للعقل والجلوس خلف طاولة النقاش لايجاد سبيل للسلام الذي يرضي كافة الاطراف.

فما الذي يمنع اردوغان الان من تحقيق السلام طالما انه يعلم جيدا ان مسالة حزب العمال الكردستاني حلها بيد الحكومة التركية كما ويعلم انه لن يستطيع القضاء على الحزب باكثر المدافع والطائرات تطورا ؟!.

اظن ان اردوغان حالما ينتهي من المواجهة مع المؤسسة العسكرية واخفاقاتها سيغير الكثير من الامور وسيكون اول من يبادر الى اطلاق عفو عام عن مسلحي حزب العمال الكردستاني كما كان اول رئيس وزراء يعترف بوجود قضية كردية يجب حلها .

وكلنا يعلم ان الشعب التركي المتحضر لايرفض العيش مع القومية الثانية في البلاد الا وهي الكردية كما ولا يرفض ايضا اعطاءهم حقوقهم الثقافية والسياسية في سبيل ان يعيش الجميع اخوة ضمن بقعة جغرافية على مشارف الانضمام للاتحاد الاوربي .

اقول ذلك متفائلا مما هو قادم وآملا من حزب العدالة والتنمية اثبات ما هو معلن وما هو غير معلن يفيد المستقبل التركي ودول الجوار بطُرُق اكثر عملية والمضي نحو الامام باشارات ايجابية وتصور آخر يكون

**لمصلحة الاخوة الكردية التركية و لاضفاء جو جديد يتنفّس من خلاله قادة الدول المعنية اوكسجينا اكثر نقاء لينتعش الجسد التركي بديمقراطية حقيقية تقوده نحو الحلم الاوربي .**

# قبرص وأكراد العراق والعلاقة مع أميركا وأوروبا

# ٣ قضايا وراء تأزم المشهد السياسي التركي:

***صحيفة (الحياة) اللندنية ١٤/٦/٢٠٠٧ :***

توارت تفاصيل الازمة السياسية التركية الساخنة خلف تعقيدات ودهاليز الدستور التركي والتعديلات التي تجريها الحكومة على مواده الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية من جانب، واحتكام المعارضة الى المحكمة الدستورية لالغاء تلك التعديلات من جانب آخر، حتى باتت القضية وكأنها انتهت الى احتكام لانتخابات برلمانية ستجرى في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل. علماً أن تلك الانتخابات لن تحل الازمة بل قد تعقدها خصوصاً اذا عاد «حزب العدالة والتنمية» بالقوة نفسها او اكثر قوة الى البرلمان، واذا ما أصر على ترشيح عبدالله غول لانتخابات رئاسة الجمهورية. ذلك ان الجيش قد لا يقبل الاحتكام الى الشعب ليكون «حكماً بينه وبين حكومة «حزب العدالة» والتنمية» التي يحاول العسكر التخلص منها ومن سياساتها الداخلية التي يعتبرها معادية للعلمانية وسياساتها الخارجية التي يعتبرها خاضعة تماماً للارادتين الاميركية والاوروبية.

تدخل الجيش هذه المرة جاء متمثلاً في بيان السابع والعشرين من نيسان (أبريل) الماضي التحذيري، واتبعه ببيان آخر في ٧ حزيران (يونيو) يطالب فيه الشعب بالانتفاض ضد حزب العمال الكردستاني. البيانان اعتبرا بمثابة تدخل من دون تنسيق بل هو تدخل على رغم واشنطن وضد مصالحها، والثاني اعتبر تدخلاً ينبع من احساس بعض الاوساط في الجيش بأن الجمهورية التركية في خطر حقيقي، علماً أن موضوع تهديد مرشح «حزب العدالة والتنمية» للرئاسة للنظام العلماني في تركيا هو آخر وأضعف الاسباب التي تدفع الجيش للاعتقاد بأن الجمهورية التركية في خطر. فقناع الصراع العلماني – الاسلامي هو قناع قديم استخدمه الجيش هذه المرة لتبرير تدخله، لكن اسباب التدخل الحقيقية واسباب احساس الجيش بأن تركيا في خطر تتعلق اساساً بالقضية الكردية وشمال العراق ومستقبل القضية القبرصية والعلاقات مع واشنطن، أي انها وباختصار تتعلق مباشرة بالسياسة الخارجية التي يتبعها «حزب العدالة والتنمية» منذ توليه الحكم، والقول إن الازمة هذه لم تنته بعد وان الاسوأ قد يحدث لاحقاً يأتي من كون تدخل الجيش هذه المرة يستهدف وبشكل مباشر ضرب العلاقة التي توصف بالاستراتيجية بين انقره وواشنطن في الصميم، وهو ما يبدو واضحاً من خلال استهداف تصريحات قائد الاركان الجنرال يشار بيوك انيط خلال الأشهر الماضي لواشنطن وانتقاده اللاذع لها ويبدو واضحاً من خلال مطالبة الجنرالات المتقاعدين بالانسحاب من حلف شمال الاطلسي واقتراح عقد تحالف استراتيجي مع الصين وروسيا والهند وإيران. ويزيد الأمر خطورة ما يتسرب عن وجود حركة تمرد بين صفوف الجيش يجد قائد الاركان صعوبة بالغة في السيطرة عليها ويبدو واضحاً ان الازمة بين الجيش وحكومة «العدالة والتنمية» هي هذه المرة ازمة حقيقية وكبيرة ومعقدة وتتجاوز بكثير مسألة تصرفات «حزب العدالة والتنمية» التي تهدد النظام العلماني في تركيا او رفض الجيش لأن تكون زوجة الرئيس القادم محجبة، انها ازمة ثقة وخلاف كبير حول مستقبل تركيا ومستقبل أمنها الوطني المتعلق بالقضية الكردية وشمال العراق وقبرص.

## أزمة سياسية تحت تهديد السلاح

قراءة متأنية للبيان العسكري الذي ظهر فجأة قرابة منتصف الليل على الموقع الالكتروني لقيادة الاركان يوم ٢٧ نيسان الماضي، تلقي الضوء على عدد مهم من الحقائق، فالصيغة الركيكة التي خط بها البيان والتي لا تنتمي أبداً الى الصيغة المعروفة للبيانات العسكرية النارية، وكذلك سحب ذلك البيان من الموقع بعد لقاء رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بقائد الاركان الجنرال يشار بيوك انيط في اسطنبول بعد اربعة ايام على صدور البيان، وإعادة نشره بعد اسبوع من دون توضيح لسبب اختفائه واعادة نشره، بل وتوقيت البيان (منتصف الليل) وظهوره على موقع الكتروني بدلاً من نشره رسمياً وتوزيعه على الصحافة كما هو معهود سابقاً، كل هذا يدل على ان البيان كتب على عجل ومن دون مراجعة، وعلى وجود خلاف في الرأي في صفوف العسكر حول البيان وضرورة التدخل في هذا الشكل. وسواء كان هذا الخلاف كبيراً أم صغيراً، وسواء كان قائد الاركان مقتنعاً بضرورة التدخل، أو انه – بحسب ما ذكرت صحف تركية – كان مضطراً لمسايرة جنرالاته وضباطه الذين زادت ضغوطهم للتخلص من حكومة اردوغان، فإن ما جاء في ذلك البيان من أن ٤٠ مدرسة في جنوب شرقي الاناضول التركي تُجري مسابقات في تحفيظ القرآن الكريم بشكل غير قانوني وواحدة أخرى تنظم دروس وعظ ديني للنساء بعد الظهر،

يشكل خطراً على النظام العلماني في دولة تعداد سكانها قارب الثمانين مليون نسمة وفيها عشرات الآلاف من المدارس، أمر لم يقتنع به احد في تركيا. لكن المعارضة وجدت فيه أرضية للبناء عليها ودعماً لنظرياتها، فيما أدركت المحكمة الدستورية ان هذا ليس بيت القصيد وإنما الجملة الأهم هي تلك التي يهدد فيها الجيش بالتدخل ان وجد ضرورة لذلك، فكان ان عمدت المحكمة إلى إصدار حكمها بإلغاء جولة انتخابات الرئيس والحكم بضرورة مشاركة ثلثي نواب البرلمان في انتخابات الرئيس، فسدت بذلك على حزب العدالة والتنمية طريق الوصول الى القصر الجمهوري نزولاً عند ضغط الجيش، وقضاة المحكمة مقتنعون بأن حكمهم هذا على رغم كل ما قيل عنه إنما أنقذ تركيا من انقلاب عسكري كان الجيش يعد له في حال انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية علماً أن قرار المحكمة يكون قد شكك في نزاهة انتخاب آخر ثلاثة رؤساء جمهورية لتركيا لأن أياً منهم لم ينتخب في حضور ثلثي نواب البرلمان. كما ان قرار المحكمة هذا يستحيل معه مستقبلاً انتخاب رئيس جديد في البرلمان الا في حال اتفاق المعارضة والحكومة على مرشح مشترك وهو ما لم يحدث في تركيا سابقاً قط. اما احتمال ان يحصل اي حزب على اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان في الانتخابات المقبلة فهو احتمال ضعيف.

## جذور الازمة

اتخذ الجيش من انتخابات الرئاسة ذريعة للتدخل، والمعارضة بنت على هذا الموقف من خلال امتناعها عن المشاركة في تلك الانتخابات غير مدركة لخطورة ما فعلت ولخلفية تدخل الجيش الحقيقية، والمحكمة الدستورية تعتقد بأنها منعت وقوع انقلاب عسكري حقيقي على الارض من خلال حكمها الذي اصدرته تحت تهديد السلاح. لكن خلفية التدخل العسكري ودوافعه الحقيقية بدأت تظهر بعد تزايد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجيش في جنوب تركيا وتفجير انقره الانتحاري، ومطالبة الجيش بدخول شمال العراق كحل وحيد للقضاء على حزب العمال الكردستاني الذي ادمى الجيش خلال ثلاثة اشهر مضت. ولم ينتبه أحد الى ان حشود عشرات الآلاف من المواطنين الاتراك العلمانيين واليساريين الذين خرجوا في تظاهرات كبيرة في اسطنبول وأنقره وازمير للدفاع عن النظام العلماني واعلان رفضهم لترشيح عبدالله غول او اردوغان لرئاسة الجمهورية، كانوا يلبون دعوة ينظمها جنرال عسكري متقاعد هو الجنرال شنار آر اويغور القائد السابق للجندرمة، والرئيس الحالي «لجمعية حماية الفكر الاتاتوركي» التي نظمت تلك التظاهرات ومولتها من دعم مالي قدمه الرئيس أحمد نجدت سيزار من موازنة رئاسة الجمعية.

وحقيقة ان تنظيم خروج الجماهير الى الشارع نظمها جنرال ومولها رئيس علماني وكلاهما خصم للحزب الحاكم، تنفي تماماً ادعاءات المعارضة بأن الجيش اضطر للتدخل بعد أن رأى حشود الجماهير تملأ الشوارع احتجاجاً. اذ يبدو واضحاً ان هناك مخططاً تم العمل على تنفيذه لمحاصرة الحكومة بين الشارع ومؤسسات الدولة، ومنعها أولاً من انتخاب رئيس من بين صفوفها وثانياً التأثير على ناخبي الحكومة لضمان تراجع اصواتها في الانتخابات المقبلة، واذا ما أضفنا المساعي المفاجئة للمعارضة يميناً ويساراً لتوحيد الصفوف قبل الانتخابات من اجل محاصرة حزب العدالة والتنمية في الاستحقاق الانتخابي، يظهر بوضوح ان الهدف هو تنحية الحزب عن الحكم وتشكيل ائتلاف حكومي بديل ليس اكثر حرصاً على العلمانية فقط، وانما – وبحسب هتافات المتظاهرين – يقف على مسافة ابعد من واشنطن والاتحاد الاوروبي. ان مراجعة سريعة لمواقف جنرالات الجيش منذ تولي «العدالة والتنمية» السلطة في تركيا تظهر بوضوح وجود ثأر يسعى الجيش لاخذه منذ عام ٢٠٠٣، عندما رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب وحرم بالتالي الجيش من دخول شمال العراق، اشعل نار الغضب في صفوف ضباط وجنرالات الجيش الذين قالوا بضياع فرصة فرض وصاية تركيا على اكراد العراق حينها، وزاد من قلقهم دخول الاكراد إلى الموصل وكركوك على رغم كل التحذيرات التركية. في آب (اغسطس) تلك السنة حاول عدد من ضباط القوات الخاصة التركية جر تركيا الى شمال العراق من خلال محاولتهم قتل محافظ كركوك الكردي من اجل زرع فتنة كردية تركمانية تجبر تركيا على التدخل لكن المخطط سبقه مداهمة الجيش الاميركي لمقر تلك المجموعة في السليمانية واعتقالهم في شكل مهين، ما فجر ازمة ثقة بين الجيش التركي واميركا، وزاد من اعتماد واشنطن على اكراد العراق على حساب تعاونها مع انقره الذي تراجع، تاركاً وراءه قلقاً تركياً كبيراً بشأن نيات واشنطن وحساباتها في شمال العراق.

هذا الخلاف بين الجيش التركي وواشنطن انعكس على علاقة الجيش بحكومة «العدالة والتنمية» التي كانت تتبنى السياسات الاميركية بشأن الحوار مع اكراد العراق وحل القضية الكردية في تركيا سياسياً.

على صعيد آخر وفي الوقت نفسه حاول الجيش التركي الوقوف في وجه الحكومة في ما يتعلق بالقضية القبرصية، وسعى قائد القوات البرية الجنرال ايطاش يلمان لدعم الرئيس القبرصي التركي رؤوف دنكطاش من رفض مخطط الحل الدولي الذي قدمة كوفي انان عام ٢٠٠٤، وفي اكثر من تصريح علني اعتبر يلمان سياسة اردوغان في قبرص بيعاً للقضية القبرصية. وقد كشفت مذكرات قائد القوات البحرية الجنرال اوزدان اورنيك التي نشرتها مجلة «نقطة» المستقلة في آذار (مارس) الماضي عن محاولة انقلابية كان يدبرها جنرالات الجيش ضد حكومة اردوغان بسبب سياساتها في شمال العراق وقبرص التي يرى فيها الجيش خيانة للقضية وعمالة للغرب، لكن قائد الاركان حينها الجنرال حلمي اوزكوك وقف ضد ذلك الانقلاب. ما دفع اولئك الجنرالات للتوجه الى وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني العلمانية والمعارضة العلمانية ايضاً من اجل تحقيق هدفهم بطريقة اخرى. فظهر في صحيفة «جمهورييت» التابعة لـ «حزب الشعب الجمهوري» العلماني أول بيان عن من سمي مجموعة الضباط الشبان في الجيش يحذرون من ان سياسة اردوغان الموالية لواشنطن والاتحاد الاوروبي ستقود الى قيام دولة كردية في شمال العراق وتقسيم تركيا وظهور فيديرالية كردية في جنوب شرقي تركيا، والاعتراف بقبرص اليونانية كدولة تمثل كل الجزيرة القبرصية. بعد ذلك تم الكشف وبشكل غامض ومثير ومتتابع عن عدد من العصابات التي تعمل لابتزاز رجال الاعمال في تركيا وضمن افرادها عسكريون متقاعدون، واهتزت تركيا عند الكشف عن ان ضابطين في الاستخبارات العسكرية التابعة للجندرمة قاما بتفجير مكتبة في مدينة شمدينلي الكردية وحاولا القاء التهمة على حزب «العمال الكردستاني» من خلال استخدامهما قنابل ومتفجرات يستخدمها الحزب عادة، ما اشاع ان في الجيش من يريد ان يدفع بتركيا الى دخول شمال العراق لمكافحة «حزب العمال الكردستاني» الذي كان ملتزماً بهدنة من طرف واحد. تبع ذلك القاء القبض على عصابة اخرى كانت تخطط لاغتيال رئيس الوزراء اردوغان وفي حوزتها خريطة لمنزله والطريق اليه ومتفجرات من النوع نفسه الذي يستخدمه حزب العمال الكردستاني، وتزعّم العصابة عقيد في الجيش التركي وتطلق على نفسها «الاتابيكه»، ليخرج بعدها الجنرال حلمي الى التقاعد ويحل محله في قيادة الجيش الجنرال يشار بيوك انيط الذي اعلن ان فترة قيادته ستكون فترة الانتقام من بعض القوى التي حاولت تشويه سمعة الجيش، ورفض اقتراح واشنطن للحوار مع اكراد العراق من اجل انهاء مشكلة حزب «العمال الكردستاني» واعلن ان الحل الوحيد يكمن في دخول شمال هذا البلد، على رغم تأكيد جميع الخبراء العسكريين ان دخول الجيش التركي شمال العراق لن يقضي على الحزب الكردستاني وأن تجارب تركيا السابقة عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠١ تثبت ذلك.

جرى كل هذا بينما حشر الاتحاد الاوروبي أنفقره وعلق مفاوضاته معها الى حين اعترافها ولو تجارياً بقبرص اليونانية، فيما بدت تركيا عاجزة عن التصرف حيال مسألة كركوك التي سيطر عليها الاكراد عملياً، وبدا للجيش التركي أن انصياع اردوغان وحكومته لتوصيات الاتحاد الاوروبي وواشنطن اوصل تركيا إلى هذا الوضع «المهين».

## مستقبل غامض

تحرك الجيش هذه المرة يعكس درجة تردي العلاقة بينه وبين واشنطن، وهي العلاقة التي كانت متينة للغاية منذ انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢. اذ بدأ الخلاف بين الطرفين في تسعينات القرن الماضي على خلفية التعامل مع اكراد العراق، وبدأت الاتهامات لواشنطن تزداد داخل صفوف الجيش التركي بدعم حزب العمال الكردستاني واكراد العراق بعد أن رحلت قوات المطرقة الاميركية اثر حرب تحرير الكويت من شمال العراق تاركة وراءها الكثير من السلاح والعتاد ليغنمه حزب «العمال الكردستاني» ويستخدمه ضد الجيش التركي حينها. وقد زادت هذه الاتهامات بعد رفض واشنطن شن الجيش التركي هجمات ضد الأكراد بعد احتلالها العراق، حتى جاءت حادثة تفجير الحزب الكردستاني سكة حديد قطار تركي في محافظة بينغول التركية نهاية شهر أيار (مايو) الماضي، حيث اكتشف ان القطار يحمل اسلحة مهربة سراً من ايران الى سورية عبر تركيا، مما زاد الشك لدى الجيش التركي بان اميركا هي التي طلبت من الحزب الكردستاني تفجير سكة القطار، وان هذا التفجير كان باكورة تعاون بين الطرفين لاحراج تركيا. كما ان دخول طائرتين عسكريتين اميركيتين الاجواء التركية من دون اذن في التوقيت نفسه، اعتبر تحدياً اميركياً وتحذيراً للجيش التركي من الاقتراب من شمال العراق، ما زاد الفجوة بين الجيش التركي واميركا عمقاً، خصوصاً ان العسكر التركي يبدو مقتنعاً بأن الاستراتيجية الدفاعية الاميركية الجديدة عبر العالم تهدف لاعتماد شمال العراق قاعدة عسكرية مهمة في المنطقة، مما قد يمهد لولادة دولة كردية هناك.

الازمة بين الجيش التركي والحكومة ازمة رؤى خطيرة، يضحي فيها الجيش باحد اهم حلفائه الا وهو اميركا ويضع امام عينيه احتمال الاصطدام معها. وهي ازمة عميقة لدرجة ان العديد من الكتاب والمحللين الاتراك يشككون في من يقف وراء انفجار أنقره الذي اودى بحياة ٦ اشخاص نهاية الشهر الماضي، بعد تبرؤ حزب العمال الكردستاني منه وتنديده به، وعدم ثبوت علاقة مباشرة بين الحزب والشخص الذي انفجرت فيه القنبلة، اذ ان المادة المتفجرة من المواد التي يستخدمها «حزب العمال الكردستاني» دائماً في تفجيراته، لكنها ايضاً المادة نفسها التي استخدمها ضباط الاستخبارات العسكرية لتفجير مكتبة في شمدينلي في جنوب شرقي تركيا.

البعض في تركيا يتساءل هل يمكن ان تكون الازمة الحالية قد دفعت بعض الرتب العسكرية الى تدبير تفجير أنقره لايقاع اكبر عدد من الضحايا واحراج الحكومة او الضغط عليها لاتخاذ قرار ترفض حتى الان اتخاذه بدخول شمال العراق؟ في الاوضاع الحالية، طرح هذا السؤال يعد في تركيا ضرباً من الخيال، لكنه في هذه الظروف يبدو مشروعاً .

الجيش يراهن على وصول حليفه حزب الشعب الجمهوري المعارض العلماني بزعامة دنيز بايكال الى الحكم من اجل تنفيذ سياسة تركية اكثر انغلاقاً واكثر قومية واكثر حزماً بشأن العراق وقبرص، وهو رهان خاسر في كل الاحوال، فحزب الشعب الجمهوري الذي لعب دوراً مهماً في تحريض الجيش ليتدخل هذه المرة، انما كان يستخدم سلاح الجيش لتحقيق مصالح حزبية للوصول الى السلطة، ولا يوجد ما يضمن التزام الحزب بمطالب الجيش في حال وصوله الى السلطة وهو يعلم ان اي حكومة تركية لا تحظى بدعم واشنطن ليس في مقدورها ان تعيش اقتصادياً، كما ان العمل ضد الاتحاد الاوروبي هو انتحار سياسي لاي حكومة تركية. في المقابل فإن السؤال الذي لا يزال مطروحاً، ماذا لو ان «حزب العدالة والتنمية» عاد مرة اخرى وبقوة الى البرلمان، فهل سيتخذ الجيش حينها خطوة اكبر ويتدخل فعلياً من خلال انقلاب عسكري؟

## التعديلات الدستورية

بعد قرار المحكمة الدستورية تحديد نصاب عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في البرلمان بثلثي نواب البرلمان على الاقل اي ٣٦٧ نائباً، اقر البرلمان التركي بطلب من حكومة «العدالة والتنمية» تعديلاً دستورياً يحيل انتخاب الرئيس الى الشعب مباشرة ويقصر من فترة حكمه من سبع الى خمس سنوات ويفسح المجال امامه للترشح لفترة ثانية، ويقصر الدورة البرلمانية من خمس الى اربع سنوات. وبعد رفض الرئيس أحمد نجدت سيزار هذا التعديل واعادته للبرلمان اقر البرلمان مجدداً التعديل كما هو، لكن المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري قررت الاحتكام مجدداً للمحكمة الدستورية من اجل الغاء التعديل. وتأمل المعارضة في العودة الى البرلمان بعد انتخابات ٢٢ تموز المقبلة بشكل قوي يمكنها من انتخاب رئيس من صفوفها في البرلمان دون الاحتكام الى الشعب. علماً أن الدستور يقول بانتخاب البرلمان للرئيس خلال ٣٠ يوماً والا يتم حل البرلمان والاحتكام الى انتخابات برلمانية مبكرة، وهو ما يمكن ان يحدث في حال فشل البرلمان الجديد في انتخاب رئيس بعد انتخابات ٢٢ تموز او رفض المحكمة الدستورية تعديل قانون انتخاب الرئيس أو تأخر تنفيذ التعديل لانتخاب الرئيس من قبل الشعب ما يعني ان تركيا قد تدخل في دوامة انتخابات مبكرة حتى نهاية السنة الجارية.

## الانتخابات

حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤ في المئة من الاصوات في انتخابات ٢٠٠٢، ولكنه تمدد في البرلمان ليحصل على ثلثي مقاعده قبل ان ينشق عنه ٢٥ نائباً بعد سنتين، اذ ورث الحزب مقاعد تلك الأحزاب التي لم تستطع ان تتجاوز العتبة البرلمانية المحددة بعشرة في المئة من اصوات الناخبين، وقد بقي حزب «الطريق الصحيح» خارج البرلمان رغم حصوله على ٩,٥ في المئة من الاصوات، فيما تمكن حزب الشعب الجمهوري فقط من تجاوز العتبة البرلمانية ليمثل في البرلمان الى جانب «حزب العدالة والتنمية». ولمنع تكرار هذا السيناريو مجدداً، فإن احزاب اليمين واليسار تتوحد من اجل تجاوز العتبه الانتخابية، اذ ان في حال دخول اربعة احزاب البرلمان هذه المرة، فإن احتمال تحالف ثلاثة منها ضد «حزب العدالة والتنمية» قائم لتشكيل حكومة ائتلافية.

# سزار يعرقل خطة أردوغان انتخاب الرئيس من الشعب

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٦/٦/٢٠٠٧ :***

**أنقرة ـ حسني محلي :** أحال رئيس الجمهورية التركي أحمد نجدت سزار التعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة الى الاستفتاء الشعبي، قائلا إنه سيعترض على هذه التعديلات لدى المحكمة الدستورية العليا أيضاً.

وجاء قرار سزار بعد أسبوعين من إقرار البرلمان التعديلات الدستورية المذكورة ورفض الرئيس سزار المصادقة عليها في القراءة الأولى لها الشهر الفائت، فيما بدأ النقاش مجددا بشأن مستقبل هذه التعديلات التي يتوقع المراقبون أن تطبق بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٢ تموز (يوليو).

وينص الدستور على اجراء الاستفتاء الشعبي بعد ١٢٠ يوما على الرغم من التعديل الدستوري الذي أقره البرلمان بداية الشهر الجاري وخوّل اللجنة العليا للانتخابات بتقليصها أيضا حين اللزوم.

وكان هدف حزب "العدالة والتنمية" من هذا التعديل اجراء الاستفتاء الخاص بالتعديلات الدستورية يوم الانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) للتأثير على نفسيات الناخب الذي يعتقد أن عبدالله غول قد ظلم في موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية.

وتوقعت مصادر القصر الجمهوري ان يرفض الرئيس أحمد نجدت سزار المصادقة أيضا على التعديل الدستوري الخاص بتقليص مدة الاستفتاء مما سيعني أن الاستفتاء على موضوع رئيس الجمهورية لن يتحقق الا بعد ١٢٠ يوما، اذ لن يستطع البرلمان الاجتماع بعد الآن لمناقشة الموضوع بسبب عطلته التي بدأت رسميا الأسبوع المنصرم ولن يكون سهلا على حزب "العدالة والتنمية" جمع أعضائه استثنائيا بعد أن استبعد أردوغان نصف الأعضاء الحاليين من لوائح المرشحين للانتخابات المقبلة.

ورجحت مصادر قانونية ان تطعن المحكمة الدستورية العليا الأسبوع المقبل بشرعية التصويت الخاص بالتعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية وذلك بناء على اعتراض حزب "الشعب الجمهوري". وتضع كلّ هذه المعطيات حكومة رجب طيب أردوغان أمام تحديات جديدة لمرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة وخاصة اذا فشل الحزب بالفوز على أغلبية مقاعد البرلمان التي ستمكنه من تقرير مصير انتخابات الرئاسة وربما تشكيل الحكومة الجديدة بمفرده.

الى ذلك، حلّقت مروحيات أميركية على طول الحدود العراقية ـ التركية لمراقبة تحركات الجيش التركي في المنطقة حيث سبق لطائرات أميركية من طراز "أف ـ ١٦" أن اخترقت المجال الجوي التركي نهاية الشهر الفائت، مما أدى الى توتر جدي في العلاقات التركية ـ الأميركية آنذاك.

وجاء هذا التصرف الأميركي بعد معلومات تحدثت عن استعدادات جدية للجيش التركي لاجتياح شمال العراق وإقامة حزام أمني داخل الأراضي العراقية بعمق يراوح بين ١٥ و٢٠ كيلومترا لمنع عناصر "حزب العمال الكردستاني" التركي من التسلل عبر الحدود المشتركة حيث ينشر الحزب نحو ٣٥٠٠ مسلح شمال العراق بحسب تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. واستمر الجيش في تعزيز قواته على طول الحدود وفي المناطق الاستراتيجية في جنوب شرق البلاد التي تشهد عمليات عسكرية دائمة ضد عناصر "الكردستاني".

على صعيد آخر، استمر الحديث في الشارع السياسي عن ماهية الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأميركي جورج بوش برئيس أقليم كردستان العراق مسعود بارزاني مساء الأربعاء. وأشارت المصادر الديبلوماسية الى اهمية التوقيت الزمني للاتصال المذكور الذي جاء مع استمرار مساعي أنقرة لاقناع واشنطن بضرورة اطلاق الضوء الأخضر للجيش التركي للقيام بعمليات واسعة ضد عناصر "الكردستاني" شمال العراق.

# معركة بين العلمانيين والإسلاميين على موعد الاستفتاء

***صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية :***

أحال الرئيس التركي أحمد نجدت سزار التعديلات الدستورية التي طلبها البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية الاسلامي والتي تتضمن انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب، الى الاستفتاء العام" وذلك في إجراء غير معتاد في تركيا التي لم تجر طوال تاريخها غير ٤ استفتاءات. وتأتي تلك الخطوة لتزيد تعقيد الوضع السياسي في تركيا عشية الانتخابات العامة المقررة ٢٢ يوليو (تموز) المقبل. ونقلت وكالة أنباء الاناضول عن سزار قوله، امس، انه سيتقدم كذلك بمراجعة لدى المحكمة الدستورية لإلغاء التعديل الدستوري. وينص مشروع التعديل الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية على انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر في دورتين، ولولاية من خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة، بدلا من سبع سنوات لولاية واحدة. كذلك تقليص ولاية البرلمان من ٥ الى ٤ سنوات. وذكرت وكالة الأناضول التركية للأنباء أن الرئيس التركي رفض المصادقة على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان بانتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر وقرر إحالتها لاستفتاء شعبي.

ورفض سزار هذه التعديلات الدستورية من قبل وأعادها إلى البرلمان الذي أقرها مرة أخرى بالشكل نفسه، وبذلك لم يعد هناك خيار أمامه سوى الموافقة على التعديلات أو طرحها للاستفتاء. وكان حزب العدالة والتنمية الحاكم قد تقدم بهذه التعديلات للتغلب على أزمة بشأن الانتخابات الرئاسية التي قلبت الحزب ذي الخلفية الدينية ضد المعارضة العلمانية، مما دفع الجيش للتهديد بالتدخل في حالة الضرورة إذا رأى أي تهديد ضد القوانين العلمانية.

وفيما وافق سزار على إحالة قانون انتخاب الرئيس شعبيا للاستفتاء العام، ظهر أمس ان موعد إجراء الاستفتاء سيكون المشكلة الجديدة بين القوي العلمانية والاسلامية في تركيا، إذ تريد الرئاسة التركية ممثلة في سزار العمل وفقا للدستور وإجراء الاستفتاء الشعبي خلال ١٢٠ يوما، اي في اكتوبر (تشرين الاول) المقبل، فيما يريد حزب العدالة والتنمية اجراء الاستفتاء الشعبي خلال ٤٥ يوما فقط، ليتزامن مع الانتخابات البرلمانية المقررة في يوليو(تموز). ويرفض حزب العدالة إجراء الاستفتاء الشعبي في اكتوبر (تشرين الثاني)، لان هذا سيترتب عليه انتخاب الرئيس الجديد من قبل البرلمان الذي سيتم انتخابه في يوليو المقبل، وبالتالي، فانه حتى اذا صوت الاتراك بالموافقة في اكتوبر المقبل على انتخاب الرئيس مباشرة، فان هذا لن يتم تنفيذه عمليا إلا خلال الانتخابات الرئاسية المقررة عام ٢٠١٤، اي عندما تنتهي ولاية الرئيس الذي سينتخب من قبل البرلمان في يوليو المقبل، والذي ستكون فترة ولايته ٧ سنوات طبقا للقوانين المعمول بها الآن. وقال كند بيمير من الحزب الديمقراطي التركي لـ«الشرق الاوسط» ان حزب العدالة والتنمية الاسلامي يريد إجراء الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس مباشرة في وقت يتزامن مع الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٢ يوليو لأن ذلك افضل خيار بالنسبة له، موضحا في اتصال هاتفي من لندن أن البرلمان التركي، الذي يسيطر عليه حزب العدالة، وافق مؤخرا على قانون بإجراء الاستفتاء الشعبي خلال ٤٥ يوما، وان القانون رفع الى الرئيس التركي الذي ينظر فيه حاليا. وأشار بيمير الى ان حزب العدالة تقدم كذلك بطلب الى المحكمة العليا لاجراء الاستفتاء على الرئاسة خلال فترة ٤٥ يوما، موضحا ان هذا الطلب رفع بدوره الى الرئاسة. وأشار المسؤول التركي الى ان سيرز له الكلمة الأخيرة، وانه من غير المتوقع ان يوافق على إجراء الاستفتاء الشعبي خلال ٤٥ يوما فقط. واذا لم يوافق الرئيس التركي على الاستفتاء في هذه المهلة القصيرة، فانه مضطر لإعادة التعديلات الى البرلمان مجددا الذي له حق تمرير نفس القانون بدون إدخال أي تعديلات، لكن بيمير أوضح ان هذا ليس خيارا عمليا لأن البرلمان في إجازة صيف، ومن الصعب عليه التجمع مجددا، وبالتالي لن يتم البت في القانون عمليا قبل اجراء الانتخابات البرلمانية وبدء ولاية البرلمان الجديد. ويأتي إصرار حزب العدالة والتنمية على اجراء الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس مباشرة في نفس وقت اجراء الانتخابات البرلمانية، تحسبا لعدم تمكن حزب العدالة من الحصول على غالبية كافية في البرلمان المقبل تمكنه من تمرير قانون انتخاب الرئيس شعبيا. بالاضافة الى ذلك فانه عندما ينتخب البرلمان الجديد في يوليو، فان اولى مهامه هي انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وسيكون ذلك على الأرجح في الأسبوع الاول من أغسطس (آب) المقبل. ويسعى حزب العدالة لإرجاع انتخاب الرئيس الى الشعب لانه يدرك انه بالنظام الحالي، اي اختيار البرلمان للرئيس، ثم تصديق رئيس الجمهورية عليه، سيجعل من المستحيل ان يتم انتخاب رئيس من حزب العدالة والتنمية الاسلامي، لأن احزاب المعارضة في البرلمان ستقف ضد هذه الخطوة وكذلك مؤسسة الرئاسة التي يشغلها عادة شخصية محايدة لا تنتمي

الى تيار سياسي معين، فخلال الأزمة السياسية الراهنة تكتلت القوى العلمانية لمنع وصول اسلامي لمنصب الرئيس، وهو ايضا قائد القوات المسلحة التركية، وهما منصبان يحتلان أهمية رمزية كبيرة لأن مؤسس تركيا الحديثة، بنظامها العلماني مصطفي كمال أتاتورك شغل كلا منهما.

ويرفض حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي في البرلمان، مع قسم كبير من المجتمع المدني التعديل الدستوري لانتخاب الرئيس شعبيا باعتبار انه طرح بتسرع بدون إخضاعه لمناقشة مسبقة. وكان حزب العدالة قد طرح مشروع التعديل في شكل فاجأ الجميع كمخرج للأزمة السياسية بعدما فشل في الحصول على التأييد الكافي لانتخاب مرشحه الرئاسي وزير الخارجية عبد الله غل في ابريل(نيسان) رغم الغالبية الساحقة التي يحظى بها في البرلمان. وألغت المحكمة الدستورية دورة اولى للتصويت بحجة عدم اكتمال النصاب، على خلفية نزاع بين مؤسسة الجيش النافذة والحكومة حول مسائل تتعلق بمبدأ العلمانية في البلاد، مما ادى الى انهيار العملية الانتخابية برمتها. وكان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قال «ان لم نستطع الحصول على انتخاب مرشح في البرلمان، فالشعب هو الذي سيختار الرئيس»، كما دعا الى إجراء انتخابات تشريعية في يوليو قبل اربعة اشهر من موعدها المقرر. ويرغب حزبه في ان ينظم الاستفتاء في اليوم نفسه مع الانتخابات التشريعية، وقد نجح في إقرار قانون في هذا المعنى، لكن ما زال الامر يتطلب قرار المحكمة الدستورية . على الارجح الاسبوع المقبل . بطلب من حزب الشعب الجمهوري الذي طلب الغاء التعديلات لعيب إجرائي في الجلسة الثانية للتصويت في البرلمان.

وسزار الذي انتهت ولايته في مايو (أيار)، سيبقى في منصبه حتى انتخاب خلف له في موعد لم يعرف بعد. وخلال السنوات السبع من ولايته لم يكن سزار المعروف بثوابته العلمانية متساهلا مع حكومة اردوغان الاسلامي السابق، بل جعل الامور صعبة بالنسبة اليها وخصوصا عبر رفضه تعيين شخصيات قريبة من التيار الاسلامي في مناصب مهمة في الادارة، ومن خلال استخدامه حق الفيتو ضد مشاريع مثيرة للجدل تهدد في نظره مبادئ العلمانية. كذلك، تبدو الصحافة منقسمة حيال هذا التعديل. ورأى العديد من معارضي حزب العدالة والتنمية في هذا المشروع تعبيرا عن غضب الحزب اكثر منه خطوة لتوسيع إطار الديمقراطية في تركيا كما يقول اردوغان ومعاونوه في الحكم منذ ٢٠٠٢. ولم تعتد تركيا عموما إجراء استفتاءات، إذ لم تشهد سوى اربعة استفتاءات في تاريخها. الى ذلك، قال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر إن فرنسا لن تعرقل المحادثات بشأن تركيا خلال اجتماعات الاتحاد الاوروبي الأسبوع المقبل. وردا على سؤال حول موقف فرنسا من مفاوضات الاتحاد الاوروبي بشأن تركيا، قال كوشنر في مؤتمر صحافي «لقد استخدمتم فعلين هما تعارض وتعرقل.. ولا أعتقد أن أيا منهما سيكون مستخدما في اجتماع الاسبوع المقبل». وجاءت تعليقات كوشنر بعد أن قال المسؤول الفرنسي للعلاقات الاوروبية يوم الاربعاء إن باريس لن تسمح للاتحاد الاوروبي بمواصلة أعماله كالمعتاد فيما يتعلق بمفاوضات انضمام تركيا.

## ما هي الخطوات المقبلة؟

* في الاسبوع المقبل سيقرر الرئيس التركي احمد سزار والمحكمة العليا في قانون تقدم به حزب العدالة والتنمية الاسلامي لإجراء الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس مباشرة خلال ٤٥ يوما بدلا من ١٢٠ يوما كما هو منصوص عليه في الدستور.

* يعتقد على نطاق واسع ان الرئيس التركي والمحكمة الدستورية سيصرا على اجراء الاستفتاء خلال ١٢٠ يوما في اكتوبر (تشرين الاول) المقبل على اساس انه لا يمكن التحضير لاستفتاء شعبي خلال فترة قصيرة كما يريد حزب العدالة.

* ٢٢ يوليو (تموز) المقبل ستجري الانتخابات العامة، ويطمح حزب العدالة الى تحقيق الاغلبية المطلقة في البرلمان ليتمكن من تشكيل الحكومة منفردا.

* بداية اغسطس (آب) المقبل سيصوت البرلمان المنتخب على انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفا لسزار. وبالتالي حتى اذا تم اجراء استفتاء شعبي في اكتوبر المقبل للتصويت على انتخاب الرئيس مباشرة، فإن نتائج هذا الاستفتاء لن يتم تطبيقها إلا في انتخابات الرئاسة المقررة ٢٠١٤.

# أردوغان يدعو المواطنين الأتراك والأكراد للتهرب من المواقف الاستفزازية

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٢/٦/١٧ :***

**أنقرة – حسني محلي: رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان طروحات الأحزاب القومية مؤكداً أن حكومته لن تلجأ لأي مقولة أو موقف عنصري ومتطرف دينيا كان أم قوميا، كما أكد أن حل المشكلة الكردية يجب أن يكون ديمقراطيا وليس بالسلاح والعنف.**

**ودعا أردوغان المواطنين الأتراك والأكراد أيضا للتهرب من المواقف الاستفزازية مشيرا الى أهمية الوحدة الوطنية كأحد الشروط الأساسية للحوار من أجل حل مشاكل تركيا المختلفة وفي مقدمتها المشكلة الكردية. وجاءت أقوال أردوغان هذه خلال خطاب ألقاه في مدينة بينكول جنوب شرقي البلاد حيث يعيش الأكراد.**

# الدستورية التركية تنظر إلغاء تعديلات دستورية

***وكالة الانباء الالمانية :***

**أعلن هاشم قليج مساعد رئيس المحكمة الدستورية التركية، أن المحكمة ستنظر الثلاثاء المقبل في الدعوى التي أقامها حزب الشعب الجمهوري لإلغاء المادة الأولى من رزمة التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التركي في ٣١ مايو/ ايار الماضي.**

**ودعا مقرر المحكمة الدستورية التركية في تصريح السبت الى إلغاء رزمة التعديلات الدستورية، لأنها لم تحصل على مصادقة ٣٦٧ صوتاً، أي ثلثي أصوات البرلمان، مؤكداً وجوب رفض الدعوى المقامة من قبل حزب الشعب الجمهوري من الناحية الشكلية لكونها مخالفة لأصول الطعن.**

## اج· دي· أس· كرينواي:

# حكومة أردوغان أكثر انفتاحا على الغرب من أية حكومة علمانية سابقة

***الانقلاب العسكري يقوّض فرص تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي***

***صحيفة ( انترناشيونال هيرالدتريبيون) ٢٠٠٧/٦/١٢ :***

يقول البعض إن تركيا أشبه بباخرة في المحيط تبحر شرقا مع وجود أقلية من ركابها تهرول باتجاه مؤخرتها على أمل مواصلة المسير غربا، نحو الاتحاد الأوروبي·

فحكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ذات الميول الإسلامية مع "حزب العدالة والتنمية" الذي يتزعمه، ظلت تكافح من أجل إجراء الإصلاحات الديمقراطية التي من شأنها أن تجعل تركيا المسلمة، أكثر جاذبية في نظر الاتحاد الأوروبي· ولكن أوروبا تجعل الأمور أكثر صعوبة على تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي، عاما بعد عام· وفي هذه الأثناء، يتضاءل عدد الأتراك الذين يؤمنون بأن عضوية الاتحاد الأورروبي تستحق كل هذه التضحيات من تركيا·

ومن المؤكد أن تعطي الأزمة التركية الراهنة على انتخاب رئيس الجمهورية، مزيدا من الذخيرة لخصوم تركيا في أوروبا· وربما بالغ أردوغان في دعم ترشيح وزير خارجيته عبدالله غول لمنصب الرئيس، ولكن تدخل الجيش باسم العلمانية، في تسمية الرئيس، والذي كشف عنه ترشيح غول، خلق شكوكا "أوروبية" حول استقرار تركيا· والملايين الذين تظاهروا ضد أسلمة الدولة، يعطون الإشارة على قوة العلمانية في البلاد، ولكن أي انقلاب يقوم به الجيش سيقضي على فرص تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي·

## شكوك عميقة

فما يسمى بالنخبة العلمانية المكونة من أتراك متغربين WESTERNIZED TURKS والتي تعتبر العلمانية دينا لها، تنظر لحكومة أردوغان بشكوك عميقة بسبب جذورها الإسلامية· ومع ذلك، فقد أثبتت حكومة حزب العدالة والتنمية أنها ذات فكر متفتح وأكثر موالاة للغرب أكثر من أية حكومة علمانية سبقتها· ولكن بالنسبة للعلمانيين، وخاصة للنساء اللواتي يصبحن أكبر الخاسرات في حال أسلمة الدولة، فإن انتخاب غول الذي هو مرشح أردوغان، رئيسا للجمهورية سيضع الكثير جدا من السلطات في يد حزب يستند إلى الدين·

لقد بدأ التحديث في تركيا كردة فعل على هزيمة الجيش· فانهيار الإمبراطورية العثمانية والهزائم المتواصلة على يد دول مسيحية، قاد الجيش إلى التحديث ثم أجبر الدولة على أن تتبع خطاه· وكما حدث في أوروبا المسيحية، فقد تزامن الحديث مع نمو المشاعر المناهضة للدين·

لقد حقق مصطفى كمال أتاتورك، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى، قفزة عظيمة نحو العلمانية، وأنشأ جمهورية حديثة من بين ركام الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩٢٣· فقد غير لغة الكتابة إلى الأحراف الرومانية، وحظر ارتداء الزي الشرقي التقليدي، من أجل رفع أبعاد الدين والتقاليد عن السياسة في تركيا·

ومنذ ذلك الحين، ظلت الطبقة العلمانية ذات الميول الأوروبية تعارض خلط الدين بالسياسة· وبالنسبة لهم، يمكن السماح للحزب الحاكم أن يكون ذا جذور إسلامية، ولكن الرئاسة في نظرهم هي "بيت أتاتورك" وأية محاولة للسيطرة عليها من قبل حزب العدالة والتنمية، تشكل مخالفة للأعراف وقلبا للتوازنات في الدولة·

## تسييس الحجاب

ومع ذلك، فسيكون من الخطأ، اعتبار علمانيي تركيا ديموقراطيين بالمفهوم الغربي· فبعضهم مناهض لأوروبا، وبعضهم يرغب في تولي الجيش السلطة وطرد الإسلاميين خارج البرلمان· ففي العرف التركي، فإن الدين مسخّر لخدمة الدولة وليس العكس· ولكن وفقا للمؤرخ البير أورطايلي، لاتزال تركيا تفتقر لتقاليد المجتمع المدني·

ومن المآخذ العلمانية على المرشح الحداثي والمعتدل عبدالله غول أن زوجته ترتدي الحجاب. فالمعروف أن علمانيي تركيا يعارضون الحجاب، وهكذا، فقد عمد كلا الفريقين الأساسيين على المسرح السياسي التركي، إلى تسييس الحجاب.

ومع ذلك، فإن المسألة لا تقتصر على خلاف بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية، بل لها علاقة بالنزاع بين الريف والمدينة وبين التقاليد والحداثة وبين الأغنياء والفقراء. فمعظم قوة حزب العدالة والتنمية تتركز في الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن والتي استقر فيها المهاجرون من الريف إلى المدن. وحتى تتعقد المسألة أكثر وأكثر، هناك طبقة ناشئة من رجال الأعمال التقليديين ممن حققوا الثروة في تركيا الجديدة، لكنهم ليسوا من النخبة العلمانية.

ويبدو أن حزب العدالة والتنمية "أكثر دراية" بمحنة الأتراك التقليديين الذين هم في الغالب من المتدينين والفقراء، كما يقول الأستاذ في جامعة بيلجي إيلتار توران، الذي يضيف، أنه "أي الحزب"، "أسرع في تلمس احتياجات هؤلاء الناس".

وهكذا، تبدو الصورة في منطقة الشرق الأوسط بأسرها؟ فالأحزاب الدينية، كحركة حماس في فلسطين و"حزب الله" في لبنان وحركة الإخوان المسلمين في مصر، "تفهم الوضع" بسرعة، بينما يبدو العلمانيون بطيئون في فهم التغيرات وأكثر بطئا في الاستجابة لها وفي تلبية احتياجات الناس. وفي الشرق، ربما تصب الديمقراطية في صالح الإسلاميين، أينما أتيحت الفرصة لقول كلمتها بحرية عبر صناديق الاقتراع.

ويجب على أوروبا أن تعتبر نفسها محظوظة لوجود هذا الحزب المعتدل والمسالم والموالي للغرب... حزب إسلامي ولكنه ليس متأسلما. إنه حزب العدالة والتنمية الذي يحكم في تركيا الآن. وإذا ما حرم هذا الحزب من السلطة بوسائل غير ديمقراطية فإن السفينة التركية ستتجه شرقا بأقصى سرعة وسوف يغلق الاتحاد الأوروبي موانئه في وجهها.

## حسني محلي:

# هل يتخلى 'العدالة والتنمية' عن ايديولوجيته؟

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٨/٦/٢٠٠٧ :***

فوجئ الكثيرون الأسبوع الماضي عندما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن أسماء مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز/ يوليو المقبل، حيث استبعد أكثر من نصف أعضاء البرلمان الحاليين وحل محلهم مرشحون جدد، ما أثار نقاشا واسعا في الأوساط السياسية والشعبية وداخل تنظيمات الحزب الحاكم أولا.

واعتبر البعض موقف أردوغان محاولة منه للتخلص من الاتهامات الموجهة إلى حزبه "الإسلامي" حيث كان من بين المرشحين الجدد العديد من الشخصيات الاشتراكية والديمقراطية، بل وحتى اليسارية.

ومن بين هؤلاء أرتغورول جوناي وخلوق أوزدالغا وظفر أوسكول ورها شامور أوغلو.

وكان الأول أمينا عاما لحزب الشعب الجمهوري وقبل ذلك من قيادات الشباب اليساري المتطرف.

وكان الثاني من المنظرين للاشتراكية الديمقراطية في عهد رئيس الوزراء الراحل بولنت أجاويد.

فيما اشتهر البروفيسور أوسكول بدعمه لوجهة نظر أردوغان خلال النقاش حول دستورية انتخابات رئاسة الجمهورية، على الرغم من أنه كان معروفا بمواقفه العلمانية وأحياناً المعادية للإسلام.

وأثار اسم شامور أوغلو نقاشا واسعا حتى في أوساط العلويين لأنه كان من الشخصيات اليسارية العلوية التي كان التيار الإسلامي التركي ينظر إليها نظرة غير إيجابية إن لم تكن معادية أيديولوجياً ومذهبياً.

واعتبر البعض هذا الاختيار عملية ذكية من أردوغان، خاصة بعد أن بدأ هؤلاء يدافعون عن أيديولوجية العدالة والتنمية السياسية، معتبرين الحزب مناضلا من أجل الديمقراطية التي يفتقر إليها حزب الشعب الجمهوري والعلمانيون على حد قول أرتوغرول جوناي الذي يقول عنه البعض إنه انضم للعدالة والتنمية للحصول على منصب سياسي، حاله حال البروفسور أوسكول والآخرين.

وضرب أردوغان بهؤلاء المرشحين الكثير من العصافير، حيث ظهر وكأنه ديمقراطي يسعى من أجل الوحدة الوطنية السياسية أيديولوجياً ومذهبياً بل حتى قومياً، حيث رشح العديد من الشخصيات الكردية أيضا على لوائح العدالة والتنمية.

ولم يمنع موقف أردوغان هذا كوادر الحزب من التعبير عن رد فعلها لهذا المسار الجديد خاصة بعد أن استبعد أيضا الكثير من أعضاء البرلمان الحاليين المعروفين بميولهم الإسلامية التقليدية التي ورثوها عن حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان.

ولم يمنع موقف أردوغان هذا كوادر الحزب من التعبير عن رد فعلها لهذا المسار الجديد، خصوصا بعد أن استبعد أيضا الكثير من أعضاء البرلمان الحاليين المعروف عنهم ميولهم الاسلامية التقليدية التي ورثوها عن حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان. فيما تناقضت المعلومات عن تصفية عدد كبير من المقربين لرئيس البرلمان بولنت أرينج بل وزير الخارجية عبدالله غول وكلاهما من الجناح "المتشدد" داخل "العدالة والتنمية". واعترض على نهجه الجديد نائب رئيس الوزراء عبد اللطيف شنر ولم يرشح نفسه للانتخابات القادمة. وتحول قبلها "العدالة والتنمية" الى حزب يميني تقليدي يهدف من خلاله أردوغان الى كسب رضى وتأييد المواطن التركي العادي

في اليسار واليمين والوسط وهو ما يفسر أيضا عدم تطرق أردوغان خلال حملته الانتخابية التي بدأت الى اي قضايا عقائدية تقليدية كالحجاب الذي تناساه قادة "العدالة والتنمية" طيلة السنوات الاربع الماضية.

كما يهدف أردوغان من خلال تصرفه هذا إلى كسب رضى وتأييد العواصم الأوروبية وواشنطن التي تريد للعدالة والتنمية أن يتحول إلى نموذج تسعى العواصم المذكورة لتصديره إلى الدول العربية والإسلامية أيديولوجياً وسياسياً، خاصة بعد أن نجح أردوغان في إقامة علاقات واسعة مع هذه الدول خلال السنوات الماضية من حكومته منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

***يرى الكثير من المراقبين في استمرار تدفق المليارات من الرساميل الأجنبية إلى تركيا على الرغم من عدم استقرار وضعها السياسي وبالتالي الاقتصادي، إثباتاً لتأييد مسبق من العواصم المذكورة لنهج أردوغان الجديد ويحظى بتأييد الشارع الشعبي*** الذي يتأثر من دون شك بالأخبار والتحاليل التي تتناقلها وسائل الإعلام المهمة التي يملكها رجال الأعمال الكبار المعروفة عنهم علاقاتهم وتعاونهم مع الأوساط الاقتصادية العالمية في العواصم المذكورة.

ويبقى القرار للناخب التركي الذي سيقول رأيه فيما يتعلق بهذا الاتجاه الجديد للعدالة والتنمية الحاكم الذي حقق انتصارا كبيرا في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ بعد أن سئم الأتراك من جميع الأحزاب السياسية في اليسار واليمين والوسط بعد أن فشلت في حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث لم يضع الناخب التركي آنذاك أيديولوجية الحزب في الاعتبار على الرغم من الحملة الاعلامية التي استهدفت أردوغان وحاولت أظهاره وحزبه الإسلامي بأنه معاد وخطر على النظام العلماني الديمقراطي القائم في البلاد.

وأثبتت نتائج الانتخابات آنذاك أن الناخب التركي وعلى الأقل ٣٥٪ منه، وفي الانتخابات البلدية التي جرت بعد عام ٤٢٪ منه لم يبال بهذه الحملة التي تكررت باستمرار خلال السنوات الأربع الماضية وآخرها خلال معركة انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة.

حيث خرج الملايين من المواطنين إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم لمرشح العدالة والتنمية "الاسلامي" عبدالله غول واستغل أردوغان الحدث لكسب المزيد من التعاطف النفسي مع حزبه بعد أن ظهر كأنه مظلوم ومهضوم الحق من قبل العلمانيين المدعومين من العسكر.

ويستعد أردوغان الآن لتحديه التاريخي معهم بعد الانتخابات القادمة، هذا بالطبع إن حالفه الحظ في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان ومن خلال نهجه السياسي والأيديولوجي الجديد الذي يهدف لتحويل العدالة والتنمية الى حزب يميني ومحافظ وليبرالي بلا هوية.

هذا بالطبع إن لم تكن هناك أي نوايا أخرى لأردوغان من خلال هذا النهج الجديد الذي سبق للرئيس الراحل تورغوت أوزال أن جربه وانتهى بغياب حزب "الوطن الأم" عن الساحة السياسية التركية على الرغم من أن ٧٠٪ من الشعب التركي محسوبون على الجناح المحافظ بملامحه الدينية والقومية التركية والتي سعى أوزال لجمعها في بوتقة واحدة ضم إليها الأكراد أيضا وكما يسعى أردوغان الآن لذلك متحديا الجيش والقوى التقليدية التي ستثبت في الانتخابات القادمة وبعدها كم هي قوية ضد المسار والنهج الجديد للعدالة والتنمية اليميني واليساري والوسط، والليبرالي والقومي والإسلامي والديمقراطي والمحافظ بالشكل والحجم الذي سيقرره أردوغان!

## د. محمد نور الدين

# الصورة على العراق.. العين على الداخل

***صحيفة (الخليج) الاماراتية 18/6/2007 :***

تتواصل الأحداث في تركيا محور نقاشات وسجالات لا يبدو أنها ستنتهي في المدى المنظور.

منذ منتصف شهر إبريل/نيسان الماضي تشنّج الوضع في تركيا: انتخابات رئاسية لم تحصل لأسباب لا تركب على قوس قزح، كما يقال، وفي محصلتها منع وصول إسلامي إلى رئاسة الجمهورية. وبالتوازن مع ذلك ارتفع صوت المؤسسة العسكرية عالياً جداً، محذرة من أن صبرها بدأ ينفد جراء تقاعس الحكومة في عدم منحها الإذن من البرلمان للقيام بعملية عسكرية ما وراء الحدود أي داخل العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتمركزين في جبال قنديل، وربما أبعد من ذلك ضد "الدولة" الكردية التي يترأسها مسعود بارزاني.إذاً هو صراع على محورين: واحد متصل بطبيعة النظام التركي، وآخر متصل بوحدة الأراضي التركية والسياسة الخارجية. أما القضية المخفية فهي العلاقة بين الموضوعين.

يتفق العديد من المراقبين على أن تركيا دخلت مرحلة جديدة شبيهة بمرحلة ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٧، عندما قاد العسكر وبمساعدة رئيس الجمهورية حينها سليمان ديميريل "انقلاباً" سياسياً ضد حكومة نجم الدين أربكان الإسلامي، كان الهدف وقف مدّ "الخطر" الإسلامي رغم أن الحكومة كانت ائتلافية، ومنع تغيير سياسة تركيا الخارجية التي سعى أربكان لتكون أكثر انفتاحا على العالمين العربي والإسلامي.

اليوم يبدو أن الجيش التركي تحديداً، كرأس حربة لقوى التشدد العلماني والقومي في تركيا، يريد من جديد إعادة صياغة النظام والبلاد بعدما عاث فيه "فساداً" و"انحرافاً" عن الثوابت الكمالية حزب العدالة والتنمية على امتداد أربع سنوات ونصف السنة.

كان مسار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يضغط بثقله وسط ابتهاج البعض في تركيا بحيث ما كان للعسكر أن يبرر تحركه المعارض لسياسات حزب العدالة والتنمية.

ومع حلول استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية يوم ٢٧ إبريل/نيسان ٢٠٠٧ قام الجيش التركي بشن هجوم مضاد عبر إنذاره الشهير مساء ذلك اليوم والذي أعقبه قرار المحكمة الدستورية (غير المبرر أبداً) بمنع انتخاب رئيس إلا بنصاب ثلثي أعضاء البرلمان. هذا الهجوم وفّر للمتشددين من العلمانيين فترة لمزيد من الاستعداد، إذ إن الرئيس الحالي أحمد نجدت سزار سيبقى في منصبه إلى حين انتخاب رئيس جديد وهذا قد لا يتحقق قبل ثلاثة أشهر على الأقل إن لم تطرأ مفاجآت أكبر غير مستبعدة.

من أجل استكمال "حماية" النظام العلماني (بالاسم ليس إلا، فيما هو نقيض تام للعلمانية الشائعة حتى في فرنسا) والإطاحة بسلطة العدالة والتنمية كانت محاولات تكتيل اليمين واليسار في ائتلافات تحول دون تفرد "العدالة والتنمية" من جديد بالحكومة والبرلمان.

بموازاة كل ذلك، كان توتير الوضع على الحدود مع العراق.

الحجة الأساسية للجيش التركي أن حزب العمال الكردستاني يكثف هجماته ضد الجنود الأتراك داخل الأراضي التركية، ولم يكن ذلك ممكناً لولا تلقيه التدريب والمتفجرات من شمال العراق. وبالتالي الحل الوحيد هو ضرب مصادر التدريب والتموين والنقل لحزب العمال الكردستاني عبر عملية عسكرية في شمال العراق.

ويعرف الجيش التركي تماماً أن مثل هذه العملية غير ممكنة النجاح لأسباب كثيرة، وأن هجومه على شمال العراق لن يكون سوى مغامرة تورطه في المستنقع العراقي، بل تحديداً الكردي. علماً أن حزب العمال الكردستاني غالبا ما يقوم بهجمات مع بداية كل فصل ربيع، فلماذا يصر الجيش التركي على القيام بعملية وراء الحدود هذه المرة وفي هذا التوقيت بالذات؟

ليس من صعوبة للوصول إلى إجابة في ظل التطورات السياسية الداخلية. إن ذلك يأتي، كما حددنا أعلاه، في إطار إعادة بناء النظام والسياسة الخارجية. ومن هنا هذه الحملة الشرسة التي تريد تصوير حزب العدالة والتنمية بأنه يعارض العملية العسكرية، وبالتالي تعريض وحدة البلاد للخطر وإراقة دماء الجنود الأتراك مجاناً وتشجيع الإرهاب. والهدف واحد، هو العزف على وتر القومية لتجيير أصوات القوميين لحزب الحركة القومية ومنعها عن حزب العدالة والتنمية. إن سقوط حزب العدالة والتنمية سلماً أو حرباً هو المدخل الوحيد لإعادة تصحيح النظام والسياسة الخارجية، ولاسيما في الموضوع الكردي من "انحرافات" حزب العدالة والتنمية.

الصورة على العراق، لكن العين على الصراع السياسي في الداخل.

# الرئيس التركى ينقض مجددا مشروع قانون جديد

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/١٩ :***

نقض الرئيس التركى أحمد نجدت سيزار مشروع القانون الصادر من البرلمان التركى والخاص بخفض فترة الاستعداد للاستفتاء الشعبى من ١٢٠ يوما الى ٤٥ يوم وأعاد المشروع الى البرلمان.

وكان الرئيس سيزار قد نقض حزمة التعديلات الدستورية التى أقرها البرلمان التركى مؤخرا حول انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة وخفض ولايته من ٧ الى ٥ أعوام مع حق الترشح مرتين وخفض مدة الانتخابات التشريعية من ٥ الى ٤ أعوام وأعادها الى المجلس الذى أقرها وأرسلها مجددا الى رئيس الجمهورية الذى لايملك بموجب أحكام الدستور حق نقض نفس القانون مرتين.

ويستوجب على الرئيس التركى فى المرة الثانية اما المصادقة عليها أو طرحها على الاستفتاء الشعبى العام وقام الرئيس سيزار بطرحها على الاستفتاء مع رفع دعوى لدى المحكمة الدستورية لالغاء حزمة التعديلات بأكملها بموازاة قضية الغاء مماثلة رفعها حزب الشعب الجمهورى لدى نفس المحكمة.

وبما أن حزب العدالة والتنمية كان يتوقع نقض الرئيس سيزار للتعديلات فقد استطاع تمرير مشروع قانون ينص على خفض فترة الاستعداد للاستفتاء الشعبى من ١٢٠ يوما الى ٤٥ يوم وتم ارسال مشروع القانون المذكور الى رئاسة الجمهورية التى أعلنت اليوم نقضها لهذا القانون ايضا واعادتها الى البرلمان.

وبما أن العطلة التشريعية بدأت اعتبارا من مطلع الشهر الجارى فليس من المنتظر مطالبة حزب العدالة والتنمية بدعوة البرلمان الى جلسة طارئة لهذا الغرض وبعبارة أخرى اجراء الاستفتاء الشعبى بعد ١٢٠ يوما.

# انتقاد حاد لسيناريوهات معهد هادسون الامريكى حول مستقبل تركيا

***قنا ٢٠٠٧/٦/١٩ :***

انتقد رئيس الوزراء التركى رجب طيب اردوغان السيناريوهات التى تناولها معهد هادسون الامريكى في ندوة مغلقة بواشنطن حول مستقبل تركيا ووصفها بأنها شطحات مجنون.

ودعا اردوغان في حديث صحفى صحفى الشعب التركى الى عدم الاهتمام بالسيناريوهات الملفقة للمؤسسة الثقافية الامريكية هادسون حول تركيا وقال انها لاتعدو سوى سخافات لاتستحق الاهتمام.

ويذكر ان معهد هادسون الامريكية تناول في ندوة مغلقة بواشنطن احتمالات ما يمكن ان يحدث في تركيا ورد فعل الولايات المتحدة في حال مصرع رئيسة المحكمة الدستورية التركية السابقة تولاى طوغجو نتيجة عملية اغتيال وقيام منظمة العمال الكردستانى بعمليات اغتيالية على ٥٠ شخصية تركية معروفة وردت أسماؤهم خلال الندوة وقيام القوات المسلحة التركية بتدخل عسكرى في شمال العراق.

أما وزير الخارجية التركى عبدالله غول فقد انتقد فحوى الندوة بشدة وقال كنت امل ان يبدى الضباط الاتراك الذين شاركوا في الاجتماع ردود فعل على تلك السخافات او ترك صالة الندوة ٠ لا ادرى ربما فعلوا ذلك.

من جانبها أفادت رئيسة المحكمة الدستورية السابقة طوغجو التى ورد اسمها في السيناريو المذكور بانها لاتعرف التفاصيل وانها علمت بالموضوع من أجهزة الاعلام قائلة انها لاتفكر في رفع دعوى ضد منظمة هادسون التى وضعت سيناريو عن تعرض طوغجو لعملية اغتيال في تركيا واضافت انتظر تعليقات المسؤولين الاتراك الذين قيل انهم شاركوا في ندوة هادسون.

# تركيا ، نهج لين وراء القبضة الحديدية

***حتى عندما بدت تركيا وكأنها مستعدة لمهاجمة المتمردين الأكراد، كانت تتخذ نهجا لينا جديدا في الداخل***

***مجلة" نيوزويك" ٢٠٠٧/٦/٢٠ :***

كان الجيش التركي يبدو متهيئا للحرب. ففي استجابة منه لتصاعد هجمات الانفصاليين الأكراد المنطلقة من شمال العراق، احتشدت القوات التركية على الحدود، فيما نقلت تقارير أن جنود المغاوير نفذوا غارات ومطاردات حامية الوطيس داخل العراق نفسها. ورغم ذلك، في هذه الأثناء، كان الجيش داخل تركيا يجرب تكتيكا مختلفا جدا، هدفه السعي غير المسبوق لكسب القلوب والعقول والذي قد ينتهي بفائدة أكبر لإنهاء العنف الكردي مما قد تحققه القوة العسكرية الوحشية.

ويا له من فرق تحققه سنة! ففي مايو الماضي، اجتاحت مدن جنوب شرق تركيا أحداث شغب دموية فرّغ فيها الأكراد غضبهم بسبب التمييز والفقر ووحشية الشرطة. وفي الأسبوع الماضي امتلأت شوارع سرناك وديار بكر من جديد بالمحتجين، والكثير منهم كانوا أكرادا. ولكنهم هذه المرة لم يكونوا يتظاهرون ضد الحكومة بل ضد المجموعة ذاتها التي تدعي أنها تدافع عن حقوقهم، حزب العمال الكردستاني. وقد أجازت السلطات المهرجانات الخطابية، حيث ندد الخطباء بالهجمات الإرهابية الأخيرة التي نفذها الحزب» وجاء الاستنكار باللغة الكردية التي كانت تمنعها هذه السلطات المتشددة قوميا نفسها. وكانت أشد المفاجآت أن هذه الاحتجاجات جاءت بتشجيع من أكثر المؤسسات تشددا في البلاد، الجيش التركي، والذي كان قد ناشد السكان ليلة المظاهرات "التعبير عن معارضتهم الجماعية ضد الهجمات الإرهابية".

وقد بدا أن لهذا التحول أثرا سريعا. ففي الأسبوع الماضي، أعلن حزب العمال الكردستاني فجأة وقفا لإطلاق النار في أعقاب المظاهرات التي خرج بها أتراك وأكراد على حد سواء احتجاجا على حملة العنف الأخيرة التي قام بها الحزب. لقد تعثرت اتفاقيات إطلاق نار سابقة متنوعة. ولكن يمكن لهذه أن تصمد، خصوصا إذا فتح الجيش ذو النفوذ السياسي صفحة جديدة من خلال إشراك الأكراد بدلا من التركيز ببساطة على القضاء على الإرهابيين الأكراد. يقول أحد كبار الدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي في أنقرة، وهو غير مخول التحدث إلى الصحافة: "الهدف هو تحريض الناس العاديين ضد الإرهاب. حدث هذا في إسبانيا عام ٢٠٠٠ عندما انقلب الناس بأعداد كبيرة ضد منظمة إيتا ﴿مجموعة الباسك الإرهابية﴾. ويمكن لهذا أن يحدث هنا".

ويعد هذا تغيرا دراماتيكيا في صورة الجيش التركي المعروف بتكتيكاته العنيفة مثل تدمير ٣٠٠٠ قرية وإجبار ٤٠٠٠٠٠ كردي على النزوح خلال ٢٥ عاما من التمرد الكردي. ولكن من الواضح أنه يوجد في الجيش من يدرك أن الأكراد يمكن أن يصبحوا حلفاء في الحرب ضد الإرهاب وليس فقط طابورا خامسا. يقول إحسان بال من منظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية ومقرها أنقرة: "المنظمات الإرهابية تخشى إشاعة الديموقراطية"، مشيرا إلى تراجع حاد في عدد الهجمات بعد إصلاحات مُنِح الأكراد من خلالها المزيد من الحقوق الثقافية.

وفي الوقت ذاته فإن العادات القديمة لا تموت بسهولة. إن الكثيرين في الجيش مازالوا مرتابين برئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ليس فقط لماضيه الإسلامي، بل لأنهم يخشون أن تكون إصلاحاته المدعومة من بروكسل قد عززت آمال الأكراد في الانفصال.

ويخشى المتشددون أن يكون أردوغان من خلال السماح للأكراد بالتدريس وبث البرامج بلغتهم، قد اعترف بأن الأكراد في تركيا البالغ عددهم ١٤ مليونا ينتمون إلى ثقافة أخرى، وهو ما يعتبره المتشددون الخطوة الأولى على طريق الانفصال.

إن كيفية التعامل مع حملة التفجيرات والكمائن الأخيرة التي نفذها حزب العمال الكردستاني أصبحت لعبة سياسية في ظل الاستعدادات للانتخابات المقررة الشهر المقبل. لقد اتهمت أحزاب المعارضة أردوغان بأنه كان لينا مع الإرهاب لأنه رفض المصادقة على توغلات عسكرية لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وقد ألمح جنرال رفيع المستوى إلى أن الجيش العلماني إلى حد التشدد يوافق مع ذلك، ربما في سعي لتقويض فرص فوز الإسلاميين في الانتخابات. وفي هذه الأثناء *يدرك الكثير من الضباط أن حل مشكلة حزب العمال لا يكون إلا من خلال السياسات الذكية داخل تركيا*، وليس من خلال المغامرات خارج الحدود. وفي النهاية، فإن فلول حزب العمال الكردستاني لن يقضي عليها إلا فقدان الدعم الشعبي وليس الأعمال العسكرية.

**لقد تراجع دعم حزب العمال الكردستاني وخطه الانفصالي المتشدد خلال السنوات الماضية. فإذا استطاعت أنقرة أن تحشد الأكراد المعتدلين خلف الحركة المناهضة للإرهاب كما حدث في الباسك، فإنها سوف تدفع بالمتمردين إلى الهرب.**

# بعثة أوروبية لمراقبة سير الانتخابات البرلمانية في تركيا

## الإتحاد الأوروبي يستأنف المفاوضات مع تركيا الثلاثاء

**وكالة اكي الايطالية للانباء ٢٠٠٧/٦/٢٥ :**

أعطى سفراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الاثنين، موافقتهم في بروكسل لاستئناف المحادثات مع تركيا، بخصوص انضمامها للمنظومة الأوروبية الموحدة. وأشارت مصادر المجلس الوزاري الأوروبي أن اجتماعاً سيعقد الثلاثاء مع تركيا، بشأن فتح باب المفاوضات بشأن الفصلين ١٨ و٣٢، المتعلقين بسياسة المراقبة المالية والإحصائيات، مع النظر في الفصل ٢٠، الذي تم سحبه من جدول أعمال الاثنين بناء على طلب فرنسا، وهو المتعلق بالسياسات النقدية، علماً بأن بروكسل وأنقرة لم تنجزا التفاوض سوى على فصل واحد من فصول وثيقة الانضمام التي تضم ٣٥ فصلاً. وكانت الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوروبي قد بذلت جهوداً، من أجل تأمين فتح باب التفاوض مجدداً مع أنقرة، قبل انقضاء مدة رئاستها (نهاية الشهر الحالي)، وذلك بالرغم من الضغوط الفرنسية. ومن المعروف أن الإتحاد كان أبطأ من مسيرة مفاوضاته مع تركيا نهاية العام الماضي، إثر تعثر التوصل دفع أنقرة إلى الاعتراف بقبرص.

الى ذلك أوفد المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة إلى تركيا لمراقبة الانتخابات العامة المقرر في تركيا في ٢٢ يوليو/تموز المقبل، وذلك تلبية لطلب من الحكومة التركية.

وأوضح بيان صحافي وزعته الأمانة العامة للمنظمة الأوروبية التي تتخذ من فيينا مقراً لها أن البعثة الأوروبية والتي ستكون برئاسة البريطاني جوليان بييل ياتيس ستتضمن ١٤ مراقباً.

وأشار البيان إلى أن البعثة سترفع بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية التركية تقريراً يتضمن تقييماً شاملاً حول سير عملية الاقتراع في المدن التركية الرئيسية، ومدى توافقها مع المعايير البرلمانية والديمقراطية المعتمدة في المنظمة.

وأوضح البيان أن رئيس وأعضاء البعثة الأوروبية سيلتقون مع عدد من كبار المسؤولين في الحكومة التركية ولجنة إدارة الانتخابات، وممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وأكد مصدر دبلوماسي أوروبي بأن رئيس وأعضاء اللجنة سيعكفون على مراقبة تغطية مجريات سير الانتخابات في وسائل الإعلام التركية. وحسب الخطة المرسومة، سيقوم رئيس وأعضاء لجنة المراقبة خلال يوم الانتخابات بزيارة لعدد من مراكز الاقتراع في أنقرة واستنبول وغيرهما من المدن التركية لمراقبة سير الانتخابات، ولكنهم لا ينوون تسجيل ملاحظاتهم حول سير عملية الاقتراع أو التدقيق في السجلات أو الهويات الشخصية للناخبين أو المساهمة بفرز صناديق الاقتراع.

وأشار أوردور غوناردوتر الناطق باسم المكتب الأوروبي المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أن الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية ستصدر تقريراً حول تقييم اللجنة الأوروبية لسير الانتخابات البرلمانية في تركيا بعد شهرين من إجرائها.

# سحب أحد فصول مفاوضات انضمام تركيا من اجتماع أوروبي

## *غول: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتعاون المتوسطي أمران مختلفان*

***وكالة فرانس بريس، UPI ٢٠٠٧/٦/٢٥ :***

أفاد دبلوماسي أوروبي ان احد الفصول الثلاثة لمفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي الذي هددت فرنسا بوقفه سحب عن جدول اعمال اجتماع الدول السبع والعشرين في بروكسل الاثنين. وقال الدبلوماسي "بطلب من الرئاسة الالمانية والمفوضية الاوروبية، تم سحب الفصل المتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية من جدول اعمال اجتماع السفراء الذي يفترض ان يقرر فتح الفصلين الاخرين" المتعلقين بالرقابة المالية والاحصاءات.

ولم يتسن الاتصال بالمفوضية على الفور من اجل تأكيد هذه المعلومات. وسيعقد سفراء الدول السبع والعشرين اجتماعا اعتبارا من الساعة التاسعة (ت.غ). لاتخاذ قرار حول عدد الفصول التي ستفتح الثلاثاء خلال مؤتمر بين الاتحاد الاوروبي وتركيا في اطار عملية المفاوضات التي ادت حتى الان الى فتح فصلين فقط.

وكان وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير ألمح الاسبوع الماضي الى ان باريس لن تعطي موافقتها الا لفتح فصلين اضافيين يتعلقان بالاحصاءات والرقابة المالية. ويتعلق الفصل الذي سحب من محادثات الاثنين بالسياسة الاقتصادية والنقدية وهو بالتالي لا يتطلب تفاصيل تقنية مثل الملفين الاخرين.

وتتألف مسيرة التحضير الطويلة لاحتمال انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي بعد ١٠ او ١٥ سنة، ٣٥ فصلا تتناول مواضيع مختلفة اقتصادية وضريبية واجتماعية وقضائية. وكرر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عدة مرات القول انه "لا يعتقد بان لتركيا مكانها في الاتحاد" واقترح منحها "شراكة مميزة" مع الاتحاد الاوروبي بدلا من الانضمام الكامل.

ويتوقع ان تطرح باريس مسألة توسيع الاتحاد الاوروبي في النصف الثاني من السنة وتحديدا خلال قمة الاتحاد الاوروبي في كانون الاول/ديسمبر.

الى ذلك أعلن وزير الخارجية التركي عبدالله غول في حديث اجرته معه صحيفة "كاثيميريني" اليونانية نشر (الأحد) أن التعاون المتوسطي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "امران مختلفان".

وقال ان "تركيا دولة تتفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، مشيراً إلى انه "اذا كان التعاون بين دول المتوسط مهماً، يجب ان يكون التعاون القائم اكثر فعالية بدلا من التحرك نحو مبادرات جديدة".

واقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، كحل انشاء اتحاد متوسطي يضم تركيا والدول الاخرى المتوسطية.

وشدد غول على "المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق قادة الدول" التي ترفض انضمام انقرة إلى الاتحاد الأوروبي، مشيدا بـ"دور واعتدال تركيا وهي قيم مهمة على الاتحاد الأوروبي ألا يتجاهلها".

من جهة اخرى، انتقد وزير الخارجية التركي "محاولة نقل ملف مشكلة قبرص من الامم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي للحصول على تنازلات احادية الجانب من تركيا".

وذكر غول في المقابل أن "الحرب" على حزب العمال الكردستاني التركي المحظور تشكل "أولوية للحكومة التركية".

وقال "اننا مصممون على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحد من تهديد الارهاب القادم من شمال العراق".

# أردوغان بين مطرقة العسكر وسندان الانتخابات التشريعية التركية

***صحيفة (الوطن) الكويتية ٢٥/٦/٢٠٠٧ :***

**صوفيا ـ د. محمد خلف:** لم يستبعد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان سماحه بشن عملية عسكرية عبر الحدود لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني اذا ما اقتضت الضرورة، مشيرا الى ان التشاور حول هذا الموضوع سيتواصل مع قيادة القوات المسلحة.

ولكن مجلة »نيوزويك ـ نقلت معلومات تشير الى ان قوات خاصة من الجيش التركي توغلت فعلا لمسافة ٢٥ ميلا في الاراضي العراقية وهي تتربص بمقاتلي الكردستاني وتحاصر طرق تراجعه وقال ان الجيش الان يمشط المنطقة لازالة الالغام وتمهيد الطريق لمسيرة مدرعاته.

وايا كان فان تصريح أردوغان يمثل تراجعا واضحا عن موقف سابق يرفض مباركة اي تدخل عسكري في شمال العراق اذ كان قال بان المطلوب هو تنظيف الداخل من ارهاب ٥ ألاف مقاتل كردي قبل التفكير بملاحقة ٥٠٠ عنصر فقط في شمالي العراق، مما دفع النخبة السياسية الى اثارة مساجلات سياسية ونقاشات حادة اذ اعتبر زعيم حزب الشعب المعارض دنيز بايكال »ان أردوغان يتحدث بلسان البارزاني« فيما حمله زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشلي مسؤولية تصاعد الهجمات الارهابية، وتساءل كبير كتاب »حرييت« او كتاي اكش، اذا كان عدد مقاتلي الكردستاني في العراق ٥٠٠ فلماذا يحشد الجيش اذن ١٥٠ الف جندي على الحدود؟ .

## العمل العسكري.. المواقف

ويأتي التهديد الجديد بعمل عسكري في اقليم كردستان العراق وسط تحذيرات امريكية واوربية ودولية من عواقب كبيرة ستلحق بالمنطقة وتضع تركيا وجها لوجه في مواجهة حليفها الاطلسيالولايات المتحدة المنتشرة قواتها العسكرية في العراق وقالت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس بعد اجتماع مع نظيرها العراقي هوشيار زيباري لان العراقيين لايرغبون ولا نحن في استعمال اراضيهم لشن عمليات ارهابية ضد جيرانهم، مشددة على معارضة بلادها لاجتياح تركي للعراق.

ليس من اجماع في تركيا على ان التصعيد العسكري على الحدود مع العراق او التهديد الذي تطور الى قصف مدفعي داخل الحدود العراقية، يعود في اساسه الى اسباب كردية امنية، اذ حتى الاقلام التركية المناصرة لمواقف المؤسسة العسكرية تلح على التبصر بمختلف جوانب اي قرار عسكري.

وتواصل القوات التركية في خضم الانقسام الحاصل في المواقف الداخلية نشاطاتها في اقامة مناطق امنية مغلقة في الاراضي التركية، وتحديدا في مناطق (مقاري) و(سارت) و(شيرناك)، حيث منع الدخول اليها والطيران فوقها من دون اذن في عودة مقنعة الى حال الطوارئ التي طبقت منذ منتصف الثمانينيات على نطاق واسع والغيت قبل سنوات قليلة فقط.

وكما كان انذار الجيش في ٢٧ ابريل الماضي الذي فتح الباب امام منع انتخاب عبدالله غول رئيسا للجمهورية، فإن انذاره في ٨ يونيو يمثل هو الآخر بداية مرحلة جديدة في التاريخ التركي لكونه حمل لهجة تصعيدية لحشد النزعة القومية والحرب ليس ضد حزب العمال الكردستاني وحده، بل ضد كل النزعة الكردية في كل مكان.

وهذا البيان لم يخاطب الحكومة، بل الشعب الذي دعي للتحرك ضد الارهاب، وهو ما اعتبره مراقبون احتجاجا على عدم اعطاء الحكومة والبرلمان لرئاسة الجيش صلاحيات للتحرك ضد العمالي الكردستاني وهو ما انعكس في قول الجنرال انيت (لتحدد الحكومة اولا سياستها في العراق) ويرى الملك علي بيرم اوغلوا، ان بيان العسكر يفتح

الباب امام مرحلة جديدة من تهميش سلطة الدولة (العدالة والتنمية) وتجاهلها وتوسيع مجال نفوذه من باب المسألة الكردية.

ووجدت صحيفة ديزشفق، المقربة من الحزب الحاكم ثلاث سيناريوهات من وراء حملة الجيش على الحكومة، الاول: هو القيام بانقلاب عسكري في حال عودة حزب العدالة والتنمية بمفرده الى السلطة والثاني: منع الحزب لاسباب لم تقدم المحكمة الدستورية عن فبركتها والثالث: الضغط لاعلان حالة الطوارئ بذريعة شن عملية عسكرية واسعة او حتى اعلان الحرب على العراق وبالتالي تأجيل الانتخابات النيابية اذا ماتأكد الجيش صعوبة فوز المعارضة فيها، كما كانوا يريدون تحقيقه من وراء انذار ٢٧ ابريل.

## تساؤلات

وكان التهديد بعمل عسكري في العراق، اثار تساؤلات عديدة في الشارع السياسي التركي عما اذا كان سيكون عملية محدودة ام حربا فعلية قد تطول ام مجرد تهويل لحسابات داخلية. وقال طه آقبل في صحيفة (ميلليبت) انه ليس سرا القول ان مابين مؤيدي التدخل العسكري من يريدون حماية العلمانية وهم من اجل ذلك يريدون استثمار العملية العسكرية للتأثير في نتائج الانتخابات او منعها وعدم الاعتراف بنتائجها وقال (ان مثل هذا التحريض يعكس شعورا بعدم المسؤولية).

واحال المحلل في (ميلليت) سميح ايريز القارئ الى تصريحات رددها خبير قبرص في مجموعة الأزمات الدولية جوست هيليترمان وهي ان المنطقة أمام موقف يتطلب ادارة الأزمة بحنكة عالية.

هذا وكان المسؤول عن الملف العراقي بوزارة الخارجية الأمريكية لورنس بوتلر حذر من ان السيادة العراقية تشمل ايضا شمال البلاد وان الحكومة المركزية وقواتها المسلحة هي المسؤولة عن المنطقة، معتبرا ان قرارا تركيا في جانب واحد بالتدخل يعني انتهاكا للسيادة الوطنية العراقية. ويأتي كلام المسؤول الأمريكي بعد ايام على تساؤل رئيس الأركان التركي (اذا دخلنا شمال العراق، فهل ستواجه فقط حزب العمال الكردستاني أم سيحدث مع مسعود البارزاني؟ وهناك ايضا الولايات المتحدة!).

واعتبرت مراسلة (ميلليت) في واشنطن تصريح انيت تراجعا عن تهديداته في ١٢ أبريل الماضي عن ضرورة شن عملية عسكرية شمال العراق، وقالت ان الجواب عن تساؤل الجنرال هو انه اذا كان هناك قرار سياسي فسنحارب أمريكا أيضا أي ان شروط مثل هذه الحرب غير متوافرة).

وتؤكد مصادر أمريكية حسب ما نقلته المراسلة ان الجيش يريد من التهديد العسكري تحقيق مكاسب داخلية في الصراع على السلطة في تركيا واتباع سياسة المزايدة الشعبية على اعتبار ان الجيش قام بما هو عليه من استعداد للحرب، ولكن حزب العدالة والتنمية هو الذي لم يقم بواجبه الوطني.

وتكشف (ميلليت) ان الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أبلغ انقرة في زيارة عاجلة ما يشبه الانذار قائلا: (ان البارزاني جزء من الحكومة العراقية ويجب احترام ذلك)، وأكدت ان مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الديموقراطي الكردستاني صافيني ديزه ئي أبلغ الخارجية التركية ان الأكراد لن يقفوا متفرجين على الدبابات التركية في حال دخلت كردستان. هذا وحذر الكاتب التركي المعروف محمد اورون الذي يقيم في ديار بكر من ان دخول تركيا لشمال العراق سيواجه بمقاومة شاملة وكبيرة ليس فقط في الاقليم وانما في كل العالم، مشددا على ان اكراد تركيا يحبون مسعود البارزاني)، مضيفا (ان فائدة كيان كردي ديموقراطي وعلماني في شمال العراق على أكراد تركيا كبيرة!).

ومن الواضح ان مخاوف انقرة تكمن في هذه المسألة ولا تقتصر فقط على مقاتلي الكردستاني، وانما أكثر ما يقلقها، الاحتمالات المتزايدة لتعزيز كردستان، شبه المستقلة في العراق ومستقبل مدينة كركوك التي يريدها الأكراد عاصمة اقليمهم الفيدرالي... وهاتان المسألتان تشكلان لب الخلافات الراهنة بين تركيا والولايات المتحدة،

ويؤكد سميح آدز في (ميلليت) ان واشنطن لا تعارض تفكيك العراق وقيام دولة كردية مستقلة شماله لأنه يخدم مصالحها في المنطقة ويفيدها في التآلف معهم سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

## عمليات سابقة .. ونتائج!

واذا ما عدنا الى الوراء بالمكان والزمان فسنجد ان معظم العمليات العسكرية التي نفذتها القوات العسكرية التركية ضد العمالي الكردستاني في شمال العراق حققت نتائج ربما تكون جيدة بالمقاييس الحربية ولكن كوادر الحزب وكذلك بناه التحتية كانت بمنأى عن الأذى، وكانت قوات هذا الحزب تستعيد المبادرة بعد وقت قصير فضلا عن انها كانت تتم بموجب اتفاق ثنائي مع نظام صدام حسين المخلوع وبالتنسيق مع حكومته ويستقبلها الأمريكيون بصمت فيما يكتفي الأوروبيون بالادارة.

هذا الوضع تغير جذريا الآن واصبح مختلفا من النواحي السياسية والعسكرية والعملياتية، فالبيشمركة قوة مدربة وموحدة ومسلحة جيدا والأكراد هم الحليف الوثيق لواشنطن التي تعارض العملية العسكرية وبالتالي فان حصول الاجتياح يعني شن الحرب وليس من السهل اقناع الرأي العام العالمي بأن هدف العملية هو فقط مقاتلي الكردستاني، فهناك قناعة دولية سائدة بأ ن الهدف ضرب المسار الاستقلالي الكردي ومنع تغيير الوضع الراهن لمدينة كركوك، وهذا كان واضحاً في مقال نشرته جريدة (راديكال) ودعت فيه الى عدم خداع النفس وتسمية العملية بما وراء الحدود وقالت ان انزلاق الجيش التركي في مغامرة غير محسوبة العواقب تسيء الى مصالح تركيا السياسية.

## الإقالة.. التواتر

ان أحد الأوجه الأخرى لتصاعد وتيرة الصراع بين المؤسسة العسكرية والحكومة الإسلامية غير الانابات ومحاولات حماية كرسي الرئاسة من سطوة الاسلاميين، هو قيام حكومة اردوغان وبشكل مفاجئ باقالة المبعوث التركي الى اللجنة الثلاثية المشتركة وتعيين دبلوماسي بدلا عنه هو رفعت اق جوناي.

وكان الطرفان الأمريكي والتركي توصلا الى اتفاق بتشكيل هذه اللجنة خلال زيارة اردوغان لواشنطن العام الماضي لتتولى باتفاق مع الادارة الامريكية مهمة مكافحة الارهاب المتمثل بالجماعات الكردية المسلحة اذ عينت واشنطن ممثلا لها في اللجنة هو الجنرال المتقاعد جوزبن والستون، فيما تركيا الجنرال يشارو والحكومة الكردية وزير داخليتها كريم سنجاري ولكنها »اللجنة« ظلت عاجزة عن تحقيق ما وضعته من أهداف ومهام بسبب تكوينها العسكري وفق ما ذكره المحللون، اذن اسبوث التركي ظل مرتبطا بالمؤسسة العسكرية المعروفة بتشددها بالتعامل مع الملف الكردي وسعيها الدائم لمنع تعامل الحكومة مع هذه المشكلة سياسيا ودبلوماسيا لكونها لا تريد ابداء حلا لها مخافة ان يؤدي الى اضمحلال نفوذها في الدولة.

ويرى المراقبون في اختيار اردوغان لشخصية دبلوماسية ممثلا له في اللجنة المذكورة محاولة للعثور على حل سياسي بعيدا عن الجنرالات وهو ما سيفتح افاقاً جديدة لانهاء التوتر الدائم ويهيئ الارضية لتعاون كردي عراقي اقوى على خلفية استعداد انقرة لحل سلمي ظل يلح عليه ويطالب به مسعود البارزاني ويعتبره شرطا للتعاون مع تركيا.

## ما الذي لا يريده أردوغان؟

بالتأكيد ان مواقف حكومة اردوغان تكشف انه لا يريد ان يصطدم بالعراق وحكومة بغداد وكذلك مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الساعي لنيل عضويته، هذا عدا ان البلاد تستعد للانتخابات العامة الشهر المقبل.

الخبير التركي في الارهاب سادات لا تشنير حذر في حديث لصحيفة »راديكال« من ان الهدف العسكري للحزب العمالي الكردستاني هو جر تركيا الى مستنقع شمالي العراق، فيما هدفه السياسي القاء انقرة في عزلة اقليمية ودولية، هذا فيما يريد الجيش وفق المحلل العلماني جونايت او لسيفير من ضغطه للحصول من البرلمان على قرار بالاجتياح حتما تقسيم حزب العدالة، والتنمية الحاكم لان النواب الاكراد في اعضاء الحزب سيصوتون ضد قرار

بهذا الخصوص، وعندها ستكتمل حلقة الاتهام الحزب بانه »اصولي ديني« من جهة و»خائن« من جهة أخرى وهو ما يعني بكلمات أخرى »ضرب الحزب الحاكم من تحت النار واسقاطه«.

# العلاقات الأوروبية التركية أمام الاختبار الفرنسي

***وكالة الانباء السعودية ٢٠٠٧/٦/٢٦ :***

تواجه العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي اختبارا دقيقا جديدا وذلك على هامش إستئناف المفاوضات بين الطرفين في بروكسل ويخيم مناخ من إنعدم الثقة المتبادل بين تركيا والتكتل الأوروبي منذ ان أعلنت فرنسا رسميا انها ستعرقل وتيرة التفاوض القائمة مع أنقرة وبدأت بالفعل في تنفيذ ذلك.

واستأنفت المفوضات التركية الأوروبية في مقر المجلس الوزاري في العاصمة البلجيكية بحضور كبير المفاوضين الأتراك علي باباجان والرئاسة الدورية الألمانية ولكن لا يتوقع ان تتمخض عنها اية تطورت سياسية هامة لكونها مفاوضات رمزية وفنية تتعلق ببنود الإحصاءات والإصلاحات المالية ولا تتعدى اختصاصات الخبراء وكبار الموظفين.

وكانت الرئاسة الدورية الألمانية وعدت عند تسلمها مهامها في يناير الماضي بفتح ثلاثة بنود على الاقل للمفاوضات مع الجانب التركي وبما فيها الشق الخاص بالوحدة النقدية أي آليات التحكم في الاندماج النقدي وإعتماد العملة الواحدة.

ولكن فرنسا التي وضع رئيسها الحالي نيكولا ساركوزي وفي مقدمة بنود حملته الانتخابية الربيع الماضي صد الباب الأوروبي في وجه أنقرة جرّت شريكاتها الى رفض فتح هذا البند الثالث من التفاوض.

وتقول باريس ان أي منافسة مع تركيا حول الوحدة النقدية تعني تلقائيا تمكين الأتراك من الولوج عمليا الى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت أي المستشارة في إدارة إحدى أهم المؤسسات الأوروبية على الإطلاق حاليا الى جانب المفوضية الأوروبية والبرلمان..كما يردد الفرنسيون ان تركيا وفي حالة إنضمامها للتكتل سوف تحصل على أكبر عدد من الأصوات داخل المجلس الأوروبي وانه يجب حل هذه الإشكالية دستوريا ومؤسساتيا قبل البت في مستقبل التعامل معها.

وقالت المفوضية الأوروبية ان الموقف الفرنسي لا يعبر سوى عن موقف دولة واحدة وانه لا توجد اية دولة أخرى تؤيد موقف باريس في شل المفاوضات مع الأتراك.

ولكن مصدرا دبلوماسيا أوروبيا اكد ان المفوضية لم تقم باية تحرك للتأثير على الموقف الفرنسي كما ان الرئاسة الدورية الألمانية قبلت بشكل سريع بتبني موقف فرنسا حيث تشاطر المشاركة الألمانية انغيلا ماركيل موقف الرئيس الفرنسي ساركوزي المتمثل في مجرد عرض شراكة متقدمة مع أنقرة.

وتقول تركيا ان الأفكار الفرنسية وخاصة إقامة إتحاد متوسطي تلعب فيه تركيا دورا محوريا يجب ان تكون منفصلة عن مسالة الانضمام للاتحاد الأوروبي وان أي ربط بين المسلتين لا يتعدى كونه مغالطة للرأي العام.

ويتوقع الدبلوماسيون تصاعد الأزمة التركية الأوروبية في المستقل وخاصة اذا ما نفذ الرئيس الفرنسي ساركوزي وهو امر مرجح و لأسباب داخلية تهديده بعرض إشكالية الحدود الخارجية الأوروبية امام قمة الاتحاد الأوروبي في ديسمبر القادم.

ويقول الفرنسيون انهم يتجنبون التصعيد من تركيا حاليا لسببين رئيسين وهما عدم التدخل في الانتخابات الرئاسية التركية التي ستجري الشهر القادم وثانيا عدم إثارة خلافات داخلية أوروبية قبل اعتماد معاهدة الإصلاح المؤسساتية الجديدة في شهر أكتوبر المقبل.

وتتضمن تلك المعاهدة فصولا جدية بشان التزام أي عضو جديد بمقاييس صارمة ومعايير تسمى بمعايير كوبنهاغن حول حقوق الإنسان واحترام الأقليات وعدم تدخل الجيش في تسيير السلطة المدنية وغيرها.

ويردد الدبلوماسيون الأتراك في العاصمة البلجيكية انهم يشعرون بإحباط شديد تجاه المواقف الأوروبية وتراجع التكتل مع التزاماته مع بلادهم والتي دخلت في الية تفاوض مع بروكسل منذ عام ١٩٦٢م ولا تزال في طابور الانتظار في حين ان دولة كرواتيا الى إستأنف الاتحاد الأوروبي المفوضات معها هي الأخرى اليوم باتت قاب قوسين او ادنى من الولوج الى التكتل الأوروبي وربما قبل عام ٢٠٠٩.

ويقول أنصار تركيا داخل منظومة بروكسل ان الاتحاد الأوروبي سيرتكب خطأ شنيعا اذا ما صد الباب نهائيا أمام تركيا التي تمثل بعدا إستراتيجيا فعليا للتكتل وشريكا متصاعد الثقل في ضمان إمدادات الطاقة ومن شانها كبلد مسلم ان تمنح أوروبا مجالا حضاريا وروحيا أوسع..

# فرنسا تتصدى لتركيا... وتسحب أحد فصولها للانضمام لـ 'الأوروبي'

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٦/٢٦ :***

ابلغ الاتحاد الاوروبي انقرة قراره ببدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد في فصلين فقط بعد سحب احد الفصول الثلاثة للمفاوضات بعد تهديد فرنسا بسحبه عن جدول اعمال اجتماع الدول السبع والعشرين في بروكسل.

وافاد دبلوماسي اوروبي انه 'بطلب من الرئاسة الالمانية والمفوضية الاوروبية، تم سحب الفصل المتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية من جدول اعمال اجتماع السفراء الذي يفترض ان يقرر فتح الفصلين الآخرين' المتعلقين بالرقابة المالية والاحصاءات. وعبرت مصادر دبلوماسية تركية عن عدم ارتياحها للموقف الاوروبي هذا وقالت ان وزير الخارجية عبدالله غول قد لا يشارك في الاجتماع في بروكسل للاعلان رسميا عن بدء المباحثات الخاصة بالفصلين المذكورين واكدت على ضرورة بدء مباحثات العضوية في الفصل الثالث المهم بالنسبة لمستقبل انضمام تركيا لنظام اليورو بعد قبولها كعضو رسمي في الاتحاد عام ٢٠١٤. ويذكر ان الاتحاد الذي قرر بدء مباحثات العضوية مع انقرة في اكتوبر ٢٠٠٥ عاد وقرر في نهاية العام الماضي تعليق هذه المباحثات في ٨ بنود اساسية واشترط من اجلها اعترافا تركيا بالجمهورية القبرصية التي يمثلها القبارصة اليونانيون. ورفضت انقرة مثل هذا الاعتراف واشترطت بدورها من اجله رفع الحصار المفروض على القبارصة الاتراك الذين لبوا دعوة الاتحاد الاوروبي في ابريل ٢٠٠٤ وايدوا خطة الامين العام كوفي عنان الخاصة بتوحيد شطري الجزيرة في دولة فدرالية رفضها القبارصة اليونانيون الذين انضموا للاتحاد الاوروبي في مايو ٢٠٠٤.

وسبق للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ان دعا لاستبعاد تركيا عن الاتحاد وتحدث عن تكتل اقتصادي جديد يضم دول حوض الابيض المتوسط الجنوبية والشرقية. فيما تحدثت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل عن علاقة مميزة مع تركيا بدلا عن العضوية التامة. ورفضت الحكومة التركية في اكثر من مناسبة مثل هذه العلاقة ودعت الدول الاوروبية للالتزام بوعودها لها فيما يتعلق بالعضوية التامة وهو ما اقره الزعماء الاوروبيون في قمة اكتوبر ٢٠٠٥.

## د. محمد نورالدين :

# تركيا: سباق الخيارين العسكري والديبلوماسي

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٦/٢٦ :***

تتكثف الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين الأتراك بشأن الوضع في شمال العراق.

وبعد فترة من الفتور في العلاقة بين الحكومة ورئاسة أركان الجيش ونجاح الحكومة في تبريد جموح الجيش للقيام بعملية عسكرية في شمال العراق عادت الحرارة إلى خط العلاقات بين السلطتين السياسية والعسكرية.حيث شارك في اجتماعات مفتوحة جميع كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين فضلا عن رئيس الحكومة ووزير الخارجية.

من الواضح ان الجميع في تركيا في سباق مع الوقت.فموعد الانتخابات النيابية المبكرة في ٢٢ يوليو المقبل يضغط وتتصل به كل التحركات.

المؤسسة العسكرية ومن خلفها المعارضة كانت تريد استغلال العمليات المتجددة والمتصاعدة لحزب العمال الكردستاني ذريعة لشن هجمات ما وراء الحدود في شمال العراق. الهدف كان واضحا وهو خلق مناخات توتر وتصعيد قومي تُظهر حزب العدالة والتنمية متساهلا مع الإرهاب من خلال موقفه المعارض للقيام بتدخل عسكري في شمال العراق. رهان العسكر هو على تجيير المزيد من الأصوات لحزب الحركة القومية ليتمكن من دخول البرلمان. ولفت ان كل الشعارات التي رفعت خلال تشييع جنازات قتلى الجيش التركي كانت ضد الحكومة تحديداً.

اصطدم الجيش التركي اولا بالموقف المعارض لحزب العدالة والتنمية وثانياً بالموقف العراقي والكردي والأمريكي الرافض لأي تدخل عسكري تركي في شمال العراق.

سباق الخيار العسكري مع الخيار الديبلوماسي بلغ ذروته قبل أيام مع توجيه رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان دعوة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي لزيارة أنقرة. الزيارة لم تتم بعد لكن اردوغان يريد كسب الوقت وتقطيعه إلى موعد الانتخابات البرلمانية. هذا لا يعني ان حكومة حزب العدالة والتنمية ضد الخيار العسكري في شمال العراق. لكن توقيت هذا الخيار لا يخدم الحملة الانتخابية للحزب الذي يطمح إلى انتصار كاسح في الانتخابات المقبلة وبنسبة لا تقل عن الثلثين. ذلك ان اي احتمال آخر مثل تأجيل الانتخابات بسبب عملية عسكرية يعني بقاء الرئيس الحالي أحمد نجدت سيزير الممدة ولايته إلى حين انتخاب رئيس جديد كما ان العدالة والتنمية يبقى عاجزا عن تأمين الثلثين ليحسم الأوضاع لصالحه.

لذا يحاذر العدالة والتنمية الدخول في مغامرة عسكرية غير مضمونة النتائج. وجل ما يفعله الحزب الآن هو التحضير لمرحلة ما بعد الاتصالات الديبلوماسية. حتى اذا فشلت ذهب الحزب إلى خيار عسكري لكن بعد اجراء الانتخابات النيابية.

لا يختلف اثنان في تركيا اليوم على ان العملية العسكرية في شمال العراق لم تعد هدفا قوميا يريح تركيا من خطر حزب العمال الكردستاني. بل إنها مجرد اداة للإستخدام من أجل حسابات محلية.

وفي معلومات من واشنطن أن ممثلي المؤسسة العسكرية التركية في ندوة عقدت في العاصمة الامريكية رفضوا اعتقال أحد من قادة حزب العمال الكردستاني وتسليمهم إلى الحكومة التركية، لأن المستفيد منها سيكون حزب العدالة والتنمية عشية الانتخابات النيابية وهو ما لا تريده المؤسسة العسكرية.

**اذا كان اردوغان يلمّح من وقت لآخر بأن حكومته لن تتردد في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضروريا ومنها اقامة حزام أمني في شمال العراق إلا ان السائد هو ان الانتظار سيكون سيد الموقف من الآن وحتى ٢٢ يوليو المقبل ما لم تحدث مفاجأة من العيار الثقيل في الداخل التركي تبرر العملية العسكرية.**

## علي العبدالله :
# تركيا وأكرادها

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠٠٧/٦/٢٦ :***

مع الحشود العسكرية التركية على الحدود الجنوبية الشرقية المحاذية للعراق والمواجهات العسكرية بين الجيش التركي، وعناصر حزب العمال الكردي التركي والتصريحات المتعالية النبرة مع القيادة الكردية العراقية، عادت قضية أكراد تركيا ومطالبهم القومية إلى صدارة المشهد السياسي التركي بامتداداته الإقليمية والدولية، حيث تلقت تركيا تشجيعاً إيرانياً ودعوة لهجوم منسق ضد أكراد البلدين وتحذيراً أمريكياً وتحفظاً ودعوة عراقية لحل المشكلة سياسياً.

انطوت الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ على مجموعة من المفارقات والتناقضات، لعل أهمها وأخطرها على مستقبلها أن تعامل أتاتورك العلماني مع قضية الدين كان تعاملاً مصلحياً. فقد سعى بكل إمكانية إلى إنهاء الحضور الإسلامي في مختلف مجالات الحياة وبين مختلف فئات المجتمع من جهة ومن جهة ثانية ماهى بين القومية التركية والإسلام حين رفض في مفاوضات لوزان الإقرار بوجود أقليات قومية في الدولة التركية، ولم يعترف إلا بوجود أقليات غير مسلمة ف"المسلم تركي وغير المسلم غير تركي"، وذلك للتملص من حقوق الشعوب والأعراق والاثنيات التي تعيش في حدود ما أصبح جمهورية تركية، لذا عين في البرلمان الأول (١٩٢٣) ممثلين عن هذه الأقليات (نائبان أرثوذكسيان، ونائب أرمني) وعين في برلمان (١٩٣٥– ١٩٣٩) نائباً يهودياً وفق النظام "الملي العثماني".

ونظر إلى النشاطات السياسية التي قام بها الأكراد، تعبيراً عن تميزهم وعن وعيهم القومي، باعتبارها عصياناً ضد الدولة ووصف القائمين بها بـ"العصاة" واستخدم ضدهم القوة (ثورة الشيخ سعيد كيلاني ،١٩٢٥ انتفاضات أغري ١٩٢٨– ١٩٣٠ وديرسيم ١٩٣٧).

غير أن المتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية فرضت على النظام التركي إجراء إصلاحات ديمقراطية، وهذه، رغم محدوديتها، أتاحت للقوميات والاثنيات، الأكراد بخاصة، التعبير عن نفسها بأشكال عديدة: جمعيات، أحزاب سياسية، نشاطات ثقافية... الخ.

لكن المؤسسة الأتاتوركية، الجيش بصورة خاصة، ردت بالعودة إلى موقفها الرافض لأية تعبيرات سياسية عن التنوع القومي والثقافي والمذهبي واستخدمت القوة مجدداً لسحق الحركة الكردية، الاستثناء الوحيد إعلان أوزال عام ١٩٩١ عن مقاربة مختلفة للقضية الكردية حيث ربط النزعة "الانفصالية" بالحرمان والفقر والتخلف وأراد احتواءها عن طريق إدماج الجنوب الشرقي باقتصاد البلاد عن طريق مشروع استصلاح الأراضي وإقامة السدود وزراعة المنطقة لتوفير فرص عمل وحياة أفضل، ظناً منه أنه بذلك يزيل القاعدة المادية للصدامات الدامية من

جهة، ويدمج الأكراد في الدولة بعد أن يحقق لهم بعض الحقوق الثقافية مثل التحدث باللغة الكردية خارج المعاملات الرسمية من جهة ثانية.

شكلت قضية الحقوق القومية الكردية ولا تزال عقدة السياسة التركية بسبب عجز الجيش التركي عن حسم المواجهة عسكرياً من جهة، وعدم وجود تصور مشترك داخل المجتمع والنخبة السياسية التركية لحلها من جهة ثانية، ناهيك عن وجود مصالح خاصة لقطاعات سياسية وعسكرية في استمرار المشكلة لأنها تجني من ذلك الكثير، فالجيش يحصل على ثلث إجمالي الناتج القومي من ميزانية الدولة، والجنرالات والضباط والعاملون المدنيون في الجيش يحصلون على رواتب ومكافآت عالية تحت بند محاربة الإرهاب الكردي لذا أصبحوا أصحاب مصلحة في استمرار الصراع قائماً بين الدولة والأكراد.

وقد زاد من تعقد ملف القضية الكردية في مراحل سابقة وصول أحزاب قومية متطرفة إلى سدة الحكم تختلف فيما بينها في الكثير من القضايا وتتفق في إنكار الهوية القومية للأكراد.

فما جمع بين أجويد اليساري وباغجلي اليميني هو نزعتهما القومية المتطرفة واستنادهما في مقاربة أوضاع تركيا إلى منظور صارم يضع الانتماء إلى العرق التركي فوق كل اعتبار.

فالحكومة التركية السابقة التي ضمت حزبين، حزباً يسارياً وآخر قومياً، اتفقا على حل المشكلة الكردية دون تنازل للأكراد واختلفا في الأسلوب، فأجاويد فضل اتباع أسلوب النفس الطويل بينما فضل باغجلي السرعة والحسم.

أجويد ركن إلى خطاب اجتماعي اقتصادي- يذكرنا بخطاب اوزال- عبر خلفية علمانية ترى أن المشكلة تنبع من التخلف الاقتصادي والاجتماعي المريع الذي يعيش فيه الأكراد وضرورة القيام بتطوير المنطقة والقضاء على نفوذ زعماء العشائر والبكوات ومالكي الأراضي الكبار، وتحقيق إصلاح زراعي هناك.

أما باغجلي فيتمسك بخطاب إيديولوجي يستند إلى مشاعر عرقية – زادتها اشتراطات الاتحاد الأوروبي لإدخال تركيا في الاتحاد تأججاً – مغلفة برداء ديني ديماغوجي، يرى أن المشكلة الكردية خطة أوروبية – أمريكية تهدف إلى تأسيس دولة كردية.

***اختلف الموقف نسبياً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، خاصة مع حرص الأخير على دخول الاتحاد الأوروبي، حيث تبنى الحزب المذكور مقاربة ديمقراطية في التعاطي مع المطالب الكردية*** فسمح بفترات بث تلفزيوني باللغة الكردية كما سمح بتعليم اللغة الكردية في المدارس في المناطق ذات الأغلبية الكردية وعمل على تحسين أوضاع الأكراد المعيشية والخدمية في منطقة شرق وجنوب البلاد مع التمسك بوحدة تركيا الجغرافية والسياسية والعمل على احتواء التداعيات الإقليمية، خاصة الحالة الكردية في العراق، على الملف الكردي في تركيا.

إلا أن هذه المقاربة تتعرض الآن إلى امتحان دقيق فالتوتر السياسي الداخلي على خلفية الانتخابات الرئاسية والتعديلات الدستورية وضعت حزب العدالة والتنمية في مواجهة مباشرة مع التيار العلماني والمؤسسة العسكرية التي صعدت اللهجة في الملف الكردي في هذا التوقيت وحشدت قواتها على الحدود مع العراق لتخلط الأوراق وتضع

**الحكومة في موقف حرج داخلياً ودولياً، فإن وافقت على اجتياح كردستان العراق خسرت خيارها الديمقراطي والأوروبي وإن رفضت خسرت خيارها الوطني بالمحافظة على وحدة التراب الوطني.**

*** كاتب سوري**

## د. محمد نور الدين :

# الفخ الذي وقع فيه العسكر التركي

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠٠٧/٦/٢٢ :***

**التوتر غير المسبوق في العلاقات بين تركيا والعراق، وبالأحرى أكراد شمال العراق، قد يبدو إلى انحسار ما لم تطرأ حسابات كامنة في رأس هذه الجهة أو تلك في الجانب التركي ولحسابات داخلية صرف.**

**منذ البداية لم يكن تهديد المؤسسة العسكرية التركية بالقيام بعملية عسكرية كبيرة في شمال العراق مرتبطاً بحسابات التخلص من حزب العمال الكردستاني الذي تتواجد بنيته الأساسية في جبل قنديل عند المثلث العراقي التركي الإيراني.**

**فنجاح أي مغامرة عسكرية تركية هناك، مشكوك جداً بأمره وقد يعني حرب استنزاف طويلة المدى. هذا إذا لم نضف معارضة أكراد العراق وحكومة نوري المالكي وواشنطن لمثل هذه العملية.**

**ضغط العسكر التركي في الداخل على السلطة السياسية من أجل اتخاذ قرار في البرلمان يجيز عملية خارج الحدود، ولم يكن أحد يشك في أن رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان سيعارض ذلك انطلاقا من عدم جدوى العملية عسكرياً كما سياسياً، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على المسار السياسي الداخلي عشية انتخابات ٢٢ يوليو/تموز النيابية.**

**من الواضح أن هدف العسكر كان إحراج حزب العدالة والتنمية الحاكم وإظهاره بالمفرّط بالدم القومي، وبالتالي، تأليب الناخب التركي ليعطي صوته لأحزاب أخرى.**

**قاوم حزب العدالة والتنمية الضغوطات، ودعا إلى إعطاء الاتصالات السياسية فرصتها. وهكذا وجّه أردوغان دعوة إلى رئيس الوزراء العراقي المالكي ليزور انقرة. أردوغان يريد من ذلك استنفاد الجهود لتقطيع الوقت حتى الانتخابات النيابية المقبلة.**

**في هذا الوقت حصل ما لم يكن في الحسبان، الجميع يذكر أن رئيس الأركان ياشار بويوك انيت كان قد أعلن أثناء زيارته الى واشنطن في شهر فبراير/شباط الماضي، معارضته لإجراء أي نوع من اللقاءات مع أكراد العراق، ولا سيما مسعود البرزاني وجلال الطالباني، لأنهما يساندان "إرهاب" حزب العمال الكردستاني. وكان بذلك يريد قطع الطريق امام حكومة اردوغان التي أعلنت نيتها إجراء هذه اللقاءات.**

**يوم الأربعاء في ١٣ يونيو/حزيران الجاري حصلت المفاجأة. معهد هيدسون الأمريكي في واشنطن، نظم ندوة في مقره حضرها الى جانب مسؤولين من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين ابن جلال الطالباني، قوباد الطالباني، وهو في الوقت نفسه، ممثل حكومة إقليم كردستان في واشنطن. والمفاجأة أن من بين المشاركين من الجانب التركي العميد سوها تانييري رئيس مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة أركان الجيش، كما العميد برتان نوغايلار اوغلو الملحق العسكري التركي في واشنطن.**

**كانت المفاجأة، أن رئاسة الأركان التي كانت تعارض اللقاء مع "مساندي الإرهاب"، جلس ممثلها على نفس الطاولة وتناقش مع قباد طالباني.**

**هل يعني ذلك تغييراً في سياسة الجيش عدم اللقاء مع مساندي الإرهاب؟ أم أن القصة من أولها الى آخرها كانت لحسابات إضعاف حزب العدالة والتنمية والتهويل عليه؟**

كادت الندوة تمر بصمت ومن دون علم الإعلام. لكن مراسلي صحيفتي "زمان" و"ميلليت" في واشنطن كشفا عن ذلك.

لم تقف الفضيحة عند هذا الحدّ. في الندوة المذكورة، تم تداول سيناريو مثير وصفته الصحف التركية بأنه "سيناريو الكارثة" أو "سيناريو القيامة"، ويقال إن أحد الأتراك أعدّه، ويقضي بتفجير قنبلة في اسطنبول تقتل خمسين شخصاً على الأقل، واغتيال رئيسة المحكمة الدستورية تولاي طوغجو ليتهم حزب العمال الكردستاني بالوقوف وراء ذلك، فينقض الجيش التركي بخمسين ألف جندي على شمال العراق.

الأهم من كل ذلك، أن مشاركين أتراكاً، وربما يكونون ممثلي رئاسة الأركان، قد اعترضوا على فكرة تسليم بعض قادة حزب العمال الكردستاني الى أنقرة في هذه المرحلة، لأنها سوف تخدم حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات المقبلة، كما خدم تسليم عبدالله اوجلان عام ١٩٩٩ بولنت اجاويد في انتخابات ابريل/نيسان من ذلك العام.

وقع العسكر التركي في الفخ الذي نصبه لحزب العدالة والتنمية. وظهر أن العسكر التركي هو الذي لا يريد القضاء على قادة حزب العمال الكردستاني كما إنه يجلس مباشرة مع من يدعو علانية لعدم اللقاء معه، وإن كل الزوبعة التي تثار حول غزو شمال العراق، إنما هي لحسابات محلية.

# استياء تركي لرفض أوروبا توسيع محادثات العضوية لتشمل الاقتصاد

***وكالات ومصادر متعددة ٢٠٠٧/٦/٢٧ :***

انتقدت تركيا رفض الاتحاد الاوروبي توسيع محادثات عضويتها لتشمل مجال السياسة الاقتصادية والنقدية، وهو موضوع سياسي حساس، لكنها قالت انها تتطلع الى احراز تقدم في القريب العاجل.

ويأتي ذلك فيما أعلن مسؤولون اوروبيون ان الاتحاد الاوروبي فتح فصلين جديدين من مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد ، وهما فصلا «الاحصاءات» و«الرقابة المالية»، وهي خطوة قال وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير انها تثبت أن مساعي أنقرة لعضوية الاتحاد كانت وستظل على المسار، وجاء فتح هذه المحادثات بعد ان عدل الاتحاد عن فتح الملف الثالث حول السياسة الاقتصادية والنقدية لتجنب استخدام فرنسا حق النقض لوقفه.

وعرقلت فرنسا بدء المفاوضات بين الاتحاد الذي يضم ٢٧ دولة مع أنقرة حول الاقتصاد والسياسة النقدية لابراز اعتراض الرئيس نيكولا ساركوزي على هدف انضمام تركيا أكبر دولة مرشحة للاتحاد في نهاية المطاف. وقد كرر ساركوزي قبل وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية انه لا يعتقد ان تركيا لها «مكانها في الاتحاد» وانه يفضل اقامة «شراكة مميزة» مع الاتحاد الاوروبي بدلا من الانضمام الكامل.

وقال علي باباجان وزير الاقتصاد ورئيس الوفد التركي في المفاوضات، في مؤتمر صحافي في بروكسل «لسنا راضين عن التبريرات الفنية التي قدمت لنا ونتطلع الى أن يتم احراز تقدم في هذا الامر اثناء الرئاسة البرتغالية للاتحاد الاوروبي في النصف الثاني من العام». وتابع قائلا ان العالم يراقب عن كثب علاقات الاتحاد الاوروبي مع تركيا وهي دولة علمانية غالبية سكانها مسلمون. وحذر باباجان من أنه اذا فشل الاتحاد الاوروبي خلال المحادثات في الابقاء على الهدف المتعلق بعضوية تركيا في نهاية المطاف «فلن تكون تركيا وحدها هي من سيتضرر نتيجة لهذا وانما الاتحاد الاوروبي وعلى نطاق يتجاوز حدوده وبدرجات عالمية». وكان الاتحاد الاوروبي حريصا على تأكيد أن بدء المحادثات في المجالين يثبت أن محادثات العضوية تمضي قدما.

وقال باباجان خلال مؤتمر صحافي في بروكسل «من الاهمية بمكان للجانبين ان يحافظا على ثقة معينة. لدينا هدف مشترك، علينا ايضا ان نتحلى بارادة مشتركة وإلا فسيلحق الوضع ضررا بتركيا والاتحاد الاوروبي على السواء».

## حسني محلي:

# أردوغان يقاتل على ثلاث جبهات

***صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠٠٧/٦/٢٧ :***

اشتد النقاش بين مختلف الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية في تركيا وعددها ١٦ حزبا، بينها ١٥ استهدفت حزب العدالة والتنمية الحاكم وكل من زاويته الخاصة. ويسعى الحزب المذكور وزعيمه رجب طيب اردوغان من خلال حديثه للجماهير خلال الحملات الانتخابية في مختلف المدن الى التصدي لهجمات هذه الاحزاب التي تتهم الحكومة بالفشل في مجمل سياساتها الاقتصادية والامنية والخارجية والاجتماعية.

.. فيما يجد رئيس الوزراء نفسه في موقع الدفاع والهجوم في الوقت نفسه وعلى ثلاث جبهات رئيسية وهي: القضية الكردية والعلمانية والارهاب.

ويتعرض اردوغان لهجوم عنيف من حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي ويتهم العدالة والتنمية بالعمل على تغيير النظام العلماني الديموقراطي وتحظى اتهامات الشعب الجمهوري هذه بتضامن ودعم من الاوساط العلمانية والعسكرية التي يتهمها اردوغان، من جانبه، بالتآمر على حزبه وعلى الديموقراطية خلال انتخابات رئاسة الجمهورية ليظهر بذلك حزبه 'مظلوما ومغلوبا على امره'.

كما يتعرض اردوغان لهجوم آخر من قبل حزب الحركة القومية وزعيمه دولت باخجلي الذي يتهم الحكومة بالخيانة الوطنية بعد ان اعترف في اغسطس ٢٠٠٥ بوجود مشكلة كردية في البلاد وحمل الحكومات السابقة مسؤولية الفشل في حل هذه المشكلة سياسيا وديموقراطيا. كما تحمل الحركة القومية حكومة اردوغان مسؤولية العمليات المسلحة التي يقوم بها عناصر حزب العمال الكردستاني وتؤدي يوميا لمقتل المواطنين والضباط والجنود الاتراك. ويؤكد الحزب في حملته الانتخابية (ومعه الجيش) على ضرورة اجتياح شمال العراق وانزال الضربة القاضية على مراكز ومخيمات حزب العمال الموجودة هناك، كما يدعو الحكومة لاغلاق الحدود البرية مع شمال العراق وايقاف كل انواع الحركة الاقتصادية والتجارية مع الاكراد العراقيين الذين يؤمنون كل احتياجاتهم الاساسية من تركيا، حيث تقوم اكثر من ٣٠٠ شركة تركية بتنفيذ الكثير من المشاريع الانمائية بقيمة ملياري دولار.

ويجد اردوغان نفسه في وضع صعب في علاقته مع الاكراد ايضا، حيث يتعرض لهجوم عنيف من حزب المجتمع الديموقراطي الذي يسيطر على الشارع الشعبي جنوب شرق البلاد. ويتهم الحزب الذي يشارك في الانتخابات البرلمانية من خلال مرشحين مستقلين، اردوغان بالتهرب من وعوده للاكراد عندما قال انه سيحل المشكلة الكردية سياسيا وسلميا. ويتحدى الحزب سياسات الحكومة من خلال حملة انتخابية عنيفة ومؤثرة جنوب شرق البلاد، اذ من المتوقع لحوالي ٣٠ من مرشحي الحزب المستقلين ان يدخلوا البرلمان في الانتخابات القادمة. وتتوقع الاوساط السياسية ان يخلق هؤلاء المزيد من المشاكل للحكومة والدولة التركية بصورة عامة، خاصة اذا دخل حزب الحركة القومية العنصري البرلمان هو ايضا. وتتوقع الاوساط المذكورة ان يتحدى اعضاء الاكراد الحكومة والدولة داخل البرلمان من خلال اقتراح العديد من التعديلات القانونية والدستورية التي يريدون لها ان تعترف بالهوية الكردية رسميا. وسيتصدى العدالة والتنمية ومعه باقي الاحزاب السياسية (وبالطبع الجيش ايضا) لهذه المطالب التي ستوتر الجو السياسي والشعبي مع استمرار مشكلة حزب العمال وعناصره الموجودين شمال العراق. ويراهن الكثيرون على مرحلة ما بعد الانتخابات، التي ان انتهت بانتصار ساحق لحزب العدالة والتنمية فالأمور ستكون اكثر بساطة بالنسبة للجميع.وستتعقد الأمور اكثر وأكثر اذا لم يحالف الحظ العدالة والتنمية في الحصول على الاغلبية الكافية لتشكيل الحكومة بمفرده وذلك بعد ان يفوز المستقلون الاكراد بثلاثين مقعدا وحزب الحركة القومية بحوالي ٧٠ مقعدا بعد ان يحصل على ١٠٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى تركيا.

# نظرة إسرائيلية لتركيا

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٦/٢٨ :***

**مراجعة: أحمد أبو هدبة :** يرى الكاتب في مستهل بحثه أن التاريخ التركي المعاصر يتسم بالتناقض الظاهري، معتبراً أن النظام السياسي في تركيا غير مستقر في أحسن أحواله من حيث تقلبه ومستقبله السياسي. ويعتقد الكاتب أن الحكومة الحالية في أنقرة قد أشاعت شعوراً من التفاؤل بأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي تحث الخطى بالاتجاه الصحيح، وأن هناك تدفقاً للاستثمارات الأجنبية على البلاد، وأن الاقتصاد التركي - باعتباره العامل الأكثر تأثيراً على السلوك الانتخابي - ينمو على نحو سليم. فالليرة التركية قد حافظت على قيمتها في مقابل الدولار واليورو الأوروبي، وارتفع معدل الدخل القومي للفرد ثلاثة أضعاف وهو معدل تجاوز ما هو قائم في رومانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال الى جانب أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بصرف النظر عن أشكال تطبيقها تجري وفق متطلبات الاتحاد الأوروبي، ورغم ذلك كله لم تفِ حكومة أنقرة بجميع الوعود التي قطعتها على نفسها في نظر الكاتب.

وبناء على ذلك، يضيف الكاتب بأن استطلاعات الرأي تتوقع فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي في الانتخابات المقبلة. ولكن الآن، فإن مظاهرات ضخمة قد اجتاحت شوارع المدن الرئيسية في تركيا، فما الذي حصل؟ يتساءل الكاتب. ما حصل، ويقول مجيباً: بدأ مع ترشيح وزير الخارجية عبدالله غول نفسه لمنصب رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس الحالي أحمد نجت سيزار. سرعان ما أدى ذلك الى حصول الجمود السياسي التي تشهده تركيا". ففي السابع من نيسان الفائت حصل غول على ثلاثمئة وسبعة وخمسين صوتاً من أصل ثلاثمئة وواحد وستين صوتاً من أعضاء البرلمان التركي، فيما قاطع مئة وثمانون عضواً تلك الانتخابات. دستورياً، فإن المرشح الفائز ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات في البرلمان، وهو ما لم يحصل عليه غول، ما أدى الى سقوطه بفضل مقاطعة أحزاب المعارضة العلمانية القومية، علاوة على تقدم حزب الشعب الجمهوري بطلب التماس للمحكمة الدستورية بعدم شرعية ترشيح غول لنفسه للمنصب المذكور. في الأول من أيار حكمت المحكمة الدستورية لصالح هذه الدعوة وأبطلت بالتالي نتيجة الانتخابات، وفي الجولة الثانية من التصويت في البرلمان لم يحصل غول على ثلثي الأصوات، ثم سحب غول ترشيحه، ولما لم يستطع البرلمان انتخاب رئيس حل نفسه وحدد الثاني والعشرين من حزيران موعداً لإجراء انتخابات عامة.

ويقدر الكاتب أن الشارع التركي قد تعاطى بسلبية مع هذه المناورات السياسية، ففي الرابع عشر من نيسان، وقبل إعلان غول عن ترشيح نفسه نُظمت العديد من المسيرات والمظاهرات المعارضة لهذه الترشيح في أنقرة ما أدى الى نفخ الروح في المعارضة السياسية التركية غير الفعالة وولد اهتماماً سياسياً لدى المواطنين الأتراك الذي يشعرون بعدم الرضا إزاء مثل هذا الواقع. والمظاهرة الضخمة التي ضمت ثلاثمئة ألف متظاهر في أنقرة تكررت في استانبول وأزمير، حيث طغي اللون الأحمر (العلم التركي) وشعار (تركيا دولة علمانية وستبقى) على هذه المظاهرات. أضف الى ذلك كله، بحسب الكاتب، موقف المؤسسة العسكرية التي أعلنت على لسان كبار قادتها بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي تغيير لواقع تركيا كدولة علمانية.

ويقرر الكاتب بأن نوع هذه الأزمة السياسية جديد في تركيا، رغم أن الواقع السياسي في تركيا تعرض لأربع أزمات سياسية منذ عام ١٩٩١، لكن هذه الأزمة خلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفقدان الثقة في التحالفات القائمة بين الأحزاب التركية، سواء تلك التحالفات التي دخلها حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) أو تحالفات أحزاب المعارضة التحالف اليميني العلماني بزعامة (الحزب الديموقراطي) والتحالف اليساري بقيادة (حزب العمل الوطني). وأثارت هذه الأزمة أيضاً سؤالاً مقلقاً حول ما أسماه الكاتب طبيعة الفضاء الشعبي التركي: "فهل باستطاعة سياسي متدين ومنفتح تجلس بجانبه زوجته المحجبة أن يقيم في قصر الرئاسة في كنكايا وأن لا يترك أثراً على الفضاء الشعبي والأسس الدستورية في تركيا؟".

ويخلص الكاتب الى القول "هذه الأزمة السياسية التى سببها ترشيح غول نفسه لمنصب الرئاسة ربما تترك آثاراً وتداعيات عميقة على الانتخابات المقبلة، ***فالمعركة في هذه الانتخابات ستكون استثنائية وستجري بين طرفين متناقضين تماماً، طرف يدعو للاستمرار في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والدخول في اقتصاد العولمة والمحافظة على الوضع الراهن في البلاد، وهو ما يمثله حزب العدالة والتنمية الحاكم، وطرف ثانٍ من دعاة العلمانية القومية التركية وهم من عارضوا ترشيح غول لرئاسة الدولة.***

ويبقى السؤال: "هل تستطيع أحزاب المعارضة العلمانية هزيمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة؟."

***الكتاب: الأزمة السياسية في تركيا.**

***الكاتب: يوسي ايلي.**

***الناشر: مركز ديان لدراسات شمال افريقيا والشرق الأوسط، ٢٠٠٧**

# الرئاسة الأوروبية الجديدة والإشكالية التركية

***واس ٢٠٠٧/٦/٢٨ :***

أعلنت الرئاسة الدورية الأوروبية الجديدة والتي تتولاها البرتغال وستخلف الرئاسة الألمانية بدءا من يوم السبت انها لن تطرح إشكالية التعامل مع تركيا بشكل محوري وجوهري خلال فترة توليها مهامها الأوروبية والتي تمتد الى ديسمبر القادم.

وقال وزير الدولة البرتغالي للشؤون الأوروبية / لوبو انطونش خلال مؤتمر صحفي عرض من خلاله الاهتمامات الرئيسة لبرنامج البرتغال ان لفرنسا الحق في ابداء موقف محدد تجاه تركيا ولكن للبرتغال كرئيس دوري لأوروبا الحق في اتخاذ ما تراه مناسبا.

ويعتبر هذا التصريح بمثابة بداية أزمة رسمية بين فرنسا وشريكاتها الأوروبيات بشأن إدارة الإشكالية التركية.

وتخطط فرنسا وحسب تصريحات رسمية أدلى بها الرئيس الفرنسي ساركوزي الى عرض اشكالية التعامل مع تركيا على قمة رؤساء دول وحكومات التكتل نهاية العام الجاري في بروكسل وتحديدا حسم ما يسميه الرئيس الفرنسي بالحدود الخارجية للاتحاد.

وعرقلت باريس بداية الأسبوع الجاري فتح بند التعامل النقدي مع تركيا ولكن العديد من الدول الأوروبية ترفض حاليا وجهة النظر الفرنسية وتعتبر انه من السابق لأوانه إغلاق الباب أمام أنقرة.

وأوضح الدبلوماسي البرتغالي ان بلاده ستركز على مسالة اعتماد معاهدة الإصلاح المؤسساتي الأوروبية التي اتفق بشأنه القادة الأوروبيون يوم ٢٣ يونيو الجاري.

ولم ترد اية ردود فعل فرنسية او أوروبية بشان تصريحات المسئول البرتغالي بشان العضوية التركية.

# بايكال يدعو لإبعاد حزب العدالة والتنمية عن الحكم

***الانصات المركزي ٢٠٠٧/٦/٢٨ :***

*** ترجمة: دلشا يوسف عن صحيفة (ملييت):** دعا رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي دنيز بايكال لابعاد حزب العدالة والتنمية عن دفة الحكم، وذلك خلال لقاء له مع قناة (N.tv) التركية، وعزا دنيز بايكال دعوته هذه للاتفاق المبرم في دبي – حسب قوله– من قبل الحكومة التركية بشأن عدم التدخل عسكريا في اقليم كوردستان العراق.

وقال: لقد ابرمت حكومة حزب العدالة والتنمية اتفاقاً في دبي تعهدت فيه انها لن تدخل شمال العراق تحت اي ضغط كان وذلك مقابل مليار دولار.

## الدكتور محمد نورالدين:

# تركيا و سباق الخيارين العسكري والديبلوماسي

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٦/٢٨ :***

تتكثف الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين الأتراك بشأن الوضع في شمال العراق.

وبعد فترة من الفتور في العلاقة بين الحكومة ورئاسة أركان الجيش ونجاح الحكومة في تبريد جموح الجيش للقيام بعملية عسكرية في شمال العراق عادت الحرارة إلى خط العلاقات بين السلطتين السياسية والعسكرية.حيث شارك في اجتماعات مفتوحة جميع كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين فضلا عن رئيس الحكومة ووزير الخارجية.

من الواضح ان الجميع في تركيا في سباق مع الوقت.فموعد الانتخابات النيابية المبكرة في ٢٢ يوليو المقبل يضغط وتتصل به كل التحركات.

المؤسسة العسكرية ومن خلفها المعارضة كانت تريد استغلال العمليات المتجددة والمتصاعدة لحزب العمال الكردستاني ذريعة لشن هجمات ما وراء الحدود في شمال العراق. الهدف كان واضحا وهو خلق مناخات توتر وتصعيد قومي تُظهر حزب العدالة والتنمية متساهلا مع الإرهاب من خلال موقفه المعارض للقيام بتدخل عسكري في شمال العراق. رهان العسكر هو على تجيير المزيد من الأصوات لحزب الحركة القومية ليتمكن من دخول البرلمان. ولفت ان كل الشعارات التي رفعت خلال تشييع جنازات قتلى الجيش التركي كانت ضد الحكومة تحديداً.

اصطدم الجيش التركي اولا بالموقف المعارض لحزب العدالة والتنمية وثانياً بالموقف العراقي والكردي والأمريكي الرافض لأي تدخل عسكري تركي في شمال العراق.

سباق الخيار العسكري مع الخيار الديبلوماسي بلغ ذروته قبل أيام مع توجيه رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان دعوة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي لزيارة أنقرة. الزيارة لم تتم بعد لكن اردوغان يريد كسب الوقت وتقطيعه إلى موعد الانتخابات البرلمانية. هذا لا يعني ان حكومة حزب العدالة والتنمية ضد الخيار العسكري في شمال العراق. لكن توقيت هذا الخيار لا يخدم الحملة الانتخابية للحزب الذي يطمح إلى انتصار كاسح في الانتخابات المقبلة وبنسبة لا تقل عن الثلثين. ذلك ان اي احتمال آخر مثل تأجيل الانتخابات بسبب عملية عسكرية يعني بقاء الرئيس الحالي أحمد نجدت سزار الممدة ولايته إلى حين انتخاب رئيس جديد كما ان العدالة والتنمية يبقى عاجزا عن تأمين الثلثين ليحسم الأوضاع لصالحه.

لذا يحاذر العدالة والتنمية الدخول في مغامرة عسكرية غير مضمونة النتائج. وجل ما يفعله الحزب الآن هو التحضير لمرحلة ما بعد الاتصالات الديبلوماسية. حتى اذا فشلت ذهب الحزب إلى خيار عسكري لكن بعد اجراء الانتخابات النيابية.

لا يختلف اثنان في تركيا اليوم على ان العملية العسكرية في شمال العراق لم تعد هدفا قوميا يريح تركيا من خطر حزب العمال الكردستاني. بل إنها مجرد اداة للإستخدام من أجل حسابات محلية.

وفي معلومات من واشنطن أن ممثلي المؤسسة العسكرية التركية في ندوة عقدت في العاصمة الامريكية رفضوا اعتقال أحد من قادة حزب العمال الكردستاني وتسليمهم إلى الحكومة التركية، لأن المستفيد منها سيكون حزب العدالة والتنمية عشية الانتخابات النيابية وهو ما لا تريده المؤسسة العسكرية.

اذا كان اردوغان يلمّح من وقت لآخر بأن حكومته لن تتردد في اتخاذ أي تدبير قد تراه ضروريا ومنها اقامة حزام أمني في شمال العراق إلا ان السائد هو ان الانتظار سيكون سيد الموقف من الآن وحتى ٢٢ يوليو المقبل ما لم تحدث مفاجأة من العيار الثقيل في الداخل التركي تبرر العملية العسكرية.

# غول يهاجم المحكمة العليا ويتعهد بالاصلاح

***وكالة رويترز ٢٠٠٧/٦/٣٠ :***

قال وزير الخارجية التركي عبد الله غول في مقابلة عرضت السبت ان حكما اصدرته اعلى محكمة في تركيا سيثير فوضى في البلاد وتعهد باجراء اصلاحات قضائية اذا فاز حزبه الحاكم ( العدالة والتنمية ) في الانتخابات التي تجري في الشهر المقبل.

واعاق حكم مثير للجدل أصدرته المحكمة الدستورية في الآونة الاخيرة محاولة غول ان يصبح رئيسا لتركيا في انتخابات في البرلمان . وقضاة المحكمة جزء من الصفوة العلمانية التركية التي تشك في ان حزب العدالة والتنمية يخفي جدول اعمال اسلاميا.

وقال غول لمحطة (CNN TURK) التلفزيونية ان"حكم المحكمة الدستورية سيوقع تركيا في المستقبل في فوضى.. المحكمة بدأت في التصرف مثل مجلس الشيوخ ولكن البرلمان هو المؤسسة التي يجب ان تناقش فيها الأمور السياسية."واكد خطط حزب العدالة والتنمية لاصلاح النظام القضائي التركي اذا فاز –كما هو متوقع على نطاق واسع– في الانتخابات البرلمانية التي تجري في ٢٢ يوليو تموز والتي تمت الدعوة اليها مبكرا لنزع فتيل الأزمة بشأن انتخابات الرئاسة.

واثارت المحكمة غضب الحكومة باصدارها حكما بضرورة تواجد ثلثي نواب البرلمان أو ٣٦٧ نائبا في البرلمان خلال أول وثاني جولتين من انتخابات الرئاسة.

وكان حزب العدالة والتنمية يشغل ٣٥٢ مقعدا في البرلمان المنتهية ولايته. ويوافق محللون كثيرون على ان حكم المحكمة ذو دوافع سياسية واستهدف احباط محاولة غول في الفوز بالرئاسة.

# المطالبة بوقف عضوية حزب الشعب الجمهوري التركي (CHP) في الاشتراكية الدولية

***وكالة انباء الفرات (ANF) ٢٠٠٧/٦/٣٠ :***

**ترجمة : دلشا يوسف** : طالبت الحكومة السويدية بوقف عضوية حزب الشعب الجمهوري التركي (CHP) في الاشتراكية الدولية، بسبب دعوتها لقيام الجيش التركي بالانقلاب، الى جانب مواقف الحزب السيئة تجاه الاتحاد الاوروبي والقضية الكوردية. من جهتها قررت منظمة الاشتراكية الدولية جمع الدلائل حول الانتقادات الموجهة للحزب.

بادرت النائبة السويدية آنا لودريغسون التي تعتبر من احدى العضوات الناشطات في الاشتراكية الدولية للمطالبة بوقف عضوية (CHP) في الاشتراكية الدولية، حيث قالت: "لاعلاقة بين حزب يستند إلى قوة الجيش وحزب سياسي اجتماعي ديمقراطي.

وانتقدت لودريغسون حزب الشعب الجمهوري قائلة: أخجل من تجربة حزب (CHP) كحزب عضو في الاشتراكية الدولية، لارغب في التواجد في اجتماع يشاركني فيه حزب بهذا التوجه. واضافت ان الحزب المذكور تضخم الاحداث في تركيا وعلى اساس ذلك تسير سياستها وانه سيتم النقاش بأمر الحزب في جلسة اليوم من اجتماع الاشتراكية الدولية، حيث تم اشعار امين عام الحزب دينز بايكال بالامر من قبل اللجنة الادارية.

## جيفري كمب :

# أنقرة بين أزمتين... الرئاسة ومكافحة الإرهاب

***صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠٠٧/٦/٣٠ :***

باتت تركيا في مواجهة أزمتين، يتوقع أن يكون لهما بالغ الأثر على تشكيل مستقبلها. أولى هاتين الأزمتين دستورية، تتعلق بانتخاب رئيس جديد لها.

ذلك أن رئيسها، أحمد نجدت سيزر، قد أنهى دورته الرئاسية في منتصف شهر مايو المنصرم. وقد كان معروفاً عنه أنه علماني قوي الشكيمة، ومنافح عن إرث تركيا العلمانية، الذي خلفه زعيمها المؤسس، كمال أتاتورك. ووفقاً لنصوص الدستور التركي، فإنه يتعين أن ينتخب الرئيس الجديد من قبل البرلمان.

ولكن المعضلة أنه ولدى ترشيح رئيس الوزراء الحالي، رجب طيب أردوغان، زعيم "حزب العدالة والتنمية" لوزير خارجيته، عبدالله غول، لم يتمكنا من توفير النصاب القانوني داخل البرلمان، مما اقتضى من المحكمة الدستورية، الإعلان عن بطلان التصويت الذي أجري على ذلك الترشيح.

يذكر أن العلمانيين، وبخاصة الجيش التركي، قد أبدوا معارضة قوية لمحاولة تعيين "جول" في منصب وزير الخارجية، بالنظر إلى مماثلتهم له برئيس الوزراء الحالي، أردوغان، باعتبار حزبهما "حصان طروادة" شق طريقه إلى الحياة السياسية التركية، بهدف إنشاء الدولة الإسلامية فيها.

وبما أن زوجة "جول"، محجبة هي الأخرى مثل نظيرتها حرم أردوغان، فإن ذلك يعني ظهورها في المحافل الرئاسية الرسمية وفي أوساط النخبة السياسية التركية، وهي ترتدي حجابها، وهذا مظهر لا يرضاه الكثيرون من العلمانيين الأتراك. وفي نظر أتباع أتاتورك، فإنه ينبغي الفصل التام بين الدين والدولة، فيما إذا أرادت تركيا أن تحقق لنفسها نجاحاً، باعتبارها دولة عصرية حديثة.

وعلى رغم الانتقادات الكثيرة التي طالت حزب العدالة والتنمية، وكذلك الجذور الإسلامية التي يقوم عليها، إلا أنها لم تفل عزم قائده طيب رجب طيب أردوغان عن المضي قدماً في طريق مساعي بلاده الرامية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد اقتضى منه ذلك المسعى، الحد من ممارسات الفساد السياسي المتفشية في البلاد، فضلاً عن تقليص عدم الكفاءة الإدارية لجهاز الدولة.

أما فيما يتصل بانتخاب الرئيس الجديد، فهو أمر مثير للخلاف والجدل العميقين. ونتيجة لبطلان التصويت على ترشيح عبدالله غول لتولي المنصب، فقد تم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي كان مقرراً إجراؤها في شهر نوفمبر من العام الجاري، إلى الثاني والعشرين من شهر يوليو من العام نفسه.

والأمل الذي يعلقه حزب العدالة والتنمية بالذات على تقديم موعد الانتخابات هذه، أن يوفر البرلمان الجديد المنتخب، ما يكفي من النصاب القانوني الذي يمكّن الحزب من دعم خطى الإصلاح الدستوري، التي تجعل ممكناً انتخاب الرئيس عن طريق صناديق الاقتراع، بدلاً من انتخابه بواسطة البرلمان. ولكن سحابة القلق والخوف التي تخيِّم على مصير هذه الانتخابات البرلمانية المرتقبة، هي أن يسارع الجيش إلى قطع الطريق أمامها، فيقدم على

تنفيذ انقلاب عسكري، يزيح بموجبه الحكومة الحالية بكاملها، على نحو ما فعل ذلك ثلاث مرات على الأقل، خلال العقود الماضية من تاريخ تركيا الحديث.

وفيما لو وقع انقلاب كهذا، فإنه سيكون بمثابة نكسة كبيرة لآمال تركيا المتطلعة إلى الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي. يذكر أن هذا الأخير، قد ضمّن شرط عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية لتركيا، باعتباره شرطاً رئيسياً من بين الشروط المسبقة التي حددها لنيل تركيا لعضويته.

ومهما يكن، فإن للجيش يداً طولى في الأزمة أو التحدي الثاني الذي تواجهه تركيا الآن. والمقصود بهذا التحدي، استمرار الخطر الإرهابي الذي يمثله حزب العمال الكردستاني، لكل من المواطنين وأفراد الجيش التركي على حد سواء. والمعلوم أن هذا الحزب – المُصنَّف في قائمة المنظمات الإرهابية– لا يزال يشن عملياته انطلاقاً من مواقعه وحصونه في شمالي العراق، بعد أن تم طرده من سوريا في عام ١٩٩٨.

وبالنتيجة فقد لقي ما يزيد على ٣٥ ألف مواطن تركي مصرعهم أثناء اشتباكات جرت بينهم وبين مقاتلي حزب العمال الكردستاني، خلال العقدين الماضيين. وحتى هذه اللحظة لم تبد الولايات المتحدة الأميركية ولا الجيش العراقي، استعداداً لإرغام مقاتلي الحزب المذكور على التقهقر من مواقعهم الآمنة التي ينطلقون منها في شمالي العراق.

وقد أثار هذا التمنع الأميركي العراقي، ردود فعل غاضبة في تركيا، حيث تتنامى المطالبة بالتدخل العسكري لتدمير حصون وقلاع الحزب الإرهابي العدو، في نظر أنقرة.

وفيما لو تدخل الجيش التركي، فإن ذلك لن يقتصر على خلق أزمة بين أنقرة وبغداد فحسب، وإنما قد تطال الأزمة علاقات الأولى بكل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي كذلك.

وللمفارقة الغريبة، فإن الجيش التركي نفسه يتمنع هو الآخر عن التدخل، بناءً على أسباب عسكرية بحتة، تتلخص في معرفته بمخاطرة خوض مغامرة مواجهة عسكرية مع متمردي الحزب في المناطق الجبلية الوعرة التي ينشط فيها مقاتلوه. غير أن ثورة غضب الشارع التركي بوجه عام، من العمليات العدوانية التي يشنها عليهم مقاتلو حزب العمال الكردستاني، هي التي يرجّح لها أن ترغم كلاً من الأحزاب السياسية والجيش التركيين، على اتخاذ القرار الوحيد الذييبدو لهم أنه لا مفر منه في نهاية المطاف، ألا وهو خوض المواجهة العسكرية الحتمية مع حزب العمال الكردستاني.

ومن المؤسف أن يصادف قرار كهذا، ظروفاً تزداد فيها علاقات تركيا بواشنطن توتراً، بينما تزداد المصاعب التي تواجهها أنقرة مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما في أعقاب انتخاب كل من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي، وكلاهما متعنت في رفضه لانضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وربما كان المخرج الوحيد المحتمل لتركيا من هذه الأزمة، هو قبول اتفاق لوقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق، مصحوباً بانتخاب رئيس علماني جديد، غير مثير للخلافات والجدل في الشارع التركي.

***ولكن العقبة أن حزب العمال الكردستاني لا تلوح منه بادرة رغبة في تسوية الخلافات بينه وبين حكومة أنقرة، في حين يرى حزب العدالة والتنمية أحقية له في انتخاب رئيس جديد للبلاد، من بين صفوفه.***

## د. محمد نور الدين :

# الخيار الأوروبي لتركيا تحت الحصار

***صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠٠٧/٢/١ :***

رفعت تركيا دائماً "الأوربة" شعاراً لها منذ أن أطاحت بالمشروع العثماني وتحميل الإسلام مسؤولية تخلف الدولة العثمانية وانهيارها.

وكان تأسيس المجموعة الأوروبية العنوان الرسمي الذي توجهت إليه النخب التركية الحاكمة ولاسيما مع بروتوكول أنقرة عام ١٩٦٣. ومع ذلك لم يتقدم المسار الأوروبي لتركيا بالسرعة حتى الطبيعية التي تفترض فيه.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في نهاية ٢٠٠٢ عرف الطريق الأوروبي تزايد سرعة "المحرك" التركي بحيث بدأت للمرة الأولى مفاوضات للعضوية الكاملة.

غير ان التقدم على المسار الأوروبي تعثر بصورة قوية بالحاجز القبرصي اليوناني مع رفض تركيا فتح موانئها ومطاراتها أمام سفن وطائرات قبرص اليونانية العضو الجديد في الاتحاد الأوروبي. وتم تعليق ثمانية فصول من أصل ٣٤ فصلاً وعدم إغلاق أي فصل آخر بصورة نهائية قبل تطبيق تركيا للبروتوكول الجمركي مع قبرص اليونانية.

قبل أيام، في ٢٥ يونيو/ حزيران، تعرضت العلاقات التركية الأوروبية لضربة جديدة. رفضت فرنسا ودول أخرى فتح المفاوضات حول الفصل المتعلق بالسياسات الاقتصادية النقدية.

جاء هذا الموقف ليذكّر بالصعوبات التي تواجهها تركيا في ملفها الأوروبي وهي ليست جديدة ولكنها تتزايد كما لو أنه لم يتقرر بدء مفاوضات عضوية. وفي حين مثلاً تتسارع خطوات المفاوضات مع كرواتيا حول ستة فصول مقابل فصلين فقط لتركيا ومع أن كرواتيا بدأت مفاوضات العضوية في الوقت نفسه مع تركيا فإن الخبراء يتوقعون أن تنجح كرواتيا في إنجاز المفاوضات بل الدخول في العضوية الأوروبية مع نهاية العام ٢٠٠٩.

***يمكن القول ان كل الظروف تعاكس تركيا وتشكل عقبات اضافية امام تقدم ملفها الأوروبي:***

١- ظهرت العقبة القبرصية عشية دخول تركيا في سنة الاستحقاقات النيابية والرئاسية. بحيث تغلبت الحسابات المحلية الضيقة على برامج وخطابات الأحزاب والقادة السياسيين الذين سعوا وراء كسب اصوات اكبر عدد من الناخبين. ولم يتخلف الحزب الحاكم، العدالة والتنمية، عن ركوب الموجة القومية فرفض أي تنازل في قبرص رغم معرفته بعواقب ذلك على مشروعه الأوروبي. كما صعّد الحزب من خطابه القومي تجاه أكراد العراق ولاسيما مع بداية العام الجديد (٢٠٠٧).

٢- انتهاج القوى المعارضة لحزب العدالة والتنمية بدورها دوراً معرقلاً للمسار الأوروبي ليس فقط لأنها تعارض المسار الأوروبي أصلاً بل لإضعاف حزب العدالة والتنمية الذي ربط مستقبله السياسي بتقدم المسار الأوروبي الذي يجلب ويعزز الحريات في مواجهة القوى العلمانية المتشددة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. وتعزيز مناخات التوتر الداخلية والضغوط على العملية الديمقراطية والتي تجلت في عرقلة انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية، تأتي في سياق تلغيم الطريق الممتدة من انقرة الى بروكسل وإضعاف المظلة الأوروبية فوق حزب العدالة والتنمية.

٣- في هذا السياق كانت التحولات في أوروبا تلعب دوراً سلبياً على العلاقات الأوروبية التركية. وأبرز هذه التحولات كان في وصول انجيلا ميركل الى السلطة في ألمانيا وهي التي تعارض العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد. أما الحدث الثاني البارز فهو وصول نيكولا ساركوزي الى الرئاسة الفرنسية. وساركوزي معروف بمعارضته الشديدة للعضوية التركية. بل يرى أصلا ان تركيا ليست من أوروبا. وقد اجمعت وسائل الإعلام التركية على أن الضغط الفرنسي هو الذي حال دون فتح مفاوضات حول الفصل الاقتصادي- النقدي. واعتبرت أن ساركوزي رمى حجره الأول المعرقل على طريق تركيا الأوروبية خصوصا ان وزير الدولة الفرنسي الجديد المسؤول عن الاتحاد الأوروبي جان بيار جوييه وصف تركيا بالدولة غير المؤهلة لدخول الاتحاد الاوروبي. ويرى محللون أتراك ان هدف ساركوزي هو فتح النقاش من جديد حول آفاق العضوية الكاملة في اجتماع القمة الأوروبي في البرتغال في نهاية العام الحالي، بحيث يُستبعد هذا الخيار نهائياً تجاه تركيا.

يمر الخيار الأوروبي لتركيا اليوم في أحلك ظروفه: حصار من كل الجهات، والجميع مسؤولون. والتساؤل يصبح مشروعاً عما إذا كان احد يريد الذهاب فعلاً حتى النهاية في هذا الخيار.

# اليونان وتركيا: اتهامات متبادلة حول مجازر الأرمن

***الانصات المركزي - ٢٠٠٢/٧/١ :***

اعلن المتحدث باسم الخارجية التركية لاوند بيلمان ان تركيا ليست بحاجة لتوصيات اليونان التي ارتكبت 'مجازر وحشية' ضد الشعب التركي خلال احتلالها للاناضول عقب الحرب العالمية الاولى، مضيفا: على المسؤولين اليونانيين ان يتهربوا من المواقف الاستفزازية التي ستهدم العلاقات التركية – اليونانية.

وجاءت اقوال بيلمان في تعليقه على تصريحات الرئيس اليوناني كارولاس بابولياس الذي زار باريفان الاربعاء الماضي واتهم انقرة بالقيام بمجازر عرقية ضد الارمن قبل ٩٠ عاما.

ودعا بابولياس الاتراك للاعتذار من الارمن، مما اثار ردود افعال عنيفة لدى انقرة التي تشهد علاقاتها مع اثينا مرحلة ايجابية بسبب العلاقات الشخصية بين رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ونظيره اليوناني كوستاس كاراماناليس.

هذا، وتستمر اثينا بتوجيه الاتهامات الى الطائرات التركية العسكرية باختراق المجال الجوي اليوناني في بحر ايجه، حيث لا تعترف انقرة بعشرة اميال كمجال جوي يوناني وتقول ان ذلك ٦ اميال فقط. كما يستمر الخلاف بين الدولتين ايضا حول المياه الاقليمية والجرف القاري في البحر المذكور.

ويستمر التنسيق والتعاون اليوناني مع قبرص التي يمثلها القبارصة اليونانيون ويهددون باستمرار باستخدام حق الفيتو ضد مباحثات العضوية بين الاتحاد وتركيا اذا لم تعترف انقرة بهم كممثل وحيد ورسمي للجمهورية القبرصية.

وتشترط الحكومة التركية بدورها لمثل هذا الاعتراف رفع الحصار المفروض على القبارصة الاتراك.

# أردوغان يبدأ حملته الانتخابية بتوجيه الانتقادات لخصومه

PUKmedia ٢٠٠٧/٧/١ :

**ترجمة : سردار محمد : عن وسائل الإعلام التركية:** الحملات الانتخابية مستمرة في تركيا، فضمن هذه الحملات تحدث رجب طيب أردوغان الى جماهير حزبه في محافظتي كوتاهيا وآيدن، وقد رد أردوغان أثناء حديثه على التهم التي وجه اليه من قبل رئيس حزب الحركة القومية بخصوص موقف الحكومة من مكافحة الارهاب وقال: تتهموننا بكل هذه التهم وأنا أسألكم ماذا فعلتم أنتم في حين قاموا بتسليم رأس رئيس المنظمة الارهابية والانفصالية اليكم.

. وان اجراءاتكم بخصوص هذا الموضوع معروفة لدى الجميع ولم تفعلوا شيئاً سوى القيام بتجهيز سجن امرالي بأحسن التجهيزات المريحة، واليوم تحاولون إلقاء تكاليف فاتورة أفعالكم تلك على حزب العدالة والتنمية وأقول لكم لا تستطيعون أن تخدعوا الآخرين بهذه البساطة. كما يتهمني السيد (يقصد رئيس حزب الحركة القومية) بأنني لم اخرج من انقرة فترة حكومتي.

ان منجزات حكومتنا معروفة لدى الشعب ولكن أسألك انت: ماذا فعلت عندما كنت نائباً لرئيس الوزراء لفترة ثلاثة أعوام ونصف وهل قمت بأي زيارة الى منطقة جنوب شرقي تركيا وهل تعرف شيئاً عن تلك المنطقة؟!

وفي كلمة له بمحافظة آيدن قال أردوغان: نحن نمر بمنعطف تاريخي مهم وتاريخي ونخطو خطوات نحو بناء تركيا متطورة وذات مستقبل زاهر وان هذا المنعطف التاريخي هو انتخابات ٢٢ تموز، وان شعبنا وبإرادته الحرة اعطى قرار التغيير والتحديث وسوف يعطون درساً للذين لايستطيعون هضم وقبول هذا الحدث التاريخي في انتخابات ٢٢ تموز.

أصحاب هذه الافكار قد هربوا من المجلس ومنعوا من انتخاب رئيس الجمهورية وأسألكم لماذا انتخب المرحوم توركوت أوزال بـ٢٥٣ صوتاً والسيد ديميريل بـ ٢٦٤ صوتاً والسيد سزار بـ ٣٣٠ صوتاً ولكن ماذا تغير عندما اتى الدور للسيد غول رغم حصوله على ٣٥٧ صوتاً، قالو كلا لم ينتخب وخلقوا أزمة قانونية في تركيا اعتقد أن شعبنا يرى كل هذه الازدواجية وسيعكسون ردود أفعالهم في صناديق الاقتراع في ٢٢ تموز.

ومن جهة اخرى لانسمح لأحد بوضع الفتن والنفاق بين أبناء شعبنا الواحد وهؤلاء لايستطيعون تقسيمنا ومنذ أول اخطوة قلنا أمة وأحد وعلم واحد ووطن واحد ودولة واحدة وان شعاراتنا هذه معروفة وواضحة لدى الجميع. ولكن البعض يحاولون استثمار بعض الشعارات والحوادث مثل استثمار مراسيم تشييع الجنود الذين يستشهدون اثناء مكافحتهم للارهابيين كمحاولة منهم لجمع الاصوات كما فعلوا في انتخابات عام ١٩٩٩ فإن هذه الممارسة ليست الا قلة الاحترام تجاه شهدائنا ولن يفلحوا في ذلك.

كما انتقد أردوغان اثناء حديثه دنيز بايكل رئيس حزب الشعب الجمهوري بانه مع الانقلاب العسكري وأضاف قائلاً: ان دنيز بايكل ليس مع العملية الديمقراطية في تركيا ولايحترم الديمقراطية ونتائجها بل يرى مصلحة في وقف العملية الديمقراطية في تركيا ويحاول ان يحصل على بعض الصلاحيات من بعض مؤسسات الدولة بدلاً من أن يحصل على تلك الصلاحيات من الشعب.

***انقرة قلقة من سير علاقاتها بفرنسا بعد انتخاب ساركوزي***

# غول : لا اتفاق سرياً مع واشنطن حول شمال العراق

**مراد كارايالتشين : كان على الحكومة أن تدعو طالباني إلى أنقرة وتناقش اقتراحه المنطقي معه**

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢/٧/٢٠٠٢ :***

**أنقرة ـ حسني محلي:** دحض وزير الخارجية التركي عبدالله غول المعلومات التي تحدثت عن اتفاق سري بين أنقرة وواشنطن وقع عليه وزير الاقتصاد علي باباجان في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ تعهدت بموجبه الحكومة التركية عدم اجتياح شمال العراق مقابل مساعدات مالية اميركية بقيمة مليار دولار.

وجاءت تصريحات غول ردا في على ما اعلنه زعيم حزب الشعب الجمهوري دانيز بايكال الذي اتهم الحكومة باخفاء الحقائق عن الشعب قائلا "ان الجيش التركي لن يستطع اجتياح شمال العراق بسبب تعهدات أنقرة لواشنطن في هذا المجال."

وقال غول: "لو كان مثل هذا الاتفاق واردا لما بذلت الحكومة التركية مساعي مكثفة لإقناع الإدارة الاميركية بضرورة التنسيق والتعاون والعمل العسكري المشترك ضد عناصر حزب الكردستاني شمال العراق"، مكررا عزم وأصرار حكومته للقضاء على الإرهاب والإرهابيين أينما كانوا .

وتتهرب الحكومة من إصدار التعليمات للجيش لاجتياح شمال العراق على الرغم من تصريحات رئيس الأركان الفريق أول يشار بويوك أنيت المتكررة بضرورة القيام بمثل هذا العمل وتأكيده استعداد الجيش التام لذلك .

في غضون ذلك، وتحول موضوع حزب العمال الكردستاني الى مادة أساسية في الحملة الانتخابية لغالبية الأحزاب السياسية. فقد دعا زعيم حزب الحركة القومية دولت باخجلي الحكومة الى اعدام زعيم الكردستاني عبدالله اوجلان الموجود في سجن أيمرالي .

وناشد جميع زعماء الأحزاب السياسية الأخرى الحكومة اصدار التعليمات للجيش لاجتياح شمال العراق والقضاء على مراكز ومخيمات حزب العمال الكردستاني الموجودة هناك.

فيما أشار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى الغاء عقوبة الإعدام من القوانين التركية وقال إن حكومته تحترم القانون، لافتا الى ان الحكومة لن تتردد في اتخاذ قرار العمليات العسكرية ضد الكردستاني شمال العراق في الوقت المناسب.

**ودعا زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي الشعبي مراد كارايالتشين الحكومة الى الحوار مع الزعماء الأكراد العراقيين بعقلانية ومنطق لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني وكركوك.**

***وذكر باقتراح الرئيس العراقي جلال طالباني لحل مشكلة كركوك بصيغة بروكسل***، وقال "كان على الحكومة أن تدعو آنذاك طالباني إلى أنقرة وتناقش هذا الاقتراح المنطقي معه.. كما كان عليها أن ترد على اقتراح طالباني الأخير تشكيل لجنة مشتركة للتدقيق في كل الوثائق التاريخية الخاصة بكركوك والموجودة في أرشيف الدولة العراقية والعثمانية."

على صعيد آخر، عبر غول عن قلقه من سير العلاقات التركية . الفرنسية بعد انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا لفرنسا، وقال "ان هذه العلاقات سجلت تراجعا ملحوظا وجديا"، متهما بعض الدول الأوروبية باستغلال موضوع تركيا لحسابات داخلية بسيطة، واكد ان حكومته ستستمر في اصلاحاتها السياسية والأقتصادية ولن تبالي بعد الان بمواقف الاتحاد الأوربي المتناقضة.

في غضون ذلك، رحب الناطق باسم وزارة الخارجية لاوند بيلمان بتكليف رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير كمنسق للرباعية الخاصة بالمشكلة الفلسطينية، وعبر عن أمل أنقرة في أن يساهم ذلك في دعم مسيرة السلام في المنطقة. كما اتصل غول ببلير وهنأه بهذا المنصب الجديد .

# تركيا.. اشتداد الحملات الانتخابية تشتد مع اقتراب موعدها

*PUKmedia ٢٠٠٧/٧/٢ :*

**اعداد وترجمة : سردار محمد : الحملات الانتخابية في تركيا مستمرة في جو من الصراع الحاد بين الاحزاب المتنافسة وخاصة بين قادة تلك الاحزاب في ميادين الدعاية الانتخابية، وتصل هذا الصراع احيانا الى درجة التهم والشتائم تجاه بعضهم البعض. واللافت للنظر ان المادة الرئيسية للحملات الانتخابية لتلك الاحزاب المشاركة لاتتركز على المسائل الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في البلد. بل يركزون وكمادة دعائية وحيدة الى حد كبير على قضية مكافحة الارهاب والتدخل في شمال العراق "اقليم كوردستان" والتطرف القومي التركي، وكل حزب يحاول ان يبرز نفسه ويؤكد للرأي العام التركي أنها هي الاكثر قومية ووطنية من الاحزاب الاخرى وحامي تركيا ارضا وشعبا وعلما.**

**وضمن هذه الحملة، اتهم دنيز بايكال رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بان حكومته قد وقعت على وثيقة دولية ومن قبل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية علي باباجان في ٢٢ ايلول عام ٢٠٠٣ في دبي تعهد فيها بعدم التدخل في شمال العراق مقابل منحة مالية بقيمة مليار دولار و٨,٥ مليار دولار كقرض مالي لحكومة رجب طيب اردغان، وقال: هذا هو سبب سكوت السيد اردوغان من كل ما يحصل من التطورات المناهضة لتركيا في شمالي العراق ولم يتخذ موقفا حازما تجاه الذن يتسببون في استشهاد جنودنا والخاسر الوحيد في هذه اللعبة هو شعبنا. تحصل تطورات سلبية جدا في العراق وعندما ركزت على هذه الحقائق في مؤتمر الاشتراكية الدولية فقد غادر طالباني وبارزاني قاعة الاجتماع ولم يستمعوا الينا ولكنهم يعرفون ماذا سأقول.من جهته وجه دولت باخجلي رئيس حزب الحركة القومية، في خطاب الى مؤيدي حزبه في محافظة ارزروم ووجه انتقادات حادة اثناء حديثه الى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لعدم قيامه بتنفيذ حكم الاعدام بحق عبدالله اوجلان واضاف "ألا تخاف من الله يا رجل "يقصد اردوغان"؟ تضع حركتنا القومية تحت التهم، فان جميع البرلمانيين من اعضاء حزبنا والذين كان عددهم ١٢٩ عضوا قد رفعوا ايديهم لتنفيذ حكم الاعدام بحق رئيس الارهابيين ولكن اعضاء حزبك قد رفعوا ايديهم ضد حكم الاعدام ووقعوا على قانون البرتوركول الرقم ١١ الذي يمنع تنفيذ حكم الاعدام وكان من بين الذين وقعوا على ذلك البروتوكول من امثال عبدالله غول وعبداللطيف شنر وغيرهما. ايها الرجل، تملك مالا كثيرا الى درجة تستطع ان تشتري باخرة عملاقة لابنك ألا تملك مالا تشتري به حبل المشنقة؟ فاذا لا تملك ذلك فانا مستعد بان اهدي لك حبل المشنقة لكي تعدم عبدالله اوجلان.**

**ومن جهته وجه اردوغان وغول وارينج القياديون البارزون في حزب العدالة والتنمية خطابا الثلاثيا الى مؤيدي حزبهم في محافظة قيصري مسقط رأس عبدالله غول، وقد كانت قضية الارهاب هي المادة الرئيسية في خطابهم. ووجه رئيس الوزراء حديثه الى رئيس حزب الحركة القومية دولت باخجلي قائلا: "نحن دائما مع الدستور والقانون وانك تطلب من رئيس الوزراء القيام بعمل مناهض للقانون فاليوم حسب الدستور لا يوجد حكم الاعدام في تركيا بل يوجد حكم المؤبد، اما في عهد حكومتكم فكان يوجد حكم الاعدام، فلماذا لم تنفذ ذلك الحكم على عبدالله اوجلان، كفاك هذه الحركات البهلوانية التي تستهدف من خلالها الى استثمار عواطف الآخري.**

# عناصر "الكردستاني" يخلون معسكراتهم في شمال العراق

***وكالة رويترز ٢٠٠٧/٧/٢ :***

**قال أربعة من الأعضاء السابقين في حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا الأحد إن المتمردين يهجرون معسكرات في شمال العراق خوفاً من احتمال توغل القوات التركية في المنطقة. وقال أحد المتمردين السابقين خلال مؤتمر صحافي بثه التلفزيون ان الشائعات عن عملية عبر الحدود خلال الأيام القليلة الماضية أثارت الخوف داخل منظمة حزب العمال، حيث أخليت جميع المعسكرات في شمال العراق. وذكرت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأنباء أن الأربعة وبينهم امرأة سلموا أنفسهم للسلطات التركية مطلع هذا الأسبوع بعد الهروب من معسكر للحزب في شمال العراق.**

**وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في قاعدة لقوات الأمن بإقليم شرناخ في جنوب شرق تركيا، قال الأربعة الذين ارتدوا أقنعة لإخفاء شخصياتهم إنهم شاهدوا مركبتين أمريكيتين مدرعتين تنقلان أسلحة إلى متمردي حزب العمال في معسكراتهم.**

**وتناقلت وسائل الإعلام التركية على نطاق واسع هذا الادعاء. ويتوقع أن يزيد شكوك الأتراك العميقة بشأن سياسة الولايات المتحدة في العراق.**

**وسبق أن دعت تركيا مرارا القوات الامريكية في العراق للتصدي لمتمردي حزب العمال الكردستاني. ويتهم بعض القوميين الاتراك واشنطن بتأييد إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق .**

***سميح ايلدز :***

# حزب الشعب الجمهوري (CHP) و الاشتركية الدولية

***عن صحيفة (ميلليت)التركية ٢/٧/٢٠٠٧ :***

**اختتمت اجتماعات مجلس الاشتراكية الدولية (SI) في جنيف، لكن ماذا كانت نتائجها بالنسبة الى حزب الشعب الجمهوري التركي (CHP)؟**

**هل كانت النتائج ايجابية ام سلبية؟**

**حتى الان هذا غير واضح لكن يجب ان لاننسى ان بعض الاطراف داخل هذه المنظمة يعملون على جمع الادلة لاثبات ان حزب الشعب الجمهوري التركي يسلك طريقا لايتناسب و مبادئ الاشتراكية الدولية (SI)، رغم ذلك ايضاً عندما نقرأ مقالات وتحاليل بعض الكتاب والمراقبين نجد انه ليس حزب العدالة والتنمية فقط يرغب بطرد حزب الشعب الجمهوري من تلك المنظمة بل هناك اطراف كثيرة وخصوصاً الاطراف ذات الميول اليسارية في تركيا ترغب بهذا الامر ايضاً، اضافة الى ذلك يعتقد قسم كبير من المفكرين ان هذا الحزب ليس له علاقة بمبادئ الاشتراكية الدولية (SI)، لذا فإنه لا مكان لهذا الحزب في (SI).**

**من ناحية اخرى فالاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا على إلمام تام بموقف حزب الشعب الجمهوري التركي الذي ضرب كل المبادئ الاساسية للاشتراكية الديمقراطية عرض الحائط عندما اعلن مساندته للمادة (٣٠١) من الدستور التركي علاوة على مواقفه العسكرية والقومية المتطرفة.**

**الكثير من الاطراف المشاركة في الاجتماع وعلى رأسها السويديون اعلنوا صراحة انهم يشعرون بالخجل و الاهانة عندما يجلسون مع حزب الشعب الجمهوري تحت سقف واحد.**

**وفي الوقت الحاضر علاقة حزب الشعب الجمهوري مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا متشنجة وباردة،مع كل هذه الحقائق حاول عدد من اعضاء وفد حزب الشعب الجمهوري ان يقيموا المسألة بشكل اخر وهذا امر عادي بالنسبة لهم حيث معروف عنهم انهم دائما يقيمون المسائل بمنظار قومي وليس من خلال منظار دولي.**

**ومن الملاحظ اننا لم نر في الصحف الخارجية كلمة واحدة من تصريحات دنيز بايكال بل رأينا أخباراً بعناوين كبيرة تتحدث عن موقف طالباني و بارزاني عندما غادروا القاعة اثناء القاء بايكال لكلمته ومعهما بعض الاطراف الاخرى ايضاً كمساندة لهما و استنكار لتصريحات بايكال بشان العراق .**

**وبالتالي فقد اصبح موقف طالباني و بارزاني محل الاهتمام حتى على الصعيد الدولي.**

**من المؤسف انه حتى قبل بدء الاجتماع رأينا كيف هاجمت صحفنا طالباني وبارزاني وتساءلت بأي صفة يشارك الاثنان في هذا الاجتماع وهذا يظهر مدى اهتمام تركيا بهذه المسألة.**

**هناك حقيقة يجب ان يدركها الرأي العام التركي وهي ان الاتحاد الوطني الكردستاني عضو في الاشتراكية الدولية (SI) وهناك مجموعة في (SI) تعمل من اجل القضية الكردية.**

**اضافة الى الاتحاد الوطني الكردستاني هناك الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي تركيا هناك حزب المجتمع الديمقراطي و اطراف اخرى في SI ويجب ان لاننسى ان هذه الاطراف الثلاثة عقدت اجتماعا في شمال العراق في مايس/ ٢٠٠٦ .**

**و مايدفعنا للتساؤل هو لماذا جوبهت كلمة دنيز بايكال في جنيف بدل التأييد والمساندة بهذه المواقف الرافضة.**

**السبب الرئيسي يكمن في وجود نوع من الانقطاع بين حزب الشعب الجمهوري والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب.باختصار هناك محاولات من قبل بعض الجهات في الاشتراكية الدولية وان كانت في طور التمني لطرد حزب الشعب الجمهوري من الاشتراكية الدولية (SI).**

**تركز الاشتراكية الدولية على حزب الشعب الجمهوري بصورة جدية للحصول على دلائل ملموسة ضده.**

**تلك المؤشرات كلها دليل على ان حزب الشعب الجمهوري يواجه ازمة حادة و جدية مع الاشتراكية الدولية و احتمالات طرده نهائياً من المنظمة امر وارد ، ومن الصعب ان يقنع حزب الشعب الجمهوري الاخرين بأنه يمثل نهج الاشتراكية الديمقراطية في حين ان هذا الحزب يقترب يوما بعد يوم من نهج الجناح اليميني المتطرف وينحاز اليه .**

# الجيش التركي والمعارضة العلمانية يعارضان حلاً دبلوماسياً لأزمة الكردستاني

***صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٣ :***

مازال الشارع التركي مذهولاً من الأخبار التي تسربت عن اجتماع سري عقد بين مسؤولين عسكريين أتراكاً وأمريكان وممثلين لإدارة إقليم كردستان في شمال العراق. وتضمن ذلك الاجتماع الذي نظمه معهد هادسون بالولايات المتحدة الأمريكية الشهر الماضي مناقشة لسناريو حرب متوقعة بين تركيا والعراق.

وكشف ذلك الاجتماع عن رفض مسؤولين عسكريين أتراكاً لسيناريو الحل السلمي للمسألة الكردية. وحول ذلك نشرت وكالة جيهان للأنباء في إسطنبول أن ممثل حكومة كردستان العراق في واشنطن قباد طالباني الذي حضر اجتماع معهد هادسون قال إن بعض المسؤولين العسكريين الأتراك اعترضوا على فكرة تسليم العراق لقادة حزب العمال الكردستاني المتمركزين في شمال العراق والمطلوبين في أنقرة. هذا وقد جاء هذا الخبر بعد يوم من الأزمة التي شهدها مؤتمر الاشتراكية الدولي حول العمال الكردستاني بين الرئيس العراقي جلال طالباني وزعيم حزب الشعب الجمهوري التركي دنيز بايكال.ونقلت صحيفة (زمان) التركية أن بايكال كان قد ألقى كلمة امام مؤتمر الاشتراكية العالمي الذي عقد في مدينة جنيف بسويسرا نهاية الاسبوع الماضي وحضره طالباني وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني بصفة ضيف مستمع.

# الرئاسة الأوروبية الجديدة والإشكالية التركية

***الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٧/٣ :***

أعلنت الرئاسة الدورية الأوروبية الجديدة والتي تتولاها البرتغال وستخلف الرئاسة الألمانية بدءا من يوم بعد غد السبت انها لن تطرح إشكالية التعامل مع تركيا بشكل محوري وجوهري خلال فترة توليها مهامها الأوروبية والتي تمتد الى ديسمبر القادم.

وقال وزير الدولة البرتغالي للشؤون الأوروبية / لوبو انطونش خلال مؤتمر صحفي عرض من خلاله الاهتمامات الرئيسة لبرنامج البرتغال ان لفرنسا الحق في ابداء موقف محدد تجاه تركيا ولكن للبرتغال كرئيس دوري لأوروبا الحق في اتخاذ ما تراه مناسبا.

ويعتبر هذا التصريح بمثابة بداية أزمة رسمية بين فرنسا وشريكاتها الأوروبيات بشأن إدارة الإشكالية التركية.

وتخطط فرنسا وحسب تصريحات رسمية أدلى بها الرئيس الفرنسي ساركوزي الى عرض اشكالية التعامل مع تركيا على قمة رؤساء دول وحكومات التكتل نهاية العام الجاري في بروكسل وتحديدا حسم ما يسميه الرئيس الفرنسي بالحدود الخارجية للاتحاد.

وعرقلت باريس بداية الأسبوع الجاري فتح بند التعامل النقدي مع تركيا ولكن العديد من الدول الأوروبية ترفض حاليا وجهة النظر الفرنسية وتعتبر انه من السابق لأوانه إغلاق الباب أمام أنقرة.

وأوضح الدبلوماسي البرتغالي ان بلاده ستركز على مسالة اعتماد معاهدة الإصلاح المؤسساتي الأوروبية التي اتفق بشأنه القادة الأوروبيون يوم ٢٣ يونيو الجاري.

ولم ترد اية ردود فعل فرنسية او أوروبية بشأن تصريحات المسؤول البرتغالي بشأن العضوية التركية.

## د. محمد نورالدين :

# الجيش التركي والواقع الكردي

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٢/٧/٣ :***

مضى على الصراع بين القوات الحكومية التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني ما يزيد على ٢٣ سنة. وعندما اطلق حزب العمال الرصاصة الأولى في منتصف أغسطس ١٩٨٤ ما كان أحد يظن أنها ستكون بداية لمرحلة حافلة بالمآسي لكلا الشعبين التركي والكردي. ورغم ذلك فإن المسؤولية الأولى لإيجاد نهاية سعيدة لهذه المعضلة المستعصية تقع على عاتق الطرف الأقوى اي الدولة التركية. في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الأركان التركي الجنرال يشار بويوك آنت وقائد القوات البرية الجنرال ايلكير باشبوغ في الأربعاء الماضي (٢٧ يونيو) بدا ان الدولة بعيدة من أن تأخذ دروسا من المرحلة السابقة.

تحدّث بويوك آنت كما لو ان الحرب المفتوحة مع حزب العمال الكردستاني ستستمر ربع قرن آخر.تحدث المسؤول التركي عن كل شيء: عن الخطة العسكرية الجديدة وعن الواقع الميداني والظروف الدولية لكنه لم يشر بكلمة واحدة الى آفاق للسلام او تسوية ما أو حل ما للمشكلة الكردية في تركيا. قد لا يكون ذلك من صلاحياته بل من صلاحيات الحكومة صاحبة المبادرة والقرار السياسي، غير أن ما سمعناه من القيادة العسكرية التركية مثير للاهتمام والاعتقاد أن حرب الخمسين عاما وربما حرب القرن تنتظر تركيا سواء مع اكرادها أو مع اكراد العراق.

يصب بويوك آنت جام غضبه على الولايات المتحدة الأمريكية. هنا هو محق بالكامل.لماذا ضربت امريكا عبر قوات البشمركة منظمة أنصار الإسلام في شمال العراق قبل احتلاله ولم تطلق رصاصة واحدة على مقاتلي حزب العمال الكردستاني؟رغم ان تركيا حليفة لواشنطن؟ ولماذا تدعم تركيا امريكا بقوات في افغانستان لمحاربة الإرهاب هناك ولا تدعم امريكا تركيا ضد حزب العمال الكردستاني؟

هذه الأسئلة طرحها الجنرال بويوك آنت نفسه لكنه لم يعط اجابات تقديرية عليها واكتفى بالقول إن العداء لأمريكا في تركيا اسبابه واضحة.

يعرض الجنرال صورة اخرى مثيرة لطبيعة الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. وهو يشير بنفسه من دون ان ينتبه الى الجذور الاجتماعية لنفوذ حزب العمال الكردستاني.

دائما كان الأتراك يقولون إن حزب العمال الكردستاني يحيا بدعم الخارج فإن توقف هذا الدعم انحلت المشكلة وأيضا يقول إن الشعب في جنوب شرق الأناضول هو الوحيد في العالم الذي يميز بين الإرهاب وبين قضيته.

لكن المسؤول العسكري التركي يقول في الوقت نفسه إن كل"ارهابي" في الجبال في جنوب شرقي تركيا يحتاج الى مساعدة من عشرة أشخاص لكي يتوافر له الطعام والمأوى والإخبار والتنقل.وهنا يتهم بويوك آنت فئات اساسية من المجتمع مثل الأئمة والمختارين وملتزمي الأشغال العامة وحتى الرعاة بتقديم الدعم والمعلومات الاستخباراتية لمسلّحي حزب العمال في الجبال التركية.

ويعرض القادة الأتراك لواقع مهم جدا وهو عدد مسلحي حزب العمال داخل تركيا والذي يصل الى حوالي الألفين مقابل حوالي ثلاثة آلاف خارجها. وهذا يعني ان نسبة مهمة ومؤثرة من قوة الحزب تتواجد داخل البلاد.

وهنا تطرح اسئلة متعددة: الا يعني ذلك ان الحزب يجد بيئة منسجمة ومتعاطفة معه في الداخل التركي؟ وألا يعني ذلك ان تحركه لا ينفصل عن تطلعات فئات واسعة داخل المجتمع الكردي؟ ولو كان التعاطف الكردي الداخلي معه محدودا هل كان بإمكانه ان يستمر في معركته ضد الدولة كل هذه السنوات؟ والا يقتضي ذلك البحث عن حلول اخرى غير القوة لمعالجة جذور المشكلة الكردية؟

ثم اذا كان المقاتلون في شمال العراق يحظون بدعم خارجي، وهذا صحيح، ولا تستطيع القوات التركية مطاردتهم لاعتراض واشنطن على ذلك فلماذا لا تستطيع القوات التركية التخلص نهائيا من اولئك المسلحين المتواجدين داخل تركيا؟ ولماذا يبلغ عدد المنضمين الى حزب العمال الكردستاني باعتراف القادة العسكريين الأتراك انفسهم أكثر من عدد قتلى الحزب؟ ألا يوجب ذلك التساؤل عن جدوى العمل العسكري ضد حزب العمال الكردستاني؟ والا يوجب ذلك البحث عن سبل اخرى لحل القضية الكردية في تركيا تأخذ بعين الاعتبار أنه يوجد اكثر من ١٢ مليون كرديا في تركيا لهم حقوق ثقافية وتعليمية وإعلامية؟ وألا تأخذ سياسة النظر بعين واحدة عسكرية وامنية البلاد الى ما يشبه النموذج العراقي؟

اعتقد ان تركيا بحاجة أكثر من أي وقت مضى الى عقد سياسي واجتماعي بين الدولة والأقلية الكردية يوفق بين مطالب الأكراد الثقافية ووحدة الدولة والأراضي التركية .وربما هذا العقد يجب ان يكون أول عمل يقوم به حزب العدالة والتنمية في حال فاز في الانتخابات النيابية المقبلة لأن كل الأحزاب الأخرى تحمل نزعات عنصرية للأسف.

## حسني محلي :

# من سيصبح الرئيس الجديد لتركيا؟

*DW : ٢٠٠٧/٧/٤*

شهدت تركيا الشهرين الماضيين سلسلة من التطورات المثيرة التي لم يجد لها الكثيرون تفسيرا منطقيا بسبب النتائج التي آلت اليها.

فعلى الرغم من تصريحات العديد من الشخصيات القانونية والحقوقية التي أكدت ضرورة حضور ثلثي أعضاء البرلمان جلسة التصويت على انتخاب الرئيس الجديد، أصر رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان على موقفه الرافض لهذا الرأي وقال ان الثلثين مطلوب فقط لانتخاب الرئيس في الأقتراع الأول والثاني فيما سيكون النصف زائد واحد كافيا في الجلسة الثالثة.

كذلك، رفض أردوغان مطالب أحزاب المعارضة والأوساط العسكرية التي دعته الى الحوار والاتفاق معها على مرشح يكون مقبولا من الجميع وليس الشخص الذي فرضه على البرلمان والشارع السياسي والشعبي اي عبدالله غول.

وكانت هذه الأوساط تتمنى أن يرشح اردوغان وزير الدفاع وجدي غونول . وزوجته غير محجبة . لمنصب الرئاسة بدلا منه أو من وزير خارجيته، وزوجتاهما محجبتان .

لكن خاب ظن هذه الأوساط عندما قال أردوغان أن مرشحه الوحيد هو غول واستنفرت الحكومة من أجله وسائل الاعلام الرئيسية التي يملكها رجال الأعمال الكبار الذين انحازوا الى جانب أردوغان بسبب مصالحهم الأستراتيجية معها. فقد حققت مؤسسة دوغان مثلا أرباحا كبيرة من صفقتها مع الحكومة التي ألغت نحو مليار و٥٠٠ مليون دولار من ضرائبها المتراكمة مقابل وقوف وسائل اعلامها وعددها ٣ محطات تلفزيونية و٤ صحف رئيسية والعديد من المجلات والاذاعات، الى جانب الحكومة وحزب العدالة والتنمية الحاكم.

ولم يكن هذا الدعم كافيا بالنسبة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي تصدت له المحكمة الدستورية العليا وفرضت على البرلمان جمع ثلثي أعضائه للأقتراع على الرئيس الجديد.

ولعب موقف القيادات العسكرية ورئيس الجمهورية أحمد نجدت سزار دورا مهما في قرار المحكمة العليا التي أفشلت مخططات أردوغان الذي حاول هذه المرة الالتفاف على المحكمة الدستورية باجراء تعديل عاجل في البرلمان يتضمن انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة لمرتين كل منها خمس سنوات بدلا من سبع سنوات لمرة واحدة. وتصدى الرئيس سزار هذه المرة لمخطط أردوغان اذ رفض التوقيع على التعديل الدستوري الجديد وأحاله الى الاستفتاء الشعبي الذي يجب أن يتم بعد ١٢٠ يوما من نشره في الجريدة الرسمية أي أواسط أيلول (سبتمبر) المقبل وبعد الأنتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) الجاري. وقال سزار أيضا انه سيعترض لدى المحكمة الدستورية العليا على هذه التعديلات ووصفها بـ"غير الدستورية" لأن صلاحيات الرئيس المنتخب من الشعب ستتناقض مع صلاحيات الحكومة التي سينتخبها الشعب أيضا.

وحاول أردوغان الألتفاف على موقف الرئيس سزار هذا أيضا باستصدار قانون جديد يجعل من المدة المطلوبة للاستفتاء الشعبي ٤٠ يوما بعد ان سمح للجنة العليا للانتخابات بتقليص هذه المدة وذلك في محاولة منه لأجراء الأستفتاء في يوم الأنتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) في محاولة منه لكسب تأييد الناخب التركي الذي سيصوت لحزب العدالة والتنمية في الأنتخابات البرلمانية عندما يتذكر أن العلمانيين (الجيش والرئيس سزار وحزب الشعب الجمهوري) ظلموا غول.

ولا يزال الرئيس سزار يدرس القانون المذكور قبل أن يعيده الى البرلمان خلال هذا الأسبوع بعد انتهاء المدة الدستورية لدراسته وهي ١٥ يوما، لتثبت كل هذه المعطيات أن محاولات الحكومة وتصدي رئيس الجمهورية والجيش والقوى العلمانية لها لم تتجاوز الزوبعة في الفنجان. وهو ما يدفع البعض من المراقبين الى القول ان اردوغان قصد كل هذه التصرفات ليخرج ويقول للشعب "انظروا كيف منعونا من انتخاب رئيس الجمهورية بشكل ديموقراطي".

وهو ما يثبت مضمون الحملة الانتخابية التي تحول موضوع انتخاب الرئيس الى مادتها الأساسية ما يفسر مرافقة غول لاردوغان في كل جولاته الى المدن في محاولة منه لمخاطبة الجانب العاطفي للناخب التركي.

وترشح كل هذه المعطيات بمفجآتها المثيرة تركيا لمرحلة جديدة من التطورات السياسية ستحدد نتائج الأنتخابات مسارها الجديد بعد أن بات واضحا أن القوى العلمانية الممثلة في حزب الشعب الجمهوري والجيش ورئيس الجمهورية ستستنفر كل أمكاناتها للتصدي لمخططات "العدالة والتنمية" الذي يستعد لمواجهته ربما الأخيرة مع هذا الثلاثي الذي، ان هزم أمام أردوغان، فستكون تركيا مقبلة على مرحلة جديدة ستثير اهتمام كل العواصم الأقليمية والدولية لأهمية معطياتها الداخلية والخارجية بتجربة "العدالة والتنمية" أن أنتصر أو هزم.

***عضو في الاشتراكية الدولية :***

# على الأحزاب التركية الكبيرة ايجاد حلول سياسية للقضية الكردية

***الانصات المركزي عن وكالة انباء الفرات- ANF ٢٠٠٢/٧/٤ :***

**ترجمة/ دلشا يوسف :** بين اريك جويس النائب عن حزب العمال البريطاني وأحد الأعضاء الفاعلين في الاشتراكية الدولية خلال تصريح له ، ان على الاحزاب التركية الكبيرة ايجاد حلول سياسية بشأن اكبر قضية في تركيا وهي القضية الكردية.

واضاف اريك الذي كان مسؤولا لعلاقات حزب العمال البريطاني مع تركيا لحديثه قائلا: في حال اذا اراد حزب الشعب الجمهوري "CHP" مساندة تركيا من اجل الدخول في عضوية الاتحاد الاوروبي، عليه اولا ان يعمل بكل طاقته من اجل مشاركة حزب التجمع الديمقراطي DTP في مجلس الامة التركي ومن شأن ذلك ان يوطد الامن والاستقرار في تركيا. ليس CHP فقط وانما يتوجب من جميع الاحزاب التركية العمل على التمهيد لتمثيل حزب التجمع الديمقراطيDTP في المجلس".

كما لفت اريك النظر لمدى خطورة سياسات حزب الشعب الجمهوري المستندة لقوة الجيش.

وأوضح اريك جويس في معرض حديثه ان تدخل الجيش التركي في السياسة والامور المدنية امر غير مقبول، وأضاف أن من شأن تدخل الجيش في السياسة التركية اعاقة التطور الديمقراطي في تركيا الى جانب اعاقة قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي. حيث وصف اريك هذا الامر باخطر جدا ولا يمكن قبوله بتاتا.

# أنقرة تتهم واشنطن بعدم التعاون بشأن "الكردستاني" و تقول إن صبرها "نفد"

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٧/٥ :***

**أنقرة – حسني محلي:** أتهم اكامان باغيش أحد مستشاري رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان واشنطن بعدم التعاون الجدي مع أنقرة في حربها ضد حزب العمال الكردستاني التركي.

***وقال ان الحكومة ستتخذ القرارات اللازمة في هذا الموضوع من دون العودة الى واشنطن او اي طرف آخر.***

ونفى باغيش المعلومات التي تحدثت عن تهديدات تركية للولايات المتحدة في موضوع عدم التدخل في شمال العراق مقابل مساعدات مالية حصلت عليها العام ٢٠٠٣ وقال أن الحكومة لن تساوم في القضايا الوطنية والقومية والأستراتيجية.

وجاءت تصريحات باغيش في الوقت الذي يستمر النقاش حول أحتمال التدخل العسكري في شمال العراق.

ودعا أردوغان الحكومة الى اجتماع خاص الأثنين المقبل لمناقشة هذا الموضوع.

وذكرت مصادر ديبلوماسية أن وزارة الخارجية ستعد المذكرة الخاصة بمثل هذا التدخل خلال ساعات بالتنسيق مع رئاسة الأركان لطرحها على البرلمان الذي سيدعوه أردوغان لأجتماع طارىء نهاية الأسبوع المقبل لتفويض الحكومة في موضوع أصدار التعليمات للجيش لأجتياح شمال العراق قبل الأنتخابات البرلمانية في ٢٢ من الشهر الجاري.

وكان أردوغان بحث الثلاثاء الموضوع مع رئيس الجمهورية أحمد نجدت سزار وألتقى بدوره أمس الأربعاء رئيس الأركان الفريق أول يشار بويك أنيت.

# حكومة اردوغان ستطلب موافقة البرلمان للتوغل في شمال العراق

***صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٥ :***

اوضحت وزارة الخارجية التركية أن الحكومة «لم تتعهد مطلقاً لواشنطن بعدم دخول الجيش التركي الى شمال العراق عندما تستدعي الحاجة». وشدد بيان عن الوزارة على ان الاتفاق الذي وقعته انقرة وواشنطن نهاية العام ٢٠٠٣ ووهبت فيه الادارة الاميركية مبلغ بليون دولار مساعدات الى تركيا «لا يشترط عدم دخول الجيش التركي الى العراق بشكل منفرد».

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان دعا في كلمة له امس في مؤتمر الغرف العالمي في اسطنبول، الحلفاء للالتزام بوعودهم بمعالجة قضية المتمردين الاكراد الذين يشنون هجمات انطلاقاً من قواعد في شمال العراق.

وجاء البيان في اطار رد حكومة حزب «العدالة والتنمية» على المعارضة، التي تتهمها بالتهرب من محاربة الارهاب والهجوم على معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بسبب صفقة عقدتها مع الادارة الاميركية.

وكانت احزاب المعارضة، خصوصاً حزب الشعب الجمهوري العلماني وحزب الحركة القومية، حملاتها الانتخابية على انتقاد موقف الحكومة من التصدي لهجمات حزب العمال الكردستاني. واتهم دولت باخجلي، زعيم حزب «الحركة القومية»، رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان «بخيانة الوطن وترك أمنه للاميركيين»، ما استدعى اقامة اردوغان دعوى قضائية على باخجلي.

واتهم دنيز بايكال زعيم حزب «الشعب» الحكومة بـ «بيع امن الوطن للاميركيين مقابل مليار دولار من خلال اتفاق العام ٢٠٠٣».

وفي مواجهة تلك الاتهامات بدأت الحكومة حرباً نفسية للتلويح بأنها عازمة على السماح للجيش بدخول شمال العراق قبل اسبوع من الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ٢٢ تموز (يوليو) الجاري.

وفي هذا الاطار كسر رئيس الوزراء مقاطعته للرئيس احمد نجدت سزار والتقاه في القصر الجمهوري بشكل مفاجئ الثلثاء.

ومع التكتم على ما تم البحث فيه سربت مصادر حكومية الى الصحافة معلومات اشارت الى ان اردوغان ناقش مسألة استئذان البرلمان والرئيس في ارسال ١٠ الاف جندى تركى الى شمال العراق ***في حال اتخذ مجلس الوزراء الاسبوع المقبل قراراً في هذا الشان لعرضه على البرلمان للمصادقة عليه منتصف الشهر الجاري.***

ويستهدف القرار اسكات المعارضة والتأثير في حظوظ حزب الحركة القومية، الذي تشير استطلاعات الرأي الى انه الحزب الوحيد المرشح لان يزاحم حزبي «العدالة والتنمية»، الحاكم، و«الشعب الجمهوري»، المعارض، على مقاعد البرلمان.

ويقول مقربون من «العدالة والتنمية» ان استراتيجية الحزب تستهدف الحفاظ على التوازن القائم حالياً في البرلمان، اي تمثيل حزبين فقط فيه وعدم دخول احزاب جديدة من المعارضة اليه في الانـتخابات المقـبلة من اجـل سيطرة اردوغان بشـكل كبير على البرلمان.

لكن مصادر مقربة من رئاسة الوزراء قالت لـ «الحياة» إنها تخشى خروج الامور عن السيطرة وان تتحول هذه الحرب النفسية وتسريبات الاستعداد لارسال الجيش الى شمال العراق الى حقيقة على رغم مما تريده الحكومة التي تفضل «حتى الآن» التنسيق مع واشنطن وتجنب مواجهة مع اكراد شمال العراق.

وكانت وكالة «فرانس برس» نقلت عن الجنرال بيري ويغينز، مساعد مدير عمليات القوات الاميركية في قيادة اركان الجيوش الاميركية، خلال لقاء مع الصحافيين في البنتاغون مساء الثلثاء، تحذيراً لأنقرة من اي توغل في شمال العراق قد يؤدي الى زعزعة هذا البلد.

## دون انتظار الإذن من واشنطن

# أنقرة تتأهب ثانية لنُذر الحرب واجتياح حدود العراق

***سزار والجيش والمعارضة يشددون على تنفيذ الغزو دون موافقة البرلمان وحكومة أردوغان مترددة***

***وكالة الملف برس ٢٠٠٧/٧/٥ :***

يرى محللون سياسيون أتراك أنّ الاستعدادات العسكرية بدأت تتصاعد مرة ثانية في العاصمة أنقرة، مرجّحين أنّ الحكومة ربما تكون جاهزة الآن لإعطاء الأمر الى قيادة الجيش كي يجتاح الحدود باتجاه شمال العراق لتنفيذ ما أسماه المحللون "عملية سحق العصابات الإرهابية لحزب العمال الكردي التركي" المعروف باسم (PKK) ومداهمة قواعده في وتحطيمها.

وأشارت صحيفة (Today's Zaman) التركية الناطقة باللغة الإنكليزية الى أنّ اجتماع الثلاثاء بين الرئيس التركي (أحمد نجدت سزار) ورئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) قد كُرِّس لهذه الغاية.

وتدور تخمينات المحللين السياسيين في أنقرة حول احتمال أنْ يكون (أردوغان) قد أعلم الرئيس التركي باستحضارات الحكومة لتنفيذ مثل هذه الحركة العسكرية. وتعتقد الصحيفة أنّ ما يدفع المراقبين الى هذه التخمينات هو أن اجتماع رئيسي الحكومة والدولة لم يكن ضمن جدول أعمالهما، فيما قالت مصادر في الحكومة التركية إنّ اللقاء كان اجتماعاً رويتنيا، لكنّه في الغالب يتم في يوم الخميس من كل اسبوع.

وعزت المصادر نفسها سبب هذا التغيير في موعد الاجتماع (الذي عقد أمس الثلاثاء بدلاً من موعده شبه الثابت) الى انشغال رئيس الوزراء، بجدول أعمال مكثف يوم غد الخميس. وأوضحت الصحيفة أنّ الخلافات السياسية الدائمة بين الرئيسين التركيين، كانت على الدوام الدافع لتمسك كل منهما بجدول أعماله، ملمحة الى أنّ التغيير حتمته ظروف استثنائية هامة.

وثمة مخاوف لدى المراقبين في أنقرة – حسب الصحيفة – بأنّ (سزار) الذي يعد قائداً عاماً للقوات المسلحة التركية بحكم موقعه الدستوري رئيساً للبلاد، قد يقرر لأخذ الأمور على عاتقه في أنْ يأمر الجيش بتنفيذ عملية الغزو العسكري لشمال العراق. وهذا ما دفع الحكومة الى المسارعة للجوء الى تحريض البرلمان كي يحتاط للأمر طبقاً لشائعات تدور في الأوساط السياسية التركية.

وتشير صحيفة (Today's Zaman) الى أنّ المادة ٩٢ من القانون تنص على أنّ الرئيس قد يقرر إصدار الأمر للقوات العسكرية التركية لعمل ما إذا ما تعرّض البلد لهجوم مضاد بينما يكون أعضاء البرلمان يتمتعون بإجازتهم.

وبيّنت الصحيفة أنّ حزب العدالة والتقدم الحاكم يحسب أيضا أنه قد يفقد أصواتاً وطنية كثيرة إذا ما بدا أنه يترك المبادرة لـ (سزار) وأحزاب المعارضة، التي تدعو في خطاباتها السياسية خلال التحضير للانتخابات لصالح عملية اجتياز الحدود العراقية، وملاحقة المتمردين الأكراد الأتراك.

إلى ذلك رفض (عبدالله غول) وزير الخارجية التركي في حوار أجرته معه الصحيفة انتظار البرلمان كي يجتمع ويناقش القرار. وشدد على القول – من جانب اخر– إن تركيا لا تحتاج الى أنْ تطلب موافقة الولايات المتحدة إذا ما تحركت لدرء الخطر عن امنها الوطني على حد قوله.

***ووسط توقعات المحللين السياسيين بغزو محتمل لشمال العراق، فإنّ الأنظار ستظل شاخصة باتجاه اجتماع مجلس الوزراء التركي، المقرر عقده في التاسع من الشهر الحالي.***

وفي الوقت نفسه تزعم بعض المصادر أن العملية العسكرية ربما تكون محدودة حسب توقعاتها. وقالت إنها قد تطول فقط لثلاثة شهور، يتم خلالها تخويل القوات الجوية للقيام بعمليات قصف جوي لقواعد الـ (PKK) في المرحلة الأولى.

ويعتقد المحللون السياسيون الأتراك أنّ هذا التخويل سيكون أيضا ذا "طبيعة رادعة" وليست انتقامية، وهذا يعني في رأيهم أن العملية العسكرية الحقيقية لن تبدأ إلا بعد الانتخابات التركية في الثاني والعشرين من الشهر الحالي، وعندها ستكون ثمة حاجة لأخذ موافقة البرلمان بصيغة آلية وشبه روتينية.

**ومن المتوقع أيضا أن يلتئم عقد البرلمان لاجتماع قريب بين ١١ و١٥ من هذا الشهر، إذا ما وافقت الحكومة التركية على طلب السماح بتنفيذ عملية اجتياح الحدود العراقية.**

وقالت الصحيفة التركية إنّ الحكومة التي تواجه انتقادات شديدة من قبل المعارضة بشأن ما تسميه تهديدات حزب العمال الكردي (PKK)، كانت ولا تزال تحاول تقييم الفرص لتنفيذ عملية عسكرية كهذه لكنها لا تمتلك قراراً نهائياً لحد الآن بصدد توقيت التنفيذ.

وثمة احتمالات لدى المراقبين تثيرها الصحيفة التركية بأن العملية قد تتعرض للفشل. وتبدو مثل هذه المغامرة خطرة جدا على مناخ الانتخابات الوطنية في البلد التي قد تضع حداً للطموحات السياسية لكثيرين. لكنّ الاتجاه المحرّض نحو تنفيذ العملية هو إلنداءات التي يصدرها الجيش التركي من جهة، والتهم التي توجهها المعارضة للحكومة بأنها لا تعمل جدياً على انهاء الأرهاب. ولهذا فإنّ الحكومة تجد نفسها مجبرة على إعادة التفكير بإستراتيجية التحذير من الفشل أو من ارتكاب حماقة عسكرية. ونقلت الصحيفة عن (صالح كابوسوز) أحد الشخصيات الرفيعة في حزب العدالة والتقدم والذي يدعو بشكل دائم الى تنفيذ عملية عسكرية عبر الحدود، قوله: إن البرلمان حالياً في اجازة، ويمكن بسهولة التئامه للاجتماع بناء على طلب الحكومة لأمر استثنائي. لكنّ (دنكيرمحمد فغرات) وهو شخصية اخرى مرموقة في الحزب نفسه عارض فكرة اجتماع البرلمان قائلاً انها ليست ضرورية وأنّ عملية عسكرية كهذه يجب ان تتم تحت جناح الكتمان والسرية.

وبرغم هذه الآراء فإن هناك علامات – كما تقول الصحيفة التركية– على ان اجتماعاً محتملاً للبرلمان قد يناقش عملية اجتياح شمال العراق، مدعوماً بحزب المعارضة الجمهوري الذي يؤيد تنفيذ العملية.

وثمة مصادر تقول – حسب الصحيفة– أن البرلمان قد يعطي تفويضه للحكومة والجيش بمباشرة تنفيذ العملية العسكرية ضد قواعد الإرهابيين الأكراد الأتراك اللاجئين الى شمال العراق، لكنّ الحكومة ربما لا تستخدم هذا التخويل لتنفيذ الهجوم. وترى المصادر أنّ مثل هذا الافتراق قد يشكل إيذاء جدياً للبلاد.

## فاروق حجي مصطفى:

# هل تصغي تركيا إلى حزب العمال؟

***صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٥ :***

فيما تحشد تركيا قواتها، منذ اشهر، على حدود كردستان العراق تمهيداً (حسب المعطيات) لشن هجوم واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل (المثلث الحدودي بين العراق وإيران وتركيا)، أعلن الحزب قبل أيام الهدنة من طرفه، وذلك تلبية لطلب الأكراد العراقيين والأميركيين.

والحق ان لطرح الهدنة (من طرف واحد) إلى حين انتهاء تركيا من الانتخابات البرلمانية والرئاسية على أنقرة أهمية خاصة في هذه المرحلة الحساسة، ويعتبر بمثابة فرصة ثمينة لتركيا، وللأكراد أيضا، كونه يقطع الطريق أمام الحروب التي لم تعد بالفائدة لا على تركيا ولا على الأكراد طيلة عشرين عاما. فقد أهدرت تركيا نتيجة لحربها مع أكرادها أموالا هائلة وتأثر اقتصادها تأثراً كبيراً بالحرب كما إن مساحات واسعة من أراضيها لم تنعم باستقرار. بيد أن أحوال الأكراد لم تكن أحسن حالا من الأتراك، فهم خسروا نتيجة هذه الحرب الأموال والأرزاق والأبناء.

الحرب كانت سيئة بكل معانيها. لذلك فتركيا اليوم أمام استحقاق السلم وعليها بناء جسر الود بينها وبين أكرادها، فالاستنكاف عن القتال الذي يعلنه حزب العمال وما يحمل من أفكار متوازنة ومتقدمة كفيل بأن يؤسس بين الشعبين التركي والكردي علاقة أخوية وتعايشا سلميا، لكنه لن يتحقق إلا بشرط هو أن تتحرر تركيا من النزعة الفوقية. هذا فضلاً عن أن المصلحة التركية كوطن تتطلب عدم تفويت رصة كهذه، فهي مدعوة، إذاً، لأن تستغل هذا الموقف العمالي.

وثمة من يرى بأن على تركيا أن تحذو حذو الدول التي سبقتها وفتحت الحوار مع معارضتها، حيث في تاريخ العلاقات الدولية ليس هذا عيباً إنما العيب هو أن تترك البلد في حالة اللاسلم واللاإستقرار، ولعل أمثلة عديدة في هذا الصدد بدءاً من بريطانيا وعلاقتها بمنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي وانتهاءً بمنظمة ايتا الباسكية مع أسبانيا ومروراً بالحلول المطروحة في المغرب العربي، تقول كلها ان هذه الدول استطاعت ان تدير ظهرها للحروب وتحاور المعارضة.

وفي الحقيقة يحاول حزب العمال ان يقترب من الحراك الدولي ويسعى ان يكون منسجماً مع مناخات واتجاهات دولية جديدة، ولعل اختياره مد هذه الهدنة الى يوم انتهاء الشعب التركي من سجاله المتعب الانتخابي والدستوري له دلالة ومعان عدة. فهو رسالة إلى الأتراك والعالم مفادها أنهم ليسوا منعزلين عما يجري في داخل تركيا وليسوا بعيدين عن هوى العالمية والنظام العالمي الجديد وأنهم بغنى عن سفك الدماء مجددا ومقتل ٣٧ ألف شخص آخرين.

بيد ان هناك تصورا ربما ظهر على السطح وهو: هل يعاني حزب العمال من الضعف حتى سارع إلى إعلان الهدنة؟ في الحقيقة ان من الخطأ أن تتصور تركيا بأن القرار الذي اتخذه العمال الكردستاني مرده حالة الضعف التي أصابته بعد لقاء تم بين المنسق الأميركي لشؤون الأكراد والمسؤولين الأتراك. كل المؤشرات تقول: إن وضع حزب العمال العسكري أفضل من ذي قبل، اذ هناك أكثر من تنظيم كردي وجد على الأرض بعد اعتقال عبدالله أوجلان، وهذه التنظيمات وظيفتها فقط حرب العصابات في داخل تركيا، ومن الغريب ان هذه التنظيمات لا تعمل ضمن أجندة حزب العمال لكنها لا تنافسه أيضاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لأكراد تركيا (وهم اغلبهم متعاطفون مع الحزب) عشرات المؤسسات الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية في داخل (وخارج) تركيا، ولا نستغرب حقيقة أن خيار موالاة الكرد للوطن التركي أو غير الوطن التركي هو الآن ليس بيد الحكومة التركية بل بيد النخبة الكردية.

وهناك عدد من الأمثلة في هذا الصدد، فعندما فرضت الحكومة التركية حصارا على كردستان العراق وأغلقت منفذ إبراهيم الخليل الحدودي معها، لم تتردد نقابة رجال الأعمال الأكراد في آمد (ديار بكر) بكسر الحصار. إضافة إلى ان للحزب نفوذاً قوياً في أوساط البرلمان الأوروبي. وقد تعرف تركيا حجم الملفات الكردية التي تدينها في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وثمة من يرى إمكان استفادة الطرفين (تركيا والحزب) من القرار الذي اتخذه حزب العمال، فالبنسبة لتركيا فانها ستستفيد من الاستثمارات في كردستان العراق. بمعنى آخر تدخل تركيا إلى دبي العراق (تسمية لكردستان يرددها الأكراد في هذه الأيام خصوصا بعد وصول رساميل من كل الأطراف تطلب الاستثمار عندهم) عبر بوابة علاقات حسن الجوار وعبر بوابة الاستثمارات. ولتركيا الآن حضور قوي في كل الفعاليات الاقتصادية والثقافية والإعلامية في كردستان، فعدد كبير من متعهدي الفنادق والمطاعم والمقاصف من الأتراك، وهناك عشرات الشركات التركية التي تعمل في مجالات عدة. فكردستان مستقرة أحسن منها متوترة. لهذا السبب فأنقرة مدعوة لبناء علاقات ايجابية مع كردستان وتعزيز مواقعها من خلال الاستثمارات ومن خلال الجامعة التركية في كردستان التي ستخرّج في كل سنة مئات من الطلبة الترك والكرد الذين يحملون الثقافة التركية وغيرها.

والحال ان تركيا والأكراد يدركون مخاطر الحروب وانعكاساتها على النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي التركي ومسألة ملاحقة عناصر حزب العمال في داخل كردستان غير مضمونة وكل المؤشرات تقول انها مسألة خاسرة، ولعل السبب يعود إلى إن الحزب وجد في كردستان ملجأ. فهو حين اراد تحسين شروط السلام الذي سعى إليه منذ أكثر من ثماني سنوات، أي بعد اعتقال عبد الله أوجلان، اختار أن يخرج من المواجهة ومن داخل أراضي تركيا كما اختار جبل قنديل ليكون معقلاً له حين تحقيق السلام. وتركيا اليوم تحاول أن تساهم في خلق السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا شيء جيد. فمن حق المنطقة أن تستفيد من أفكار تركيا وتجاربها وإسلاميتها، ومن الأولى لها أن تؤسس السلام في تركيا .

ولا شك في أن رفض انقرة فتح حوار مع العمال الكردستاني سيكون له انعكاسات وعواقب وخيمة على مستقبل تركيا الدولي والأوروبي والإقليمي. فهي أكثر دولة تحتاج إلى السلام والتنمية، وربما ما عرضه العمال الكردستاني عليها بمثابة الجائزة الكبرى لها، وهو سيغير وضعها مستقبلا من كل النواحي ويؤمن لها طريقاً غير محفوف بالمصاعب إلى الاتحاد الأوروبي.

***كاتب كردي سوري.**

## اتهمه بخدمة مصالح الإمبريالية والصهيونية

# أربكان يحرض الناخبين على حرمان حزب العدالة من أصواتهم

BBC ؛ ٢٠٠٧/٧/٥

دعا رئيس الوزراء التركي الأسبق الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان الناخبين إلى عدم التصويت لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة، وقال إن هذا الحزب يخدم المصالح الإمبريالية والصهيونية العالمية. وأشار إلى دعم واشنطن وتل أبيب والمؤسسات العالمية للحكومة الحالية في أنقرة.

وقال إن هذه القوى تنتظر الكثير من الخدمات من هذه الحكومة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وذلك ان بقيت في السلطة بعد الانتخابات المقبلة. وهاجم أربكان سياسات الحكومة الاقتصادية وقال إن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي غير صحيح.

وأضاف أن ديون تركيا الداخلية والخارجية تضاعفت في عهد الحكومة الحالية بنسبة ١٠٠٪ لتصل إلى ٤٠٠ مليار دولار.

ووصف أربكان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ورفاقه بعدم الوفاء، وقال إنهم لم يكونوا تلامذة مجتهدين وجديين عندما كانوا تلاميذ في حزب الرفاه الإسلامي، وقال "لقد خلعوا القميص الوطني والإسلامي ولبسوا قميص الامبريالية والصهيونية بعد أن تخلوا عن مبادئهم وعقيدتهم من أجل مصالح مادية بعد أن استلموا السلطة".

وناشد أربكان الناخبين الذين صوتوا لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢ وأوصلوه إلى السلطة أن يصححوا الخطأ وأن يسحبوا التأييد له وأن يصوتوا لحزب السعادة الإسلامي الذي يتبناه أربكان. ويذكر ان أربكان ممنوع من العمل السياسي مما دفعه العام الماضي للاستقالة من منصبه كزعيم للحزب.

***مسعود يكن :***

# المشكلة الكردية في تركيا: بين القمع والحل الديمقراطي

**تقف تركيا أمام العديد من الخيارات الصعبة تجاه القضية الكردية: إما اللجوء الى الإصلاح او انتهاج سياسة قمعية ضد الأكراد في تركيا والعراق في نفس الوقت، وهو خيار قد يؤدي الى إشعال حرب إقليمية.**

***القنطرة ٢٠٠٢/٧/٥ :***

تبلورت سياسة الجمهورية التركية تجاه الأكراد مع قبول دستور ١٩٢٤، فبموجب هذا الدستور لم يعد لأي اثنية باستثناء غير المسلمة منها، التمتع بأي حق في الهوية أو التعليم أو النشر. ولا يمكن لأي مجموعة اثنية غير تركية، ممارسة حقوقها السياسية والثقافية والإدارية.

هذا الدستور أدى الى دمج قصري للمواطنين من غير الترك. وقد اعتبر ذلك بمثابة المحور الرئيس لسياسة الدولة تجاه القضية الكردية. استهدفت هذه السياسة تتريك الأكراد، حيث ألغت الدولة وجودهم كأثنية عرقية من خلال عدم اعترافها بقضية تسمى القضية الكردية.

وعلى ضوء هذا التقييم صارت المشكلة في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا قضية إجتماعية إقتصادية ناجمة عن عدم تصفية حركات التمرد والإقطاع والرجعية الدينية والتخلف.

## هجرة وقمع

في ضوء هذه السياسة المتبعة منذ إعلان دستور ١٩٢٤ تم القضاء خلال فترة قصيرة على حركات التمرد الكردية، مع مواصلة سياسة تتريك الأكراد حتى العام ١٩٧٠ بدون انقطاع. وكانت من نتائج ذلك إتباع سياسة تتريك في مجالات التعليم والنشر والإسكان.

مع بدء فترة الخمسينات ونظرا لازدهار الاقتصاد الوطني، وتخلف المناطق الكردية، تم تشجيع هجرة عدد كبير من سكان هذه المناطق إلى المنطقة الغربية من تركيا، وكنتيجة حتمية لهذه المرحلة تم تتريك عدد كبير من الأكراد بهذه الوسيلة.

في السبعينات ظهرت حركة كردية معارضة، رفضت رفضا باتا السياسة التي اعتادت الدولة التركية انتهاجها ضد الأكراد. وقد احتضن تيار يساري هذه الحركة التي ضمت في صفوفها الطلبة والأطباء والمحامين. إلا أن الحركة ما لبثت ان قمعت مع انقلاب ١٩٨٠ الذي كان من نتائجه اعتقال آلاف الأكراد وإرغام عدد منهم الى اللجوء إلى الدول الأخرى.

وقد رافقت الانقلاب حركة دمج نتيجة السياسة التي اتبعها العسكر الذين قادوا الانقلاب. وعلى الرغم من العودة إلى نظام الحكم المدني في ١٩٨٣، إلا ان ذلك لم يؤد إلى رفع الأحكام العرفية عن المناطق الكردية.

وقد نتج عن هذه السياسة تعاظم المعارضة الكردية التي رفعت شعار الكفاح المسلح كما اتبع حزب العمال الكردستاني إستراتيجيا إقامة دولة كردستان المستقلة. ومما يلفت النظر هو عدم بقاء أي تنظيم مسلح للأكراد ما بعد ١٩٨٠ باستثناء حزب العمال الكردستاني .

## مرونة السلطة السياسية

لقد أسهمت عوامل عدة في تفعيل الحركة الكردية كمجزرة حلبجة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، واحتلال حقوق الإنسان مقدمة الاهتمامات الدولية كنتيجة من نتائج العولمة، إضافة إلى التدخل الأميركي في العراق في العام ١٩٩١. وكنتيجة لكل هذه التطورات أفلح حزب العمال الكردستاني في الحصول على الدعم سواء من بعض الأحزاب السياسية أو الكتل الكردية.

أدى تحريك القضية الكردية في التسعينات إلى ظهور نوع من المرونة في نهج السلطة السياسية في تركيا. وكان من نتائجه: إلغاء القوانين التي تقف عائقا أمام نشر الإصدارات من الصحف والكتب باللغة الكردية، حيث اعترف سليمان دميرال، رئيس الوزراء في تلك الفترة بالواقع الكردي في تركيا.

كما طلب رئيس الجمهورية في تلك الفترة تورغوت اوزال في نفس الفترة، بضرورة تخلي حزب العمال الكردستاني عن العنف المسلح، وذلك بعد اجتماعه مع النواب الأكراد في البرلمان التركي. إلا أن اوزال ما لبث أن توفي بشكل مفاجيء في العام ١٩٩٣، في نفس الوقت الذي كان حزب العمال الكردستاني قد أعلن فيه عن موافقته على وقف إطلاق النار.

## إستراتيجية رئيسة الوزراء السابقة تشيللر

عقب وفاة أوزال طرا تغيير جذري على الموقف الرسمي من السياسة الكردية، حيث صرحت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر في العام ١٩٩٣ بانها ستحل القضية الكردية وفق نموذج الباسك:

بداية النهاية لموقف اوزال من هذه القضية، حيث انتهجت تركيا نهجا قاسيا بعيدا عن التسويات، وبدأت بتطبيق إستراتيجيا قائمة على العنف ضد حزب العمال الكردستاني، من خلال تصفية واغتيال العديد من الناس البسطاء والسياسيين والصحافيين ورجال الأعمال في جرائم قيدت ضد مجهول، بحجة التعاون مع الحزب المذكور وتقديم الدعم له.

لم تنحصر سياسة القمع والتصفية ضد المتعاونين مع حزب العمال الكردستاني، بل طالت أيضا المناطق السكانية، حيث تم بموجبها إخلاء آلاف القرى وإرغام سكانها على ترك مناطقهم والهجرة إلى مناطق أخرى. كما أدى هذا النهج إلى انهيار الحياة الاقتصادية التي كانت قائمة على الرعي وتربية الحيوانات للمهجرين الذين تحولوا إلى أفقر مواطني المناطق التي أرغموا على السكن فيها.

## بعد القبض على اوجلان

بلغت السياسة القمعية ذروتها في العام ١٩٩٩ بالقبض على عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني في كينيا وإحضاره إلى تركيا. وبناء على طلب اوجلان، تمركز مقاتلو حزبه خارج الحدود التركية.

عقب هذه التطورات أعلن رئيس حزب العمال الكردستاني انه ليس من بين أهداف حزبه إقامة دولة كردستان المستقلة، وأنهم لا يتطلعون الى ما من شانه تغيير الحدود السياسية لتركيا. لقد حققت في المحصلة النهائية، سياسة القمع العسكرية أهدافها.

إلا أن هذا الانتصار لم يترافق مع انتصار على الصعيد السياسي. حيث لم تتطور العلاقة بين المواطنين الأكراد والسلطة السياسية نحو الأفضل، بل حصل العكس فقد أسهمت التطورات السياسية الجديدة في سنوات الألفية الثالثة في ايصال القضية الكردية إلى مستوى النجاح السياسي، خاصة بعد اضطرار تركيا إلى إجراء الإصلاحات القانونية مع بدء المفاوضات المتعلقة بعضويتها في الاتحاد الأوروبي. حيث نتج عن ذلك تخفيف العقبات أمام تعلم اللغة الكردية وبدء البث بها في الإذاعة والتلفزيون.

## تدويل القضية الكردية

ان تحقيق أكراد العراق للفيدرالية التي تحققت بفضل الاحتلال الأمريكي للعراق ساهم في تدويل القضية الكردية.

كما ساهمت المفاوضات للحصول على عضوية الاتحاد وقيام سلطة فيدرالية كردية في العراق إلى ازدياد ثقة أكراد تركيا بأنفسهم، وهي الثقة التي بدأت تحد من سياسة الدمج الإثني للدولة إلى حد كبير.

إلا ان التطورات تشير الى أن تركيا لن تقبل بهذا الموقف، وستصر على مواصلة سياسة الدمج لفترة أخرى من الزمن. فقد أعلنت رئاسة الجمهورية ومجلس الأمن القومي رفضهما مسبقا لإجراء أي تعديلات في الحقوق الأساسية المتعلقة بالهوية الكردية، وعدم الاعتراف بتاتا بحقوقهم السياسية والإدارية.

ولا يبدو أن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي اعترف في العام ٢٠٠٥ بوجود مشكلة كردية في تركيا نتيجة ممارسات سياسية خاطئة، وذلك خلال زيارة له لمدينة ديار بكر في العام المذكور، يعارض السياسات التي حددها مجلس الأمن القومي، حيث ردد في بعض تصريحاته مؤخرا، بان الأكراد لا يعانون من أية مشكلة في تركيا.

## صراع اتجاهات

ومن جهة أخرى يبدو من خلال هذا المشهد بوضوح، أن ثمة شخصيات سياسية وبيروقراطية غير متفقة تماما مع الرأي القائل " لا يجوز إجراء إصلاحات جديدة بالنسبة للمسالة الكردية ". وقد تجلى ذلك من خلال التصريح المبهم الذي أدلى به مستشار المخابرات التركية حول ضرورة إتباع نهج جديد حول الموضوع الكردي.

كما ان التصريحات الأخيرة لمدير الأمن العام الأسبق محمد آغار، والذي اعترف فيها في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٦ بعدم جدوى السياسات الحالية المتبعة من قبل الدولة التركية، داعيا إلى إتباع سياسة جديدة لجذب حزب العمال الكردستاني إلى الساحة السياسية.

كما ان مؤسسة رجال الأعمال التي تعتبر من أهم منظمات المجتمع المدني في تركيا أشعلت الضوء الأخضر في تقرير لها حول إتاحة المجال أمام التعليم باللغة الكردية. إلا أنه رغم ذلك، فعدد المؤيدين لاستمرار السياسة التقليدية للدولة التركية ضد الأكراد لا يستهان به.

كما أن مجلس الأمن القومي ورئاسة الجمهورية والأحزاب الرئيسية التقليدية، كلها يبدو إلى جانب استمرار النهج التقليدي، على اعتبار ان الإصلاحات في هذا المجال ستؤدي إلى خطر تقسيم تركيا. هذا القطاع هو الذي يسيطر على حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيس الوزراء. حيث يبدو الحزب الحاكم عاجزا تماما عن القيام بأية مبادرة إصلاحية جديدة حول الشأن الكردي في تركيا.

## مواقف كردية مختلفة

وتبدو المعارضة الكردية أمام هذا المشهد متركزة في موقفين. الموقف الأول ينحصر في المجموعة التي تنادي بإيجاد حل للمشكلة الكردية ضمن المنهج الديمقراطي السائد، ويؤيد هذا الاتجاه حزب التكتل الديمقراطي DTP المدعوم من قبل حزب العمال الكردستاني.

ويؤيد دعاة هذا الاتجاه إصدار الحكومة التركية عفوا عاما عن أعضاء حزب العمال الكردستاني، كخطوة أولى لفسح المجال أمامهم في المشاركة بالحياة السياسية.

أما الموقف الثاني الذي تدعمه فئات راديكالية، فينحصر في ضرورة الاستمرار في الكفاح المسلح. ويدعم هذه الاتجاه المحافظون من الأكراد من كبار السن، ويهدف دعاة هذا الموقف الى الإقتداء بالنموذج الفيدرالي العراقي في تركيا.

وعلى الرغم من عدم تكتل أعضاء هذا الموقف بالشكل المطلوب،إلا ان تأثيره على الصعيد الإعلامي والصحفي يزداد يوما بعد يوم، وذلك لتحقيق ( الحل الديمقراطي) او ( الحل الفيدرالي ) للقضية الكردية. والى جانب هاتين الفئتين الرئيسيتين ثمة حركة إسلامية كردية معارضة ناهضة أظهرت نفسها من خلال القيام بأكبر مسيرة استنكار للصور الكاريكاتيرية الدانماركية عن الرسول في مدينة ( ديار بكر) وأدت إلى تقوية الموقف الإسلامي الكردي.

## الإصلاح او الحرب الإقليمية؟

في المحصلة النهائية، لا تزال السياسة التركية المتبعة منذ ما يقرب من الثمانين عاما، والقائمة على الدمج القصري قائمة ومستمرة في تركيا. ورغم استحالة التخلي عن هذا النهج، إلا ان تركيا مضطرة إما إلى إتباع سياسة إصلاحية كتلك التي ينادي بها بعض الساسة والبيروقراطيون ورجال الأعمال، أو إتباع سياسة قمعية ضد أكراد تركيا وأكراد العراق في نفس الوقت.

وقد يؤدي اختيارها للنهج الأخير إلى نشوب حرب إقليمية بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو خيار يبدو ضعيف الاحتمال حاليا .

*مسعود يكن أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة. له مؤلفان عن موضوع الأكراد في تركيا.

# المحكمة العليا في تركيا تدعم أردوغان
# وتفتح الطريق لانتخاب الرئيس شعبيا

**وكالة فرانس برس ، وكالة الانباء الكويتية ، صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٧ :**

ايدت المحكمة العليا في تركيا اصلاحات دستورية مثيرة للجدل تدعمها الحكومة التي يرأسها رجب طيب اردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الاسلامية. ويفتح تأييد المحكمة للتعديلات الدستورية الطريق امام اجراء استفتاء شعبي لانتخاب الرئيس مباشرة. كما يعني موقف المحكمة العليا ان حكومة حزب العدالة والتنمية اصبح لديها خياران هما انتخاب رئيس الجمهورية عبر البرلمان الجديد الذي سينتخب في ٢٢ الشهر الحالي، والخيار الثاني هو الدعوة بعد الانتخابات البرلمانية لاجراء الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس من قبل الشعب.

وفي حالة موافقة الشعب التركي لن يكون اجراء الانتخابات الرئاسية فورا اذ لا بد من الانتظار فترة ١٢٠ يوما وفقا للدستور، لكن حزب العدالة والتنمية بإمكانه اللجوء للمحكمة لتعطيل هذه الفقرة من الدستور، وإجراء انتخابات شعبية سريعة لعدم احداث فراغ دستوري.

وأعلن رئيس المحكمة الدستورية العليا فى تركيا هاشم كيليتش ان المحكمة رفضت الطلبات لالغاء اصلاح دستوري للحزب الحاكم يدعو الى اجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر.

وقال كيليتش للصحافيين ان ستة من قضاة المحكمة الاحد عشر ايدوا رفض طلب الالغاء. وتابع «ستة من قضاتنا وجدوا انه لا يوجد ما يتعارض مع الدستور في حزمة الاصلاحات»، مضيفا «ان هذه الحزمة تبقى سارية».

وتقدم بطلب الرفض استنادا الى عيب في الشكل كل من رئيس الجمهورية احمد نجدت سيزار وحزب المعارضة الرئيسي في البرلمان «حزب الشعب الجمهوري» الاشتراكي الديموقراطي.

ويعني رفض المحكمة، وهو قرار نهائي غير قابل للاستئناف، انه لم يعد باستطاعة سيزار التصدي للاصلاحات وبات مرغما على طرحها في استفتاء ما يشكل المرحلة الاخيرة قبل احتمال سريانها.

واهم النقاط الواردة في حزمة التعديلات التي قدمها حزب العدالة والتنمية هو انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر على دورتين لولاية من خمس سنوات يمكن ان تجدد مرة واحدة بدلا من ولاية من سبع سنوات غير قابلة للتجديد. كما تتضمن التعديلات الدستورية اجراء الانتخابات التشريعية كل اربع سنوات بدلا من خمس.

ويمهد القرار الذي لم يكن متوقعا الطريق امام اجراء الاستفتاء خلال الاشهر القليلة المقبلة، وسيكون بامكان حزب العدالة والتنمية الحاكم ان يتحرك قدما في الاستفتاء الرئاسي بعد اجراء الانتخابات التشريعية المقررة يوم ٢٢ يوليو (تموز) الجاري. من ناحيته، أنتقد اوبهان اباوغلو من الحزب الديمقراطي التركي لجوء حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي في البرلمان، الى المحكمة الدستورية لحسم الخلاف مع حزب العدالة والتنمية حول الانتخابات الرئاسية.

وقال اباوغلو في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» عبر الهاتف من لندن، بعد صدور قرار المحكمة العليا، انه بالرغم ان الحزب الديمقراطي لم يكن راضيا عن مرشح حزب العدالة والتنمية عبد الله غول، الا انه فى الوقت ذاته لم يكن مؤيدا لرفع الخلاف للمحكمة الدستورية، مشددا على ان الازمة كان يجب ان تحل سياسيا، وبحوار بين الاحزاب السياسة المختلفة فى تركيا. وتابع «لم يكن على المحكمة الدستورية العليا التدخل في الازمة، انها ازمة سياسية وليست ازمة قانونية، وبالتالي كان يجب ان تحل سياسيا وليس بقرار من المحكمة.«

وحول الخطوة المقبلة، قال اباوغلو ان الانتخابات التركية التي ستعقد فى ٢٢ الشهر الجاري ستؤدي الى تشكيل برلمان جديد، وان على البرلمان الجديد، وفقا للدستور، ان يختار رئيسا للبلاد، بعدد اصوات لا يقل عن ٣٦٧. غير انه اوضح ان الصورة ما زالت غامضة حول خطط حزب العدالة وما اذا الحزب سيفضل انتخاب الرئيس المقبل عبر البرلمان، ام سيسعي لانتخابه عبر تصويت شعبي، وعدم تأجيل الخطوة.

وانتقد اباوغلو ممارسات حزب العدالة والتنمية الحاكم خلال الأزمة، موضحا ان الحزب تعامل مع الامر بصفته الحزب الحاكم، ولم يجر مشاورات كافية مع باقي الاحزاب السياسية فى البلاد. وتوقع اباوغلو ان لا يحصل حزب العدالة والتنمية على نسبة الـ٣٤٪ التي حصل عليها في الانتخابات الماضية، موضحا ان السبب وراء ذلك هو ان هناك نحو ٣ أحزاب لم

تحصل على نسبة العشرة في المائة في الانتخابات الماضية، يمكن ان تحصل على هذه النسبة خلال الانتخابات المقبلة، ومن بينها حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وحزب الحركة الوطنية، وعدد اخر من المستقلين.

وكان حزب العدالة والتنمية قدم مشروع الاصلاحات هذا بشكل مفاجئ للخروج من الازمة السياسية التي نشأت بعد ان فشل في ابريل (نيسان) الماضي في دفع البرلمان الى انتخاب مرشحه للانتخابات الرئاسية وزير الخارجية عبد الله غول. وبما ان حزب العدالة والتنمية يحظى بأكثرية مريحة في البرلمان كان واثقا من انتخاب مرشحه، الا ان قيام المعارضة بمقاطعة جلسة الانتخاب دفع المحكمة الدستورية الى الغائها لان البرلمان لم يستطع ان يؤمن النصاب المطلوب وهو ٣٦٧ نائبا. وأثار ترشح غول للانتخابات الرئاسية موجة احتجاج في الاوساط العلمانية وخصوصا لدى مؤسسة الجيش التي هددت بالتدخل في حال حاولت الحكومة المس بالطابع العلماني للدولة.

## اردوغان يرحب بقرار المحكمة الدستورية

من جانبه أشاد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بقرار المحكمة الدستورية العليا التي رفضت الطعن المقدم من الرئيس أحمد نجدت سزار وحزب الشعب الجمهوري المعارض بتعديل دستوري اتخذته الحكومة لإجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر بدلا من انتخابه عبر البرلمان وفقا للمعمول به حاليا.

ورحب اردوغان في كلمة خلال مؤتمر صحفي بقرار المحكمة وقال "أعتقد أن الشعب التركي سيختار رئيسه في المرحلة القادمة بنفسه وهذا أمر مهم جدا بالنسبة لنا."

## والصحف التركية تعلق

من جهتها قالت الصحف التركية الصادرة الجمعة ان قرار المحكمة الدستورية العليا بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر بدلا من نظام انتخابه عبر البرلمان المعمول به حاليا انتصار لحزب العدالة والتنمية الحاكم.

***واضافت صحيفة (يني شفق)*** الاسلامية لسان حال حزب العدالة والتنمية ان قرار المحكمة يعتبر دفعة قوية للحزب الحاكم الذي يستعد لخوض انتخابات تشريعية في ٢٢ من يوليو الجاري.

***من جهتها قالت صحيفة (زمان)*** الاسلامية ان قرار المحكمة يعتبر ضربة قوية للرئيس التركي أحمد نجدت سيزار وحزب الشعب الجمهوري المعارض مضيفة انه لم يعد أمام سيزار التصدي للاصلاحات وبانه بات مرغما على قبولها على حد قولها.

***من جانبها قالت صحيفة (صباح) التركية*** واسعة الانتشار ان القرار يعتبر انفراجا في الازمة السياسية التي تعصف بتركيا منذ ابريل الماضي.

## ما هي الخطوة المقبلة؟

* ٢٢/يوليو (تموز) الجاري ستجرى الانتخابات البرلمانية، ويطمح حزب العدالة الى تحقيق الاغلبية المطلقة في البرلمان ليتمكن من تشكيل الحكومة منفردا. غير ان هناك منافسة محتدمة له من قبل احزاب «الشعب الجمهوري»، و«الحزب الديمقراطي»، و«حزب الحركة الوطنية»، وهي احزاب تعمل على الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من الاصوات اللازمة لدخول البرلمان .

* بداية اغسطس (آب) المقبل سيصوت البرلمان المنتخب على انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفا لسيزر. وبالتالي حتى اذا تم اجراء استفتاء شعبي في اكتوبر المقبل للتصويت على انتخاب الرئيس مباشرة، فإن نتائج هذا الاستفتاء لن يتم تطبيقها إلا في انتخابات الرئاسة المقررة ٢٠١٤، كما هو مرجح، الا اذا استطاع حزب العدالة اجراء تعديل قانوني جديد بخصوص هذه النقطة.

## المفوض الاوروبي لشؤون التوسيع ينتقد موقف فرنسا حيال انضمام تركيا

**وكالة فرانس بريس ٢٠٠٧/٧/٧ :**

انتقد المفوض الاوروبي لشؤون التوسيع اولي رين موقف فرنسا حيال مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي وذلك في حديث الى الصحافة الالمانية.

وقال رين في مقابلة مع الصحيفة الالمانية (فايننشل تايمز دويتشلاند) "على من يطلق نقاشا جديدا ان يفكر في كل النتائج الممكنة" التي يحدثها في اشارة الى نية الرئيس نيكولا ساركوزي تنظيم نقاش حول حدود الاتحاد وموضوع التوسيع في القمة الاوروبية المقبلة في كانون الاول/ديسمبر التي تستضيفها البرتغال.

واعلنت لشبونة رفضها تنظيم نقاش مماثل في قمة كانون الاول/ديسمبر.

واكد رين ان "عملية الانضمام تشكل قاعدة للديموقراطية والعلمانية". واضاف "اذا اراد بلد عضو او مجموعة اعادة النظر في النهج المتبع فعليه ان يتحمل مسؤولية النتائج" معتبرا ان على الاتحاد الاوروبي ان يواصل مفاوضات انضمام تركيا "والا فسيخسر صدقيته كشريك دولي".

واعلن ساركوزي مرارا انه يعارض انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ويفضل شراكة مميزة بين الجانبين.

وباشر الاتحاد في نهاية حزيران/يونيو مفاوضات حول فصلين من ثلاثة فصول جديدة تلحظها عملية انضمام تركيا وذلك تفاديا لفيتو فرنسي.

وهددت باريس بتعطيل الفصل حول "السياسة الاقتصادية والنقدية" ما دفع الرئاسة الالمانية الى سحبه من جدول الاعمال.

## منظمة دولية تتهم الشرطة والدرك في تركيا بممارسة التعذيب وسوء المعاملة وجرائم القتل

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٧/٧ :**

ذكرت منظمة العفو الدولية، ان عناصر الشرطة والدرك في تركيا لا يزالون يستفيدون من «حصانة غير مقبولة»، واتهمتهم بممارسة كل اشكال التعذيب وسوء المعاملة وجرائم القتل.

واعلنت المنظمة التي تعنى بالدفاع عن حقوق الانسان في بيان، لمناسبة نشر تقرير حول تركيا، اليوم، ان «التحقيقات والملاحقات القضائية المرتبطة بخروقات جدية لحقوق الانسان يرتكبها عناصر من الشرطة والدرك تجرى بطريقة غير متقنة وتزيد قرارات القضاة والمدعين العامين المرتجلة من خطورة هذا الوضع». واضافت ان «نتيجة لذلك لا يتم احقاق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان على الاطلاق او يجري ذلك بعد فترة طويلة».

واورد التقرير وهو بعنوان «ضرورة وضع حد لثقافة الافلات من العقاب المتأصلة في تركيا»، حالات من التعذيب وسوء المعاملة خلال الاعتقال التعسفي اثناء تظاهرات او بعدها او في السجون. كما دان التقرير جلسات المحاكمة التي تشكل فيها الاقوال التي يتم انتزاعها تحت التعذيب عنصر الادانة الرئيسي وتعتبر مقبولة.

من ناحية ثانية، قتل انفصاليان كرديان وعنصر مسلح موال لانقرة، في حادثين وقعا ليل الاربعاء شرق تركيا.

وافادت مصادر امنية محلية امس، ان متمردي «حزب العمال الكردستاني» المحظور قتلا برصاص جنود في تونجلي، فيما كانا يحاولان زرع لغم عند مشارف طريق لاستهداف قوافل عسكرية، وفق اسلوب يتبعه الانفصاليون عادة.

وفي حادث اخر وقع بالتزامن تقريبا في محافظة بينغول المجاورة، قتل عنصر من «حرس القرى» الاكراد الذين تسلحهم الدولة للتصدي للانفصاليين في اشتباكات مع عناصر من «الكردستاني».

## تركيا: من سينتخب الرئيس وكيف؟

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ٢/٧/٢٠٠٧ :***

**أنقرة ـ حسني محلي:** بدأ النقاش من جديد حول كيفية انتخاب الرئيس الجديد خلال المرحلة المقبلة، بعدما رفضت المحكمة الدستورية العليا بغالبية ٦ من اصل ١١ من أعضائها اعتراض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سزار وحزب "الشعب" الجمهوري المعترض على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان الشهر الماضي وتقضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر.

واكدت المحكمة الخميس أن الشعب سيقول رأيه حول هذه التعديلات في استفتاء شعبي عام يجري في ٢١ تشرين الاول (أكتوبر) استناداً الى قرار اللجنة العليا للانتخابات.

وقالت أوساط حقوقية ان التعديلات الدستورية المذكورة لن تطبق بالنسبة للرئيس الجديد لأنه على البرلمان الذي سيتم انتخابه في ٢٢ تموز (يوليو) الجاري، أن ينتخب وفقا للدستور رئيس الجمهورية الجديد خلال فترة أقصاها ١٥ أيلول (سبتمبر) المقبل أي قبل الاستفتاء على التعديلات بأربعين يوما.

وأشارت الأوساط المذكورة الى أنه في حال فشل البرلمان في انتخاب الرئيس في الموعد الدستوري، سيقرر رئيس الجمهورية الحالي أحمد نجدت سزار حل البرلمان وإعلان انتخابات برلمانية مبكرة، قد تجري في يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

واستبعدت ان تتفق الأحزاب السياسية على اجراء انتخابات برلمانية مبكرة فوراً بعد انتخابات ٢٢ تموز (يوليو)، وقالت ان نتائج الانتخابات هي التي ستقرر مصير المرحلة القادمة، لانه اذا فاز حزب "العدالة والتنمية" بثلثي مقاعد البرلمان فستكون الأمور أكثر وضوحا، وإلا فعليه أن يتفق مع الأحزاب الأخرى على مرشح مشترك ومقبول من الجميع، يتم انتخابه رئيسا للجمهورية في البرلمان.

ولم تستبعد مصادر حكومية ان يدعو "العدالة والتنمية" البرلمان الى اجتماع طارئ خلال هذا الأسبوع لتمرير قانون جديد يهدف الى اجراء الاستفتاء على التعديلات الخاصة بانتخاب الرئيس خلال فترة أقصاها ٤٠ يوما، ما سيساعد على انتخاب رئيس الجمهورية بعد الانتخابات البرلمانية في المدة الدستورية، ومن قبل الشعب مباشرة.

## لبحث انتخابات الرئاسة واجتياح شمال العراق

# أردوغان يدعو حكومته الى اجتماع طارئ اليوم الاثنين

**صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠٠٢/٧/٨ :**

**أنقرة - حسني محلي:** دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الحكومة الى اجتماع طارئ (الاثنين) لمناقشة مجمل التطورات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقالت مصادر حكومية ان اردوغان سيبحث مع وزرائه مصير انتخابات رئاسة الجمهورية وكذلك الاجتياح العسكري التركي لشمال العراق.

وتوقعت ان تدعو الحكومة البرلمان الى اجتماع طارئ لتفويض الحكومة اصدار التعليمات للجيش لاجتياح شمال العراق، وفقا للدستور. وتتوقع المصادر المذكورة طرح قانون الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية التي تتضمن انتخاب الرئيس من قبل الشعب على البرلمان من جديد حتى يتسنى اجراء الاستفتاء فور انتهاء الانتخابات البرلمانية كي يتسنى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد من قبل الشعب وليس البرلمان وفقا للدستور الحالي.

سيناريوهات متشعبة

هذا، فيما يستمر الحديث عن العديد من السيناريوهات حول موضوع انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، يقوم احدها على ضرورة انتخاب الرئيس في البرلمان الجديد الذي سيتم انتخابه ٢٢ الجاري فيكون على البرلمان بعد اجتماعه الاول بداية اغسطس انتخاب الرئيس خلال شهر اذا لم تتفق الاحزاب على صيغة اخرى. فيما تحدث سيناريو آخر عن انتخاب رئيس مؤقت جديد في البرلمان لمدة ستة اشهر الى ان يتم اجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢١ اكتوبر ومن ثم انتخاب رئيس من قبل الشعب مباشرة بعد ذلك بشهر.

ولم تستبعد اوساط سياسية ان يقدم الرئيس الحالي احمد نجدت سيزار استقالته ليعرقل مساعي الحكومة لتعديل قانون الاستفتاء واجراء هذه العملية بعد ٤٠ يوما بدلا من ١٢٠ وهو ما يأمر به القانون الحالي.

وسبق للبرلمان ان اقر هذا التعديل الشهر الماضي ورفض سيزار المصادقة عليه الاسبوع الماضي واعاده الى البرلمان الذي سيقره من جديد الاسبوع القادم ويعيده الى الرئيس الذي سيضطر الى المصادقة عليه وفقا للدستور.

ولا تغفل السيناريوهات احتمال ان يتخلى العدالة والتنمية عن مساعيه الحالية لفرض مرشحه للرئاسة على الشارع السياسي ويترك الامور تسير بشكل طبيعي من دون اي مواجهة ساخنة ومتوترة مع القوى العلمانية والجيش. وتوقع احد هذه السيناريوهات ان ينتظر الحزب الحاكم نتائج الانتخابات البرلمانية في ٢٢ يوليو ويحدد موقفه فيما يتعلق بانتخاب الرئيس في ضوء هذه النتائج.

وتتوقع استطلاعات الرأي لحزب العدالة والتنمية ان يسيطر على ثلثي مقاعد البرلمان اذا فشل حزب الحركة القومية المعارض في الحصول على ١٠٪ من الاصوات ودخول البرلمان، ففي مثل هذه الحالة سيدخل العدالة والتنمية والشعب الجمهوري فقط البرلمان وسيتقاسمان المقاعد، كما حصل في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ ولكن باستثناء حوالي ٢٥ من المقاعد التي سيفوز بها انصار حزب العمال الكردستاني المحظور الذين سيشاركون في الانتخابات من لوائح المستقلين.

## أمير طاهري:

# تركيا: مع اقتراب موعد الانتخابات.. هل يتدخل الجيش؟

**صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٨ :**

بينما تقترب حملة الانتخابات التركية من نهايتها يعتقد كثير من الأتراك ان ما يواجهونه هو، في أحسن الأحوال، خيار هوبسون. فمن المحتمل ان ينتهوا الى سنوات خمس أخرى من حكم حزب العدالة والتنمية. وذلك يعني، بالمقابل، خمس سنوات من التوتر في مجتمع غير واثق، على نحو متزايد، من هويته السياسية والثقافية.

ومنذ ان تولى السلطة قبل اربع سنوات عمل حزب العدالة والتنمية على نحو افضل، في الحقيقة، من معظم الحكومات التركية منذ الحرب العالمية الثانية. فالاقتصاد يزدهر باستثمار أجنبي مباشر في اعلى المستويات والتضخم، وهو مصدر مصائب بالنسبة للحياة التركية على مدى أجيال، تحت السيطرة أخيرا. وحتى سوق العمل تحسن الى حد انه للمرة الأولى منذ خمسينات القرن الماضي توقفت تركيا عن تصدير اعداد كبيرة من العمال الى اوروبا والشرق الأوسط.

غير أن أغلبية من الأتراك ربما تصل الى الثلثين من غير المحتمل ان يصوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية بسبب شكوك في أن لديه أجندة مخفية للاستمرار في المظهر العلماني للدولة والعمل التدريجي على أسلمة المجتمع التركي. وتشير استطلاعات الرأي الى أن حزب العدالة والتنمية يتقدم بنسبة تصل الى ٤٠ في المائة من الناخبين. وبسبب من النظام الانتخابي الخاص في تركيا فان حزب العدالة والتنمية يمكن أن ينتهي الى الاستيلاء على ثلثي مقاعد الجمعية الوطنية، وبالتالي السيطرة على برلمان البلاد المشكل من مجلس واحد بثلث واحد من أصوات الناخبين، وبذلك النمط من الأغلبية يمكن أن يكون الحزب قادرا على تعديل الدستور ليمدد امساكه بالسلطة .

وجاء حزب العدالة والتنمية الى السلطة قبل أربع سنوات عبر الفوز بنسبة ٣٤ في المائة من أصوات الناخبين، ومنعت سنوات أربع من الازدهار الاقتصادي، وهي الأطول في التاريخ التركي، وطائفة من الاصلاحات الشعبية، خصوم حزب العدالة والتنمية من دفعه الى موقف الدفاع.

ومع ذلك فانه حتى بعض أولئك الذين يعبرون عن التعاطف مع حزب العدالة والتنمية يعترفون بأنهم لا يمكن أن يكونوا واثقين من أن الحزب لا يمتلك اجندة مخفية. ومثل هذه الشكوك تثيرها حقيقة ان معظم الجماعات الـ ١٧ التي تشكل حزب العدالة والتنمية، سوية مع كثير من زعمائه البارزين، لديهم تاريخ من التورط مع الجماعات الاسلامية المتطرفة التي تكرس جهودها لاستعادة الخلافة وتحويل تركيا الى جمهورية اسلامية.

ومن المؤكد أن زعماء حزب العدالة والتنمية يواصلون تكرار انهم ملتزمون بنظام تركيا العلماني ولا يميلون الى ربط الدين بالسياسة، غير أن خصومهم يخشون من ان حزب العدالة والتنمية ربما يكون ذئبا مخفيا كحملة لتشويش خصومه بينما ينتظر القيام بخطوته المهلكة الأخيرة. وعلى الرغم من وجود أدلة قليلة على ان الحزب متورط في عملية تطهير صامت لخصومه السياسيين، ووضع كوادره في مواقع السيطرة على ماكينة الدولة والقطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة. وخلال السنوات الأربع الماضية دفع كثير من القضاة من ذوي التوجهات العلمانية الى التقاعد او تخفيض درجاتهم الوظيفية ليحل محلهم متعاطفون مع حزب العدالة والتنمية.

كما أن تطهيرا بطيئا يتجه الى الجهاز التعليمي للبلاد حيث عدد غير معروف من المعلمين ممن يوصفون باعتبارهم «ليسوا اسلاميين على نحو كاف» يجري استبدالهم بأفراد مرتبطين بالحزب. ويجري ايضا تغيير مماثل في اطار العاملين داخل القوات المسلحة التي ظلت على الدوام تتصرف باعتبارها حامية الجمهورية العلمانية. وبقدر تعلق الأمر بالتعيينات في وظائف أساسية في القطاع العام للاقتصاد فان حزب العدالة والتنمية تجاوز حدود المألوف ولجأ الى المحسوبية.

أنشأ حزب العدالة والتنمية ايضا قاعدة أعمال تجارية قوية وذلك من خلال تشكيله طبقة جديدة من اصحاب الأعمال والمستثمرين الذين يظهرون ارتباطهم بالإسلام ويساهمون بسخاء في مالية الحزب. غالبية هؤلاء كونوا ثرواتهم الهائلة تحت ظل حكم حزب العدالة والتنمية بفضل عقود الحكومة والحصص في مجال الاستيراد والتصدير .

النكتة الشائعة في انقرة هي ان صندوق النقد الدولي يحدد السياسات التي تحقق الازدهار في تركيا وحزب العدالة والتنمية هو الذي يوزع ثمار هذا الازدهار .

تمكن الحزب ايضا من تخفيف حدة بعض القيود التي ظلت مفروضة منذ عام ١٩٢٤ بشأن بعض المظاهر الدينية، إذ ان زوجات شخصيات قيادية في حزب العدالة والتنمية يرتدين غطاء الرأس «كابالي»، وهو رمز ديني . سياسي، للتعبير عن رغبتهن في إقامة «مجتمع اسلامي نقي.«

يضاف الى ذلك ان بعض قنوات التلفزيون الخاصة التي جرى التصريح لها بالعمل بواسطة حزب العدالة والتنمية دخلت السوق من خلال برامج ثقافية ومسلسلات تنطوي على رسائل دينية وتؤجج نيران معاداة الولايات المتحدة ومعاداة السامية، من ضمن هذه المسلسلات «وادي الذئاب»، الذي تتضمن قصته أطباء يهود يأخذون اعضاء بشرية لمسلمين لبيعها بواسطة رجال أعمال اميركيين لهم صلة بوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (CIA).

الأمر الأكثر اهمية ان المواضيع ذات الصبغة الدينية وجدت طريقها الى المناهج الدراسية في المدارس التركية بعدة طرق، فيما تدعم الحكومة النشاطات الثقافية الدينية داخل وخارج تركيا من خلال مكتب المنح والأعمال التجارية التي تديرها.

إلا ان قادة حزب العدالة والتنمية وصفوا كل ذلك كونه «بارانويا سياسية» من معارضيهم العلمانيين، وزعموا ايضا ان عمليات التطهير ضد العلمانيين في الخدمة المدنية والقضاء وقطاع التعليم والقوات المسلحة ليست سوى تصحيح اوضاع غير عادلة ظلت مستمرة على مدى عقود استبعد خلالها «المسلمون الاتقياء .«

رغم ذلك يبدو كل ذلك لدى بعض الأتراك اشبه بانقلاب تدريجي من جانب حزب يؤيده ثلث الناخبين بغرض السيطرة على جهاز الدولة. لم يخف حزب العدالة والتنمية تصميمه على تعيين الرئيس المقبل للجمهورية ليتخلص بذلك من الرقابة الاساسية على ممارسة السلطة .

ومن المحتمل ان تكون لحزب العدالة والتنمية خلال اربع او خمس سنوات غالبية في المحكمة العليا مع ترقية الموالين للحزب في مختلف الرتب بهدف السيطرة على القوات المسلحة .

ومع اقتراب موعد الاقتراع تدور احاديث بوتائر متزايدة حول انقلاب آخر، من جانب القوات المسلحة هذه المرة. وعلى الرغم من اربع سنوات من المفاوضات فشلت الأحزاب العلمانية في اتخاذ موقف موحد لمعارضة حزب العدالة والتنمية، وبذلك يبدو ان حزبي العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري (يسار وسط) وحدهما اللذان سيحصلان على مقاعد في البرلمان من جملة ٢١ حزبا سياسيا.

يعتقد كثير من الأتراك ان القوات المسلحة ستتدخل للحيلولة دون استخدام حزب العدالة والتنمية لأغلبيته الجديدة بهدف السيطرة على أجهزة اخرى في الدولة، خصوصا رئاسة الجمهورية .

ظل الجيش التركي منذ عام ١٩٦٠ يقوم بانقلاب كل ١٠ سنوات، اما بهدف لجم اليسار المتطرف او لمنع اليمين الاسلامي من السيطرة على الدولة. ومن المحتمل ان يتسبب أي انقلاب جديد في اندلاع صراع مرير على السلطة ودفع المزيد من الاسلاميين المتطرفين نحو العنف، وحتى نحو استخدام وسائل ارهابية، وهذا اخر ما تحتاجه منطقة الشرق الاوسط، التي تعاني اصلا من العنف.

السيطرة على الرغبة الجامحة في السلطة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تساعد حزب العدالة والتنمية على الاحتفاظ بالحكومة من دون إثارة أي تدخل عسكري جديد. ومع اقتراب موعد الاقتراع، ليس هناك ما يمكن اعتباره دليلا على احتمال ممارسة حزب العدالة والتنمية لهذا النوع من ضبط النفس.

## سيناريوهات مختلفة لانتخاب رئيس الجمهورية في تركيا

**الانصات المركزي - ٢٠٠٧/٧/٩ :**

توقعت المصادر المذكورة ان تدعو الحكومة في آخر اجتماع لها قبل انتخابات ٢٢ تموز (يوليو) البرلمان الى اجتماع طارئ لتفويضها اصدار التعليمات للجيش لاجتياح شمال العراق وفقا للدستور. وتتوقع المصادر المذكورة ان تطرح الحكومة أيضا قانون الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية التي تتضمن انتخاب الرئيس من قبل الشعب على البرلمان من جديد حتى يتسنى اجراء الاستفتاء بعد الانتخابات البرلمانية فورا حتى يتسنى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد من قبل الشعب وليس البرلمان وفقا للدستور الحالي.

ويستمر الحديث عن العديد من السيناريوهات المختلفة حول موضوع انتخاب رئيس الجمهورية الجديد. وأكدت احدى هذه السيناريوهات على ضرورة انتخاب الرئيس في البرلمان الجديد الذي سيتم انتخابه في ٢٢ من الشهر الجاري، اذ على البرلمان بعد اجتماعه الأول بداية آب (أغسطس) انتخاب الرئيس الجديد خلال شهر اذا لم تتفق الأحزاب السياسية على صيغة أخرى.

وتحدث سيناريو آخر عن احتمالات انتخاب رئيس مؤقت جديد في البرلمان لمدة ستة أشهر حتى يتم اجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل ومن ثم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة بعد ذلك بشهر.

ولم تستبعد أوساط سياسية ان يقدم الرئيس الحالي أحمد نجدت سزار استقالته من منصبه ليعرقل مساعي الحكومة لتعديل قانون الاستفتاء واجراء الاستفتاء بعد ٤٠ يوما بدلا من ١٢٠ يوما وهو ما يأمر به القانون الحالي.

وسبق للبرلمان أن أقر هذا التعديل الشهر الفائت ورفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سازار المصادقة عليه الأسبوع الماضي وأعاده الى البرلمان الذي سيقره من جديد الأسبوع المقبل ويعيده للرئيس سازار الذي سيضطر للمصادقة عليه وفقا للدستور.

وتتجاهل السيناريوهات احتمالات أن يتخلى "العدالة والتنمية" عن مساعيه الحالية لفرض مرشحه للرئاسة على الشارع السياسي ويترك الأمور تسير بشكل طبيعي من دون أي مواجهة ساخنة ومتوترة مع القوى العلمانية والجيش. وتوقعت أحد هذه السيناريوهات ان ينتظر حزب "العدالة والتنمية" نتائج الانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) الجاري ويحدد موقفه في ما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية على ضوء هذه النتائج.

ورجحت استطلاعات الرأي ان يسيطر حزب "العدالة والتنمية" على ثلثي مقاعد البرلمان اذا فشل "حزب الحركة القومية" الحصول على عشرة في المئة من الأصوات ودخول البرلمان، اذ ان في مثل هذه الحالة سيدخل "العدالة والتنمية" و"الشعب الجمهوري" فقط البرلمان وسيتقاسمان المقاعد كما حصل في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢، ولكن باستثناء نحو ٢٥ من المقاعد التي سيفوز بها أنصار "حزب العمال الكردستاني" المحظور الذين سيشاركون في الانتخابات في لوائح المستقلين.

***ممدوح طه :***

# رصاصة تركية في قلب الديكتاتورية

***صحيفة (البيان) الاماراتية ٢٠٠٢/٧/٩ :***

هذا الحكم هو رصاصة في قلب الديمقراطية.. كان هذا هو تعليق رئيس الحكومة التركية الدكتور رجب طيب أردوجان في أعقاب استجابة المحكمة الدستورية للدعوى الشكلية لأحزاب المعارضة العلمانية واليسارية بتأييد من رئيس الدولة التركي نجدت سيزار والحكم بإلغاء نتائج الاقتراع البرلماني لصالح مرشح حزب العدالة والتنمية الدكتور عبد الله جول لرئاسة الدولة لعدم اكتمال نصاب الجلسة .

ولو كان حزب العدالة والتنمية ذو الغالبية البرلمانية الكبيرة وذو الشعبية الساحقة والذي يهيمن بانتخابات ديمقراطية على السلطتين التشريعية والتنفيذية حاليا يريد مجرد وصول جول إلى قلعة العلمانية الأتاتوركية في قصر الرئاسة الحالي برغم الحكم بإلغاء نصاب الجلسة الأولى والثانية للاقتراع لأمكن له ذلك بسهولة، حيث إن النظام البرلماني توافقا مع الدستور الحالي يتيح عقد الجلسة الثالثة والأخيرة للاقتراع الرئاسي دون النصاب القانوني، لكن رد جول بالانسحاب من الترشح للرئاسة كان تسديدا لـ جول لصالح الديمقراطية في مرمى الممارسات اللاديمقراطية .

كان هدف حزب العدالة والتنمية بذلك الانسحاب ودعوته إلى انتخابات تشريعية مبكرة في ٢٢ يوليو الجاري، ومشروعه لتعديل الدستور لاختيار الرئيس بالانتخاب الحر المباشر من الشعب مباشرة يعني حرصه على عدم الفوز بالرئاسة بمقترعين أقل من نواب البرلمان دستوريا بل بقاعدة انتخابية ديمقراطية أكبر من البرلمان لا نواب فيها عن الشعب الذي هو مصدر السلطات، والذي هو بالمفهوم الديمقراطي هو الذي يحكم نفسه بنفسه بلا نيابة عنه لصالح نفسه ووفقا لإرادته الحرة في التعبير عن نفسه بغير ترهيب أمني من العسكر الجنرالات، وبدون إرهاب فكري من شعارات المظاهرات .

كما استهدف بذلك أيضا تجنب حالة من الانقسام الوطني في الشارع التركي في ظل اتجاه الأمور بفعل الدعايات الموجهة لإثارة حالة من الهلع غير المبرر من مجرد شبح للإسلام لا من الإسلام ذاته التي انتابت القوى الأتاتوركية العلمانية واليسارية فأعطى بذلك درسا بليغا في الوطنية بتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية ، ودرسا بليغا في الديمقراطية حين أتبع هذا الانسحاب بمشروع تعديل للدستور الأتاتوركي بالعودة إلى الشعب مصدر كل السلطات لانتخاب الرئيس .

لقد رأى طيب أردوجان رئيس حزب العدالة والتنمية أن هذه الخطوة أصبحت حتمية خصوصا بعدما وضعت المحكمة بحكمها الشكلي حائطا مسدودا أمام إمكانية انتخاب الرئيس الجديد في البرلمان في ظل استمرار عرقلة الاقتراع البرلماني رغم حصول عبدالله جول على الغالبية الكبيرة والتي بلغت ٣٥٤ من مجموع النواب الحاضرين وعددهم ٣٥٧ نائبا من إجمالي نواب البرلمان وعدده ٥٥٠ نائبا ، بينما كان النصاب يكتمل بحضور ٣٦٧ نائبا أي بفارق عشرة أصوات فقط بمقاطعة نواب الأقلية العلمانية واليسارية المعارضة لمنع اكتمال النصاب حسبما ينص الدستور الأتاتوركي المفصل لحماية العلمانية .

وبعد المظاهرات والتهديدات والتحالفات سواء من الرئيس الذي كان من المفروض أن يغادر مقعد أتاتورك في مايو الماضي لولا عرقلة الاقتراع البرلماني، أو من عسكر الجيش المكلف بحراسة المبادئ العلمانية أو من القوى السياسية المعارضة والمصابة بالإسلاموفوبيا ضد حق حزب العدالة والتنمية المتهم بشرف التوجه الإسلامي في الترشيح لرئاسة الجمهورية في انتخابات ديمقراطية تنافسية شعبية مباشرة حرة ونزيهة مع مرشحي الأحزاب الأخرى .

وبعد المساجلات القانونية والدستورية المضنية في معركة طويلة بين الديمقراطية بممارسة إسلامية والدكتاتورية بممارسة علمانية، وبعد موافقة البرلمان التركي على مشروع التعديلات الدستورية المقدم من حزب العدالة والتنمية بالعودة إلى الشعب، رفض الرئيس التصديق على قرار البرلمان، وطعن الرئيس سيزر وطعنت المعارضة أمام المحكمة بعدم الدستورية، ولوح الجيش بالتهديد ..

ولكن رغم ذلك كله وبتأييد شعبي جارف وبموافقة ٦ أعضاء ومعارضة ٥ من قضاة المحكمة الدستورية التركية العليا صدر قرار المحكمة برفض الطعن المقدم من الرئيس سيزر وحزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي المعارض لإلغاء الإصلاحات الدستورية التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية لإجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع الشعبي العام الحر المباشر بلا نيابة ولا وصاية على الشعب التركي .. لينتصر الشعب على الرئيس والحرية على اللا ديمقراطية تحت كل الأسماء ..

وليبقى هذا الحكم التاريخي رصاصة في قلب الدكتاتورية .

mamdoh77t@hotmail.com

## أردوغان: البرلمان الجديد ينتخب رئيس الجمهورية

***صحيفتا (القبس) الكويتية و(المستقبل) اللبنانية ٢٠٠٧/٧/١٠ :***

**أنقرة - حسني محلي**: خلافا لرأيه ومواقفه السابقة، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ان البرلمان الذي سيتم انتخابه ٢٢ الجاري هو الذي سينتخب الرئيس الجديد للجمهورية، واضاف انه سيقترح على احزاب المعارضة مجموعة من الاسماء ليتفق معها على مرشح مشترك للرئاسة.

واستبعد اردوغان انتخاب الرئيس من قبل الشعب، بسبب المشاكل التي واجهت التعديلات الدستورية وقانون الاستفتاء، وقال ان البرلمان الجديد سيحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ويزيد من صلاحيات الحكومة كما هي الحال في النمسا وفنلندا، وذلك قبل اقرار التعديل الدستوري الخاص بانتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر.

وجاء الرد سريعا من زعيم حزب الشعب الجمهوري دانيز بايكال، وقال ان جماعته مستعدون للحوار مع حزب العدالة والتنمية للاتفاق على مرشح مشترك لرئاسة الجمهورية.

فيما ذكرت اوساط سياسية ان اردوغان سيحسم موقفه في موضوع رئيس الجمهورية بعد الانتخابات البرلمانية، وفي حال حصول 'العدالة والتنمية' على الاغلبية الدستورية الكافية لانتخاب الرئيس ***اي ٣٦٧ مقعدا*** فان اردوغان لن يتردد في فرض مرشحه للرئاسة بعد ان يعتبر التأييد الشعبي له في الانتخابات تأييدا لسياساته في موضوع رئاسة الجمهورية.

واستبعدت الاوساط المذكورة حصول 'العدالة والتنمية' على ٣٦٧ مقعدا في البرلمان. خصوصا اذا حالف الحظ حزب الحركة القومية في دخول البرلمان، وقالت ان اردوغان سيضطر حينها للاتفاق مع احزاب المعارضة على مرشح مشترك للرئاسة، خصوصا بعد ان قال مستشاروه القانونيون ان التعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب الرئيس من قبل الشعب وتغيير القانون الخاص بالاستفتاء الشعبي على ذلك، قد دخلت طريقا مسدودا ومعقدا.

يذكر ان تركيا دخلت في دوامة العقدة بعد ان فشل حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخاب وزير الخارجية عبدالله جول رئيسا للجمهورية لانه لا يملك ثلثي مقاعد البرلمان. وحاول اردوغان الانتقام من قوى المعارضة التي عرقلت مخططاته وذلك باجراء تعديلات دستورية لانتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، وتصدت له هذه المرة المحكمة الدستورية العليا وافشلت مخططاته، فسعى لتمريرها من خلال طرح الموضوع للاستفتاء الشعبي الذي عرقله هذه المرة رئيس الجمهورية الحالي احمد نجدت سزار.

***محمد نورالدين :***

# تركيا: أبعاد انتخاب الرئيس من الشعب

***صحيفة (السفير) اللبنانية ٢٠٠٧/٧/١٠ :***

قرار المحكمة الدستورية في تركيا رفض اعتراض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزار على التعديل الدستوري الذي اقترحه حزب العدالة والتنمية وأيده البرلمان التركي ادخل تركيا في مرحلة جديدة بالكامل من الناحية الدستورية والنظرية .

***التعديل الدستوري المقترح يتضمن :***

* انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أيضاً بانتخاب شعبي .
* تقصير مدة مجلس النواب من خمس إلى ست سنوات .
* اعتبار النصاب القانوني لأية جلسة نيابية مهما كان نوعها هو الثلث أي ١٨٤ من اصل ٥٥٠ نائبا .

رفض المحكمة الدستورية لاعتراض رئيس الجمهورية يعني إجراء استفتاء على التعديلات الدستورية في تاريخ مفترض هو ٢١ اكتوبر المقبل أي في أول يوم بعد ١٢٠ يوما من نشر التعديل في الجريدة الرسمية يوم ١٦ يونيو الماضي .

إذا أيد الشعب التعديلات الدستورية تبدأ العدة للتحضير لانتخابات الرئيس الجديد وهذا يتطلب بعض الوقت بحيث قد يصل إلى ثلاثة اشهر وهذا يعني ان الرئيس الحالي سيزار سيبقى في منصبه على الأقل من أربعة إلى سبعة اشهر اخرى اضافية هو الذي انتهت ولايته في ١٦ مايو الماضي .

خريطة طريق الانتخابات الرئاسية هذه قد لا تتحقق في حال واحدة وهو نجاح البرلمان المقبل الذي سينتخب في ٢٢ يوليو الجاري في انتخاب الرئيس الجديد .

ذلك ان الذهاب إلى استفتاء على التعديلات في اكتوبر المقبل لا يلغي حسب الدستور ان يعمل البرلمان الجديد على انتخاب رئيس جديد خلال شهر من ظهور النتائج النيابية .

وهنا ستجري الانتخابات وفق القانون الحالي. أي المطلوب نصاب للجلسة لا يقل عن ٣٦٧ نائبا. فإذا نجح حزب العدالة والتنمية تأمين هذا النصاب بشكل أو بآخر وانتخاب الشخص الذي يريد وإذا وافق الشعب في ٢١ أكتوبر على انتخاب الرئيس من الشعب يتم انتخاب الرئيس المقبل من الشعب بعد انتهاء ولاية الرئيس الذي قد ينتخبه برلمان ٢٢ يوليو وهي حسب القانون الحالي سبع سنوات .

أما اذا لم ينجح البرلمان الجديد في انتخاب رئيس جديد فيُحل البرلمان فورا وتتم الدعوة إلى انتخابات جديدة قد يكون موعدها مزدوجا مع الإستفتاء على التعديلات الدستورية في ٢١ أكتوبر ويكون الرئيس المقبل حتما بانتخاب شعبي .

اذا وافق الشعب على التعديلات الدستورية وهذا مرجح جدا تكون تركيا قد دخلت ثورة دستورية بتعبير الكاتب في صحيفة ميلليت طه آقيول فيما يقول فهمي قورو الكاتب المقرب من حزب العدالة والتنمية إنها فرصة يجب استثمارها جيداً .

ردود الفعل السياسية كانت عموما مرحبة من جميع الأحزاب ما عدا الحزب الذي سبّب في كل هذه الارباكات الدستورية التي حالت دون انتخاب عبدالله غول رئيسا في ٢٧ ابريل الماضي أي حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال .

انتخاب الرئيس من الشعب يعتبر لا شك تغييراً جذرياً في النظام السياسي في تركيا. فهو سيخرج انتخاب الرئيس من امكانية الضغوط والإبتزاز الذي تمارسه القوى المتشددة ولا سيما العسكر على النواب .

كما ان انتخاب رئيس من الشعب لا ينسجم مع توجهات القوى المتشددة علمانيا وعسكريا يضع معظم المؤسسات غير المنتخبة ولا سيما المحكمة الدستورية ومجلس التعليم العالي وعدداً كبيراً من التعيينات تحت ارادة الرئيس الجديد الذي سيستطيع إن اراد تنظيف هذه المؤسسات من القوى المتعصبة والمعادية للإسلام وللحريات .

لكن انتخاب الرئيس من الشعب قد يعمّق الإستقطاب الداخلي بين الإسلاميين أو بالأصح المحافظين وبين العلمانيين بحيث تنقسم الحملة الانتخابية إلى علمانية واسلامية. علما أن حظوظ فوز علماني متشدد بالرئاسة صعبة جداً نظرا للميول المحافظة للمجتمع التركي .

من هنا سوف يخضع قرار انتخاب الرئيس من الشعب إلى تقويمات كثيرة ولا سيما من جانب القوى العلمانية والعسكر بحيث أن العملية السياسية في البلاد قد تكون مختلفة عن العملية الدستورية وقد تؤدي إلى الإطاحة بالتعديلات الدستورية وبكل السلطة القائمة حالياً !

## حميد المنصوري :

# تركيا: من "الكمالية" إلى "الأردوغانية"

### صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠٠٧/٧/١٠ :

عندما أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قرارها في غير صالح الأطراف التي وقفت في وجه مشروع التعديل الدستوري وطعنت في شرعيته، فإنها تكون بذلك قد فاجأت الجميع، وأولهم حكومة حزب "العدالة والتنمية"، وربما صنعت الحدث أيضاً داخلياً ودولياً! والمسألة لا تتعلق بمنطق قانوني بقدر ما تتعلق بما عُرف عن هذه المؤسسة من تشبث ودفاع مستميت عن طبيعة النظام العلماني. فلو أنها حكمت بما يخالف رأي الحكومة لكان مقبولاً عند الناس بدعوى أنها رأت في ذلك ذوداً عن تركيا الكمالية، وهو ما دأبت عليه على مدى حياة الجمهورية، وما نعتقد أنه كان بالإمكان أن يحاججها في ذلك أحد! فالمحكمة إلى جانب الجيش والرئاسة ركن ركين في هذا الثالوث الذي يمسك بقبضة من حديد على الدولة منذ نشأتها .

ربما نحن اليوم فعلاً أمام هزة تزعزع أركان البلاد التي أخذت تميدُ تحت وقع التحول الكبير، الذي حدث في كيانها السياسي والاجتماعي منذ أن شقَّ الحزب الحاكم عصا الطاعة على سدنة النظام العلماني، وقدّم مرشحاً عنه، في خطوة جريئة تتحدى النسق القائم، فقد دخل رجب طيب أردوغان ورفاقه معركة دستورية وسياسية عرفوا كيف يحددون فيها الأهداف والوسائل، والوسائل البديلة أيضاً، أمام تعنت ثالوث المؤسسات التقليدية. وتكللت هذه الاستراتيجية بالنجاح المؤزر في هذا السجال القانوني، الذي لا يخلو من السياسة والأيديولوجيا، بعد أن حاصروا غرماءهم بالحجج القانونية الدامغة وبطريقة سلمية تماماً في إطار قواعد اللعبة التي تحددها الديمقراطية التركة نفسُها، إلى أن قضت المحكمة بما يغيض حلفاءها.... ولكن أنى لها أن تُفلت من قضية قانونية في الأساس ولا تشوبها شائبة؟ !

لا شك أن هذا القرار بقبول مشروع الحكومة لتعديل الدستور بحيث لن يعود اختيارِ الرئيس بين أيدي البرلمان، بل ينتخبه الشعب مباشرة، وهو سابقة مهمة تنبئ بحدوث تحول كبير في النظام السياسي التركي مستقبلاً. والواقع أن الطابع التشريفي لمنصب الرئيس لا يعني بالضرورة أنه ليست له صلاحيات مهمة، بل إنه يتمتع بمجموعة واسعة من المهام التي تؤثر لا محالة في سير دواليب الدولة على مختلف المستويات، فهو الذي يعين السفراء، وقضاة المحكمة الدستورية، الذين اضطروا للحكم ضده اليوم، ورؤساء الجامعات، إلى جانب كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، أحد أضلاع ثالوث العلمانية الذي يشترك معه في فلسفة الدولة الكمالية وحماية الدستور، بالإضافة إلى ما يضطلع به من مسؤوليات في مجال إصدار القوانين... وكل هؤلاء الذين يعيِّنهم لهم تأثير مباشر في صناعة القرار كل حسب موقعه، ومن ثم لا يمكن القول بأي حال من الأحوال إن منصب الرئاسة التركية تشريفي محض. وهذا ما جعل منها فعلاً إحدى قلاع العلمانية الحصينة، فهي رمز أتاتورك وتراثه الذي لا محيد عنه أبداً، فإذا تم دك هذا الحصن، وهو أمر متوقع في الاستفتاء القادم بعد عدة أشهر، فإن التغيير السياسي سيكون كبيراً لأنه ينقل صلاحيات الرئيس إلى البرلمان، وقد يكف أيدي العلمانيين عن الاستئثار بهذا المنصب .

وإذا كان من دلالة كبيرة في هذا القرار، فهي أن الرئيس الحالي أحمد نجدت سزار، وهو رجل القانون المخضرم، لم يشأ أن يدخل معركة خاسرة ويعترض على المشروع لأنه يدرك ألا حجة له عليه، فاختار أن يرمي بالكرة في ملعب المحكمة الدستورية وألا يكون اليدَ التي تبصم للحزب الإسلامي، وحتى لا يتحمل وزر تعديل دستوري لا يرضى عنه، فقد يحسب عليه في تاريخ العلمانية، إنه هو فعل ذلك، ويُذكر على أنه ذلك الذي سلم مفاتيح القصر الجمهوري لغير أهله من العلمانيين على طبق من ذهب !

وللقرار أهمية كبيرة في قلب موازين الصراع منذ وقفت الحكومة في وجه ثالوث الرئاسة والجيش والمحكمة الدستورية، إلى جانب المعارضة العلمانية الشرسة التي تقف بالمرصاد لكل حركة من الحزب الحاكم، وهي التي أدخلت البلاد في أزمة دستورية بعرقلة انتخاب الرئيس من البرلمان. ووجه الأهمية أيضا أن المحكمة لم تجد بدّاً من الإقرار بشرعية عمل الحكومة وبأنه لا غبار عليه، وهي بذلك نطقت بما لم يشأ الرئيس التركي، وهو القاضي السابق في نفس المحكمة .

وإذا كان من قراءة سليمة لمشروع الحكومة، فهو أن مشروع التعديل الذي طرحه حزب "العدالة والتنمية"، لا يكتفي بالإجراء الشكلي للانتخاب المباشر للرئيس من قبل الشعب فحسب، وإن كان هذا في حد ذاته إنجازاً عظيماً، وإنما في تقليص صلاحياته التي لم تكن يوماً بسيطة كما رأينا. وربما فهم حزب "العدالة والتنمية" أنه يروم المستحيل، وأنه يدخل معتركاً قد يجر عليه الوبال، فالحنكة السياسية لقادته جعلته يخوض هذه المعركة تدريجياً باستخدام أوراق جديدة كلما انتقلت اللعبة من مستوى إلى آخر، فقد جعل الحزبُ من تقليص صلاحيات الرئيس عنوان حملته الانتخابية البرلمانية، حتى لا يُتهم بأنه يسعى إلى الاستحواذ على مؤسسة الرئاسة، وهو قريب من افتكاكها فعلاً. ولكنه أراد ألا يكون للرئيس تأثير كبير كيفما كان توجهه . وهذا الموقف يحسب للحكومة الحالية، التي كان بإمكانها ألا تسعى إلى تقليص هذه الصلاحيات ما دامت حظوظها وافرة في تقلد المنصب، ولكنها أرادت طمأنة الجميع بأنها لا تريد الاستئثار بالرئاسة، وهي التي يمكنها أن تبسط يدها على كل المؤسسات، وهي حققت الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي للبلاد لفترة طويلة، وانتصرت في الصراع القانوني السياسي الذي جعلها تكسب تعطافاً أكبر .

ما يجري في تركيا مهم جداً، فهل أخذت أعمدة العلمانية تتهاوى، وبدأت دولة أردوغان تتأسس على أنقاض دولة أتاتورك، في هذا السيناريو على الأقل؟... لكن يبقى أن أحد أركان الثالوث يلعب على الحدود العراقية... فهل قال الجيش كلمته الأخيرة؟!

*باحث إماراتي في العلوم السياسية

### بعد تصريحات مثيرة لأردوغان

# توقعات بسحب ترشيح غول من الرئاسة

## مسؤول تركي : سحب الترشيح من صلاحية حزب العدالة وليس الحكومة

**صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠٠٧/٧/١١ :**

**لندن: منال لطفي** : قبل نحو أسبوعين من اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة فى تركيا والتي تم الدعوة لها بسبب الخلافات بين الأحزاب السياسية التركية على مرشح حزب العدالة والتنمية الاسلامي للرئاسة وهو وزير الخارجية عبد الله غول، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أمس ان حزب العدالة والتنمية مستعد لـ«حل وسط» مع باقي الاحزاب التركية عبر اختيار مرشح حل وسط. ومع ان اردوغان لم يقل بشكل صريح ان حزب العدالة والتنمية يسحب ترشيح غول، الا ان سياسيين اتراكا قالوا ان تصريحات اردوغان بمثابة «اعلان ضمني» بسحب غول من السباق الرئاسي.

غير ان مسؤولا تركيا بارزا رفض الافصاح عن هويته قال لـ«الشرق الاوسط» ان كلام اردوغان لم ينقل بشكل صحيح، قائلا انه لم يتحدث عن «حل وسط» وانما عن «مصالحة»، مشددا في اتصال هاتفي مع «الشرق الاوسط» في لندن على ان تصريحات اردوغان لا تعني انه يسحب ترشيح غول من منصب الرئاسة، موضحا في الوقت ذاته ان سحب ترشيح غول من الرئاسة لا يأتي من الحكومة، بل يجب ان يأتي من حزب العدالة والتنمية بصفته الحزب الذي له الاغلبية في البرلمان، لكون البرلمان هو الجهة التي تصوت على انتخاب الرئيس. وأدت تصريحات اردوغان للصحافيين حول ان حزبه يريد تسوية مع المعارضة حول الرئيس القادم، الى ارتياح في أوساط المعارضة، اذ وافق حزب المعارضة الرئيسي في تركيا على عرض رئيس الوزراء التركي بالسعي لايجاد مرشح يصلح كحل وسط لانتخابه كرئيس قادم للدولة بعد شهور من التشاحن.

وقال زعيم الحزب الشعبي الجمهوري دينيز بايكال لصحيفة «حرييت» في مقابلة نشرت الثلاثاء «كلمات رئيس الوزراء عن الحل الوسط تعد تطورا ايجابيا.. ينبغي ان نعثر على مرشح يمكن ان يؤيده الساسة والمجتمع والقوات المسلحة».

وقال بايكال «انتخاب الرئيس اشاع الانقسام بين الناس الى درجة كبيرة.. ينبغي ان نختار شخصا يكون قد ظل خارج الساحة السياسية لفترة».

من ناحيته، قال اوبهان اباوغلو من الحزب الديمقراطي التركي لـ«الشرق الأوسط» ان تصريحات اردوغان يمكن فهمها على أنها تنازل عن ترشيح غول، موضحا في تصريحاته عبر الهاتف من لندن ان الخطوة جاءت متأخرة شهرين على الاقل. وتابع «أعتقد اننا يمكن ان نفسر تصريحات اردوغان على انها تنازل عن ترشيح غل، لان هناك تعقيدات كثيرة فى العملية، ظهرت منذ بدايتها حتى الان. دعوة اردوغان لحل وسط، خطوة جيدة لكنها متأخرة شهرين على الاقل، ولو كان تحدث عن حل وسط لما كنا وصلنا الى المرحلة التي نحن فيها اليوم». وحول اقدام حزب العدالة والتنمية على هذه الخطوة قبل ايام معدودة من الانتخابات التركية، قال اباوغلو: ان الحزب يأمل في تحقيق اغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة واختيار رئيس الجمهورية لكن هذا شيء غير مؤكد الحدوث، وبالتالي فان الحزب يسعى الى ترميم علاقاته بباقي الاحزاب والقوى السياسة في تركيا لمواجهة سيناريو عدم الحصول على غالبية مريحة، مشيرا الى ان حق حزب العدالة والتنمية في اختيار مرشح رئاسي بصفته له الاغلبية فى البرلمان الان، سيكون مهددا اذا لم يحصل الحزب على غالبية مقاعد البرلمان.

وحول المرشحين المحتملين للحلول محل غول في منصب الرئيس اذا ما قرر حزب العدالة والتنمية سحب ترشيح غول، قال اباوغلو ان عبد الله شنار نائب رئيس الوزراء التركي، وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية قد يكون «مرشح اجماع»، موضحا ان شنار لم يترشح فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، وان هذا قد يفتح الباب امام ترشيحه للرئاسة.

وشنار المكلف كذلك ملف مشاريع الخصخصة الهام والحساس، احد القيادات البارزة فى حزب العدالة، وهو معروف بالتزامه الاسلامي، قد رفض في فبراير (شباط) ٢٠٠٦ التوقيع على عقد خاص يمنح رجل اعمال يهوديا حق الاستثمار لمدة ٤٩ عاما في خليج القرن الذهبي في اسطنبول، حيث كان مقررا بناء فنادق ومراكز تجارية وثقافية بالإضافة إلى الموانئ والمرافق السياحية. وكانت هذه الصفقة، وهي بقيمة ٣,٦ مليار يورو، تعرضت لانتقادات عنيفة من أحزاب المعارضة ووسائل الأعلام التي أشارت إلى اللقاءات السرية بين رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ووزير المالية كمال اون اكيتان مع رجل الاعمال اليهودي. وأثارت المسألة نقاشا حادا داخل حزب العدالة والتنمية والحكومة، في وقت أكد رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أن الحكومة ستعيد النظر في الأمر وستعلن قريبا عن مناقصة جديدة في هذا الصدد.

***سكوت بيترسون :***

# أكراد تركيا والصراع بين الجيش وحزب العمال الكردستاني"

***عن صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) ٢٠٠٢/٧/١١ :***

على الرغم من أنه كردي تركي، فإن "محمد جانجور" يقول إنه لديه من الأسباب ما يكفي لـ" كراهية حزب العمال الكردستاني" إلى آخر العمر.فهو يذكر أن مقاتلي الحزب قد زاروا منزل عمه منذ عشرين عاما- عندما كان صبياً يافعاً- وطالبوه بأن يقدم لهم الطعام، وأن يقدم واحداً أو اثنين من أبنائه للقتال في صفوف الحزب ضد الجيش التركي. ولكن ونتيجة لفقر عمه، ووجوده في منطقة نائية يحتاج فيها إلى وجود أبنائه معه للعمل، فإنه اعتذر لهم. بعد ذلك وكما يحكي "جرجور" الذي كان يطل من نافذة منزلهم في تلك الأثناء، قام مقاتلو حزب "العمال الكردستاني" بإشعال النار في منزل عمه، وأطلقوا النار على عائلته وقتلوا ١٣ شخصاً منها. ولولا أن قوات الأمن وصلت في الوقت المناسب لكانت عائلته كلها قد قضت حرقاً.

وقد قاده هذا الحادث البشع إلى اتخاذ موقف نادر بين الأكراد الأتراك، وهو الوقوف بحزم إلى جانب الجيش التركي والسلطات الرسمية ضد "حزب العمال الكردستاني".

يقول "جنجور" الذي يترأس فرع الاتحاد الوطني للشهداء وللمحاربين القدماء في مدينة" سيرناك" في معرض تبريره للموقف الذي يتخذه: "إذا ما كان حزب العمال الكردستاني يريد حقاً تحرير الأكراد في تركيا من بطش الدولة، ويدافع عن قضية استقلالهم كما يدعي فلماذا يقدم على قتل المدنيين الأبرياء من الأكراد دونما ذنب".

ويذكر أن حزب العمال الكردستاني قد خاض قتالا شرسا ضد الدولة التركية بدءا من عام ١٩٨٤ وحتى تسعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى مصرع ٣٧ ألفا من الأكراد كان معظمهم من رجال حرب العصابات التابعين للحزب. وخلال ذلك الصراع أقدم حزب "العمال الكردستاني" على قتل العديد من المدرسين، وحراس القرى، وغيرهم من المدنيين، إلى جانب الجنود الأتراك بالطبع، مما دعا الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى اعتباره مجموعة إرهابية وهو وصف لا تزالان تصران عليه حتى الآن. حيث صرح الجنرال المتقاعد "جوزيف رالستون" والمبعوث الخاص للولايات المتحدة المكلف بمواجهة نشاطات" حزب العمال الكردستاني": يجب معاملة مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أنهم قتلة من قبل الجميع بما فيهم الولايات المتحدة ذاتها".

وقد ردت الدولة التركية على حملة حزب "العمال الكردستاني" بفرض حالة الطوارئ في بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وشنت حملة عنيفة ضد الحزب والأكراد طبقت فيها سياسة الأرض المحروقة ما أدى إلى إخلاء ٣٠٠٠ قرية كردية تماماً، وإلى نزوح مئات الآلاف من ديارهم.

بعد ذلك حلت فترة من الهدوء بعد أن أعلن الحزب عام ١٩٩٩ أنه تخلى عن مطالبه الانفصالية، وأنه سيناضل من أجل حقوق الأكراد بصورة سلمية. ولكن الذي حدث هو أن هجمات الحزب تصاعدت في الشهور الأخيرة، ما دفع المؤسسة العسكرية والحكومة التركية إلى التهديد بالقيام بحملة ضد الحزب عبر حدود تركيا مع العراق، وقامتا لهذا الغرض بتجنيد ٥٠ ألف رجل إضافي للقيام بمهام الحراسة في القرى.

ويوم الأربعاء الماضي أخبر أربعة أعضاء سابقين في حزب "العمال الكردستاني" الصحفيين في "سيرناك" أنهم قد فروا من شمال العراق، وأن هناك العديد من المقاتلين التابعين للحزب يفرون من معسكراتهم المقامة في تلك المنطقة بعد أن تصاعدت تهديدات تركيا بشن حملة ضد الحزب عبر الحدود مع العراق. وقد صرح أحد هؤلاء الأعضاء أنه قد شاهد عربتين مدرعتين أميركيتين، وهما تقومان بتسليم أسلحة وذخائر إلى مواقع حزب "العمال الكردستاني" في شمال العراق، وهو ما يمكن- إذا ما كان صحيحا- أن يضفي مصداقية على ادعاءات تركيا بأن الولايات المتحدة تقدم دعماً سريا للحزب.

ويوم الأحد قبل الماضي، تواترت أنباء عن مصرع اثنين من مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أيدي القوات التركية أثناء محاولتهما زرع ألغام في مقاطعة "تونسيلي" في شرق تركيا، وعن مصرع أحد حراس القرى الموالين للحكومة في قرية "بينجول" القريبة.

ويُشار إلى أن العنف المتجدد قد أدى إلى زيادة طلبات الراغبين في العمل كحراس قرى، علما بأن العدد الموجود حالياً والملحق بمنطقة سيرناك قد وصل إلى ١٢ ألف حارس.

ويذكر أن هذه المدينة الواقعة في سفح تل والملاصقة للمناطق الثلاث الواقعة بالقرب من الحدود العراقية، والتي قرر الجيش التركي اعتبارها مناطق مغلقة خلال الشهور الأربعة القادمة قد فقدت ٣٢٥ في الصراع المحتدم بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني.

ويلقي سكان تلك القرية باللائمة على الحزب، حيث يقول أحد سكانها ممن فقد أحد أبنائه المجندين في الجيش التركي على أيدي حزب العمال الكردستاني:" بقتله وإطلاقه النار وذبحه للأبرياء، فإن حزب العمال الكردستاني، لن يستطيع أن يحقق شيئاً فهذا ليس هو الحل.. وإذا ما كانوا يعتقدون أنهم شجعان فإنني أطالبهم- مقاتلي الحزب- بأن يقاتلوا وجها لوجه وليس عن طريق الهجمات الانتحارية الغادرة التي تؤدي إلى مصرع أبرياء".

***محرر الشؤون الخارجية في "كريستيان ساينس مونيتور"**

***مارتا أوتافياني :***

## أردوغان المعتدل ثم الإسلامي

***صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠٠٧/٧/١٢ :***

من الواضح الآن أنّ رجب طيّب أردوغان يفعل كلّ ما بإمكانه وأنّه يلعب كلّ رهاناته.

فأردوغان، ٥٤ عاماً من رايز، مصمّم على الفوز من جديد بالغالبية البرلمانية التي حكم من خلالها البلاد منذ تشرين الثاني ٢٠٠٢ من دون دعم من القوى السياسية الأخرى. بعد خمس سنوات، يترك "حزب العدالة والتنمية" ذو الموقف الإسلامي المعتدل السلطة بعدما طبّق سياسة سمحت بتحقيق أفضل النتائج لا سيّما في القطاعَين الاقتصادي والخارجي.

التصويت مقرّر في ٢٢ تموز بعد مرور حوالى شهرين على التصويت الذي أجري في أيار وانطبع بأزمة سياسية عميقة وصدام مفتوح بين الجزئين العلماني والإسلامي في البلاد.

لكن الآن هناك مشكلة أخرى أكبر من الانتخابات العامّة بالنسبة إلى أردوغان: رئيس الجمهورية الجديد. يعرف رئيس الوزراء أنّه قد لا يتمكّن من الاحتفاظ مجدداً بالغالبية. ويريد أن يتولّى شخص من"حزب العدالة والتنمية" الرئاسة أياً يكن الثمن. فمن شأن المنصب الأعلى في الدولة أن يسمح لرئيس الوزراء الإسلامي المعتدل بالسيطرة حتّى على تعيين المسؤولين في المؤسّستَين القضائية والعسكرية، أو بالأحرى السلطتين اللتين لم يتمكّن المقاتل الإسلامي السابق من رايز أن يشوّههما بعد. إذا لم يكن ذلك ممكناً، فهو يريد على الأقل مرشّحاً لا يكون مناهضاً جداً لحزبه الإسلامي المعتدل.

***ولتحقيق هذا الهدف، يعمد إلى خطوتين:***

الأولى هي محاولة إعطاء المعارضة إشارات توافق على المرشّح الرئاسي الجديد.

والثانية هي محاولة الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات.

قال أردوغان إنّ العمل الذي أُنجِز لا يزال يحتاج إلى ترسيخ.

ومن أجل القيام بذلك، استخدم كل الاستراتيجيات الممكنة.

فقد استثمر رئيس الوزراء الخارج الكثير في الحملة الانتخابية، من دون أن يقتصر ذلك على الناحية الاقتصادية وحسب. واستدعى أهمّ الخبراء في الصور والاتّصال.

وخلافاً للانتخابات السابقة، أراد أن يقوم بالأمر بمفرده، بدءاً بالترشيحات. لقد وضع أردوغان اللائحة بنفسه من دون مساعدة من وزير الخارجية عبدالله غول ورئيس البرلمان بولنت أرينج المخلصَين له منذ البداية واللذين أسّسا معه "حزب العدالة والتنمية".

وقد أثار قرار أردوغان بعض المجادلات في أروقة حزبه ولا سيّما بعد مفاجأة ١٤ حزيران عندما نُشِرت لائحة المرشّحين للجمعية الوطنية الكبرى في تركيا.

وتضمّنت اللائحة أربعين مرشّحة، سبع منهنّ في دوائر انتخابية يُتوقَّع لهنّ النجاح فيها، وهذا رقم قياسي بالمعايير التركية.

قال للصحافيين في اليوم التالي "حملتنا الانتخابية المثلى هي الوقائع. قلنا إنّه سيكون هناك مجال أكبر للنساء، ووفينا بذلك الوعد". كانت النتيجة الفوز بأكثر من ثلاث نقاط في الاستطلاعات وإسكات من حاولوا الانتقاد .

لكنّ أردوغان يأخذ بيد ما يقدّمه باليد الأخرى. وقد أطاح أسماء ممتازة تعتبرها الفصائل الأكثر محافظة في "حزب العدالة والتنمية" غير قابلة للمس: أشخاصاً على صلة بالحزب الإسلامي السابق "الرفاه" الذي اعتُبِر غير دستوري عام ١٩٩٧، ومناصرين ترعرعوا سياسياً في ظلّ إدارة نجم الدين أربكان، الزعيم السياسي لليمين الإسلامي والأب الروحي لأردوغان وغول.

وهذا مؤشّر قوي للتمايز عن الماضي كي يُظهر للجميع، حتّى لمنتقديه الأساسيين، أنّ حزبه ليس إسلامياً وحسب بل هو معتدل أيضاً، ولو كان الجدل الأخير حول الحجاب الذي كانت زوجة عبدالله غول وابنته جزءاً منه، يُظهر العكس تماماً.

إنّه سباق سريع نحو إعادة تأكيد هذه السلطة المخزية التي لم يتردّد رئيس الوزراء في استخدامها لمكاسبه الشخصية. والشهر الماضي، اجتاحت البلاد موجة جديدة من العنف على يد المقاتلين الانفصاليين في "حزب العمّال الكردستاني".

في الجوهر، مواقف الحكومة والجيش متعارضة جداً.

فالجيش العلماني جداً والذي يشكّك كثيراً بحكومة أردوغان طلب مرّات عدّة تدخلاً مسلّحاً عند الحدود الشمالية للعراق حيث تتمركز الخلايا الأشدّ خطورة لهذا الحزب الكردي.

أمّا السلطة التنفيذية فلطالما اختارت طريق الحذر والوساطة بسبب الصفقات النفطية التي يحاول وزير الطاقة التركي إبرامها في منطقة كركوك.

إذاً الشهر الماضي أثار رئيس الوزراء مرّات عدّة فرضية التدخّل المسلّح، بحيث حقّق نتيجتين مهمّتين: من جهة تكوين إجماع آراء حول "المشكلة الكردية" التي تخلّف منذ وقت طويل وقعاً قوياً لدى السكّان، ومن جهة أخرى إعطاء صورة مختلفة، أكثر توسّعاً، عن العلاقة مع الجيش بعد أحداث ٢٧ نيسان عندما هدّد رئيس هيئة الأركان، الجنرال يشار بويوك انيت، بالتدخّل مباشرة في حياة البلاد.

قد تبدو مسيرة ناجحة، لكنّ بعض الأمور لا تزال متعثّرة.

فهناك المحكمة الدستورية التي دعتها المعارضة ورئيس الجمهورية العلماني جداً، أحمد نجدت سيزار، إلى الانعقاد للتداول في الإصلاح الدستوري الذي أقرّه أردوغان وحكومته في عشرة أيام فقط، على نهاية الولاية الرئاسية، مع الإشارة إلى أنّ هذه المحكمة كانت قد انعقدت في أيار بعد إخفاق غول في الفوز في رئاسة الجمهورية.

وقد اتُّهِم بالسعي إلى تغيير القانون الأساسي للدولة التركية من أجل إضعاف سلطات مجلس النوّاب والقضاء.

وفي الاثناء رفضت المحكمة الدستورية استئناف الحكم. والآن سيحصل التصويت في مناخ هادئ نسبياً، أقلّ تشنّجاً بالتأكيد مما كان عليه قبل شهر ونصف الشهر عندما بلغ الصدام بين العلمانيين والإسلاميين مستويات مقلقة .

لكنّ هذا ليس كافياً لأردوغان. يريد الآن أن يبدو معتدلاً أكثر منه إسلامياً لأنّه أدرك أنّه السبيل الوحيد للفوز في الانتخابات من جديد.

***صحافية إيطالية مقيمة حالياً في اسطنبول حيث تراسل بعض الصحف والإذاعات الإيطالية.***

***محمد نورالدين :***

# الانتخابات النيابية ورئاسة الجمهورية في تركيا

***صحيفة (الشرق) القطرية ١٥/٧/٢٠٠٧ :***

أسبوع واحد يفصلنا عن الانتخابات النيابية المبكرة في تركيا التي ستجري في ٢٢ يوليو/تموز الجاري.

ورغم أن مثل هذا الحدث يحظى عادة باهتمام الجميع وتنصبّ التحليلات والتوقعات على الخريطة المقبلة للبرلمان وما قد تحمله من تغييرات في السلطة، إلا أنها المرة الأولى التي يتركز فيها الاهتمام على ما بعد الانتخابات، وفي موضوع آخر هو انتخابات رئاسة الجمهورية.

وربما هي من المرات القليلة التي تكاد استطلاعات الرأي تجزم بأن بقاء حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان في السلطة مؤكد. والتساؤل هو عما إذا كان سيحصل على نسبة الثلثين الضرورية لانتخاب رئيس للجمهورية بمفرده أم سيكتفي بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده.

ويحظى عدد الأحزاب التي ستدخل البرلمان أهمية اضافية، ففي البرلمان الحالي يوجد فقط حزبان رئيسيان وهو ما مكّن حزب العدالة والتنمية من امتلاك عدد كبير من النواب بلغ في مراحل متعددة ما بين ٣٥٢ و٣٦٨ أي حتى أكثر من الثلثين.

لكن في حال دخل البرلمان الجديد على الأقل ثلاثة أحزاب، اضافة إلى ما لا يقل عن ٣٠-٤٠ من المستقلين فإن عدد نواب حزب العدالة والتنمية سيتراجع وقد لا يتعدى ال٣٠٠ من أصل ٥٥٠. وهنا لا تستبعد أوساط معارضة أن تحدث مفاجأة في أن يفشل حزب العدالة والتنمية في الفوز بأغلبية النصف زائد واحد أي ٢٧٦ مقعدا، وفي هذه الحال يتوقف أمر عودة الحزب إلى السلطة على طبيعة تركيبة البرلمان وإمكانية تشكيل ائتلافات مع نواب حزب المجتمع الديمقراطي الكردي الذي سيترشح اعضاؤه بصفة مستقلين.

الحدث هو انتخابات نيابية لكن النقاش ما زال حول الانتخابات الرئاسية. الحملات الانتخابية تحمل العديد من الوعود وفي مقدمها تخفيض سعر المازوت للمستهلك، غير أن جوهر النقاشات لا يزال انتخابات الرئاسة.

فشل حزب العدالة والتنمية في ابريل/نيسان الماضي في إيصال عبدالله غول إلى الرئاسة بسبب قرار المحكمة الدستورية اشتراط الثلثين لنصاب جلسة انتخاب الرئيس وهو ما لم يكن يملكه الحزب، وبالتالي استمر الرئيس الحالي أحمدنجدت سيزر في موقعه إلى أن تحصل انتخابات رئاسية.

حينها حاول أردوغان التفرد باختيار المرشح للرئاسة ولم يحاول استمزاج رأي المعارضة بل وصف ذلك بمضيعة للوقت. وكانت المفاجأة انقلاباً دستورياً والكترونياً عبر قرار للمحكمة وبيان للجيش على الإنترنت. وبات واضحا أنه لا رئيس من دون مباركة الجيش حتى لو حصل الحزب على اكثرية الثلثين في الانتخابات النيابية. اليوم مع احتمال دخول أكثر من حزبين إلى البرلمان تتراجع قدرة حزب العدالة والتنمية على التحكم باللعبة الرئاسية. ويتحسب رئيس الحكومة اردوغان لهذا الاحتمال فأطلق قبل أيام دعوة للتوافق على رئيس جديد، واعتبر ذلك تراجعا في مواقفه بل استعداداً للتخلي عن ترشيح عبدالله غول للرئاسة الذي اعترض عليه الجيش في ٢٧ نيسان/ابريل الماضي.

تلقف زعيم حزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال إشارة اردوغان بالدعوة لأن يكون الرئيس المقبل غير حزبي ولا يميل لأي حزب سياسي ومن خارج البرلمان وأن يكون مرضيا عنه من الجيش التركي.

رسم بايكال مواصفات تخرج رئاسة الجمهورية نهائيا من أي تأثير لحزب العدالة والتنمية، وردّ أردوغان بأن التوافق هو مع الشعب وأنه إن لم يكن الرئيس من داخل البرلمان يجب الذهاب إلى انتخابه من قبل الشعب.

هنا تبرز التعديلات الدستورية التي ستطرح على استفتاء شعبي في ٢١ اكتوبر/تشرين الأول المقبل والتي تلحظ انتخاب الرئيس من قبل الشعب.

ولا يستبعد العديد من المراقبين أنه في حال فشل البرلمان الجديد في انتخاب رئيس جديد للجمهورية فستذهب البلاد إلى انتخابات نيابية جديدة خلال مدة قصيرة أو أن تنتظر البلاد بضعة أشهر لانتخاب رئيس من قبل الشعب مباشرة.

من مجمل ما سبق تبدو الخريطة السياسية والنيابية والرئاسية المقبلة في تركيا معقدة وضبابية.

وما كان لها أن تكون كذلك لو أن اللعبة الديمقراطية تأخذ مجراها الطبيعي من دون تدخل فاضح للجيش في السياسة لتعديل مسارات سياسية. لذا يبقى السؤال الدائم: أين موقع وموقف الجيش مما سيجري بعد ظهور نتائج انتخابات ٢٢يوليو/ تموز النيابية؟

**حسني محلي :**

# الانتخابات التركية.. حسابات داخلية وانعكاسات خارجية

## *أردوغان يتوقع فوز "العدالة والتنمية" بـ٤٠٪ ويؤكد أن حزبه سيشكل الحكومة منفرداً*

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٦/٧/٢٠٠٢ :***

للمرة الخامسة عشرة منذ انتقال البلاد الى التعددية الحزبية عام ١٩٥٠، يتوجه الناخبون الاتراك الاحد المقبل للادلاء بأصواتهم لانتخاب أعضاء البرلمان الـ٥٥٠، والتي سيتنافس عليها نحو ٧٣٠٠ من مرشحي الاحزاب السياسية ونحو ٧٠٠ من المستقلين.

وقبل ايام علي انطلاق هذه الانتخابات، اعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن حزب "العدالة والتنمية" لن يكون بحاجة الى تشكيل حكومة ائتلافية في البرلمان الجديد.

وقال "إن حزب العدالة سيفوز بـ٤٠ في المئة من أصوات الناخبين على الاقل بما يعنى أنه سيحصل على ما بين ٣١٠ الى ٣١٥ مقعدا في البرلمان على أقل تقدير وبذلك لن يكون بحاجة الى تشكيل حكومة ائتلافية". وأكد أن حزبه "لا يمكن أن يشكل ائتلافا مع النواب المستقلين المدعومين من جانب حزب المجتمع الديموقراطي الموالى للاكراد ."

وسيشارك ١٤ حزبا سياسيا في الانتخابات، هي:

١. ""العدالة والتنمية"
٢. "الشعب الجمهوري"
٣. "الحركة القومية"
٤. "الديموقراطي"
٥. "الفتي"
٦. "العمال"
٧. "السعادة"
٨. "الحرية والديموقراطية"
٩. "الليبرالي الديموقراطي"
١٠. "الشيوعي التركي"
١١. "الكادحين"
١٢. "الشعب المتصاعد"
١٣. "تركيا المستقلة"
١٤. "تركيا الساطعة

وينقسم المستقلون الى فئتين، الاولى ذات انتماء لاحزاب سياسية معينة، وأخرى مستقلة تماما. وتضم الفئة الاولى العديد من الشخصيات السياسية المهمة سابقا وبينها الوزراء بل وحتى رئيس الوزراء السابق مسعود يلماز الذي كان زعيما لحزب "الوطن الام" ويشارك الان في الانتخابات كمستقل عن مدينه ريزة مسقط رأسه، حاله حال محسن يازيجي أوغلو زعيم حزب "الوحدة الكبرى ."

اما الفئة الثانية فتضم شخصيات كردية من قيادات حزب "المجتمع الديموقراطي" المتعاطف مع حزب "العمال الكردستاني التركي" المحظور، حاله حال حزب "الشعب الديموقراطي" الذي شارك في انتخابات العام ٢٠٠٢ .

ورجحت هذه الشخصيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية في لوائح المستقلين بسبب قانون الانتخابات الذي يمنع على الاحزاب السياسية التي لا تحصل على ١٠ في المئة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى تركيا، دخول البرلمان حتى ولو فازت بجميع الاصوات على مستوى المحافظات. في حين لا يواجه المستقل مثل هذه المشكلات انما عليه أن يحصل على ١٠ في المئة فقط من مجموع أصوات الناخبين على مستوى المحافظة .

وقد سعت حكومة "العدالة والتنمية" قبل الانتخابات بشهرين الى عرقلة انتصار المستقلين ومنع الاكراد من دخول البرلمان باجراء تغيير عاجل وغير ديموقراطي في قانون الانتخابات بحيث ضمت أسماء المستقلين المرشحين للانتخابات الى بطاقة الاقتراع التي كانت تضم فقط أسماء وشعارت الاحزاب السياسية، وباتت الان تضم أسماء المستقلين أيضا .

وكان المستقلون في السابق يوزعون بطاقات اقتراع خاصة بهم على ناخبيهم الذين كانوا يضعونها في صناديق الاقتراع. وسيكون صعبا بعد الان على الناخبين خصوصا اولاك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، أن يجدوا اسم مرشحهم في بطاقة الاقتراع . وأصبح طولها مترين في بعض المحافظات . حتى يصوتوا له، خصوصا أن الدولة بدورها شجعت العديد من "الاشخاص" لترشيح أنفسهم كمستقلين ليزيد ذلك من عدد المرشحين المستقلين، وهو ما سيصعب على الناخبين الاكراد تثبيت اسم مرشحهم الذي سيصوتون له .

وقد احتاط المرشحون الاكراد لذلك بأساليب متعددة منها ادخال من يعرف القراءة والكتابة من أبناء أو أحفاد الناخب أو الناخبة، الى غرفة الاقتراع حتى يدل على اسم المرشح الذي سيتم التصويت له خلافا للناخبين الاخرين الذين سيصوتون للاحزاب السياسية مباشرة وذلك بوضع ختم "نعم" على الدائرة الموجودة مقابل اسم هذا الحزب وشعاره المعروف عموما بالنسبة للمواطنين وهو ٦ أسهم بالنسبة لحزب "الشعب الجمهوري" والحصان بالنسبة للحزب "الديموقراطي" والنحلة بالنسبة لحزب "الوطن الام" وثلاث هلالات بالنسبة لحزب "الحركة القومية" والحمامة بالنسبة لحزب اليسار الديموقراطي" والمصباح لحزب "العدالة والتنمية ...

وفشلت معظم هذه الاحزاب في دخول البرلمان في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢ بسبب القانون غير الديموقراطي، حيث سيطر حزب "العدالة والتنمية" على ٦٦ في المئة من مقاعد البرلمان وبنسبة ٣٤ في المئة من الاصوات التي تمثل ٢٥ من عدد الناخبين على مستوى تركيا وعددهم نحو ٤١ مليون ناخب.

وأثار هذا التمثيل غير الديموقراطي نقاشا واسعا في الاوساط السياسية والشعبية والدستورية منذ البداية، خصوصا أن غالبية هذه الاوساط لم تكن تخفي قلقها من احتمالات سيطرة "العدالة والتنمية" على أجهزة ومرافق الدولة الحساسة كالامن والاستخبارات ليساعده ذلك في حربه على القوى العلمانية الممثلة بالرئيس أحمد نجدت سازار والجيش وأحزاب المعارضة والمحكمة الدستورية العليا والمجلس الاعلى للتعليم.

وشهدت تركيا طلية الفترة الماضية هذا النقاش بكل انعكاساته على التطورات السياسية التي انتهت بقرار البرلمان المفاجئ اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في ٢٢ تموز (يوليو) بعد أن فشل البرلمان في انتخاب مرشح "العدالة والتنمية" عبدالله غول رئيسا للجمهورية .

واستغل رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان موضوع الرئاسة كمادة أساسية في الحملة الانتخابية التي لم يتحدث خلالها الزعماء السياسيون عن برامج احزابهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل تبادلوا الاتهامات في ما يتعلق بانتخابات الرئاسة واحترام الديموقراطية.

ورجح حزب "الحركة القومية" الحديث عن الارهاب والارهابيين خصوصا مع تصاعد نشاط عناصر حزب العمال الكردستاني جنوب شرق البلاد.

وأدى هذا النشاط خلال الاسابيع القليلة الماضية الى مقتل واصابة نحو ١٠٠ من الضباط والجنود الاتراك، وهو ما أثار ردود فعل عنيفة في الشارع الشعبي بعدما اتهمت أحزاب المعارضة الحكومة بعدم اتخاذ موقف واضح وحازم ضد عناصر الكردستاني جنوب شرق البلاد وشمال العراق.

كما حملت الاحزاب المذكورة الحكومة ورئيسها أردوغان مسؤولية الوضع الحالي في المشكلة الكردية بعد أن اعترف في اب (اغسطس) ٢٠٠٥ بوجود مثل هذه المشكلة وهو ما أثار ردود فعل عنيفة في الاوساط القومية التركية التي لم تخف طيلة السنوات الاربع الماضية أيضا عدم ارتياحها من سياسات الحكومة في علاقاتها بالاتحاد الاوروبي بعد أن أتهمت الحكومة بتقديم الكثير من التنازلات للاتحاد في العديد من المجالات ومنها قبرص والاعتراف للاقليات الدينية والقومية والمذهبية بحقوق كثيرة وخطيرة .

وحاول أردوغان التصدي لهذه الحملة التي استهدفته وحزبه بالحديث على نجاحات حكومته خلال السنوات الاربع الماضية. وكان حديثه الدائم عن الاستقرار السياسي والاقتصادي وسيطرة حكومته على التضخم الحديث الاهم في حملته الانتخابية، داعيا الناخبين الي منحه فرصة ثانية يثبت من خلالها قدراته في حل جميع المشكلات التي تواجه البلاد. وهو ما ترفضه أحزاب المعارضة التي تقول أن الحكومة قد انزلت ضربة قاضية على الاقتصاد.

وأدت هذه الاتهامات المتبادلة بين الحكومة وأحزاب المعارضة الى تقلبات فكرية وسياسية بين الناخبين الذين سيتخذون قرارهم النهائي ربما قبل الانتخابات بساعات قليلة .

وأثبت الناخب التركي اختلافه الجذري عن جميع الناخبين في العالم، فهم يتنقل من حزب الى اخر خلال أربع أو خمس سنوات. فعلى سبيل المثال حزب "اليسار الديموقراطي" الذي كان يتزعمه رئيس الوزراء الراحل بولنت أجويت حصل في انتخابات ١٩٩٩ على ٢٢ في المئة وفاز بغالبية مقاعد البرلمان. وتراجعت هذه الشعبية في انتخابات ٢٠٠٢ الى ٢٢، ١ في المئة.

وهو حال حزب الوطن الام الذي أسسه الرئيس الراحل تورغوت أوزال عام ١٩٨٣ وحصل على تأييد ٤٥ في المئة من الناخبين في انتخابات ذلك العام. وتراجعت هذه النسبة باستمرار لتصل الى ٥,١٣ في المئة في انتخابات ٢٠٠٢. وانسحب الحزب من الانتخابات التالية بعدما فشل في الاتحاد مع حزب "الطريق الصحيح" الذي تراجعت أصواته هو الاخر في انتخابات ٢٠٠٢ ألى ٩,٥٤ في المئة وجعل من اسمه الحزب "الديموقراطي" في الانتخابات المقبلة .

***ويعلم الجميع ان الايديولوجيات غابت عن الشارع الشعبي والسياسي التركي، اذ لم تعد الاحزاب الرئيسية يمينة أو يسارية أو إسلامية بالمعنى العام.***

فعلى الرغم من أن "الشعب الجمهوري" هو الحزب الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ والتزم منذ ذلك التاريخ الايديولوجية الاتاتوركية ودافع عن اليسار، إلا أنه لم يعد يمثل هذا النهج على الرغم من عضويته في الاشتراكية الدولية. كما رشح الحزب في الانتخابات المقبلة العديد من الشخصيات اليمينية المعروفة ضمن لوائحه في محاولة منه لاثبات ليبراليته وديموقراطيتة ورفضه للتعنت السياسي الذي يتهرب منه حزب "العدالة والتنمية" أيضا في محاولة منه للتخلص من التهم الموجهة اليه في موضوع الاصول الاسلامية وخطورته على النظام العلماني.

ورشح "العدالة والتنيمة" أيضا على لوائحه العديد من الشخصيات اليسارية والليبرالية وتخلص من عدد كبير من أعضاء البرلمان السابقين المعروف عنهم "ميولهم الاسلامية" التقليدية والمحسوبين على رئيس البرلمان بولنت أرينج .

وليس واضحا مدى تأثير هذه المواقف على ميول الناخب التركي الذي يشكو سياسات الحكومة لكنه لا يقول انه لن يصوت لحزب "العدالة والتنمية" بشكل صريح. حيث تناقضت استطلاعات الرأي في ما بنيها حول النتائج المحتملة للانتخابات التي بات واضحا أنها لن تنتهي بانتصار كبير لـ"العدالة والتنمية" الحاكم كما حصل في الانتخابات الماضية.

ويبدو واضحا سيطرة المستقلين الاكراد المدعومين من حزب العمال الكردستاني التركي على الشارع الشعبي جنوب شرق البلاد وسيمثلها نحو ٢٥ من هؤلاء المرشحين المستقلين في البرلمان. وسيفتح ذلك صفحة جديدة في النقاش حول المشكلة الكردية وهذه المرة في قاعة البرلمان الذي شهد مثل هذا النقاش بعد انتخابات ١٩٩١ عندما حاولت الكردية ليلى زانا أداء القسم الدستوري بالكردية والتركية وكلفها ذلك ومعها ١١ من الاعضاء الاكراد الطرد من البرلمان وقضاء ١١ عاما في السجن.

ويتوقع الكثير من الاكراد للمستقلين الذين سيدخلون البرلمان أن يتحملوا مسؤولية الدفاع عن حقوق الاكراد بما فيها الدعوة

الى اخلاء سبيل زعم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المحكوم عليه بالسجن المؤبد والاقتراح على البرلمان صياغة الدستور التركي من جديد ليتحدث عن حقوق متساوية للاكراد والاتراك شركاء الجمهورية التركية.

وتشهد مدن جنوب وغرب الاناضول منافسة استراتيجية بين "العدالة والتنمية" وحزب "الشعب الجمهوري" الذي يستغل موضوع العلمانية والدفاع عن الجمهورية الاتاتوركية في حملته الانتخابية، لافتا الى ان الانتخابات المقبلة ستحسم مصير الصراع بين القوى العلمانية وتلك المعادية لها.

وتكتسب المنافسة بين "العدالة والتنمية" و"الشعب الجمهوري" في المدن الكبيرة أهمية أضافية لان هذه المدن، ومنها اسطنبول (٧٠ مقعدا) وأنقرة (٢٩ مقعدا) وأزمير (٢٤ مقعدا) وقونية (١٦ مقعدا) وبورصة (١٦ مقعدا)، ستقرر مصير التركيبة الرقمية للبرلمان المقبل الذي لن يضم العدد الكافي من النساء على الرغم من الوعود المخالفة لذلك من جميع الزعماء السياسيين الذين لم يرشحوا عددا كافيا من النساء وسيصل عددهن في البرلمان الى نحو ٣٥ فقط من أصل ٥٥٠. كما لا يخفي قادة الاحزاب السياسية عدم ارتياحهم من عدم اهتمام النساء أيضا بالسياسة لاسباب كثيرة منها العادات والتقاليد والواقع الاجتماعي في البلاد. وتبين الدراسات الاجتماعية أن غالبية النساء والبنات في العائلات التركية يصوتن للحزب الذي يوصي به الاب أو الزوج.

كذلك تحول الشباب الى هدف رئيسي لجميع الاحزاب السياسية باعتبارهم ورقة انتخابية كبيرة ومهمة جدا. ولكن لم يخطر على بال هذه الاحزاب أن تفتح لوائحها لهم على الرغم من التعديل الدستوري العاجل الذي أقره البرلمان اخيرا وجعل من سن الترشح للانتخابات ٢٥ عاما بدلا من ٣٠ في القانون السابق. وتبين الارقام أن ٤ ملايين من الشباب سيصوتون للمرة الاولى منذ انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر . وتسعى جميع الاحزاب السياسية الى كسب أصواتهم التي ستسحم مصير الانتخابات، التي أن انحازت خلالها غالبية هؤلاء الشباب لاي من الاحزاب فسوف يحقق تفوقا كبيرا على الاحزاب الاخرى. وهو الاحتمال الذي تضعه الاحزاب السياسية في الاعتبار وتسعى لكسب ود وتعاطف هؤلاء الشباب بوسائل عدة أهمها الشعور القومي العنصري الذي يستفزه حزب الحركة القومية بشعارات معادية للاكراد وأمريكا والاتحاد الاوروبي .

## النتائج المحتملة للانتخابات:

1. حزب العدالة والتنمية: ٣٤ . ٣٦ في المئة (٢٨٠ . ٢٩٠ مقعدا).
2. حزب الشعب الجمهوري: ٢١ . ٢٣ في المئة (١٦٥ . ١٧٥ مقعدا).
3. حزب الحركة القومية: ١٣ . ١٥ في المئة (٦٠ . ٧٠ مقعدا).
4. المستقلون: ٢٨ . ٣٢ مقعدا .
5. الحزب الديموقراطي: بين ٥ و٦ في المئة .
6. الحزب الفتي: ٦ . ٧ في المئة
7. حزب السعادة الاسلامي: ٣ . ٤ في المئة .

أما الاحزاب الاخرى فلن يحالفها الحظ في الحصول على أي نسب جدية لن تزيد عن ١ في المئة.

ولا يستبعد العديد من المراقبين مفاجآت مثيرة قد تقلب هذ النسب رأسا على عقب مع المعلومات التي تتحدث عن ملفات خطيرة قد تعلن عنها أحزاب المعارضة في اللحظة الاخيرة ضد الحكومة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية وبشكل خاص الفساد. وقد دفع ذلك الحكومة مسبقا للدخول في مساومات معقدة مع وسائل الاعلام الكبيرة التي يملكها رجال الاعمال الكبار الذين وقفوا حتى هذا اليوم الى جانب حزب العدالة والتنمية مقابل مصالح استراتيجية حصلوا عليها مع شركائهم في الداخل وفي واشنطن وبروكسل وتل أبيب.

ويرى مراقبون اخرون في مثل هذه المساومات اشارات مهمة حول المرحلة المقبلة بعد الانتخابات التي سيخرج منها "العدالة والتنمية" كحزب أول لكن دون ضمان الغالبية الكافية له لفرض رأيه المطلق على أجندة السياستين الداخلية والخارجية.

وسيواجه البرلمان في أيامه الاولى التحدي الاول في موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية حيث تخلى أردوغان عن موقفه وقال أنه سيسعى للحوار مع أحزاب المعارضة في البرلمان للاتفاق معها على مرشح مشترك للرئاسة، وهو ما أدى الى فتور

جدي بينه وبين وزير خارجيته. وتفيد المعلومات أن أردوغان تخلص من أتباعه داخل الحزب الذي يسعى رئيس الحكومة الى جعله حزبا يمينيا ديموقراطيا محافظا بعيدا عن أي ملامح أسلامية.

ويعي الجميع أن الحكومة الجديدة ستواجه تحديات أهم على صعيد السياسة الخارجية خاصة في موضوع العراق وشماله وأيران وسوريا والاتحاد الاوروبي، بأنعكاسات ذلك على القضية القبرصية والادعاءات الارمنية والعلاقات باليونان.

وتتوقع المصادر الديبلوماسية ان تفرض واشنطنعلى الحكومة الجديدة أجندة خاصة تسعى من خلالها لكسب تركيا ألى جانبها في مجمل مخططاتها الاقليمية الخاصة بأيران وسوريا ولبنان وفلسطين وأفغانستان والقضايا الايديولوجية وفي مقدمتها موضوع الاسلام المعتدل الذي يسعى المحافظون الجدد الى تسويقه ألى المنطقة عبر بوابة تركيا وريثة الدولة العثمانية التي حكمت المنطقة ٤٠٠ عام وهي الان تترأس منظمة المؤتمر الاسلامي من خلال أكمل الدين أحسان أوغلو بعد أن نجحت حكومة "العدالة والتنمية "برئاسة أردوغان نسبيا في تسويق التجربة التركية سياسيا وأيديولوجيا وأقتصاديا بدعم من واشنطن وحلفائها الذين يريدون للحكومة الجديدة في أنقرة بعد الانتخابات أن تستمر في هذا الطريق بحماس أكبر وأقوى من أجل شرق أوسط كبير وجديد.

## اردوغان يؤكد ضرورة انسحاب القوات الامريكية من العراق

**سانا ٢٠٠٧/٧/١٧ :**

أكد رئيس الوزراء التركى رجب طيب اردوغان ضرورة انسحاب القوات الامريكية من العراق وفق جدول زمنى محدد . وقال اردوغان فى حديث تلفزيونى مساء الاثنين ان الاعلان عن جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية من العراق سيؤدي الى انفراج في العراق.

على صعيد آخر أكد اردوغان أن غالبية الاسلحة التي تصادرها قوات الامن التركية من المسلحين المناوئين لانقرة أسلحة أمريكية مشيرا الى أن التحقيقات مستمرة لمعرفة كيفية وصول هذه الاسلحة لهؤلاء المسلحين . وقال ان هذا الواقع يعزز الاقوال المطروحة حول تسليم أمريكا أسلحة للمسلحين الذين يهاجمون أهدافا في تركيا وهو الموضوع الذى نقلته أنقرة الى واشنطن عدة مرات ولا تزال التحقيقات جارية بشأنه موضحا ان التصريحات الواردة من الجانب الامريكى بهذا الشأن ليست مقنعة .

## بايك : لم نقم بالثورة والنضال من اجل ضرب تركيا ورؤيتها تنهار

### حزب العمال الكردستاني: واشنطن طلبت منا وقف العمل المسلح

**صحيفة (الوطن) الكويتية ٢٠٠٧/٧/١٧ :**

**صوفيا ـ محمد خلف:** قال الشخص الثاني في »حزب العمال الكردسانى التركى« المحظور جميل بايك ان الحزب لايرغب في حل القضية الكردية عن طريق الحرب والعنف. ***مضيفا لم نقم بالثورة والنضال من اجل ضرب تركيا ورؤيتها تنهار في النهاية، مشددا، ليس من اهدافنا رؤية اي دولة تنهار في المنطقة.***

واعتبر بايك العملية العسكرية التركية المحتملة داخل العراق، محاولة لضرب القضية الكردية ككل، وقال ان حزب العمال الكردستاني هو القوة الديناميكية والممثل الوحيد والطبيعي للشعب الكردي، موضحا، الدولة التركية تعي جيدا انها ان لم تقدم على توجيه ضربة قوية له واضعافه، لن تستطيع التخلص من القضية الكردية.

### شراكة أمريكية

وكشف بايك ان انقرة تحاول اشراك الولايات المتحدة في هذه السياسة الا انها لم تنجح حتى الان في ذلك ولهذا فهي تبحث عن اساليب اخرى، وقال ان انقرة تعي ان استهدافها اكرادا في العراق سيخلق نوعا من المجابهة مع المصالح الامريكية، لذلك فهي تحاول توجيه ضربة قوية لحزبنا من اجل تقوية موقفها والحد بعد ذلك من تقدم الاكراد في العراق ومنع تصدرهم للمشهد السياسي.وتحدث بايك عن اجراءات تقوم بها السلطات التركية ضد الاكراد إذ منحت صلاحيات اضافية واسعة

للشرطة وقوات الامن لقمعهم في وقت تعمل فيه على إيجاد دستور عرفي وانشاء مناطق عازلة امنيا وتحفيز الاوساط الشوفينية ودعمها وغض النظر عن ارهابها من اجل ترهيب الشعب الكردي.

## أسس نظرية وآيديولوجية

وتناول بايك التغيرات التي اعتمدها الحزب مشيرا الى انها مبنية على اسس نظرية وايديولوجية مستخلصة من تجارب الاشتراكية واسباب انهيارها في التسعينيات، موضحا ان الحرب الان امام خيارين: إما البقاء على ماهو عليه وإما مواصلة النضال، وقال ان نظرية حق تقرير المصير للشعوب لم تكن صحيحة وملائمة بالكامل، لان حرية الشعوب لاتكون دائما في بناء دول مستقلة، بل ان التعايش السلمي والاتحاد الاختياري بين الشعوب هو ما نناضل من اجله اليوم، نافيا ان يكون الحزب يسعى لبناء دولة قومية، وانما منظومة ديموقراطية وطنية، على حد تعبيره.

واعترف بايك بان واشنطن طلبت من حزبه وقف القتال والتخلي عن النضال المسلح من اجل إرضاء تركيا وقال ابلغناهم باننا لن نترك العمل المسلح حتى تتحقق الحرية لشعبنا، مستدركا، ابدينا الاستعداد لاقامة علاقات مع اي طرف في حال لم تتعارض هذه العلاقات مع ايديولوجية حزبنا ونهجه ومن دون تقديم تنازلات، مشددا على ان العلاقات الامريكية. التركية تعاني الان من ازمات.

# أردوغان: اسم وزير الخارجية لا يزال مطروحاً كمرشح للرئاسة

## تركيا تحذر من انهيار العلاقات مع أمريكا على خلفية دعم المتمردين الأكراد

***صحيفة (المستقبل) اللبنانية ١٧/٧/٢٠٠٧ :***

**أنقرة ـ حسني محلي : حذر وزير الخارجية التركي عبد الله غول من أن العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة ستتأثر سلباً في جميع المجالات إذا ثبت بالدليل القاطع قيام القوات الأميركية في العراق بتزويد عناصر منظمة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بالأسلحة.**

**وقال غول في حديث لقناة "كنال إيه" التركية أمس إن "هناك مؤشرات مؤكدة على حدوث هذا الأمر وقد طلبنا تفسيرات من واشنطن لوصول الأسلحة الأميركية الى أيدي عناصر المنظمة".**

**وسئل غول عما إذا كانت هناك دلائل مؤكدة على قيام القوات الأميركية بتسليم أسلحة للعناصر الكردية، فأجاب ان "هناك اعترافات لعناصر من المنظمة سلمت نفسها للجيش التركي أخيراً وطلبنا مزيداً من التحريات بمعرفة قيادة القوات البرية وجاءت النتيجة تؤكد صحة الاعترافات وتم استدعاء السفير الأميركي في أنقرة روس ويلسون وتسليمه رسالة تطالب فيها تركيا واشنطن بتقديم ايضاحات وتفسيرات، كما تلقيت اتصالاً من وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وطالبتها بالأمر نفسه وأكدت أن السلطات الأميركية ستجري تحقيقات موسعة".**

**أضاف أن "هناك أسلحة جديدة دخلت العراق مع القوات الأميركية والقوات الأخرى الموجودة في العراق وبسبب حالة الفوضى الأمنية وفراغ السلطة في العراق تصل هذه الأسلحة الى المنظمات الإرهابية، كما تصل الى منظمة حزب العمال الكردستاني وتستخدمها في عمليات إرهابية ضد تركيا".**

**وأوضح غول أن "الولايات المتحدة تصنف منظمة حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، بالإضافة الى أن هناك تعاوناً أمنياً بينها وبين تركيا في مجال مكافحة نشاط المنظمة فإذا ثبت بالدليل القاطع أن الولايات المتحدة تقدم أي نوع من أنواع الدعم للمنظمة، فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على جميع جوانب العلاقات بين البلدين".**

**وعما إذا كانت هناك تهديدات لتركيا من جانب العراق، قال غول إن "هناك مناخاً من الفوضى والفراغ في السلطة في العراق والجماعات الإرهابية تجد البيئة المناسبة لممارسة نشاطها في مثل هذه الظروف. وفي مثل هذه الظروف أيضاً يبقى التهديد والخطر متوقعاً في أي لحظة".وبشأن العملية العسكرية المحتمل أن يقوم بها الجيش التركي ضد مواقع منظمة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وما إذا كان يمكن أن تتم خلال ثلاثين يوماً، قال غول إنه لا يستطيع أن يقول أي شي ء حول هذا الموضوع، لكنه أوضح أن كل شيء قابل للتغيير حسب الظروف والتطورات.**

***وحول الانتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز (يوليو) الجاري، أكد غول أن "حزب العدالة والتنمية سيحصل على الأقل على ٤٠ في المئة من أصوات الناخبين"*** **، معرباً عن اعتقاده بأن الحزب سيحصل بأي حال من الأحوال على أصوات أكثر من التي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٢".الى ذلك، أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن اسم وزير الخارجية عبد الله غول لا يزال مطروحاً كمرشح لرئاسة الجمهورية.ونفى أردوغان في مقابلة تلفزيونية حضرها عدد من الكتاب في الصحف التركية أمس ما يتردد عن أنه استبعد اسم غول من قائمة المرشحين من حزب "العدالة والتنمية" للانتخابات الرئاسية التي ستجرى بعد الانتخابات البرلمانية. وقال أردوغان إن "اسم غول لا يزال مطروحاً كمرشح لرئاسة الجمهورية، إلا إذا قرر هو من تلقاء نفسه عدم خوض انتخابات الرئاسة المقبلة".**

## محادثات تركية عراقية امريكية

**في غضون ذلك تبدأ (الأربعاء) مباحثات تركية – عراقية – أمريكية لبحث موضوع عناصر الكردستاني التركي الموجودين شمال العراق. ويأتي الاجتماع بعد سلسلة من الاتصالات بين أنقرة وواشنطن حيث اتصل وزير الخارجية غول بنظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس ونظيره العراقي هوشيار زيباري وأبلغهما عدم ارتياح بلاده الى استمرار نشاط عناصر الكردستاني التركي شمال العراق.**

**وسبق لرئيس الأركان الفريق أول يشار بويوك آنت ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن اتهما واشنطن وبغداد وعواصم أوروبية بتقديم كافة أنواع الدعم المباشر وغير المباشر لحزب العمال الكردستاني التركي وعناصره الموجودين في شمال العراق.**

***نائب يتهم أردوغان بتوفير الكهرباء لأكراد العراق بأسعار مخفضة***

## اتهامات بين أحزاب تركية بدعم الكردستاني

***صحيفة (الزمان) اللندنية ١٧/٧/٢٠٠٧ :***

في إطار الحملة الانتخابية المحمومة التي تشهدها تركيا هذه الأيام تتبادل الأحزاب المتنافسة اتهامات خطيرة لم يسبقها مثيل في الحملات الانتخابية السابقة. وكان حزب العدالة والتنمية صاحب نصيب الأسد من الاتهامات الموجهة إليه. فبعد اتهام الزعيم الروحي لحزب السعادة نجم الدين اربكان في اجتماع عام عقده في إسطنبول حزب العدالة والتنمية بـ "العمالة للقوي الإمبرالية والصهيونية العالمية" وجّه يوم الاثنين نائب حزب الشعب الجمهوري اردال قرادمير اتهامات لحكومة العدالة والتنمية بتقديم الدعم اللوجستي لعناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق على حساب المصلحة الوطنية التركية.

وقال قرادمير في تصريح له لوكالة أنقرة للأنباء: "إن الحكومة التركية توفّر الطاقة الكهربائية لشمال العراق بسعر أقل من سعر السوق في تركيا، وتقوم الحكومة بتغطية العجز الحاصل من أموال خزينة الدولة". وأضاف: "ولم تكتف الحكومة بمدّ مواقع العمال الكردستاني بشمال العراق بالكهرباء، بل قامت ببيع الكيلوواط الواحد إلى شمال العراق بـ ٨،٨ قروش في الوقت الذي يشتري فيه المواطن التركي نفس الكمية بـ(٢١,٤) قرشاً، وقامت بتغطية الفارق من أموال الدولة، وذلك بموجب قرار المجلس الوزاري المنعقد في أغسطس ٢٠٠٠". وأضاف قرادمير أن "شركة البحر الأسود لتوزيع الكهرباء" التي تقوم بتزويد شمال العراق بالكهرباء هي شركة مقرّبة من حزب العدالة والتنمية الحاكم. وكشف النائب عن أن هذه الشركة حصلت على إذن خاص من "مؤسسة تنظيم سوق الطاقة" سنة ٢٠٠٣ لتزويد شمال العراق بالكهرباء. ولم يكتف النائب قرادمير بذلك بل كشف أيضاً عن علاقة هذه الشركة بإسرائيل حيث ذكر أنها الشركة التركية الخاصة الوحيدة التي تقوم بتصدير الطاقة الكهربائية إلى الخارج وذلك لأن أحد شركائها هو محمد قوطمان وهو في نفس الوقت شريك رجل الأعمال الإسرائيلي سامي اوفر الذي له استثمارات كبيرة في تركيا وشمال قبرص.

## تركيا دفعت أموالا لكينيا مقابل تسليم أوجلان

***موقع سانسورسز ١٧/٧/٢٠٠٧ :***

**ترجمة: دلشا يوسف:** جاء في اعتراف لرئيس الحركة النفسية في تشكيلات الاستخبارات التركية "برهان غريب باشكون"، انه تم دفع اموال لدولة كينيا مقبل تسليم عبدالله اوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني. يذكر ان "برهان غريب" كان يقوم بمهام خارجية اثناء الحملة الاستخباراتية التي استهدفت اوجلان في مدينة نيروبي في كينيا.

ويقول "برهان غريب" ان امريكا اتصلت مع الاستخبارات التركية حينها بواسطته هو ويضيف قائلا: حسب انطباعي الذي استنتجته في تلك الفترة، كانت الاستخبارات التركية تعمل حسب مفهوم "مع انتهاء القيادة انتهت حركة اصالة، لذا في حال نجحنا في انهاء قيادة اوجلان ستنتهي حركة PKK ايضا، لكن لم يحصل ذلك، كانت هذه الحركة مخطط لها من قبل الامريكان. اما تركيا فقد دفعت اموالا لكينيا مقابل تسليم اوجلان حيث يعتبر المال من أحد الامور الاساسية في العمل الاستخباراتي".

## حمى الانتخابات التركية

# لماذا عرض إردوغان ساعته على بايكال بـ١٠ آلاف دولار ؟

### واشنطن وموسكو تعترضان على مذكرة التفاهم بين أنقرة وطهران

**صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠٠٧/٧/١٧ :**

**أنقرة: أحمد ياسين :** عرض رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان على رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، دنيز بايكال شراء ساعة يده مقابل ١٠ آلاف دولار فقط.

وقال إردوغان في مؤتمر جماهيري حاشد لحزبه العدالة والتنمية في إسطنبول بعد أن نزع ساعة يده من معصمه ولوح بها إن بايكال ادعى في أحد مؤتمرات حزبه الانتخابية أن ثمن ساعة يدي يقدر بـ٥٠ ألف دولار، لكنني أقول له ادفع ١٠ آلاف دولار فقط وخذها.

وكثف بايكال من هجومه على إردوغان خلال الأيام الأخيرة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في ٢٢ يوليو الجاري مستخدما سلاح الطعن في ذمته المالية وثروته وأولاده، مشيرا في مؤتمراته الانتخابية إلى أن إردوغان اشترى لابنه بوراك يختا بخمسة ملايين دولار على الرغم من أن بوراك كان قبل خمس سنوات يتعلم في أمريكا بمنحة من الدولة.

وتقدم حزب العدالة والتنمية بشكوى إلى الادعاء الجمهوري والهيئة العليا للانتخابات لإزالة رسوم ولافتات تتضمن هذه الاتهامات، إلا أن طلبه رفض، فأصدر الحزب تعليمات إلى رؤساء البلديات بنزع هذه اللافتات ولافتات أخرى اتهم فيها الشعب الجمهوري إردوغان باقتطاع مدينة أرضروم شمال شرق تركيا وتقديمها كهدية لأرمينيا.

كما اختار إردوغان أن يرد بشكل عملي على مسيرات وتظاهرات حماية العلمانية التي عارضت ترشيح وزير الخارجية عبدالله غول لرئاسة الجمهورية، فحشد حزب العدالة والتنمية نحو نصف مليون ناخب في إسطنبول في مؤتمر جماهيري حضره إردوغان نفسه لإظهار مدى القوة التي يتمتع بها الحزب.

وتعد هذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها حزب العدالة والتنمية مثل هذا التجمع الحاشد في إسطنبول التي شهدت أثناء فترة انتخابات الرئاسة مسيرة ضخمة للعلمانيين شارك فيها ٣٥٠ ألفا من أعضاء الجمعيات والمنظمات المدنية والأحزاب السياسية، وقال إردوغان وقتها إن حزب العدالة والتنمية لو أراد أن يجمع عشرة أضعاف هذا العدد في إحدى المسيرات لفعل دون أدنى مجهود.

وخاطب إردوغان الجماهير التي احتشدت في المؤتمر، مؤكدا أن حزب العدالة والتنمية سيفوز بانتخابات ٢٢ يوليو الجاري وسيحصل على ٤٠ ٪ على الأقل من مقاعد البرلمان أي ٣١٠ مقاعد على الأقل في حالة دخول حزب ثالث بأغلبية كبيرة إلى جانب العدالة والتنمية والشعب الجمهوري.

من جهة ثانية، أبدت الولايات المتحدة وروسيا اعتراضهما على مذكرة تفاهم وقعتها تركيا وإيران الجمعة الماضي لنقل الغاز الطبيعي من إيران وتركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي التركية.

وأكد مسؤولون بالسفارة الأمريكية أن واشنطن ترفض توقيع مثل هذه المذكرة في الوقت الذي ترفض فيه طهران التخلي عن برنامجها النووي، وأنه سبق للإدارة الأمريكية أن أبدت لتركيا عدم ارتياحها لتوسيع التعاون مع إيران.

وطلب مسؤولو السفارة الأمريكية عقد لقاء مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية حلمي غولر لبحث هذا الأمر، لكنه أكد أن الظروف الراهنة وانشغال حزب العدالة والتنمية بالانتخابات لا يسمحان له بإتمام مثل هذا اللقاء، كما طلب السفير الروسي في أنقرة لقاء مماثلا لكن غولر أجاب بالرد نفسه.

## أكد أنه لا يصدق الأمريكيين بخصوص 'الكردستاني'

# أردوغان: سأترك السياسة إذا لم نتمكن من الانفراد بالحكم

**اعداد: الانصات المركزي ٢٠٠٧/٢/١٨ :**

وعد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان امس، بترك السياسة' اذا لم يحصل حزبه على الاصوات اللازمة للانفراد بالحكم في الانتخابات التشريعية المقررة الاحد.

وقال اردوغان في خطاب انتخابي القاه امام حشد في اسبرطة (جنوب غرب) واوردته وكالة انباء الاناضول التركية 'ان لم نتمكن من الحكم بمفردنا فسأنسحب من الحياة السياسية'.

واضاف، حصول حزب العدالة والتنمية على اقل من ٣٥٪ من مجموع اصوات الناخبين والتي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٢ سيعتبر هزيمة بالنسبة له.

الى ذلك، عبر اردوغان عن قلقه واستنكاره للدعم العسكري الامريكي لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي شمال العراق، وقال ان التوضيحات الامريكية في هذا الموضوع غير مقنعة وهم لا يصدقونها.

واشار اردوغان الى استخدام عناصر الكردستاني للاسلحة الامريكية في خلال عملياتهم الارهابية ضد تركيا. وقال ان المسؤولين الامريكيين يقولون في رسالتهم الى وزارة الخارجية التركية ان هذه الاسلحة قد تركها الجيش الامريكي للقوات الكردية العراقية وربما حصلت عليها عناصر الكردستاني منهم او بوسائل اخرى.

ودعا اردوغان ايضا قائدي حزبي المعارضة اللذين يشكلان ابرز منافسين له في الانتخابات الى القيام بالأمر نفسه في حال لم يتمكن حزب كل منهما من تشكيل الحكومة المقبلة وحده. وأضاف «افعلوا الامر نفسه سريعا، افتحوا الطريق امام اولئك الذين يتبعونكم، ولتكن لديكم الجرأة». وكان يشير الى دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي–ديمقراطي) ابرز قوة معارضة في البرلمان ودولت باخجلي رئيس حزب العمل القومي.

**ورفض مسؤولون من الحزبين على الفور هذه الدعوة.**

وقال مصطفى اوزيورك نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري لشبكة «NTV» ان «هذا التصريح لا يلزم أحدا سواه». واضاف «ان تحويل السياسة الى رهان ليس أمرا صائبا».

كما قالت بيوك شيتش من حزب الشعب الجمهوري لصحيفة«الشرق الاوسط» إن تهديدات اردوغان مجرد «لغو سياسي»، مشيرة الى ان حزب الشعب الجمهوري لا يأخذ هذه التصريحات مأخذ الجد. وأضافت شيتش في اتصال هاتفي مع «الشرق الاوسط» من لندن إن حزب الشعب الجمهوري واثق من تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات، موضحة ان الشعب التركي بات يدرك خطر سيطرة الاسلاميين منفردين بالحكومة والبرلمان، وأنه بسبب هذه المخاوف سيكون تصويت الأتراك مختلفا، عن الانتخابات السابقة، موضحة انها تعتقد أن حزب العدالة لن يحقق الأغلبية الكبيرة التي حققها في الانتخابات السابقة ٢٠٠٢.

وتابعت: هناك مظاهرات تخرج كل يوم في أنقرة وغيرها من المدن ضد حزب العدالة بسبب سياساته خلال السنوات الماضية، أعتقد ان هذه الانتخابات ستكون بمثابة رد فعل شعبيا على سياسات الحزب وتوجهاته.

***من جهته، قال محمد سندير نائب رئيس حزب العمل القومي*** إن «شخصا عاقلا لا يقول امرا مماثلا. ان رئيس الوزراء يتحدى كل الشعب عبر القول لهم: اذا لم تنتخبوني فسأرحل». وفي الانتخابات التشريعية الاخيرة عام ٢٠٠٢ تمكن حزبان فقط من اجتياز عتبة الـ١٠٪ من الأصوات، وهما حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري" حيث نال حزب العدالة والتنمية ٣٤٪ وحزب الشعب الجمهوري ١٩٪. وتمكن حزب العدالة والتنمية من السيطرة على ثلثي مقاعد البرلمان منهيا اكثر من عقد من الحكومات الائتلافية الضعيفة.

وعبر اردوغان عن قلقه من احتمالات دخول مجموعة من المرشحين المستقلين المحسوبين على حزب المجتمع الديموقراطي الكردي الى البرلمان، وقال ان ذلك سيؤدي الى توتر في البرلمان والشارع السياسي عموما، واضاف ان الحكومة ستدرس موضوع الاجتياح العسكري لشمال العراق بعد الانتخابات الاحد القادم.

ورفض اردوغان ان تكون الاتفاقية التركية مع ايران في موضوع الغاز كرد فعل على الدعم الامريكي لعناصر الكردستاني، وقال ان انقرة لا تبالى برد فعل واشنطن او موسكو بل انها تضع دائما بعين الاعتبار مصالحها الوطنية والقومية فقط.

بدوره، كذب المتحدث باسم الخارجية الامريكية شين ماك كورماك الاتهامات التركية لبلاده في موضوع المساعدات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وقال انه لا اساس لها من الصحة.

وينتخب الأتراك برلمانهم الجديد وسط توترات بين حزب العدالة والتنمية الحاكم ذي الجذور الاسلامية والمؤسسة العلمانية في البلاد وبينهم جنرالات الجيش وأيضا بين القوميين الاتراك وأنصار الحكم الذاتي للاكراد.

**ورغم أنه يبدو من شبه المؤكد أن حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان سيحتفظ بمكانته مرة ثانية كأكبر حزب في البلاد في الانتخابات البرلمانية**، إلا ان النظام الانتخابي المعقد في تركيا يجعل من الصعب التنبؤ بحجم الفوز الذي سوف يحققه. لكن من المتوقع أن يفوز حزب العدالة والتنمية الذي يستند في حملته الانتخابية في الاساس إلى انجازاته الاقتصادية والمتمثلة في خفض مستويات البطالة وتحقيق نسبة نمو اقتصادي بلغت ٧٪ وتخفيض معدلات التضخم، على اعلى نسبة من الاصوات بين كل الاحزاب المنافسة. ولا يهدد سيطرة حزب العدالة على البرلمان غير حزب الشعب الجمهوري، الحزب العلماني الاساسي في البلاد والذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك، وهو الحزب والوحيد الذي تجاوز نسبة ١٠٪ في الانتخابات الماضية ليشارك مع العدالة والتنمية في البرلمان.

هذا وأيا تكن نتيجة الانتخابات، فسيتعين بعد انتخاب برلمان جديد، القيام مجددا وبسرعة بانتخاب رئيس للدولة" وذلك مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر الوقوع مجددا في المأزق نفسه، وربما يؤدي الامر الى إجراء انتخابات جديدة أواخر الخريف. وفيما تتقدم تركيا على ارض سياسية مجهولة المعالم، ما زالت الاحزاب المتنافسة، بمعزل عن حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، تصطدم بالعائق المتمثل بعتبة الـ١٠ في المائة من الاصوات الضرورية للحصول على مقاعد في البرلمان.

وقد تصل ثلاثة أحزاب أخرى الى البرلمان المؤلف من مجلس واحد والذي يعد ٥٥٠ عضوا. ويبدو ان الحزب الأوفر حظا هو حزب العمل القومي (يمين متشدد). ويبدو ان حزب العمل القومي يستفيد من القلق الكبير لدى السكان إزاء الوضع الامني بسبب تصاعد نشاطات المتمردين الأكراد.

وكان هذا الحزب ضالعا في صدامات دامية بين اليسار واليمين في السبعينات والثمانينات عبر منظمته الشبابية «الذئاب الرمادية»، التي كان في صفوف انصارها السابقين محمد علي اغجا الذي حاول اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في ١٩٨٢. وقد قام زعيمه دولت بهتشلي، ٥٩ عاما، بتطهير الحزب من عناصر راديكالية ويرغب في تجسيد تيار قومي حديث، لكن خطابه ما زال يحتفظ بنبرة مستبدة خصوصا وانه وعد بإعادة العمل بعقوبة الاعدام ان حصل حزبه على ثلثي المقاعد النيابية. وكان الحزب الديمقراطي (وسط يمين) بزعامة محمد اغار، ٥٦ عاما، وهو وزير سابق، خرج ضعيفا من محاولة اندماج يائسة مع حزب آخر في اليمين الوسط. وقد يبقى الحزب الديمقراطي دون عتبة الـ١٠ في المائة على غرار «الحزب الشاب» (شعبوي) او «حزب الشباب» الذي تأسس قبل انتخابات ٢٠٠٢ وحصل على ٧٪ من الاصوات مما فاجأ الجميع. وكان خطاب هذا الحزب قد جذب الفئات الاكثر حرمانا في المجتمع، وذلك ايضا بفضل جاذبية زعيمه جيم اوزان، ٤٦ عاما، وهو قطب إعلام سابق مثير للجدل انهارت امبراطوريته بعد اكتشاف عمليات تزوير.

الى ذلك، هناك ثمة عنصر جديد في هذه الانتخابات سيتمثل بوجود مرشحين اكراد يترشحون كمستقلين بغية الالتفاف على عتبة العشرة في المائة. وفي حال انتخابهم يفترض ان يتمكنوا من تشكيل كتلة في الجمعية الوطنية مع عشرين نائبا على الاقل. وقد يكون دعمهم حاسما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية ان لم يتوصل الاخير الى نيل الغالبية المطلقة في البرلمان.

## الانتخابات التشريعية في تركيا تتجه لعودة الحزب الحاكم ودخول الأكراد لأول مرة

**وكالة الانباء الالمانية ٢٠٠٧/٧/١٨ :**

رغم أنه يبدو من شبه المؤكد أن حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان سوف يحتفظ بمكانته مرة ثانية كأكبر حزب في البلاد في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها يوم الاحد القادم إلا ان النظام الانتخابي المعقد في تركيا يجعل من الصعب التنبؤ بحجم الفوز الذي سوف يحققه.

لكن من المتوقع أن يفوز حزب العدالة والتنمية الذي يستند في حملته الانتخابية في الاساس إلى انجازاته الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق معدل نمو قوي وخفض معدل التضخم ليصل إلى رقم عشري واحد بنفس النسبة تقريبا التي حصل عليها في الانتخابات التي جرت في عام .٢٠٠٢ وطبقا لنظام الحاجز الانتخابي الصارم المعمول به في تركيالا يحظى أي حزب يفشل في الحصول على ١٠ في المئة من أصوات الناخبين بتمثيل في البرلمان حيث تمكن حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية السابقة من الفوز بأغلبية كاسحة بحصوله على ٣٦٣ مقعدا من مجموع عدد مقاعد البرلمان البالغ ٥٥٠ مقعدا.ولم ينجح في تحطيم هذا الحاجز المحدد بنسبة ١٠ في المئة سوى حزب واحد فقط هو حزب الشعب الجمهوري.

هذا الحزب العلماني المتشدد أي حزب الشعب الجمهوري سيحتفظ بمركزه مرة ثانية كثاني أكبر حزب لكن قد ينضم إليه في البرلمان حزب الحركة القومية اليميني وربما حزبان آخران وجميع هذه الاحزاب الثلاثة تقترب من نسبة ١٠ في المئة طبقا لاستطلاعات الرأي.

### أكراد

وبغية الالتفاف حول هذا الحاجز يخوض مرشحي حزب المجتمع الديموقراطي الموالي للاكراد الانتخابات كمستقلين ومن المتوقع حصولهم على حوالي ٣٠ مقعدا.

وجميع أحزاب المعارضة فيما عدا حزب المجتمع الديموقراطي تخوض الانتخابات وهي ترفع شعارات اقتصادية من تلك التي تحظى بهوى الشعب مثل خفض سعر البنزين بأكثر من النصف بالاضافة إلى مهاجمة الحكومة بسبب موقفها المتخاذل حسب قولها تجاه حزب العمال الكردستاني وهو فصيل من المتمردين صعد من هجماته في الاونة الاخيرة ضد الجنود الاتراك في جنوب شرق البلاد.

وتركز أحزاب المعارضة بشكل أساسي في حملتها على أن الحكومة يتمكلها الرعب الشديد من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي إلى درجة لا تستطيع معها الموافقة على طلب الجيش غزو شمال العراق لابادة قواعد حزب العمال الكردستاني.وخلال الاسابيع الاخيرة صعدت الحكومة من حربها الكلامية ضد المعارضة وقال وزير الخارجية عبد الله غول إنه لم يتم اتخاذ أي قرار حتى الان وإن كانت هناك خطط للقيام بعملية عبر الحدود.

بيد أن الحكومة قد وجدت من الصعب التغلب على الاقوال المشبعة بروح القومية التي صدرت عن زعيم حزب الحركة القومية دولت باخجلي حيث عمد إلى إثارة مؤيديه في المؤتمرات الانتخابية الحاشدة عن طريق قيامه بإلقاء حبل في وجه الحضور قاطعا على نفسه وعدا بإعدام زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي يقبع في أحد السجون التركية منذ عام ١٩٩٩. جدير بالذكر أن الحكومة اضطرت إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة عقب إخفاق البرلمان في انتخاب وزير الخارجية عبد الله غول رئيسا للدولة خلفا لاحمد نجدت سيزار.إذ يخشى خصوم الحزب الحاكم من أن يؤدي تبوء جول لمقعد الرئاسة إلى تعزيز قبضة الحزب على السلطة في تركيا الامر الذي قد ينجم عنه إضعاف القوانين العلمانية .

# قائمة رؤساء تركيا

| | الإسم | بداية الرئاسة | نهاية الرئاسة | الحزب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | مصطفى كمال أتاتورك[١] | ٢٩ أكتوبر, ١٩٢٣ | ١٠ نوفمبر, ١٩٣٨ | |
| ٢ | مصطفى عصمت اينونو[٢] | ١١ نوفمبر, ١٩٣٨ | ٢٢ مارس, ١٩٥٠ | CHP |
| ٣ | محمود جلال بايار | ٢٢ مايو, ١٩٥٠ | ٢٧ مارس, ١٩٦٠ | DP |
| | كمال اثنين[٣] | ٢٧ مايو, ١٩٦٠ | ١٠ أكتوبر, ١٩٦١ | Military |
| ٤ | جمال جورسيل | ١٠ أكتوبر, ١٩٦١ | ٢٨ مارس, ١٩٦٦ | Military |
| ٥ | جودت صوناي | ٢٨ مارس, ١٩٦٦ | ٢٨ مارس, ١٩٧٣ | Military |
| | Arıburun Tekin[٤] | ٢٩ مارس, ١٩٧٣ | ٦ ابريل, ١٩٧٣ | Interim |
| ٦ | فخري كوروتورك | ٦ ابريل, ١٩٧٣ | ٦ ابريل, ١٩٨٠ | Military |
| | Sabri Çağlayangil İhsan[٥] | ٦ ابريل, ١٩٧٣ | ١٢ سبتمبر, ١٩٨٠ | Interim |
| | كنعان افرين[٦] | ١٢ سبتمبر, ١٩٨٠ | ٩ نوفمبر, ١٩٨٢ | Military |
| ٧ | كنعان افرين | ٩ نوفمبر, ١٩٨٢ | ٩ نوفمبر, ١٩٨٩ | Military |
| ٨ | تورغوت أوزال | ٩ نوفمبر, ١٩٨٩ | ١٧ ابريل, ١٩٩٣ | ANAP |
| | بولات كيندوروك[٧] | ١٧ ابريل, ١٩٩٣ | ١٦ مايو, ١٩٩٣ | Interim |
| ٩ | سليمان ديميريل | ١٦ مايو, ١٩٩٣ | ١٦ مايو, ٢٠٠٠ | DYP |
| ١٠ | أحمد نجدت سيزر | ١٦ مايو, ٢٠٠٠ | حتى الآن | Chief justice |

# قائمة رؤساء الوزراء تركيا

| رئيس الوزراء | تاريخ بداية الحكومة | تاريخ نهاية الحكومة | الحزب الحاكم | الشركاء (التحالفات) |
|---|---|---|---|---|
| ١ | عصمت إينونو, الحكومة الاولى | ١ نوفمبر١٩٢٣ | ٦ مارس١٩٢٤ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة الثانية | ٦ مارس١٩٢٤ | ٢٢ نوفمبر١٩٢٤ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٢ | علي الجبال وكيار | ٢٢ نوفمبر١٩٢٤ | ٣ مارس١٩٢٥ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة الثالثة | ٤ مارس١٩٢٥ | ١ نوفمبر١٩٢٧ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة الرابعة | ١ نوفمبر١٩٢٧ | ٢٧ سبتمبر١٩٣٠ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة الخامسة | ٢٧ سبتمبر١٩٣٠ | ٤ مايو١٩٣١ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة السادسة | ٤ مايو١٩٣١ | ١ مارس١٩٣٥ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة السابعة | ١ مارس١٩٣٥ | ٢٥ اكتوبر١٩٣٧ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٣ | Celal Bayar ,government st١ | ٢٥ اكتوبر١٩٣٧ | ١١ نوفمبر١٩٣٨ | حزب الشعب الجمهوري |
| | Celal Bayar ,government nd٢ | ١١ نوفمبر١٩٣٨ | ٢٥ يناير١٩٣٩ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٤ | Refik Saydam ,government st١ | ٢٥ يناير١٩٣٩ | ٣ ابريل١٩٣٩ | حزب الشعب الجمهوري |
| | Refik Saydam ,government nd٢ | ٣ ابريل١٩٣٩ | ٩ يوليو١٩٤٢ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٥ | Saracoğlu Şükrü ,st government١ | ٩ يوليو١٩٤٢ | ٩ مارس١٩٤٣ | حزب الشعب الجمهوري |
| | Saracoğlu Şükrü ,nd government٢ | ٩ مارس١٩٤٣ | ٧ اغسطس١٩٤٦ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٦ | Peker Mehmet Recep | ٧ اغسطس١٩٤٦ | ١٠ سبتمبر١٩٤٧ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٧ | Hasan Saka ,government st١ | ١٠ سبتمبر١٩٤٧ | ١٠ يونيو١٩٤٨ | حزب الشعب الجمهوري |
| | Hasan Saka ,government nd٢ | ١٠ يونيو١٩٤٨ | ١٦ يناير١٩٤٩ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٨ | Günaltay Şemsettin | ١٦ يناير١٩٤٩ | ٢٢ مايو١٩٥٠ | حزب الشعب الجمهوري |
| ٩ | عدنان مندريس, الحكومة الأولى | ٢٢ مايو١٩٥٠ | ٩ مارس١٩٥١ | Party Democratic |
| | عدنان مندريس, الحكومة الثانية | ٩ مارس١٩٥١ | ١٧ مايو١٩٥٤ | Party Democratic |
| | عدنان مندريس, الحكومة الثالثة | ١٧ مايو١٩٥٤ | ٩ ديسمبر١٩٥٥ | Party Democratic |
| | عدنان مندريس, الحكومة الرابعة | ٩ ديسمبر١٩٥٥ | ٢٥ نوفمبر١٩٥٧ | Party Democratic |
| | عدنان مندريس, الحكومة الخامسة | ٢٥ نوفمبر١٩٥٧ | ٢٧ مايو١٩٦٠ | Party Democratic |
| ١٠ | Cemal Gürsel ,st government١ | ٣٠ مايو١٩٦٠ | ٥ يناير١٩٦١ | Non-Civilian gov't |
| | Cemal Gürsel ,nd government٢ | ٥ يناير١٩٦١ | ٢٧ اكتوبر١٩٦١ | Non-Civilian gov't |
| ١١ | Fahrettin Özdilek Emin | ٢٧ اكتوبر١٩٦١ | ٢٠ نوفمبر١٩٦١ | Non-Civilian gov't |
| | عصمت إينونو , الحكومة الثامنة | ٢٠ نوفمبر١٩٦١ | ٢٥ يونيو١٩٦٢ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة التاسعة | ٢٥ يونيو١٩٦٢ | ٢٥ ديسمبر١٩٦٣ | حزب الشعب الجمهوري |
| | عصمت إينونو , الحكومة العاشرة | ٢٥ ديسمبر١٩٦٣ | ٢٠ فبراير١٩٦٥ | حزب الشعب الجمهوري |
| ١٢ | Hayri Ürgüplü Suat | ٢٠ فبراير١٩٦٥ | ٢٧ اكتوبر١٩٦٥ | Party Justice |
| ١٣ | سليمان ديميريل, الحكومة الأولى | ٢٧ اكتوبر١٩٦٥ | ٣ نوفمبر١٩٦٩ | Party Justice |
| | سليمان ديميريل, الحكومة الثانية | ٣ نوفمبر١٩٦٩ | ٦ مارس١٩٧٠ | Party Justice |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | سليمان ديميريل, الحكومة الثالثة | ٦ مارس١٩٧٠ | ٢٦ مارس١٩٧١ | Party Justice |
| ١٤ | government st١ ,Nihat Erim | ٢٦ مارس١٩٧١ | ١١ ديسمبر١٩٧١ | National Unity coalition gov't |
| | government nd٢ ,Nihat Erim | ١١ ديسمبر١٩٧١ | ٢٢ مايو١٩٧٢ | National Unity coalition gov't |
| ١٥ | Ferit Melen | ٢٢ مايو١٩٧٢ | ١٥ ابريل١٩٧٣ | Caretaker gov't |
| ١٦ | Naim Talu | ١٥ ابريل١٩٧٣ | ٢٦ يناير١٩٧٤ | Caretaker gov't |
| ١٧ | بولنت أجاويد , الحكومة الأولى | ٢٦ يناير١٩٧٤ | ١٧ نوفمبر١٩٧٤ | حزب الشعب الجمهوري |
| ١٨ | Sadi Irmak | ١٧ نوفمبر١٩٧٤ | ٣١ مارس١٩٧٥ | Caretaker gov't |
| | سليمان ديميريل, الحكومة الرابعة | ٣١ مارس١٩٧٥ | ٢١ يونيو١٩٧٧ | Party Justice |
| | بولنت أجاويد , الحكومة الثانية | ٢١ يونيو١٩٧٧ | ٢١ يوليو١٩٧٧ | حزب الشعب الجمهوري |
| | سليمان ديميريل, الحكومة الخامسة | ٢١ يوليو١٩٧٧ | ٥ يناير١٩٧٨ | Party Justice |
| | بولنت أجاويد , الحكومة الثالثة | ٥ يناير١٩٧٨ | ١٢ نوفمبر١٩٧٩ | حزب الشعب الجمهوري |
| | سليمان ديميريل, الحكومة السادسة | ١٢ نوفمبر١٩٧٩ | ١٢ سبتمبر١٩٨٠ | Party Justice |
| ١٩ | Ulusu Bülent | ٢١ سبتمبر١٩٨٠ | ١٣ ديسمبر١٩٨٣ | Non-Civilian gov't |
| ٢٠ | تورغوت أوزال, الحكومة الأولى | ١٣ ديسمبر١٩٨٣ | ٢١ ديسمبر١٩٨٧ | Party Motherland |
| | تورغوت أوزال, الحكومة الثانية | ٢١ ديسمبر١٩٨٧ | ٩ نوفمبر١٩٨٩ | Party Motherland |
| ٢١ | Akbulut Yıldırım | ٩ نوفمبر١٩٨٩ | ٢٣ يونيو١٩٩١ | Party Motherland |
| ٢٢ | st government١ ,Mesut Yılmaz | ٢٣ يونيو١٩٩١ | ٢٠ نوفمبر١٩٩١ | Party Motherland |
| | سليمان ديميريل, الحكومة السابعة | ٢٠ نوفمبر١٩٩١ | ٢٥ يونيو١٩٩٣ | Party True Path |
| ٢٣ | تانسو تشيلر , الحكومة الأولى | ٢٥ يونيو١٩٩٣ | ٥ اكتوبر١٩٩٥ | Party True Path |
| | تانسو تشيلر , الحكومة الثانية | ٥ اكتوبر١٩٩٥ | ٣٠ اكتوبر١٩٩٥ | Party True Path |
| | تانسو تشيلر , الحكومة الثالثة | ٣٠ اكتوبر١٩٩٥ | ٦ مارس١٩٩٦ | Party True Path |
| | nd government٢ ,Mesut Yılmaz | ٦ مارس١٩٩٦ | ٢٨ يونيو١٩٩٦ | Party Motherland |
| ٢٤ | Erbakan Necmettin | ٢٨ يونيو١٩٩٦ | ٣٠ يونيو١٩٩٧ | Welfare Party |
| | rd government٣ ,Mesut Yılmaz | ٣٠ يونيو١٩٩٧ | ١١ يناير١٩٩٩ | Party Motherland |
| | بولنت أجاويد , الحكومة الرابعة | ١١ يناير١٩٩٩ | ٢٨ مايو١٩٩٩ | Caretaker gov't |
| | بولنت أجاويد , الحكومة الخامسة | ٢٨ مايو١٩٩٩ | ١٨ نوفمبر٢٠٠٢ | Left Party Democratic |
| ٢٥ | عبدالله غول | ١٨ نوفمبر٢٠٠٢ | ١٤ مارس٢٠٠٣ | حزب العدالة و التنمية |
| ٢٦ | رجب طيب أردوغان | ١٤ مارس٢٠٠٣ | *حتى الآن* | حزب العدالة و التنمية |

# تـــركيـــا ..
# صـــــراع الهـــويـــة

المصدر :
مركز دراسات الجزيرة

## التحول في تركيا

- تغيير مفهوم الأمة في تركيا
- العلمانية والقوى العلمانية في تركيا
- العلمانية في الدستور والفكر السياسي التركي
- موقف القوى العلمانية من حكم الإسلاميين

## الدين والعلمانية

- الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة
- المجتمع التركي بين ثقافتين
- قضية الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا

## ساحات الصراع

- القضاء ساحة للصراع
- المؤسسات التعليمية في تركيا
- الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين

## القوى المؤثرة

- الاقتصاد التركي
- الأقليات والطوائف
- الطرق الصوفية
- الجيش التركي

## الأثر الخارجي

- تركيا والغرب
- نحو العالم الإسلامي
- الجوار العربي
- العلاقة مع إيران

## شخصيات تركية

- مصطفى كمال أتاتورك
- عدنان مندريس
- نجم الدين أربكان
- تورغوت أوزال
- رجب طيب أردوغان

# نشأة العلمانية وقواها في تركيا

## بقلم : فكري شعبان

تسربت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية تكرست العلمانية على شكل إجراءات منهجية وقوانين صارمة وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه بشكل بلغ حد العنف في بعض الأحيان.

- ❖ التمهيد للعلمانية
- ❖ الحرب على التدين
- ❖ القوى العلمانية

## التمهيد للعلمانية

بدأت حركة التغريب في عهد السلطان محمود الثاني الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر الميلادي، حيث قام بإنشاء جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية، واستبدل بالقوانين الإدارية قوانين جديدة على غرار القوانين الأوروبية، كما أصدر قوانين تتعلق باللباس وأجبر الموظفين والعسكريين على لبس الطربوش وحلق اللحية، وقد لاقت هذه التغييرات معارضة قوية من قبل الشعب حيث أطلق على السلطان لقب (السلطان الكافر).

وفي مراحل تالية خلال القرن التاسع عشر جرت محاولات أخرى لمحاكاة الغرب فيما عرف بعهد التنظيمات الذي لقي دعما كبيرا من طبقة الشباب المثقفين، وفي العام ١٨٦٠ تبين أن التنظيمات ليست كافية لجعل الدولة العثمانية دولة متقدمة في مصاف الدول الأوروبية وكان لا بد من القيام بثورة جديدة من أجل تحقيق ذالك.

وقد قاد المعارضة للنظام السياسي نامق كمال وضياء كوك ألب باش، كما أن الشباب الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية أثناء وجودهم في فرنسا لطلب العلم شكلوا جمعية الشباب العثماني عام ١٨٦٥ وقاموا بإعداد دستور جديد وطالبوا بفتح البرلمان وإعطاء السيادة في الحكم للشعب، ونتيجة لعملهم السري والمعلن في الخارج والداخل استطاعوا الوصول لبناء أرضية للنظام البرلماني والسياسي الجديد الذي شكل القاعدة للنظام العلماني في البلاد.

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعد وأسسا ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية

الدينية، وبدأ منذ العام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم.
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفى إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، والا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور

## الحرب على التدين

**تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:**

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- والأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية

ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه . فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك.

وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديدا لعلمانيتهم.

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظلم الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

## القوى العلمانية

بما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندريس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد إتهامه بإنتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا.

وكذلك انقلاب العام ١٩٧١ وانقلاب العام ١٩٨٠ حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة قونيا والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي سببا رئيسا

في القيام بالانقلاب ألاخير وتعطيل الديمقراطية في البلاد، كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها نجم الدين أربكان مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر عام ١٩٩٦ بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذارا إلى حزب الرفاه عام ١٩٩٧ وتلا ذلك استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه.

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحا متقدما عن خطاب أربكان في الطابع البراغماتي ومتصالحا مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية، ومع ذالك لا ندري إذا كان الوضع سيبقى على حاله في المرحلة القادمة بعد أن تسلم رئاسة الأركان يشار بيوك أنت)الذي أبدى عدم ارتياحه لما تقوم به حكومة أردوغان منذ اليوم الأول لتسلمه لمنصبه الحالي في نهاية أغسطس/ آب ٢٠٠٦.

ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠٪ منها مجموعة آيدن دوغان، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة جينار، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة أربكان عام ١٩٩٧ حيث هاجمتها وسائل الإعلام وألبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة صبانجي ومجموعة كوج، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان.

كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين.

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي، ووقف التعليم التركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية.

مكتب الجزيرة/ إسطنبول

القومية بديلا للخلافة

# العلمانية في مواجهة الدين

*إبراهيم خليل العلاف

لم تكن التوجهات القومية العلمانية للدولة التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى، في حقيقة الأمر، سوى حلقة في سلسلة طويلة من الإجراءات الإصلاحية والتنظيمية التي بدأت في الدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكان هدفها في حينه تحديث المجتمع التركي وفق أساليب الحياة الغربية دون التفريط بأسس وأحكام الشريعة الإسلامية.

- ❖ الدين والخلافة العثمانية
- ❖ العهد الجديد
- ❖ الدولة القومية التركية

## الدين والخلافة العثمانية

في نهجه لتغيير مفهوم الأمة في تركيا، جاء مصطفى كمال محمولا على جناحي حركة امتدت جذورها إلى عهد السلاطين العثمانيين الذين سبقوه بأكثر من مائتي سنة، وما فعله في مجال علمنة الدولة وتغيير هوية تركيا الإسلامية المشرقية في عشرينيات القرن الماضي، لا يمكن أن يفهم بمعزل عن مجمل محاولات تغيير الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية في الدولة العثمانية، والتي بدأها السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ –١٧٣٠) وخلفاؤه من بعده، وهدفت في حينه إلى الحفاظ على كيان الدولة.

ولمعرفة التوجهات العلمانية التي بدأت تتضح منذ مفتتح القرن الثامن عشر، باعتبارها مغايرة للتوجهات الإسلامية التقليدية، لابد من الإجابة عن تساؤل يتعلق بطبيعة الدولة العثمانية، وهل كانت حقا دولة إسلامية؟ وبدون الدخول في التفاصيل التاريخية يمكن القول إن العامل الديني وإن كان واضحا في نشأة الدولة العثمانية أواخر القرن الثالث عشر، إلا أن تلك الدولة لم تكن في بداية أمرها تعير اهتماما لمسألة الخلافة، حتى أن نظرية انتقال الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين إلى السلطان العثماني سليم الأول ١٥١٢ –١٥٢٠ لم يكن لها أي سند تاريخي، لكن السلاطين العثمانيين، وبخاصة بعد أن ضعفت الدولة وتكررت هزائمها العسكرية أمام قوى الغرب المسيحي، صاروا يهتمون بحمل لقب "خليفة المسلمين".

وبالرغم من أن السلطان العثماني كان يجمع في يديه من الناحية النظرية على الأقل السلطتين الدينية والدنيوية، فإن فكرة سلطة الدولة المستقلة عن الدين لم تفقد شرعيتها حتى خلال فترة التدهور بعد القرن السادس عشر.. ومنذ القرن السابع عشر بدأ السلاطين العثمانيون يفقدون هيبتهم وأصبح من الممكن عزل السلطان أو قتله، وهكذا فإن الدولة العثمانية لم تكن دينية إسلامية فالاحترام والتقدير كان قد انتقل من السلطان إلى الدولة.

ويحدد أحد الكتاب الأتراك الرواد وهو نيازي بيركس، سنة ١٧١٨ كبداية لأخذ الدولة العثمانية بالأفكار العلمانية، وفي هذه السنة بدأت "ومضات علمانية" كما يسميها تلوح في الأفق العثماني، ومن بين ذلك أن تقدم ضابط فرنسي هو دي رشنفور De Rochefort بمشروع يتضمن نقل بعض مظاهر التقدم الأوروبي إلى المؤسسات العثمانية، ويذهب أحد الباحثين العرب وهو د. خالد زيادة إلى أن السلطان أحمد الثالث تبنى المشروع

وحرص على مد الجسور مع عواصم أوروبا وتقليد حياتها الاجتماعية وعمرانها، وكان من ثمار هذا التوجه إدخال أول مطبعة إلى إستنبول سنة ١٧٢٨. ومن الطريف الإشارة إلى أن كتابا ألفه إبراهيم متفرقة سنة ١٧٣١ وطبع في إستنبول كان عنوانه "أصول الحكم في نظام الأمم" ويشير إلى نزعة العلمانية السائدة في أوربا التي تقوم على "مبدأ فصل الدين عن الدولة".

لقد تعاظمت هذه الحركة أواخر القرن التاسع عشر وأخذت طابعا تشريعيا أطلق عليه المؤرخون مصطلح "التنظيمات" وقد امتدت هذه المرحلة بعد وفاة السلطان محمود الثاني ١٨٣٩ ومجيء خلفه السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ . ١٨٦١) وتوجت بإعلان الدستور سنة ١٨٧٦. وقد قامت فلسفة التنظيمات على مبدأ المساواة بين الأديان وتمتع المواطنون في الدولة العثمانية بحقوق سياسية واحدة، بدلا من التقسيم التقليدي السابق الذي كان يقوم على أساس أن هناك مواطنين (مسلمين) ورعايا (غير مسلمين).

ولعل من أبرز التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة مرسوم إصلاحي عرف آنذاك بـ "خط شريف كلخانة" (١٨٣٩) ومرسوم آخر سمي بـ "خط شريف همايون" ١٨٥٦، واستهدف هذان المرسومان الإصلاحيان تحديث الإدارة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والأهم من ذلك إصدار سلسلة من القوانين الإدارية منها إصدار القانون المدني الجديد ١٨٦٩ –١٨٧٦ وبموجبه أحدثت محاكم مدنية موازية في الظاهر للمحاكم الشرعية ولكنها في الواقع قلصت نطاق أحكامها، أما في النواحي الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطى نحو الحياة العصرية وبدت علامات ذلك في تنظيم دوائر الدولة. كما حلت البزة الرسمية الغربية والطربوش محل الأثواب الفضفاضة والعمائم.

الذي يهمنا في هذا المجال الإشارة إلى أن هذه المتغيرات ترافقت مع قيام عدد من المثقفين الأتراك أمثال ضياء كوك ألب بنشر مفاهيم جديدة حول "الوطن" و "الوطنية" وقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعا صراحة إلى فصل الدين عن الدولة، وقال بعدم نجاح فكرة المزاوجة بين حضارة الغرب وقيم الشرق لاختلاف الأسس الفكرية لكليهما، وأكد ضرورة تبني النهج الغربي بشكل كامل.

وقد توجت الجهود الإصلاحية والتنظيمية العثمانية بصدور دستور سنة ١٨٧٦ وذلك بعد جهود حثيثة بذلتها جماعة من المصلحين المتحررين المتنورين كان مدحت باشا على رأسهم، وقد ارتكز الدستور العثماني على الدستور البلجيكي وكان يتألف من مائة وتسع عشرة مادة، واستهدف المساواة المدنية والسياسية بين جميع العثمانيين، وشغلت موافقة الدستور للشرعية الإسلامية كل دعاة الإصلاح آنذاك حتى أن شيخ الإسلام قال للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ .١٩٠٩) يوم إعلانه "إن الدستور مطابق للشرع الشريف" وفي ١٩ من مارس/آذار ١٨٧٧ اجتمع البرلمان العثماني بمجلسيه الأعيان والنواب، ولكن السلطان عبد الحميد استغل فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ أبريل/نيسان سنة ١٨٧٧ لتأجيل اجتماع البرلمان وتعليق الدستور، ثم اتخذ من دعوة "الجامعة الإسلامية" شعارا لسياسته الجديدة المعادية للغرب ولمنعه من التغلغل داخل ولايات الدولة العثمانية.

وكان من نتائج حكم السلطان عبد الحميد الثاني وميله إلى الاستبداد في سياسته الداخلية، تنامي الوعي القومي بين الأتراك وغيرهم من شعوب الدولة العثمانية، وقد نجحت جمعية الاتحاد والترقي وهي منظمة سرية لها علاقة بالمحافل الماسونية تأسست سنة ١٨٨٩ في قيادة انقلاب عسكري يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٠٨ وإعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩.

## العهد الجديد

واجه الحكام الجدد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ثورة مضادة في ١٣ أبريل/نيسان ١٩٠٩ قادتها جماعات إسلامية دعت إلى ضرورة إلغاء الدستور والعودة إلى حكم الشريعة، وقد أدرك الاتحاديون أن الإسلام قوة لابد أن يحسب لها حساب، لذلك نصوا في الدستور (المادة السابعة) على أن "السلطان هو المنوط بالدفاع عن الشريعة الإسلامية" كما دفعوا شيخ الإسلام (صاحب ملا) لكي يوجه بيانا إلى الشعب يقول فيه "إن الحكومة الدستورية هي أكثر الحكومات تمشيا مع روح الإسلام". لكن الاتحاديين في الحقيقة لم ينفذوا ما نصوا عليه في الدستور، وإنما حكموا الدولة وفق شعارات المركزية والطورانية والتتريك.. وكان هدفهم من ذلك الوقوف بوجه آثار المشروع الذي عمل من أجل إحيائه السلطان عبد الحميد الثاني، ويقوم على أساس الدعوة إلى إعادة الخلافة إلى مكانتها الروحية وجعلها مقترنة بالحكم والسلطة واتخاذها أساسا تستند إليه الدولة والمجتمع ومؤسساتها.

وقد تفرغ عدد من المفكرين الأتراك ومنهم نامق كمال وعلي سعاوي إلى الترويج للقومية الطورانية كبديل لمفهوم الخلافة، وكانت الصحافة وسيلة مهمة لنشر هذا المفهوم الذي يقوم على أن الأتراك هم عنصر نقي ومتميز عن بقية عناصر الدولة العثمانية، ولابد من صهر كل تلك العناصر في بوتقة واحدة. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الحلف المركزي في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤.

وجد مصطفى كمال، وكان قائدا عاما للجيش الثالث المرابط في أرضروم وسيواس، الفرصة لقيادة حركة مقاومة ضد حكومة إستنبول، واستطاع أن يجمع حوله عددا كبيرا من الأنصار، ودعا إلى عقد مؤتمر للحركة الوطنية في أرضروم في يوليو/تموز ١٩١٩، وأصدر المؤتمر قرارا بالمحافظة على سلامة المنطقة التي تسكنها أكثرية تركية والتي تسمى (الأناضول التركي) وفي ١٩ مارس/آذار ١٩٢٠ تشكل المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) وعقد أولى جلساته في أنقرة وانتخب مصطفى كمال رئيسا له.

ومن الطريف أن الدين الإسلامي استغل في الصراع بين حكومة إستنبول والسلطان محمد السادس الذي تولى الحكم بعد وفاة أخيه السلطان محمد الخامس في ٣ يوليو/ تموز ١٩١٨ من جهة ومصطفى كمال وأنصاره من جهة أخرى، فالسلطان استصدر فتوى من شيخ الإسلام دروي أفندي عبد الله تتهم مصطفى كمال بالكفر وتوجب محاربته، ولكن مصطفى كمال رد عليه بأن جعل مفتي أنقرة يصدر فتوى مضادة عد فيها فتوى شيخ الإسلام باطلة.

ولم يمض وقت طويل حتى انهارت حكومة إستنبول. وفي ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ قدمت مسودة اقتراح إلى المجلس الوطني الكبير تدعو إلى ميلاد الجمهورية، وفي الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ ألقى مصطفى كمال خطابا في المجلس الأكبر أكد فيه أن "الخلافة كمؤسسة انتهت منذ أن أعدم هولاكو آخر خليفة شرعي وهو المستعصم بالله سنة ١٢٥٨ ميلادية، وحين احتل السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠) مصر سنة ١٥١٧ لم يهتم بنقل الخلافة إلى نفسه من الخليفة القائم" وبعد أن انتهى مصطفى كمال من خطابه اتخذ المجلس الوطني الكبير خطوة مهمة وهي فصل السلطنة عن الخلافة وتجريد الخليفة من السلطة الزمنية ليحتفظ فقط بلقب الخليفة، وفي ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد السادس بالخيانة لأنه هرب في اليوم التالي إلى مالطة، وعندئذ غدت حكومة أنقرة الكمالية هي الحكومة الوحيدة في تركيا، وفي ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول

١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير في أنقرة جلسة تاريخية أعلن فيها قيام الجمهورية التركية وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس لها.

## الدولة القومية التركية

إن الخطوات العملية لعلمنة الدولة التركية لم تكتمل إلا في أعقاب إعلان الجمهورية، وقد جرى ذلك بطريقة تدرجية، فمصطفى كمال رضي أول الأمر بالتفريق بين السلطتين الدينية والسياسية التي كان ينعم بها الخليفة فنزع عنه السلطة السياسية وأبقاه خليفة، ثم اتخذ بعد ذلك خطوة مهمة وهي إلغاء الخلافة بعد أن شعر أن الخلافة فقدت أهميتها، ولكي يملأ الفراغ الفكري والسياسي الذي حدث في تركيا بعد إلغاء الخلافة في ٣ مارس/آذار ١٩٢٤ دعا المجلس الوطني الكبير لإصدار رسالة بعنوان "الخلافة وسلطة الأمة" وأكدت الرسالة على أن "الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأم، فهي مصدر قوته، وهي التي تختاره لهذا المقام، وللأمة حق عزله أو استبداله".

وهكذا فإن مصطفى كمال كان يحرص في كل خطواته التي أخذها للوصول إلى غايته وهي تأسيس دولة قومية تركية تكون بديلة للخلافة الإسلامية، وتكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، وأخذ يؤكد مسألة مهمة وهي أن الوقت قد حان لأن ينظر الأتراك القوميين إلى مصالحهم ويقطعون صلتهم بالشعوب الإسلامية التي عاشوا معها قرونا طويلة، وقال في المجلس الوطني الكبير مخاطبا الأتراك "أليس من أجل الخلافة والإسلام... قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها القومية".

ولنتساءل هنا: هل أن جهد مصطفى كمال ومن سبقه في مجال السعي باتجاه إحلال مبدأ "القومية" محل "الخلافة" و"الدين قد نجح؟ من الناحية التاريخية والعملية فإن مصطفى كمال أتاتورك وخلفاءه من بعده وخاصة عصمت إينونو، حرصوا على أن تكون "القومية" التي يدعون إليها غير متعصبة، وقد جرت محاولات عديدة للتخفيف من النزعة الطورانية كرؤية متعصبة للقومية لكنهم أدركوا أنهم بإزالة الخلافة ومفهوم الأمة الإسلامية فإنهم يزيلون الحاجز أمام أمتهم التركية الجديدة لتحقيق مسألتين أولاهما أن الدول الغربية قد أصبحت أكثر مرونة في التعامل مع تركيا. وثانيهما الإقدام علانية على التصريح بالتوجهات العلمانية للدولة التركية حتى أن البعض من المراقبين عدوا ما فعله مصطفى كمال بمثابة مغامرة كبرى لاستبدال الفكرة الإسلامية بالفكرة القومية العلمانية الغربية.

ولكي يعالج مصطفى كمال هذه الهواجس، طلب أن يتم الإبقاء في دستور ١٩٢٤ على المادة التي تنص على أن "الدين في دولة تركيا هو الإسلام" ولكن من جهة أخرى اشترط الدستور بأن لا أحد سوف يراقب على دينه فالإيمان والدين يعود إلى القلب، وستجاز كل المناسبات الدينية والخدمات التي لا تتعارض مع النظام أو الأخلاق أو القانون. كما وصف الحزب الذي أنشأه مصطفى كمال، وهو حزب الشعب، وعقد مؤتمره الأول في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٧، نظام تركيا الحديث بأنه نظام جمهوري وطني شعبي علماني، وقد استمر مصطفى كمال في جهوده لتحديث المجتمع التركي كما أخذ يقمع المظاهر الدينية التقليدية وشن حملة على الطرق الصوفية، وهدد بإغلاق التكايا ودعا أصحابها الى إغلاقها عن طيب خاطر وإلى الأبد "قبل أن يدمرها فوق رؤوسهم".

ولم يمض وقت طويل حتى صدر دستور سنة ١٩٣٧ ونص على أن تركيا دولة علمانية، وبهذا فقد أزيلت المادة التي تعد الإسلام دينا رسميا للدولة في تركيا، ولكن تبقى هناك مسألة مهمة وهي أن مصطفى كمال وان نجح في فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالإسلام وأكد الهوية القومية للأتراك، لكنه أخفق في حسم مسألة الهوية الحقيقة للأتراك، فالمتغيرات التي أحدثها مصطفى كمال وحلفاؤه في المجتمع التركي لم تكن أكثر من تقليد للجانب الشكلي من نظم الغرب وقوانينه ، وهذا أدى إلى عدم حماس القاعدة العريضة في الشعب لهذه المتغيرات ، إن لم نقل مقاومتها ، الأمر الذي يجعلنا نقول إنه ليس بإمكان أي سلطة في تركيا اليوم الاستمرار في تجاهل حقيقة مهمة، وهي ان الإسلام من أكثر القوى السياسية والاجتماعية تأثيرا في تركيا وإن تغيير هوية تركيا الإسلامية ليس من السهولة إحداثه وما نجاح حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي اليوم في الوصول إلى حكم تركيا إلا دليل على ذلك.

***أستاذ/ بجامعة الموصل***

### مصادر مختارة


١- إبراهيم خليل العلاف وآخرون ، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، أصدره مركز الدراسات الإقليمية (التركية سابقا) جامعة الموصل، ١٩٩٦

٢- إبراهيم خليل العلاف، الجذور التاريخية للعلمانية في تركيا المعاصرة، مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة (١٥) العدد (٦٠)، شتاء ١٩٩٨

٣- Niyazi Berks , The Development of secularism in Turkey Montréal , 1964 ) , p.5 )

٤- Halide Edib , Turkey Focus west (New York , 1930), p.214

٥- أحمد السيد سليمان، التيارات الدينية والقومية في تركيا المعاصرة، (القاهرة، لا.ت)

٦- خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت،١٩٨١.

# تكريس العلمانية في تركيا

*كمال بياتلي

لا يقتصر وجود العلمانية في تركيا على الجانب القانوني، بل يتعداه الى الشارع السياسي الذي يشهد تنافسا مستمرا لكسب ود الجمهور لاسيما في وقت الانتخابات، وقد حرص بناة الدولة التركية الحديثة على تضمين مبادئ العلمانية في الدستور التركي بطريقة لا تتيح فرصة لتغييرها، حتى لو كان للرأي العام التركي موقف آخر.

- ❖ تكريس العلمانية
- ❖ تنامي التيار الاسلامي
- ❖ العلمانية في الدستور

## تكريس العلمانية

استندت الدولة العثمانية إلى الخلافة أي إلى الدين الإسلامي الذي تقبله الجميع بشكل طبيعي، وعند انهيار هذه الدولة لم يكن أمام مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك خيار آخر غير الاستناد إلى علماء الدين والمشايخ، وهو ما نراه في صور رموز حرب التحرير التي قادها أتاتورك ضد جيوش دول الاحتلال .

بعد انتهاء حرب التحرير جمع أتاتورك جميع الصلاحيات بيده وأصبح الحاكم المطلق في البلاد، وقبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية وأثناء تأسيس النظام الجمهوري كانت هناك توجهات فكرية وسياسية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

1. الأول التيار الديني ويدعو إلى إدامة الخلافة وجمع الشعوب الإسلامية تحت رايتها ويتبع هذا التيار العوام ورجال الدين.
2. الثاني هو التيار الطوراني ويستهدف إقامة دولة واسعة تضم الشعوب التركية الأخرى في آسيا الوسطى ومن رموز هذا التيار أنور باشا والمفكر الاجتماعي ضياء كوك آلب.
3. أما التيار الثالث فيدعو إلى قيام دولة تركية في آسيا الوسطى أي الأناضول الحالية وعدم التدخل في شؤون ومصائر الشعوب التي كانت جزءا من الدولة العثمانية, وقاد هذا التيار أتاتورك وزملاؤه الذين أعلنوا قيام النظام الجمهوري بتاريخ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣ .

أعقب إعلان النظام الجمهوري فترة ملاحقة وإعدام عدد كبير من رجال الدين المناهضين للنظام الجديد وصدور قانون منع التكايا، ولكن كل ذلك لم يؤثر كثيرا على العقيدة الإسلامية المتأصلة لدى عامة الشعب منذ قرون طويلة، وبعد وفاة أتاتورك جاء خلفه عصمت أينونو إلى سدة الحكم وأعلن سلسلة قرارات ضد المعتقدات الدينية أهمها تغيير أذان الصلاة إلى اللغة التركية، هذا القرار أثار بشكل خاص موجة سخط واسعة لدى الجماهير، وكان من أهم عوامل الهزيمة الساحقة التي لحقت بحزب الشعب الجمهوري بزعامة أينونو على يد حزب جديد خاض انتخابات عام ١٩٥٠ وهو الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس.

كان عهد حكومة مندريس بداية عهد التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية عبر خطة مارشال الاقتصادية وعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان في نفس الوقت فترة راحة نسبية للأوساط المتدينة في تركيا، واستمرت هذه الفترة حتى انقلاب ١٩٦٠ العسكري الذي أطاح بحكومة مندريس وسلم زمام الأمور إلى جهات وأوساط تدعي حماية العلمانية ومبادئ أتاتورك .

## تنامي التيار الإسلامي

بعد انقلاب ١٩٦٠ العسكري شددت الأوساط العلمانية قبضتها على كافة مؤسسات الدولة عن طريق حكومة عصمت أينونو وحزبه الشعب الجمهوري، ولكن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٥ أنهت عهد هذه الحكومة وجاء حزب العدالة مع زعيمه الجديد سليمان ديميريل إلى السلطة بأغلبية كبيرة مشددا على أنهم امتداد للحزب الديمقراطي ولخط عدنان مندريس الذي أعدم شنقا من قبل الانقلابيين .

شهدت هذه المرحلة فترة نمو اقتصادي كبير وتراخي القبضة عن الإسلاميين، ولمع نجم ديميريل الذي لم يكن أحد قد سمع باسمه من قبل في الأوساط السياسية، وكانت السبعينيات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية في تركيا ما تزال آثارها باقية في تركيا حتى يومنا هذا .

أول هذه المستجدات كان تأسيس أول حزب اسلامي الاتجاهات في تركيا من قبل نجم الدين أربكان تحت إسم حزب النظام الوطني. وبرغم حل هذا الحزب بعد إنقلاب الجيش عام ١٩٧٠ فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار الإسلامي وصلت في نهاية المطاف إلى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان.

المستجد الثاني هو تأسيس حزب قومي الاتجاهات باسم حزب الحركة القومية من قبل آلب أرسلان توركيش وهو عقيد متقاعد لعب دورا كبيرا في انقلاب ١٩٦٠، وقد برز هذا الحزب في الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٠ وقام بدور فعلي في الصدامات الدامية التي جرت بين اليمين واليسار في تركيا وأدت الى مصرع زهاء عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب والطلاب، وبعد وفاة مؤسسه أحرز الحزب فوزا كبيرا في انتخابات ١٩٩٩ واحتل المرتبة الثانية بين الأحزاب السياسية وأصبح أحد أجنحة الحكومة الائتلافية التي شكلها بولنت أجاويد بعد تلك الانتخابات غير أنه مني بهزيمة كبيرة في انتخابات ٢٠٠٢.

كما قلنا فإن فترة السبعينيات أثرت كثيرا على بلورة الميول والاتجاهات وتأصلت جذور بعضها في تركيا، حيث اصبح حزب الحركة القومية رمزا للفكر القومي التركي فيما أصبح خط (الفكر المللي) الذي طرحه نجم الدين أربكان نبراسا سياسيا للحركة الاسلامية التركية فترة طويلة.

وبالعودة ثانية الى السبعينيات، فإن انتخابات ١٩٧٣ لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب بمقاعد في البرلمان تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده في وقت اشتدت فيه الأحداث في جزيرة قبرص. استمرت أزمة تشكيل الحكومة في أنقرة مدة طويلة ثم انفرجت بتحالف غير مسبوق بين التيار الاسلامي ممثلا بحزب السلامة الذي أسسه أربكان محل حزبه المنحل وحزب الشعب الجمهوري ممثل اليسار الوسط لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بولنت أجاويد, وقامت هذه الحكومة باتخاذ قرار الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص وتقسيم الجزيرة إلى شطرين شمالي تركي وجنوبي يوناني .

ائتلاف أجاويد– أربكان لم يدم كثيرا بسبب التباين الكبير في آراء الجانبين، وحتى نهاية السبعينيات تلاحقت حكومات ائتلافية على السلطة، ولكن عمر أكثرها لم يتجاوز السنة الواحدة بسبب صراع السلطة بين سليمان ديميريل وبولنت أجاويد في وقت احتدم فيه صراع دام بين الجناحين اليساري واليميني المتطرفين إلى درجة أصبح معها مقتل ٢٠ أو ٣٠ شخصا يوميا من الوقائع العادية في تركيا .

وجاء انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ ليضع حدا لسكب الدماء واستقبلته الجماهير بحفاوة في السنين الأولى على الاقل. استعان العسكر في الحكومة الانتقالية ببيروقراطي متمرس هو (توركوت أوزال) الذي أصبح المحرك

الأساسي للحكومة ثم أسس حزب "الوطن الأم" وخاض به انتخابات عام ١٩٨٣ مسجلا فوزا حاسما أصبح بداية عهد استمر حتى وفاته في أبريل/ نيسان ١٩٩٣ تولى خلاله مهام رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية .

في هذه الفترة شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية جذرية وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي ونعمت الأوساط الإسلامية خلالها بحرية واسعة نسبيا، وبعد وفاة أوزال تعاقبت على السلطة حكومات ائتلافية من الوطن الأم والطريق القويم والرفاه (بعد حله اتخذ اسم الفضيلة) والديمقراطي الاجتماعي والحركة القومية .

الائتلاف الذي قام برئاسة نجم الدين أربكان بين حزبه الرفاه وحزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر تعرض لنكسة قوية على يد العسكر اضطرت معها الحكومة للاستقالة ما مهد الطريق أمام تعزز نفوذ العسكر والعلمانيين وتراجع الإسلاميين من مواقع كانوا كسبوها خلال السنين الأخيرة .

## العلمانية في الدستور

صراع الهوية الدينية في تركيا بدأ منذ قيام الجمهورية التركية بين جماهير الشعب بمختلف شرائحه والأوساط العلمانية المتنفذة والمؤسسة العسكرية التي أعلنت نفسها حامية مبدأ العلمانية، فمنذ بداية النظام الجمهوري تسلمت كوادر حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال مقاليد الإدارة في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشبثت بمواقعها ولم تسمح لغير العلمانيين باستلامها .

ومنذ قرابة ربع قرن والعلمانية تستند إلى دستور ١٩٨٢ حيث تنص المادة ٢ وهي من المواد الدستورية الثلاث المحظور تغييرها بل وحتى تقديم مقترح بتغييرها على أن تركيا دولة علمانية، ولكن المادة ١٣٦ من الدستور نفسه تنص على إقامة مؤسسة باسم رئاسة الشؤون الدينية تتولى تقديم الخدمات الدينية للمواطنين، فكيف تكون الدولة علمانية إذا كانت تتولى في نفس الوقت تقديم الخدمات الدينية للمواطنين بنفسها؟ ألا تستوجب العلمانية فصل الدين عن شؤون الدولة؟ نقاش مازال يثور في تركيا بين الفينة والأخرى.

المادة المتعلقة بحرية الدين والضمير هي المادة ٢٤ التي تنص على أن الجميع يملكون حرية المعتقد والعبادة وحرية إقامة المراسم والاحتفالات الدينية شرط عدم المساس بأحكام المادة ١٤ التي تحظر النشاطات المنافية للعلمانية والممارسات الديمقراطية. إضافة إلى ذلك فإن الدولة تتولى حسب الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من الدستور تدريس حصة الدين في المدارس الأولية والمرحلة الثانوية، تناقضات مازالت موضع نقاش.

بعد هذا التمهيد يمكننا القول إن الصراع على الهوية الدينية والقومية بدأ ببطء مع قيام النظام الجمهوري واكتسب تعجيلا في السبعينيات في مجال الهوية الدينية أو بالأحرى الإسلام السياسي بفضل حركة الفكر الملي التي أعلنها نجم الدين أربكان، في حين تصاعد المد القومي في عهد الصدام المسلح بين اليمين القومي واليسار الشيوعي, وهذا المد انحسرت قوته باستقالة حكومة بولنت أجاويد الائتلافية التي كانت تضم حزب أجاويد اليساري وحزب الحركة القومية ويمثل أقصى اليمين وحزب الوطن الأم ممثل اليمين الليبرالي, واتفقت آراء الجماهير على فشل هذه الحركات في تحقيق تطلعاتها وبالتالي على ضرورة البحث عن خيارات بديلة.

في هذه الفترة بالذات بدأ اسم رجب طيب أردوغان بالبروز لأسباب منها الإنجازات التي حققها أثناء توليه منصب رئيس بلدية إسطنبول وماضيه الإسلامي وامتيازه هو وساعده الأيمن عبدالله غول عن أستاذهما القديم أربكان

بجانبهما العملي. وجاءت انتخابات ٢٠٠٢ سوية مع أزمة الحرب العراقية وضاعف قرار البرلمان التركي برفض طلب مرور القوات الأميركية من تركيا إلى العراق من شعبية أردوغان وحكومته.

وإذا ما ألقينا نظرة على الأحداث الجارية في المنطقة نرى أنها أدت إلى تطورات جذرية في بنية المجتمع التركي. صور الأعمال الوحشية للجنود الأميركان في العراق ولفضائح سجن أبوغريب وتوسيع إسرائيل هجماتها واعتداءاتها ضد الفلسطينيين, أصابت الشارع التركي في الصميم .

هذه الأحداث أي الاحتلال الأميركي للعراق والفظائع التي يقوم بها هناك إلى جانب دعمه غير المشروط لإسرائيل في عدوانها السافر المستمر على الشعب الفلسطيني وأخيرا على لبنان وقصف المدنيين, أدت إلى تعزز الهوية الدينية في تركيا وإلى تعاطف واسع للجماهير التركية مع قضية فلسطين ومع الشعب العراقي ثم مع الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الأخير بل وحتى دعم إيران في قضية ملفها النووي, وتجاوز الأمر تعزيز الهوية الدينية بل تعداه إلى إلهاب مشاعر تضامن إقليمي بشكل لم يظهر حتى إبان الإنزال التركي في قبرص إلى درجة أن الجناحين المتضادين اليمين واليسار التركي التقيا ولأول مرة في تاريخ تركيا في موقف قوي معاد لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية يمكن مشاهدته في مظاهرات وأعمال التنديد والاستنكار اليومية في معظم أنحاء تركيا ومن جانب جميع المنظمات الشعبية والمهنية والنقابات وغيرها، وإزاء الموقف الشعبي التركي المتصاعد لأميركا وإسرائيل قامت واشنطن مرارا بلفت نظر الحكومة التركية إلى خطر تصاعد هذا المد المعادي لأميركا في تركيا.

مقابل هذا الموقف الشعبي العارم المساند لقضايا المنطقة بدأت الأوساط العلمانية بدورها باتخاذ موقف مضاد مستخدمة وسائل الإعلام التي تملك معظمها في تركيا غير أنها لم تستطع إحراز نجاح يذكر .

ولكن المواجهة الكبرى في تركيا ستتمحور على انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٧ القادم لأن ولاية الرئيس الحالي أحمد نجدت المعروف بأنه من أشد العلمانيين تصلبا ستنتهي آنذاك. وبما أن تعيين كبار الموظفين أي الكادر البيروقراطي الأعلى الذي يقبض فعليا على إدارة البلاد يستوجب مصادقة رئيس الجمهورية فإن وجود حكومة حزب كالعدالة والتنمية لا يكفي وحده لتغيير بنية البيروقراطية والجهاز القضائي التي يهيمن عليها العلمانيون لدرجة كبيرة في تركيا .

وحتى في حالة انتخاب رئيس جمهورية محايد فإن الجناح العلماني الذي بدأ يفقد قلاعه الواحدة تلو الأخرى في السنين الأخيرة سيتلقى ضربة قاصمة شرط فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة التي ستجري بدورها في منتصف العام القادم. لذا فقد بدأت الأجنحة تشحذ أسلحتها منذ اليوم استعدادا للمعركة الفاصلة التي ستجري بعد أقل من عام.

ولا يفوتنا القول إن مرحلة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي عضدت ساعد الحكومة حيال المؤسسة العسكرية التي لم تعد تستطيع التلويح باستخدام القوة كالسابق، وعليه فإن الصراع سيبلغ أشده منذ مطلع العام القادم وحتى منتصفه في سجال على الهوية أو بالأحرى على مستقبل الشعب التركي وتركيا .

---

*كاتب تركي

# تركيا والعلمانية

# الإسلاميون في المواجهة

* إبراهيم خليل العلاف

واجه التيار العلماني في تركيا تحديات داخلية منذ بداياته على يد مؤسسه مصطفى كمال، وفي كل مرة كان العلمانيون يظهرون تصميما على تكريس هذا التيار سياسيا وقانونيا واجتماعيا باستخدام كل السبل بما في ذلك القوة وأشكال القمع المختلفة، وظهر مثل هذا التصميم بشكل واضح في المرات القليلة التي وصل فيها الإسلاميون أو من يحسبون عليهم إلى الحكم في البلاد.

- ❖ القمع بالقوة
- ❖ تنوع أساليب المواجهة
- ❖ استيعاب القوى العلمانية

## القمع بالقوة

تعود قصة الرفض الداخلي في تركيا للإجراءات الكمالية لعلمنة الدولة إلى بدايات هذه الإجراءات بعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ حيث واجهت سياسة الكماليين معارضة قوية تزعمها علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية، وتعد حركة ١٩٢٥ التي قادها الشيخ سعيد بيران النقشبندي من أبرز ما واجهه مصطفى كمال، وقد قام الزعيم التركي بسحق الحركة بعنف، واعتمد سياسة فرض تياره بالقوة واستمر الأمر هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وفي السنوات التي تلت تلك الحرب تنامت المعارضة في تركيا نتيجة لتبلور الأفكار الديمقراطية وقيام نظام تعدد الأحزاب، وكان التيار الإسلامي واحدا من قوى المعارضة وتمثل بمجموعة من المنظمات والجمعيات الإسلامية التي ظهرت بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٨ منها جمعية الإسلام وجمعية التطهير .

وقد طالبت هذه التنظيمات حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي سبق أن أسسه مصطفى كمال بالتخلي عن سياسته العلمانية والتخفيف من تدخله في شؤون الناس ومعتقداتهم الدينية، كما طالبت بإلغاء القوانين العلمانية "والعمل على تربية النشء الجديد تربية إسلامية."

ولم يكن رد فعل العلمانيين حادا وقويا، بل إن تيارا ظهر في حزب الشعب الجمهوري العلماني الحاكم نفسه تزعمه حمد الله وتيكلي أوغلو يطالب بتوقف الدولة عن منع الناس من التعبير عن معتقداتهم الدينية، وفي هذه المرحلة كان رد فعل السلطة أنها قامت بالتخفيف من إجراءاتها العلمانية في ما يمثل سابقة في إطار الصراع بين التيارين.

وسط تلك الأجواء أسس جلال بايار الحزب الديمقراطي كحزب معارض سنة ١٩٤٦ وتفوق في انتخابات ١٩٥٤ و١٩٥٧ وتهيأ لهذا الحزب حكم تركيا خلال الفترة ١٩٥٠–١٩٦٠ بحكومة رأسها آنذاك عدنان مندريس الذي قام بإجراءات تصالحيه مع المظاهر الإسلامية رغم أنه لم يكن إسلاميا بالأساس.

رحب مندريس بدور علماء الدين في تربية الجيل الجديد بروح الإخلاص للوطن والشريعة على حد وصفه، وألقى خطابا في إنطاكية سنة ١٩٥٢ أكد فيه أن سياسة الحزب الجديدة تجاه التسامح مع التيار الديني الإسلامي لا تتعارض مع الكمالية، لكن عددا من المراقبين عدوا الخطاب بمثابة إشارة البدء بمهاجمة العلمانية.

ويبدو أن هذه الأجواء هيأت الفرصة لأعداء العلمانية فشهدت تركيا بالفعل حملة واسعة ضد القوى العلمانية حتى إن هناك من اتهم مصطفى كمال بالتخلي عن الإسلام.. كما أن سياسة الحزب الديمقراطي تلك أفسحت المجال لتنامي تنظيمات إسلامية كان لها نشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية منها التيجانية والنورسية والسليمانية، وقد تعززت جراء ذلك مواقع علماء الدين في الحياة الاجتماعية والتركية المعاصرة .

هذه التطورات أقنعت القوى العلمانية بأن هناك تهديدات جادة تواجهها المبادئ الأتاتوركية، وقد تعاظمت التهديدات وظهر من يعد المسؤولين العلمانيين الأتراك كفارا يجب محاربتهم، وعندما شعر الجيش الذي يصف نفسه بأنه حامي المبادئ الأتاتوركية بخطورة تلك الاتجاهات وتساهل الحزب الديمقراطي الحاكم تجاهها أقدم على القيام بانقلاب عسكري في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٠ بقيادة الجنرال جمال كور سيل، وقد تشكلت لجنة الوحدة الوطنية التي أكدت أن حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة التركية وعطلت إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك وعرضت المبادئ الكمالية للخطر وأنه لا بد من إنقاذ البلاد.

وقدم قادة الحزب الديمقراطي في يوليو/ تموز ١٩٦٠ إلى المحاكمة بتهمة محاولة النيل من الاستقلال الوطني وإقامة النظام الدكتاتوري ومحاولة إلغاء الدستور وبعد ستة أشهر، أصدرت المحكمة عقوبة الإعدام على ١٥ شخصا من أعضاء الحزب الديمقراطي في مقدمتهم جلال بايار وعدنان مندريس .

## تنوع أساليب المواجهة

بعد النهاية الدامية لحكومة مندريس جرى حل الأحزاب ودعا قادة الانقلاب الشعب للاعتماد على تقاليد الجيش التركي الراسخة باعتباره حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك. وقد حصن الجيش دوره من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١ وهي مجلس الأمن القومي ،الذي أصبح يضم قادة القوات المسلحة والوزراء الأساسيين في الحكومة، ولم تقتصر نشاطاته على الأمور العسكرية بل تعدتها إلى الأمور الاقتصادية والتربوية وحتى النقل والمواصلات .

عاد التهديد الإسلامي للعلمانية من جديد حينما حصل حزب السلامة الذي يقوده نجم الدين أربكان على نحو ١٢٪ من الأصوات في انتخابات العام ١٩٧٣، لم يكن ذلك الحزب يخفي توجهاته الإسلامية المباشرة، ولا أنه وريث لحزب النظام الوطني الذي جرى حله بقرار من المحكمة الدستورية بعد انقلاب العام ١٩٧١ بسبب "نشاطاته المناوئة للأفكار العلمانية السائدة في تركيا وسعيه لإقامة حكومة إسلامية"، وهكذا بدأت الأوساط العلمانية تستشعر تنامي خطر المناوئين لها من التيارات الإسلامية لاسيما إن كانت هذه التيارات تجهر برغبتها بإقامة دولة دينية في تركيا وبعث التوحد مع الدول الإسلامية، كما كان يعبر عنه في أفكار حزب السلامة الوطنية الذي كان له مفهومه السلفي في فكرة الخلافة والخليفة .

ومن الواضح أن عدم مشاركة حزب السلامة الوطنية في الحكومة أبعده عن هجمات مناوئيه، لكنه تعرض للحل بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ إلى جانب الأحزاب الأخرى ليعود من جديد عام ١٩٨٣ تحت اسم حزب الرفاه الذي رفع شعار النظام العادل، ويقصد به إقامة الشريعة الإسلامية ولكن بأسلوب الحوار والإقناع.

وبعد تشكيل حزب الرفاه كثفت الحركة الإسلامية من نشاطها في كافة المدن التركية، لذلك اضطرت القوى العلمانية أن تكتل نفسها في تنظيم جديد في ٢٠ مايو/ أيار ١٩٨٣ باسم حزب الوطن الأم بزعامة الاقتصادي

الليبرالي توركوت اوزال (توفي في ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٩٣) الذي شكل الحكومة بعد فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات ١٩٨٣ .

اعتمد أوزال أسلوبا جديدا في مواجهة التيارات الإسلامية المتصاعدة التي يمثلها حزب الرفاه تختلف عن أساليب القمع والحل الذي لم يعد مناسبا في ضوء التطورات الدولية ورغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد أفسح أوزال المجال للتيارات الإسلامية بالانتشار في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام حزب الرفاه، لكن هذا الأخير واصل صعوده وفاز بعد نحو عشر سنوات في الانتخابات البلدية سنة ١٩٩٤ ثم في الانتخابات النيابية سنة ١٩٩٥ ليتولى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ بعد الائتلاف مع حزب الطرق القويم.

كانت هذه الحكومة هي أقوى مؤشر تشهده تركيا منذ بدء عهدها الجمهوري على قوة الطرف الآخر المناوئ للعلمانية التي استقرت كواقع دستوري وسياسي في البلاد، وفي الوقت نفسه عبر فوز الرفاه عن ضعف الأحزاب والقوى العلمانية وانهيار أيديولوجيا اليسار الديمقراطي، وعلى حد وصف علي بولاج المفكر الإسلامي التركي فإن "القوى العلمانية والنخب الجمهورية التي احتكرت المجتمع السياسي التركي في ظروف ما قبل السبعينيات من القرن الماضي كانت عاملا أساسيا في دفع الشعب لتأييد الحركات الإسلامية وفي مقدمتها الرفاه."

بالطبع لم يكن كل ذلك مما يمكن أن يرضي القوى العلمانية وفي مقدمتها الجيش، وقد جاءت الفرصة لهذه القوى عندما ألقى رئيس بلدية سينجان (إحدى ضواحي أنقرة) المنتمي إلى حزب الرفاه كلمة في احتفال نظم يوم ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ بعنوان (من أجل القدس)، ودعا فيها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك عندما أقدم رئيس الحكومة أربكان على التحذير من مغبة معاداة الإسلام وتنديده في تصريح نشرته صحيفة صباح ٢٧ شباط ١٩٩٧ بما أسماه "فاشية العلمنة في تركيا."

حركت هذه التحديات المباشرة من قبل حكم يصف نفسه صراحة بأنه إسلامي الجيش ليواجه حكومة الرفاه حتى إن احد قادة الجيش قال "إن المعركة ضد الإسلاميين مسألة حياة أو موت"، وهكذا وفي الأول من مارس/ آذار ١٩٩٧ خاطب رئيس الجمهورية سليمان ديميريل اربكان في رسالة رسمية جاء فيها "تسود قناعة عامة أنكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وإنني أشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم". وأضاف ديميريل "إذا تمسكتم كحكومة بموقفكم الحالي، فان النظام سيكون في خطر."

جاءت رسالة ديميريل إلى أربكان بعد أن كان الأول قد تسلم رسالة من الجنرال إسماعيل حقي قره داغي رئيس أركان الجيش، وبعد بضعة أيام من تسلم أربكان إنذارا مباشرا من الجيش تضمن (٢٠ نقطة) انصبت جميعها على كبح ما سمي آنذاك بـ" التطلعات الأصولية الإسلامية" ومن هذه النقاط: فرض رقابة شديدة على المؤسسات الدينية وفرض القيود على الدعم المالي الخارجي للرفاه وإقالة أكثر من ١٦٠ ضابطا بتهمة تبني توجهات إسلامية وغلق التكايا والزوايا والالتزام الكامل بالمادة (١٧٤) من الدستور التي تؤكد المبادئ الأساسية للجمهورية التركية، وفي مقدمتها النزعة العلمانية وعدم التفكير بالسماح بارتداء الحجاب.

وبعد نحو عام واحد على توليه الحكومة أجبر الجيش أربكان على الاستقالة في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٩٧، وجرى حل حزب الرفاه لتنتهي أبرز تجربة حكم معادية للعلمانية في تركيا بتدخل واضح ومؤثر من الجيش ولكن من غير انقلاب عسكري.

## استيعاب القوى العلمانية

في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨ أدين رئيس بلدية إسطنبول رجب طيب اردوغان وسجن مدة عشرة أشهر بسبب خطاب كان قد ألقاه قبل ذلك بأقل من عام قال فيه "إن المساجد هي ثكناتنا، والمآذن حرابنا، والقباب خوذاتنا، والمؤمنون جنودنا"، كان ذلك الإجراء جزءا من حملة مشددة شنتها القوى العلمانية وفي مقدمتها الجيش ضد حزب الفضيلة الذي كان ينتمي إليه والذي تشكل بدلا عن حزب الرفاه بزعامة جديدة، وبعد خروجه من السجن أسس أردوغان في أغسطس/ آب ٢٠٠١ حزب العدالة والتنمية / الذي قدر له أن يفتتح مرحلة جديدة من العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين .

تمكن العدالة والتنمية من الفوز في انتخابات العام ٢٠٠٢ بأغلبية كبيرة وشكل الحكومة التي لم تقدم نفسها على أنها حكومة إسلامية وإن كان ابرز قيادات الحزب هم من الإسلاميين الذين عملوا بمعية أربكان، لكن تجربة الأخير على ما يبدو ظلت شاخصة أمام القادة الجدد لتركيا، حيث تبين أن ثمة قواعد جديدة للعبة بدأت تظهر للعيان ومن أبرزها نجاح جماعة أردوغان في تجاوز أخطاء أربكان خاصة في مجال الاصطدام مع العلمانيين وكذلك السعي لتقديم صورة جديدة للإسلام وهي صورة الإسلام المعتدل الذي يرى أن لتركيا جناحين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب. كما حرص أردوغان وحزبه على تقديم العلمانية على أنها غير معادية للإسلام وكل ما في الأمر أن هناك ثلاثة احتياجات مهمة للشعب التركي تتمثل بالحرية والعدالة ولقمة العيش، ويبدو أن هذا هو سر تقبل العلمانيين لحكومة العدالة والتنمية.

ورغم أن أردوغان وحزبه لا يخفيان أن لديهما برنامجا إسلاميا للتعديل الجذري لقيم وتوجهات المجتمع التركي، فهما يعلنان باستمرار أن العلمانية المعتدلة لا تحارب الدين وتقبلها القوات المسلحة والشعب معا، كما أن أردوغان لا يزال يتمسك بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يتبني الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية.

وحتى الآن يبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية قادرة على مواجهة ضغوط الجيش وربما يستمر ذلك إذا ما أثبتت للجيش والعلمانيين أنها لا تسعى لتعديل دستور البلاد وطابعه العلماني، ومما يساعدها في ذلك امتلاكها برنامجا واضحا لإصلاح النظام الضريبي ومواجهة التضخم ومقاومة الفساد المالي وملاحقة الثروات غير المشروعة ومحاربة البيروقراطية والعمل على وقف تدهور الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة.

ولأن القوى العلمانية في تركيا تعاني من الضعف والتشرذم ومع قدرة القوى الإسلامية وحزب العدالة والتنمية على استيعاب مشكلات تركيا ومعرفة احتياجات الناس فيها ومطامحهم خاصة فيما يتعلق بقيم العدالة والحرية ولقمة العيش، والسعي لمواجهة المفهوم المتشدد للعلمانية بأنها عدو الدين وكذلك منع استضعاف المتدينين وإيذائهم، والأهم من ذلك تأكيد أردوغان أنه يعمل من أجل استعادة هيبة تركيا، في مثل هذه الظروف فإن القوى الإسلامية ستستطيع ليس البقاء في السلطة لمراحل أخرى في تركيا وإنما كسب ممثلي الاتجاهات العلمانية القومية التركية كذلك .

*أستاذ/جامعة الموصل

# الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة

*بشير موسى نافع

تثير الحركة الإسلامية في تركيا تساؤلات لا يعادلها غير الجدل الذي ارتبط بالنظام العلماني لهذا البلد، ولئن كان ميراث التاريخ العثماني قد أوجد أسبابا عديدة لتعقيد الدينامية السياسية في تركيا، فإن السلوك السياسي المعاصر أوجد بدوره أسبابا لا تقل أهمية، لتداخل في فهم حقيقة ما جرى ويجري، سواء في طبيعة ونوع الإسلام السياسي هناك، أو في مسارات العلمانية وقدرتها على البقاء في مجتمع من الصعب أن ينقطع عن تاريخه، أو أن يتخلى عن خياراته التحديثية في الوقت نفسه.

وقد قسمت المقالة إلى قسمين يتناول كل قسم مجموعة من المحاور تعالج أزمة العلمانية التركية في ظل تنامي وجود الحركات والتيار الإسلامي.

- ❖ الحركة الإسلامية التركية
- ❖ موت الميراث العثماني
- ❖ تصدع العلمانية

## الحركة الإسلامية التركية

ثمة جدل كبير، داخل تركيا وخارجها، حول حقيقة الانتماء الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، إذ بينما أعلن قادة الحزب منذ لحظة إطلاقه أنهم ليسوا بصدد تأسيس قوة إسلامية سياسية جديدة في البلاد، يواجه الحزب اتهامات من معسكرين مختلفين:

الأولى: تلك التي تصدر من المعسكر العلماني الراديكالي التركي وأوساط غربية معادية لكل ما يمت إلى الإسلام بصلة، تتمحور هذه الاتهامات حول مؤامرة أسطورية ينسجها الإسلاميون للسيطرة على الحكم في واحدة من أكبر بلدان العالم الإسلامي بهدف القضاء على الحداثة التركية ودفع عقارب الساعة إلى الوراء .

أما الثانية: فتأتي من الأوساط الإسلامية السياسية التركية، كتلك التي يقودها المهندس نجم الدين أربكان، التي تتهم قادة حزب العدالة والتنمية بالتآمر على الإسلام ومحاولة إجهاض إمكانات التحول الإسلامي الحقيقي في البلاد. هذا الجدل حول العدالة والتنمية، حزباً وحكومة، الذي لا يكاد يشهده أي بلد مسلم آخر، يعكس التعقيد البالغ الذي يحيط بتاريخ الحركة الإسلامية في تركيا ومحاولة قراءة هذا التاريخ.

كانت تركيا هي أرض انطلاق الدولة العثمانية ومقر سلطنتها وعاصمتها طوال ٧٠٠ عام، وهي الدولة التي حضنت الخلافة الإسلامية لقرون خمسة من تاريخها. ولأن الدولة العثمانية ولدت في تخوم الإسلام، من رحم حركة غزو وجهاد واسعة النطاق، فقد استقرت في هذا الجزء من العالم الإسلامي روح نضالية عميقة الجذور، مسلحة بالشعور بالمسؤولية تجاه الإسلام، دينا وأمة وميراثا. ولكن الحرب العالمية الأولى وضعت نهاية مؤلمة للدولة العثمانية وللخلافة الإسلامية معا .

كانت نهاية الدولة، كما بدايتها، لحظة مشحونة بالعنف والاضطراب والتحولات الانقلابية. وسرعان ما تبوأت تركيا الحديثة، تركيا الجمهورية، موقعا بارزا على الخريطة السياسية والإستراتيجية العالمية. ولعل هذا ما جعل ولادة التيار الإسلامي السياسي في تركيا تتأخر عن مثيلاتها من الدول الإسلامية الرئيسية، وما واجه القوى الإسلامية السياسية التركية بعقبات وصعوبات مختلفة، كما ونوعا، تختلف عن تلك التي واجهتها القوى الإسلامية السياسية في مناطق العالم الإسلامي الأخرى.

بيد أن من الضروري ملاحظة أن التيار الإسلامي السياسي في تركيا الحديثة لا يمثل استمرارا للميراث العثماني ومؤسسة الخلافة. قد يستلهم الإسلاميون الأتراك المحدثون الذكريات العظيمة لإمبراطورية الفاتحين وحاضنة الخلافة، ولكن هذا الاستلهام لا يلعب أكثر من دور روحي في رفد القوى الإسلامية التركية.

الإسلاميون الأتراك، ككل القوى الإسلامية السياسية الأخرى، ينتمون إلى فئات الانتلجنسيا الحديثة، تلقوا تعليمهم في المعاهد والجامعات الحديثة، يتحدثون لغة العالم الحديث، ويقرؤون مستقبل تركيا قراءة سياسية حديثة، حتى وهم يسعون إلى جعل الإسلام الإطار المرجعي لهذا المستقبل .

بكلمة أخرى، تركيا الجمهورية، بعلمانييها وإسلامييها، سارت شوطا كبيرا في القطيعة مع الميراث العثماني السياسي، سلطنة وخلافة. بل إن نهاية السلطنة والخلافة لم تأت إلا بعد أن فقدت كلتاهما مبرر وجودها .

## موت الميراث العثماني

يرتبط معنى تركيا الحديثة ومبناها بمؤسس الجمهورية مصطفى كمال (أتاتورك لاحقا). كان مصطفى كمال ضابطا عثمانيا من طراز رفيع، تخرج في المدرسة الحربية العثمانية الحديثة. وليس صحيحا أنه كان عضوا في جمعية الاتحاد والترقي، التي سيطرت على مقاليد الدولة العثمانية منذ انقلابي ١٩٠٨-١٩٠٩.

الصحيح أن علاقته بالضباط الرئيسيين في الاتحاد والترقي لم تكن حسنة، وقد اصطدم مصطفى كمال بأنور باشا، وزير الدفاع وأحد القادة الرئيسيين للجمعية، منذ سنوات المقاومة العثمانية للغزو الإيطالي لليبيا في ١٩١٩، وبعد إقرار الدولة العثمانية بهزيمتها في الحرب الأولى وخسارتها لكل ولاياتها العربية، تعرضت منطقة الأناضول التركية لغزو يوناني، بينما قسمت البلاد إلى قطاعات نفوذ لدول الحلفاء. كان الإنزال اليوناني في منطقة أزمير إهانة بالغة للأتراك، ما دفع مصطفى كمال إلى الاستقالة من منصبه العسكري والتوجه إلى الأناضول حيث اختير لقيادة المقاومة للقوات اليونانية المحتلة .

نجاحات المقاومة في الأناضول ووقوع الحكومة العثمانية في إسطنبول تحت النفوذ البريطاني، جعلت من مصطفى كمال بطلا تركيا وإسلاميا. ولكن الأهم من ذلك، كان تحول أنقرة، مقر قيادة أتاتورك، إلى مركز منافس لإسطنبول. المجلس الوطني الكبير، الذي أسس في أنقرة كبرلمان للقوى الشعبية المنخرطة في المقاومة، أصبح بديلا للبرلمان العثماني في إسطنبول، ورابطة الدفاع عن الأناضول والروملي، التي قادت حركة المقاومة، أصبحت حكومة موازية لحكومة اسطنبول.

في يناير/ كانون الثاني ١٩٢١، خطا المجلس الوطني في أنقرة الخطوة الأولى في تحديه لشرعية إسطنبول عندما وضع وثيقة دستورية أطلق عليها اسم القانون الأساسي. وكلما حققت المقاومة مزيدا من النجاحات ضد المحتلين اليونانيين، تسارعت خطوات أتاتورك في تقويض شرعية الحكومة العثمانية وتعزيز قواعد النظام الجديد .

في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، اختار المجلس الوطني أنقرة عاصمة، ومن ثم ألغيت السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية. لم تكن إجراءات مصطفى كمال والملتفين حوله مؤامرة ما، بل نتاجا طبيعيا لسياق تاريخي أخذ في التسارع منذ اندلاع نيران الحرب الكبرى. كان مصطفى كمال وصحبه أبناء حركة التحديث العثماني التي أطلقت منذ منتصف القرن ال_١٩، ولم ير هؤلاء مستقبلا لتركيا خارج مجال الحداثة الأوروبية. فوق ذلك، أدى خضوع إسطنبول للنفوذ البريطاني بعد الهزيمة، ونجاح المقاومة في تحرير الأناضول من الغزو اليوناني، إلى وصم حكومة إسطنبول والسلطان/ الخليفة بالخيانة وصعود مصطفى كمال وصحبه إلى مصاف المنقذين .

ولأن دولة أنقرة ولدت وتجلت في صراع على الشرعية مع دولة إسطنبول لم يكن مستغربا أن تتبنى أنقرة توجها مناقضا لكل ما تمثله إسطنبول. كان خيار مصطفى كمال الأولي الحفاظ على الخلافة كمؤسسة دينية شبيهة بوضع الفاتيكان. ولكن الضغوط الإسلامية المتصاعدة للحفاظ على الخلافة جعلت حكومة مصطفى كمال تستشعر خطر النشاطات الإسلامية على شؤون الجمهورية، وسعى بالتالي إلى التخلص من الخلافة. وقد جاءت اللحظة الحاسمة في مارس/ آذار ١٩٢٤، عندما أخذ المجلس الوطني قرارا بإلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها، مثل مؤسسة شيخ الإسلام.

لم تمر هذه التطورات الهائلة في البنية التركية السياسية بلا معارضة، بل إن المعارضة داخل المجلس الوطني ذاته كانت معارضة ملموسة إلى حد كبير. وما أن أطيح بمؤسسة الخلافة حتى اندلعت معارضات إسلامية من نوع آخر، ففي فبراير/ شباط ١٩٢٥ اشتعلت مناطق الأناضول الشرقية بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل من شيوخ الطريقة النقشبندية .

أعلنت حكومة مصطفى كمال حالة الطوارئ في البلاد وواجهت التمرد بقدر كبير من العنف، ذاهبة إلى حد إعدام الشيخ سعيد بيران و٤٦ من أتباعه، ومن ثم إعلان حظر شامل على الطرق الصوفية. وقد استغل مصطفى كمال ظروف التمرد لإصدار قرار بمنع الأحزاب المعارضة وإقامة نظام الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري الحاكم.

خلال السنوات القليلة التالية، صدرت عشرات القوانين التي استهدفت تقويض نفوذ الإسلام والميراث العثماني في تركيا الدولة والمجتمع. في ١٩٢٨ ألغيت مادة الدستور الناصة على أن الإسلام هو دين الدولة. وفي ١٩٣٧، أدرجت في الدستور المبادئ التي ترتكز إليها تركيا الحديثة كما أرادها مصطفى كمال: القومية والجمهورية والإصلاح والعلمانية والشعبوية. بذلك أصبحت الجمهورية التركية أوتوقراطية علمانية بكل معنى الكلمة، أوتوقراطية بحكم ديكتاتوري صارم، وأيديولوجيا علمانية تروج لها الدولة كما المعتقد الديني .

## تصدع العلمانية

لم تهزم قوى المعارضة الإسلامية تماما أمام قوة الدولة الباطشة، فقد استمرت الطرق الصوفية، حتى بعد منعها الرسمي تنشط في الخفاء، لاسيما في المناطق الريفية التي لم تستطع آلة الدولة العلمانية الإعلامية والثقافية تحقيق اختراق كبير لأنماط حياتها. كما نشط عالم تركي مسلم ذو خلفية صوفية نقشبندية، بديع الزمان سعيد نورسي (١٨٧٦-١٩٦٠)، كأبرز تحد ديني إسلامي لعلمانية الجمهورية المعادية للدين .

ولد بديع الزمان في قرية نورس بمنطقة بتليس من شرق الأناضول ذي الأكثرية الكردية، وتلقى تعليمه في دوائر الطريقة النقشبندية ذات النفوذ الكبير في المنطقة. عارض بديع الزمان حكم الاتحاد والترقي، الذي رأى فيه إضعافاً للإسلام، ما تسبب في تعرضه للنفي .

خلال الحرب الأولى، قاتل بديع الزمان على الجبهة الروسية وتعرض للأسر. وبعد نهاية الحرب شارك في المقاومة وحرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال. ولكن ما ان اتضحت توجهات الدولة الجديدة، حتى بدأ بديع الزمان معارضته للجمهورية، داعيا إلى حركة إحياء إسلامي للنهوض بتركيا. وقد اتهم ألنورسي بدعم ثورة الشيخ سعيد في ١٩٢٥، ما تسبب في نفيه من جديد. ولكن صوته جذب الكثير من الأتباع، الذين أخذوا في تلقف رسائله وتوزيع المئات وربما الآلاف من نسخها المخطوطة سرا. قضى بديع الزمان معظم الفترة بين ١٩٢٥ ووفاته في ١٩٦٠ بين السجن والمنفى الداخلي، ولكن تلاميذه وأتباعه، الذين أصبحوا يعرفون باسم النورسيين، كانوا ينتشرون في أنحاء البلاد.

لا يمكن تصنيف النورسية ضمن الحركات الإسلامية السياسية، ولكنها بلا شك واحدة من أهم حركات الإحياء الإسلامي الديني في القرن العشرين. وربما كانت النورسية أقرب إلى نموذج الجمعية الشرعية في مصر، رغم الاختلاف في التوجهات العقدية بين الاثنتين. ولا يزال التيار النورسي نشطا في تركيا اليوم، لاسيما في مجالات النشر والمؤتمرات والإعلام. ولكن تفكك النورسيين إلى مجموعات متعددة، يدعي كل منها شرعية التعبير عن ميراث بديع الزمان، أضعف أثر التيار. العامل الآخر الذي أسهم في إضعاف النورسيين كان بلا شك بروز القوى الإسلامية السياسية ونجاحاتها الانتخابية المتكررة.

خلال الثلاثينيات والأربعينيات، ورغم الاحتفال العالمي الكبير بالعلمانية التركية كان النظام العلماني يتشقق من داخله. ففي منتصف الثلاثينيات مثلا أسس مصطفى كمال أتاتورك أكاديمية التاريخ والعلوم الاجتماعية التي أراد منها أن تصبح مركز التسويغ الفكري والثقافي لتصوره للقومية والأمة التركية. ولكن لأن مجدا للأمة التركية ما كان يمكن أن يساوي مجدها الإمبراطوري الإسلامي فسرعان ما تحولت الأكاديمية إلى مركز إحياء للتاريخ العثماني، وليبرز منها بعض من أهم المؤرخين الأتراك العثمانيين، بما في ذلك شيخهم جميعاً فؤاد كوبرللو .

وفي ١٩٣٨، عشية الحرب العالمية الثانية، توفي مصطفى كمال أتاتورك، وتولى الرئاسة رفيقه عصمت إينونو. وبعد فترة من الحياد التحقت تركيا بالحلفاء، لتؤمن مقعدا لها على طاولة النظام العالمي الجديد .

ولأن تصور الحلفاء لعالم ما بعد النازية كان تصورا ديمقراطيا، فقد بادر إينونو للسماح بتعددية محسوبة للأحزاب، وهو ما أدى إلى خروج مجموعة ليبرالية من حزب الشعب الجمهوري الحاكم، بقيادة عدنان مندريس، يرافقه جلال بايار والمؤرخ فؤاد كوبروللو، لتشكيل الحزب الديمقراطي.

اكتسح مندريس انتخابات ١٩٥٠ ببرنامج بسيط، وعد بإلغاء إجراءات الدولة العلمانية المعادية للشعائر الإسلامية، مثل منع الأذان باللغة العربية ووضع قيود على عدد الأتراك المؤدين لفريضة الحج، مبتدئا بذلك عهد الجمهورية الثانية. ثم عاد مندريس واكتسح انتخابات ١٩٥٤ و١٩٥٧، مواصلا سياسة التحالف مع الغرب في الحرب الباردة خارجيا وإفساح المجال للتعبيرات الإسلامية داخليا. لم يكن مندريس مناهضا لجمهورية أتاتورك، ولكنه أدرك بحصافته السياسية أن المشروع الأتاتوركي قد وضع الدولة في صدام دائم مع الضمير الجمعي للأتراك. ولأن إصلاحاته وجدت استجابة شعبية عارمة لم يكن هناك من طريق لوضع نهاية للجمهورية الثانية بدون قوة الجيش، وهو ما تجلى أخيرا في انقلاب ١٩٦٠ الذي قاده جمال جورسيل .

حاكم الانقلابيون قادة الجمهورية الثانية، وأعدموا مندريس ووزيري المالية والخارجية، بينما لم ينج بايار من الإعدام إلا لتقدمه في السن. وفي الوقت نفسه، أحيل زهاء الأربعين في المائة من ضباط الجيش على التقاعد للشك في ولائهم لمندريس .

في السنة التالية للانقلاب وضع دستور جديد للبلاد، اعتقد واضعوه أنه سيكون الضمانة للنظام العلماني. وقد أسس دستور ١٩٦١، إلى جانب توجهه الاجتماعي، لدور الجيش السياسي من خلال مجلس الأمن القومي، وهو الدور الذي سيستمر على نحو أو آخر حتى مطلع القرن الحالي. ذلك كله لم يستطع إخفاء حقيقة إن الجمهورية الثانية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن نظام أتاتورك لم يكن قابلا للحياة، وأن تغييرات جوهرية لا بد أن تجرى على علاقة الدولة بالإسلام وبالمجتمع على السواء.

بيد أن التحول الرئيس الذي صنعته حقبة مندريس كان فتح المجال للتفكير الإسلامي السياسي في تركيا. كانت القوى الإسلامية السياسية قد انتشرت في كل أنحاء العالم الإسلامي، من مصر وسوريا والعراق والسودان إلى باكستان وإندونيسيا. وبكسر شوكة الدولة العلمانية المناهضة للدين كدين بدأت مجموعة من أبناء الأنتلجنسيا التركية في بلورة تصور سياسي إسلامي لتركيا الحديثة .

---

*باحث فلسطيني

# المجتمع التركي بين ثقافتين

*هاشم الشبيب

تميز المجتمع العثماني على اختلاف قومياته وطوائفه طوال قرون عديدة بالسكون ووحدة الهوية على اختلاف مكوناتها، خاصة بين الشعوب المسلمة التي كانت منضوية تحت الراية العثمانية، ولم يكن للهوية التركية ظهور بارز على الإطلاق حتى بدأت ملامح انهيار الإمبراطورية لتتنازع المجتمع التركي ثقافتان لم تبتعدا عن مضمون الصراع بين الدين والعلمانية في تركيا.

- ❖ الانفصام الثقافي
- ❖ نفور المجتمع
- ❖ معالم الهويتين

## الانفصام الثقافي

بقيت الهوية العثمانية واحدة موحدة حتى ظهور بوادر الحركة القومية الطورانية. وهذا الظهور كان بتأثير النظريات القومية في أوروبا التي جاءت عن طريق البعثات والإرساليات العلمية التي توجهت إلى ألمانيا وفرنسا حيث بدأ الانفتاح العثماني على العالم الغربي الذي كان يعيش نمو الحركات والنظريات القومية .

كانت إسطنبول عاصمة الإمبراطورية وسيلانيك في اليونان مركز النشاط لبدء ظهور النظريات الطورانية والمبادئ الأولية لسياسة التتريك التي كانت المحرك الأول لزوال الإمبراطورية وتمزق هويتها. من هنا بدأ الانفصام داخل المجتمع العثماني بين متمسك بالهوية التي ورثها منذ قرون ومتحمس لتقليد أوروبا وتجاربها. قاد التوجه الأخير الضباط العائدون من ألمانيا والمتعلمون العائدون من فرنسا .

ولما كان قالب الهوية المستورد الجديد نابعا من الأفكار الأوروبية التنويرية التي انبثقت من الصراع المرير مع الكنيسة فقد اتسم مناصروها والمبشرون بها من المخططين للتخلص من التأثير الديني في الحياة، مؤيدين ومدعومين من القوميين الطورانيين وعناصر الأقليات غير المسلمة خاصة من طائفة (الدونمة) وهم من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم والمتوزعين في منطقة سلانيك داخل اليونان الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في كل من أزمير وإسطنبول.

إلا أن المتأوربين من العثمانيين أخذوا الأفكار الأوروبية دون دراسة أو تدقيق لظروف بلدانهم الأصلية. ولما كان أكثرهم ممن يعانون من سيطرة النفوذ الديني المحافظ –المتحجر أحيانا– وبدوافع قومية شوفينية اعتمدوا النظريات القومية على أساس أنها هي التي ستبعث الحياة في جسم الإمبراطورية (المريضة) وهذا ما أثار التمزق والصراع.

وعند نهايات الحرب العالمية الأولى كانت الإمبراطورية العثمانية المتحالفة مع المحور ضمن الممتلكات المعروضة للقسمة بين الحلفاء، ولا بد من التنويه هنا أن الذي زج بالدولة العثمانية للتحالف مع المحور هي القوى والحركات القومية التي تأثرت بالأفكار العنصرية ورفعت رايات التتريك التي قصمت ظهر الإمبراطورية ومزقت أوصالها.

كانت أراضي الوطن الأم التي تضم أرض الأناضول والجزء الأوروبي من تركيا اليوم هي الأخرى محتلة من قبل قوات التحالف، وهو ما دفع مجموعة من ضباط وقادة الجيش القديم وعددا من المليشيات المحلية لخوض حرب شعبية لتحرير الأراضي في تركيا التي نعرفها اليوم.

خاض المحاربون بقيادة مصطفى كمال الملقب بـ(أتاتورك) حربا ضروسا لتحرير الأرض قرية قرية ومدينة مدينة. اتخذ أتاتورك موقفا مناهضا للعثمانيين ، كما أنه كان من المعجبين والمؤمنين بأفكار المفكر القومي التركي (ضياء كوك ألب) الذي يعد المنظر الأهم للفكر القومي التركي وهو يدعو بوضوح إلى انتزاع الأتراك من حضارة الشرق الأوسط وإدخالهم في مدار الحضارة الأوروبية.

ومع استحالة ذلك علميا و حضاريا قرر مصطفى كمال انتهاج ذلك. ولما كان الإسلام هو العمود الفقري للحضارة والمجتمع العثماني فقد قرر إقامة الجمهورية على أسس علمانية مع موقف متشدد للغاية من الإسلام باعتباره المناهض الأخطر لأفكاره، واعتمد في ذلك على الكوادر العسكرية المشبعة بالأفكار الأوروبية التي اعتقدت أن نقل الفرد من (التبعية) العثمانية إلى (المواطنة) التركية ستحقق انتقاله كليا إلى الحالة الجديدة.

وبعقلية العسكري المنتصر أعلن أتاتورك ورفاقه عام ١٩٢٣ قيام دولة جديدة هي (الجمهورية التركية) بحدودها الحالية ورفعوا شعار (سلام في الوطن وسلام في العالم).

وفي العام ١٩٢٤ شرع البرلمان التركي دستورا جديدا ثبت فيه النظام الجمهوري شكلا للدولة على ضوء المبادئ الستة التي تعد منهاج أتاتورك السياسي وهي مبادئ الجمهورية والقومية والشعبية واللائقية (العلمانية) والدولة المركزية والثورية (الانقلابية).

بعد ذلك أخذ المتطرفون العلمانيون بالتشدد إزاء كل ما يمت للإسلام بصلة إلى درجة تحريف مذكرات قادة حرب التحرير التي سبق أن نشرت في السنوات الأولى لقيام الجمهورية. فقد نشر الكاتب التركي الشهير فالح رفقي آطاي في صحيفة (اكشام) بتاريخ ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢ مذكرات حول معركة (كوجه تبه) الشهيرة ضد الجيوش اليونانية، وفيها أن فوزي باشا –أحد رموز حرب التحرير رئيس أركان الجيش التركي– انزوى ليتلو آيات من القرآن الكريم وذلك في الساعات الحرجة من المعركة وبينما كانت أصوات المدافع تدوي.

لكن عندما أعيد نشر هذه المذكرات في كتاب السيد آطاي (الساعات القديمة) عام ١٩٣٣ لم يكن لواقعة تلاوة القرآن الكريم ذكر لأنها لم تكن منسجمة مع المرحلة الجديدة .

كل ذلك جرى واستمر حتى يومنا هذا بحجة حماية الجمهورية اللائقية من خطر الرجعية الدينية ووفاء لمبادئ أتاتورك الستة. ولو كان أتاتورك حيا لغير كثيرا من تلك المبادئ أو على الأقل لطورها بما يتناسب والظروف المستجدة.

ويصف سليمان ديميريل –السياسي المخضرم وأحد زعماء العلمانية اليمينية في تركيا– الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية وإعلان الدستور بأن الدولة كانت من دون دين، وأن الإخلاص والتقدم كان يقاس بمعايير الابتعاد عن الدين، وذلك بسبب الظروف والأحوال السائدة في حينه ما خلق انزعاجا ونفرة من الدولة لدى سواد الناس.

## نفور المجتمع

خلق التوجه الجديد للدولة نفورا واستغرابا لدى العامة، إذ إن الطبيعة البشرية تميل للتريث في تغيير أنماط حياتها الروحية والمعنوية. من هنا بدأ الشعور لدى الآخر بذاته وخصوصياته، فكلما ازدادت هتافات العلمانية

ورفض الماضي تعمق اعتزاز الجماهير بالدين، وكلما تصاعد التمجيد بالقومية التركية تعمق شعور الانتماء العرقي لدى القوميات الأخرى في المجتمع، وهذا مؤشر انفصام خطير في بيئة ذات تنوع عرقي وطائفي .

إن حالة الإنقسام وانعدام الولاء لا تظهر طالما كانت الدولة وأجهزتها قوية ومتماسكة، ولكنها تطفو على السطح فور انحسار السيطرة المركزية القوية وتحرر الغالبية الصامتة من الخوف .

ويمكن القول إن الفترة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية هي فترة سيادة العلمانية الحكومية كجهاز وعناصر بشرية واتجاه سياسي لم يسمح للاتجاهات الدينية أو رموزها بأي نوع من النشاطات.

مما أوردناه آنفا تظهر أمامنا صورة واضحة للهوية الثنائية التي عاشها الشعب التركي في العهد الجمهوري حيث أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني على الإطلاق علمانية الخطاب والتوجه، والحزب السياسي الوحيد الناشط في الجمهورية هو (حزب الشعب الجمهوري) الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك وهو حزب شمولي لا منافس له و يقوده أتاتورك ورفاقه في حرب التحرير. أما القوات المسلحة فتمثل الحارس الأمين للجمهورية ونظامها العلماني الذي يسير وفق المبادئ التي أعلنها أتاتورك وأصبحت بعد وفاته غير قابلة للتطوير والتغيير، وبذلك أصبح مجتمع المدن في تركيا علمانيا أتاتوركيا صلبا يقوده العلمانيون الجدد الذين لا يخفون عدم اهتمامهم وأحيانا عداءهم للإسلام لاعتقادهم بأنه السبب في تخلف الإمبراطورية وجهلها.

ولهذا السبب كان التعليم في الكليات العسكرية والأمنية والجامعات والمؤسسات التعليمية شديد الحساسية من الدين حتى عد المتدينون من أشد الأخطار على العهد الجديد. في الوقت نفسه ابتعدت الطبقة الحاكمة عما يدور في القرى والأرياف التي اتسم سكانها بالالتزام بالدين والتدين. وأخذ شكل الهوية بالانفصام الحاد، وكان جيل المدن الجمهوري علماني الشكل فارغ المحتوى وأصبح حائرا بين انتمائه لتاريخ وحضارة لا يعرف عنها شيئا ولا يستطيع فهمها بسبب تغيير الحرف من العثمانية (الحرف العربي) إلى اللاتينية وسحبه عنوة ليكون أوروبيا شكلا ومظهرا بشخصية وروح عثمانية .

ولم يدرك العسكريون أن تغيير العقول ليس بسهولة تغيير الملبس والمسكن، ولذلك لم يتمكنوا من استيعاب بقاء المواطن في القرية والريف بشكل أكثر توازنا وأعمق فهما لكينونته وانتمائه، وقد بدت نتائج ذلك بعيد فترة التعددية الحزبية حيث هزم الحزب الحاكم في أول انتخابات جرت في البلاد في١٤ مايو/ أيار ١٩٥٠ وعندها فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية الساحقة (٥٣,٥٪) وشكل عدنان مندريس أول حكومة تحترم الإسلام دون أن تدخله في العملية السياسية، ولم يستطع الأتاتوركيون العلمانيون إزاحة الديمقراطيين عن الحكم إلا بانقلاب عسكري بقيادة رئيس ألاركان آنذاك الجنرال جمال كورسيل بعد ذلك بعشر سنوات وأصبح التدخل العسكري أسلوبا وحيدا لتبوء العلمانيين السلطة في تركيا منذ ذلك التاريخ، حيث أخذ التيار الأتاتوركي بالضمور والاضمحلال.

جدير بالذكر أن عزل عصمت إينونو خليفة أتاتورك عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري على يد ربيبه بولند أجويد عام ١٩٧٢ ومحاولة الأخير طرح شعار الوسط جاء لينقذ الحزب من عزلته. كما أن أجويد تحالف مع حزب

السلامة الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان لينفتح به على بقية الجماهير التركية وليبتدئ هدنة مع التيارات الإسلامية لم تدم طويلاً.

## معالم الهويتين

إن فوز حزب العدالة والتنمية الساحق في الانتخابات العامة الأخيرة وتوقعات فوزه في الانتخابات القادمة تشير إلى الاحتمالات القوية لاستمرار التيار الإسلامي التجديدي الذي يرفض استخدام الإسلام سياسيا بشكل قاطع، ويعتبر تياره تيارا محافظا تجديديا يرفض القواعد والأطر الثابتة في العمل السياسي .

كما أن هذا التيار يرفض زج الإسلام في السياسة لأن أهدافها ووسائلها متغيرة بينما الدين خال من الشوائب والأخطاء. أشير هنا إلى أن بعض المفكرين الأتراك يشبهون فكر التجديديين الإسلاميين اليوم بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، ويشيرون إلى دعوة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش إلى اعتماد النموذج التركي الإسلامي باعتباره الأكثر ملاءمة للعصر. أما اليساريون العلمانيون الأتاتوركيون فإنهم يرفضون ذلك باعتبار أن تركيا جمهورية علمانية، ويتوافق معهم الإسلاميون التقليديون، ولكن لأسباب معاكسة بطبيعة الحال.

ويتجه التجديديون إلى الخصخصة والسوق الحرة ويحققون إنجازات هامة في هذا الميدان، بينما يعارض العلمانيون ذلك لأنه يضعف من سيطرة و توجيه الحكومة المركزية على الاقتصاد في الوقت الذي تشير فيه البيانات والإحصائيات إلى تقدم مذهل في الحقل الاقتصادي في العهد الجديد.

كما يتجه التجديديون أيضا إلى الحد من النفوذ العسكري على الشؤون السياسية، وقد نجحوا إلى حد كبير في ذلك، بينما يجاهد العلمانيون والقوميون المتشددون دون جدوى إلى إعادة نفوذ العسكر في الشؤون السياسية من جديد.

أما فيما يتعلق بالنزاع مع حزب العمال التركي وأمثاله من التنظيمات المسلحة فقد نجحت سياسة الدولة التركية في حصره دون أن يتطور إلى نزاع قومي، كما أنها تميزت بتعاملها الحذر و الدقيق مع مستجدات الأحداث على عكس الاتجاهات اليسارية والقومية التي تدعو إلى الضرب بشدة وبدون حساب لما قد يحدث.

وعلى صعيد العلاقات الدولية لم ينجح اليسار والعلمانيون في تطوير علاقاتهم القديمة مع اليسار الأوروبي والحركات الديمقراطية والاشتراكية ومع إسرائيل خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بينما قام التجديديون الإسلاميون بتطوير علاقاتهم بالمنظمات اليهودية الأميركية وإسرائيل ومراكز القرار في الولايات المتحدة الأميركية ما سحب البساط من تحت أقدام أصدقاء إسرائيل وأميركا القدامى وأصبح الإسلاميون التجديديون الأصدقاء المقربين لمركز القوة الأحادي الجديد.

كما أن الإسلاميين الجدد نجحوا في التقرب من العرب والمؤتمر الإسلامي مستفيدين من علاقاتهم القديمة مع مراكز القرار العربية والإسلامية، في حين فشل اليسار في ذلك.

إن تمترس الحرس القديم ضد كل ما يجري في الساحة بدأ يفقده الكثير من التأييد في الوسط الإعلامي حيث أخذ بعض مشاهير الكتاب والباحثين بالتعاطف مع الاتجاه التجديدي السائد، واضمحل التوجه الداعي لتدخل العسكر في السياسة رغم وجود من يدعو لذلك حتى الآن.

إن نظرة فاحصة للصراع المحتدم اليوم بين العلمانيين والإسلاميين تكشف عن حالة الجمود والسلبية التي يعاني منها معسكر اليسار في تركيا، فالعسكر فقدوا سطوتهم السابقة التي تمتعوا بها حتى بداية فترة زعيم

التجديد اليميني توركوت أوزال، وكذلك فشلوا في تقديم أي جديد لتركيا سوى الدفاع اللفظي عن المفاهيم الأتاتوركية والتخندق في مواجهة وهمية مع عدو لا يعرفه أحد يروم القضاء على النظام الجمهوري الذي أسسه أتاتورك.

كما أن فشل جميع محاولات توحيد القوى اليسارية وحتى يسار الوسط في سلك القضاء وبعض الجامعات وكذلك المفكرون اليساريون يعود سببه إلى العقلية الأيديولوجية التي تسيطر على تلك التيارات من جهة، واعتمادها على رفض الآخر والتقوقع على ذاتها، فضلا عن رفضها تجديد أسلوبها الخطابي القديم، وافتقارها لقادة جدد يتمتعون بالكاريزما القيادية اللازمة .

وكنتيجة لذلك لم تفلح الأحزاب اليسارية في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات للدخول إلى البرلمان ما عدا حزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بايكال الذي استطاع دخول البرلمان في انتخابات العام ٢٠٠٦ ولكن بنسبة تقل عن ٧٪ عن انتخابات ٢٠٠٢، وهو مع غيره من الأحزاب العلمانية مهدد بخسارة أكبر في الانتخابات القادمة إذا لم يدخل في تحالفات جديدة مع الأحزاب اليسارية أو يسار الوسط .

أما النقابات ومنظمات المجتمع المدني فقد انحسر تأثيرها أمام المنافسة الحادة للتيارات الإسلامية، إضافة إلى نشاطات المنظمات اليمينية التقليدية التي أخذت تتبنى مفاهيم لاترفض الدين بشكل كامل لكنها تبقي مسافة بينه وبين المجتمع كالنشاطات المهنية والتنظيمية المعتدلة التي تقوم بها التنظيمات الإسلامية الحداثية بقيادة حزب العدالة والتنمية.

وخلاصة القول أن مجتمع تركيا اليوم منقسم إلى يسار متقوقع داخل أطر قديمة أكل الدهر عليها وشرب، يغازل العسكر طمعا في السلطة وهو في خسارة مستمرة للجماهير" والقسم الآخر إسلامي متجدد يكتسح الشارع بأطروحات حداثية ونشاطات سياسية أثمرت في بناء علاقات متطورة مع العالم الخارجي خاصة في التقدم نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي حلم تركيا الذي حمله أتاتورك دون أن يوفق اليسار وطبقة العسكريين في التقدم نحو ذلك الهدف ما حرمه من دعم الكثيرين من اليمين ويسار الوسط .

***دبلوماسي عراقي سابق في تركيا**

# من قطيعة الايدولوجيا إلى تقارب الديمقراطية

* إدريس بووانو

يدرك المتتبع للشأن التركي أن هناك قدرا معتبرا من حجم التطور والنجاح شهدتهما الساحة الديمقراطية التركية أدى إلى احتواء أحد الإشكالات الكبرى بالمعنى الثقافي والسياسي داخل قيم وقواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية بين تيارين كبيرين هما التيار الإسلامي والتيار العلماني، ويتعلق الأمر بإشكال الهوية الذي صارع فيه كل طرف ردحا من الزمن ليخلد الطرفان معا بعد أشواط من الصراع الى مراجعة حقيقية للخطاب ولأدوات الاشتغال داخل ساحة سياسية أقل ما يقال عنها أنها وفرت مناخا ديمقراطيا صحيا سمح للطرفين معا من الإفادة منه.

- ❖ معادلات الصراع الخفية
- ❖ متغيرات الخطاب الإسلامي
- ❖ مستويات الخطاب العلماني
- ❖ خلاصات

## معادلات الصراع الخفية

**عقب تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ واجهت النخبة الكمالية أربعة إشكالات أساسية هي:**

- الإشكال الأول: إيجاد هوية وطنية مناسبة للتربة التركية ذات الجذور الإسلامية .
- الإشكال الثاني: تحديد بناء سياسي يتفق وينسجم مع الهوية المقترحة .
- الإشكال الثالث: حل مسألة التحديث، والمضي بتركيا نحو اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي.
- الإشكال الرابع: حسم مفهوم الديمقراطية.

تكتسي مناقشة الإشكالات الأربعة أهمية كبرى بالنسبة لبحثنا، لكن الإشكال الأول نعتبره صلب الموضوع وعليه فإننا نذكر بأن النخبة الكمالية عملت على إعادة تشكيل الهوية التركية لتكون هوية علمانية بحتة ودعمت هذا الخيار بعدة إجراءات نقف عند أبرزها وهي :

### ١.العلمنة الرمزية:

وقد حملت بعدا هاما في الإصلاحات الكمالية ، وبرزت في خطوتين :

–الخطوة الأولى: تمثلت في إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤، انطلاقا من كون الخليفة كان يرمز لوحدة المسلمين ورمزا للشرعية، كما كانت مؤسسة الخلافة تحمل دلالة وقيمة رمزيتين بالغتي التأثير على المسلمين عامة.

– الخطوة الثانية: تمثلت في عملية الإصلاح اللغوي التي بوشرت عبر مجموعة من الإجراءات من أهمها كتابة الحروف الهجائية بالحروف اللاتينية بدل العربية عام ١٩٢٨م، وفرض ترجمة القرآن الكريم للغة التركية، وحظر الأذان باللغة العربية، وتبني التقويم الغريغوري.

### ٢.العلمنة الدستورية:

صمم هذا الشكل من العلمنة لإزالة القوة الدستورية للإسلام، وإزاحته عن أن يقوم بأي دور فيما يخص الشؤون الدستورية للمجتمع التركي، فكان إلغاء السلطنة عام ١٩٢٢ أولى الخطوات، ونص دستور الإصلاحات الكمالية على

استمداد شرعية السلطة الدستورية من مفهوم السيادة القومية وليس من الإرادة الإلهية ، كما حذفت سنة ١٩٢٨ المادة الثالثة من دستور ١٩٢٤ التي كانت تذكر بأن الإسلام دين الدولة.

### ٣.العلمنة السياسية:

بدت جلية وواضحة من خلال القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم، وتم تغيير جملة من المراسيم القديمة بجديدة يلمس منها الطابع الغربي.

### ٤.العلمنة القانونية:

بدأت منذ فرض نظام التنظيمات، ورغم ذلك استمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول إلى جانب ما قررته الحكومة الكمالية من تبنى للقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي، والقانون التجاري الألماني، مع إدخال تغييرات خفيفة لا تؤثر على القوانين المستوردة .

شكل إقرار نظام التعددية داخل الدولة التركية –بعد سنوات من حكم الحزب الوحيد بزعامة كمال أتاتورك ومن بعد شريكه في الإصلاحات عصمت إينونو– منعطفا جديدا في الحياة السياسية والاجتماعية داخل تركيا بل مؤشرا هاما في بدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع التركي في اتجاه يمكن أن نقول عنه "اتجاه تصالحي" وقد مكن من بدء مرحلة التقارب بين وجهات نظر التيارين الإسلامي والعلماني داخل تركيا من خلال إجراء حوار ديمقراطي، شكل منذ ذلك الحين بداية الاعتراف بشرعية كل طرف في الوجود العلني ثقافيا وسياسيا.

ومع هذا الاعتراف المتبادل حدثت عملية إعادة تكييف في البنية الأيديولوجية والسياسية لخطاب كل طرف تجاوزت مرحلة القطيعة مع مجمل الأساليب الاستئصالية، وقد اتضحت تجليات هذا الاعتراف في الائتلافيات الحكومية التي أبرمها كل طرف مع الآخر، من ذلك الائتلاف الحكومي الذي عقده حزب السلامة الوطني ذو التوجهات الإسلامية بزعامة أربكان مع حزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني بزعامة بولند أجويد عام ١٩٧٤، ومن ذلك أيضا الائتلاف الحكومي الذي عقده حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي الذي شكله أربكان خلفا لحزب السلامة مع حزب الطريق القويم وهو حزب علماني يميني كانت ترأسه آنذاك تانسو تشلر وذلك سنة ١٩٩٦.

المرجعية الإسلامية والأحزاب العلمانية من خلال النماذج التي سبق ذكرها ليس فقط قيودا على البرامج الانتخابية للطرفين بل شكلت تمردا واضحا على مجموعة من المفاهيم والأحكام التقليدية التي كانت تتبناها الغالبية الساحقة من التيارين، وبوسعنا أن نلمس ذلك أكثر عند تحليلنا لما طرأ من تغير على مستوى خطاب الطرفين.

## متغيرات الخطاب الإسلامي

على صعيد التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية يمكن القول إن الطابع الذي اكتست به مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها نجم الدين أربكان صوب مجموعة من القضايا هو الحدة والشدة، ففي أكثر من حملة انتخابية للتجربة السياسية هذه خاصة في ظل أحزابها القديمة كان التأكيد على عدم التنازل للجبهة العلمانية العسكرية أو المدنية، وكان التصريح علنا بالمواقف المتشددة تجاه كثير من القضايا الدولية والداخلية ذات الحساسية البالغة .

لكن في بحر تجربة حزب الرفاه القصيرة في الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم سنة ١٩٩٦ وقبل أن تجهض بعد أقل من سنة من تكونها عبر الانقلاب العسكري الأبيض لمسنا تغيرا كبيرا ، فما كان يرفع في الحملة الانتخابية لم يكن مطابقا تماما لما هو في الواقع، لا نذكر فقط بأن هذا الطرف وقع بين مطرقة المحافظة على مواقفه

التي كان يحشد بها كثيرا من جماهيره وسندان الضغوط الخارجية والداخلية وعلى رأسها ضغوط المؤسسة العسكرية، بل أقول إن بوادر قدر كبير من تنازل التجربة بدا واضحا عند عقد التحالف مع الحزب اليميني، وبدا أيضا حينما اصطدمت التجربة بسور من الإكراهات الداخلية والخارجية فرضت عليها أن تغير من حدة خطابها ومواقفها .

بدأت عقب هذه الفترة مناقشات عميقة داخل التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية اتجهت منحى ضرورة إعادة النظر في طريقة إدارة الصراع السياسي من خلال توسيع هامش الانفتاح على الأطراف الأخرى داخل الساحة السياسية وعلى رأسها التيار العلماني، ونحو إعادة ترتيب كثير من الأوليات، ونحو التخفيف من حدة الخطاب السياسي، ونحو إعادة جدولة المعارك داخل الساحة السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، ونحو تجاوز حالة الاحتراب السياسي، وحالة الاستنزاف غير المقدر لطاقات وجهود الطرفين.

وقد توجت هذه المناقشات العميقة التي تزعمتها أطر قيادية شابة داخل التجربة بميلاد مسار تجربة "حزب العدالة والتنمية" التي شكلت تحولا ومنعطفا داخل التيار الإسلامي بتركيا. ورغم كون غالبية أعضاء هذا الحزب كوادر قديمة في التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية فإنها ضمت أيضا أطرا وكفاءات أخرى كان لها سابق انتماء للتيار العلماني والقومي.

صحيح هناك مجموعة من الإكراهات أسهمت في بروز هذا التحول، لكن في نفس الوقت أؤكد أن هناك شيئا آخر كان له حضوره البارز، وهو التقارب الواضح الذي تزايد في المدة الأخيرة بين أطراف داخل التيار العلماني وأطراف مقابلة لها داخل التيار الإسلامي، ففي هذا الأخير وجدت قيادات كسبت مرونة سياسية معتبرة، وحنكة سياسية مقدرة استطاعت أن تمنح بهذه وبتلك التجربة الديمقراطية التركية نفسا ديمقراطيا جديدا، وقفزة نوعية في مسار التجربة الديمقراطية عموما. ولم يكن هذا الذي حدث من التقارب إلا طورا آخر من أطوار الاعتراف المتبادل بين التيارين، جاء ليؤكد بالملموس على نجاعة توسيع منظار الرؤية والإبصار لدى الطرفين في تنزيل بعض التصورات والمفاهيم بقدر من الواقعية وتجنب أكبر للمثالية الحالمة.

## مستويات الخطاب العلماني

عبرت أصوات عدد غير قليل من المتشددين في التيار العلماني عن قلقها جراء النمو المطرد للتيار الإسلامي ووصوله الى سدة الحكم في ظل التجربتين الأخيرتين، تجربة حزب الرفاه مع زعيمها نجم الدين أربكان الذي توج أول زعيم إسلامي يصل إلى سدة الحكم في دولة علمانية، وتجربة حزب العدالة والتنمية التي ما تزال تقود الحكومة التركية الحالية برئاسة زعيم الحزب رجب طيب أردوغان .

ورأت النخبة العلمانية هذه ومعها أيضا طائفة من اليسار المتشدد أن صعود التنظيم السياسي ذي المرجعية الإسلامية يهدد الأسس الديمقراطية والعلمانية التي يرتكز عليها النظام السياسي التركي، ولم تغفر هذه النخبة المتشددة من العلمانيين لهذا التنظيم السياسي التزامه الظاهر والعلني بقواعد اللعبة الديمقراطية وتأكيده على تمسكه بالعلمانية التي اعتبروها الكفيلة بضمان الحرية الدينية، فزعماء هذا الاتجاه يرون أن التزام التنظيم السياسي أو التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية ورفعه لشعار الديمقراطية ما هي إلا تكتيكات سياسية فرضها عليه الوضع السياسي الراهن، وهو سيتنصل من كل الالتزامات إذا ما أصبح له نفوذ أقوى وشعبية أكبر في النظام والمجتمع التركي.

في المقابل وجدت فئة أخرى من العلمانيين تمثل الخط المعتدل وترى هذه الفئة أن صعود نجم التيار الإسلامي، ونجاح تجربته السياسية سواء القديمة أو الحديثة لا يعد بالضرورة تحديا للعلمانية ولا للديمقراطية في تركيا. ويرون أن الديمقراطية والعلمانية بمفهومهما الليبرالي الذي سمح بالتعددية والاختلاف داخل إطار متفق عليه قد توطدتا ورسختا أسسهما على مدى نصف قرن في المجتمع والنظام السياسي التركي.

لقد أصبحت الديمقراطية على وجه الخصوص صيغة سياسية مقبولة من طرف جميع الفرقاء السياسيين إسلاميين وعلمانيين، يساريين ويمينيين، كما أن نصف قرن وأكثر من العمل الديمقراطي أدى الى نشوء ثقافة ديمقراطية ومجتمع مدني نشط، يعتنق ويدافع هو بنفسه عن الديمقراطية والحريات التي يكفلها له نظامه السياسي .

من زاوية أخرى ترى هذه الفئة من المعتدلين العلمانيين أن النظام السياسي التركي قد نجح إلى حد كبير في إدماج التيار الإسلامي في اللعبة الديمقراطية، وفتح له قنوات العمل السياسي وحرية التعبير والترويج لبرنامجه عبر وسائل الإعلام المسموح بها، وأدى إدماج الإسلام السياسي في العمل الديمقراطي ووجوده داخل دوائر الحكم وصنع القرار وتعرفه عن قرب على المشاكل والقضايا التي تواجه المجتمع التركي الى كبح وتهدئة منهجه وخطابه السياسي، فازدادت التجربة السياسية لهذا التيار اعتدالا، وأصبح بكل هدوء جزءا من النسيج السياسي يعمل على تحقيق أهدافه داخل الإطار الديمقراطي التعددي.

وانطلاقا من الهدف المشروع لهذا التيار –كما تؤكد هذه الفئة من العلمانيين– فله وجهات نظر في مجموعة من المبادئ والقضايا التي تعتمل داخل الساحة التركية من ذلك وجهة نظره في مبدأ العلمانية، إذ ترى التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية أن مفهوم العلمانية الذي صاغه كمال أتاتورك وما تزال فئة متعصبة من العلمانيين تتبناه ينبغي أن يطاله قدر من التغيير، فالعلمانية حسب هذه الفئة من العلمانيين تعني فصل الدين عن الدولة وإخضاع الدين ومؤسساته لسلطة الدولة، بينما تحاول النخبة الإسلامية المؤطرة أن تبتعد بالدين وتنأى به أن يكون تحت سيطرة الدولة وتكفل له استقلالا معينا، وهذا ما يحقق تحولا في مفهوم العلمانية داخل تركيا من علمانية ديكتاتورية وقسرية يخضع فيها الدين لسلطان الدولة إلى علمانية حقيقية تكفل مزاولة الدين والحريات الدينية للجميع، وبالتالي تؤدي إلى إيجاد هوية بديلة لهوية الطرفين وهي الهوية الديمقراطية التي يؤكد عليها الطرفان .

وتؤكد فئة العلمانيين المعتدلين أن وجود جزء كبير من التيار الإسلامي وجهوده لتغيير مفهوم العلمانية، وتوسيع هامش الحريات الدينية قد أثرى دون شك الحقل السياسي والحياة السياسية التركية، كما مكن من جعل الديمقراطية التركية ديمقراطية ليبرالية حقة تسمح بالتباين والاختلاف في إطار تعددي حر ونزيه. وينظر هؤلاء لتدخلات الجيش والمؤسسة العسكرية المتكررة في الحياة السياسية التركية على أنها اعتداء صريح وواضح على مسار الديمقراطية وإضعاف لها .

ويعتبر العلمانيون المعتدلون أن المعسكر العلماني واليساري مسؤول إلى حد كبير عن نمو وصعود التيار الإسلامي، وأن الحل لا يكمن في التآمر عليه بل يكمن في استرداد الكتلة الشعبية، واستردادها يبتدئ بمراجعة عميقة ونقد ذاتي حقيقي وإعادة ترتيب للأوليات حسب مقتضيات المرحلة وإعادة النظر في طبيعة ومفهوم الهوية العلمانية المقترحة في مجتمع ما تزال غالبيته مرتبطة بهوية ترسخت في المجتمع بقراه وحواضره منذ مئات السنين.

## خلاصات

نجمع مع ما أجمع به المراقبون والباحثون المتتبعون للشأن التركي أنه ثمة تحول ملحوظ في التجربة الديمقراطية التركية، وهكذا نجد أن طبعتها التسعيناتية وبداية الألفية الثالثة قد أفرزت أدوات جديدة في إدارة العمل السياسي السلمي قطعت مع أدوات طبعتها الستيناتية الانقلابية .

مع هذا التحول بدا من الصعب الآن استمرار الاقتراب من النموذج العلماني وفق النصوص النقية الأولى للجمهورية العلمانية التي أسسها ودعا إليها مصطفى كمال أتاتورك، وأيضا استعادة نموذج دولة الإسلام القائمة على الهوية الإسلامية النقية التي كان ينادي بها التيار الإسلامي، وهذا يفيدنا جدا في قياس وإدراك ومعرفة الديناميكية الكامنة في صيرورة التطور التاريخي والاجتماعي الذي فرضته معطيات جديدة وحراك سياسي جديد كان طرفا معادلته عناصر بارزة من مكونات التيار الإسلامي والتيار العلماني.

وثمة تجاوزات حدثت بين التيارين الإسلامي والعلماني حول مسألة الهوية وربما تجاوزات أخرى ستقع، لكن بمستطاع أطراف الساحة السياسية استيعاب كل ذلك وتحويل كثير من سلبياته إلى عناصر قوة معززة للفضاء الديمقراطي، وهذا في تقديرنا يحتاج من كل طرف أن يتسلح بقدر كاف من الجرأة الديمقراطية، وهذه لا تأتي اعتباطا بل تأتي بعد مدة من فهم أطراف المعادلة أو أطراف الصراع داخل الساحة السياسية بعضهما لبعض، فجزء من فشل الديمقراطية لا يرجع فقط لعناصر خارجية، بل جزء كبير من الفشل راجع الى ضبابية الرؤية لدى أطراف المعادلة بعضهم تجاه بعض، وأعتقد أن عملية تصحيح المسار الديمقراطي وتصحيح كل طرف لمفهوم الهوية التي يقترح تبدأ من عملية تصحيح الرؤية لدى كل طرف عن الآخر، لتعقبها بعد ذلك عملية المراجعة والنقد الشاملين لكل الخطوات السالفة .

**باحث وأكاديمي مغربي**

## القضاء ساحة للصراع

# كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية

* لقمان عمر محمود النعيمي

تشهد المؤسسة القانونية في تركيا صراعا بين العلمانيين والإسلاميين منذ تشكيل الدولة التركية ١٩٢٣، وبالرغم من أن الدستور التركي أكد استقلالية القضاء لكن قادة المؤسسة القانونية ظلوا يؤكدون أنها، شأنها شأن المؤسسات الأخرى التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك، تتولى حماية المبادئ الكمالية وفي مقدمتها العلمانية، وقد أدى ذلك في بعض الفترات إلى التصادم مع الإسلاميين .

- ❖ السلطة القضائية
- ❖ الحفاظ على النظام العلماني
- ❖ في مواجهة العدالة والتنمية

### السلطة القضائية

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور التركي لعام ١٩٨٢. وفضلا عن الوظائف القضائية والقانونية لهذه المؤسسة أي تسوية النزاعات، فإنها تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها. ومن المعلوم أن جمهورية تركيا استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني .

وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا في تركيا: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة مجلس أمن الدولة والمحكمة العسكرية للاستئناف والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات ..

***وباعتبار أن أهم هذه المحاكم وأعلاها في البلاد وهي المحكمة الدستورية، يلاحظ أنها تختص فيما يلي:***

١.الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

٢. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية وتقرير حلها بناءً على دعوى مكتب المدعي العام.

٣.النظر في التماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان.

٤.النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.

لقد شكل عقد التسعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في عملية التفاعل بين سياسة الدولة الرسمية وما سمي الإسلام السياسي في تركيا، فيما أطلق عليه "أسلمة النزعة العلمانية"" فقيادة الجيش التي تولت زمام الأمور فعليا بالبلاد في أعقاب الانقلاب الثالث عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٣، لم تعد تخف اعتمادها على الدين بوصفه إحدى أدوات إعادة تثقيف الشعب، ثم ما لبث مفهوم (تركية–إسلامية) الذي يربط القومية التركية بالإسلام (المعتدل) بوصفه قاعدة أيديولوجية للدولة التركية، أن أصبح منطلقا غير رسمي لإعادة بناء الدولة والمجتمع التركي بعد الانقلاب المذكور.

غير أن ما من حدث كان قادرا على إثبات أهمية الإسلام السياسي وقوته على أرض الواقع، أكثر من وصول حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان للسلطة، وقيادته للحكومة الائتلافية التي شكلها مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشلر إثر انتخابات عام ١٩٩٥.

لم يكن الجميع، بدءاً بقادة الجيش وانتهاء بالصحف الرئيسة والجمعيات الخاصة مروراً بكبار موظفي الدولة، مستعدين لقبول هذا التغيير" فبعد فترة وجيزة تم فيها استيعاب الصدمة، أطلق هؤلاء حملة سياسية لقلب النتائج رأساً على عقب، ما أدى إلى أن تعيش تركيا معركة صراع على الهيمنة السياسية منذ خريف عام ١٩٩٦. واتخذت هذه المعركة في البداية شكل حرب ثقافية بين نخب التيار الإسلامي ونخب التيار الكمالي العلماني حول استمرار نظرة الجمهورية التركية كما رسمها مؤسس جمهورية تركيا الحديثة كمال أتاتورك.

## الحفاظ على النظام العلماني

ما لبثت الحرب الثقافية أن تحولت، عبر عملية نهجية دقيقة من قبل المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية الأخرى، إلى "حرب قانونية"" فسياسة الانقلابات العسكرية في تركيا تحت ذريعة حماية "النظام العلماني للدولة" قد أصبحت جزءا من الماضي غير القابل للعودة مع جملة التغيرات التي حدثت في تركيا والعالم، فكان لابد من اعتماد وسيلة أخرى فعالة ومتماشية مع ظروف العصر ومتطلبات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لكبح جماح الحركة الإسلامية في تركيا ومنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، ومن ثم تهديد العلمانية التركية. وهكذا جاء الحل البديل لسيناريوهات الانقلابات العسكرية التي لم تعد مقبولة اليوم، بـ "السلطة القضائية" التي أصبحت بمثابة "الحل السحري" لضرب أية قوة سياسية إسلامية يمكن أن تهدد النظام العلماني في البلاد .

وقامت الأوساط العلمانية بتركيا وعلى رأسها المؤسسة العسكرية بإتباع سياسة تضييق حدود المنافسة السياسية وتوسيع نطاق النشاط السياسي غير الشرعي عن طريق التمسك بتفسير حرفي لأسس ومبادئ الجمهورية الكمالية، مما أدى إلى استبدال المواجهة السياسية والثقافية بين الأيديولوجيات المتباينة، وإلى حدٍ كبير، بتحركات قضائية من جانب سلطات الدولة .

وفي هذه التحركات لا يتم الدفاع عن النظام العلماني القائم عن طريق المحاججة السياسية، بمقدار ما يجري من خلال الأفعال والممارسات التسلطية من قبل أجهزة الدولة التركية.

وعلى الرغم من أن الدستور التركي أقر باستقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن واقع الحال يشير إلى أن هذه السلطة خاضعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لنفوذ وتأثير الأوساط العلمانية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية التي تعد نفسها حارسة للعلمانية الكمالية في البلاد.

بعد ستة أشهر من وصول حزب الرفاه إلى السلطة، وفي منتصف يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ تحديدا، عقد ممثلون عن الجماعات المتنفذة في تركيا اجتماعا لتدارس الأمر والنظر فيما يمكن عمله للتخلص منه، وكان هؤلاء قد كلفوا أستاذا جامعيا بإعداد تقرير حول حزب الرفاه وتطور الحركة الإسلامية في تركيا عموما. فأخبرهم في تقريره بأن الرفاه، الذي تأسس عام ١٩٨٣ واستطاع الحصول على (٢٢٪) من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، زادت شعبيته بشكل ملحوظ بدليل الانتخابات المحلية التكميلية التي جرت بعد ذلك بستة أشهر وحصل فيها الحزب على ٣٤٪.

وتوقع الأستاذ الجامعي أن يفوز حزب الرفاه، في انتخابات تشريعية قادمة بعد خمس سنوات، بما لا يقل عن (٦٨٪) من مقاعد البرلمان، مما يمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، وأغلبية تؤهله لتغيير الدستور، ويمكنه حينها أن يغير من طبيعة الجمهورية الكمالية التركية. ونصح الأستاذ في تقريره بضرورة اتخاذ إجراءات (قانونية) كأفضل وسيلة للحد من استمرار حزب الرفاه في الساحة السياسية، مؤكدا أنه ثبت بالدليل العملي أن احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير تضر بالجمهورية التركية.

وبعد أسبوع من هذا اللقاء تم تعيين أورال سواش رئيسا جديدا للادعاء العام، بعد أن وعد بأنه إذا ما تم اختياره لهذا المنصب فإنه سينفذ سياسة إقصاء حزب الرفاه ليس من السلطة فحسب بل من الحياة السياسية برمتها .

وفي ١٥ فبراير/ شباط ١٩٩٧ دعت جمعية رجال الأعمال التركية إلى لقاءٍ حضره سواش وعدد من القانونيين والأساتذة الجامعيين للتباحث في أفضل الإجراءات القانونية لحل حزب الرفاه. واختلف المجتمعون حول قانونية مثل هذا الإجراء إلى أن نبههم المستشار القانوني للبرلمان أردوغان تيزيج بأن المادة (١٠٣) من الدستور لا تسمح بحل الحزب، ومن ثم فإن أي إجراء قانوني للحل يجب أن يأتي بعد إلغاء هذه المادة. وهذا ما حدث، إذ تم الإيعاز للمحكمة الدستورية بالانعقاد ونقض المادة (١٠٣) من الدستور، الأمر الذي مهد الطريق لرفع دعوى قضائية ضد الرفاه ومن ثم إصدار قرار بحله.

وفي ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧ اجتمع القادة العسكريون برئيس الوزراء نجم الدين أربكان ووضعوا أمامه (١٧) مطلبا لتنفيذها، وتضمنت إغلاق المدارس الثانوية الإسلامية، وتمديد مرحلة الدراسة الابتدائية من خمس إلى ثماني سنوات يمنع خلالها تدريس مادة (التربية الدينية) للأطفال دون سن الـ١٥، وتحويل كافة الأوقاف الإسلامية إلى ملكية الدولة، وإغلاق مساكن الطلبة والشباب الممولة من قبل الأوقاف الإسلامية، ومنع استخدام غطاء الرأس للنساء في دوائر الدولة الرسمية وغيرها من المطالب .

وقد رفضت حكومة أربكان تنفيذ هذه المطالب، وعدتها مقترحات لا يمكن النظر فيها، الأمر الذي زاد من حجم الضغوط عليها من قبل المؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية الأخرى لحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان. ولما فشلت هذه المحاولات تم اللجوء إلى القضاء التركي، حيث قام المدعي العام أورال سواش برفع دعوى ضد حزب الرفاه إلى المحكمة الدستورية في ٢١ مايو/أيار ١٩٩٧، مطالبا بحظر حزب الرفاه لأنه "يعمل على إثارة حرب أهلية في البلاد وتغيير النظام العلماني للدولة". ومن بين ما استند إليه المدعي العام في هذه الدعوى انتقاد أربكان في مقابلة له مع صحيفة مصرية عام ١٩٩٤ "تركيا العلمانية وأتاتورك". كما طالب سواش الجيش باتخاذ إجراءات قانونية ضد النائب في حزب الرفاه شوقي يلماز لأهانته القوات المسلحة في كلمة ألقاها قبل أربع سنوات.

وبعد أشهر من الجلسات والمحاكمات الإجرائية مع قيادة الحزب وممثليه الحقوقيين، قضت المحكمة الدستورية بحل الحزب في ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، لأنه بين أسباب أخرى، انتهك المادتين (٦٨)، (٦٩) من الدستور التركي اللتين تحظران النشاطات المعادية للعلمانية من قبل الأحزاب السياسية.

## في مواجهة العدالة والتنمية

يمكن القول إن السلطة القضائية في تركيا لم تكن ساحة للصراع بين الإسلاميين والعلمانيين بقدر ما أضحت أداة طيعة بيد الأوساط العلمانية لاستخدامها في الصراع مع الإسلاميين، لذلك فلم تكن هذه المؤسسة محلا للنزاع عليها بين الطرفين لأن تبعيتها الكلية كانت محسومة تماما للنظام العلماني في تركيا، وإن كل محاولات الإسلاميين للتأثير في هذه المؤسسة باءت بالفشل، بل إنهم لم يستطيعوا على الأقل تحييدها في ذلك الصراع .

لم يكتف المدافعون عن العلمانية بحظر حزب الرفاه، إذ واصلوا مطاردته معتبرين أن حزب الفضيلة الذي تأسس بعده هو امتداد له، فاستخدموا السلطة القضائية من جديد لإنهاء وجوده من على الساحة السياسية، ونجحوا بذلك أيضا، حينما قررت المحكمة الدستورية حظر الفضيلة في يونيو/ حزيران ٢٠٠١ وفصل سبعة أعضاء من نوابه في البرلمان .

جاء ذلك على خلفية اتهام الحزب بأنه يمثل امتدادا للرفاه (المحظور) وهو الأمر المخالف لقانون الأحزاب السياسية، فضلا عن تبني الحزب لما وصفته المحكمة بـ "منهج سياسي وفكري معاد لأتاتورك وللنظام العلماني المعمول به في الجمهورية التركية منذ عام ١٩٢٣". كما وصفت المحكمة الحزب بأنه "أصبح وكرا للأصوليين المعادين للعلمانية."

حدث ذلك برغم أن الحزب اختار زعيما آخر هو رجائي قوطان بدلا عن نجم الدين أربكان، وقد تبين في هذا الإجراء القضائي أن السلطات القانونية في تركيا هي جزء فاعل من حماة العلمانية هناك، فكان أن وصف حزب الفضيلة القرار بأنه "ظالم" وأنه قرار سياسي بالدرجة الأولى، بل إن رئيس الحزب قال إنه لمس إصرار المحكمة على إصدار قرار فوري وعدم الانتظار لصدور قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية حزب الرفاه المحظور، كما أن المحكمة الدستورية قررت التنفيذ الفوري لقرار الحظر دون النشر في الجريدة الرسمية طبقا للقانون.

وكانت السلطة القضائية بالمرصاد أيضا لحزب العدالة والتنمية الذي حقق فوزا كاسحا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وشكل حكومة بمفرده .

وعلى الرغم من أن الحزب تنازل عن واجهته الإسلامية وادعى بأنه حزب ديمقراطي محافظ، كما جاء على لسان زعيمه رجب طيب أردوغان، فإن الأوساط العلمانية في تركيا تعده حزبا ذا توجهات إسلامية بالنظر إلى الجذور الإسلامية لمؤسسي الحزب .

وقد جرت عملية ملاحقة منهجية منتظمة للحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان استعانت بالقضاء بالدرجة الأساس، فطلبت استقالته من منصبه كرئيس لحزب ثم جرى اتهامه بخداع القضاء، ومنع من الترشح للانتخابات النيابية وذلك بعد أن كان قد رتب له سجل عدلي يتعلق خصوصا بالسجن لأربعة أشهر عام ١٩٩٩ بسبب "الدعاية الإسلامية والتحريض على الحقد الديني."

والحقيقة أن تجربة حزب العدالة والتنمية الحاكم كان قدم تجربة مختلفة في التعاطي مع القضاء الموصوف بالانحياز، إذ تحدى أردوغان قرار المحكمة الدستورية بأبعاده عن زعامة حزبه، بل وأعيد انتخابه في هذه الزعامة بعد ٢٤ ساعة من صدور قرار المحكمة، ثم توليه رئاسة الوزراء من نائبه عبد الله غل، وإذا ما جزمنا بأن العدالة والتنمية هو ضمن التيار الإسلامي "المعتدل" في تركيا، فإنه يكون قد تمكن من تحييد القضاء لأول مرة في صراع العلمانيين مع الإسلاميين، بعد أن ظلت هذه المؤسسة تابعة للقوى العلمانية بشكل واضح.

ولئن كانت المؤسسة العسكرية قد اعتمدت على المؤسسة القضائية لتكون بديلا مكافئا في نتائجها وتأثيراتها للانقلابات العسكرية، فإن مثل هذا التحييد المترافق مع نجاح العدالة والتنمية في إدارته لتركيا، يمكن أن يكون مؤشرا محرجا للقوى العلمانية فيما يتعلق باستخدام سلطة القضاء برغم أن ذلك لا يمثل نهاية المطاف في إطار الصراع المستمر لهذه القوى مع التيار الإسلامي.

***مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل***

**قائمة المصادر والمراجع**


.1إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية (الإقليمية) حاليا، جامعة الموصل، ١٩٩٦.

.2جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية، ط١،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.(

.3هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.(

.4أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، (بيروت، ٢٠٠٥.(

.5السيد طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة: دراسة في الفكر والممارسة، ط١، (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، ٢٢٠١.(

.6محمود حسين علي، "البنية الأساسية للنظام السياسي والإداري في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (٢)، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤.

."7سيناريو حظر حزب الفضيلة اكتمل"، إسلام أون لاين، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. متاح على الموقع : http://www.islamonline.net

.8سعد عبد المجيد، "تركيا: القضاء بدل الانقلاب لمنع الأحزاب"، إسلام أون لاين، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠١.

.9إبراهيم إلياس، "المحكمة الدستورية تنذر أحزابا بحظر نشاطها لمخالفتها القوانين"، صحيفة الشرق الأوسط، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. متاح على الموقع:
-http://www.asharqalawsat.com

." 10.حزب العدالة والتنمية يتحدى المحكمة الدستورية ويجدد رئاسة أردوغان له"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ .

.11محمد جمال عرفة وسعد عبد المجيد، "الجيش التركي والإسلاميون.. هل اقترب الانقلاب الرابع؟"، إسلام أون لاين، ٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٣

## المؤسسات التعليمية في تركيا

# صراع طويل تحسمه العلمانية

*سيد عبد المجيد

بين الأمس والحاضر في تركيا مسيرة طويلة ومعقدة مر فيها التعليم العلماني المستهدف تكريسه بعقبات كادت تعيد الجمهورية الوليدة إلى الوراء، إذ بدا أن تركيا التي كانت تعيش حالة ثورة في طريقها نحو الفشل لعجزها عن خلق نظام فكري خاص بها، وبات السؤال المركزي: كيف يتحقق ذلك؟ هنا برزت الصفات الاستثنائية لمؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك وهي الجسارة والكاريزما، الذي فرض رؤيته دون أدنى اعتبار لردود فعل المعارضين.

- البدء من الجذور
- تكريس العلمانية
- رفض التغيير

## البدء من الجذور

شجعت سياسات الكماليين الأحادية والشمولية المؤسسات التعليمية على أن تكون صارمة في وأد النزعات المناوئة للقومية مرورا بتلك التي تحض على الصراع الطبقي وانتهاء بمحاولات ربط الدين بالدولة .

غير أنه بدا للكماليين الجدد أن ثورتهم لن تصل إلى جذور المجتمع دون نجاحها في تعليم الجماهير الواسعة من السكان، فحتى العام ١٩٢٦ كانت الجمهورية الجديدة تستند في تشريعاتها إلى الشريعة الإسلامية إلى أن استبدل بها القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي، وقانون للتجارة مستمد من الأنظمة القانونية الألمانية والإيطالية، ثم جاء إلغاء الحرف العربي واستبدال الحرف اللاتيني منه، بحجة أن "حروف اللغة العربية الفارسية لم تكن ملائمة ."

ليس ذلك وحسب، بل اعتبرت الحرف العربي هو المسؤول عن المستوى المتدني جدا للتعليم بين الأتراك، وبخطوات تدريجية بدأ التغيير، ففي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٨ أقر البرلمان قانونا بالأبجدية التركية الجديدة.

ويذهب العديد من المؤرخين والمتخصصين في الشأن التركي إلى اعتبار إجراء استبدال الحرف اللاتيني من العربي أول خطوة مؤثرة في بنية المجتمع التركي، ولأنه كان أحد المطالب الأساسية لمثقفي الحقبة العثمانية في مراحلها الأخيرة، شهدت عملية التعليم والتربية في تركيا الثورية الجديدة تطورا ملحوظا خاصة في المدن الكبرى .

في هذه الأثناء ظلت القرى في الأناضول بعيدة إلى حد كبير عن التعليم بالطريقة الجديدة نتيجة القيم المحافظة ومقاومة الشيوخ ورجال الدين لأي إصلاحات، وبدت فكرة إيقاظ الفلاحين بتعليمهم القراءة والكتابة وإعطائهم إحساسا بالثقة والاعتماد على النفس شديدة الخطورة بالنسبة للمألوف والسائد في بقاع الأناضول البعيدة عن الثورة وإرهاصاتها، وتأسس على ذلك أن واجهت معاهد الأرياف والقرى والتي سميت باسم بيوت الشعب مقاومة صلدة من ملاك الأراضي وكبار الإقطاعيين .

ورغم ذلك طرأ على تلك الأوضاع متغير مهم تمثل في آلاف العائدين من تأدية الخدمة العسكرية، فهؤلاء تسلحوا في الثكنات بالقراءة والكتابة بالأبجدية اللاتينية وبتعاليم ومبادئ أتاتورك، العلمانية واللغة الواحدة والوطن الواحد والأمة الواحدة، ومن خلال مقار الحزب سيتولى هؤلاء مهمة تعليم مواطنيهم وليصبح عقد الثلاثينيات من القرن الماضي عقد مواجهة تحديات التعليم.

ونجحت الأبجدية فأبو الأتراك (أتاتورك) اعتبارا من ١٩٣٤ كان على درجة من التناغم مع القوى المحافظة في مجتمعه، وكذا كتب للتغيير النجاح لسبب بسيط، هو أن أتاتورك ربط التغيير بالعاطفة الوطنية (نظرية لغة الشمس) حيث تدعي أن اللغة التركية هي الأب الحقيقي لكل اللغات .

في السياق نفسه أسس أتاتورك الجمعية التاريخية التركية وفيها جاء تكريس (سمو) المكانة التاريخية التي يتمتع بها الأتراك في تطور الحضارة الإنسانية. لقد أرسى مصطفى كمال أتاتورك عمليا النزعة النرجسية التي سبق أن نادي بها الاتحاديون أوائل القرن الماضي، وفي الكتب المدرسية جرى تأكيد فكرة أن الأتراك أقدم شعب متحضر في التاريخ، وفي عهد أتاتورك غدا الماضي التركي يشكل مركزية في الدراسات التاريخية التركية وذلك لتحقيق هدفين، فمن جانب زرع نزعة تربوية وطنية في الأجيال التركية المعاصرة، ومن جانب ثان تكريس إسهامات تركيا في التاريخ الإنساني في الذاكرة الوطنية وفي نفس الوقت التقليل من أهمية العرب في بناء الحضارة الإنسانية .

## تكريس العلمانية

كان التعليم في بدايات العهد الجديد منخفضا بشكل كبير، فحسب إحصاء أورده فيروز أحمد في كتابه "صنع في تركيا" للعام ١٩٢٧ لم تتعد نسبة المتعلمين ٩٪ من إجمالي عدد السكان، حتى تلك النسبة كانت موضع تشكيك، إذ ذهب باحثون إلى القول إن نسبة الأمية تجاوزت ٩٥٪. وانطلاقا من هذا التردي أطلقت الحكومة اعتبارا من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٩، مشروع المدارس الوطنية لتعليم الكتابة بالأبجدية الجديدة. وناشد كمال أتاتورك المثقفين أن يساعدوا في تنفيذ المشروع قائلا "سيكون الوقت لنا، وسنقتلع أخطاء الماضي جذرا وغصنا، وسنصحح هذه الأخطاء وعلى المواطنين أن يلعبوا دورا فاعلا ويجب على المجتمع التركي أن يتعلم الأبجدية الجديدة خلال سنة أو سنتين ."

والحق أن تبني الحروف اللاتينية والتوجه نحو التعليم أعقبه زيادة كبيرة في مستوى التعليم وبات من يعرفون القراءة والكتابة عام ١٩٣٥ ما نسبته ٢٠٪، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وصلت النسبة إلى أكثر من ٣٠٪، لكن تبقى هناك ملاحظة مهمة أن زيادة وتائر التعليم من خلال ثورة الكتابة لم تكن هدفا بحد ذاتها بل ربط تركيا بأوروبا واقعيا وماديا هو الهدف الأساسي .

وإجمالا يمكن القول إن الإصلاحات التي تمت على مدار عقود في قطاع التعليم وشارك فيها خبراء محليون مناوئون لأي ربط بين الدين بالدولة بالإضافة إلى أجانب لم تكن وليدة اللحظة التي جاء فيها اتاتورك، وإنما كانت امتدادا لجهود حثيثة بذلها مثقفو العقود الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، لكن الكماليين تمكنوا مدعومين من الجيش والمؤسسات المدنية من استثمارها وتطويرها ومواجهة ضغوط المحافظين .

صحيح لم يخل الأمر من انتكاسات، كتلك التي حدثت في عقد الخمسينيات حيث أغلقت المدارس الوطنية بذريعة أن التعليم الذي يقدمه معلمو هذه المعاهد للفلاحين جعلهم أهدافا سهلة للإيديولوجيات غير المرغوب فيها

ويحرضهم على الصراع الطبقي. ولم يكن ذلك هو السبب الحقيقي، فالأناضول لم يكن مستعدا آنذاك لقبول التعليم المختلط، فمن شأنه تقويض القيم والتقاليد .

ورغم ذلك بذلت جهود مضنية تم خلالها تكريس التعليم العلماني وعلى نحو قاطع، هذا التعليم الذي سيفرز ضباط الجيش ومدرسين وقضاة ومثقفين وشرائح مهنية مهندسين وأطباء ودبلوماسيين الذين شاركوا بإخلاص في نقل المجتمع التركي إلى فضاء واسع ورحب. ولم تكن المؤسسة التعليمية ساكنة جامدة بل اتسم أداؤها بالديناميكية بفضل الابتكارات التي أتيحت وحرية البحث العلمي .

وهكذا وكما يقول الدكتور سيار الجميل في كتابه "العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة" فالنخبة العصرية اليوم هي ابنة المراحل التاريخية كبنية لها منظومتها المتميزة داخل المجتمع التركي وهي تربط بين المراحل التاريخية وتطورات المجتمع نفسه ."

ويضيف الجميل قائلا "إن هذه النخبة لم تبق أسيرة لبرنامج معين، بل اتسمت نظرتها بالاتساع والمعالجة النقدية الدائمة لمواجهة المشاكل المطروحة ولعل أبرز هيئة تركية أسهمت في ذلك مساهمة فعالة هي "اللجنة المختصة بالسياسات المقارنة التابعة لمجلس البحث في العلوم الاجتماعية"، فقد تجاوزت هذه اللجنة، وضع الأسس التنموية إلى مجال البحث عن الأدوات والوسائل التي رافقت بدورها حركة التحديث التي سيكون لها عميق الأثر في النظرة والممارسة على حركة النظام السياسي ككل وكذلك على رموز الحياة السياسية .

من بين هذه الرموز مثلا الرئيس الراحل توركوت أوزال، فهو يعود إلى جذور دينية صوفية وأمضى جزءا من حياته السياسية خلال السبعينيات في حزب ذي طابع إسلامي هو حزب السلامة الوطني، وكان يوظف رموزا دينية في خطاباته، لكنه مع ذلك كان شديد الدفاع عن العلمانية وإصلاحات أتاتورك والدفع في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسليمان ديميريل الرئيس التاسع للجمهورية، ورغم أنه تخرج من جامعة إسطنبول التقنية فقد ظل أسير قيم الأناضول المحافظة، ولم يخف عن الرأي العام أن أمه وشقيقته كانتا محجبتين حسب التقاليد المحلية، ومع ذلك فهو سيرفض رفضا قاطعا مبدأ الحجاب في المؤسسات التعليمية .

## رفض التغيير

لعبت النخب التركية دورا ضاغطا يؤازرها في ذلك إعلام مناوئ للخلط بين الدين والسياسة، حتى تمكن مجلس الأمن القومي من اتخاذ قرارات فبراير/ شباط الشهيرة عام ١٩٩٧ لمكافحة ما وصف بالتيارات الرجعية، وهي المرحلة التي أفضت عمليا إلى إقصاء حكومة نجم الدين أربكان في منتصف يونيو/ حزيران من ذلك العام .

اما نساء هذه النخب اللاتي حصلن على حقوق هائلة لا تتوفر للنساء في العالم الإسلامي فقد خرجن بالآلاف مندين بحجاب النائبة السابقة مروة قاوقجي في نهايات العقد الماضي في ظل حكومة بولند أجويد الائتلافية، وبما أن المؤسسات التعليمية هي الجزء الأصيل في تكوين تلك النخب فإن النخبة من النساء رفضن أيضا فكرة السماح بالحجاب في المدارس والجامعات.

لكن الجامعات لم تكتف برفض الحجاب كتكريس للعلمانية ورفض أي مظهر للدين في المؤسسات التعليمية بما في ذلك أزياء الطلبة، بل إنها أجهضت محاولات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بتعديل قانون تنظيم الجامعات ورفضت أيضا قبول خريجي مدارس إمام خطيب لكلياتها ومعاهدها.

وفي ذلك يعتقد القائمون على الجامعات أنه من غير المقبول أن يقوموا بتخريج أشخاص درسوا في مثل هذه المدارس الدينية ويمكن أن يتولى أحدهم يوما منصب رئيس الجمهورية (الشهادة الجامعية من شروط المنصب) ويجلس على نفس المقعد الذي سبق أن جلس عليه مؤسس البلاد، وهذه المعضلة هي الثانية التي تواجه أردوغان بعد معضلة حجاب حرمه في سعيه الطموح لتولي منصب رئيس الجمهورية، لأنه خريج إحدى المدارس الدينية .

وهكذا تبدو العلمانية في تركيا قد ترسخت وبات لها مناصرون في كافة قطاعات المجتمع، وحتى لو كان هناك صراع، وهو حتما موجود بشكل أو بآخر، فإنه لن ينتهي بتقويض ما انتهت إليه الجمهورية التركية بعد ما يزيد علي ثمانية عقود .

إن نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وحصوله على ٣٤٪ وتشكيله حكومة بمفرده أعطى انطباعا مؤداه أن الأناضول عائد إلى الأسلمة، بيد أن الروائي التركي أورهان باموك الذي فاز هذا العام بجائزة نوبل للآداب لم يخف حذره قائلا في مقال نشر في صحيفة لوس أنجلوس تايمز الاميركية مستهل ٢٠٠٣ "في الحقيقة لا أريد لهذا الفوز أن يكون تحديا للعلمانية"، ثم يمضي وقد تحلى ببعض التفاؤل قائلا "نحن الآن أمام تجربة جديدة، إذ إن أردوغان سيحاول تحجيم دور الإسلاميين في الحكم رغم أنه جاء من خلفية إسلامية" ثم يختتم مقاله بعبارة موجزة لا تخلو من دلالة "كل ما أقوله لزملائي وفي نفس الوقت لمخاوفي، الرجاء التروي لنرى !"

وربما تتعزز مثل هذه الرؤية إذا ما تابعنا وضع المنهج المضاد تماما للتعليم العلماني أي التعليم الديني فيما يعرف بمدارس (إمام وخطيب)، فقد واجه هذا التعليم قيودا قانونية قيدته بشكل كبير لصالح تطور التعليم علماني الطابع، لكن التعليم الديني في تركيا، وتلك مفارقة، كان يشهد ازدهارا وتنامي عقب الانقلابات العسكرية خاصة انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ والذي مثل منحنى مهما في تخفيف القيود على التعليم الديني، وكان ذلك بهدف تطويق النزعات اليسارية المتنامية آنذاك خاصة في المدن الكبرى .

وحتى تكتمل المفارقة سنجد أن مدارس إمام خطيب كانت تشهد طفرات مهمة في ظل الحكومات العلمانية تحديدا، ففي سبع حكومات رأسها سليمان ديميريل أنشئت ٣٠٠ مدرسة، وفي عهد تانسو تشلر(١٩٩٣-١٩٩٦) أنشئت ٨٠ مدرسة، وفي حكومة واحدة لمسعود يلماظ دشنت ٢٣ مدرسة، وفي حكومتي أجويد بنيت ٣٣ مدرسة في حين أنشئت ١٩ مدرسة فقط خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ وهي الفترة إلتي حكمها عدنان مندريس والموصوف بأنه أول رئيس حكومة ذو نزعات اسلامية في تركيا، وبسبب هذه الميول أسقطت حكومته بانقلاب عسكري وأعدم مع عدد من مساعديه عام ١٩٦١ بسبب ما وصف بانتهاكه للقوانين العلمانية.

ورغم هذه الزيادة في أعداد المدارس الدينية فإن التعليم الديني في تركيا لم يؤثرعلى النظام العلماني الذي بدا متجذرا خاصة في مؤسسات التعليم العالي وهي في مجملها شديدة التمسك بمبادئ الدولة، وعبثا حاول أردوغان اختراق هذا السياج إلا أنه لم يتمكن من ذلك حتى اللحظة الراهنة، وغالبيته البرلمانية لم تستطع تعديلا جذريا لقانون الجامعات بفضل تكاتف رؤساء الجامعات وأعضاء هيئات التدريس من جانب والتفاف قطاعات عريضة من الشعب التركي حولهم .

---

***صحفي مصري في تركيا**

## الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين

# مواجهة طويلة تصل إلى التعايش

*عبد الكريم علي

يعتمد صانعو السياسة في تركيا على وسائل الإعلام كأداة أساسية للتعبير عن مواقفهم وسياساتهم لكسب الدعم والتأييد لبرامجهم فضلا عما تمثله من قنوات مهمة يستخدمونها في تعبئة الرأي العام إزاء القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية أو الداخلية، وفي بناء البيئة السياسية وإعادة تشكيلها في ظل تواصل النزاع بين العلمانيين والإسلاميين.

- واقع الإعلام التركي
- جذور الصراع الإعلامي
- بين خطابين إعلاميين
- علاقة جديدة

## واقع الإعلام التركي

شهدت تركيا المواكبة لحركة العولمة تطورا سريعا في وسائل الإعلام خلال العقد الماضي وبصورة موازية لحركة التنمية التي شهدتها البلاد، وكان أبرز سمات هذا التطور التعددية والتنوع إلى أقصى حد، إذ تصدر في عموم تركيا اليوم أكثر من (٣٤٥٠) صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية و(٢٥٨) قناة تلفازية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي و(١٠٩٠) محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية .

ومن بين كل هذه الوسائل برزت سبع مجموعات إعلامية كبرى، تضم كل واحدة منها عددا من الصحف والمجلات المتنوعة ومحطات الإذاعة وقنوات التلفاز الخاصة ووكالات الأنباء ودور النشر، خمس منها ذات توجهات علمانية هي: مجموعة دوغان ميديا ومجموعة بيلغن ميديا ومجموعة روملي هولدنك ومجموعة اقتصاد ميديا، واثنتان ذواتا توجهات إسلامية هي مؤسسة فضاء الإعلامية التابعة للجماعة النورسية– جناح فتح الله غولين ومجموعة إخلاص التي تمثل الجماعة النقشبندية.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ازداد التنافس القائم بين المؤسسات الإعلامية التركية العلمانية والإسلامية الساعية لمواكبة التحولات السريعة في التقنيات المتطورة، وشجع إجمالي حجم التعاملات التجارية لقطاع الإعلام التركي وإيرادات الإعلانات، الشركات الكبرى للاستثمار في قطاع الإعلام الخاص، كما ازداد اهتمام جماعات رجال الأعمال الأتراك بامتلاك المؤسسات الإعلامية.

وشهدت هذه المدة صعودا واضحا لوسائل إعلام التيار الإسلامي، فقد أصبحت تمتلك عددا من القنوات التلفازية الفضائية ومحطات الإذاعة الخاصة إضافة إلى عدد من الصحف والمجلات، ولأول مرة ارتفع معدل التوزيع اليومي لصحيفة (زمان) التي تمثل الطريقة النورسية وهي من أبرز الصحف القومية للتيار الإسلامي من ٦١ ألف

نسخة يوميا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف وبالتحديد (٥٨٧,٤٨٢) في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ .

وبذلك أصبحت( زمان) من بين أبرز ثلاث صحف قومية صادرة في عموم تركيا، ويشكل هذا التطور مؤشرا إيجابيا عن ارتفاع مستوى مقروئية صحف التيار الإسلامي ومنافستها بقوة للصحف العلمانية، إضافة إلى صدور ما يقارب من (٥٠) صحيفة و(١٥٠) مجلة مرتبطة في معظمها بطرق دينية وتعبر عن حركة فكرية نشطة للإحياء الإسلامي وتنشر أحيانا مقالات تثير استياء الحكومة والمؤسسة العسكرية ما يؤدي إلى مصادرة بعض أعدادها أو تعطيل صدورها .

ورغم هذا التطور الملحوظ، تبقى وسائل إعلام التيار الإسلامي تحتل المرتبة الثالثة بعد وسائل إعلام الاتجاه اليميني الليبرالي ووسائل إعلام الاتجاه اليساري وكلاهما يشكلان الاتجاه الأقوى المدافع عن العلمانية في تركيا .

## جذور الصراع الإعلامي

ولدت الصحافة التركية عام ١٨٣١ في كنف الدولة العثمانية، وهي دولة الخلافة الإسلامية التي سعت إلى توظيف الدين لإضفاء صفة الشرعية على أعمالها، وكان من الطبيعي أن يكون الاتجاه السائد في الدولة العثمانية عموما هو التيار الإسلامي بحكم أنها دولة الخلافة الإسلامية التي كانت الصحافة التركية في بداية نشأتها تعد صحافة الدولة الناطقة بلسانها والمدافعة عن الإسلام .

ومع تزايد نشاط الصحف الصادرة عن جمعية الاتحاد والترقي أو الموالية لها في الخارج أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وردا على سياسة الجمعية المذكورة، أوجد بعض الأتراك وبرئاسة الشيخ درويش وحدتي حزبا سموه الاتحاد المحمدي وذلك في الخامس من أبريل/ نيسان ١٩٠٩. وقد قامت عقيدة هذا الحزب ضد فكرة جمعية الاتحاد والترقي، وبهدف تأكيد أحكام الشريعة الإسلامية ومعارضة فكرة الإصلاحات الغربية التي كانت جمعية الاتحاد والترقي تدعو لها.

وقد قام درويش وحدتي بتأسيس صحيفة ولقان الدينية التي تعد البداية الأولى لظهور صحافة ذات طابع إسلامي في ظل الصراع الذي نشأ في أواخر عهد الدولة العثمانية بين التيار المقلد للغرب الذي قادته ودعت إليه جمعية الاتحاد والترقي وتيار المسلمين الذين أخذوا في ذلك الوقت موقف المدافع عن الإسلام، إذ لم يكن في عهد الدولة العثمانية شيء اسمه الحركة الإسلامية، كما هي عليه الآن في تركيا.

وقد نظم اليهود حملة ضد وحدتي واتهموا السلطان عبد الحميد بالتواطؤ معه، وانتهت الحملة بخلع السلطان عبد الحميد وإعدام وحدتي وإغلاق صحيفته والصحف المعارضة للاتحاديين ومنها صحيفة ولقان ومجلة بيان الحق اللتان كانتا تقودان المعارضة الدينية.

وقامت الحركة الكمالية التي كانت متأثرة بالغرب، بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وإعلان العلمانية، بإجراءات هدفها إلحاق تركيا بالمدنية الغربية وسلخها عن ارتباطاتها الشرقية وعن عقيدتها الإسلامية وتراثها الثقافي والاجتماعي. لذلك واجهت الحركة الكمالية في بدايتها معارضة من بعض الصحف مثل طنين، توحيد الأفكار، سبيل الرشاد، ألوص التي كانت تدعم كتلة الارتقاء بالجمهورية ذات الاتجاه الإسلامي، ما دفع الحكومة إلى إحالة رؤساء تحرير هذه الصحف إلى محكمة المطبوعات.

وفي العام ١٩٢٤، ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة ونفى أفراد العائلة العثمانية خارج البلاد، كما ألغى المدارس الدينية ومحاكم الشريعة، ومنع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام الدين أداة ضد الكماليين. واستمر الحال حتى العام ١٩٤٦، عندما دخلت تركيا عتبة نظام التعدد الحزبي الذي سمح بظهور جمعيات وصحف إسلامية مثل سبيل الرشاد وسلامت وحر آدم.

وأظهرت انتخابات العام ١٩٤٦، تنامي دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا. وعندما وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠، كان أكثر مرونة بشأن المسألة الدينية، إذ منح رجال الدين دورا في تربية الجيل الجديد، وكانت الصحافة التركية ميدانا مهما للحملة على العلمانية .

## بين خطابين إعلاميين

تسعى وسائل إعلام التيار الإسلامي إلى منح الجمهور انطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار التي تنشرها وفي معالجة قضايا تركيا الداخلية وعلاقاتها الخارجية برؤية تبتعد عن التطرف والعنصرية .

ويرتكز خطاب هذه الوسائل على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية بأنها تسعى إلى إقامة نظام إسلامي، وإحلال الشريعة الإسلامية بدلا عن العلمانية. وتؤكد صحافة هذا الاتجاه على أهمية الانتباه للمخططات الصهيونية التي تحيق بتركيا، وتشير إلى أن الجمهور التركي بأغلبيته المسلمة وباتجاهاته الإسلامية والقومية يقف بالضد من الصهيونية وأطماعها.

وتتباين السياسة الإعلامية لوسائل إعلام التيار الإسلامي تبعا للطرق أو الجماعات الدينية التي تصدر عنها مثل النورسية ، النقشبندية والقادرية، حيث يشكل الإعلام الإسلامي أهمية كبيرة للطرق الدينية في تركيا سواء كمسلك للتأثير أو قناة للتعبير عن الرؤى التي تطرحها بشأن تصوراتها لمستقبل المجتمع التركي في ظل سعيها لتقويض محددات النظام العلماني تجاهها .

أما وسائل الإعلام العلمانية فتنتهج سياسة إعلامية تركز على دعم النظام العلماني في تركيا الذي أرسى دعائمه أتاتورك، ومواجهة التيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا، كما يركز هذا الاتجاه في الصحافة على نشر مواضيع الإثارة والفضائح وغيرها من المواضيع التي تتنافى مع القيم الأخلاقية للدين الإسلامي .

ويشتد اعتماد القوى العلمانية على وسائل إعلامها كلما أنتعش الإسلام السياسي في تركيا وحقق نتائج انتخابية تؤهله لتشكيل الحكومة أو المساهمة فيها أو حاز على نتائج جيدة في الانتخابات البلدية، حيث تنبري له هذه الوسائل بحملات واسعة تكاد تتركز على قضيتين مهمتين الأولى مسألة التعليم الديني والثانية مسألة الحجاب.

فالتعليم العلماني جزء من عملية تعبوية كبرى أرسى دعائمها النظام الجمهوري، وقد أنتجت هذه العملية السياسية التعليمية ضباطا ومدرسين وقضاة ومثقفين وأطباء وصحافيين ومهندسين يشكلون الآن أبرز الدعائم الرئيسة للنظام العلماني في تركيا. ولذلك سعى النظام الجمهوري منذ البداية إلى نزع الشرعية عن التعليم الديني لمنع ظهور نخب منافسة للنخب العلمانية المؤثرة في البلاد.

وغالبا ما تكون وسائل الإعلام التركية ميدانا للصراع بين الجانبين بصدد هذا الموضوع، فوسائل الإعلام العلمانية تولي اهتماما وتركيزا بالغ الحساسية إزاء سعي التيار الإسلامي لتخفيف أو رفع بعض القيود والمحددات على إنشاء المدارس الدينية لإعداد الأئمة والخطباء وتصور هذه القضية على أنها تهديد خطير للنظام العلماني ومحاولة لتقويضه.

والقضية الثانية التي تهتم بها وسائل الإعلام التركية العلمانية هي مسألة الحجاب، فقد تم تشديد الحظر عليه بعد العام ١٩٩٧، واضطرت أكثر من (١٠) آلاف طالبة تركية للذهاب الى الدراسة الجامعية في أذربيجان بعد منعهن من دخول الجامعات في إسطنبول بسبب ارتدائهن الحجاب، بل ان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اضطر إلى إرسال ابنته للدراسة في الولايات المتحدة للسبب نفسه .

واستمرت بعض وسائل الإعلام العلمانية مثل صحف حريت ومللیت، حملتها الإعلامية على الحجاب الإسلامي بانتقادات وجهت لزوجات عدد كبير من الوزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية بسبب ارتدائهن الحجاب خلال المناسبات الرسمية بما في ذلك زوجة أردوغان .

ويدافع العلمانيون في وسائل إعلامهم عن الحظر على الحجاب في تركيا بأنه أمر مشروع لمواجهة الأصولية الإسلامية التي تريد فرض رموز دينية صارمة على المجتمع وإقامة دولة تقوم على الأفكار الدينية.

## علاقة جديدة

تشغل حرية وسائل الإعلام في النظم الديمقراطية موقعا متميزا ضمن الحريات السياسية والمدنية، وهناك ثلاثة معايير لقياس تلك الحرية، الأول معيار القوانين والتشريعات التي تنظم وتوفر الحماية لوسائل الإعلام، والثاني معيار عمق نفوذ وسيطرة الحكومة على مضمون ومحتوى الصحف ووسائل الإعلام، والمعيار الثالث تمويل الصحافة ووسائل الإعلام.

ووفقا لتلك المعايير هناك عدة عوامل مؤثرة على حرية وسائل إعلام التيار الإسلامي في تركيا، تتحكم في رسم مسار سياستها الإعلامية وتوجهاتها ومواقفها خاصة في صراعها مع العلمانيين. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الدولة بشقي مؤسستيها السياسية (الحكومة) والعسكرية(قيادة الجيش) إضافةً إلى رجال الإعمال الأتراك من مالكي المؤسسات الإعلامية والدونمة واليهود والماسونية، لما يشكله هذا الثلاثي من أهمية وسيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات التجارية الكبرى في تركيا.

فقد استخدمت الدولة الملاحقات القضائية وفرض الغرامات المالية ضد عدد من الصحف ووسائل الإعلام الإسلامي والصحافيين في حال تناولهم بعض الموضوعات السياسية المختلف عليها مثل الإسلام السياسي وغيرها من القضايا، كما أصدرت المؤسسة العسكرية التركية في فبراير/ شباط ١٩٩٧ قائمة ضمت (١٠٠) مؤسسة فرضت عليها حظر التعامل على أن تخضع للتحري باعتبارها تدعم الحركات الإسلامية ماليا، وتابعت المؤسسة العسكرية حملتها ضد التيار الإسلامي، فوضعت قائمة جديدةً تضم (١٩) صحيفة و (١١٠) مجلات و(٢٠) محطة تلفاز و(٥١) محطة إذاعية باعتبار أن تلك المؤسسات تمارس أنشطة إسلامية تخريبية معادية للعلمانية .

غير أن هذه المحاولات لتقييد أنشطة الإعلام ذي التوجهات الإسلامية كانت قد ترافقت مع حملة الجيش لإقصاء رئيس الوزراء الإسلامي المتشدد نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧، في حين جرت تحولات بعد ذلك التاريخ في العلاقة بين

النمطين الإعلاميين، إذ استطاعت وسائل الإعلام التركية العلمانية والإسلامية التكيف مع هذا الصراع الطويل بحيث نجحت في تحويل الأفكار الأيديولوجية الكبرى لكل من منطلقات للصدام إلى منطلقات للحوار القائم على عدم إقصاء أي طرف من المعادلة السياسية والاعتراف بحق التيارات المختلفة في التعبير أي إعادة النظر في أيديولوجية الخطاب السياسي للتيار الإسلامي بما يتوافق مع أطر النظام العلماني بهدف تجنب مرحلة الصدام تلك.

وقد شجع على الوصول إلى هذه المرحلة السياسة التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية الحاكم والقائمة على المناداة بالديمقراطية المحافظة المؤمنة بالعلمانية بمعناها الأوروبي الذي يمنح كل فرد الحق في ممارسة نمط الحياة الذي يريده سواء كان إسلاميا أم غير ذلك، مقابل التخلي عن العلمانية الكمالية التي أصبحت نمطا خاصا قائما على عدم الإقرار بالعديد من الحريات الشخصية للأفراد كحق التعليم الديني أو حق المرأة في ارتداء الحجاب.

وهذا التحول في مفاهيم حزب العدالة والتنمية –أحد تيارات الإسلام السياسي في تركيا– يعطي مؤشرا على أن هذا التطور الذي حدث في التجربة التركية يكمن في وجود مساحة حقيقية للصراع الديمقراطي بين العلمانيين والإسلاميين محكومة بقيود المؤسسة العسكرية الكمالية .

وقد يشهد المستقبل تراجع العلمانيين عن بعض مواقفهم المتشددة إزاء الحجاب والتعليم الديني وبعض القضايا الخلافية الأخرى بين التيارين، حيث بدأ بعض الكتاب العلمانيين التعامل مع موضوع الحجاب والتعليم الديني على أساس أنه حق من حقوق الإنسان ويجب عدم النظر إليه خارج أطار تلك النظرة، وهو تراجع مهم عن مواقف متزمتة، يماثل تراجع المؤسسة العسكرية (حرس النظام العلماني) عن بعض محدداتها الخاصة بالقضية الكردية مثلا ومنها السماح باستخدام اللغة الكردية داخل تركيا بعد أن كان ذلك من بين المحظورات الكبرى .

---

*باحث عراقي

# الصراع من بوابة الاقتصاد

*عمر خشرم

سيطرت القوى العلمانية على الاقتصاد التركي بشكل مطلق عقودا عدة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، فقد ظهرت ونمت قوى اقتصادية ذات طابع إسلامي محافظ، لكن تأثيرها على تحديد ملامح هوية تركيا ومستقبلها ظل مرهونا بعوامل أخرى معقدة ومتشعبة منها القوانين، والقوى العلمانية ذات النفوذ التي تسعى لإبقاء الاقتصاد في يدها.

- سيطرة العلمانيين
- القوى الجديدة
- بدء الصراع
- في مواجهة الأموال الساخنة

## سيطرة العلمانيين

في مطلع القرن التاسع عشر، بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة كان يهود "الدونمة"* يسيطرون على الشؤون المالية وإدارة الديون في الدولة بفضل علاقاتهم واتصالاتهم بأوساط المال العالمية، وكان هؤلاء أنفسهم ضمن أهم الشخصيات التي أدارت الحملة الداخلية ضد السلطان العثماني والخلافة باسم القومية التركية، ومن بين أبرز هؤلاء "إيمانويل قاراصو" أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي عام ١٨٨٩، التي أسهمت بشكل مباشر في انهيار الإمبراطورية العثمانية.

ويهودي آخر من يهود الدونمة يدعى "شمسي أفندي" (اسمه الأصلي شمعون زوي) كان منظرا للقومية التركية والعلمانية وصاحب ومدير وأستاذ المدرسة التي درس فيها الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك أثناء طفولته في مدينة سالونيك، والثالث هو "مؤنس تكين ألب" الذي كان يبدو تركيا قوميا مسلما، فاسمه الحقيقي (مويس كوهين) وكان مقربا جدا من أتاتورك وأحد أطبائه وفي نفس الوقت ثريا جدا وله علاقات ممتازة مع المؤسسات المالية الدولية .

مثل هؤلاء كانت لهم الكلمة الأبرز في تحديد مسار الاقتصاد العثماني، وهم الذين تولوا المراكز الهامة والحساسة في النظام الاقتصادي والمالي لتركيا بعد إنهاء الخلافة واعلان الجمهورية، وبطبيعة الحال كان موقفهم ودورهم المضاد للخلافة وكذلك نفوذهم الاقتصادي في الأوساط المالية العالمية أسبابا مباشرة لوضع هؤلاء اليهود في قلب عملية بناء الدولة التركية الحديثة التي تبنت العلمانية والاتجاه نحو الغرب كهوية وإستراتيجية.

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى مطلع السبعينيات لم يشهد الاقتصاد التركي نموا كبيرا ملفتا للنظر، وظل رهين التطورات السياسية التي كانت تتحكم بها القوى العلمانية بشكل خاص، ومع نهاية أعوام الستينيات وبداية السبعينيات بدأت تظهر أحزاب وقوى سياسية ترفض العلمانية وهيمنة قوى معينة على مقدرات البلاد، وهنا شهدت تركيا اضطرابات سياسية وأمنية انعكست بدورها على الوضع الاقتصادي الضعيف أصلا، وعندما شعرت القوى العلمانية المهيمنة على الاقتصاد التركي باحتمال ظهور قوى أخرى قد تؤثر على مصالحها قررت فورا تشكيل إطار رسمي منظم يحمي مصالحها الاقتصادية، ويحافظ على مكانة سياسية وتأثير قوي في نظام الدولة، وفعلا تأسست جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد" عام ١٩٧١ في إسطنبول.

كان عدد كبير من مؤسسي هذه الجمعية من اليهود العلنيين ويهود الدونمة، والمثير أن أول فقرة في النظام الداخلي لهذا التكتل الاقتصادي تتحدث عن الغاية من التأسيس وتنص حرفيا على "... تنمية التركيبة الاجتماعية المخلصة والوفية لأهداف ومبادئ أتاتورك في الحضارة العصرية، والعمل على ترسيخ مفهوم دولة القانون العلمانية والمجتمع المدني الديمقراطي..."، وفي مكان آخر من نفس الفقرة "... تشكل الجمعية وحدة فكرية ووحدة تنفيذية تعمل على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق إيصال الآراء والاقتراحات إلى البرلمان والحكومة والدول الأجنبية والمؤسسات الدولية المعنية، وإلى الرأي العام التركي عن طريق وسائل الإعلام."...

جمعية توسياد هذه يبلغ عدد أعضائها حاليا ٥٤٥ شخصا هم الأكثر ثراء على الإطلاق في تركيا يمتلكون ١٣٠٠ شركة يعمل فيها نحو ٥٠٠ ألف شخص، وحجم تعاملها أو نشاطها الذي يتركز على الدول الغربية بشكل خاص يصل إلى ٧٠ مليار دولار، وتتحكم في ٤٧٪ من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا. ولا زالت هذه الجمعية أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة على الحكومات التركية المتعاقبة، ولها تأثير لا يستهان به أبدا على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي لتركيا.

## القوى الجديدة

حتى بداية الثمانينيات كانت إسطنبول هي مقر القوى الاقتصادية ومركزها المالي في تركيا ولكن وخصوصا في المرحلة التي اعقبت الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، شهدت مناطق وسط الأناضول نموا سريعا لرؤوس أموال تركية ذات توجهات إسلامية بشكل متزامن مع مد إسلامي عالمي تأثر منه المغتربون الأتراك في أوروبا وأميركا، ونظرا لأن رؤوس الأموال المحافظة التي بدأت تنمو في الأناضول لم تكن بقدرة منافسة القوى الاقتصادية المهيمنة على مقدرات البلاد ، فقد سعت لجذب ثروات المغتربين الأتراك في الغرب خاصة في ألمانيا التي يعيش فيها نحو ٣ ملايين تركي معظمهم من المحافظين.

ونجحت قوى الأناضول المحافظة في جلب ملايين الدولارات من المغتربين إلى مدن الأناضول، وبدأت تستثمرها بشكل مختلف عن نظام الفائدة الغربي ووفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة في مشاريع تنموية إنتاجية مختلفة أنعشت الاقتصاد الوطني الذي كان معتمدا بشكل أساسي على الاستيراد أو التصنيع تحت سيطرة أجنبية تامة، ومع نجاح هذه القوى في مشاريعها وتمكنها من دفع أرباح عالية فاقت الفوائد التقليدية .

شهدت تركيا نهضة صناعية وتجارية كبيرة، وتحولا بارزا في النشاط الاقتصادي لفت انتباه رؤوس الأموال الإسلامية خاصة العربية، فبدأ مستثمرون مسلمون بالتعاون مع القوى الاقتصادية المحافظة في تركيا، وظهرت

مشاريع اقتصادية مشتركة ضخمة وغير مسبوقة نشطت التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم الإسلامي الذي كان شبه مفقود في فترة ما قبل الثمانينيات.

وبقدر ما أثارت هذه القوى الاقتصادية المحافظة التي سماها العلمانيون في تركيا باسم "رؤوس الأموال الخضراء " أو "رؤوس الأموال الرجعية" قلق وخوف القوى العلمانية الاقتصادية والسياسية أيضا، أفرزت ظاهرتين كان لهما تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والسياسي في تركيا وهما:

-1الأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة ظهرت مؤسسات مالية "إسلامية" تعمل وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة والمرابحة بدلا من نظام الفوائد التقليدي، وبالطبع انطلاقة هذه المؤسسات في أواسط الثمانينيات كانت بدعم من رؤوس أموال عربية خليجية، وحتى أسماؤها كانت تدل على انتمائها مثل مؤسسة "البركة تورك" ومؤسسة "فيصل للتمويل" ومؤسسة "كويت تورك"، وسرعان ما انضمت إليها مؤسسات أخرى برؤوس أموال تركية أناضولية.

أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونجاحها في القطاع المصرفي وتطورت لتنافس البنوك التقليدية ويصل حجم تعاملها حاليا إلى ١٠ مليارات دولار، وعدد فروعها يصل إلى ٣٠٠ يعمل فيها أكثر من ٦٠٠٠ شخص. وإضافة إلى نجاحها المصرفي كانت هذه المؤسسات ذكية في التعامل مع القوانين العلمانية في تركيا، فمارست نشاطاتها في إطار القوانين التي تمنع أي نشاطات اقتصادية ذات اسم إسلامي، وتمكنت من تجاوز الأزمات الاقتصادية والهجمات القانونية والسياسية الشرسة التي تعرضت لها منذ تأسيسها.

٢. اتساع حجم النشاط الاقتصادي والنمو السريع للقوى الاقتصادية المحافظة خلق ضرورة التنظم في إطار رسمي مشابه لجمعية "توسياد" العلمانية، يحمي مصالح هذه القوى ويمنحها ثقلا سياسيا واقتصاديا في البلاد، ولكن ونظرا لأن القوانين التركية تمنع تأسيس أي مؤسسات ذات إسم أو توجه إسلامي علني فقد تم تاسيس جمعية باسم "جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين" رسميا و"المسلمين" فعليا واسمها المختصر "الموصياد ."

وبمجرد تأسيس هذه الجمعية عام ١٩٩٠ أظهرت نموا سريعا في الأوساط الاقتصادية المحافظة في تركيا، وسرعان ما وصل عدد أعضائها إلى أكثر من ٢٥٠٠ شخص يملكون ٧٥٠٠ شركة يعمل فيها نحو مليوني شخص، وأصبحت هذه الجمعية لاعبا مهما في اقتصاد تركيا وسياستها رغم ما تعرضت له من هجمات شرسة من قبل الأوساط العلمانية، ولكن لا بد من التاكيد هنا أن قوة هذه الجمعية المالية والاقتصادية والسياسية والدولية لم تصل بعد إلى حجم جمعية "توسياد" العلمانية، ولكن التأثير الشعبي لها يفوق مثيلاتها العلمانية بكثير .

## بدء الصراع

فور بروز رؤوس الأموال المحافظة "الإسلامية" وبداية نموها السريع في الثمانينيات والتسعينيات، تعرضت لحرب شرسة من قبل الأوساط العلمانية الاقتصادية والسياسية والقضائية والعسكرية أيضا، ووصلت هذه الحرب ذروتها في أواسط التسعينيات حينما شنت أوساط القضاء العلمانية حملة تفتيش ومداهمة لعدد كبير من الشركات والمؤسسات المحافظة بحجة أنها مؤسسات تتنافى مع فلسفة الدولة التركية العلمانية، وتتلقى دعما من بلدان "رجعية إسلامية ."

صدرت أحكام قضائية كثيرة بإغلاق وتصفية عدد من هذه الشركات ومصادرة أصولها، وكان موقف المؤسسة العسكرية التركية التي تعتبر الحامي الأبرز لعلمانية الدولة وفقا لنص الدستور التركي من هذه الشركات سلبيا جدا، إلى جانب الحملات الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام التركية المملوكة أصلا لقوى اقتصادية يهودية وعلمانية كانت عاملا أساسيا في هذه الحرب العنيفة ضد القوى الاقتصادية المحافظة.

وبالطبع هذه القوى الاقتصادية المحافظة أرادت دورا سياسيا لها في البلاد إلى جانب دورها الاقتصادي، فقامت بدعم الأحزاب المحافظة ذات التوجهات الإسلامية في حملاتها الإنتخابية، وخير مثال على ذلك مجموعة شركات "كومباسان" التي وصل عدد مساهميها إلى ٣٠ ألف مساهم محافظ معظمهم من المغتربين، دعمت الحملة الانتخابية لحزب الرفاه الذي يتزعمه الزعيم الإسلامي الشهير في تركيا نجم الدين أربكان الذي تمكن عام ١٩٩٦ من تشكيل حكومة ائتلافية برئاسته مع حزب الطريق القويم العلماني الذي تتزعمه تانسو تشيلر .

ولم تصمد حكومة أربكان التي نجحت بفضل دعم القوى الاقتصادية المحافظة طويلا أمام الهجمة الشرسة للقوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية العلمانية، وتم إسقاطها بضغط من الجيش وصفه البعض بالانقلاب غير المباشر في فبراير/ شباط ١٩٩٧، وبعد أربعة أشهر فقط من إسقاط حكومة اربكان تعرضت القوى الاقتصادية المحافظة لحرب شاملة وصدرت أحكام قضائية متتالية وقاسية ضد شركات كومباسان والشركات الأخرى ذات التوجهات الإسلامية، تمثلت في الإغلاق والمصادرة وإعاقة النشاط محليا ودوليا.

وهنا لا بد من القول إن ما جرى لحكومة أربكان وما صاحبه من حيثيات الصراع بين القوى الاقتصادية العلمانية والمحافظة كان درسا جيدا تعلمت منه القوى المحافظة في صراعها، فبفضل هذا الدرس انتهجت هذه القوى أسلوبا جديدا يعتمد على الظهور بمظهر التيار الليبرالي المحافظ الذي يرفض وصفه بالإسلامي، ويقبل علمانية الدولة ويشجع على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطبيق المعايير الأوروبية في مجالات السياسة والقضاء والديمقراطية والحريات، ويدعو إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطبيق قواعد اقتصاد السوق الحرة، ولكنه في نفس الوقت يسعى بجد إلى توطيد العلاقات مع العالم الإسلامي، وإقامة استثمارات ومشاريع اقتصادية مشتركة مع رؤوس الأموال الإسلامية داخل تركيا وخارجها، ويدعو إلى الانفتاح على كافة القوى في تركيا وخارجها بحيث يحقق توازنا في العلاقات بين الغرب والشرق خارجيا ويتجنب الصدام والصراع بين العلمانيين والمحافظين داخليا، ويتغلغل داخل مؤسسات الدولة العلمانية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بأسلوب مشابه لما فعله يهود تركيا قبل عشرات السنين .

## في مواجهة الأموال الساخنة

"الأموال الساخنة" مصطلح جديد بدأ يلفت انتباه الرأي العام التركي خاصة الأوساط الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فما الأموال الساخنة وماذا تعني بالنسبة لتركيا واقتصادها؟

هي الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل النشاط الاقتصادي التركي على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الإفادة من نسب الفائدة العالية في تركيا، أو عن طريق بيع وشراء الأسهم والمضاربة في البورصات التركية أو عن طريق بيع وشراء العملات الصعبة في أسواق العملات التركية.

أهمية هذه الأموال تتمثل في قدرتها على التحرك السريع بشكل يؤثر على الوضع الاقتصادي مباشرة، فعندما تكون هذه الأموال موجودة داخل تركيا يكون تأثيرها إيجابيا على التوازن الاقتصادي العام وتؤدي إلى تحسن

ملحوظ في الأرقام الاقتصادية وتظهر وجود سيولة واحتياطي كبير في العملات الصعبة داخل تركيا، ويصفها الخبراء بالقدم الرابعة للاقتصاد التركي، ولكن هذه الأموال ليس لها إسهام في الإنتاج أو في توفير فرص عمل داخل تركيا، وعند حدوث أي أزمة سياسية في تركيا وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها تنسحب فورا من الأسواق التركية وعندها تؤدي إلى خلل في التوازن العام للاقتصاد فورا، وتظهر أزمات اقتصادية خانقة تعيد الاقتصاد التركي إلى الوراء مثلما حصل عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١.

المثير أن هذه الأموال تكون غربية ويهودية بشكل خاص وتستخدمها أوساط تهدف إلى خلق تأثير سياسي على الحكومة التركية خدمة لأهداف وأجندة خاصة بها، وعادة ما تكون القوى الاقتصادية العلمانية شريكا محليا لهذه الأموال لتفيد من قوتها وتأثيرها.

الأسلوب الجديد الذي انتهجته حكومة أردوغان في إدارة الجانب الاقتصادي للصراع بين القوى العلمانية و"الإسلامية" هو توجهها لكسر احتكار الجهات الغربية واليهودية لهذه الأموال الساخنة عن طريق جذب أموال عربية وإسلامية لتستثمر في تركيا خاصة دعوة الأموال العربية التي خرجت من أميركا وأوروبا بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، ومع قدوم هذه الأموال يتحقق توازن في الأوساط المالكة لهذه الأموال وبالتالي يقل التأثير السياسي للأموال الساخنة الداعمة للقوى العلمانية وتزداد قوة القوى المحافظة مع قدوم الأموال "الإسلامية."

لا يمكن القول إن حكومة أردوغان نجحت تماما في هذا الأسلوب ولكنها قطعت شوطا مهما في تحقيق التوازن خاصة بعدما اقترب حجم الأموال العربية القادمة إلى تركيا من ٢٠ مليار دولار، وهذا رقم لا بأس به إذ تقدر قيمة الأموال الساخنة الناشطة في تركيا في العامين الأخيرين بـ٥٠ مليار دولار .

الصراع بين العلمانيين والإسلاميين بدأ يأخذ شكلا جديدا في تركيا مع تغير الظروف وأساليب ومجالات المواجهة، والشكل الجديد يتمثل في الصراع بشكل سري غير معلن يستخدم القوة الاقتصادية للتأثير على النظام السياسي والقضائي للدولة، ولكن النتيجة الأبرز لكل التطورات التي شهدتها تركيا أن الصراع أصبح بين قوى قائمة وذات معالم واضحة وتشن حملات متبادلة بعضها ضد بعض في سبيل تحقيق المصالح والأهداف، أما في السابق فكان على شكل حرب تشنها قوة اقتصادية هائلة علمانية التوجه يهودية الأهداف، ضد مجتمع تركي إسلامي عاش مرحلة ضياع الهوية بين مستقبل مرتبط بالغرب المسيحي واليهودي وماض مرتبط بالشرق المسلم .

---

مكتب الجزيرة/ اسطنبول

*يهود الدونمة:

يهود أتراك مسجلون رسميا كمسلمين ويظهرون بمظهر القوميين ومن أبرز المنظرين للقومية التركية وعلمانية الدولة، ويتخذون أسماء تركية أو إسلامية مثل أحمد ومحمد ومراد.... إلخ لكنهم في حقيقة الأمر ملتزمون تماما بيهوديتهم وبارتباطهم بالصهيونية ولا يعملون إلا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، ولا زالوا أقوياء في كل مجالات الحياة في تركيا، وقد وصل بعضهم إلى مراكز حساسة في الدولة التركية

## قوى التأثير على الصراع

# الأقليات والطوائف في تركيا

*عوني عبد الرحمن السبعاوي

تتسم تركيا بتعدد قومياتها وأديانها ومذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي الذي يشكل نحو ثلثي السكان، ويحتل الأكراد المرتبة الثانية، يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزها اليهود والأرمن واليونان، إلى جانب أقليات طائفية من أبرزها وأكبرها الأقلية العلوية التي تعد الأكثر ارتباطا بموضوع العلمانية والإسلام في تركيا.

- يهود الدونمة
- العلويون
- الأقليات الأخرى

## يهود الدونمة

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز الـ٣٠ ألف شخص، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية .

ويطلق على أبناء الأقلية اليهودية في تركيا لقب الدونمة، وهي كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق، وجاءت هذه التسمية بعد أن تظاهر يهود تركيا باعتناق الإسلام علنا منذ زمن الدولة العثمانية واستخدموا أسماء إسلامية، لكنهم احتفظوا سرا بديانتهم وطقوسهم اليهودية وأسسوا محافل ماسونية نشطة في تركيا كان لها دور بارز في إضعاف الدولة العثمانية عشية انقلاب العام ١٩٠٩ الذي زادت فعاليتهم في أعقابه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

شارك يهود الدونمة والمحافل الماسونية في تأسيس الدولة العلمانية التركية، وساندوا إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغلوا في صفوف المجتمع التركي بأشكال مختلفة حتى اصبحوا من اصحاب الثروات الطائلة وفرضوا سيطرتهم على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية المهمة، وقد أسهم قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ واعتراف تركيا بها عام ١٩٤٩ في منحهم قوة سياسية مضافة، تجسد في الحضور البرلماني لعدد من السياسيين المعروفين كيهود دونمة في الأعوام ١٩٣٥ و١٩٦٠ و١٩٩٥.

وزادت رعاية السلطة التركية لليهود بوصفهم ورقة مضافة في توطيد علاقات تركيا مع أميركا وإسرائيل وفي كسب ود اللوبي اليهودي الأميركي وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل ومحاولة تحسين صورة إسرائيل

لدى الرأي العام التركي المعارض والوقوف بالضد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلماني.

فمع تنامي فاعلية القوى الإسلامية في المجتمع التركي يجد العلمانيون والجيش التركي في علاقاتهم المتطورة مع إسرائيل نوعا من الآلية الدفاعية العلمانية للحد من هذه الفاعلية. فضلا عن مواجهة الحركة الانفصالية الكردية بتفعيل اتفاقيات التعاون الأمني– العسكري بينهما.

## العلويون

تشكل الأقلية العلوية بين ١٥٪ و٢٠٪ من مجموع سكان تركيا وينظر اليها بوصفها بندا أساسيا في النزاع العلماني الإسلامي، وهي تطال ذهنية متجذرة في الدولة التركية لم تستطع التجربة العلمانية أن تمحوها أو أن تخفف من غلوائها، إذ ينتاب تركيا بين الحين والآخر تمزق اجتماعي ناتج عن أعمال العنف بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية .

ومع أن العلويين هم جزء من الشيعة ترى بعض مؤسسات الدولة التركية أنهم أصل الشيعة البكتاشية والزيدية، في حين يعد العلويون أنفسهم ممثلين للتفسير الأناضولي التركي للإسلام، أي أنهم مجرد طريقة دينية يمثلون مجموعة مذهبية وليس مجموعة عرقية متجانسة، حيث يتوزعون بين جماعات عرقية أبرزها وكبراها الأكراد (٣٠٪ من أكراد تركيا علويون) إلى جانب أعداد من العرب، كما أنهم مختلفو اللغات حيث يتحدثون التركية والعربية والظاظا والكرمانسية، وللغتين الأخيرتين صلة باللغة الكردية والفارسية، فضلا عن تعدد الفرق العلوية (البكتاشية، الديدقان والشيليين .(

وقد وجد العلويون في إجراءات أتاتورك فرصة مهمة لأداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وأصبحوا الدعامة الأساسية للنظام العلماني، وهم يرفعون صورة أتاتورك إلى جانب صورة علي بن أبي طالب وحاجي بكتاش في جميع مناسباتهم الوطنية والدينية، ومع الانفراج السياسي والتعددية الحزبية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية انضم العلويون لأحزاب اليسار العلمانية وأعلنوا تأييدهم لانقلاب عام ١٩٦٠ وشاركوا في إعداد دستور ١٩٦١ الذي نص على الكثير من الحريات الدينية ما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي ونجحوا في إشغال نحو (١٥) مقعدا نيابيا في انتخابات العام ١٩٦٥، وشكلوا العشرات من الجمعيات للطائفة العلوية، فضلا عن قيامهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة.

وفي آواخر سبعينيات القرن الماضي تطور الصراع المدني بين مجموعات السكان الرئيسة السنة والعلويين والأكراد، وظهرت إنقسامات خطيرة بين اليمين واليسار من المنظمات المتطرفة والمتنافسة إنعكس أثرها على المجتمع التركي ككل، حتى إنه أخذ صورة هجمات متبادلة بين السنة والعلويين ومصادمات للاكراد مع القوات التركية، وعاد من جديد الطابع السياسي للعداء العرقي والطائفي الذي سبق أن أخضع للسيطرة .

وكان العلويون عموما في معسكر اليسار بسبب انحيازهم التاريخي إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان العلمانية التي حمت وضعهم بوصفهم أقلية رغم محاولات هذا الحزب تحويل قاعدة ولائهم إلى قاعدة طبقية، وفي المقابل اتخذ اليمين التركي المبادرة في تعبئة السنة ضد العلويين على أساس معاداة الشيوعية والعلمانية.

وأسهم الشقاق السني–العلوي في الانقسام بين الحزبين الرئيسين آنذاك حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وبينما كانت شعبية حزب الشعب الجمهوري ناجحة إلى حد ما بين صفوف فقراء المدن فإنه أخفق في إثارة الدعم الريفي المهم إلا بين صفوف العلويين والأكراد.

وقد ألحق انقلاب سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ بالغ الأذى بأحزاب اليسار العلماني الذي يشكل العلويون فيها القاعدة الأساسية والعريضة في مقابل دعم الحركة الانقلابية للاتجاهات الإسلامية السنية، وتأكيدها على البعد الديني للهوية السياسية .

ولا يشار إلى العلوي على أساس قوميته بقدر ما يوصف بأنه علوي ينحاز للعلمانية والحركات اليسارية لا سيما المتطرفة منها، فالتأييد العلوي التقليدي يذهب دائما إلى الأحزاب الأكثر علمانية، فهم المدافعون الرئيسون عن العلمانية. ويعد انفتاح الدولة على الإسلاميين أو عدمها مقياسا لتقدم العلاقة أو تراجعها بينها وبين العلويين الذين يقفون في وجه التيار المتدين محاولين إيجاد حساسيات في التوازن بين فئات المجتمع التركي.

ويمارس النظام التركي عموما تشددا علمانيا حيال الحركات الإسلامية، ويتحرك في الوقت نفسه بذهنية إسلامية حيال العلويين بما يشعرهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فمعظم المسؤولين الأتراك يتعاطون بحذر شديد مع الصحوة العلوية، فهم من جهة علمانيون يجدون في الأصوات العلوية مصدرا أساسيا لدعم العلمانية، ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون الخروج من الذهنية الإسلامية السنية وريثة قرون من السيطرة على السلطة .

وتقترب الدولة والأحزاب التركية العلمانية التي تكون في السلطة من العلويين ومطالبهم بقدر تعاظم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم كلما ابتعد شبح ما يسمى (الخطر الإسلامي)، أي أن النظام العلماني التركي ينظر إلى العلويين بوصفهم مجرد أداة تستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين.

ولعل النخب التركية العلمانية ستدعم مستقبلا العلويين لمواجهة تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية من خلال تكريس الانقسامات الطائفية وبما يؤمن إضعاف الطرفين لصالح العلمانية، لاسيما مع تزايد نفوذهم في المدن بعد هجرتهم المكثفة في الأعوام الأخيرة من الأرياف واستقرارهم في ضواحي المدن الكبرى وتنظيمهم للعديد من الراوبط وإنشائهم (بيوت الجمع) وهي بمثابة المساجد لدى السنة .

وبرغم تأييد العلويين للعلمانية، فأن هناك من يتهمهم بالتعاطف السياسي مع حزب العمال الكردستاني التركي لا سيما أن زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان هو كردي علوي، لكن العلويين ينفون هذه التهمة، ويعتقد العديد من الباحثين الأتراك أن العلويين واقعون تحت تأثير الفئات اليسارية المتطرفة وأنهم أنشؤوا جمعيات متطرفة لا سيما مجموعة الممر الأحمر (كيزل يول) التي اتخذت من ألمانيا مركزا لها وهي تدعو إلى إقامة دولة للعلويين على غرار محاولة الأكراد الانفصالية تأسيس دولة كردية، ليشكل العلويين بذلك أكثرية أعضاء المنظمات الانفصالية فضلاً عن أن معظم الحركات اليسارية في تركيا تعتمد الآن في وجودها ونشاطها على العلويين.

## الأقليات الأخرى

تتوزع الأقليات الأخرى بين طيف واسع موزع على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، لكن الأقلية العرقية الكبرى في تركيا هي بالتأكيد الأكراد الذين يشكلون نحو خمس عدد سكان البلاد .

وقد طغى صراع الأكراد مع الدولة التركية الذي رافق تاسيسها أواسط العشرينيات من القرن الماضي في توليد مشكلات بينهم وبين النظام السياسي التركي لا يترك الكثير من الهوامش لعلاقة ما لهم بمصير النزاع العلماني الإسلامي، لا سيما أن كل الأحزاب والقوى السياسية التركية علمانية كانت أم إسلامية ترفض مبدأ انفصال الأكراد، وإن كانت تتباين في رؤيتها للحلول الممكنة لمطالبهم القومية .

ويمكن ملاحظة أن قوى اليسار الكردي في تركيا هي التي تنادي بالانفصال وتقود التمرد المسلح، ومن أبرزها بالطبع حزب العمال الكردستاني التركي، في حين يفضل الحزب الإسلامي الكردستاني التركي التآخي التركي– الكردي– العربي والحياة داخل الدول التي يوجد فيها أكراد على أساس مفهوم المواطنة الحديثة.

ويقف بعض الأكراد في معسكر اليسار لأن القوميين والعلمانيين دأبوا على عدم الاعتراف بوجود قومية كردية أصلا، ما يضع الأكراد أمام حالة خاصة في الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، فغالبية الأكراد هم من المسلمين السنة الذين يتعاطفون ضمنيا مع التوجه الإسلامي التركي، بينما ينحاز الأكراد العلويون إلى التعاطف مع التوجهات العلمانية والحركات اليسارية التي تمثل تهديدا كامنا لوحدة الدولة التركية التي بدورها تعد المنظمات والأحزاب اليسارية الكردية متورطة هي الأخرى في الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وبين اليمينيين واليساريين.

أما الأقلية العربية التي تشكل نحو ٢٪ من مجموع السكان فهي لا تمثل خطرا سياسيا بأمن تركيا ووحدتها وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين، كما يتمسك المتحدثون باللغات القوقازية بقوة الدولة التركية ويعدونها حصنا منيعا للإسلام ويجمع الأرمن بين كونهم أقلية دينية صغيرة وأقلية قومية مستقلة ويبلغ تعدادهم زهاء ربع مليون نسمة يقطنون المدن الكبرى وشرق الأناضول ويعملون مع اليهود في التجارة، فضلا عن عملهم في المجال الصناعي والحرفي، ويحجم الأرمن بوعي عن المشاركة في الحياة السياسية لكيلا يثيروا حفيظة السلطات التركية ضدهم نظرا للحساسية التاريخية المفرطة بين الأتراك والأرمن .

ويقدر عدد اليونانيين في تركيا بين ٥٠ و٨٠ ألفا يتوزعون بغالبيتهم في المدن الكبرى لا سيما إسطنبول ويعملون في المجال التجاري مع اليهود أيضا، ولهذه الأقلية تأثيرها في العلاقات التركية اليونانية، إذ تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقر البطريركية الأرثوذكسية الرئيسة في العالم والموجودة في حي (فينير) بإسطنبول إلى ما يشبه وضع الفاتيكان، الذي ترفضه تركيا .

ومن الأقليات الدينية الأخرى نجد مجموعة من السريان يدينون بالأرثودكسية ويقطنون إسطنبول والمناطق المحاذية لسوريا يقدر عددهم بنحو ٢٠ ألفا، فضلا عن الكلدان الذين يقطنون المناطق المحاذية للحدود مع العراق وسوريا يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف نسمة، توجد مطرانيتهم بإسطنبول وبطريكهم الأكبر في الموصل شمال العراق.

وهناك أيضا أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الألبان الذين يبلغ عددهم نحو ٥٠ ألفا، إضافة إلى الروس والألمان والإستونيين ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى وقفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأويغور وأذريين وشركس.. وغيرهم .

---

أستاذ / جامعة الموصل

# الطرق الصوفية في تركيا

# حماية الدين ومواجهة العلمانية

* محمد باتوك

الناظر إلى طبيعة التدين في المجتمعات التركية يمكنه بسهولة أن يرى آثار التصوف الواضحة فيه، ولعل تفسير هذا يبدو سهلا إذا ما تذكرنا فضل الطرق الصوفية في دعوة الشعوب التركية المختلفة من أوزبك وأذريين وكرغز وغيرهم ممن دخل الدين من باب التصوف .

ولذلك دأب الأتراك منذ حديث عهدهم بالدين على حماية التصوف الذي كان بمثابة الحصن المنيع الذي يحتمي به الدين والبلاد معا من شتى الهجمات وسائر المخاطر وأولها العلمانية، إلى جانب المساهمة في دفع بعض من مريدي هذه الطرق ليكونوا من بين ابرز الوجوه السياسية في تركيا الحديثة.

- ❖ التصوف والدولة
- ❖ الطرق الصوفية
- ❖ التصوف والسياسة

## التصوف والدولة

استقبل الشعب التركي الدول الغربية التي حاولت أن تحتل أرضه في بدايات القرن العشرين بمقاومة شعبية لم تخطر على بال الغزاة. وقد كان في طليعة القائمين على تلك المقاومة مصطفى كمال باشا (أتاتورك.(

وقد حظي هذا الأخير في حرب التحرير بدعم كبير من كافة أطياف الشعب التركي خاصة من أهالي الطرق الصوفية المختلفة، الأمر الذي جعل للمريدين والشيوخ الصوفيين مقاعد في أول مجلس للنواب التركي في أنقرة عام ١٩٢٠ ليصيروا بذلك نوابا في المجلس أو "مبعوثين" على حد التعبير آنذاك .

انتخب مصطفى كمال ليكون رئيسا لهذا المجلس الوليد كما انتخب إلى جانبه مساعدان من شيوخ الطرق الصوفية أحدهما شيخ التكيّة الواقعة في قونيا (وهو من الطريقة المولوية) ويدعى عبدالحليم أفندي، والآخر كان شيخ تكيّة بكتاشية في مدينة كرشهير ويدعى جمال الدين أفندي. بالإضافة إلى كثير من الشيوخ والصوفيين الذين كانوا في ذلك المجلس الأول .

قدم الصوفيون الدعم لمصطفى كمال في كل من حرب التحرير وتشكيل مجلس النواب الأول، إلا أن أتاتورك سرعان ما ألغى هذا الأخير ليشكل مجلس النواب الثاني سنة ١٩٢٣ ولتتبع تشكيل هذا المجلس مجموعة من التغييرات الجذرية كإعلان إلغاء الخلافة واستبدال الحروف اللاتينية من الحروف العربية في الكتابة وقيام المنحازين إلى الغرب بممارسة فعالياتهم الرامية إلى القضاء على التدين وأهله، وكل هذا ولا شك كان سببا في حنق المتدينين وإثارة حفيظتهم.

تطورت الأحداث وأغلق الحزب المعارض عام ١٩٢٥ تذرعا بثورة الشيخ سعيد بيران التي جرت خلال ذلك العام في محافظات الشرق والجنوب الشرقي، وبعد ذلك أغلقت التكايا في نفس السنة بل وتم منع الطرق الصوفية من ممارسة فعالياتها. ولم يقتصر هذا الحظر على التكايا آنذاك فقد شمل المدارس الدينية ليحظى التعليم "المتغرب"

بالاهتمام الأكبر على حساب التعليم الديني. ولكن مع كل هذا التضييق وتلك التحديات تابعت الطرق الصوفية ممارسة فعالياتها في الخفاء وفي حجرات الصمود التي أعدّتها لذلك تحت الأرض .

حافظت الطرق الصوفية على وجودها وممارسة فعالياتها بعد منع تكاياها وإغلاق مدارسها، ولقد وقف التصوف أمام مجموعة من الجهات التي ناصبته العداء يذود عن حوضه ويذب عن حماه، و كان من أبرز أعدائه أولئك القائمون على الصحافة والإعلام آنذاك، وهم الذين ما فتئوا يستفزون الحكومة بشكل مستمر لمحاربة الطرق الصوفية وأهلها .

وقفت أوتاد التصوف ثابتة أمام عواصف التغريب العاتية حتى تحمي خيمة الدين من أن تولي أدراج الرياح، وقد كان ضمن تلك العواصف ما جرى سنة ١٩٣٠ حيث قامت الدولة بإعدام مجموعة من أهل التصوف وحبس مجموعة أخرى على أثر قيام مجموعة من الأشخاص (ويقال إنهم كانوا من متعاطي المخدرات لا يمتون إلى التصوف بصلة) بقتل عسكري في قضاء مانامان التابع لمحافظة إزمير الأمر الذي اتخذته الدولة ذريعة لمحاولة نقض غزل التصوف المحكم.

انقشعت غمامة التضييق جزئيا لتشع شمس الحرية من جديد بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات العام ١٩٥٠، إلا أن الانقلاب الذي قام به الجيش في ٢٧ مايو/ أيار سنة ١٩٦٠ عاد ليكدر صفو الأجواء ويزج الحريات من جديد في سجن الظلم والتضييق .

لقد كان العلمانيون يعملون على محاربة التعليم والإعلام الدينيين ويحاولون التضييق على النشاطات والفعاليات الصوفية مع أنهم لم يكونوا يمثلون من أفراد المجتمع إلا النزر اليسير ولكنّهم تمكنوا من إحكام القبضة على مقاليد الحكم وزمام السلطة آنذاك. أما القسم الأكبر من الشعب فقد كان غير راضٍ عن تلك العلمانية متمسكا بدينه ولكنه كان في الوقت نفسه خائفا يترقب، يمارس تدينه وراء الكواليس أو في عتمة الدهاليز.

## الطرق الصوفية

تمكنت كثير من الطرق الصوفية في تركيا أن تحافظ على وجودها رغم كل العقبات التي مرت بها، ولعل من أبرز تلك الطرق الطريقة النقشبندية والقادرية والخلوتية والعُشّاقية والجراحية والبكتاشية والمولوية، وتشارك هذه الطرق في الحياة الاجتماعية ولبعضها علاقات ودور سياسي، ومن أهم هذه الطرق النقشبندية والقادرية .

تعد الطريقة النقشبندية أكبر الطرق الصوفية في تركيا من حيث عدد المنتسبين إليها، وينتسب معظم أهلها إلى الفرع المعروف بـ"النقشبندية الخالدية" التي أخذت اسمها من خالد البغدادي الذي توفي في القرن الـ١٩، ومن أبرز الجماعات المندرجة ضمن هذه الطريقة من يحسب لها أدوار اجتماعية وثقافية و سياسية فاعلة:

-1جماعة إسكندر باشا: التي كان لشيخها محمد زاهد كوتكو الذي توفي في العام ١٩٨٠ دور مهم في تأسيس حركة الإسلام السياسي وفي مواجهة النفوذ العلماني في تركيا .

-2جماعة أرانكوي: ولم يكن لهذه الجماعة حزب سياسي يمثلها حيث آثرت العمل السياسي غير المباشر من خلال التوجيه والتأثير والوعظ الديني بسبب أحداث مانمان عام ١٩٣٠ التي سامت بها الدولة المتصوفين سوء العذاب الأمر الذي جعل هذه الجماعة تمارس نشاطاتها باحتياط وحذر.

-3جماعة المنزل: نسبة إلى قرية المنزل التي كان يمارس فيها شيخ الجماعة النقشبندي محمد راشد أرول فعالياته الموجهة في جلها إلى محاربة العادات السيئة من الخمر والقمار وسوى ذلك، وقد حققت الجماعة نجاحا كبيرا في ذلك ما استقطب الزوار من داخل البلاد وخارجها الأمر الذي لم يرق للعلمانيين الذين انتهزوا فرصة انقلاب عام ١٩٨٠ ليشدوا الخناق على تحركات شيخ الجماعة ونفيه، رغم حرصه على عدم التعاطي بالسياسة .

-4جماعة إسماعيل أغا: وتعود التسمية إلى مسجد إسماعيل أغا في إسطنبول الذي يؤمه شيخ الجماعة محمود أفندي، ويطلب من الراغبين في الانتساب إلى الجماعة أن يرتدوا العمائم والجبب والسراويل ومن الراغبات أن يلبسن العباءات، الأمر الذي يجعلهم في خندق صعب من خنادق المواجهة مع تيار التغريب خاصة مع صحافته التي تصوره على أنه مروق صارخ من مبادئ العلمانية

-5السليمانيون: نسبة إلى شيخهم النقشبندي سليمان حلمي أفندي، وقد كانت أبرز فعالياته تعليم القرآن الكريم في أكثر الأوقات ضيقا على الحركات الدينية، وقد مارس ذلك في الخفاء وطور لتعليم القرآن وتحفيظه طرقا تنشئ القراء والحفاظ في وقت زمني قصير.

أما الطريقة المهمة الثانية فهي الطريقة القادرية التي تأسست على يد الشيخ عبد القادر الجيلاني، وللطريقة القادرية عدة جماعات متفرعة منها في تركيا، فهناك الجماعة التي كان يرأسها مصطفى خيري أوغوت أفندي وآلت إلى مريده حيدر باش بعد وفاته سنة ١٩٧٩. أخذت الجماعة تصدر مجلتين شهريتين ولها قناة تلفزيونية باسم "مالتَم" كما أن لها حزبا سياسيا يرأسه حيدر باشا بنفسه ليكون أوضح مثال على العلاقة المباشرة بين السياسة والتصوف.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن هناك طرقا منحرفة كالباكتاشية والعلوية اللتين ما فتئتا تدعمان الأحزاب اليسارية المؤيدة للعلمانية وكأنهما تحاولان الانتقام من الاتجاه السني.

## التصوف والسياسة

ربما كانت الجماعة النقشبندية المعروفة بجماعة إسكندر باشا هي الأكثر تأثيرا في المشهد السياسي التركي بشكل مباشر، حيث كان الشيخ كوتكو يشجع مريديه على العمل في مراكز التأثير في الدولة خاصة فيما يعرف بـ"منظمة الدولة للتخطيط"، حتى نجح في نهايات الستينيات من القرن الماضي في مساعيه هذه بتواجد طلابه في مختلف المستويات الوظيفية في تلك المنظمة .

ولم يكتف الشيخ كوتكو بخلق مواضع نفوذ في الدولة لمريديه من المتصوفة، لكن طموحه امتد إلى تأسيس تيار إسلامي سياسي من خلال تشجيعه لأحد مريديه النجباء وهو نجم الدين أربكان على تأسيس حزب سياسي فقام الأخير عام ١٩٧٠ بتشكيل حزب النظام الوطني الذي أخذت أسماؤه تتجدد بتجدد التحديات حيث صار حزب السلامة الوطنية ثم حزب الرفاه ثم حزب السعادة أخيرا. وقد كان معظم من شجع على تأسيس حزب النظام ثم السلامة الوطنية ومعظم أعضائه فيما بعد هم من أولئك المنسوبين إلى الطريقة النقشبندية .

توفي الشيخ كوتكو سنة ١٩٨٠ ليخلفه صهره ومريده محمود أسعد جوشان الذيأخذ يمارس نشاطاته تحت مظلة "وقف طريق الحق" الذي كان أسسه بأمر من شيخه كوتكو، وأخذ يفتتح الفروع لهذا الوقف في أماكن مختلفة وعمل على تفعيل نشاطاته التعليمية والتعاونية بما تسنح له الظروف وتوفره الإمكانات.

وخلال السنوات اللاحقة اتسعت الفجوة بين كل نجم الدين أربكان ومحمود أسعد جوشان، حتى آل الخلاف إلى انفصال كامل سنة ١٩٩٠ بين الحزب والطريقة. أثرت هذه الأحداث على الطريقة وفاعليتها خصوصا بعدما اختار

كثير من المريدين الحزب على الطريقة لدى مفترق الطرق، وفي سنة ٢٠٠١ وافت المنية شيخ الطريقة جوشان في حادث سير في أستراليا ليخلفه نجله نور الدين جوشان ولتفقد الطريقة بموته قدرا كبيرا من تأثيرها التصوفي والاجتماعي.

ولم يكن للجماعات الصوفية الأخرى نفس الدور السياسي المباشر إلا أن مواصلتها نشاطات الوعظ الديني والتأليف في مجالات التفسير والسيرة أدام الصلة بين هذه الجماعات ومحيطها الاجتماعي وزاد في أعداد مريديها كما هو حال جماعة أرانكوي وشيخها سامي أفندي وخلفه الشيخ موسى توب باشا الذي كان يخالف العمل الحزبي ويرجح العمل في تربية الأمة وتأهيلها.

وحتى في حالة جماعة المنزل التي اهتمت بمحاربة العادات السيئة في المجتمع كان مجرد استقطابها للناس وتأثيرها فيهم إنجازا له أثر سياسي حيث كانت تجربة الشيخ رشيد مع العلمانيين تؤكد دور الطرق الصوفية في المجتمع وكونها لا تقتصر على الزوايا والحضرات كما قد يتبادر لأذهان البعض فقد كانت الطرق الصوفية الشوكة العنيدة في حلق أعداء الدين بسبب نشاطاتها المنظمة وفعالياتها المؤثرة على مختلف الصعد.

وربما كانت جماعة السليمانيين أقرب إلى المشاركة الفعلية في العمل السياسي حيث انتخب شيخها كمال كاتشار من قبل حزب العدالة الذي أسسه سليمان ديميريل ليكون نائبا في مجلس النواب لدورات ثلاث. كما كان كمال كاتشار أحد أعضاء الهيئة التركية البرلمانية لدى المجلس الأوروبي، وفي الإجمال يبدو أثر الطرق الصوفية واضحا على الأحزاب الدينية واليمينية، حيث كان زعماء هذه الأحزاب يزورون شيوخ الطرق قبل كل انتخابات ليضمنوا تصويت المنتسبين، الأمر الذي لم يرق للعلمانيين ما دفعهم إلى العمل جاهدين على حسر أثر الطرق الصوفية في المجتمع.

ويمتد أثر الطرق الصوفية حتى إلى غير المنتسبين لها من السياسيين ومنهم رئيس الجمهورية الأسبق تورغت أوزال الذي كان متعاطفا مع النقشبندية وقد كان كل من أخيه وأمه مريدا لدى الشيخ النقشبندي محمد زاهد كوتكو، ولا يمكن الجزم بكونه مريدا لدى الشيخ أم لا، إلا أنه من المعلوم أنه كان على اتصال مع الطريقة ويميل إليها بشكل واضح ما دفعه إلى التسامح وتوسيع الفضاءات أمام النشاطات الدينية والصوفية تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الشخصية .

تعرض التيار الديني لحملات مختلفة من الحصار وأغلقت الأحزاب المتتالية التي ورثت حزب النظام الوطني وصولا إلى إجبار الجيش لأربكان على الاستقالة من رئاسة الحكومة عام ١٩٩٧، وقد توالت السنوات العجاف حتى حظي حزب العدالة والتنمية بحوالي ثلث أصوات الناخبين في تركيا في انتخابات عام ٢٠٠٢، ليشكل بذلك القوة الكبرى في مجلس النواب التركي ويشكل الحكومة منفردا.

تأسس حزب العدالة والتنمية على يد رجب طيب أردوغان الذي انتهج منهجا مخالفا لحزب أربكان (بأسمائه المتجددة) الذي كان يضم أردوغان في صفوفه .

لم يحاول أردوغان أن ينتفع من العاطفة الدينية في الانتخابات كما كان يفعل أربكان، فلم يزعم أن الانتخابات هي عملية إحصاء لأعداد المسلمين في تركيا ولم يستعمل أيا من تلك التشبيهات والعبارات التي تقحم الدين في خدمة المصالح السياسية بشكل سافر، ما جعل أردوغان قادرا على مخاطبة الإسلاميين وغيرهم في آن معا وكسب أصواتهم لصالحه بالإضافة إلى عدم تحميل الإسلاميين أو التيار الديني تبعات تجربته الجديدة في حال أخفقت .

وقد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، وقد كان الموضوع الحي في الساحة التركية هو موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومواضيع أخرى متعلقة بحقوق الإنسان، وفتح هذا المناخ فضاءات رحبة نسبيا أمام التيار الديني الصوفي، حيث إن بروز التدين بصورته المحلية الصوفية كان أولى لدى الاتحاد الأوروبي وكل من يسعى إلى الانضمام إليه من بروز صورة تدين مستوردة من باكستان أو السعودية أو سواها مما لا يمكن للاتحاد الأوروبي استيعابه بحال .

---

*عضو اللجنة التنفيذية لحزب السعادة

# الجيش التركي ،إنحياز مطلق للعلمانية

*حسني محلي

لعب الجيش التركي ويلعب دورا مهما وأساسيا في مجمل الحسابات السياسية التي يبدو أنها لا ولن تتخلص بسهولة من حالة الخوف من قوة العسكر الملخصة بنزول الدبابات إلى الشوارع معلنة نهاية عدة حكومات مدنية حتى الآن.

- تأثير الجيش
- سلسلة الانقلابات
- المعطيات الجديدة

## تأثير الجيش

يحمل الكثيرون مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الحديثة مسؤولية الحالة الغريبة التي أوجدتها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي لا تختلف أساسا عن الوضع في دول العالم الثالث، لأن جميع الأنظمة الديكتاتورية في هذه الدول تعتمد أساسا على دبابات العسكر وإرهاب أجهزة المخابرات.

إلا أن الوضع في تركيا قد يختلف نسبيا عن هذه الدول، لأن تركيا رغم كل سلبياتها تعتبر دولة ديمقراطية بالمعايير الغربية منذ العام ١٩٥٠ حيث انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية التي جعلت من تركيا جزءا من العالم الغربي وعضوا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعنصرا أساسيا في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي السوفياتي.

وقد أسهم ذلك في دعم دور العسكر في الحياة السياسية، ونظرت واشنطن وعواصم (الناتو) إلى تركيا كحليف إستراتيجي، ولم تتأخر في دعم الجيش التركي حتى أصبح أكبر جيش في المنطقة بعد أميركا، كما أنها دعمت بشكل خاص القادة العسكريين الأتراك الذين أثبتوا بدورهم وفي العديد من المناسبات وفاءهم لواشنطن أكثر من أنقرة، ولعل هذه الحقيقة تفسر الإيحاءات الدائمة لدور واشنطن في جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا حتى الآن .

ويستمد الجنرالات الأتراك قوتهم من دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام الكبيرة التي تلعب دورا أساسيا في إعداد وتهيئة الشارع التركي للانقلابات العسكرية وبأساليب ذكية، إذ لرجال الأعمال الكبار مصالح مادية كبيرة في العلاقة مع الجيش بعدد أفراده البالغ مليون عسكري، ويحتاجون يوميا للكثير من الحاجات التي تكلف الدولة الملايين بل المليارات من الدولارات التي طالما خصصتها جميع الحكومات للجيش الذي يتحجج دائما بحماية النظام العلماني والأمن الوطني والقومي ضد المخاطر الداخلية والخارجية وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني الذي كلف الدولة التركية حوالي ١٠٠ مليار دولار .

ولم تتأثر سمعة الجيش بسبب فشله وجنرالاته في القضاء على حزب العمال الكردستاني ومازال هذا الجيش في مقدمة المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي بأغلبية تصل إلى ٨٠٪ وربما لأن الإنسان التركي ذو عقلية ونفسية عسكرية، حيث إن المواطن التركي عندما يتودد لابنه الصغير ويمدحه يقول "ابني سيكبر ويصبح باشا" أي جنرالا!

وتفسر هذه العقلية التأييد الشعبي الدائم للانقلابات العسكرية التي هيأ الجنرالات الأجواء اللازمة لها، ودون أن يتذكر المواطن أن الجنرالات كانوا طرفا في فشل جميع الحكومات السابقة في تحقيق الأمن والاستقرار لأن الأحكام العرفية كانت معلنة ومطبقة في عموم أنحاء البلاد لسنوات طويلة. ودون أن تكون هذه الأحكام العرفية كافية بالنسبة للجنرالات الذين تحججوا دائما بتدهور الأوضاع الأمنية واعتبروها مبررا لتدخلاتهم العسكرية واستلام السلطة.

وكانت الحكومات الائتلافية الضعيفة السبب الآخر لشجاعة الجنرالات الذين استغلوا هذا الضعف واعتبروه مبررا مقنعا للشارع في انقلاباتهم العسكرية التي انتهى عهدها بعد الانقلاب الرابع عام ١٩٩٧.

ولقوة تأثير الجيش التركي وتدخله المباشر في الشأن السياسي وفي تحديد شكل الحكومات وهوية الحكام جذور تاريخية تعود إلى الجيش الانكشاري العثماني الذي لعب أدوارا مهمة في تغيير السلاطين ورؤساء وزرائهم أو الإطاحة بهم خنقا أو شنقا أو قتلا!

وجاءت حركة الاتحاد والترقي التي انطلقت من بين صفوف الضباط لتثبت مدى أهمية العسكر في الحياة السياسية، خاصة بعد أن أطاح قادة الاتحاد وهم من العسكر بالسلطان عبد الحميد في أبريل/ نيسان ١٩٠٩، حيث وعى اليهود واليهود الدونما الذين لعبوا دورا أساسيا في حركة الاتحاد لأهمية العسكر ودورهم في الحياة السياسية فسعوا دائما لإقامة علاقات سرية وعلنية مع قيادات العسكر في جميع مراحل التاريخ التركي العثماني منه والجمهوري.

فشل العديد من السلاطين وفي مقدمتهم السلطان أحمد الثالث ومن ثم محمود الثاني في التخلص من تحكم العسكر في الحياة السياسية التي بقيت تحت تأثير الجنرالات في العهد الجمهوري، خاصة بعد أن خاض الضابط الشاب مصطفى كمال أتاتورك حرب الاستقلال ضد بقايا الحكم العثماني وقوات الاحتلال الفرنسي والبريطاني واليوناني والإيطالي التي احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا وحليفتها تركيا.

وبرز اسم أتاتورك كجنرال قوي ومنتصر مع رفاقه العسكر الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيدته الأتاتوركية التي تعني حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزا له وأحيانا لعنصريته البارزة!

وقد التزم جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك أيضا عام ١٩٣٨ بنفس المبادئ، حيث كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال فترة حكم عصمت أينونو الذي خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية حتى العام ١٩٥٠ عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل حين اللزوم.

## سلسلة الانقلابات

يمكن تلمس أثر الجيش التركي في مجمل الأحداث التي جرت بعد تأسيس الجمهورية، لكن هذا الجيش تدخل بشكل مباشر من خلال أربعة انقلابات عسكرية خلال أقل من ٤٠ عاما، لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمتها حماية النظام العلماني .

أول الانقلابات وأكثرها دموية جرى في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٠ عندما أطاح الجيش بحكومة عدنان مندريس بعدما وجهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها تماما، ورغم أن مندريس لم يكن بالأصل إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلا بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية.

ولعلنا نلاحظ أن واشنطن لم تتدخل لإنقاذ مندريس رغم أنه كان قريبا منها وقدم لها وللغرب خدمات جليلة، حيث تحولت تركيا في عهده إلى مخفر متقدم وإستراتيجي للحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي والمد القومي العربي بقيادة عبد الناصر.

وجاء الانقلاب الثاني في مارس/ آذار ١٩٧١، وهذه المرة لحماية الحسابات الأميركية حيث كانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية (الإسلامية والقومية) بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التي كانت تتخوف للتيار اليساري أن يتحول إلى قوة جدية في الشارع التركي، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا في مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلي في إسطنبول.

وحدث الانقلاب الثالث في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ وسط ظروف داخلية مماثلة لكن هذه المرة بأبعاد إقليمية، حيث كانت تركيا تعيش ظروف التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، في وقت شهد إقليميا تداعيات الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية– الإيرانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وكان كل ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي .

كانت تركيا من أهم عناصر هذا الحزام الذي استهدف إحاطة جنوب الاتحاد السوفياتي بطوق من الدول ذات صبغة إسلامية، حيث كان لانقلاب ١٩٨٠ الذي أعلنت عنه واشنطن حتى قبل السماع عنه في أنقرة تأثير مهم وكبير في مجمل المعطيات السياسية حيث حكم قائد الانقلاب كنعان أيفرين البلاد لمدة سبع سنوات رئيسا للجمهورية بعد أن صاغ دستورا غريبا وعجيبا مازال الأتراك يعانون منه رغم تغيير العديد من بنوده ومواده باستثناء تلك التي تعترف لقادة الانقلاب بحصانة دستورية إلى الأبد.

وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا البلاد بعد ذلك العام بمن فيهم الذين استهدفهم الانقلاب العسكري المذكور ومنهم سليمان ديميريل وبولنت أجاويد ونجم الدين أربكان من تغيير هذه المواد والمواد الأخرى المناقضة للديمقراطية وهو ما يؤكد "حالة الخوف النفسي" التي يعاني منها السياسيون الأتراك من جنرالات الجيش.

أما الانقلاب الرابع فجرى في فبراير/ شباط ١٩٩٧ وكان انقلابا" نظريا" اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة .

وبرزت في هذا الانقلاب حدة الصراع العلماني الإسلامي الذي دفع إلى تدخل الجيش مرة أخرى للسبب ذاته، لاسيما وأن أربكان قام خلال العام الذي تولى فيه رئاسة الحكومة بإجراءات لم يخف فيها رغبته بتغيير معالم أساسية في النظام العلماني التركي الذي يؤكد الجنرالات أنهم أصحابه وحماته باسم الأمة التركية وإلى الأبد.

## المعطيات الجديدة

بقيت ظلال الجيش في السلطة حتى نهاية التسعينيات بسبب الدستور الذي صاغه قائد انقلاب عام ١٩٨٠الجنرال كنعان أيفرين، حتى بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨ .

فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات ألأميركية والأوروبية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها الكبير والعظيم!

وبدأت حملة الإصلاحات التي سميت بالديمقراطية بالتعديلات الدستورية والقانونية التي استهدفت سلطات وصلاحيات الجيش في الحياة السياسية، حيث نجحت حكومة أجاويد ومن بعدها حكومة أردوغان في تمرير هذه الإصلاحات بفضل مرونة قائد الجيش السابق حلمي أوزكوك المعروف عنه شخصيا تهربه من أي توتر أو مواجهة مع الحكومة بحجة أن ذلك ليس لخدمة المصالح الوطنية والقومية لتركيا .

واستغلت حكومة أردوغان ذلك فحسمت مجمل التعديلات التي وضعت حدا نهائيا لدور العسكر في الحياة السياسية بعد أن أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن القومي ٩ مدنيين مقابل ٥ من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين ٤ منذ تأسيس المجلس قبل ٧٠ عاما تقريبا، كما أن قرارات المجلس لم تعد ملزمة للحكومات كما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع لرئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة ٧٠ عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة في الشهر .

كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي تستهدف الآن الجيش في أي محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وبات واضحا أنه أي المسار الديمقراطي محمي من قبل الشارع التركي أكثر من أي وقت مضى، ولأن حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد بمفرده دون أي ائتلاف مع أي حزب آخر. كما أن جميع استطلاعات الرأي تبين أن هذه الحكومة مازالت تحظى بدعم واسع من المواطنين الأتراك الذين لم يكن سهلا على جنرالات الجيش إقناعهم بعد الآن بأي مبرر لأي انقلاب عسكري إلا في حالة واحدة وهي خطر حزب العمال الكردستاني!

إن لهذا الموضوع امتدادات وحسابات داخلية وخارجية مرتبطة مباشرة بمجمل سياسات حكومة العدالة والتنمية التي ومهما حققت من تقدم إستراتيجي في مجال الديمقراطية فما زالت تتخوف من أي انقلاب عسكري طالما أن الجنرالات يملكون الدبابات التي إن خرجت إلى الشارع بحجة حماية النظام العلماني أو التصدي لخطر الانفصاليين الأكراد فالمواطنون الأتراك سيصفقون لها بشكل لا أرادي لأنهم في نهاية المطاف أحفاد للجيش الانكشاري الذي يتقدم خطوة إلى الأمام ثم يتراجع خطوتين إلى الوراء .

وقد تختلف هذه القاعدة هذه المرة ليتقدم الأتراك خطوتين إلى الأمام ويتراجعوا خطوة للوراء بفضل إصلاحات الاتحاد الأوروبي الذي قد يعود إلى دعم للجنرالات إذا أثبتوا أنهم على استعداد لحماية المصالح "الغربية الصليبية" في أفغانستان والعراق ولبنان والشرق الأوسط والأهم ضد الإسلام المتطرف السني منه والشيعي !!

---

صحفي تركي

# تركيا والغرب.. عقد التاريخ ومصالح الحاضر

*جنكيز كتنة

تعد تركيا دولة مسلمة حيث إن الأكثرية الساحقة من سكانها من المسلمين. وتعد تركيا دولة شرقية أكثر من كونها دولة أوروبية–غربية، لأن القسم الأكبر من أراضيها يقع في آسيا، ما عدا جزءا صغيرا من أراضيها يقع في أوروبا. وتعد تركيا دولة علمانية–أوروبية لأن دستورها ومبادئ أتاتورك تنص على أن تركيا دولة علمانية. وتعد تركيا دولة أوروبية لأنها تسير في الركب الأوروبي منذ فترة طويلة جدا .

- ❖ تغيير الوجهة
- ❖ الاندماج مع الغرب
- ❖ سياسة باتجاهين

## تغيير الوجهة

تعود جذور علاقة تركيا بالغرب وبشكل خاص أوروبا إلى الدولة العثمانية التي دخلت في علاقات صراع مع الإمبراطوريات الأوروبية منذ فتح إسطنبول في القرن الخامس عشر وما تلاه بعد ذلك من فتح لمعظم جنوب شرق أوروبا وصولا إلى فيينا التي سجل فشل العثمانيين في فتحها في القرن الـ١٧ بداية العد التنازلي لإمبراطوريتهم.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل أكبر خطر على الأوروبيين، وهو ما يفسر –ربما– الدور الكبير للغرب في انهيار هذه الإمبراطورية من خلال خلق الفتنة والحقد بين الأقوام والملل التي كانت تعيش ضمن حدودها مترامية الأطراف، وذلك رغم أن العثمانيين حاولوا خلال القرون الأخيرة تقليد أوروبا والغرب بشكل أعمى، وابتعدوا عن كيان الدولة الحقيقي الذي أسهم في ديمومتها مئات السنين.

وهكذا ورثت الدولة التركية الحديثة تاريخا من الصراعات والشكوك مع أوروبا، إلا أن مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك اتخذ منذ بداية العهد الجمهوري عام ١٩٢٣ العديد من القرارات الجذرية التي أدت إلى تغيير وجهة تركيا من الشرق إلى الغرب. ومن بين هذه القرارات استخدام الأحرف اللاتينية مكان العربية في الكتابة وإلغاء عطلة يوم الجمعة. وهي قرارات كان لها في اعتقادي دور كبير في إقصاء جمهورية تركيا من الشرق العربي والإسلامي وتقريبها من الغرب لاسيما فيما يتعلق باستبدال الأبجدية التي تشكل مدخلا ثقافيا للتواصل الحضاري والإنساني.

وخلال عهد أتاتورك (١٩٢٣–١٩٣٨) تحقق تقارب بين تركيا والغرب على مختلف الأصعدة، واتخذت خطوات هامة لتطوير العلاقات السياسية بين تركيا وأوروبا. ونلاحظ أن تركيا قامت خلال هذه الفترة بتعيين ٢٦ سفيرا لدى الدول الأجنبية، ١٩ منهم في العواصم الأوروبية الرئيسة مثل لندن وباريس وفيينا وأستوكهولم وبرلين. كما أن الدول الغربية وفي مقدمتها كل من إنجلترا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أوروبا الغربية كانت تحتل مكان الصدارة بين الدول التي تقوم بالاتجار مع تركيا .

ويتضح من خلال هذه التطورات أن السياسة الرئيسة التي كانت تتبعها تركيا خلال الأعوام الأولى من تأسيس الجمهورية هي تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوروبا.

## الاندماج مع الغرب

كانت علاقات تركيا جيدة مع الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية، لكن هذه العلاقة قد بدأت تسوء بعد هذه الحرب إثر مطالبة ستالين ببعض الأراضي التركية الواقعة في الشرق، بالإضافة إلى إفصاحه عن رغبته في فرض الرقابة على حركة المرور في المضايق البحرية التركية. وقد تسبب هذا الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي في توجه تركيا نحو الغرب أكثر فأكثر.

وكان من بين تعبيرات هذا التوجه انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩ لتشكل بذلك خط الدفاع الهام بالنسبة لأوروبا الغربية في مواجهة المعسكر الاشتراكي خلال الحرب الباردة. وبطبيعة الحال أسهم هذا الأمر في تطوير العلاقات الدفاعية بين تركيا وأوروبا وأميركا على الأخص .

وإذا كانت العلاقات الدفاعية والأمنية قد مثلت المدخل الأكبر لعلاقات خاصة بين تركيا والغرب فإن تركيا قامت عام ١٩٦٣ بالتوقيع على اتفاقية أنقرة التي تقضي بقبول عضويتها التامة في الاتحاد الأوروبي، مع الاتحاد الأوروبي الذي كان قد تأسس عام ١٩٥٧ بهدف تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أوروبا .

استمر التقارب التركي من الغرب وأوروبا طيلة فترات الحكومات التي تولت الحكم في تركيا، ما عدا بعض الفترات التي تخللتها حالات من التوتر في العلاقات مثلما حدث أثناء حرب قبرص عام ١٩٧٤ عندما فرض الغرب حظرا على تركيا .

وتواصل هذا الركود في العلاقات خلال السبعينيات وتركز على الجانب الاقتصادي ولكن سرعان ما عادت هذه العلاقة لتشهد تطورا جديدا عام ١٩٨٣ ولتنتهي عام ١٩٨٧ بطلب تركيا الانتماء للعضوية التامة في الاتحاد الأوروبي.

وفي العام ١٩٨٩ أعلن الاتحاد الأوروبي أن تركيا دولة ملائمة للعضوية في الاتحاد وأعقبها المجلس الأوروبي عام ١٩٩٠ بالمصادقة على ذلك الإعلان. وبتاريخ ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ قبلت عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي. وأما فيما يتعلق بقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فرغم كل الادعاءات والأقاويل يجب الالتزام بالواقعية في هذا الصدد. إن قبول عضوية تركيا التامة في الاتحاد أمر صعب للغاية، لأن الدول الأوروبية لا ترغب بقبول هذه العضوية بسبب العديد من المخاوف أولها كون تركيا دولة إسلامية وثانيها بسبب زيادة عدد سكانها، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى .

ومثلما يشير بعض المراقبين السياسيين، هناك لعبة يتم ممارستها من قبل عدة لاعبين في هذا الشأن، فمن جهة نرى أن الاتحاد الأوروبي يقدم لتركيا بعض الوعود، لكنه لا ينفذها، ومن جهة أخرى تتعهد تركيا أيضا بتنفيذ بعض الأمور المطلوبة منها من قبل الاتحاد، ولكنها لا تنفذها بحذافيرها. وباختصار فإن الجانبين يماطلان بعضهما بعضا في هذا الصدد، وكلا الجانبين يدركان أن هذه القضية ستطول إلى فترة زمنية غير معروفة رغم أنه يتم تحديدها من قبل البعض بـ١٠ أعوام أو ١٥ عاما.

## سياسة باتجاهين

وصلت الحكومة التركية الراهنة إلى السلطة بعد الانتخابات التي جرت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ويقودها حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان الذي يعد من الشباب الذين برزوا على يد زعيم

حزب الرفاه السابق نجم الدين أربكان. ويتم وصف هذه الحكومة بذات الميول الإسلامية، لكنها ترفض قبول هذه الصفة وتفضل استخدام الوصف الديمقراطي المحافظ" .

وتقوم هذه الحكومة بممارسة سياسة خارجية ذات اتجاهين، فمن جهة تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعيها الدءوب للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية رغم النكسات التي حدثت في العلاقات الثنائية معها خلال فترة رفض البرلمان التركي الموافقة على المذكرة التي كانت تسمح باستخدام الجيش الأميركي الأراضي التركية للعبور إلى العراق وكذلك بسبب العلاقة مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية.

وتؤكد هذه الحكومة أنها تعمل من أجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلا من الصراع بينها وأنها تبذل الجهود لجعل تركيا الدولة الوسيطة، وتؤكد وجوب حل المشاكل بين الغرب والشرق عن طريق الحوار وبالطرق السلمية .

ولكن هناك حالة صعبة تواجه هذه الحكومة، حيث إن الأرضية الشعبية التي تستند عليها قد لا تكون راضية عن بعض مواقفها إزاء الغرب وأوروبا، وذلك خاصة فيما يتعلق بمواقف هذه الدول إزاء القضية القبرصية والأوضاع الأمنية الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي تستهدف تركيا عبر شمال العراق والأحداث التي تقع في فلسطين.

ولهذا السبب تقوم الحكومة بتحقيق التوازن بين موقفها إزاء الغرب وإزاء القضايا الوطنية التي قد تتسبب في فقدانها لنسبة من الأصوات في حال تخليها عنها. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن هذه الحكومة تبذل الجهد من أجل تحقيق الاحتفاظ بشعبيتها من جهة، وبالدعم الذي قد تحتاج إليه من أوروبا والغرب في مواصلة سياساتها في هذه المنطقة الحساسة التي تشهد تطورات مثيرة لا يمكن التكهن بها من جهة أخرى.

وفي الختام يمكن القول إن أي حكومة قد تأتي للحكم في تركيا لا يمكنها أن تتخلى تماما عن الغرب وأوروبا مثلما لا يمكنها التخلي عن الشرق والإسلام. ويجب عدم نسيان أن تركيا رغم كونها دولة علمانية قريبة بهذا الطابع من الغرب، فإنها في نفس الوقت دولة إسلامية ورثت إحدى كبرى الإمبراطوريات التي حكمت هذه البقاع لفترة طويلة ويتعين عليها أن تدرك المسؤوليات التاريخية والثقافية التي تقع على عاتقها إزاء المنطقة التي تتواجد فيها وإزاء العالم برمته .

---

كاتب تركي

# تركيا والعالم الإسلامي

# من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري

*عبد الحليم غزالي

لا يمكن فهم توجهات الجمهورية التركية في علاقاتها مع العالم الإسلامي بشكل عام منذ أسسها الزعيم مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ دون التطرق لصلتها بالإسلام نفسه، وكذلك لأزمة الهوية التي يعد الدين الإسلامي الذي تعتنقه أغلبية المواطنين جزءا منها، لاسيما بسبب العلاقة الخاصة لتركيا مع الغرب وحضارته.

- قطع العلاقة
- العودة إلى الجذور
- المنطقة الوسطى
- الجسر الحضاري

## قطع العلاقة

أوجد تبني الخلافة في الدولة العثمانية نوعا من السلطة الدينية على المسلمين في أنحاء العالم، وذلك رغم أن هذا الأمر لم يصاحبه أسلمه حقيقية لنظام الحكم الذي استند في تسيير أحوال المسلمين إلى مزيج من قواعد الشريعة والقوانين العلمانية المستقاة من الغرب خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية .

وبغض النظر عن تدين الحكم العثماني فإن مفهوم الخلافة بحد ذاته فرض نوعا من العلاقة الوثيقة بين مركز هذا الحكم في إسطنبول والعالم الإسلامي، كما وضع تركيا قرونا عدة في موقع القيادة للمسلمين وإن كان كثير منهم ممن كانوا رعايا للدولة الممتدة الأطراف لم يروا في السلاطين وحاشيتهم وحكام الولايات ومفردات النظام بشكل عام ما يعكس الروح الحقيقية للإسلام.

وبعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، قاد مصطفى كمال (أتاتورك) ما سمي بحرب التحرير التي انتهت كما هو معروف بإلغاء الخلافة وإعلان تركيا الجمهورية بحدودها الحالية، لكن هذه المتغيرات الحادة صاحبتها رؤية جديدة للعلاقة مع المسلمين في العالم، وهي رؤية توجزها كلمة أتاتورك لتسويغ قرار إلغاء الخلافة أمام المجلس الوطني الكبير الذي شكله في أنقرة ليكون بديلا عن البرلمان في إسطنبول، فهو في تلك الكلمة رأى العالم الإسلامي متخلفا ورجعيا وقال "أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن الأوان لتنظر تركيا إلى مصالحها وتتجاهل الهنود والعرب وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية."

وحتى وفاته عام ١٩٣٨ كان نهج أتاتورك النفي المطلق للآخر الإسلامي، ومحاربة الهوية الإسلامية لتركيا في الداخل والخارج واستبدال القومية كرابط بين الأتراك بها وفرض العلمانية التي لا تعني فصل الدين على الدولة كما يحدث في الغرب ولكن سيطرة الدولة على الدين ما جعلها علمانية متطرفة متوحشة حسب رأي الكثير من الباحثين والمفكرين.

وفي ظل هذا الفكر والرؤى السياسية لم يكن متوقعا تطور العلاقة مع العالم الإسلامي إلا في إطار مصالح الغرب أو برعاية أميركية بمعنى أدق، كما حدث فيما يتصل بتشكيل حلف بغداد في حقبة الخمسينيات. كما أن الولايات المتحدة لعبت دورا في إبعاد تركيا عن العالم الإسلامي بربطها بحلف الأطلنطي، وإدخالها على خط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وتشجيع الاتجاه التغريبي للنخبة الكمالية التي حكمت البلاد لعشرات السنين.

لكن تحولا سياسيا مهما حصل بعد حوالي نصف قرن من ولادة الجمهورية، تمثل ذلك في تأسيس حزب النظام الوطني على يد نجم الدين أربكان الذي تحول فيما بعد إلى أبو الأحزاب الإسلامية في تركيا، وقد المح برنامج الحزب إلى ضرورة التقارب مع العالم الإسلامي بل وضع سقفا عاليا لهذا التقارب عندما وصل إلى السلطة بعد ذلك .

## العودة إلى الجذور

وصل أربكان إلى السلطة في تركيا عبر حزبه الرفاه في انتخابات العام ١٩٩٥ محققا سابقة تاريخية وإن كان مضطرا للائتلاف مع قوة علمانية هي حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشلر، وفي نحو عام واحد قضاها هذا الحزب في الحكم بزعامة أربكان قبل أن يطاح به برهن هذا الحزب على أن طبيعته الإسلامية كانت مؤشرا أساسيا لسياسته الخارجية واهتمامه الخاص بتطوير العلاقات مع العالم الإسلامي بطريقة مثلت بشكل من الأشكال انقلابا وإن كان محدودا وقصيرا زمنيا على مبادئ أتاتورك وأفكاره الذي انتهي بانقلاب مضاد من الجيش .

لقد اعتبر هذا الحزب الإسلام الرابطة الأولى بين الأتراك وانطلقت مبادئه من فكرة القومية الإسلامية ورفض التغريب، ودعا إلى عودة تركيا لجذورها الإسلامية والاتجاه نحو العالم الإسلامي كمحيط طبيعي لتركيا ومعرضة فكرة انضمامه للاتحاد الأوروبي.

**والحقيقة أن زعيم الحزب نجم الدين أربكان كان قد عبر خلال الحملة الانتخابية عن طموحات كبيرة في اتجاه تطوير العلاقة مع العالم الإسلامي سعى بالفعل خلال توليه رئاسة الوزراء إلى تنفيذها، ومن ذلك:**

- ❖ إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية.
- ❖ إقامة منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية أو ما وصفه البعض بـ"الناتو الإسلامي"
- ❖ إقامة منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية.
- ❖ إقامة سوق اقتصادية مشتركة للدول الإسلامية ووحدة نقدية بينها بتعميم الدينار الإسلامي.
- ❖ إقامة صندوق نقد إسلامي .

خلال نحو عام من الحكم نجح أربكان في تطوير علاقات تركيا بالعالم الإسلامي وأسس مجموعة الثماني الاقتصادية التي تضم ثماني دول إسلامية كان عدد سكانها حينذاك ٨٠٠ مليون شخص، وهي تركيا وإيران ومصر وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا، وقام بزيارتين لإيران وليبيا أثارتا

مزيدا من الجدل لكنه في الوقت ذاته أعطى معنى مناقضا بقبوله اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوربي، وموافقته على اتفاق التعاون العسكري التركي مع إسرائيل ومد عمل القوات الأجنبية في شمال العراق انطلاقا من قاعدة إنجيرلك.

وقد فسرت مواقفه المتناقضة بعدم قدرته على فرض كامل إرادته بسبب ائتلافه مع حزب علماني، وكذلك سعيه لعدم استفزاز الجيش الذي كان مؤثرا في صنع السياسة الخارجية للبلاد من خلال السيطرة على مجلس الأمن القومي أعلى هيئة حاكمة في الدولة فعليا.

وطوال المرحلة التي تلت الانقلاب على حزب الرفاه وحتى مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إثر انتخابات الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ عادت توجهات تركيا نحو العالم الإسلامي إلي سابق عهدها حيث العلاقات المحدودة والسعي إلى الاندماج في الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي وكان قرار الاتحاد عام ١٩٩٩ باعتبار تركيا مرشحا لعضويته بمثابة فتح باب كبير للأمل لدى النخبة العلمانية في إكمال عملية التغريب التي بدأها أتاتورك .

## المنطقة الوسطى

تختلف تجربة حزب العدالة والتنمية عن حزب الرفاه، فالأول يثير توصيفه الالتباس، حيث إنه ينفي عن نفسه صفة الإسلامي أو الديني بشكل قاطع ويؤكد احترامه الكامل للنظام العلماني الذي يكرس الفصل الحاد للدولة عن الدين، غير أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي، الأول أنه خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ثم وريثه الفضيلة، والعامل الثاني أن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين في حزب الرفاه مثل زعيمه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ونائبه في رئاسة الحزب والحكومة عبد الله غول ورئيس البرلمان بولنت أرنج .

والحقيقة أن الحزب يمثل توليفة أيديولوجية جدية تمزج بين الإسلام الروحي والعلمانية السياسية وربما يكون توصيف غول للحزب بأنه يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا صحيحا أيضا ، وهو فضلا عن أن قاعدته الأساسية من المتدينين الأتراك بين المسلمين السنة تحديدا فإنه يضم تيارات أخرى ليبرالية ويمينية وإن كان الإسلاميون القدامى يهيمنون عليه.

وقد كان الحزب حذرا للغاية في برنامجه الانتخابي في الجانب المتعلق بالسياسة الخارجية حيث يقول "يتبع حزبنا سياسة خارجية تتسم بالواقعية وتتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي خالية من الأفكار المسبقة والتعسفية على أن تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة."

وجاء في البرنامج أيضا "سيعيد الحزب تعريف أولويات السياسة الخارجية في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة وسيخلق توازنا جديدا بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية" وعندما نتأمل هذه الكلام نجد فيه إشارات إلى تغيير في التعامل مع العالم الإسلامي خاصة الحديث عن الأفكار المسبقة والتعسفية.

وبالقطع فإنه عندما نتأمل التطبيق نجد أن هناك تغييرا في التعامل مع العالم الإسلامي منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، هذا التغيير يضع الحزب في منطقة وسط بين أفكار ومبادئ التيار الإسلامي الأربكاني التقليدي وأنصار العقيدة الكمالية التي تجمع بين القومية المتشددة والعلمانية المتطرفة.

وقد احتفظت الحكومة بالمبدأ الأساسي الذي طرحه أتاتورك وهو السعي للاندماج في الغرب باعتباره ملاذ تركيا من التخلف والفقر، وفي هذه النقطة بالذات نشير إلى أن حزب العدالة والتنمية اعتبر نيل تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي مشروعه الرئيسي، ومن هنا قاد عملية إصلاح غير مسبوقة في تاريخ البلاد غيرت شكل الحياة السياسية.

غير أن فترة حكم الحزب شهدت في الوقت نفسه تقاربا لافتا مع العالم الإسلامي لا يلغيه الرغبة في الاندماج في الغرب، لكن جوهر هذا التقارب هو المصالح التركية خاصة في ما يتصل بالعلاقات الاقتصادية التي شكلت أولوية للحزب وحكومته، لكن كان هناك تقارب سياسي أيضا، وهنا نشير إلى أن النظرية الحاكمة للسياسة الخارجية التركية هي تلك التي طرحها البروفيسور أحمد داود أوغلو كبير مستشاري أردوغان للشؤون الخارجية والتي تقوم على فكرة أن تركيا جزء فعلي أو حاضر معنويا في دوائر جغرافية عدة مثل أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، وأنه ليس هناك تناقض في تفاعلها مع كل هذه الدوائر، وقد رأت حكومة أردوغان أن عضوية حلف الناتو لا تتعارض مع دور تركيا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

## الجسر الحضاري

أحدث حزب العدالة والتنمية تحولا نسبيا في علاقات تركيا بالعالم الإسلامي منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٢، وهو تحول قد لا يكون جذريا كما أراد أربكان أن يفعل لكنه أيضا مختلف عما أراد له العلمانيون من مسافة بعيدة مع العالم الإسلامي، ويمكن رصد أبرز ملامح هذا التحول بالتالي :

***أولا :*** نشطت تركيا بالفعل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي وتمكنت من نيل منصب السكرتير العام للمنظمة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ الذي فاز به البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو وهو تركي من أم مصرية يتحدث العربية بطلاقة، وذلك في الانتخابات التي جرت لأول مرة على هذا المنصب في اجتماعات دول المنظمة على مستوى وزراء الخارجية في إسطنبول في تطور تاريخي.

***ثانيا*** : شاركت تركيا في ترؤس مبادرة الشرق الأوسط الموسع الأميركية الأصل مع كل من إيطاليا واليمن التي أقرتها مجموعة دول الثماني الكبرى عام ٢٠٠٥ وهذه المبادرة كما هو معروف تستهدف إجراء إصلاحات في دول العالم الإسلامي، وهنا نشير إلى أن المطالبة بهذه الإصلاحات كان مبدأ متكررا في الخطاب السياسي للحكومة التركية وتلازم مع انتقادات للأنظمة في الدول الإسلامية، وقد استضافت تركيا العديد من المؤتمرات في إطار المشروع.

***ثالثا*** :سعت الحكومة إلي نفي الصورة الأربكانية لدول العالم الإسلامي، وعلى سبيل المثال رفض أردوغان فكرة السوق الإسلامية المشتركة أثناء زيارة قام بها للسعودية عام ٢٠٠٥ معتبرا أنه لا يمكن أن يكون التعاون الاقتصادي على أساس ديني.

***رابعا***: في المقابل وصفت بعض توجهات تركيا تجاه العالم الإسلامي في بعض المواقف بأنها تنم عن أفكار دينية قديمة شبيهة بأيديولوجية التيار الأربكاني المحافظ مثل الإدانة القوية لاغتيال زعيمي حركة حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي والشيخ احمد ياسين عام ٢٠٠٥ واستقبال الحكومة التركية لوفد الحركة بزعامة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لها في فبراير/ شباط ٢٠٠٦.

***خامسا***: الفكرة الرئيسة التي طرحتها حكومة أردوغان وحزبه هو أن تركيا يمكن أن تكون بمثابة جسر بين الغرب والعالم الإسلامي، وهي فكرة روجها رئيس الوزراء اليساري الأسبق بولنت أجاويد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

والحق أن معظم العزف كان على هذه الفكرة، حيث سعت حكومة أردوغان لتسويقها للطرفين الغرب والعالم الإسلامي في مناسبات عدة ومثلت أساسا للخطاب الحكومي في إطار المساعي الرامية لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي .

وعندما اندلعت أزمة الرسوم المسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم التي نشرت في الدانمارك نهاية ٢٠٠٥ وتفاعلت بعد ذلك بشهور عرضت الحكومة التركية الوساطة لإنهائها، غير أن أحدا لم يلتفت لهذا العرض، وهنا نشير إلى تشكك أطراف في الغرب والعالم الإسلامي في حيثية فكرة الجسر الحضاري التي يصر عليه حزب العدالة والتنمية وحكومته.

ولعل أهم ما نخلص إليه بهذا الشأن هو الترابط بين التفاعلات الداخلية في تركيا والعلاقات مع العالم الإسلامي، وباستثناء مبادرات محدودة فإن العالم الإسلامي لم يبذل مجهودا كبيرا لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده محصلة لإرادة الطرف التركي، وهذا التحليل لا يشمل تعامل بعض الدول الإسلامية مع تركيا دون الأخذ في الحسبان الإطار الإسلامي للعلاقة، فسوريا عندما اقتربت في السنوات الأخيرة كان مدخلها ومحركها المصلحة الوطنية، ونفس الأمر بالنسبة لبعض دول آسيا الوسطى، وفي كل الأحوال تبقى تركيا دولة ذات وضع خاص في العالم الإسلامي، ويبدو هذا الوضع غير قابل للتغيير إذا لم يأت هذا التغيير من داخل تركيا نفسها وهو أمر يبدو مستبعدا في المستقبل المنظور .

---

مراسل جريدة الاهرام في تركيا

# تركيا و الجوار العربي

*يوسف الشريف

شكلت الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف حسين عام ١٩١٦ فراقا بين الأتراك والعرب، حدث ذلك بعد أكثر من خمسة قرون جمعهما خلالها الحكم العثماني والخلافة الإسلامية ، كان طلاقا بائنا منح القوميين الأتراك فرصة توجيه الاتهامات بالخيانة إلى العرب بسبب تعاونهم مع الإنجليز ضد العثمانيين، كما شكل فرصة جيدة لباني جمهورية تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك من أجل تحقيق حلمه في إنشاء دولة قومية علمانية غربية الطباع والتوجه.

- ❖ الانفصال عن الجوار العربي
- ❖ علاقات قلقة
- ❖ المتغير الاسرائيلي

## الانفصال عن الجوار العربي

خلال الحرب التي قادها أتاتورك لتحرير تركيا من احتلال دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى رفض الزعيم التركي مساعدة ودعم وفود دول بلاد الشام التي زارته وعرضت عليه توحيد قواها من أجل رفع الاحتلال عن تركيا وبلاد الشام معا، وأصر حينها وقبل أن ينشئ الجمهورية الجديدة ويضع أسس العلمانية فيها، على فصل المسارات، لان طموحاته ومشاريعه المستقبلية المتجهة إلى الغرب رغم حربه معه لم يكن فيها مكان للعرب المسلمين أو للشرق عموما .

كان أتاتورك من أشد المؤيدين لوجوب طلاق الجامع والسياسة على غرار ما حدث في أوروبا من طلاق بين الكنيسة و الحكم، وكان يؤمن بأنه قادر على أن يطوع الشعب التركي لتقبل هذه الأفكار، لكنه كان يرى انه ليس لدى العرب القدرة على التكيف مع ما يريد أن يطرح فكان لا بد من الانفصال، الانفصال عن الجوار العربي الإسلامي، والتاريخ العثماني وتقاليد تلك الحقبة، وساعده في ذلك تغيير الحروف العربية إلى لاتينية، ومنذ ذلك الحين –أي منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة– كان العرب المسلمون يجسدون في نظر الزمرة الحاكمة في تركيا قيم التخلف والرجعية التي لا بد من التخلص منها، ومنذ ذلك الحين أيضا ارتبطت في أذهان الكماليين صورة سيئة نمطية عن العرب والمسلمين .

ومن هنا يمكن الربط بين توجهات الأحزاب السياسية في تركيا وعلاقتها مع العالم العربي، فكلما كان توجه الحزب إسلاميا كان أقرب إلى التفاهم مع العالم العربي، و كلما كان توجه الحزب كماليا علمانيا غربيا ، كلما كان العالم العربي ابعد ما يريد أن يراه .

بالإضافة إلى عامل الأفكار و المبادئ الكمالية، فان الجيل الثاني الذي عقب أتاتورك في الحكم وهو جيل عصمت إينونو وعدنان مندريس، سلم نفسه إلى رياح الغرب معتبرا تركيا جزءا لا يتجزأ من الغرب، فانضمت تركيا في عهد عدنان مندريس إلى حلف شمال الأطلسي الناتو ١٩٥٣ ومن ثم دخلت في حلف بغداد عام ١٩٥٥، ولعل لمفاوضات اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ التي قامت على أساسها الجمهورية التركية الحديثة باعتراف غربي أوروبي بعد الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، خلقت إيمانا راسخا لدى القيادة التركية في ذلك الوقت بأن عالما جديدا يتشكل بعد

سقوط الدولة العثمانية، وأن تركيا لا يجب أن تكون في هذا العالم إلى جوار الطرف الضعيف الخاسر والمتخلف، أي طرف العالم العربي.

ورغم أن تركيا تعرضت للاحتلال من قبل دول أوروبية فإنها سعت لأن تكون في صف تلك الدول القوية المتقدمة، وهو ما مهد مستقبلا لدخول تركيا حلف الأطلسي وحلف بغداد، بل وحتى الانزلاق في محادثات سرية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون عام ١٩٥٧ حيث زار تركيا سرا والتقى نظيره التركي عدنان مندريس، من أجل بحث ما سمي حينها بخطر المد القومي العربي في المنطقة على تركيا وإسرائيل .

بعد تلك الفترة بدأت تتبلور في العالم استقطابات الحرب الباردة، وفيما سعت عدد من الدول العربية على رأسها مصر لتشكيل منظمة دول عدم الانحياز، وأخرى فضلت تقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي مثل سوريا، كانت تركيا قد حسمت خيارها بانضمامها إلى الناتو، فتحولت إلى سد شرقي له ضد المد الشيوعي القادم من الشرق، وبالتالي زادت عوامل الفرقة بين العرب وتركيا عاملا إضافيا وهو الاستقطاب الدولي بين أميركا والاتحاد السوفياتي في حربهما الباردة والتي كان خلالها جيران تركيا من العرب ميالين أكثر للتعاطف مع الاتحاد السوفياتي الذي زودهم بالسلاح، في مقابل تركيا التي تحولت في السبعينيات إلى حقل خصب للقواعد العسكرية الأميركية التي انتشرت فيها من شرقها إلى غربها.

## علاقات قلقة

في الثمانينيات من القرن الماضي حاول الرئيس توركوت أوزال توطيد العلاقات مع العالم العربي وبالتحديد مع حلفاء أميركا منهم وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، لكنه فشل حينها بسبب ضعف القوانين التركية التي لم تستطع أن تحمي الاستثمارات السعودية حينها فتبخرت بسبب الفساد الذي كان مستشريا في أجهزة الدولة التركية، وثانيا بسبب رفض القوى العلمانية المساعدات والاستثمارات السعودية التي كانت تأتي جميعها مشروطة ببناء مساجد ومراكز تحفيظ القرآن .

ومن ذلك المثال يبدو لنا أهمية عامل الفكر الكمالي العلماني في تحديد العلاقة مع العالم العربي الإسلامي، إذ إنه

ورغم كون التقارب السعودي التركي في بداية الثمانينيات مصلحة أميركية بالإضافة إلى كونها مصلحة سعودية تركية مشتركة لموازنة المد الإيراني الشيعي الذي بدأ يصدر ثورته إلى المنطقة معلنا أميركا شيطانا أكبر، إلا أن العامل الكمالي العلماني كان أكبر من تلك المصلحة.

وحتى مع تكرار المحاولة في أيامنا هذه بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في أغسطس/ آب ٢٠٠٦ لإعادة إحياء ذلك التعاون لموازنة النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة، فإن الأوساط السياسية التركية اشترطت لأي تعاون أن يكون بهدف المصلحة المشتركة سياسيا وليس بسبب الدين الواحد أو خدمة مشاريع دينية، ورفضت الدخول في متاهات التوازنات الشيعية السنية في المنطقة وركزت على التعاون من أجل استقرار العراق سياسيا وحل مشكلة الملف النووي الإيراني، ونأت بنفسها عن سياسة الأحلاف السنية أو الدينية المطروحة.

وبقيت النظرة في تركيا على هذه الحال، العلمانيون الأتراك ضد أي تعاون مع الدول العربية على أساس ديني أو لمصلحة دينية والإسلاميون على العكس منهم إلى حين وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة حيث تغيرت هذه النظرة وانضم بعض الإسلاميين إلى التيار العلماني القائل بأنه لا فائدة من التعاون مع العرب طالما بقيت أنظمتهم بعيدة عن الديمقراطية.

وعندما وصل نجم الدين أربكان –الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا– إلى السلطة من خلال ائتلاف حكومي مع السيدة نانسي تشلر زعيمة حزب الطريق عام ١٩٩٦، راهن في أول ما راهن على العالمين العربي والإسلامي، فخانه طموحه، وغدرت به أحلامه، إذ تعمد أربكان أن تكون أول زيارة خارجية له إلى طهران التي كان يرى فيها مكملا وداعما لعالم الإسلام السني، وراح أربكان إلى ما أبعد من ذلك فشكل مجموعة الدول الصناعية الإسلامية الثمانية –دي ٨– على غرار الدول الصناعية الكبرى الثماني، متحديا بذلك النظام العالمي الغربي ومحاولا إخراج تركيا من تحت السيطرة و الهيمنة الأمريكية .

لكن أكثر زيارات أربكان فشلا كانت إلى الدولتين العربيتين اللتين راهن عليهما وهما ليبيا ومصر، ففي ليبيا تعرض أربكان لانتقادات شديدة من قبل الرئيس معمر القذافي الذي انتقد النظام العلماني الجمهوري التركي وتوجهات تركيا الغربية، ثم عاد بعد ٨ سنوات على الزيارة ليقول إن الأتراك هم أساس التطرف الإسلامي في العالم كما انتهت زيارة أربكان إلى مصر بقطيعة سياسية غير معلنة بعد أن حاول أربكان أن يتدخل كوسيط في ملف الإخوان المسلمين الذين عرض الرئيس حسني مبارك حينها على أربكان إرسالهم إلى تركيا ليبقوا تحت رعايته هناك من قبيل الاستنكار، بل وحتى المملكة العربية السعودية ربطت دعمها لمشاريع أربكان بتوسيع الدعوة الدينية في تركيا للمذهب الوهابي.

كل ذلك جعل كثيرين ومن بينهم وزير أربكان حينها للشؤون الخارجية السيد عبد الله غول يقتنعون بأن لا فائدة من دعوة العالم العربي للتعاون أو إنشاء مشاريع مشتركة طالما بقيت الأنظمة في الدول العربية تابعة للولايات المتحدة الأميركية، بعيدة عن الديمقراطية وليست سيدة رأيها، وهو الدرس الذي تعلمه الإسلاميون الاصلاحيون – إن جاز التعبير– في تركيا فقامت علاقات حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان مع الدول العربية على أساس المصلحة المشتركة وليس وحدة الدين والعقيدة، ولعل ظروف المنطقة قد ساعدت في ذلك من خلال إملاء تحديات مشتركة على المنطقة كان أهمها المشروع الأميركي المسمى بالشرق الأوسط الموسع الذي بدأ عمليا باحتلال العراق وتمزيقه، وهو ما جمع المصلحة التركية مع العربية.

## المتغير الإسرائيلي

في المقابل رسمت العلاقات التركية الإسرائيلية منحنيات مختلفة تصاعدا وهبوطا حسب الشروط المحيطة، فتركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، لكن علاقاتها بقيت سطحية للغاية، وسحبت تركيا سفيرها من تل أبيب في حرب عام ١٩٦٧، لكن العلاقات عادت عام ١٩٩٤ مع تحرك عملية السلام في المنطقة، حتى تطورت بدرجة خطيرة عام ١٩٩٦ من خلال توقيع ٢٢ اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية، من أخطرها كان تدريب الطيارين والجنود الإسرائيليين في تركيا، وتحديث المقاتلات والدبابات التركية في إسرائيل، والشاهد أن توقيع تلك الاتفاقيات جاء في عهد حكومة يفترض أنها إسلامية إذ إن على رأسها نجم الدين أربكان، لكن الحاصل أيضا أن تلك المعاهدات كان قد تم الترتيب لها من قبل وصول أربكان إلى السلطة، كما أنه أجبر على توقيعها بعد فشله أمام البرلمان وشريكه الائتلافي في طرح حليف بديل إسلامي أو عربي بعد فشل زياراته العربية والإسلامية ومشروعه الصناعي الإسلامي الطموح .

وهنا يمكن القول إن إهمال الدول العربية لتركيا قد ساعد –ولم يكن وحده فقط المسؤول– في دفع تركيا باتجاه إسرائيل، فالمنطقة كانت خارجة للتو من حرب باردة وضعت أوزارها، وكان على دول المنطقة –وهو ما تقتضيه الطبيعة السياسية–

تشكيل أحلاف إقليمية تعوضها عن أحلافها مع احد القطبين السياسيين، وفيما اختارت اغلب الدول العربية التقارب مع القطب الأميركي وإبقاء العلاقات معه، وجدت تركيا نفسها في فراغ إقليمي محاطة بدول يجمعها معها العداء والخلافات من كل جانب، فكانت المحاولة الأولى من خلال مشروع ترجت أوزال الطموح الذي لم ير النور لإنشاء اتحاد تركي موسع مع دول جمهوريات آسيا التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي والغنية بالبترول مع دول البلقان على غرار الاتحاد الأوروبي، لكن حلمه اصطدم أيضا بدكتاتورية الأنظمة التي استلمت الحكم في جمهوريات وسط آسيا .

هنا توجب على تركيا أن تجد بديلا فكانت الهرولة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ذلك أن تركيا ما تزال تحمل على كتفيها عقدة الإمبراطورية الكبيرة التي لا يمكنها أن تعيش وحدها أو بمفردها دون شركاء أو حلفاء، ومع صد الاتحاد الأوروبي لها، وانصراف العرب والمسلمين عنها، وقعت في مصيدة المخطط الأميركي الذي كان يسعى لإنشاء حلف إقليمي يجمع تركيا والأردن وإسرائيل على غرار حلف بغداد القديم، لكن تغير الشروط الإقليمية والدولية على عتبة القرن الواحد والعشرين فتحت أمام تركيا أبواب الاتحاد الأوروبي، فأعادت تركيا عندها حساباتها من جديد، وأعادت صياغة علاقاتها مع إسرائيل التي كانت في السابق وسيلة للوصول إلى قلب الإدارة الأميركية، لكنها تحولت الآن إلى منافس في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ورح واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير ونظرية صدام الحضارات.

والشاهد أن إهمال العرب لتركيا قد دفع بها إلى أحضان إسرائيل، لكن لم يكن للعرب دور في إعادة تقييم تركيا لعلاقتها بتل أبيب بل إن الظروف الدولية وطموح تركيا للعب دور قيادي في المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الموسع، ومن خلال علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، هو ما دفعها للعودة بتلك العلاقة عن الشريك الإستراتيجي إلى دولة صديقة.

ولعل العرب قد فقدوا أي تأثير على علاقة أنقرة بتل أبيب بعد تقديمهم مقترح السلام في قمة لبنان عام ٢٠٠٢، فطالما أن السلام مع إسرائيل هو هدف العرب الإستراتيجي، فأن علاقات غيرهم مع إسرائيل لا يجب أن تزعجهم بالمفهوم التركي، كما إن رفض تركيا دخول الحرب على العراق إلى جانب أميركا زاد من شعبيتها في العالم العربي وغير الصورة التقليدية السائدة عنها بأنها ذراع أميركي في المنطقة، بعد أن استطاعت أنقرة أن تفسح لنفسها هامشا من الحرية بعيدا عن سياسات واشنطن المتبعة في الشرق الأوسط .

على أن سعي تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي قد ساعد على التقارب بين تركيا والعرب، فتركيا تقدم نفسها على أنها العنصر الذي سيساعد الاتحاد الأوروبي على أن يتعولم ويعدد ثقافاته ويتحول بعد ذلك إلى قوة سياسية وعسكرية دولية وألا يبقى ناديا اقتصاديا مسيحيا إقليميا، وهذا التقديم هو الذي يزيد من سعر تركيا لدى سياسيي الاتحاد الأوروبي الذين احتاروا في تبرير قبول تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد أمام شعوبهم.

وحتى تكون تركيا ذلك العنصر الفاعل فأن عليها أن تكون على علاقة طيبة مع دول الشرق الأوسط خاصة الدول العربية. الغريب أنه على عكس ما اعتادت أن تختلف من أجله الشعوب فإن قضيتي الموصل ولواء الإسكندرون لم تكونا عاملا حسم في تحديد العلاقات بين العرب و تركيا لا سلبا ولا إيجابيا، هكذا فإننا نرى أن صراع العلمانيين والإسلاميين قد أسهم في تحديد العلاقة بين تركيا والعالم العربي، لكن العنصر الأهم هو الديمقراطية و حرية القرار السياسي ، التي كلما زادت عند كلا الطرفين كلما زاد اقترابهما و تعاونهما و العكس بالعكس .

**مدير مكتب الجزيرة – انقرة**

# هوية تركيا والعلاقة مع إيران

* مصطفى اللباد

تنبني السياسات الإقليمية للدول على عدة ركائز معروفة مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، كما أن "مسألة الهوية" وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول.

- ❖ تغريب الهوية
- ❖ التوجه نحو الشرق
- ❖ التعامل مع النفوذ الإيراني

## تغريب الهوية

لا يمكن حساب "مسألة الهوية" بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي أو نسبة الصادرات إلى الواردات وغير ذلك من المعايير الثابتة، كما لا يمكن حساب "الهوية" بالطرق الإحصائية التقليدية المعتمدة عند إجراء الإحصاءات السكانية، إذ إن "الهوية" في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة، ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعا السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية.

ولما كانت هذه الحقيقة تبدو ثابتة في إدارة العلاقات الدولية ورسم السياسات المختلفة للدول، يمكن تقدير أنها لا تنطبق على الحالة التركية فقط، بل تلخص أحد أهم العوامل على الإطلاق في توجيه ورسم سياساتها الإقليمية، ويبلغ هذا التحليل ذروة كفايته التفسيرية عندما ينظر المرء إلى الواقع الجغرافي لتركيا ومقارنته بسياساتها الإقليمية منذ قيام "الجمهورية التركية" في العام ١٩٢٣، فتركيا الواقعة بنسبة تطاول ٩٧,٥٪ من جغرافيتها في آسيا تتوجه بسياساتها نحو أوروبا، بشكل ذهب علما على السياسة التركية.

وإدراك المؤسسة العسكرية التركية، المسيطرة تاريخيا على مقاليد السياسة التركية لهويتها يتطابق مع التوجه الأوروبي العام لتركيا، ولا تمنع هذه القاعدة من فترات تاريخية قصيرة نسبيا اختلف إدراك الحكومات التركية لهويتها عن العسكر، وتتمثل هذه الفترات في مدة حكم الرئيس التركي المعتدل الراحل تورجوت أوزال الذي اعتنق "العثمانية الجديدة" الممتدة من البحر الإدرياتيكي إلى الصين واستثمار وجود الشعوب التركية على امتداد هذه المنطقة الجغرافية، وتأسيسا على رغبة أوزال تم تبني مؤتمر رؤساء الدول الناطقة بالتركية عام ١٩٩٢، والتي صارت من وقتها ركنا ملحوظا من أركان السياسة الإقليمية التركية. كما مثلت فترة حكم حزب الرفاه الإسلامي بقيادة الزعيم التاريخي للإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٧، وكذلك فترة حكم حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي من العام ٢٠٠٢ وحتى الآن، استثناء من حكم العلمانيين التقليدي .

وأسهم الإدراك المتميز نسبيا للإسلاميين الأتراك لهوية أوروبا الشرق أوسطية في توجيه السياسات الإقليمية لتركيا بشكل مختلف بعض الشيء خاصة لجهة التعامل مع الجوار الإسلامي، ولكن دون أن يفلح هذا "الإدراك الإسلامي" في الوصول إلى منتهاه الإقليمي. ومرد ذلك هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة التركية من ناحية، وأيضا بسبب وعي الإسلاميين الأتراك بالمحاذير الدولية لهكذا توجه، وليس آخرا أيضا بسبب الاختلافات الفكرية والعملية في معسكر الإسلاميين أنفسهم (أربكان ومجموعته وأردوعان ومجموعته.(

## التوجه نحو الشرق

وحدها الظروف التاريخية التى ترافقت مع تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال آتاتورك (أبوالأتراك) تستطيع تقديم تفسير معقول للواقع التركي السياسى الراهن، وإرهاصات هذه الظروف ظهرت في فترة تفكك الدولة العلية العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، تلك المعاهدة التي ارتأت قيام دولة للأرمن في شرق تركيا وحكم ذاتي بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبي الأناضول، في ظل احتلال اليونان وفرنسا وإنجلترا لكامل الغرب التركي.

وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة في الجمهورية الكمالية واتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، التي ألغت عمليا اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية في حدودها الحالية. ومن يومها وبفضل اللحظة التاريخية التي سبقت ورافقت قيام الجمهورية تم إعلان الجيش رديفا للدولة التركية وحارسا على مكتسباتها ووصيا على نظامها السياسي، في حين ترسخت العلمانية هدفا أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به، بحيث تتطوع له أي اعتبارات قد تتصادم معه .

ولئن كان الالتحاق بأوروبا حلما راود الساسة الأتراك المرتبطين بالمؤسسة العسكرية منذ تأسيس الجمهورية وحتى اليوم، فإن الأفكار الإسلامية التركية برسم سياسة إقليمية مغايرة نسبيا لم تستطع كبح هذا التوجه أو حتى تعديله .

وأربكان نفسه صاحب مبادئ الانتماء إلى العالم الإسلامي وأفكار "الأمم المتحدة الإسلامية" و"منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية" و"السوق الإسلامية المشتركة" و"عملة النقد الإسلامية المشتركة"، لم يستطع بسبب تركيبة الدولة التركية وموازين القوى فيها أن ينفذ اقتراحاته أو حتى بعضا منها ولا أن يرسم سياسة إقليمية جديدة لتركيا دون سقفها الدولي الأميركي. لم يكن "نجم الدين بك"، الأكثر راديكالية من حزب العدالة والتنمية، بعيدا عن "المصالح التركية العليا" التي عرف أربكان تشابكاتها وألوان طيفها وخطوطها الحمراء والخضراء، إذ كان أربكان مؤيدا للتدخل التركي في شمال جزيرة قبرص وغاضا بصره عن التدخل في شمال العراق، وعاجزا عن أى تغيير أو تعديل فى تحالف المؤسسة العسكرية التركية مع إسرائيل .

لم يعن التوجه العارم نحو الغرب أن تتجاهل تركيا مصالحها في المنطقة، ولا أن تكون لها تحالفاتها مع دولها، ولكن الشرق الأوسط لم يكن مركز الدائرة الاعتيادية التي تدور عليها السياسات الإقليمية التركية، ومنذ تعثر مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب خشية أوروبا من "هوية تركيا الإسلامية"، والتغييرات الإستراتيجية عميقة الأثر في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ٢٠٠٢، وفي المنطقة منذ حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، أصبح الانخراط التركي في الإقليم ضرورة مصيرية للحفاظ على مصالح الدولة التركية، ولا

تستثنى حكومة حزب العدالة والتنمية من انخراطها في مصالح الدولة التركية، مثلها مثل أربكان، ولكنها ذهبت أبعد من أربكان في براغماتيتها وتحالفاتها الدولية.

راح أردوغان يكسر إشارات السير الأربكانية ويتعداها بخطوات واسعة، فبرع في إرسال إشاراته قبل وبعد الانتخابات ليس فقط إلى المؤسسة العسكرية في الداخل ولكن أيضا إلى الأطراف الدولية في الخارج. فالولايات المتحدة يملك معها أردوغان وعبد الله غول علاقات قوية، وهو ما اعتبر رسالة فكت المؤسسة العسكرية شفرتها. ويعود الترحيب الأميركى بأردوغان وحزبه في أحد أسبابه إلى دور "الوسيط الحضاري" بين الشرق الإسلامي والغرب والمناط بحزب العدالة والتنمية، الذي لم يطرح –ناهيك عن قدرته على ذلك– تعريفا جديدا أو تغييرا في المصالح الوطنية التركية، إذ إن هذه الأخيرة حسب قواعد اللعب التركية تقع في دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية .

يمكن القول اختصارا إن مدركات الهوية هي أهم محددات توجيه السياسات الإقليمية، وإن أحزاب الإسلام السياسي التركي، على اختلاف توجهاتها، أفلحت في تطعيم السياسة الإقليمية التركية ببعض المحسنات الإسلامية وبالتالي التوجهات الشرق أوسطية، ولكن دون أن تستطيع إجراء تغييرات قوية على الأفكار المؤسسة للسياسة التركية الإقليمية، وذلك بسبب هيمنة العسكر على الدولة التركية .

## التعامل مع النفوذ الايراني

بالترافق مع تراوح الأفكار المؤسسة للسياسة الإقليمية التركية بين التغرب والعلمانية من ناحية والتوجه نحو العالم الإسلامي من ناحية أخرى، بوتائر مختلفة وبسقف موزون بموازين القوى الدولية، طوال العشرين عاما الماضية، كان الطموح الإقليمي الإيراني يراكم النفوذ في الشرق الأوسط .

وازدادت هذه الطموحات زخما بعد احتلال القوات الأميركية للعراق، الأمر الذي شكل تهديدا للأمن القومي التركي وثبت النفوذ الإيراني في العراق كما لم يحدث من قبل. ولأن جار تركيا الجديد في العراق هو الولايات المتحدة الأميركية، ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل لأول مرة منذ عصر الحرب الباردة، فضلا عن قدرة التهديد بالمبادأة وهي من المحددات الأساسية للأوزان الإستراتيجية والإقليمية .

وفي حين تقود إيران تحالفا إقليميا يشمل السلطة الحاكمة في بغداد والنظام السياسي في سوريا وحزب الله في لبنان، لا تملك تركيا تحالفا كهذا وتحتفظ بعلاقات ثنائية جيدة مع الدول العربية الرئيسة مثل مصر والسعودية، ولكن دون أن ترقى هذه العلاقات إلى مستوى التحالف الإقليمي.

ولعب تمدد الأكراد في شمال العراق دور العازل لنفاذ تركيا إلى العراق وعزلها عن التفاعل مع التطورات الجارية هناك، ما أفسح المجال لطهران أن تشارك واشنطن في تقرير مصير العراق، أما الجمهورية التركية فلها ارتباطات أخرى تاريخية بالعراق خاصة بالتركمان في شماله، ولكن حلفاء تركيا من التركمان لا يرقون من حيث العدد أو الإمكانات إلى مستوى الأكراد، ناهيك عن شبكة التحالفات الإقليمية والدولية.

وهكذا ففى مقابل معسكر إقليمي تقوده إيران ويشمل الأحزاب الكردية والشيعية في العراق، لا تبدو مروحة التحالفات التركية دائرة إلا على اختيارات محدودة من التركمان أولا، ومن الأحزاب السنية العراقية ثانيا .

ويفتح التطور الجاري على أرض العراق الطريق أمام تعاون عربي– تركي لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، خاصة في ظل التركيبة الصراعية للحراك السياسي هناك، وبسبب عدم قدرة أي من الطرفين العربي أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده .

وزاد في طنبور الاختلال في التوازنات الإقليمية أن إيران راحت تطور وتتمسك ببرنامجها النووي، ما دفع أنقره إلى إعادة النظر في "حيادها النووي"، ولم تغب عن أذهان صناع السياسة في تركيا، علمانيين وإسلاميين، دروس التاريخ التي تمتد بعمق يزيد عن ٥٠٠ عام. فقد كان التاريخ شاهدا على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران في القرن السادس عشر لتجذير تنافسها الإقليمي مع تركيا بالروافد المذهبية.

وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالا دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حاميا لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والسلطنة العثمانية للسنة) وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب الموقعة عام ١٦٣٩ .

صحيح أن البوصلة الأساسية للسياسة التركية توجهت دوماً نحو الغرب، ولكن مماطلة الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا عضوا به ووضع العراقيل أمام انضمامها، يجبر صناع السياسة في أنقرة على ترتيب الأولويات الجغرافية لتركيا متعددة الإطلالات والمواهب الجغرافية، ووضع الشرق الأوسط في مقدمها. ويقضي التصور الحاكم للشرق الأوسط في المخيلة الإستراتيجية التركية، بعلمانييها وإسلامييها، بأن أنقره تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط إلى نفوذ إضافي يضغط على الاتحاد الأوروبي ويغازل طموحاته ومصالحه في المنطقة .

ومع العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية الراغبة في تغيير النظام الإيراني تبدأ معركتها مع طهران من جنوب لبنان كمحطة أولى. ولأن واشنطن –تحت حكم المحافظين الجدد– تدير أزماتها بالحروب العسكرية (أفغانستان والعراق ولبنان)، فإنها وبوطأة آلتها العسكرية تتسبب في تغييرات عميقة بتوازنات القوى الإقليمية المختلفة، وهو أمر يبدو مرشحا للتكرار باستهدافها لإيران وتحالفها الإقليمي الذي أفلست واشنطن سياسيا أمامه .

ومن شأن استهداف كهذا أن يعيد الاعتبار لأهمية تركيا الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأميركية، ودفعها بمنطق الأمور إلى ملء الفراغ الإقليمي بتشجيع أميركي ودولي وترحيب عربي، ربما يكون مناسبا الآن للدولة التركية، بعلمانييها وإسلامييها، لا أن تتذكر هويتها الإسلامية فقط، بل "سنيتها المذهبية" أيضا، تلك التي سترسي عليها سياساتها الإقليمية الجديدة في منطقة مضطربة، أسهم التخبط الأميركي أولا والطموح الإقليمي الإيراني ثانيا في تأجيج صراعاتها واستقطابها على محور الصراع السني–الشيعي للأسف .

---

رئيس تحرير مجلة "شرق نامه" –القاهرة

## *مصطفى كمال اتاتورك

مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى .

ولد مصطفى علي رضا عام ١٨٨١ بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام ١٨٩٣ وهو صبي صغير، وهناك لقبه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال .

تخرج برتبة نقيب في العام ١٩٠٥، ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام ١٩١٦ وهو في الـ٣٥ من عمره فقط.

قبل تلك الأحداث بسنوات وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية مباشرة كان مصطفى كمال قد أنشأ خلال خدمته في دمشق خلية سرية أطلق عليها الوطن والحرية ضد ما يصفه مريدوه (استبداد السلطان العثماني)، وعلى الرغم من أنه لم يعرف لهذه المنظمة نشاط سياسي يذكر مثل جمعية الاتحاد والترقي، فإن التنظيمين ينطلقان من مبدأ واحد حتى قيل إن مصطفى كمال التحق فعلا بالجمعية الأخيرة بعد انكشاف أمر منظمته للسلطات.

وبغض النظر عن المرجعية السياسية للضابط الصاعد بقوة، فإن اسم مصطفى كمال عرف في إسطنبول واشتهر بعد ما حققه مع قواته في فلسطين وحلب وإنطاكيا خلال الحرب، لكن أهمية الجنرال مصطفى كمال تعاظمت بعد هذه الأحداث حينما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة بلاده واحتلال أجزاء واسعة منها من قبل جيوش الحلفاء، حينها قدر لهذا الضابط أن يمارس دور المحرر الذي كرسه بطلا قوميا في عموم الدولة العثمانية التي كانت لاتزال تستقطب عطف كثير من المسلمين .

تزعم مصطفى كمال ما سمي بحرب الاستقلال لتحرير الأناضول المحتل، وظهرت كاريزما الرجل بصورة واضحة حينما رفض أوامر السلطان بالتخلي عن الواجب والعودة إلى إسطنبول المحتلة من البريطانيين، فاستقال من الجيش ونظم منذ مايو/أيار عام ١٩١٩ قوات التحرير التي قاتلت اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين تحت قيادته، حتى تمكن قبل نهاية صيف عام ١٩٢٢ من طرد القوات المحتلة من بلاده.

أكسبت هذه الانتصارات الجنرال مصطفى كمال شهرة ملأت أفاق العالم الإسلامي الذي نظر إليه كبطل لاسيما وأنه استعان بالرموز الدينية وعلماء الدين في حشد الناس للقتال معه، وانهالت عليه برقيات التهاني من البلدان الإسلامية، وتنبه إليه الغرب وكتب عنه الإعلام هناك ما زاده شهرة وتأثيرا.

خلال معارك التحرير وتحديدا في ربيع عام ١٩٢٠ أسس مصطفى كمال المجلس الوطني العظيم في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام ١٩٢١ أصدر المجلس ما سماه القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام ١٩٢٢ وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة.

في يوليو/تموز من عام ١٩٢٣ وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة لوزان التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول وبدأ سلسلة إجراءات استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل" .

بدأ مصطفى كمال إجراءاته بتغيير أشكال الناس، حيث منع اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، أزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب المذهبية والدينية، وتبنى التقويم الدولي، كتب قوانين مستوحاة من الدستور السويسري، وفي عام ١٩٢٨ ألغى استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني في محاولة لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامي.

تحولت تركيا خلال ١٥ عاما من حكم مصطفى كمال بشكل جوهري، ويذكر له الأتراك أنه أسس دولة قوية حديثة، لكن خصومه يشددون على أنه لم يكتف بإزالة آخر دول الخلافة الإسلامية لكنه حارب الدين والتدين من خلال النظام العلماني الذي شرعه في تركيا، بل إنه ربط تقدم البلاد وتطورها بالتخلي عن الهوية الإسلامية تاريخا وممارسة، ولذلك فالعلمانية الكمالية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش.

توفي مصطفى كمال بعد مرضه في نوفمبر عام ١٩٣٨، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعتزازا به وتخليدا له، وحتى اليوم ما زالت القواعد التي وضعها أتاتورك تحكم تركيا، لكن هذه القواعد ظلت موضع جدل داخلي معلن أو غير معلن لأنها مست التدين الذي يمثل جوهر روح المجتمع، كما أن هذه القواعد تعرضت للانتهاك أكثر من مرة، وهي اليوم تواجه تساؤلات جدية ببقائها مع انتشار التيار الإسلامي في تركيا.

بعد ستين عاما على وفاته وفي أكتوبر عام ١٩٩٨ ألقت السلطات الأمنية التركية القبض على ١٤ شخصا وصفوا بالإسلاميين، وهم يحاولون القيام بعملية انتحارية لتفجير قبر أتاتورك في أنقرة خلال احتفالات تأسيس الجمهورية، وبينما قبع هؤلاء في السجن، ظل الكثيرون يجادلون فيما إن كان بالإمكان المحافظة على ميراث أتاتورك بمثل كفاءة المحافظة على قبره .

# عدنان مندريس

رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم .

لم يكن مندريس إسلاميا، بل كان عضوا في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ونائبا عن الحزب المذكور في البرلمان، لكنه اتخذ في عام ١٩٤٥ إلى جانب ثلاثة نواب آخرين موقفا معارضا لزعيم حزبهم ورئيس الوزراء عصمت إينونو خليفة أتاتورك وحامي ميراثه العلماني، انفصل النواب الأربعة ليشكلوا حزبا جديدا هو الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس متحدين إجراءات منع الأحزاب آنذاك.

في عام ١٩٤٦ شارك الحزب الجديد في الانتخابات العامة، لكنه لم يحصل إلا على ٦٢ مقعدا، ثم عاد ليشارك في انتخابات عام ١٩٥٠ ليفوز بأغلبية ساحقة شكل مندريس إثرها حكومة جديدة وضعت حدا لهيمنة حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣.

كان مندريس قد خاض حملته الانتخابية على أساس وعود بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه إينونو وكان من بينها جعل الأذان بالتركية وكذلك قراءة القرآن وإغلاق المدارس الدينية، وحينما فاز، قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الآذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بحملة تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات.

أسهمت إصلاحات مندريس في تطوير الحياة الاقتصادية في تركيا حيث تقلصت البطالة وتحررت التجارة وعاش الناس فترة استقرار سياسي إلى جانب تراجع حدة التوتر الذي كان سائدا بين السكان والدولة بسبب الإجراءات المناهضة للإسلام ومظاهر التدين والعبادات .

ولم يعلن مندريس في أي من هذه الإجراءات أنه كان إسلاميا أو مؤيدا للإسلاميين، بل على العكس من ذلك وضع تركيا في قلب العالم الغربي حينما انضمت تركيا في عهده إلى حلف شمالي الأطلسي وأصبحت المتراس المتقدم للغرب خلال الحرب الباردة، وأقام علاقات قوية مع الولايات المتحدة وساند مخططاتها في المنطقة وخارجها بما في ذلك إرسال قوات تركية إلى كوريا ووضع تركيا في مواجهة حركة القومية العربية الصاعدة آنذاك بزعامة عبد الناصر.

في انتخابات عام ١٩٥٤ فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية المطلقة واستمر مندريس في رئاسة الحكومة، لكنه لم ينجح في إنقاذ الاقتصاد التركي من التدهور فخسر جزءا من مقاعده في انتخابات عام ١٩٥٧" .

مع نهاية عقد الخمسينيات كانت إجراءات مندريس الداخلية قد استفزت القوى العلمانية التي تمكنت من حشد قوى اجتماعية لاسيما داخل الجامعات والجيش لمعارضة سياسات الحكومة، فوقعت أحداث شغب ومظاهرات كبيرة في شوارع إسطنبول وأنقرة، وقام طلاب مدرسة القوات البرية بمسيرة صامتة إلى مجلس الشعب في أنقرة احتجاجا على سياسات مندريس.

في صباح ٢٧ مايو/أيار عام ١٩٦٠ تحرك الجيش التركي ليقوم بأول انقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، حيث سيطر على الحكم ٣٨ ضابطا برئاسة الجنرال جمال جورسيل، وأحال الانقلابيون ٢٣٥ جنرالا وخمسة آلاف ضابط بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد، وتم وقف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار مع عدد من الوزراء وأرسلوا إلى سجن في جزيرة يصي أدا.

بعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة فيما حكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بلاتقان، وكانت التهمة هي اعتزامهم قلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية.

في اليوم التالي لصدور الحكم في أواسط سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٠ تم تنفيذ حكم الإعدام بمندريس ليكون أول ضحايا العلمانيين في الصراع الداخلي بتركيا. وبعد أيام نفذ حكم الإعدام بوزيريه، ودفنت جثامين الثلاثة في الجزيرة ذاتها حتى التسعينيات حينما جرى نقلها إلى إسطنبول حيث دفنت هناك وأعيد الاعتبار لأصحابها بجهود من الرئيس الأسبق تورغوت أوزال .

# نجم الدين أربكان

أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده ومازالت منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي .

نشأ أربكان الذي يبلغ اليوم ثمانين عاما في كنف الطريقة النقشبندية برعاية شيخها محمد زاهد كوتكو، وأنشأ عام ١٩٧٠ بدعم من تحالف طريقته مع الحركة النورسية حزب النظام الوطني الذي كان أول تنظيم سياسي ذا هوية إسلامية تعرفه الدولة التركية الحديثة منذ زوال الخلافة عام ١٩٢٤.

بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قوينة، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه أول اختراق جدي لرفض القوى العلمانية المهيمنة له.

لم يصمد حزبه (النظام الوطني) سوى تسعة أشهر حتى تم حله بقرار قضائي من المحكمة الدستورية بعد إنذار من قائد الجيش محسن باتور، فقام أربكان بدعم من التحالف ذاته بتأسيس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢، وأفلت هذه المرة من غضب الجيش ليشارك بالانتخابات العامة ويفوز بخمسين مقعدا كانت كافية له ليشارك في مطلع عام ١٩٧٤ في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ليرعى المبادئ العلمانية.

تولى أربكان منصب نائب رئيس الوزراء وشارك رئيس الحكومة بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص في نفس العام، واعتبر من دافع عن مشاركة أربكان في الائتلاف أنه حقق مكاسب كبيرة لتيار الإسلام السياسي من أهمها الاعتراف بهذا التيار وأهميته في الساحة السياسية إلى جانب مكاسب اعتبرت تنازلات مؤثرة من قبل حزب الشعب.

خلال وجوده في حكومة أجاويد، حاول أربكان فرض بعض قناعاته على القرار السياسي التركي، وحاول ضرب بعض من أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج العلماني، فقدم بعد تشكيل الحكومة بقليل مشروع قرار للبرلمان بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صراحة للشعب الفلسطيني ومعاد لإسرائيل، ونجح في حجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب ما اعتبر سياسته المؤيدة لإسرائيل.

وحتى بعد خروجه من الحكومة فقد قدم حزب أربكان مشروع قانون إلى مجلس النواب في صيف عام ١٩٨٠ يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل، وأتبع ذلك مباشرة بتنظيم مظاهرة ضخمة ضد القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، كانت المظاهرة من أضخم ما شهدته تركيا في تاريخها المعاصر، الأمر الذي اعتبر استفتاء على شعبية الإسلام السياسي بزعامة أربكان.

بعد بضعة أيام تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلابا عسكريا أطاح بالائتلاف الحاكم، وبدأ سلسلة إجراءات كان من بينها إعادة القوة للتيار العلماني ومن ذلك تشكيل مجلس الأمن القومي وتعطيل الدستور وحل الأحزاب واعتقال الناشطين الإسلاميين إلى جانب اليساريين.

كان أربكان من بين من دخلوا السجن آنذاك، وبعد ثلاث سنوات خرج في إطار موجة انفتاح على الحريات في عهد حكومة أوزال، فأسس في العام ١٩٨٣ حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في انتخابات نفس العام لكنه لم يحصل سوى على ١,٥٪ من الأصوات، لكنه لم ييأس إذ واصل جهوده السياسية حتى أفلح في الفوز بالأغلبية في انتخابات عام ١٩٩٦ ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاه رئيسا للحكومة التركية، سعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد استعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران وباكستان وإندونيسيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وماليزيا .

ولم يكتف أربكان بذلك، بل نشط عبر العالم الإسلامي، وحدد موعدا لمؤتمر عالمي يضم قيادات العمل الإسلامي، وباتت تركيا تتدخل بثقلها لحل مشكلات داخلية في دول إسلامية كما حدث حينما أرسل وفودا لحل خلافات المجاهدين في أفغانستان.

لكن أربكان حرص رغم ذلك على عدم استفزاز الجيش، وحاول تكريس انطباع بأنه لا يريد المساس بالنظام العلماني، فنفذ الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل دون تردد، وزاد بأن زار إسرائيل لدعم التعاون العسكري، وسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدرب في الأجواء التركية.

ولم يكن هذا التقارب مع إسرائيل كافيا لإقناع الجيش بالقبول، فقام الجنرالات بانقلاب من نوع جديد إذ قدموا إلى أربكان مجموعة طلبات لغرض تنفيذها على الفور تتضمن ما وصفوه بمكافحة الرجعية وتستهدف وقف كل مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسيا كان أم تعليميا أم متعلقا بالعبادات، فكان أن اضطر أربكان إلى الاستقالة من منصبه لمنع تطور الأحداث إلى انقلاب عسكري فعلي.

في عام ١٩٩٨ تم حظر حزب الرفاه وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزبا جديدا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضا في عام ٢٠٠٠.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣ حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليجري اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سجنا وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاما.

أربكان اليوم خارج العمل السياسي الفعلي، وربما يكون تقدم العمر أحد الأسباب، لكن الزعيم الإسلامي كان يمكن أن يستمر في العمل السياسي إلى النهاية لولا الضغوط الشديدة والمتكررة التي تعرض لها من قبل التيار العلماني واتخذت أشكالا مختلفة من الانقلابات العسكرية إلى استخدام القضاء والصحافة وشق صفوف أتباعه الذين لم يجرؤ أحد منهم على تكرار ما قام به زعيمهم العجوز.

# تورغوت أوزال

اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام ١٩٨٠ الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين .

حمل أوزال المبادئ الإسلامية بنفس قدر التزامه بالعلمانية الغربية، وبقدر ما كان مرتبطا شخصيا أو من خلال عائلته بالطريقة النقشبندية الصوفية، فإنه تعلم من الجامعات الأميركية التي درس فيها نمطا علمانيا يبقيه في خانة المخلصين للجمهورية الكمالية.

وحتى الآن ليس من اليسير تفسير ذلك، فأوزال كان يمارس طقوسا دينية مثل الصلاة وأدى فريضة الحج ثلاث مرات وكان عضوا في حزب السلامة الوطنية الإسلامي، ومع ذلك تولى رئاسة الوزراء والجمهورية على التوالي لنحو عقد كامل من غير صدام مع الجيش ولم ينه حياته السياسية غير وفاته، بل إنه برز سياسيا في عهد انقلابيي عام ١٩٨٠، وكأنه كان مطلوبا منه وله أن يكون موجودا في ذلك الوقت حصرا.

أسس أوزال حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣، وقبل نهاية ذلك العام فاز هذا الحزب في الانتخابات العامة ليتولى السياسي الجديد تشكيل الحكومة منفردا، في الوقت الذي كان فيه الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب رئيسا للجمهورية، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية، لكنه نفى وجود حركة إسلامية منظمة في تركيا ليقلل من مخاوف الجيش والأوساط العلمانية.

حرص أوزال على أداء صلاة الجمعة بحضور عدد من وزرائه، واستقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام ١٩٨٧، وهو لم يكتف بأنه فسح المجال للحركات الإسلامية بالانتشار العلني، بل ضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة كان بعضها جزءا من حزب السلامة الوطني.

توسعت في عهد أوزال المدارس الدينية ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة، واندمجوا بشكل كبير في البيئة الليبرالية الجديدة، وحينما تولى أوزال رئاسة الجمهورية عام ١٩٩١ وصل سلوكه (الإسلامي) ذروته حينما قام قصر الرئاسة، باستضافة احتفالات دينية صوفية بالمولد النبوي الشريف، وكان ذلك من المشاهد التي لم تشهد لها تركيا نظيرا منذ تأسيسها، وهي لم تتكرر بعد تلك المرحلة.

رغم كل ذلك وقف الجيش دون حراك، بل إن أوزال قضى دورتين انتخابيتين في رئاسة الوزراء بينما كان الجيش يتولى موقع رئاسة الجمهورية من خلال قائده السابق إيفرين، في حين أن الجنرالات الأتراك كانوا يتحركون ضد أي حكومة لأسباب أقل من ذلك، كما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ الدموي الذي انتهى بإعدام

رئيس الوزراء مندريس ووزرائه بسبب اتهامه بالتراجع عن العلمانية برغم أنه لم يكن إسلاميا، ولم تصل الحريات التي منحها للإسلاميين إلى ما وصلت إليه في عهد أوزال" .

ويعزو المحللون أسباب ذلك إلى عوامل خارجية تتمثل في الحرب آنذاك في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي ورغبة أميركا في توسيع المشاعر الدينية في البلدان الإسلامية ومنها تركيا لتغذية المجاهدين هناك، وكذلك إلى أسباب داخلية تتمثل بمحاولة استيعاب الحركات الإسلامية في إطار الدولة ونظامها العلماني لسحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي السياسي .

وبالطبع فقد حرص أوزال على أن يؤكد في كل مرة أنه علماني التوجه، وكان يرى أن العلمانية غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد، ومثل هذا الرأي بالطبع مرفوض بالمطلق من قبل المنهج العلماني الكمالي الذي من بين أركانه احتواء التدين ومنع مظاهره.

وبرغم صمت الجيش وهو المؤسسة الأشد ولاء لمبادئ أتاتورك العلمانية، فإن القوى العلمانية السياسية وجهت انتقادات واسعة لسياسة أوزال تلك، ومن بين ذلك تقرير أصدره الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي عام ١٩٩٠ قال فيه: "إن تطور الاتجاهات والميول الأصولية الإسلامية يهدد الدولة التركية، حيث يستهدف الأصوليون التحول عن إصلاحات أتاتورك وإقامة نظام إسلامي يتناقض مع العلمانية ."

ومع أن هذا التقرير أسهب في وصف مخاطر صعود الإسلاميين، فإن أوزال استمر في سياسته وبدلا من إبعاده من رئاسة الحكومة أصبح بعد عام من ذلك التقرير رئيسا للجمهورية قبل أن يتوفى إثر أزمة قلبية في ربيع عام ١٩٩٣، لتنتهي مع وفاته حقبة لم تتكرر بعد ذلك .

# رجب طيب أردوغان

جاء رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام ٢٠٠٢ التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية .

انخرط أردوغان في سن مبكرة في حزب السلامة الوطنية الذي أسس عام ١٩٧٢ بزعامة أربكان، وظل عضوا في حزبي الرفاه ثم الفضيلة اللذين شكلهما أربكان إثر موجات الحظر التي كانت تطال أحزابه، وفي عام ١٩٨٥ أصبح أردوغان رئيسا لفرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول، وفي عام ١٩٩٤ فاز برئاسة بلدية إسطنبول.

خلال فترة رئاسته بلدية إسطنبول حقق أردوغان إنجازات نوعية للمدينة، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة في عام ١٩٩٨ انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشيح للانتخابات العامة.

كان سبب كل هذه العقوبات ما قاله أردوغان في خطاب جماهيري في نفس العام، حيث اقتبس أبياتا من الشعر التركي تقول (مآذننا رماحنا والمصلون جنودنا.(

لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية، لكنها ربما تكون قد نبهته إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أستاذه أربكان على اعتماده، لذلك فهو اغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء ومنهم وزير خارجيته الحالي عبد الله غل ويشكلوا حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١.

منذ البداية أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أي شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامي الذي أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في مماحكات مع القوات المسلحة التركية وقال "سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩٪ من مواطني تركيا."

بدا أن أردوغان حاول إمساك العصا من الوسط مقدما شكلا جديدا من الوسطية التي ستكون سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٢ الأمر الذي جعله يشكل الحكومة منفردا برئاسة عبد الله غل بدلا من أردوغان الذي كان لايزال خاضعا للمنع القانوني" .

قدم أردوغان شكلا جديدا من الوسطية وتحاشى استفزاز العلمانيين لكن ذلك لم يمنع الرئيس التركي من اتهامه بمحاولة أسلمة كوادر الدولة "

بعد شهور تم تعديل الدستور للسماح بتولي زعيم الحزب أردوغان منصب رئاسة الوزارة الذي حاول خلال ولايته التأكيد على نهجه الوسطي، فكان يصرح بأن حزبه "ليس حزبا دينيا بل حزب أوروبي محافظ" كما أنه دأب على انتقاد ما قال إنه (استغلال الدين وتوظيفه في السياسة)، وأكد أنه لا ينوي الدخول في مواجهة مع العلمانيين المتشددين وحتى استفزازهم.

في الوقت ذاته ألقى أردوغان بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم يكن ذلك فقط لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أربكان، لكنه أدرك أيضا أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله.

وعلى الرغم من أن أردوغان تحاشى أي استفزاز للقوى العلمانية –حتى أنه أرسل ابنته المحجبة إلى أميركا لتدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات– فإن ذلك لم يحل دون حديث العلمانيين عن وجود (خطر رجعي) قال قائد الجيش التركي إنه "وصل إلى مستويات قلقة."

وحتى مع عدم اتهام أردوغان مباشرة بالرجعية فإن الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر –وهو من أشد المدافعين عن العلمانية– اتهم قبل بضعة شهور فقط حكومة أردوغان بمحاولة أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا إن التهديد الأصولي بلغ حدا مقلقا، الأمر الذي رد عليه أردوغان بحدة قائلا إن "من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة."

هذا الهجوم يأتي قبل بضعة شهور فقط من انتهاء مدة ولاية الرئيس سيزر، واحتمال فوز أردوغان بمنصب رئيس الدولة الذي يمثل قيمة رمزية كبيرة للقوى العلمانية، وهو ما يجعل زعيم حزب العدالة والتنمية أمام مواجهة جديدة تتجاوز تهدئة مشاعر العلمانيين الذين باتوا يشعرون بخطورة هذا الرجل على المشروع الأتاتوركي برمته.

## العدالة والتنمية التركي يتصدر استطلاعات الرأي في بورصة الفوز

## النتائج الاولية في التاسعة مساء و النهائية لن يكون قبل الـ ٢٧ من تموز

## عدد الاحزاب المشاركة ١٤ و يبلغ عدد الناخبين ٤٢,٥٣٣ مليون

***اعداد : الانصات المركزي ٢٠٠٧/٧/٢١ :***

يتوجه الناخبون في تركيا، اليوم الأحد، الى صناديق الاقتراع لاختيار اعضاء البرلمان الجديد في اجواء لا سابق لها من الاستقطاب والتوتر السياسي، ما يحمل المراقبين على الاعتقاد بأن نسبة المشاركة ستكون مرتفعة للغاية.

ويبلغ عدد الناخبين ٤٢ مليوناً و٥٣٣ ألفاً، فيما يشكل المتقاعدون والتجار والمهندسون غالبية المرشحين الذين بلغ عددهم ٧٣٩٥.

ويتنافس في الانتخابات ٨٦٨٠ مرشحا يمثلون ١٤ حزبا اضافة الى ٣٢١ مرشحا من المستقلين.، وهو رقم قياسي يعبر عن ظاهرة احتجاج على قانون الأحزاب السياسية الذي يعطي زعيم الحزب الحق في إعداد قوائم المرشحين من دون الاحتكام الى انتخابات حزبية تمهيدية، وعلى العتبة البرلمانية التي تشترط حصول الحزب على عشرة في المئة من الاصوات على الاقل لدخول البرلمان.

واضطر زعماء خمسة احزاب الى الترشح كمستقلين لتجاوز عائق العتبة البرلمانية التي يعفى منها المستقل، منهم مسعود يلماز الزعيم السابق لحزب الوطن الأم، ومحسن يازجي اوغولو زعيم حزب الوحدة الكبرى القومي واليساري اوفق اوراس زعيم حزب الحرية والديموقراطية. كما لجأ حزب المجتمع الديموقراطي الكردي الى ترشيح ٦٠ من كوادره كمستقلين للسبب نفسه على امل ضمان وصول ٢٥ منهم على الاقل الى البرلمان.

في المقابل، تشير استطلاعات الرأي الى احتمال دخول حزب الحركة القومية البرلمان وحصوله على ١١ في المئة من الاصوات، ما يمهد لسجال كردي – تركي حاد داخل البرلمان، خصوصاً ان حزب الحركة القومية وعد ناخبيه بالعمل على إعادة عقوبة الاعدام من اجل تنفيذه بعبدالله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وارسال الجيش التركي الى شمال العراق للهجوم على معاقل الحزب هناك.

وتشير استطلاعات الرأي الى ان حزب العدالة والتنمية الحاكم سيزيد من نسبة مقترعيه من ٣٤ في المئة في انتخابات ٢٠٠٢ الى ٣٨ المئة، لكن عدد مقاعده سينخفض لحساب الحركة القومية التي يتوقع ان تحصل على ٦٠ مقعداً. علما أنه يكفي لحزب العدالة والتنمية الحصول على ٢٧٧ مقعداً لتولي رئاسة البرلمان وتشكيل حكومة بمفرده ، خصوصا أن المرشحين المستقلين من الاكراد عبروا عن نيتهم دعم حكومة العدالة و التنمية داخل البرلمان.

ويأمل رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي وعد بالانسحاب من الحياة السياسية ان لم يحصد حزبه نتيجة تمكنه من الانفراد بالحكم من جديد، في أن تشكل زيادة شعبية حزبه ردا قاسيا على العسكر والعلمانيين الذين تدخلوا لمنع انتخاب مرشح الحزب وزير الخارجية عبدالله غول رئيسا للجمهورية في ايار (مايو) الماضي.

أما الحزب الثالث المرشح لدخول البرلمان الى جانب العدالة والتنمية والحركة القومية والمستقلين، فهو حزب الشعب الجمهوري الاتاتوركي الذي ترجح استطلاعات الرأي حصوله على ١٤٠ مقعداً، أي ما يعادل ٢٠ في المئة من الأصوات ليحافظ بذلك على شعبيته ومكانه في البرلمان من دون تغيير. ومن المتوقع فوز ٤٠ سيدة فقط في هذه الانتخابات، وهو رقم لا ترضى به الجمعيات النسائية، حيث طالبت سلما اجنر مسؤولة العلاقات الدولية في الاتحاد النسائي التركي بتخصيص حصة برلمانية للنساء من اجل وصول مئة نائبة على الاقل الى البرلمان.

## القوانين المنظمة للانتخابات

تنظم العملية الانتخابية في تركيا مجموعة من المواد الدستورية والقانونية التي تحدد شروط العضوية والترشح والطعن وعملية الإدلاء بالأصوات وكيفية الفرز وإعلان النتيجة، وهذا ما يستعرضه التقرير التالي.

## الحقوق السياسية

تنص المادة ٧٧ من الدستور التركي على أن الانتخابات التشريعية العامة يتم إجراؤها كل خمسة أعوام، وبإمكان المجلس أن يتخذ قرارا للقيام بانتخابات نيابية عامة قبل انتهاء هذه المدة، كما يملك رئيس الجمهورية –ضمن شروط حددها الدستور– سلطة اتخاذ قرار القيام بانتخابات تشريعية قبل انتهاء هذه المدة. أما مجموع عدد أعضاء البرلمان فهو ٥٥٠، ويحق لكل نائب برلماني أن يترشح للعضوية في الدورة الانتخابية التالية.

*وتنص المادة ٦٧ من الدستور التركي على أن من حق كل مواطن تركي أن يشارك في عملية الاستفتاء والانتخاب ويرشح نفسه لعضوية البرلمان سواء في صفوف حزب سياسي أو مستقلا ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون. كما يتم إجراء الانتخاب والاستفتاء في جو من الحرية والتساوي وبشوط واحد بحيث تكون عملية التصويت سرية، أما عملية فرز الأصوات وعدها فتتم أمام الحضور وتحت مراقبة القضاء. وبإمكان المواطنين الموجودين خارج البلاد أثناء الانتخاب أو الاستفتاء أن يدلوا بأصواتهم في السفارات التركية أو في الحدود التركية أو في الأماكن التي تعينها لجنة الانتخابات العليا.

*وتنص المادة ٦٨ على أن الأحزاب السياسية جزء لا يتجزأ من الحياة الديمقراطية، وعلى الأحزاب السياسية أن تواصل أعمالها في نطاق الدستور والقانون. ومن حق كل مواطن تركي ذكرا كان أو أنثى أن يشكل حزبا سياسيا أو ينضم إلى صفوف حزب سياسي ضمن القيود التي حددها الدستور، وله الحق في أن ينفصل عن الحزب الذي انتمى إليه متى شاء. ولكن يجب أن يكون قد بلغ سن الثلاثين ليتأهل للتسجيل في أي حزب من الأحزاب. ويشترط في الناخب أن يكون قد بلغ من العمر ١٨ عاما.

## شروط الترشح

تنص المادة ٧٦ من الدستور التركي على أنه يحق لكل مواطن تركي بلغ من العمر ٣٠ عاما أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان، وذلك إما في صفوف أحد الأحزاب السياسية أو بشكل مستقل. ويمنع من عملية الترشح:

١. من كان تعليمه الدراسي تحت الابتدائي.
٢. القاصر.
٣. من لم يؤد الخدمة العسكرية.
٤. من كان محظورا من العمل في الدوائر الرسمية.
٥. المحكوم عليه بسبب ارتكابه جرائم مخلة بالسمعة مثل السرقة والرشوة والغصب والاختلاس والتزوير واستغولال المشاعر الدينية وإعلان الإفلاس الكاذب.
٦. المحكوم عليه بسبب قيامه بعمليات تهريب.
٧. المحكوم عليه بسبب ممارسة الفساد في المناقصات الرسمية والبيع والشراء.
٨. المحكوم عليه بسبب إفشائه أسرار الدولة.
٩. المحكوم عليه بسبب ممارسته عمليات إرهابية أو أيدولوجية أو التحريض على مثل هذه العمليات.
١٠. كذلك يمنع أصحاب الوظائف التالية من الترشح لعضوية البرلمان إذا لم يستقيلوا من وظائفهم:
١١. من كان رئيس محكمة أو مدعيا عاما.
١٢. من كان عضوا في مؤسسة العدل العالي.
١٣. من كان عضوا في مؤسسة التعليم العالي.
١٤. من كان موظفا في دائرة رسمية.
١٥. من كان عضوا في القوات المسلحة.

## طريقة الترشح

تقدم الأحزاب السياسية والمرشحون للعضوية طلباتهم إلى لجنة الانتخابات العليا لخوض الانتخاب، فإذا استقر رأي اللجنة على عدم أهلية الحزب أو المرشح لخوض الانتخابات أصدرت قرارا يمنعه من ذلك، ولا يملك المرشح الاعتراض على هذا القرار، إذ إن لجنة الانتخابات العليا هي المرجع الأخير في هذا الشأن.

*يجب على كل حزب كي يتمكن من دخول البرلمان أن يحصل على نسبة ١٠٪ من الأصوات العامة في البلاد. وإذا لم يتمكن من اجتياز هذه النسبة لا يستطيع إحراز أي مقعد في البرلمان ولو فاز بأغولبية الأصوات في بعض المناطق المحلية.

*لا يجوز للأحزاب أن تعقد تحالفا صريحا فيما بينها قبل الانتخابات، ويمكن أن يلتحق حزب بآخر. وتلجأ عادة الأحزاب التي تخشى من البقاء تحت الحاجز الانتخابي إلى عملية التحالف هذه، لكن الأحزاب وجدت حيلة لهذه المشكلة حيث يرشح أحد الأحزاب أعضاءه في قائمة أعضاء الحزب المتحالف لكسب مزيد من الأصوات ثم يفترقان بعد دخول البرلمان.

*يتم تعيين المرشحين في الأحزاب السياسية بطريقتين، فإما أن تحدد قيادة الحزب المركزية قائمة المرشحين وهذا هو الشائع في تركيا، وإما أن تتحدد القائمة عن طريق انتخابات تجرى داخل الحزب، فتتعين القائمة حسب الفائزين، وهذا أقرب إلى الفكرة والنظام الديمقراطي.

## تنظيم عملية الاقتراع

أما تنظيم شؤون سير عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج فتقوم به لجنة الانتخابات العليا حسب المادة ٧٩ من الدستور التركي، فتعد كل ما يلزم من أوراق وبطاقات وصناديق للاقتراع وكيفية الاقتراع والساعة التي تبدأ فيها العملية والساعة التي تنتهي فيها، وشروط صحة أو بطلان الانتخاب أو الاستفتاء، أو شروط إعادته مرة أخرى وسماع الشكاوى أو الاعتراضات وما إلى ذلك من أمور تتعلق بعملية الاستفتاء والانتخاب. ولا يمكن الاعتراض على قرارات لجنة الانتخابات العليا. ويقوم القانون بتنظيم صلاحيات ومسؤوليات اللجنة وسائر اللجان الانتخابية.

## سير عمليات الاقتراع

١. تبدأ عملية الاقتراع في الساعة السابعة صباحا وتنتهي في الساعة الرابعة مساء.

٢. على كل ناخب أن يقدم للجنة الفرعية أثناء التصويت ما يثبت شخصيته مثل البطاقة الشخصية أو جواز السفر.

٣. تتم عملية الانتخاب بالاقتراع العام والسري والمباشر، ويكون إبداء الرأي بالتأشير على رمز أحد الأحزاب السياسية الموجودة في القائمة المعدة وفي المكان المخصص للاقتراع.

٤. لا يجوز للناخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الاستفتاء أو الانتخاب الواحد.

٥. بعد انتهاء الوقت المحدد للاستفتاء أو الانتخاب يعلن رئيس كل لجنة فرعية انتهاء عملية التصويت بعد التأكد من إدلاء جميع الناخبين الموجودين في مقر اللجنة بأصواتهم حتى ذلك الوقت، ويتم إثبات ذلك في محضر يوقعه رئيس اللجنة وأمين السر بها لتبدأ بعد ذلك اللجنة الفرعية عملية فرز الأصوات.

## عملية الفرز وإعلان النتائج

١. لا يجوز أن تكون عملية الفرز والعد سرية، بل بإمكان أي من الناخبين أن يحضر عملية الفرز والعد، وكذلك بإمكان الأحزاب السياسية أن ترسل ممثلا يحضر عملية الفرز. تفتح صناديق الاقتراع أمام الحاضرين، ويقوم أعضاء اللجنة الفرعية تحت إشراف الرئيس بمقارنة عدد الناخبين والظروف وفرز الأصوات الباطلة، ثم تبدأ عملية العد. وبالطبع يبدأ كل ذلك بعد الساعة الرابعة، أي بعد انتهاء الاقتراع، ولا يجوز فتح صناديق الاقتراع قبل هذه الساعة وإن انتهت عملية الإدلاء.

٢. تدون النتائج في محضر اللجنة، ويوقعها رئيس اللجنة والأعضاء وتسلم النتائج وظروف الناخبين والصناديق إلى اللجنة العليا الخاصة بالإشراف العام على سلامة الاستفتاء أو الانتخاب التي تتولى إعلان النتيجة العامة النهائية للانتخاب وإخطار الفائزين بالعضوية في مجلس النواب.

٣. تسلم الأمانة العامة لمجلس النواب عقب إعلان نتيجة الانتخاب كل عضو من الأعضاء الفائزين شهادة بعضويته في مجلس النواب.

٤. يعلن رئيس اللجنة العليا نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وذلك بعد تسلمه جميع محاضر اللجان الفرعية.

## العضوية البرلمانية

*تنص المادة ٨٠ من الدستور التركي على أن أعضاء مجلس الشعب لا يمثلون أنفسهم أو فئة أو منطقة معينة، وإنما يمثلون كافة الشعب التركي. وتقول مادة أخرى إن على كل عضو أن يقوم بقسم العضوية في بداية مهمته، ويتضمن القسم

ولاء العضو للشعب والديمقراطية ومبادئ أتاتورك والنظام الجمهوري العلماني وسيادة القانون وما إلى ذلك من قواعد يقوم عليها النظام الجمهوري التركي.

*يجب على عضو البرلمان أن يحصر كافة جهوده في الأعمال البرلمانية، لذا يمنع من القيام بأي عمل رسمي أو غير رسمي آخر، ولا يمكن أن يقوم بعمل رسمي إلا بتوظيف من البرلمان.

*يتمتع كل عضو بالحصانة القانونية الكاملة، ومن ثم لا يحمّل العضو أي مسؤولية جزائية –كما تقول المادة ٨٣– بسبب الآراء أو التصريحات أو التصويتات التي يقوم بها داخل أو خارج البرلمان، ولا يحق لأي طرف أن يستنطق أو يحاكم العضو البرلماني أو يلقي القبض عليه بسبب جريمة قام بها قبل الانتخابات أو بعدها إلا بقرار من مجلس الشعب. وإذا ما كان هناك حكم أو عقوبة بحق العضو البرلماني قبل الانتخابات أو بعدها يرجأ حكم التنفيذ إلى حين انتهاء صفة العضوية، أي لا ينفذ الحكم أثناء العضوية البرلمانية. كما لا يمكن محاكمة أو استنطاق أو توقيف النائب البرلماني دون أن يرفع مجلس الشعب الحصانة عنه.

*وتقر المادة ٨٣ بأنه يستحيل مناقشة موضوع الحصانة من قبل كتل الأحزاب البرلمانية أو اتخاذ أي قرار بهذا الشأن. أما بخصوص سقوط صفة العضوية عن النواب فقد نصت المادة ٨٤ على أن استقالة النائب لا تكون سارية المفعول إلا بتصديق أعضاء البرلمان.

*إذا أصدرت محكمة الدستور قرارا بحل حزب سياسي بناء على تصريحات أو تصرفات نائب بالذات وذكرت ذلك ضمن مبررات القرار صراحة، تسقط عضوية ذلك النائب تلقائيا في اليوم الذي يتم فيه نشر قرار الحل في الصحيفة الرسمية.

## منظمة دولية: فترة التحضير للانتخابات يشوبها تدخل الجيش

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير ملخص نشرته الجمعة إن تدخل الجيش في الميدان السياسي يهدد تقدم حقوق الإنسان في البلاد، في خضم استعداد تركيا للانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ٢٢ يوليو/تموز.

## كيف ستجرى الانتخابات؟

### ممنوع إعلان نتائج أولية.. و٣ أحزاب فقط مرشحة لدخول البرلمان

> هناك ٤٢,٥ مليون تركي لهم حق التصويت في انتخابات اليوم الاحد، من أصل ٧٥ مليون تركي. وكما تتجه أعين كل الأحزاب على الطبقة الوسطى بهدف جذب أصواتها بالتركيز على القضايا الاقتصادية، تتجه أعين كل الأحزاب إلى ٤ ملايين شخص يصوتون للمرة الأولى.

> يتنافس في انتخابات البرلمان التركي ١٤ حزبا، فيما يبلغ عدد المرشحين لمقاعد البرلمان البالغ عددها ٥٥٠ مقعدا، نحو ٧٣٩٥ مرشحا، بينهم المستقلون وغالبيتهم من الأكراد.

> تفتتح صناديق الاقتراع للتصويت الساعة السابعة صباح الاحد أجزاء الشرقية من تركيا، فيما تفتتح الساعة الثامنة في الأجزاء الغربية والتي تشمل أنقرة وأسطنبول، والأولى هي العاصمة السياسية، فيما الثانية العاصمة الاقتصادية والثقافية.

> تغولق صناديق الاقتراع الساعة ٤ مساء في المناطق الشرقية، والساعة ٥ في المناطق الغربية.

> تفرض السلطات التركية حظرا على إعلان أية نتائج أولية، وغير مسموح للصحافيين باعلان أية نتائج بناء على تصويت الخارجين لتوهم من صناديق الاقتراع.

> **الساعة التاسعة مساء الاحد تعلن السلطات التركية نتائج أولية غير رسمية**، وبعد ذلك بساعات ستكون صورة البرلمان الجديد قد وضحت، وعدد المقاعد، بشكل تقريبي التي حصل عليها كل حزب، غير ان اعلان النتائج النهائية الذي يصدر عن الهيئة العليا للانتخابات لن يكون قبل يوم ٢٧ يوليو (تموز) الجاري.

> لدخول البرلمان، على أي حزب تجاوز نسبة ١٠٪ من التصويت الشعبي، وهي من أعلى النسب في العالم لدخول البرلمان، مما يعوق الكثير من الأحزاب الصغيرة من المشاركة في البرلمان. ولتجنب عائق الـ١٠٪ يخوض مرشحو حزب المجتمع الديمقراطي الموالي للأكراد الانتخابات كمستقلين.

> وفقا لآخر استطلاعات الرأي، هناك ٣ أحزاب فقط قادرة على تجاوز حاجز الـ١٠٪ من الأصوات، وهي حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري أكبر الاحزاب العلمانية والذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك، وحزب الحركة القومية اليميني، فيما يتوقع أن يدخل البرلمان الجديد بين ٢٥ إلى ٣٠ مستقلا.

> إذا نجحت أحزاب المعارضة الرئيسية في دخول البرلمان، وهو احتمال ضئيل، فإن حزب العدالة والتنمية قد يجد نفسه عاجزا عن الفوز بأغلبية مطلقة من المقاعد حتى مع حصوله على نفس النسبة من الأصوات التي حققها في انتخابات ٢٠٠٢ وهي ٣٤,٣٪. وإذا أخفقت معظم أحزاب المعارضة في الحصول على ١٠ في المائة فإن حزب العدالة والتنمية قد يجد نفسه مرة أخرى متمتعا بأغلبية كاسحة.

## الإنجازات والإخفاقات في إدارة الاقتصاد بالأرقام

> يخوض حزب العدالة والتنمية الانتخابات، مركزا على ما حققه اقتصاديا خلال السنوات الخمس الماضية، عندما تولى وكانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية وتدهور في قيمة الليرة. ويفتخر حزب العدالة بأنه خلال السنوات الماضية، أدت سياساته إلى زيادة نسبة النمو الاقتصادي، والحد من التضخم، ورفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

غير أن أحزاب المعارضة تشير إلى أنه خلال سنوات حكم العدالة، ظلت نسبة البطالة عالية، وارتفع الدين العام وعجز موازنة الدولة، مما يعرض الاقتصاد التركي للتأثيرات الخارجية، مثل ارتفاع أسعار البترول، والأزمات الاقتصادية والسياسية الدولية، التي قد تجعل الدين العام الذي تعاني منه تركيا نقطة ضعف اقتصادي كبيرة. وهنا بعض المقارنات بالأرقام بين الوضع الاقتصادي لدى تولي حزب العدالة الحكم عام ٢٠٠٢، والوضع خلال العام المالي الماضي ٢٠٠٦.

* التضخم عام ٢٠٠٢.. ٢٩,٧٪ عام ٢٠٠٦..٩,٦٥٪
* حجم الناتج المحلي عام ٢٠٠٢..١٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٦.. ٤٠٠ مليار دولار
* معدل النمو القومي عام ٢٠٠٢.. ٧,٩٪ عام ٢٠٠٦.. ٦٪
* نصيب الفرد من الناتج القومي عام ٢٠٠٢.. ٢,٥٩٨ دولار عام ٢٠٠٦..٥,٤٧٧ دولار
* البطالة عام ٢٠٠٢.. ١٠,٣٪ عام ٢٠٠٦.. ٩,٩٪
* الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٢..١,١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦..٢٠,٢ مليار دولار
* عائدات السياحة عام ٢٠٠٢.. ٨,٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦.. ١٦,٨٥ مليار دولار
* حجم العجز في الموازنة عام ٢٠٠٢.. ٠,٨٪ عام ٢٠٠٦.. ٧,٩٪
* إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٢..١٢٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦.. ٢٠٦,٥ مليار دولار

## اوساط الاعمال التركية تبدي ارتياحا وثقة بفوز حكومة العدالة والتنمية

هذا و ابدى المحللون واوساط الاعمال ارتياحا غير معتاد واثقين من فوز الحكومة المنتهية ولايتها ومن متانة الاقتصاد الوطني.وحققت بورصة اسطنبول الاسبوع الماضي رقما قياسيا حيث قفز مؤشرها الرئيسي اي.ام.كاي.بي-١٠٠ بنحو ٤,٣٩٪ خلال خمسة ايام ليبلغ ٥٢٠٨٦,٦٨ نقطة.وفي تقرير وزعه على عملائه توقع مصرف اي.كاي ياتيريم الاستثماري ارتفاع المؤشر بنحو ١٥٪ ليبلغ ٥٧٦٥٠ نقطة اذا تحققت توقعاته الانتخابية الاحد المقبل.

وتفيد التوقعات ان حزب العدالة والتنمية المنبثق عن التيار الاسلامي والذي يصنف نفسه اليوم من التيار الديمقراطي المحافظ سيحصل على ٣٩,٤٪ من الاصوات اي ٣٠٠ ومقعدين من اصل ٥٥٠ مقعدا في البرلمان.

واعتبر المحلل احمد انسيل من جامعة غالاتاسراي في اسطنبول ان "المتعاملين الماليين يراهنون على حكومة جديدة يشكلها حزب العدالة والتنمية تواصل السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ خمس سنوات وتضمن الاستقرار وهذا ما يفسر

حماسهم".وتابع المحلل ان "حزب العدالة ينتهج سياسة اقتصادية ليبرالية تفرض قيودا على الميزانية واحتواء التضخم دون زيادات متكررة في الرواتب ولا في النفقات الاجتماعية تحظى برضا المتعاملين الاقتصاديين".

واكد رئيس غرفة تجارة اسطنبول مراد يلجنتاس انه لا يتوقع "تغييرا كبيرا على مستوى الحكومة" ويبدو مرتاحا لذلك.

واعتبر انه مهما حصل فانه سيتعين على الحكومة التي ستنبثق عن البرلمان الجديد مواصلة نهج سابقتها اي سياسة اقتصادية ليبرالية ومواصلة عملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبي والاصلاحات.

وقال مراد يلجنتاس ان "خلال السنوات الاخيرة وبفضل السياسات المنتهجة شهدت تركيا نسبة نمو سنوية بنحو ٧٪ وفي ٢٠٠٦ تلقينا عشرين مليار دولار (١٤,٥ مليار يورو) كاستثمارات اجنبية مباشرة اي اكثر مما سجلناه بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠. يجب ان يستمر ذلك".

وانخفض التضخم من ٢٩,٧٪ عام ٢٠٠٢ الى ٩,٦٥٪ عام ٢٠٠٦ والديون العامة من ٧٨٪ الى ٤٥٪ من اجمالي الناتج الوطني خلال تلك الفترة وتم احتواء العجز في الميزانية في مستوى ٠,٧٪ خلال ٢٠٠٦.

وترى عوميت بوينر نائبة رئيس جمعية ارباب العمل النافذة "توسياد" انه لا بديل عن تولى حزب العدالة السلطة مجددا.

وقالت ان "حزب العمل القومي (يمين متطرف) و حزب الشعب الجمهوري (وسط يسار) يستخدمان اساسا القومية وكره الاجانب وليس لهما هدف واضح لمستقبل تركيا". وتوقع تقرير اي.كاي ياتيريم ان يفوز الحزبان بعدد من مقاعد البرلمان.

كذلك لا تبدي سيدة الاعمال قلقا من التوترات السياسية التي قد تظهر مجددا مع بقاء حزب العدالة في السلطة.

وفي نيسان/ابريل وايار/مايو وبمناسبة انتخاب الرئيس الذي ارجئ في نهاية المطاف اعرب ملايين المتظاهرين عن تمسكهم بالعلمانية واتهموا الحكومة بالسعي الى اسلمة المؤسسات في حين هدد الجيش بالتدخل.

واعتبرت السيدة بوينر ان "التغييرات الهيكلية والسياسة النقدية المنضبطة جعلت الاقتصاد التركي يقاوم بشكل افضل مقارنة مع ما يجري على الساحة السياسية ولا ارى مشكلة من هذا الجانب".

واكدت انه في ايار/مايو "ولاول مرة منذ وقت طويل لم تترك الازمة السياسية في تركيا اي انعكاس على المؤشرات الاقتصادية على المدى القصير". واضافت "بعد الانتخابات ومع تعزيز شرعية (الحكومة) ستتعزز قدرة الاقتصاد على مقاومة الازمات السياسية".

## بيطار : أردوغان لم يقل شيئا إلا وفعله

***صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢١/٧/٢٠٠٢ :***

يتوجه نحو ٤٥ مليون تركي إلى صناديق الاقتراع الاحد لاختيار برلمانهم الجديد، الذي سيكون مطالبا، بالاضافة إلى التصويت على تخويل الجيش التدخل ضد قواعد الكردستاني، انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفا للرئيس المنتهية ولايته أحمد نجدت سزار. وقد انتشر مئات المتطوعين والناشطين في حملة حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري في مكاتب الحزبين في أنقرة لجذب الناخبين، بينما غرقت العاصمة التركية في لافتات وصور المرشحين خصوصا أردوغان، وزعيم حزب الشعب الجمهوري دينز بايكال.

وبالرغم من الحضور القوي للقوميين في هذه الانتخابات يبدو أن انصار حزب العدالة والتنمية واثقون ليس فقط من الفوز ولكن أيضا من تحقيق نتيجة أفضل من انتخابات ٢٠٠٢ التي حصل فيها الإسلاميون على ٣٤٪ من الأصوات. وقال حسن بيطار وهو من عرب تركيا ويعمل في مجال الكومبيوتر، إن ميزة حكومة أردوغان بالنسبة للأتراك العاديين هو سجلها الجيد في محاربة الفساد.

وأضاف بيطار لـ«الشرق الأوسط»: «أردوغان لم يقل شيئا إلا وفعله. وهو لا يكذب والجميع يعلم هذا، أنصاره ومعارضوه. واعتقادي أنه بسبب الأداء الاقتصادي الجيد لحكومته فقد يحصل في الانتخابات على ما بين ٣٨٪ إلى ٤٠٪ من الأصوات، لأن له أنصارا كثيرين في الطبقة الوسطي. فخلال حكم العدالة والتنمية لم تزد الأسعار. وتحسن مستوى المرتبات». وتابع بيطار، الذي قال إنه صوت للإسلاميين في عام ٢٠٠٢ وسيصوت لهم في هذه الانتخابات، إن ***رجال الأعمال بدورهم يؤيدون السياسات الاقتصادية لحكومة أردوغان، بسبب نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية.***

وفيما يصوت بيطار لحزب العدالة بسبب ميله للإسلاميين وللأجندة الاجتماعية التي يقدمونها، موضحا أن الكثير من عرب تركيا في مدن «سيارت» و«ماردين» و«انطاكيا» و«اورفا» سيصوتون لأردوغان، سيصوت لحزب العدالة أتراك عاديون ليسوا متدينين بالضرورة، لكنهم يشعرون بالاستقرار الاقتصادي لتركيا ويريدون مواصلته.

***وقال مجداد تكجم مسؤول العلاقات العامة في أحد الفنادق إن البعض سيصوت لأردوغان بالرغم من أنهم ليسوا متدينين بالضرورة. وأضاف لـ«الشرق الأوسط»***: «أنا لا أعتبر نفسي إسلاميا، ولا أصنف نفسي على أنني متدين، غير أنني سأصوت للعدالة بسبب سياساته».

ويخشى الكثير من مؤيدي حزب العدالة من ضياع بعض الأصوات من الحزب بسبب منافسة حزب «السعادة» الإسلامي له، والذي يرأسه نجم الدين أربكان، أستاذ أردوغان خلال عملهما معا في حزب الرفاه.

وقال بيطار في هذا الصدد: «ليس من المتوقع أن يحصل حزب السعادة على أصوات كثيرة، وهناك صعوبة حتى في حصوله على نسبة الـ١٠٪ اللازمة لدخول البرلمان. لكن المشكلة أن هناك أصوليين يرون أن أفكار أردوغان الاجتماعية تحررية أكثر من اللازم، وهؤلاء سيصوتون لحزب السعادة، مما يفقد العدالة بضعة أصوات مهمة».

وكما يوجد من يدعم حزب العدالة، يوجد من يراه أكبر تهديد للنظام العلماني في تركيا. وقالت بلجي، وهي ناشطة تعمل مع القوميين من أجل منع اكتساح حزب العدالة للانتخابات، إن الحزب يخفي الآن، خلال فترة الانتخابات، أجندته الأصولية، خصوصا معارضته منع النساء من ارتداء الحجاب في المؤسسات الرسمية والجامعات، موضحة أن الخوف هو أن يقدم الحزب على تغييرات مهمة إذا ما فاز في الانتخابات البرلمانية وشكل الحكومة منفردا.

وتابعت:«لا بد من انهاء سيطرة حزب العدالة على الحكم، لا بد من دخول تيارات أخرى، لأن الكثيرين بدأوا يتخوفون من النوايا الحقيقية لحزب العدالة، خصوصا أنه خلال الأزمات لا يعمد إلى التراضي العام، بل إلى استغولال الموقف لصالحه، وقضية انتخابات الرئاسة دليل على هذا».

## ليلى زانا تطالب بولاية كردية مستقلة

***الانصات المركزي ٢٠٠٧/٧/٢١ :***

دعت البرلمانية الكردية السابقة ليلى زانا الى تغيير النظام الاداري وتقسيم تركيا الى ولايات ومقاطعات شبه مستقلة، احداها تكون للاكراد، ودعت في حديثها الى تجمع من الاكراد في مدينة اغدر شرق البلاد، الحكومة والدولة لاعادة النظر في الدستور الحالي والاعتراف للاكراد بحقوقهم القومية والسياسية والثقافية.

واثر ذلك قام كل من فرع الامن وهيئة الانتخابات بتسجيل دعوة قانونية ضد ليلى زانا متهمينها بـ (خرقها لقانون الانتخابات). جاء رد فعل رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان قاسياً على خطاب ليلى زانا حيث قال "هكذا خطاب يخلق قضية حقوقية، انه تقرب غير مسؤول، وسيتم الحكم على هذا التقرب قانونياً".

و اعلن اردوغان رد فعله هذا خلال لقاء له مساء امس الجمعة مع قناة (٧) الفضائية، حيث ربط اردوغان خطاب ليلى زانا هذا بضعف المرشحين المستقلين عن حزب التجمع الديمقراطي وعدم حصولهم على الاصوات الكافية.

واجاب اردوغان حول سؤال بشأن ماذا كانت لديه خطة خاصة بالمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا قائلاً:"كلما ازداد القمع، توسعت دائرة المضايقات، على تركيا ان تجرب ديمقراطية اشمل واكثر تقدماً عند زيادة الضغوطات ستزداد الرغبة الانفصالية اكثر ونحن ضد ذلك".اما وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء عبدالله غول فوصف خطاب ليلى زانا خلال لقاء له مع قناة (TGRT) التركية كالاتي "انه خطاب غير مسؤول واستفزازي" واضاف "هكذا خطاب لم يحصل بشكل اعتباطي، هناك حركة استفزازية في الامر". جاءت اقوال زانا التي اودعت السجن عام ١٩٩١ لمدة عشر سنوات لانها ادت القسم في البرلمان باللغتين الكردية والتركية، بعد يوم من اعلان اردوغان قلقه من المواجهات الساخنة المحتملة بين اعضاء حزب الحركة القومية والمستقلين الاكراد بعد دخولهم البرلمان في انتخابات اليوم الاحد.

ودعا اردوغان الناخبين لعدم التصويت لحزب الحركة القومية لانه 'يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي بسبب مواقع العنصرية' كما دعاهم لعدم التصويت للمستقلين الاكراد لانهم 'لن يستطيعوا ان يفعلوا اي شيء'.

يأتي ذلك وسط معلومات تتوقع استفزازات متبادلة بين اعضاء حزب الحركة القومية والمستقلين الاكراد والتي ستزيد من حجج الجيش للتدخل في الحياة السياسية.

***مارتا اوتافياني :***

## أي فوز لأردوغان في الإنتخابات التركية ؟

***صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠٠٧/٧/٢١ :***

يوم الاحد سيختار الشعب التركي برلماناً جديداً. لكن هذا ليس كلّ شيء. فهو سيختار أيضاً مستقبل البلاد: هل يجعل تركيا بلداً علمانياً مئة في المئة أم أقلّ تحرراً وانفتاحاً مما هي عليه.

هناك الآن تحالفان سياسيّان. من جهة "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، وهو حزب إسلامي معتدل يملكه ويديره رئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان.

ومن جهة أخرى هناك "حزب الشعب الجمهوري" برئاسة دنيز بايكال والحزب القومي برئاسة دولت بخجلي.

***وهما مختلفان لأنّ الأوّل حزب ينتمي إلى يسار الوسط والثاني حزب قومي محافظ. لكن لديهما الهدف نفسه: وضع حدّ لسلطة أردوغان. وللقيام بذلك، إنّهما جاهزان لتشكيل ائتلاف برلماني.***

***إذاً الاثنين المقبل، قد تكون أمام ثلاثة سيناريوات مختلفة.***

***الأوّل*** يتمثّل بفوز أردوغان في الانتخابات بعدد كبير من الأصوات، وتمكّنه من تشكيل حكومة إسلامية معتدلة أخرى وانتخاب رئيس الجمهورية من دون سائر الأحزاب.

***والسيناريو الثاني*** هو فوز أردوغان في الانتخابات وتمكّنه من تشكيل حكومة جديدة إنّما ليس انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

***والسيناريو الثالث*** هو عدم فوز أردوغان في الانتخابات وتشكيل "حزب الشعب الجمهوري" و"الحزب القومي" الحكومة الجديدة.

يجب أن ننسى السيناريو الثالث لأنّه من شبه المؤكّد أنّ أردوغان سيفوز في الانتخابات من جديد.

فقد أظهرت الاستطلاعات الأخيرة أنّ "حزب العدالة والتنمية" سيفوز بنسبة ٣٩,٨ إلى ٤٢ في المئة من الأصوات، و"حزب الشعب الجمهوري" بنسبة ١٧ إلى ٢١ في المئة، و"الحزب القومي" بنسبة ١٢,٥ إلى ١٣,٣ في المئة.

والراجح أنّ الأحزاب الأخرى لن تنجح في دخول الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا لأنّها لن تتمكّن من الحصول على نسبة العشرة في المئة من الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان.

السيناريو الأكثر ترجيحاً هو الثاني، لكن قد يكون خطراً جداً. إذا كان تموز شهراً حاراً في تركيا، فشهر آب سيكون حاراً جداً.

بموجب الدستور التركي، يجب أن ينتخب البرلمان الجديد رئيساً للجمهورية في غضون شهر. وإلاّ يُحلّ وتحصل انتخابات عامّة من جديد. إذا وجد أردوغان عدداً كافياً من النوّاب المستقلّين، فسوف يتمكّن من انتخاب رئيس للجمهورية، وإلاّ سوف يدعو إلى انتخابات عامّة من جديد.

خلال هذه الحملة الانتخابية، دعا مراراً وتكراراً نوّاباً أكراداً مستقلّين إلى تشكيل ائتلاف برلماني مع حزبه. لكنّه شدّد على أنّه ينبغي عليهم أولاً نبذ "حزب العمّال الكردستاني". وربّما يأمل أردوغان انتخاب رئيس للجمهورية بمساعدتهم، لأنّه لن يحصل بالتأكيد على المساعدة من "حزب الشعب الجمهوري" و"الحزب القومي".

وقد شهد الأسبوع الماضي جدلاً حاداً بين أردوغان ودنيز بايكال.

دعا رئيس الوزراء في خطاب له إلى التحاور حول اسم المرشّح للرئاسة. لكنّ بايكال حذّر أردوغان وقال له إنّه يجب اختيار الرئيس الجديد من خارج البرلمان، والأهمّ من ذلك، كشف له أنّه يعارض ترشيح نائب رئيس الوزراء السابق عبد اللطيف سنر الذي لم يترشّح لمقعد نيابي وعاد للتدريس في الجامعة.

يريد أردوغان السيطرة على المنصب الأوّل في البلاد أياً يكن الثمن.

والسبب بسيط جداً. فمن خلال رئاسة الجمهورية، يمكنه إدارة السلطتين العسكرية والقضائية بحيث يعيّن أشخاصاً قريبين من الوسط الإسلامي. القضاء والجيش هما السلطتان الوحيدتان اللتان يعجز عن السيطرة عليهما مباشرةً الآن في تركيا.

بين نيسان وأيار الماضيين، عجز "حزب العدالة والتنمية" "الإسلامي المعتدل" الحاكم مرّتين عن انتخاب مرشّحه، وزير الخارجية عبدالله غول، رئيساً للجمهورية. كانت النتيجة شبه متوقّعة، ولا يفهم العديد من المحلّلين السياسيين لماذا قرّر أردوغان إجراء التصويت في مختلف الأحوال.

بعد تحذيرات قوية من الجيش في نهاية نيسان، بدأ "حزب العدالة والتنمية" البحث عن وسائل للخروج من المأزق. وفكّر عبدالله غول في سحب ترشيحه للرئاسة لكنّ أردوغان فضّل انتظار قرار المحكمة.

وفي الأول من أيار، حكمت المحكمة الدستورية التركية بأنّ قوانين النصاب التي استعملها "حزب العدالة والتنمية" في جلسة التصويت لغول "مخالفة للدستور".

انتقد رئيس الوزراء قرار المحكمة الدستورية بحدّة قائلاً إنّه "رصاصة أُطلِقت على الديموقراطية". لكن على الرغم من الوضع العام ومن التحذيرات من المؤسسة العسكرية ومن إدراكه بأنّه لا يملك عدداً كافياً من النوّاب لانتخاب غول، عقد أردوغان جلسة تصويت ثانية.

الآن بعد ثلاثة أشهر وحملة انتخابية ضارية، يريد أردوغان تكرار الخطأ نفسه. ليس الوضع جيّداً. ثمّة خطر بأن تصبح تركيا أكثر انغولاقاً ومحافظة مما هي عليه الآن، الأمر الذي من شأنه أن يثير قلق الاتّحاد الأوروبي. يدعم مجتمع الأعمال تسلّم "حزب العدالة والتنمية" وأردوغان السلطة لخمس سنوات أخرى، وليس مخطئاً في ذلك. فخلال حكمه، وضع أردوغان العديد من القوانين لتحديث الاقتصاد وقطاع المال، وأتاح دخول الرساميل الأجنبية إلى البلاد.

لكنّ هذا ليس كافياً. فالفساد ازداد كثيراً، والأهمّ من ذلك، هناك تفاوت في النمو في البلاد. إذا كان أردوغان يظنّ أنه في سبيل تحقيق الازدهار في البلاد، يكفي عقد صفقات مع السعودية واتّفاقات مع إيران حول نقل الغاز الإيراني، فهو مخطئ جداً. على الأرجح أنّه سيفوز لكن يجب أن ينتبه كثيراً، لأنّه حتّى عندما تكون قوياً إلى هذه الدرجة، يمكن أن تخسر. تلتزم المؤسّسة العسكرية التي تتّسم بتاريخ علماني وتُعارض القائد الإسلامي المعتدل، الصمت وتنتظر نتائج الانتخابات.

في ٢٧ نيسان الماضي، أصدر رئيس الأركان، الجنرال يشار بيوك آنت، بياناً صحافياً حذّر فيه أردوغان من أنّ الجنود هم حرّاس الدولة العلمانية والجمهورية، وأنّهم سيتدخّلون إذا رأوا أنّ هذه الدولة في خطر. يعلّمنا التاريخ التركي أنّ هذا ممكن. ومن ثم هناك الشعب. لا يريد جزء كبير من البلاد، ربّما ليس الغالبية إنّما جزء كبير، جمهورية إسلامية، بل يريدون دولة علمانية مسلمة. ماذا يستطيع أردوغان أن يفعل؟ يمكنه الفوز في الانتخابات العامّة لكن يجب أن يتخلّى عن رئاسة الجمهورية، إذا أراد أن يكون رجل دولة حقيقياً ويفعل الأفضل لبلاده.

التناقض بين الجزءين الإسلامي والعلماني في البلاد كبير جداً.

ينبغي للفائز في الانتخابات تشكيل الحكومة الجديدة إنّما أيضاً إدارة هذه "الحرب الصامتة". وفي تشرين الأول، سيكون على الشعب التركي التصويت على تعديل الدستور الذي أجرته حكومة أردوغان في عشرة أيام فقط.

لا يمكنهم التوجّه إلى صناديق الاقتراع للتصويت ايضاً للحكومة. هذا كثير جداً على بلد يشهد اضطرابات سياسية منذ عام.

***صحافية إيطالية مقيمة حالياً في اسطنبول حيث تراسل بعض الصحف والإذاعات الإيطالية.***

## أكراد تركيا يبحثون عن لسان يتحدث عن مشاكلهم.. وأتراك يخشون من نياتهم

### رغم الإصلاحات تظل مستويات النمو والحقوق السياسية في مناطق الأكراد أقل من باقي البلاد

**وكالة رويترز ٢٠٠٧/٧/٢١ :**

قبل يومين من الانتخابات التركية يتذكر الأكراد الذين سيخوضون الانتخابات كمستقلين، انه وفي مطلع التسعينات، طرد نواب أكراد تم انتخابهم في البرلمان، وسجنوا لأنهم اقسموا يمين الولاء باللغة الكردية وليس التركية قبل تولي مناصبهم. وفيما يتأهب الساسة الموالون للأكراد لدخول البرلمان التركي لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، جالبين معهم أملا للكثير من الأكراد بالاهتمام بثقافتهم وحقوقهم السياسية، خصوصا انه لم تمثل أحزاب موالية للأكراد الجزء الجنوبي الشرقي الفقير المضطرب من تركيا في البرلمان منذ أوائل التسعينات، تبرز أمامهم العقبات الكثيرة التي تعوق مشاركة الأكراد بفاعلية في الحياة السياسية.

**وقال محمد شريف كورتا، ٤٢ عاما، وهو بائع متجول للخضروات في سوق بديار بكر، أكبر مدن الجنوب الشرقي لوكالة <رويترز>:** «لا يهمنا عدم وجودهم في الحكومة. كل ما نريده هو التمثيل في البرلمان وأن يتحدثوا بلساننا». ويشكو أكراد تركيا الذين يتراوح عددهم بين ١٢ و١٥ مليونا من بين ٧٤ مليون نسمة هم إجمالي عدد السكان، من التمييز السياسي والاقتصادي والثقافي، ومن أسباب ذلك عدم الاعتراف بهم رسميا كأقلية عرقية. ويأمل الأكراد أن تكون هذه الانتخابات نقطة تحول لأفقر مناطق تركيا وهي البلد الذي يمر بمرحلة من الانتعاش الاقتصادي باستثناء تلك المنطقة، وأن تساعد في نهاية الأمر على إنهاء الصراع المسلح بين المتمردين المسلحين الأكراد والقوات المسلحة.

**وقال نصرت ليلي، وهو موسيقي كردي تخلى عن عمله الفني بعد أن سجن لفترة لـ<رويترز>:** «ما من أحد يجرؤ على تناول القضايا الكردية لأن الكثير من الأتراك يعتقدون أن كل الأكراد إرهابيون وأن اللغة والهوية الوحيدة هي التركية». ونصرت الذي يعد الآن لتسجيل ألبوم جديد، تابع قائلا «يمكن أن يساعد المرشحون الأكراد في تغيير تلك الصورة».

وتقدم حزب المجتمع الديمقراطي، أكبر الأحزاب الموالية للأكراد، بالعشرات من المرشحين غير المنتمين أو «المستقلين» لأن الحزب يخشى ألا يحصل المرشحون على نسبة العشرة في المائة من الأصوات، وهي الحد الأدنى الذي تفرضه الحكومة للفوز بمقاعد في البرلمان. وتتوقع استطلاعات الرأي أن يفوز هؤلاء المرشحون بما بين ٢٠ و٣٠ مقعدا من بين ٥٥٠ مقعدا في البرلمان. وسيكون هذا العدد كافيا للأعضاء لإعادة التنظيم تحت لواء حزب المجتمع الديمقراطي بمجرد انتخابهم. ومن المتوقع أن يظل حزب العدالة والتنمية الحاكم ذو الجذور الإسلامية أكبر حزب في البرلمان الجديد.

ومن المفترض أيضا أن يتخطى الحزب الشعبي الجمهوري المنتمي الى يسار الوسط، والحزب الشعبي القومي ذو التوجهات القومية نسبة العشرة في المائة وأن يفوزا بمقاعد. وحصل حزب المجتمع الديمقراطي عام ٢٠٠٢ والذي كان يعرف في ذلك الحين باسم الحزب الشعبي الديمقراطي، على ستة في المائة من الأصوات، ولم يحصل على أي مقعد رغم حصوله على أغلب الأصوات في جنوب شرق البلاد الذي تسكنه أغلبية كردية.

**وقال سيزجين تانريكولو وهو محام بارز في مجال حقوق الإنسان <** إن مصدر قلقي هو أن التوقعات كبيرة للغاية. يعتقد الأكراد أن كل مشكلاتهم ستختفي بمجرد دخول حزب المجتمع الديمقراطي البرلمان. سيكون هذا صحيحا لو كانت تركيا بلدا ديمقراطيا، ولكنها ليست كذلك».

ويخشى القوميون الأتراك أن تكون رغبة الأكراد هي تقسيم البلاد ويقولون إن حزب المجتمع الديمقراطي هو لسان حال حزب العمال الكردستاني المحظور والذي ما زال يلقى قدرا لا بأس به من الدعم في الداخل والخارج. وينفي حزب المجتمع الديمقراطي أي صلة بحزب العمال الكردستاني، ولكن سكان جنوب شرق البلاد يقولون إن للحزب علاقات فضفاضة مع حركة المتمردين. ويعتقد الكثير من السكان المحليين أن حزب المجتمع الديمقراطي يمكن أن يساعد في إنهاء الصراع. ولكن إن صحت استطلاعات الرأي فان حزب المجتمع الديمقراطي يمكن أن يجد نفسه منخرطا في مواجهات وربما في معارك قانونية مع القوميين الأتراك بمجرد دخول مرشحيه البرلمان.

ومن المرجح أن تواجه إيسل توجلوك، وهي عضو في حزب المجتمع الديمقراطي وترشح نفسها كمستقلة متاعب من زملائها من النواب في حال انتخابها بسبب علاقتها بزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، باعتبارها محامية الدفاع. وهون أحمد ترك، زعيم حزب المجتمع الديمقراطي، وهو سياسي محنك وكان بين المسجونين بسبب واقعة ١٩٩١ في البرلمان عندما تحدث النواب باللغة الكردية، من مخاوف من احتمال أن يفسد حزبه هذه الفرصة التاريخية. وقال ترك خلال جولة انتخابية الى كيزيلتيبي قرب الحدود مع سورية «نحن نعلم أنه ستكون هناك استفزازات ولكننا لا ندخل البرلمان لاختلاق اشتباكات بل لايجاد حلول». ويدير حزب المجتمع الديمقراطي عدة مجالس بلدية بالفعل في جنوب شرق تركيا.

واتخذ حزب العدالة والتنمية بعد ضغط من الاتحاد الأوروبي خطوات صغيرة لتلبية مطالب الأكراد في السنوات الأخيرة مثل السماح ببث برامج محدودة على التلفزيون باللغة الكردية وتدريس اللغة الكردية في دورات خاصة.

وقال وزير الزراعة مهدي اكير، وهو كردي، خلال زيارة انتخابية في اقليم أغدير بشرق تركيا «تحسن الوضع منذ تولينا السلطة، ولكن الأمر يستغرق وقتا ويتعين تجاوز قدر كبير من الماضي». ويبدو أن هناك بعضا من السكان المحليين الذين لا يشعرون بالرضى عما يقوم به حزب المجتمع الديمقراطي. وقال الطالب ايدين بيكارا،٢١ عاما، من كزلتيبه «أنا أصوت لصالح حزب العدالة والتنمية لأنه يجلب استثمارات ويمنحنا كتبا دراسية. أنا لا أدري ما الذي فعله حزب المجتمع الديمقراطي».

## الاكراد قد يدخلون البرلمان مجددا

***وكالة فرانس بريس ٢٠٠٧/٧/٢١ :***

بعد ١٣ عاما على استبعادهم عن البرلمان يتوقع ان يدخله النواب الاكراد مجددا بموجب نتيجة الانتخابات التشريعية التي تجري الاحد مع وعود بالمصالحة في وقت يثير فيه تصاعد اعمال العنف التي يقوم بها الانفصاليون غضبا في البلاد.

ويترشح ٦٠ عضوا من الحزب من اجل مجتمع ديموقراطي بصفة مستقلين في استراتيجية تهدف الى الالتفاف على قاعدة الحصول على ١٠٪ من الاصوات كحد ادنى على المستوى الوطني لكي يتمكن حزب ما من الدخول الى البرلمان.

وبحسب استطلاعات الرأي فانه يمكن انتخاب ٢٠ الى ٣٠ منهم بسبب الدعم القوي الذي يستفيدون منه في جنوب شرق البلاد حيث تعيش غالبية كردية.

وقبل ايام من الانتخابات بدأت مظاهر الحماسة في دياربكر التي تعتبر ابرز مدينة كردية في جنوب شرق البلاد حيث علق الاف المتطوعين صور المرشحين في كل انحاء المدينة فيما يقومون بحملة لصالحهم.

وقال فرحات بائع الخضار البالغ من العمر ٢٢ عاما "سنصوت لصالح الاكراد للاثبات اننا موجودون في هذا البلد وانه لنا صوت نحن ايضا".

وتتمحور حملة المرشحين حول موضوع المصالحة بين الاتراك والاكراد. ويدعون انقرة الى التخلي عن الخيار العسكري ضد انفصاليي حزب العمال الكردستاني (المحظور) والى زيادة حقوق هذه الاقلية لافساح المجال امام تسوية سلمية للنزاع الذي يعود الى ٢٣ سنة.لكن ليست لديهم اي اوهام حيال ما سيكون عليه موقف انقرة في حال انتخابهم. وقالت احدى المرشحات ايسل توغولوك "نعلم انه سيكون امرا صعبا لكننا سنتصرف بتعقل. سيتعلم الناس كيف يتعرفون الينا بشكل افضل في البرلمان وسيرون اننا لسنا وحوشا".

وقد زاد حزب العمال الكردستاني من عملياته هذه السنة ما اجج ردود فعل القوميين والدعوات الى تدخل في شمال العراق المجاور حيث يملك المتمردون قواعد خلفية.واثار الحزب من اجل مجتمع ديموقراطي غضب انقرة عبر رفضه اعتبار حزب العمال الكردستاني "منظمة ارهابية" في حين ان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يطلقان عليه هذه الصفة.

وقال مرشح اخر صلاح الدين دميرتاس ان "حزب العمال الكردستاني ليس فقط عصابة رجال مسلحين انه يحظى بدعم قوي لدى الشعب الكردي" مضيفا ان "ادانته تعني ادانة الشعب".ويرفض الحزب من اجل مجتمع ديموقراطي اي علاقة له بحزب العمال الكردستاني لكن بعض اعضائه يعترفون بان المتمردين يمارسون نفوذا على الحزب.

وقال ناشط رفض الكشف عن اسمه ان "نجاح نوابنا رهن بالطريقة التي ستعاملهم بها السلطة وما اذا كان حزب العمال الكردستاني يدعم الديموقراطية او يمارس نفوذا عليهم لكي يعتمدوا مواقف اكثر راديكالية".

ويريد الحزب من اجل مجتمع ديموقراطي الحصول على عفو لاعضاء حزب العمال الكردستاني لكن انقرة تطالب باستسلامهم.وكانت الخطوات الاولى لعشرين نائبا كرديا في البرلمان انتهت الى فشل دراماتيكي عام ١٩٩٤ حين رفعت الحصانة عنهم بعد ان اتهموا بمساعدة حزب العمال الكردستاني. وبعضهم دخل السجن فيما اختار اخرون المنفى وانضم احدهم الى حزب العمال الكردستاني.ومنذ ذلك الحين وبضغط من الاتحاد الاوروبي منحت تركيا الاقلية الكردية مزيدا من الحرية في المجال الثقافي ورفعت حال الطوارىء في جنوب شرق البلاد.لكن الاكراد لا يزالون يشتكون من التمييز. ويطالبون بتعليم لغتهم في المدرسة والاعتراف باللغة الكردية في الحياة العامة.

ويبقى الفقر ايضا يطرح مشكلة خطيرة في هذه المنطقة حيث يمكن ان تصل معدلات البطالة الى ٧٠٪ في المناطق المحرومة فيما لا يزال عدد كبير من القرى بدون كهرباء ولا مياه عذبة.

## التركيات يواجهن صعوبات في ايجاد مكانة لهن في برلمان ذكوري

***وكالة فرانس برس 2007/7/21 :***

من المرجح ان يوصل الناخبون الاتراك عددا قياسيا من النساء الى البرلمان في الانتخابات التشريعية المقررة الاحد غير ان حجم التمثيل النيابي النسائي سيبقى رغم ذلك ادنى بكثير من تمثيل زملائهن.

وتشير التوقعات الى احتمال فوز النساء بـ(٣٠) الى ٥٥ مقعدا من اصل ٥٥٠ في البرلمان مقابل ٢٤ مقعدا للنساء في الجمعية المنتخبة عام ٢٠٠٢ بحسب جمعية "قادر" الناشطة في دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية.

وبذلك ترتفع نسبة النساء بين اعضاء مجلس النواب من ٤,٤ الى ما بين ٦ و١٠٪. غير ان هذا الارتفاع لن يحدث تغييرا كبيرا في تصنيف انقرة التي تحتل المرتبة الـ(١٢٣) من حيث تمثيل النساء في منظمة الاتحاد البرلماني التي تضم برلمانات اكثر من ١٤٠ دولة.

واعدت جمعية "قادر" التي تؤيد المرشحات للانتخابات التشريعية ايا كانت احزابهن في اطار حملتها السابقة للانتخابات صورا لممثلات ونساء اعمال شهيرات الصقت على وجوههن شاربين وتحتها السؤال "هل يجب ان يكون لنا شاربان حتى ندخل البرلمان؟"

وقالت رئيسة الجمعية هوليا غولبهار "حصلنا على الجواب على سؤالنا وهو نعم" موضحة "اننا مرة جديدة امام عملية انتخابية لم تغير فيها الاحزاب سياستها القاضية بتسجيل بعض النساء على لوائحها لاستخدامهن ذرائع".

وان كانت تركيا تتباهى بان مؤسسها مصطفى كمال اتاتورك منح النساء حق التصويت منذ العام ١٩٣٤ قبل اقراره في بعض الدول الاوروبية البارزة مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا الا ان التقدم الذي تم تحقيقه منذ ذلك الحين على هذا الصعيد محدود جدا.

وتعتبر كانان اريتمان المرشحة لولاية نيابية جديدة تحت راية حزب الشعب الجمهوري (معارضة اجتماعية ديموقراطية) ان هذا التمييز بحق النساء يطعن في الديموقراطية التركية.

وتقول "ان الرجال لا يريدون تقاسم السياسة مع النساء لكن ديموقراطية بلا نساء هي ديموقراطية منقوصة".

ومن العقبات الرئيسية بوجه النساء الطامحات للترشح عدم وجود انتخابات تمهيدية اذ يقرر رؤساء الاحزاب اسماء المرشحين وترتيبهم على اللائحة.

وتصنف معظم المرشحات في قعر اللوائح ما يحرمهن عمليا في ظل النسبية المعتمدة في الانتخابات من اي فرصة في الفوز بمقعد نيابي.

ومن العقبات الاخرى ايضا كلفة الحملات الانتخابية المرتفعة في بلد غالبا ما يسيطر فيه الرجال على مصادر الاموال.

وان كانت حركة تحرر المرأة اثمرت في غرب تركيا حيث العديد من المدن الا ان المجتمع الذكوري ما زال مسيطرا في مناطق ريفية واسعة حيث تتوقف دراسة الفتيات في سن مبكرة جدا ليبقين في المنازل.

كما انه لا يسمح للعديد من النساء بالتصويت للحزب الذي يخترنه بل يرغمن على تاييد الحزب الذي يختاره رجال العائلة.

وهذا التمثيل النسائي الضغيف في السياسة ليس سوى احد اوجه التمييز ضد المرأة المنتشر في تركيا التي يدين ٩٩٪ من سكانها بالاسلام.

وكشف استطلاع للرأي اجراه المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٦ ان تركيا تحتل المرتبة ال١٠٥ من اصل ١١٥ دولة من حيث تفاوت الفرص بين النساء والرجال بفارق عشرين مرتبة عن قبرص الدولة الاوروبية الاسوأ تصنيفا على هذا الصعيد.وفيما تمثل النساء ٢٨٪ من السكان في سن العمل الا انهن لا يشكلن سوى ٢٤٪ من الطلاب الجامعيين.

وفي مؤشر اخطر ازداد العنف ضد النساء بنسبة ٧٦٪ خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بحسب احصاءات الشرطة.

وتحث المنظمات النسائية تركيا على اصلاح دستورها وقانونها الانتخابي لاقرار حصة ٣٠٪ للنساء غير ان هذا المطلب لم يلق استجابة حتى الان.

## لنتائج الاولية للانتخابات تكشف عن فوز حزب العدالة والتنمية بـ(٤٧٪) من اصوات الناخبين

### اردوغان : هذا الفوز يعد نصرا لتركيا والديمقراطية

**الانصات المركزي ٢٠٠٧/٧/٢٢ :**

بدأت الانتخابات البرلمانية يوم الاحد وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي في شرق تركيا و في الغرب الساعة الثامنة صباحا بما في ذلك أنقرة وإسطنبول.

وقد توجه الناخبون إلى صناديق الإقتراع لانتخاب برلمان جديد وسط أجواء من التوتر وتجاذبات واستقطابات سياسية تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية.

وتنافس في هذه الانتخابات ١٤ حزباً، كما تنافس فيها أكثر من ثمانية آلاف مرشح، بينهم ٧٠٠ مرشح مستقل، حصة الأكراد منهم ٦٠ ينتمون لحزب "من أجل مجتمع ديمقراطي"

وقد انتهت عمليات الاقتراع في الساعة السادسة مساء الاحد .

وأشار المراقبون إلى كثافة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات التي يحق لحوالي ٤٢ مليون من الشعب التركي المشاركة فيها رغم تزامنها مع الموسم السياحي الذي يشهد توجه ملايين الأتراك إلى المناطق السياحية.

وتعتبر هذه الانتخابات امتحانا حاسما للديموقراطية التي يتمتع بها الشعب التركي منذ أكثر من ثمانية عقود بعد محاولة حزب العدالة والتنمية في الربيع الماضي تعيين وزير الخارجية عبد الله غول المعروف بأنه إسلامي رئيسا للبلاد مما أدى إلى تعديل الدستور ليصبح الشعب التركي هو من يختار الرئيس وليس البرلمان.

يذكر أن أردوغان الذي صوت في اسطنبول المدينة التي كان يرأس بلديتها، لم يتردد من إضفاء طابع شخصي على الاقتراع بإعلانه أنه سينسحب من الحياة السياسية إن لم يتمكن حزبه من الحكم بمفرده.

فيما صوت الرئيس التركي أحمد نجدت سزار الذي انتهت ولايته في مايو/أيار الماضي ورئيس هيئة أركان الجيش الجنرال يشار بيوك آنت وجميعهم من الوجوه البارزة في التيار العلماني وسط التصفيق في أنقرة.

ومنذ أن فتحت مراكز الاقتراع أبوابها، وقف الناخبون في صفوف طويلة للتمكن من المشاركة في الاقتراع.

واضطر نحو ١٠ ملايين من الناخبين من أصل أكثر من ٤٢ مليونا مغادرة مدن الاصطياف للتوجه إلى مراكز الانتخاب، ما تسبب بازدحام سير خانقة.

*****هذا وبحسب وكتلة أنباء الأناضول التركية وبعد فرز ٨٥٪ من أصوات الناخبين فإن حزب العدالة والتنمية حققت فوزا كاسحاً والنتائج الأولية التقريبية هي كالآتي:**

* حصل حزب العدالة والتنمية على أكثر من ٤٧٪ من أصوات الناخبين، ما يعني حصوله على ٣٣١ مقعدا من أصل ٥٥٠ مقعدا في البرلمان التركي.
* حزب الشعب الجمهوري المعارض حصل على٢٠٪، أي ما يعادل ١٢٤ مقعدا.
* حزب الحركة القومية حصل على ١٤,٥٪ من الأصوات.
* المستقلون الأكراد حصلوا على حوالي ٥٪ من أصوات الناخبين، مما يسمح لهم بالحصول على حوالي ٣٠ مقعدا.
* اما بقية الاحزاب فقد حصلت على حوالي ٧,٤٪ وهذه النتائج لن تؤهلها للفوز بمقاعد وستوزع اصواتها على الاحزاب الفائزة.

وتدفق أنصار حزب العدالة والتنمية في الشوارع للاحتفال بالنصر مع اقتراب انتهاء فرز الاصوات حيث تعالت صيحات الابتهاج من البعض، وأخذ آخرون في الغناء والتلويح بالاعلام.

*****وفي خطاب القاه امام انصاره بعد فوزه في الانتخابات، شدد رجب طيب اردوغان على عدم تغيير الاسس العلمانية في تركيا،** وقال :"سنسعى للتعاون مع الجميع"، واعتبر هذا الفوز نصرا لتركيا والديمقراطية، وقال ان الشعب التركي يستحق المزيد من الرفاهية والعيش الرغيد، واضاف :"لأول مرة منذ (٥٢) عاما، يحقق حزب تركي هذه النتائج وهذا يعني ان الشعب التركي يدعم حزب العدالة والتنمية".

واكد اردوغان قائلا :"يمكننا تحقيق انجاز كبير وتشكيل الحكومة بمفردنا بعد ان حققنا هذا الفوز المضاعف".

***هذا وفي حديث له لفضائية (العربية) قال المحلل السياسي في الشؤون التركية حسني محلي انه بهذا الفوز استطاع حزب العدالة والتنمية ان تحكم قبضتها في تركيا الذي سيؤثر ايجابا على استمرار الاصلاحات السياسية والاقتصادية في البلد ويعني تقليص تدخلات العسكر في الشؤون السياسية.

وعن امكانية تحالفات حزب العدالة لتشكيل الحكومة، قال محلي :"لا اعتقد ان حزب العدالة سيشكل الحكومة مع حزب الشعب الجمهوري او الحزب القومي التركي ولا يحبذ مثل هذه التحالفات وانه سيتحالف مع المستقلين الذين بينهم عدد من النواب الاكراد خاصة ان حزب العدالة والتنمية حاز على اصوات كثيرة جدا في جنوب شرقي تركيا وهذا يعني ان الاكراد في تركيا يثقون بتعهدات اردوغان ازاء حل القضية الكردية".

اما بالنسبة الى انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، فقال :"بالطبع هذا الفوز سيدفع اوروبا الى اعادة النظر في مجمل حساباته مع تركيا خاصة فرنسا والمانيا".

***من ناحية اخرى أعلن زعيم الحزب (الديمقراطي) محمد آغر استقالته من الحزب وذلك بعد ساعات قليلة من بدء الانتخابات التي أظهرت نتائجها الاولية تقدم حزب (العدالة والتنمية) الحاكم على باقي الأحزاب .

وقد عجز الحزب الديمقراطي عن تجاوز حاجز نسبة العشرة في المائة حتى الآن رغم فتح أكثر من ٨٥ في المائة من صناديق الاقتراع وادلاء ملايين الأتراك بأصواتهم في الانتخابات.

## * الأموال والانتخابات

* متوسط تكلفة كل مرشح ١٠٠ ألف دولار

* بلغت القيمة الإجمالية التي ستتحملها الأحزاب السياسية التركية والدولة خلال الانتخابات نحو ١,٥ مليار دولار، بزيادة نحو ٤٠٠ ألف دولار عن انتخابات ٢٠٠٢.

*يعطي القانون التركي للأحزاب السياسية حق الاستفادة من الدعم المالي للدولة في الحملات الانتخابية، وتتفاوت النسب بين الأحزاب بحسب النتائج التي حققها كل حزب في آخر انتخابات.

*حزب «العدالة والتنمية» الحاكم أكبر المستفيدين من الدعم الحكومي، حيث تلقى نحو ١٢٤ مليون دولار خلال حملته الانتخابية، ثم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض بـ٧٢ مليون دولار، وثالثا الحزب الديمقراطي (حزب الطريق القويم سابقًا) بـ٣٥ مليون دولار، ثم حزب الحركة الوطنية بـ٣١ مليون دولار، وأخيرًا حزب الشباب بـ٢٦ مليون دولار.

* مكاتب الاقتراع، ومحتوياتها من أوراق وصناديق وكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية تناهز تكلفتها الـ٨٠ مليون دولار تتحملها الدولة.

* الأحزاب تدفع جانبا كبيرا من تكلفة الانتخابات لمرشحيها، لكن غالبية المرشحين يساهمون بجانب كبير من تكاليف حملاتهم.

*تشير الإحصاءات إلى أن معدل تكلفة التنقل اليومي للمرشحين للتعريف بأنفسهم لدى الناخبين يقترب من ٦ آلاف دولار شهريًا، بالإضافة لبطاقات التعريف والتي تكلف ما بين ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف دولار. ومع تكلفة الاعلانات واللافتات يكون متوسط تكلفة انتخاب المرشح الواحد نحو ١٠٠ ألف دولار.

## إذا فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية!!!

***صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٢٢ :***

إذا فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية ، فإن زعيمه رجب طيب أردوغان، سيكون قد حقق انجازا لم يحصل من قبل في تاريخ الأحزاب ذات الجذور الإسلامية في تركيا، وهو الفوز في دورتين متتاليتين.

فحزب الفضيلة بزعامة نجم الدين أربكان، ظل في الحكم نحو العام، قبل أن يجبره الجيش على الاستقالة، ويحظر على أربكان العمل السياسي، ويحل الحزب الذي لم يتمكن بالتالي من المشاركة في الانتخابات التالية. وإذا كان فوز حزب العدالة شبه مؤكد، فإن الشيء غير المؤكد هو نسبة الأصوات التي سيحصل عليها، فالحزب يريد الحكم منفردا، ولا يريد حكومات ائتلافية مع الأحزاب العلمانية أو القومية.

وهناك توجس داخل العدالة من «نتائج مفاجئة» في بعض المحافظات، خصوصا أن الحملات الانتخابية للأحزاب العلمانية والقومية كانت مكثفة، وحصدت الكثير من التأييد الذي ظهر في المظاهرات التي شارك فيها الملايين من الأتراك في أنقرة واسطنبول خلال أزمة انتخابات الرئاسة.

فمن هي الوجوه الأساسية التي تتنافس في الانتخابات؟

* **رجب طيب أردوغان** :يتمتع أردوغان، ٥٣ عاما، زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء، بشعبية كبيرة في تركيا، ويعتبره البعض السياسي الأكثر نفوذا على الساحة السياسة اليوم. ومع أن الجيش التركي اختلف كثيرا مع سياسات أردوغان خصوصا بسبب أزمة الرئاسة، ومواجهة حزب العمال الكردستاني، إلا أن الجيش لم يستطع أن يزعزع سلطات أردوغان، أو يهدد منصبه، مما دفع الكثيرين إلى القول إن المؤسسة السياسية في تركيا، بلغت مستوى من القوة يمكنها من مواجهة تدخل العسكر في السياسة.

***يدخل أردوغان الانتخابات، وفي جعبته الكثير من الانجازات،*** أهمها على الاطلاق بدء المفاوضات التاريخية بين تركيا والاتحاد الأوروبي للانضمام لعضوية الاتحاد عام ٢٠٠٣، والنمو الاقتصادي الذي تحقق في عهده.

لكن على الجانب الآخر، يعارض العلمانيون أردوغان ليس بسبب سياساته حيال حزب العمال الكردستاني، بل بسبب خلفيته الإسلامية.

فأردوغان، الذي شغل منصب عمدة اسطنبول، وطبق فيها بعض أفكاره، سجن عام ١٩٩٩ لعدة أشهر بسبب القائه قصيدة شعرية في محفل عام تعلي من شأن الجامع والمئذنة على حساب الجيش والقوات المسلحة، وهو ما رأته المحكمة ساعتها شيئا لا يمكن غفرانه. أما زوجته أمينة، فترتدي الحجاب، وتصلي بانتظام هي وأبناؤها الأربعة. ويقول العلمانيون إن ارتداء السيدة الأولى لتركيا للحجاب، مؤشر خطر على علمانية البلاد.

* **عبد الله غول**:عبد الله غول، ٥٦ عاما، هو ثاني أهم شخصية سياسية في تركيا اليوم، ليس فقط بوصفه الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية، بل لكونه «مهندس» الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لبدء مفاوضات الانضمام، كما أنه كان مرشح حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية. وبالرغم من الأزمة السياسية التي حدثت على خلفية هذا الترشيح، ما زال غول وحزب العدالة يريان أن وزير الخارجية سيكون قريبا رئيسا للبلاد، بعد تطبيق نظام التصويت الشعبي المباشر. وعلى عكس أردوغان الذي لم يتعلم في الخارج، ولا يتحدث أية لغات أجنبية، ويرفض تعلم الانجليزية، واهتمامه بالقضايا الدولية ضئيل جدا، فإن غول درس في بريطانيا، وهو يتحدث الانجليزية إلى جانب التركية، وذو معرفة واسعة بالقضايا الدولية، كما أنه مفاوض ماهر.

وبسبب علاقاتهما الوثيقة جدا، وكون كل واحد منهما يكمل الآخر، فإن الحديث عن حزب العدالة والتنمية، يعني الحديث عن أردوغان وغول معا، أو «حزب التوأمين»، فالأول يركز انتباهه على القضايا الداخلية والحزبية، والثاني يركز انتباهه على القضايا الخارجية وعلاقة تركيا بالعالم وجيرانها الإقليميين.

خير النساء، زوجة غول محجبة وملتزمة دينيا، مثلها مثل زوجة أردوغان، غير انها ايضا ناشطة نسوية وحقوقية، وقد رفعت قضية أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بخصوص منع ارتداء الحجاب في تركيا في المدارس والمؤسسات الحكومية، وبالتالي يشعر العلمانيون انها خطر على مبادئ اتاتورك، مثلها مثل أردوغان وغل، ولا يتصورون أن تصبح السيدة الأولي.

* **دينز بايكال** : ٦٩ عاما، هو زعيم حزب اتاتورك، أو الحزب الشعبي الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك، وحكم تركيا لفترات طويلة، قبل أن تضعفه التصدعات الداخلية، وصعود الإسلاميين، إلا أن الحزب ما زال حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، وأهم حزب علماني. بايكال ليس بعيدا عن دوائر الحكم، فقد شغل منصب وزير الخارجية بين ١٩٩٥ و١٩٩٦، لكن ادارته لحزب الشعب الجمهوري لم ترض البعض داخل الحزب، وهناك اتهامات له بأنه أخذ الحزب المحسوب على يسار الوسط إلى ناحية اليمين الشعبوي. ومع أن بايكال درس في أميركا لفترة طويلة، إلا أن رأيه في السياسة الأميركية في المنطقة، خصوصا العراق، سلبي جدا، وقد انتقد أردوغان بسبب قربه من واشنطن. والانتقاد الأساسي الذي يوجهه بايكال للعدالة والتنمية، هو أن الحزب يهدد مبادئ العلمانية التركية، مستشهدا بمساعيه لانتخاب غل رئيسا للبلاد، وهي المساعي التي شلها بايكال برفع الأمر إلى المحكمة العليا التركية التي ساندت طلبه، واعتبرت تصويت البرلمان غير قانوني لعيوب فنية، وأحالت الأمر إلى الاستفتاء الشعبي، مما يعني أن «سيناريو حكم ائتلافي بين العدالة والشعبي الجمهوري» غير وارد.

* **دولت بخجلي** : ٥٩ عاما، هو زعيم حزب الحركة القومية ذو التوجهات اليمينية. ومع أن بخجلي قضى معظم حياته السياسية داخل الحركة اليمينية، إلا أن الخبير الاقتصادي، غير لهجته السياسية وبعض أفكاره، عندما شارك في الحكومة الائتلافية التركية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، وبات أكثر اعتدالا. لكن فشل الحزب في انتخابات ٢٠٠٢ في الفوز بأي مقاعد في البرلمان، أعاد عقارب الساعة للوراء بالنسبة إلى بخجلي، الذي تراجع عن أفكاره المعتدلة في هذه الانتخابات واستخدم طوال حملة الانتخابات الحالية شعارات يمينية متشددة، من بينها دعوة الجيش «لاكتساح قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق، وتدميرها وتدمير المتمردين الأكراد»، وعودة العمل بعقوبة الاعدام، والتحذير من مخاطر الإسلاميين.

* ***محمد أغار***: ٥٥ عاما، سياسي علماني بأفكار اجتماعية محافظة، وهو زعيم الحزب الديمقراطي التركي، الذي أسس ليحل محل حزب «الطريق القويم». وبالرغم من أن حزب الطريق القويم، كان من الأحزاب الأساسية في تركيا، وشارك في الكثير من الحكومات الائتلافية طوال عقدين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الحزب الديمقراطي لم يحقق بعد نجاح سلفه، وأحد الأسباب وراء ذلك هي اتهامات باساءة استغلال المنصب وجهت إلى أغار، الرئيس السابق بالشرطة التركية، عام ١٩٩٦ كشفت عن علاقات ربطت سياسيين أتراك مع أكراد متمردين، وعصابات منظمة تعمل تحت الأرض. وخلال حملة الانتخابات الحالية، دعا أغار إلى سياسات أكثر اعتدالا في معالجة المسألة الكردية.

* **شيم أوزان**: أسس أوزان حزب الشباب اليميني الشعبوي قبل وقت قليل من انتخابات ٢٠٠٢، وحقق مفاجأة كبيرة بفوزه بـ٧,٥٪ من الأصوات، إلا أن الحزب لم يدخل البرلمان لأنه كان دون نسبة الـ١٠٪ المطلوبة. غالبية الأصوات التي حصل عليها أوزان جاءت من شباب الأحياء الثرية في تركيا الذين انجذبوا إلى شكل أوزان غير التقليدي بالنسبة للسياسيين، وخطابه السياسي الشعبوي غير المعقد. أوزان نفسه من عائلة ثرية محافظة، غير أن للعائلة مشاكل كبيرة مع القانون، فوالده وأخوه هاربان من العدالة منذ عدة سنوات في قضايا تزوير، غير أن أوزان يقول إن دوافع الاتهامات سياسية، فيما يقول معارضوه أنه دخل مجال السياسة ليغطي على أنشطة اسرته.

***محمد ابو رمان :***

# رجب طيب أردوغان والتحدي التاريخي

***صحيفة (الغد)الاردنية ٢٠٠٧/٧/٢٢ :***

على الرغم أنّ أكثر استطلاعات الرأي تذهب إلى ترجيح حصول حزب العدالة والتنمية مرة أخرى على الأكثرية في الانتخابات البرلمانية التركية إلاّ أنّ عنصر الإثارة والأهمية في هذه الانتخابات يكمن بتحدي أردوغان التاريخي للجميع بأنّ حزبه إذا لم يحصل على الأكثرية المطلقة، التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، فإنه سيعتزل الحياة السياسية، مما منح هذه الانتخابات سخونة كبيرة، إذ ستكون نقطة تحول تاريخية بامتياز" ***فإمّا أن تكرس أردوغان زعيماً تركياً يقود ثورة صامتة جديدة على الثورة الاتاتوركية فتمتص غلوها العلماني وإمّا أن تعلن نهاية رجل شجاع امتلك كاريزما وقوة وحضوراً*** تجاوز حضور أستاذه أربكان رائد الحركة الإسلامية التركية المعاصرة.

الوسط السياسي التركي يجزم بشدة أنّ أردوغان عند كلامه، وإذا ما فشل في الحصول على الأكثرية البرلمانية المطلقة فسيعتزل العمل السياسي حقاً، ويضع حدّاً بنفسه لمساره المليء بالمعارك والتحديات التي اجتازها الفتى القادم من حي قاسم باشا الفقير –وابن خفير السواحل والذي باع في صغره زجاجات المياه الغازية– بقوة وجدارة مشهودة إلى أن أصبح شخصية كارزمية يمتلك قلوب البسطاء والفقراء وعامة الشعب بخطابه القريب إليهم وبسلوكه المتواضع معهم كمشاركته وزوجته لهم في أفطارهم الرمضاني.

ثمة عناوين متعددة للمعركة الانتخابية الجديدة. فالبعض يرى أنّها معركة الإسلام المعتدل والعلمانية اللائكية، والبعض الآخر يرى أنها معركة المدنيين مع "الديمقراطية العسكرية" (على حد تعبير الخبير بالشؤون التركية محمد نور الدين)، أو امتحان الغرب في تركيا (وفقاً لأنور إبراهيم السياسي الماليزي المعروف)، لكن العنوان الذي لا يمكن تجاوزه أو تحديه هو أنها معركة "أردوغان" كنموذج استثنائي في الحياة السياسية التركية يقوم على أسس جديدة تتمثل أولاً" بكسر المعادلة التاريخية في احتكار العلمانية المتطرفة للحياة العامة، وثانياً" بإعادة هيكلة الحركة الإسلامية في شعارها وبرنامجها ووجهتها" وذلك بدفعها نحو التصالح مع العلمانية الجزئية (على حد تعبير المفكر المصري عبد الوهاب المسيري) أو صك مفهوم جديد هو "العلمانية المؤمنة" (على حد تعبير الكاتب اللبناني والصديق توفيق شومان)، أو بالانتقال بنموذج الإسلام السياسي إلى درجة قصوى في البراغماتية والعملية والديمقراطية والحداثة بتبني نموذج "الأحزاب الأوروبية المحافظة" (أو الديمقراطية المسيحية) كنموذج سياسي للإسلاميين، يقوم على قلب أوليات واهتمامات الأحزاب الإسلامية من الصراع على الرموز الدينية والتاريخية (الإسلام هو الحل، الحجاب، التعليم الديني، عقوبة الزنا...) إلى الانجاز السياسي والاقتصادي والوطني العام، الذي يمنح الإسلاميين شرعية واقعية وليست شعاراتية – كما هو الحال في المشرق العربي.

معركة الانتخابات التركية الحالية تختلف في قضاياها الرئيسة عن الانتخابات السابقة ٢٠٠٢ التي خاضها حزب العدالة في سياق أزمة اقتصادية عاصفة مقرونة بشعور عام لدى الأتراك بفساد الطبقة السياسية الحاكمة حينذاك.

فاليوم وبعد قرابة أربع سنوات من رئاسة أردوغان للحكومة نحن أمام معطيات اقتصادية وسياسية جديدة في مقدمتها نجاح حزب العدالة والتنمية في الاستمرار بالحكم على الرغم من التنغيص اليومي للعسكر، وعدم انجرار الحزب إلى معارك خاسرة توفر للعسكر حججا دستورية وقانونية لقلب الحكم مرة أخرى على "الإسلاميين" (أو العلمانيين!) الجدد، ونجاحه كذلك في تجاوز الأزمة الاقتصادية بكفاءة عالية تتمثل بأرقام ومؤشرات تشكل الرصيد الأكبر للحزب في حملته الانتخابية، في مقدمة هذه الأرقام انخفاض نسبة التضخم من٧٠٪ إلى قرابة ١٠٪ وزيادة حجم الاقتصاد التركي بنسبة ٣٠٪ والناتج القومي الإجمالي بالثلث، وارتفاع سعر الليرة التركية ومعدل نمو خلال السنوات الأربع بـ٧٪..الخ.

**تحدي أردوغان، أولاً**، هو للعسكر في حال نجح حزبه بتشكيل الحكومة الجديدة منفرداً، فسيبقى أردوغان في اللعبة السياسية، لكن بعد أن يتكرس زعيماً شعبياً تاريخياً بامتياز، ما يجعل انقلاب العسكر عليه أكثر تعقيداً وصعوبة، في ظل انحياز الغرب والولايات المتحدة تحديداً له ضد العسكر.

**وتحديه، ثانياً**، لنمط "العلمانية اللادينية" التي كرسها أتاتورك في الجمهورية التركية الحديثة منذ تأسست عام ١٩٢٤" وهذا يعني أن نجاح أردوغان بمثابة إقرار شعبي بضرورة وجود نموذج علماني جديد متصالح مع الإسلام ومختلف عن النموذج المتشدد القائم على أقصاء الإسلام من الحياة العامة.

**وتحديه، ثالثاً**، للإسلام السياسي بصيغته "الأربكانية" (المتمثل بخليفته حزب السعادة بقيادة رجائي طوقان)، تلك الصيغة التي وقفت في منتصف الطريق بين البراغماتية والأيديولوجية، كما هو حال الإسلام السياسي في المشرق. ففي حال نجح أردوغان مرة أخرى، فإنه سيشكل ردّاً على الإسلاميين المشككين بتجربة العدالة والتنمية ومدى قدرتها على الاستمرار والنجاح، ويعتبرونها "مروقاً" على حركات الإسلام السياسي.

الانتخابات البرلمانية التركية ذات أهمية تاريخية– استراتيجية اليوم داخل تركيا ولها تداعياتها في الخارج على مستوى إقليمي وعالمي، مع استحضار الإرث والسمعة التاريخية الكبرى لتركيا، وسوف تكون نتائج الانتخابات مشوقة للغاية!

m.aburumman@alghad.jo*

***محمد نورالدين:***

# *ماذا ستختار تركيا؟*

***صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠٠٧/٧/٢٢ :***

**بعد ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ ستواجه تركيا سيناريوهات متعددة تعتمد كلها على نتائج الانتخابات، إذا فاز حزب العدالة والتنمية بأكثرية ثلثي مقاعد البرلمان، فهذا يعني نظريا، قدرته على التفرّد بالقرار السياسي، ولاسيما انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لكن السؤال هنا حول ما إذا كان حزب العدالة والتنمية سيُكرر سيناريو ترشيح إسلامي للرئاسة أم سيقدم مرشحا "معتدلا" بمعايير العلمانية، كذلك، تُطرح علامة استفهام كبيرة حول ما إذا كان الجيش سيُكرر بدوره محاولة منع وصول إسلامي لرئاسة الجمهورية.**

**أما إذا فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مُطلقة، فالتساؤل حول ما إذا كانت أصوات النواب الأكراد، المرجّح دخولهم البرلمان، ستكون كافية لتوفير نِصاب الثلثين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وما هو الثَّمن الذي قد يطلبُونه لمثل هذه الفرضية، وهل الجيش سيسمح بمثل هذا "التواطؤ" الضِّمني بين الإسلاميين والأكراد.**

**أما إذا لم يحصل حزب العدالة والتنمية، حتى على أكثرية النصف زائد واحد، فسيبقى التساؤل حول ما إذا كان سيدخل في ائتلاف مع الأكراد لتشكيل حكومة جديدة.**

**أما إذا لم تكفِ أصوات العدالة والتنمية والأكراد لمثل هذا الائتلاف، فإن احتمال قِيام ائتلاف بين خصوم الأمس: حزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد (في حال دخوله البرلمان)، سيكون قويا، خصوصا أن الجيش يحضّر لمثل هذا الاحتمال، وزعماء الحزبين ألمحا أكثر من مرة انفتاحهما على هذا الخيار، هما اللذان يجمعهما العداء لحزب العدالة والتنمية.**

**في جميع الأحوال، يبقى احتمال آخر غير مُستبعد، وهو أنه إذا فشل البرلمان الجديد في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فإن الذهاب إلى انتخابات مبكّرة أخرى، سيكون واردا جدا، وربما تجري في اليوم نفسه للاستفتاء التعديلات الدستورية في ٢١ أكتوبر القادم.**

**أما الاحتمال الآخر والأخير، فهو قيام الجيش بانقلاب عسكري، بعدما لم يعد ذلك مُستبعدا ولا في أي وقت منذ إنذار ٢٧ أبريل العسكري. فماذا ستختار تركيا في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧، بل كذلك ماذا سيكون خيار الجيش؟**

## غسان شربل:

# هموم اللاعب التركي

**صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٢/٧/٢٠٠٧ :**

مهمة الفائز في الانتخابات التشريعية التركية لن تكون سهلة ابداً. تنتظره تحديات كبرى في الخارج والداخل معاً. فالشرق الأوسط موعود بمزيد من الاضطراب. ودوله موعودة بمزيد من المخاوف. يكفي ان ينظر الفائز الى الخريطة وأن يتذكر استحقاقات داهمة. وترجح كل التوقعات ان يكون حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان الطرف الفائز والمطالب بالتعامل مع الفوضى المتزايدة في الإقليم.

ثمة استحقاق كبير وخطير اسمه القنبلة العراقية. تعايشت تركيا بمهارة مع الغزو الاميركي للعراق.

لكن التعايش مع ما بعد الغزو يبدو أشد خطورة. قدرة الرئيس جورج بوش على انتزاع نجاحات من ركام مغامرته تتضاءل. قدرته على مقاومة الدعوات الى جدولة الانسحاب تتآكل. والانسحاب يعني ترك دول المنطقة في مواجهة كرة النار العراقية وتداعياتها. اذا كانت إيران الرابح الكبير من الغزو الاميركي للعراق، فإن تركيا خرجت خاسرة منه. ثمة اختلال فاضح في المثلث التركي – العراقي – الإيراني.

ومشكلة تركيا في العراق لا يمكن اختصارها بتحصن مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية وشن هجمات انطلاقاً منها. المشكلة الأصعب قيام شبه دولة في كردستان العراق سيؤدي استقرارها النسبي الى إنعاش أحلام الأكراد الموزعين على الدول المجاورة وخصوصاً تركيا. ثم ان غزو كردستان العراق لم يعد مهمة سهلة. واضطلاع الجيش بهذا الدور يرتب ثمناً في التجاذب الداخلي بين حزب اردوغان ذي الجذور الاسلامية وبين حراس الإرث العلماني وفي طليعتهم المؤسسة العسكرية. ولهذا الغزو ثمنه أيضاً في العلاقات مع أميركا والاتحاد الأوروبي الذي تحاول تركيا التسلل اليه.

ثمة تحد آخر. ماذا تفعل تركيا حيال الهجوم الشامل الذي تشنه ايران لانتزاع الزعامة في الإقليم والتسلل الى نادي الدول النووية؟ هل تعتبر المظلة الأطلسية كافية للردع أم تحتاج هي الأخرى الى الوسادة النووية لتنام مطمئنة. في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي سألت رئيس الوزراء التركي في اسطنبول عن رد بلاده في حال إجراء ايران تجربة نووية. رد مبتسما: «هذا سؤال عسكري». كررت السؤال فكرر الجواب. وسمعت في اسطنبول ان الجيش يناقش هذه المسألة ويصر على بقائها بعيداً من متناول السياسيين والإعلام.

يمكن ايضاً الاشارة الى ملفات كثيرة. النزاع العربي – الاسرائيلي والحضور المتزايد لـ «القاعدة» في الإقليم وتنامي التوترات المذهبية وشيوع حال عدم الاستقرار في أكثر من مكان. لا بد هنا من تسجيل ان حكومة اردوغان قطعت شوطاً على طريق تأهيل تركيا لدور شرق أوسطي تضعه تحت لافتة البحث عن الاستقرار. حسنت علاقاتها بسورية وايران مع الاحتفاظ بعلاقات قوية بالاعتدال العربي. حافظت على العلاقة مع اسرائيل وحسنتها مع الفلسطينيين. وكانت لافتة مشاركة تركيا في قوات الـ «يونيفيل» في جنوب لبنان، كما كان لافتاً ان تحاول تركيا فتح باب التفاوض بين اسرائيل وسورية بعد محاولة لتضييق الخلاف بين بيروت ودمشق. وعلى الفائز ايضاً ان يتعاطى مع الحلم الاوروبي. انطلاق المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لا يعني ان العضوية صارت مضمونة. الاجراءات التي اتخذتها حكومة اردوغان لا تزال غير كافية بمعايير الاتحاد. والمسألة أبعد من شروط التأهل. فأوروبا خائفة من الهجرة والبطالة وعدم اندماج الوافدين، وخائفة ايضاً على هويتها.

وفي أوروبا أصوات تجاهر بأن تركيا ليست أوروبية لا في الثقافة ولا في الجغرافيا وأن انضمامها ينذر بتغيير في هوية الاتحاد. وأغلب الظن ان تركيا ستبقى قيد الرقابة لسنوات طويلة على رغم ادراك الاوروبيين أهمية استقرارها لأسباب كثيرة، بينها ان تكون ممراً آمناً للطاقة من الشرق الى الغرب.

على الصعيد الداخلي يستطيع اردوغان التحدث عن سنوات استقرار امضتها تركيا في عهد حزبه. يستطيع الاتكاء على ارقام. نسبة النمو كانت نحو ٧ في المئة في العام المنصرم. والاستثمارات الاجنبية بلغت ٢٠ بليون دولار. والتضخم انخفض من ٢٩ في المئة عام ٢٠٠٢ الى ٩ في المئة عام ٢٠٠٦. لكن المعركة لا تدور حول الارقام فقط. فقد شهدت الشهور الماضية تظاهرات مليونية لأنصار العلمانية كشفت خوف جزء غير قليل من الاتراك من ان يكون التزام حزب العدالة والتنمية قيم العلمانية مجرد «برنامج مرحلي» يخفي أجندة سرية. على رغم كل التطمينات التي وزعها اردوغان لم يتقبل قسم غير قليل من الشعب احتمال رؤية عبدالله غول يحتل مقعد مصطفى كمال اتاتورك فيما ترتدي زوجته الحجاب.

ويمكن القول ان هذا التجاذب على هوية النظام والالتزام الصارم بالقيم العلمانية هو في صلب الامتحان الانتخابي اليوم، خصوصاً بعد التحذيرات الاخيرة للجيش الذي يشعر بصعوبة تكرار تجاربه السابقة في «إنقاذ البلاد» من حكم المدنيين. هذا من دون ان ننسى دور العامل الكردي في الانتخابات وإثارة المخاوف.

فيما تهب رياح العرقنة على المنطقة وصولاً الى باكستان يتوجه الاتراك الى صناديق الاقتراع اليوم لتحميل الفائز عبء مواجهة تحديات الداخل والخارج معاً. انها انتخابات تعني الاتراك كما تعني من شاء حظهم العاثر ان يولدوا في هذا الجزء المضطرب من العالم.

***بكر صدقي :***

# *استفتاء على مستقبل النظام السياسي في تركيا*

***صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠٠٧/٧/٢٢ :***

تختلف الانتخابات التركية هذه عن سابقاتها، في أنها تجرى وسط أزمة سياسية كبيرة تمر بها البلاد، لها أبعاد داخلية وخارجية، سياسية وإيديولوجية وأمنية، ووسط انقسام حاد في المجتمع التركي بين علمانيين ولا علمانيين، شبههما الكاتب ناجي بستانجي بالقبيلتين.

ورصد الكاتب الأرمني – التركي إتيين محجوبيان، أفول موضوعات السياسة المعتادة عن الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، كموضوعات الاقتصاد والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها، لمصلحة الإيديولوجيا. وبالفعل تتنافس في الحملات الانتخابية تيارات إيديولوجية، من أبرزها، التيار الليبرالي المحافظ الذي يمثله الحزب الحاكم، والتيار العلماني – القومي ذو الصبغة الدولتية ممثلاً في حزب الشعب الجمهوري بقيادة دينيز بايكال، والتيار القومي – الإسلامي ممثلاً في حزب الحركة القومية المتشدد بقيادة دولت بخجلي. ومعظم استطلاعات الرأي التي أجريت في الشهرين الماضيين تمنح «حزب العدالة والتنمية» الحاكم أغولبية كبيرة تتجاوز نسبة الـ٤٠ في المئة، في حين تدور أرقام الحزبين المعارضين، حول الـ٢٠ في المئة للأول، والـ١٠ في المئة للثاني.

عوامل عدة أثرت في التوجهات المتوقعة للناخب التركي، لعل أهمها الأزمة السياسية التي دارت حول انتخاب رئيس للجمهورية، وانتهت، موقتاً، بقرار المحكمة الدستورية الذي حرم بموجبه وزير الخارجية عبدالله غول من تبوّؤ منصب الرئاسة، والذي كان متوقعاً أن يفوز به في الجولة الثالثة من الاقتراع، نظراً للأغولبية البرلمانية التي يتمتع بها حزبه الذي رشحه. وفي موازاة القرار المذكور، تحرك الجيش فأصدر بيان السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الذي عدّ بمثابة إنذار بالانقلاب العسكري. ونزل التيار العلماني إلى الشارع في تظاهرات متنقلة بين المدن التركية، للإعلان عن تمسكه بعلمانية الدولة ورفضه دخول شخص ذي خلفيات إسلامية، ترتدي زوجته الحجاب الشرعي، قصر الرئاسة.

بالتزامن مع التطورات المذكورة وقعت هجمات عدة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ضد أهداف عسكرية تركية في جنوب شرقي البلاد، وارتفعت حرارة التهديدات الرسمية للقيام بتدخل عسكري في شمال العراق، وضغطت المعارضة، ومعها قيادة الجيش، على الحكومة في هذا الاتجاه. كما كشفت الصحافة في أواخر أيار (مايو) عن فضيحة معهد هودسون في الولايات المتحدة، حيث شارك ضابطان تركيان كبيران في ندوة حول الأزمة السياسية التركية، ناقش فيها المنتدون «سيناريو» افتراضياً، يشمل عدداً من الاغتيالات وأعمال العنف داخل تركيا، بما يسوغ اللجوء إلى انقلاب عسكري يعيد الأمور إلى نصابها. كما أصدرت قيادة الأركان بياناً آخر دعت فيه المواطنين إلى مواجهة الإرهاب «مواجهة جماهيرية»، الأمر الذي أثار ردود فعل سلبية جداً في أوساط الرأي العام التي رأت في البيان المذكور دعوةً الى الاقتتال الداخلي.

هذه العوامل لعبت دوراً في زيادة حدة الاستقطاب الإيديولوجي، فأخذت المعركة الانتخابية طابع الصراع المصيري على مستقبل تركيا:

هل تبقى البلاد أسيرة وصاية نخبة الدولة العسكرية – المدنية، أم تسير قدماً في التحول الديموقراطي في ما يشبه الثورة الناعمة على التصور الكمالي للدولة الحديثة الذي يقارب عمره قرناً من الزمان؟ لذلك كتب إتيين محجوبيان يصف الانتخابات الوشيكة بأنها استفتاء على النظام السياسي برمته، أكثر من كونها انتخابات سياسية عادية. فالخيار المطروح أمام الناخب التركي، هو بين استمرار الوضع القائم والتغيير الديموقراطي العميق.

## كيف تتوزع الأصوات الانتخابية للأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الهويات الفرعية؟

تتشكل تركيا الحديثة من موزاييك واسع من الهويات الفرعية، فينقسم المجتمع إلى هويات إثنية متعددة: أتراك وأكراد وتركمان وعرب وأرمن ويونانيون (روم) ولاز وشركس وغيرها. كما ينقسم دينياً ومذهبياً إلى أغولبية كبيرة من السنّة بمذاهبها الأربعة، وعلويين يتجاوز تعدادهم أربعة ملايين، ومسيحيين بمختلف كنائسهم ويزيديين وغيرهم. ويأخذ أنصار العلمانية والحداثة على هذه الأقليات سلوكها الانتخابي التكتلي، أي أن أفراد المجموعة الدينية أو الإثنية ينتخبون، عموماً، في اتجاه موحد. لكن هذا المأخذ لم يمنع الأحزاب الحديثة والعلمانية، في جميع الانتخابات السابقة، من التنافس على كسب ود الأقليات طمعاً بأصواتها. واللافت أن ممثلي الأقليات المذكورة يعلنون في وسائل الإعلام، مسبقاً، عن الأحزاب التي سيصوتون لها. لذلك تأتي نتائج تصويت أفرادها مطابقة إلى حد كبير للتوقعات. فإذا بدأنا بالأكراد، ويقدر تعدادهم بما يقارب العشرين مليوناً، وفقاً للمصادر الكردية، ويشكل الوعي القومي عاملاً حاسماً في سلوكهم السياسي، فقد كان التوجه عند مختلف مجموعاتهم السياسية، نحو المشاركة في الانتخابات بمرشحين مستقلين، للتغولب على حاجز الـ١٠ في المئة الذي يحول دون دخولهم البرلمان، إذا خاضوا الانتخابات على قوائم حزبية، بصرف النظر عن عدد الأصوات التي سيحصلون عليها. لكن أحد أحزابهم تراجع عن ذلك وقرر خوض الانتخابات بقوائمه الخاصة، في حين ستشارك القوى السياسية الكردية الأخرى بمرشحيها المستقلين.

ويدور تنافس شديد على أصوات العلويين، كما في الانتخابات السابقة. وقد أصدر قادة هذه الطائفة، في أيار الماضي، قراراً هددوا بموجبه كل علوي يرشح نفسه على قوائم أحزاب اليمين، بالنبذ من الطائفة، ووجهوا أبناءها الى التصويت لأحزاب اليسار (حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديموقراطي). ويصوت العلويون، تقليدياً، لهذا التيار العلماني الكمالي. ويشير تقرير نشرته مجلة «آكسيون» الشهرية، إلى أن أصوات العلويين ستنقسم في الانتخابات الحالية، بين أغولبية كبيرة ستصوت لحزب الشعب الجمهوري، وأقلية ستصوت للحزبين الكبيرين الآخرين: حزب الحركة القومية وحزب «العدالة والتنمية».

أما الشركس، ويقدر عددهم بثمانية ملايين، فيحافظ نصفهم على هويته الثقافية الأصلية، ويتوزعون إلى مجموعات، تحمل تصورات وتفضيلات سياسية وثقافية متنوعة. وتتنافس الأحزاب السياسية على أصواتهم، بضم مرشحين شركس إلى قوائمها الانتخابية، وقد احتل عشرون نائباً شركسياً مقاعد في البرلمان السابق، بينهم نائب رئيس الوزراء عبداللطيف شنر. وتشير التقديرات، القائمة على التوجهات المعلنة للمجموعات الشركسية، إلى أن أغولبية كبيرة من أصواتهم ستذهب لمصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وثمة مجموعة كبيرة تتشكل من الأتراك من أصل يوناني وبلقاني، ويزعم هؤلاء أنهم المؤسسون الحقيقيون للجمهورية التركية. عددهم غير معروف بدقة، لكن بعض التقديرات تشير إلى الرقم ٢٤ مليوناً. ويتمتع التيار القومي المتشدد بنفوذ واسع بينهم، لذلك من المتوقع أن يصوتوا بأغولبية كبيرة لحزب الحركة القومية، كما لحزب الشباب (وهو حزب جديد لا يتوقع تجاوزه حاجز الـ١٠ في المئة الضروري لدخول البرلمان).

الجيورجيون، ويعدون مليونين تقريباً، ستتوزع أصواتهم بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية. أما التركمان من أصل عراقي، ويتمتع خمسون ألفاً منهم بحق الانتخاب، فقد أعلن حزب العمال التركي في مجلته أنهم سيصوتون له، لكن هذا الإعلان قوبل بالاستهجان بين التركمان، وثمة توقعات بأن قسماً منهم سيصوت للحزب الحاكم. ويتوقع أن يصوت قسم كبير من الأرمن لحزب «العدالة والتنمية»، لأنهم يرون فيه أقل قوميةً من الأحزاب التركية الأخرى، وفقاً لتصريح بطريرك كنيستهم مسروب الثاني. وقد خسر حزب الشعب الجمهوري أي تعاطف بين الأرمن، بعد معارضته، في البرلمان، مشروع قانون الأوقاف الذي تقدم به الحزب الحاكم. وسيذهب بعض آخر من أصوات الأرمن، وتقدّر بنحو ٦٠ ألف صوت بالإجمال، إلى مرشحين مستقلين.

قسم مهم من أصوات السريان سيذهب لحزب «العدالة والتنمية»، ويشاع بأن قراراً اتخذ بذلك داخل هذه الجماعة. ويتوزع سريان تركيا إلى خمسة آلاف من الكاثوليك وعشرين ألفاً من الأرثوذكس. موطنهم الأصلي مدينة ماردين الجنوبية، لكن قسماً كبيراً منهم يعيش في اسطنبول. أما القسم القليل من أصواتهم فسيذهب الى حزب الشعب الجمهوري.

اليهود واليونانيون، يتوقع أن يصوّتوا لحزب «العدالة والتنمية»، بسبب استيائهم من الخطاب ذي النزعة القومية الذي يطرحه حزب الشعب الجمهوري. في حين أن أصوات اليزيديين تنقسم بين حزب العدالة والتنمية والمرشحين المستقلين الذين كانوا أعضاء في حزب المجتمع الديموقراطي.

*كاتب سوري.

Cumhuriyeti Türkiye

**تركيا**

| | |
|---|---|
| | |
| **علم** | **شعار** |

***نشيد تركيا الوطني***

| | |
|---|---|
| **العاصمة** | **أنقرة** |
| **أكبر مدينة** | **إسطنبول** |
| **اللغة الرسمية** | **التركية** |
| **نظام الحكم**<br>**رئيس**<br>**-رئيس الوزراء** | **جمهورية**<br>**أحمد نجدت سيزر**<br>**رجب طيب أردوغان** |
| **الاستقلال ( إعلان الجمهورية )** | **٢٩ أكتوبر ١٩٢٣** |
| **مساحة**<br>**- المجموع**<br>**- المياه( ٪ )** | ٧٧٩،٤٥٢ كم٢ ( ٣٦ )<br>١،٣ |
| **عدد السكان**<br>**- احصائيات عام ٢٠٠٤**<br>**- كثافة السكان** | ٦٨،١٠٩،٤٦٩ ( ١٧ )<br>٨٦،٢/كم٢ ( — ) |
| **الناتج القومي الاجمالي**<br>**- الناتج القومي**<br>**- الناتج القومي للفرد** | ٤٥٨،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠$ ( _ )<br>٦،٧٠٠$ |
| **العملة** | **ليرة تركية جديدة** ( TRY ) |

| | |
|---|---|
| **فرق التوقيت**<br>**- الصيف** | +٢ (UTC)<br>+٢ (UTC) |
| **رمز الانترنت** | tr. |
| **رمز المكالمات الدولي** | **+٩٠** |